



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران
بخش دیجیتال

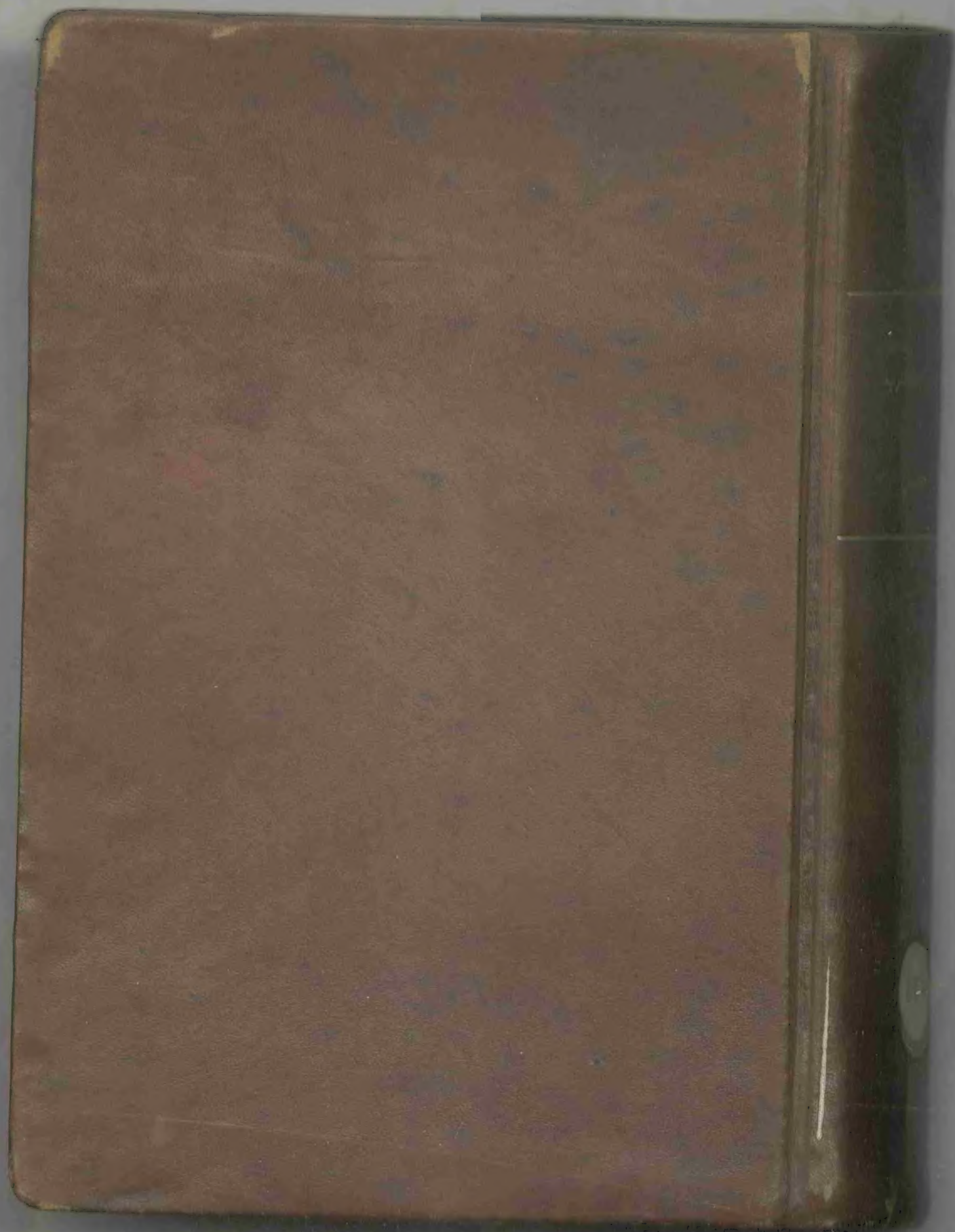
نام کتاب: کر

مؤلف: علاء حلی

شماره کتاب: ۱۱۲۷ مکتوب

اندازه: ۲۴x۱۵/۵

تاریخ تصویربرداری: ۱۳۸۹ اردار





کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

مجله خطی



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

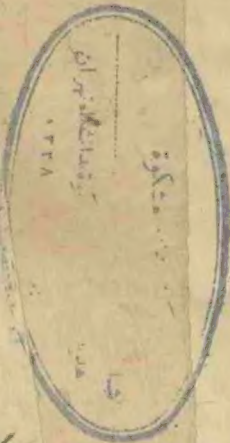
سید محمد مشکوة

بحر الاحكام السنية

على مذهب الامامية

صنية

الشيخ الامام فريد الريان ووحيد الاول الفضل
 على الامام حسين الملا علي الميرزا افضل العباد والمحقق
 اعلم العالم احمد الميرزا من الله الموفق في العباد
 والاصلا والحمد للمحقق الميرزا الميرزا الميرزا
 المسقف جمال الاسلام ورجع الامام الى مخرجه
 المحسن العبد احمد بن محمد بن محمد
 ابن المطهر بن محمد بن محمد بن محمد
 الاله الطاهر بن محمد



ابن كبريت محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

دفتر
 حيدر
 الله

صار هذا الكتاب
 ملكا للمعسر الى الله عز وجل
 محمد بن محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

روى انه علف ارم عليه السلام سبعين ليلة حتى وثق
 بان الكعبة ركن من اركان الاسلام فقال
 وعلايتي فاجل سعداتي وتعلم ما في نفسي وما عند قلبي
 الى وفيل وتعلم حاجتي فاعطيتني رسول الله ان اسئل الله
 بشارتي وتعلم حاجتي فاعطيتني رسول الله ان اسئل الله
 والوفاء فاقبلت علي
 بدواي فاستجبت لي ولما دعوني بها احد من اولاد
 عموه وعموه وكف عني من عيبه وبعثني الى
 قبيله وجعلت القاصدين عني
 ورايهم كل آجر وانه لا
 احد وان كان الله

٢٣١٥/٥
 ١١٢٧

محمد بن محمد بن محمد بن محمد
 ١٣٢٨

كتاب الكحل وفي مقدمه ومعايد اما المعذب فيها اصول الاصول

١٢٠٢
١٢٠٢

مستحق

وَالصَّالِحِينَ مِنْ رُكَّ السُّبُحِ بِحَافِظَةِ الْعُرْسِ أَلَا اللَّهُمَّ عَزَّ وَجَلَّ

Wm

واجب على المؤمن

۱۲۱

الكاتب: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن أبي شامة

كان الفيت محمد داودا اما الكافي فلا والله على الله سوا كان حيا او ذميا وسوا كان عدلا
 او لا مال له في يوم لوروج الذي منه الدية من لم في العقد عند من اجاز العقد من لم في العقد
 له الوالاه وهو حيد وبسبب ولاية المسلم على الكافر والحرس السلب والاعراض اشارة
 وكذا النعي والصناعة الدية كالحارس والكفاس والحجام والحائك نحو المحسن المبرور وجه الامع الحاد
 فان نراه منع السبا ولو كان له حال امانة اسطرها وكذا صاحب البرسام ^ن اذا كان الاب كافر
 او محبوا او بعدا كانت الوالاه للجد مع اسفا الصلح ولو زال المانع عن الاب عادت ولاية
 ولو اصاب الاب زواجا والحد اخر مان سبق عقد له مما في نكاح ولو اصابه عقد الحد ولو
 شاتان اصاح العقد دم احصاء الحد ^ن اذا زوج الصوف من له الوالاه من ماله العقد ولو ما
 احدهما ورثة الا لو عقد عليها من الاول له دفع على الاحراز بعد الملوغ فان مات احد ما قبل
 بلوغه بطل العقد والامارات سوا كان الاخر مداحا في النكاح بعد بلوغه او اذا لم يلغ احدهما واذا
 ماتت غزير امارة الاخر منه فان احازه بعد بلوغه حلف انه لم يجز المصح في الميراث وورث فان احتج
 بامارات له ^ن الحوز نكاح الام بدون اذن موالها سوا كانت له اولاد او لا وسوا كان النكاح
 داما او مقطعا ^ن يصح ما يصح صوف ولو كان لمن عليه ولاه نكاحها بعيد الول فان ردها
 لم يكن للمول عليه الصبي بعد رد العدة ^ن ومن بحر بعض الاولاد عليه لمواله فلا يجوز له احصاء
 على النكاح ولو اذن المول الجيد في العقد في مان من المهر طرزا كان الزيادة في دية العبد
 منع بها بعد العتق وان اطلق انصرف ال مهر المثل والبحث في الزيادة كما عذم وهل ثبت غير
 المثل مع الاطلاق او المسمى مع العتق دية المول او في كسب العبد الاقرب الاول وكذا البحث في نفع
 الزوجه ^ن الاولاد للام والاعزها من الوالات سوى الاب الجدة ومع بلوغها ورثها فلا والله عليها ^ن
 كما يعرف لكتسب لها ان تساد انما هي في العقد وان توكل اخاها مع معد ولو كان لها اخوان
 استحق ان يجعل الاموال الاكبر ولو اصابها من الاخره وجلا استحق لها احتساب حصة الاكبر ولو
 ردها الاخوان بالوكالة بالعقد للسانق ولو دخل بالآخر ردت لال الاول بعد العتق وكان لها المهر
 ولحق به الولد لو حملت ولو امرن العقد ان الاقرب البطالان بالمولد فان لم يكن بمهر عد مشات
 منها والاول عقد الاكبر ولو دخل باحد ما هو احاد له ولو زوجت التولية الم دلها فان ردت لم
 والاطل تمول من مهر المهر ويحل مل اذعها بالوكالة ولو زوجها احسن ما دعت الاذن وقال الزوج
 زوجك من غير اذن ما تقول بالواجب ^ن الم للول احصاء العبد على النكاح وكذا الم

بما حتى لمق العدة وتمام الليل لم نبح بقوله من بعده ما له كذا المخرج
 ويعلمه واخذ الصدق الواجب والمنذوبه ونكاح الكفاسات وحاشه
 لما كان علمه بفتح ما في من غير تعريف والمناجات الوصال حتى انه كان يترك
 ببح صيام الهاد الا ان يكون حائضا وان يحلف وارجع له الغنام والى وان يصطفي
 لاش من الارض وسطرها الى ترابها كان ولم يكن لا حد قبله ذلك ومن ارجع
 العتبان وارجع لانه في زوج ما في بحر حصة ان تزدح بل لا يهر ولا يهلف في نفس
 دول وما لا شهود وبما ما سان عند مالك واحد وان تزدح فحرجا على حالات ما لا يصح الطاهر
 له ايضا ولفظ الية واذا تم لواحد من ربه ومات عند هاهل بحسب عليه الفقه للامانات
 والكومات بعثت الى الجميع واحص كل مني بعثته الى قوم وسواي الاسا كلهم في محرابهم و
 بالعران وبما الى العتق ونصر بالرعب وحملت روحا من امهات المومنين ومهر من
 ت وكان سام عتق والاسام تملك وري من حلف كما سوي من قدام الفصل الثالث في مساحت
 تنفرقة في هذا الباب ومن آكل امارة مات التي صام عنها لم يحل لاحد ان يرددها سوا دخل بها او
 بتن ردها من علمه بفتح ما في من غير تعريف والمناجات الوصال حتى انه كان يترك
 صحت نكاحها او طلاق كالتى قالت له اعود بالله منك مطلقا فنهلت لغري نكاحها الاصح يحرمها ايضا
 في التحريم في ارجع غير محلل كونه علم ابا والاكوب من امهات بل بوجي من الله ان ازاله علم
 ولهذا التحريم ثبات ولا امهات ولو كانت امهات حصة لحرم ^ن قال بعض الناس انصبي العبد
 على النبي صم سوا الله القتي او الاقرب وهو به اسها كمن من الامه وعدم وجوبه امتا كما في
 حق غنم من امته ^ن الحوز للاحسن النظر الى المراه الاضرة كالتى طيب للعلاج وان كان
 ان العورة وكذا من ريد الشهادة على العيب الذي يذم به الزوج او الحاجة كمن ريد ان يهد
 على رايه لا يعرفها الا بالنظر الى وجهها ومن ريد معاملتها وكالحاكم المصباح الى روي وجهها بالعكس
 عليها ويجليها ويجوز ان ينظر الى وجه اول ريد نكاحها وان لم يستاذنها وكفها وشعرها وان
 وان تكرر النظر اليها ما في وما شئ ولا يجوز النظر الى غير الوجه والكف من غير ساتر وكذا الحوز
 ان سطر الى امر ريد شراها وال شعرها وال الذمب وشعرها الا لمنزلة الام والحوز للملذ
 او ربه ويجوز ان ينظر الى وجهه الا حشفه وكفها وم والاحوز معاودة النظر ^ن حوز للرجل
 ان ينظر الى جيد زوجته وكذا امرها ما طاهر او يمكن العورة وليس يحرم وكذا المرأة ان

في النكاح
 في العتق
 في الميراث
 في الطلاق
 في النكاح
 في العتق
 في الميراث
 في الطلاق
 في النكاح
 في العتق
 في الميراث
 في الطلاق

من دالة الاخبار كالأب والجد ومن دالة الاحسان كالوكيل وكما يجوز القول ان لو كان حراً
 فكذلك يجوز مطلقاً كمن لو زوجها الول غير الكفو كان لها الفسخ ولو زوجت هي نفسها كان الزنا والكفاه
 فسرهما الشيخ بالامان وقام النفع ولو زوجت نفسها بدون مهر المثل لم يكن لغيره الا ان يرضى
 ولو ادعى كماله الغائب في التزوج فزوجها له وفي المهرم حلف الموكد رجعت على الكيل نصف
 المهر لا تحقعه ولو مات الغائب لم ترثه الا مع النسب ما لو كان له او تصدق الورثة ولو زوجها بالكره
 من المأمور لم يصح المهر وكذا الزوج في غير المحس ولو زوجها بغير مال لان زوجك
 الغائب طلعك وكلني في اسساف العقد بالف عقد وضم الموكد الغائب فالتكاح الاول عالة
 وحل بيت في ذمة الصان في تزويج من رآه ذمة الاصيل فالزوج اول ومن عرف الفرج سوت الحق
 في ذمته كرا اذا اذنت لحال في التزوج وزوجها لم ينم رجل كان العقد السابق وان دخل بالثاني وكره
 ال الا ذل بعد العن ولها مهر المثل ولو لم يدخل المهر ولا عتد ولو اقتربا ولم يعلم سبق وعرف اولم
 علم من ال ان يتطل الحرج ولو علم سبق اصدما لم اسكل بوقف حتى سبق ولو ادعى كل منهما علمها سبق
 محلفت او بكت محلفت او بكتا سطل الكا ط ولو اعترف لهما مال السبع فهو كلا الاعراف وسطل العمل
 ولو قبل سفا الذنوك كان زوجها ولو بكت محلفت اصدما وبكت الفرج بكت الحالف ولو اعترف لهما
 ببت كاه وقوى الشيخ اطلاقها على عدم العلم للثاني انما لو اعرفت ان مهر المثل ما اذ اطلقت في
 المدعى بينهما وكذا الواضي وجبتها اسان ما عرفت اصدما فان اعترف للثاني من ال اهما لم يسل
 وجهان وان بكت اطلقت الثاني والحكم بها له وقوى الشيخ ان دم مهر المثل ملا ما اذ حلت في حال
 ما الزوج عدم سماع الذنوك على الول ولو ادعى وارث الزوج ان احادها زوجها بغير اذ ما بالبول
 قولها ولو يجمع من الدجل اذ عار وجه المراء وكذا المراء حكم بالموارث بينهما ولو سمع من اصدما وب
 الا فزوت الى كنه المقر دون العكس ولو زوج امرأ في عقد وامر اتر في الف وثلثة في لو اسكل
 صح عقد الواصل حاضه ان ملما سلطان العقد فيما اذا تزوج رابعة وخامس في عقد والاطراح
 العبد ما دون له في التجارة اذا كان له امة فهي لسيده ان سكرها من شاسوا كان على العبد
 دن مسوق لعمها اول اوله ان يطاها والاعتز في ذلك كله رضي العبد والاطراح على العبد
 وليس للعبد والاب الكاح على اسب بل امرها ال ما كنها ان كانت مملوكة ولو تزوج حرة عتد في عقد الكاح
 حازر سواء كان احاداً او موالاً كذا يقول الولي للوكيلة العبد ووجه ملائمة من دالة القول منك
 ويقول الوكيل صلت لعلان ولو مال صلت وسكت ما اوسد الانعقاد ولو قيل الوكيل كذا طابوا.

له حاسبه
 جمهور على رخص
 الوكيل بالحج

لغيره
 لعل الله

عدم

مملوكة

من دالة الاخبار كالأب والجد ومن دالة الاحسان كالوكيل وكما يجوز القول ان لو كان حراً
 فكذلك يجوز مطلقاً كمن لو زوجها الول غير الكفو كان لها الفسخ ولو زوجت هي نفسها كان الزنا والكفاه
 فسرهما الشيخ بالامان وقام النفع ولو زوجت نفسها بدون مهر المثل لم يكن لغيره الا ان يرضى
 ولو ادعى كماله الغائب في التزوج فزوجها له وفي المهرم حلف الموكد رجعت على الكيل نصف
 المهر لا تحقعه ولو مات الغائب لم ترثه الا مع النسب ما لو كان له او تصدق الورثة ولو زوجها بالكره
 من المأمور لم يصح المهر وكذا الزوج في غير المحس ولو زوجها بغير مال لان زوجك
 الغائب طلعك وكلني في اسساف العقد بالف عقد وضم الموكد الغائب فالتكاح الاول عالة
 وحل بيت في ذمة الصان في تزويج من رآه ذمة الاصيل فالزوج اول ومن عرف الفرج سوت الحق
 في ذمته كرا اذا اذنت لحال في التزوج وزوجها لم ينم رجل كان العقد السابق وان دخل بالثاني وكره
 ال الا ذل بعد العن ولها مهر المثل ولو لم يدخل المهر ولا عتد ولو اقتربا ولم يعلم سبق وعرف اولم
 علم من ال ان يتطل الحرج ولو علم سبق اصدما لم اسكل بوقف حتى سبق ولو ادعى كل منهما علمها سبق
 محلفت او بكت محلفت او بكتا سطل الكا ط ولو اعترف لهما مال السبع فهو كلا الاعراف وسطل العمل
 ولو قبل سفا الذنوك كان زوجها ولو بكت محلفت اصدما وبكت الفرج بكت الحالف ولو اعترف لهما
 ببت كاه وقوى الشيخ اطلاقها على عدم العلم للثاني انما لو اعرفت ان مهر المثل ما اذ اطلقت في
 المدعى بينهما وكذا الواضي وجبتها اسان ما عرفت اصدما فان اعترف للثاني من ال اهما لم يسل
 وجهان وان بكت اطلقت الثاني والحكم بها له وقوى الشيخ ان دم مهر المثل ملا ما اذ حلت في حال
 ما الزوج عدم سماع الذنوك على الول ولو ادعى وارث الزوج ان احادها زوجها بغير اذ ما بالبول
 قولها ولو يجمع من الدجل اذ عار وجه المراء وكذا المراء حكم بالموارث بينهما ولو سمع من اصدما وب
 الا فزوت الى كنه المقر دون العكس ولو زوج امرأ في عقد وامر اتر في الف وثلثة في لو اسكل
 صح عقد الواصل حاضه ان ملما سلطان العقد فيما اذا تزوج رابعة وخامس في عقد والاطراح
 العبد ما دون له في التجارة اذا كان له امة فهي لسيده ان سكرها من شاسوا كان على العبد
 دن مسوق لعمها اول اوله ان يطاها والاعتز في ذلك كله رضي العبد والاطراح على العبد
 وليس للعبد والاب الكاح على اسب بل امرها ال ما كنها ان كانت مملوكة ولو تزوج حرة عتد في عقد الكاح
 حازر سواء كان احاداً او موالاً كذا يقول الولي للوكيلة العبد ووجه ملائمة من دالة القول منك
 ويقول الوكيل صلت لعلان ولو مال صلت وسكت ما اوسد الانعقاد ولو قيل الوكيل كذا طابوا.

لغيره
 لعل الله

لغيره
 لعل الله

مملوكة

من كل من سبب الالف من الموالاد وان زلوا يحرمون على هذا الموضع سواء كانوا اولاد اب
 رضاعا وكل من سبب الالف من الموالاد وان زلوا يحرمون عليه ولا يحرم عليه من سبب اهلها باليه
 رضاعا حر الحوز لاب الموضع ان يكن في اولاد صاحب البيت ولادة والارضاع والاولاد ووجه
 الموضع ولادة لا يحرم في حكم ذلك وقد يعدم روابه اجماعا فان ذلك اما اولاد الذين لم يرضعوا من هذا
 اللبن فهل لهم ان يسكروا في اولادهم من الموضع واولادهم لها الوجه الحواز ولو ارضعت امرأه اثناسا
 لا تشب حاز اخوه كمنها ان يكن في اخوه الا في ذلك الزمان بشرطه اذ سبق الموضع من رضى
 واذا جعل عقبة اطلقه فلور زوج رضى فارضعها امرأه يحرم عليه وان كان عنه اوقاله يحرم
 وان ارضعها امرأه او اخته ارضعته عليه وان ارضعها امرأه ارضعته وان كان على ابيه حرمة على والاه
 ملا وكذا التفصيل لو ارضعها امرأه ابنه او اخيه وسبب للرضع نصف المسمى ان نزلت للرضع اهلها
 ورضع الزوج به على الموضع ان قصدت النكاح وان لم يصدق ولا رجع على سكال في نكاح الموضع وان
 اعدت الموضع بالارضاع مثل ان سكت اليها فامست ثديها من غرس عور الموضع سقط
 مهرها ولو روج ام ذلك بعين الصغر فارضع من لبن مولاه حرمة على العبد والمولى وكذا
 لو روجت كرس بغيره تحت العيب او لعين متجدد او بغيره ما لم يزوج ولو روجت لبن الناق
 حرمة عليها ما عدا لو ارضع احدى زوجة الاخرى فان كان لبنه حرم ما موبدا وان كان من
 غرس نالام كذا كذا والبيت ايضا ان كان دخل بالام والاحرمت جميعا للضعف نصف المسمى ورجع
 به الزوج على الكثرة وللكثر مهرها ان كان دخل بها والامالي لها ان الوفحات مهاتل الاول
 ولو ارضع الكثر زوجته حرمن ان كان دخل بالكثر والاقا لكثرة موبدا والصغريات حوا ولو
 ارضع زوجته الصغرة احدى الكثر في الاولى حرمن كل من دخل يحرم الموضع واولى الحرمت
 وموا الشىء هو ضعف ولو ارضع بعد طلاق زوجته الاولى حرمن ايضا ولو ارضع امته الموطوءة
 زوجته حرما معا وعلمه نصف مهر الصغرة والارضع به على الالف والارز ملكه عنها ولو كانت
 امته غرس موطوء لم يحرم الزوجه ولم يفسخ نكاحها ولو كانت مكاتبته رجع عليها لان السيد
 ثبت له حق على مكاتبته ولو كانت موطوءة بالعقد رجع به عليها بعد العتق ولو تزوج كذا الزوج
 بامر الف بعد الطلاق ارضع احدى الاولى حرمت الموضع عليها معا الموضع على دخل الموضع
 ولو طلق زوجته فزوجها اخر ارضع احدى الاولى حرمت الكثر عليها معا موبدا والصغرة من
 دخل بالكثر ولو زوج ابن الصغرة ابنة اخيه الصغرة ارضع جدتها احدى الموضع الكا ان الموضع

ان

هذا الذكر من زوجه او خاله او ان كان الاثنى منى عمة او خاله ح لو ارضع روحه حرمن
 شىء صار على غير ذلك واحد ان تغلق كل واحد يدان الموضع الاخر حرمت الكثر عسا و
 نزيان كذا ان كان دخل بالكثر والاحكاما ان ارضع الثالثة حرمت عسا ان كان دخل بال
 والام يحرم عسا ولا يجع ولو ارضع احدى الثلث في الاخرى في حرمت الكثر عسا والاولى
 كذا ان كان دخل والاحكاما والاخران عسا ان كان دخل والاحكاما ايضا ولو ارضع من المعاق
 حرمت عسا والاولى ان كان دخل بها والاحكاما اما الثالث فان كان دخل بالام حرمت عسا والام
 عسا والاحكاما اما الثالث فمحمول على ما حاشه كمن رجع ماقت امرأته فان النكاح يحق بتأجيل
 على ما حاشه السامه لا على ما رضى الثالث صار باحتب في حاله واحد فافسخ نكاحها دفع واحد وهو حر
 هذا اذا دخل بالام فان كان دخل حرمن كل من موبدا ط لو ارضع روحه الثالث الرابع حرمت
 الموضع موبدا والصغرة كذا ان كان دخل باحد من والاحكاما ولو ارضع سالت زوجته الثلث
 ثلث زوجته كل من رجع دفع مان رضع الموضع الاخر في حاله واحد حرمت الكثر انهما جاز
 روجاته فان كان دخل بها حرمت الصغرة موبدا الا انفسح نكاحها وحازله بعد العقد لم يفسخ
 لان سالت حالات ذلك من الصغرة نصف المسمى رجع به الزوج على الموضع وللكثر نصف المسمى ان لم يكن
 دخل والجميع من الذخول رجع به الزوج ايضا على السام ولو عاقت الارضاع حرمت الكثر بالاول
 وحرمت الصغرة ان كان دخل بالكثر عسا والاحكاما اما الثالث فان كان دخل بالكثر ما بها
 حرمن موبدا ولما نصف المسمى ورجع على موضع كل واحد به وان لم يكن دخل فان نكاحها محال ولو ارضع
 ام زوجته الكثر في الزوج الاخرى السخ نكاحها لان الصغرة اخت ولو ارضعها احدى نكاحها جازت حاله
 ولو ارضعها احدى الكثر فالكثر محال فان رضى فلا يفسخ الا ان حوز الجميع من المراه وخاله لها والار
 ام ابن الكثر فالصغرة على الكثر لا بها اخت ايها وانفسخ النكاح هنا اذا لم يكن عسا رضى النكاح
 لصفها ولو ارضع امرأه افي الكثر الصغرة فالكثر على ان رضى لم يفسخ النكاح وفسخ النكاح
 في كذا هذه المواضع المحرم ولا يحرم للسام موبدا دخل بالكثر اولى ان يحرم من المصاحف في الزنا
 ما يحرم منها في النسب فمن تزوج اولاه لها ام من الرضا او ستمت على موبدا ولو كان لها اخ
 من الرضا حرمت جميعا لا عسا ولو كان لها بنت اخ او بنت اخت حرمتا جميعا ان لم تزوج ابني الحال
 والام لا يحرم ولو كان الاب من الرضا او الابن امه حرمت على الاخر نكاحها ولو زنا ما لم يحرم عليه
 اهلها من الرضا ان ملأ بالتحريم في النسب ولو اوطع الام حرم عليه امه واخوه وبنات من الرضا

المحرم
 ارضع الله

المحرم
 له الله

الزوج
الزوجة
الزوج
الزوجة

كن ربات زوجة او لم تكن تحت ما مودا بالعقد الدائم والمقطوع ومكك النكاح ولو عقد لم
يدخل حرم ام الزوج وان علت تحت ما مودا على اثر الرضا والعتق وحرم ما بها وان زلت تحت
جمع معنى ان لو طلق الام قبل الدخول حازله العقد على السات لكن كل ذلك اذا نظر الام ما علم
على عن النكاح لها وكذا يحرم على الزوج اخ الزوج سواء دخل الزوج او لم يدخل فان طلق الزوج
طلما ما ما سا حازله العقد على ايهما في الحال وان كان رجعا لم يحرم حتى يحكم من العقد فان عدل
دفع واحد كان عقدا ما طلا على اصدار في الموطوع وهو مذموم ان ادرس وفي الهاميه
بما راسها ثوبه واداه صحبه وان عقدت ما كان مقدما ما طلا دون الاول ومحرم
انما على الجمع بنت اخ الزوج وبنت اختها الارضا والعتق والحال ولم يحرم له الجمع بين العمه و
بنت الاخ والابن الحاله وبنت الاخ الارضا والعتق والحاله سواء عدم عقد ما او ما فر وسوا
كانت العمه والحاله حقيقه كالعمه الدنيا والحاله الذساو بما زالا لعمه العليا والحاله العليا
مان عقد على بنت الاخ او بنت الاخ ومع العمه او الحاله كان العقد موقوفا ان احاداه
صح ولم يكن لها بعد ذلك احساو وان سمى بطل ما لم يدرس كان العقد باطلا او ادرس
بغيره تحريم مع الرضا ومثل للعمه والحاله فح كاحها واعية الى الزوج ما لم يزوجها واحدا
ان ادرس وجعل ذلك نكاحا ما لا ينفك لهما فيه وله ان يزوجها في الحال عندى
نكاح فان طلق واحد منها ما سا حازله العقد على بنت الاخ او بنت الاخ في الحال وان كان رجعا
لم يحرم الارضا ما او بعد العدة ومكك اعم الرضا في جميع ما عدم وله ان يدخل العمه والحاله مثل بنت الاخ
او بنت الاخ والاعتراض المدخول عليها في محرم حليله الا ان وهي مكوكه بالعقد او الملك
او الاما تحت ما مودا ولو عقد الا ان لم يدخل حرم ايضا مودا على الاب ويكوكه المكوكه
وكذا يحرم مكوكه الاب على الولد سواء كانت مكوكه بالعقد او الملك او الاما تحت ما مودا
كانت المكوكه عليها مدخولا لها او لا ولا فرق بين الاب الحقيقي والحازي وكذا ان طرقت الولد محرم من الولد
مكوكه الحاد اليه او الاب وان علما على الاب مكوكه ابن ابنه او ابن عمه وان زل وسوا كان
السبب او الرضا وكذا الولد ولا يحرم ام مكوكه احد ما على الاخر وان علت ولا ساها وان زلت
مكن لاجل ان الزوج ابنه بنت امرأته المدخول بها اذا كانت قد زفت بعد معارصها ولو كانت
والادها بعد على نكاح الام لم يكن مكوكها ولا يحرم مكوكه الاب على الابن مودا
لحقه الملك والامكوكه الاب على الابن مودا ولو دخل احد ما على مكوكه حرم على الاخر على ما مودا

ما دخل

مذموم
او ادرس

والاحوز للولد ان سلكه مملوكه ايته الا بالاذن او الملك فان فعل من غير شبهه كان ذاما وعليه الحد
والمهر مع الاكره ون المطاوع اسكال وعوى السج سقوطه لعدم النكاح من مهر النكاح ولو لم يولد
مملوكه للولد لا يعتق عليه ولو كان شبه سقط الحد فان حلت من شبهه عتق على الاب والاعتق على الابن
واما المهر فكلما سدم والاعتق لم ولد لا يعلق مملوكه ثم عتق بالملك لاجل النكاح وكذا العور للام
ان طاحا حرمه ابنه من غير ان او عقد مان فعل فلا حد سواء وطها الا ان مثل ذلك او لا وعليه المهر
مع الشبه واما مع العلم فان كان مكوكه وجب واما الاقرب سقوطه ولو علت لم ينعى وعمل
الاب مكك الا ان يكون ابنه والاقرب انها لا تنصير له ولد ولو كان الولد صغرا حازل الاب ان يقوم مملوكه
سلف لم يطاها الملك كبحوز الجمع من الاعتق المكوكه والعور الجمع بينهما في الوطى باذ او طى
حرم الاقرب حتى يزوج الموطوءة من الملك مع او مكوكه وكذا الجمع بينهما من عمد او احوالها
في الوطى الارضا والعتق والحاله وبحوز الجمع بينهما في الملك والكن في حليل الاقرب ومن الاول ان
المخ من الوطى تحت المهرس النكاح والاسقرارها ايضا فان باع الموطوءة او كاتها موطى الاقرب ثم
زوت عليه الاول يعيب او ينج كباية لم يحل له المرح وده حتى يزوج التي وطها فان وطى الثانية بعد
وطى الاول بغير اذنها عيبه وكان عالما حتى مكك عليه مال السج حرمت عليه الاول حتى يموت الثانية
فان افترج الثانية عن ملكه لم يرجع الى الاول لم يحل له الذموى الهام وان افترجها من مكك الا ذلك
حازله الذموى الى الاول بال وان لم يعلم حتى مكك عليه حازله الذموى الى الاول على كل حال
اذ افترج الثانية من مكك والاقرب عندي ان الثانية محرم دون الاول لكن يجب له الرضا
حتى يسرى الثانية ولو افترج الاول من ملكه حلت الثانية والحد عليه على النكاح ولو كان
له امان احسان موطى احد ما حرم الاقرب وان كانت الموطوءة حلت له الاقرب فان سمى اسمها
للعمى بطل وطى الاقرب كان محرم اس المسرة اذ ازوج امرأته حازله شرا احمها او طها ملكه النكاح
سوا كان شرا او ما سعد ما على النكاح او ما فر ولو كانت له ابنة بطاها ملكه النكاح حازله ان يزوج
باختها محرم عليه الامه مادامت الثانية في حمله وبحل المكوكه وان لم يزوج التي وطى الجمع و
شبهه وبحوز له تزوج اخيه اذا لم يكن اخيه له دروي ان ركة افضل وكذا العور للسيد ان يزوج
اخيته بعد (اذا كانت احدهما احب من ابيه والاولى من امه وبحوز ان يزوج من المرأة ووجه ابنته او ابنته
اذا لم يكن لها من اوله الرجل وبنت اقرابه اذا كانت من غيرهم وان يزوج الرجل ابنته باسم امرأته
او ابنتها وروى كراهية ان يزوج الرجل ابنته اسم غرابه او من ملاحا حرمه سمى او لمها كذا لم

ما دخل
ما دخل
ما دخل
ما دخل

ما دخل
ما دخل
ما دخل
ما دخل

فعلق سخرم اصبها وكذا الوتر الزحما والحيتم امها والاسماء والحيتم وهو ممنوع ومثل سخرم ابيه
 راسه فخرم النظر او القتل او النفس من غير دخل والحيتم وعين منع ذكره ويحذف النفي على الكراهة على الأصل
 ولو نظر الا سخرم لعرف ما كلف النظر اليه او قبل او لم يشره لم يشره لم يشره لم يشره لم يشره لم يشره لم يشره
 الحرب ملورا نام اولته بعد العقد او اسمها او الطاحنها او ابنتها او ابها لم يشره امرة عليه وكذا الوز ما
 الاب بحارة الاب والعكس لم يشره على ما كلفه ولا يشره على سواها بل الوطى او بعد وما لا يشره اياها
 بحارة ابيه بل ان يطامها الاب حرم على الاب المالك وطها وان كان قد وطها بعد وطى الاب لم يشره
 ليس بعد اس الزنا لما قل على العقد المسموح ان من زانية او خالته حرمت عليه اسمها ايدا
 ويخرج من كلام ابن ادرس المنع وكذا الوطى يعلم او دخل فاقرب منه حي على الاطلاق ثم المفعول به
 وراحتة واسم محرم ما سوا كان الوطى ما سوا الحف كما لا بد من ثبوتها بعد ان يحقق الاعراب
 وسواها ما عجزت او كبرت او بالمقرب والحيتم على المفعول به امارب الفاعل والحيتم مع عدم الفاعل
 من الطرف والحيتم مع الاعراب على المفعول وان علت وساه وان رتب لو كان ليام طاحت او تمت
 الدخايع نال الوتر سخرم انما والحيتم بنت اخيه ولا اله ابيه ولو لا المحرم ما الاقرب المحرم عليه
 بعد روال عذره ولو لا ما كلفه على اسكال او ثبت عليه بولته فكذلك اس الزنا السابق غير ذكره
 فنهروا ان احدهما انه يشره المصاهرة كالوطى الصحيح والاخرى لا يشره واحلف علما او باعتقاد
 الرد وانت على قولين فعند النسخ حيتم ام المنيها وانما والحيتم على الاب بن زناها الابن والعكس
 حالف المودة والسد المبيض في ذلك حيتم وطى الشبهة وعقد جاهل بشرح المصاهرة ام المالح
 مع دفعه اسكال اقر به انه اشترى ان سقط الحذفه ولحق به الولد والافق سخرم العقد كسخرم
 ناسدا مثل نكاح الشغار مع عدم علمه بالحيتم وبشره الوطى كن دخل اوله تسبته عليه روعه
 ومن الملك كسخرم استرى حادثة شرا فاسدا او تسبته عليه امة الغير امة الحكم في ذلك كل سوا حكم
 الدخايع في جميع ما سخرم حكم النسب ط اقام الوطى ثلثة صباح طلقت فمعلق به حيتم المصاهرة سوا
 كان يعقد او ملكه من او اناحيه حيتم به ام الموطوءة وان علت من الوطى وساهها وان زنى وحيتم
 الموطوءة حاض على اب الوطى وان علما وعلما وان زنى ما عودا وبشره هو الموطوءة فخرم سخرم
 له النظر الى ام الموطوءة واسمها وحرام محض كالماء انما السخلق به حيتم المصاهرة على الاكبر
 والاصغر حرم المحرم اجماعا ووطى شربه مع امصاه حيتم المصاهرة حلال بعدد والاصغر حرم
 المحرم اجماعا ولو اكل اوله على الزنا لم يثبت حيتم المصاهرة على الاكبر لان هذا الوطى زاني حقه

منع زناه
 ليس بالله

الفصل

الفصل الثالث في باقي الاسباب الموصية للحيتم المودودة وصاحته آ الحوز للرجل
 ان يدخل زوجته اذ لم يسلح سنها مع سكر فان دخل فعلا ما لم ان اوضاها في سكرها ولم يحل
 لايها وعلقه دسها والاساق عليها حتى موت احد ما وان لم يقضها في النسخم الا ذلك اسكاله الحيان
 بعلم الله اطلعوا القول بالحيتم على من دخل اولته لدهن سكر ولم يسترط الا اعضا وكذا الطلاق
 ادرس النسخم الا ذلك على الوطى قبل التسريح كنهه قال اياها ان من الاطلاق الموت والابن من
 الفرق بينهما والنسخم ايدا يبينونها منه والظاهر ان راج النسخم وهو حي الموقوف ايدا يبينونه
 وفي الحديث ما ساعد عول ابن ادرس من تزوج اوله في عذتها عالما بالحيتم والعقد معا فوف
 عليها ولم يحل لايها سوا دخل بها ولم يدخل وسوا كانت على الطلاق الرجعي او البائن او على الزنا
 وان لم يكن عالما بالعدة والنسخم معا او كان عالما باحد ما من دخل بها حرمت ايدا وعليه المهر وعليها
 عدة فان عام العدة من الزوج الاول وعلقه اخرى من الثاني وان لم يدخل كان العقد ماسدا ول
 اسبابه بعد الاضا والادخل يحق الوطى في القبل اما الوطى في الذكر ما الاقرب ان كذا كس
 ولو دخل من غير اسباب عقد مع على سلطان الاول فالاقرب دخوله تحت الزنا نذر العدة
 وان كان المراء عالما بذلك لم يشره لها الا الزوج ال هذا الزوج يعقد افر والافق من تزوج الدوام
 والسفر في ذلك ولو دخل من الجهل محلت حتى به الولد ان حالته اشهد فصاعدا عند دخل بها ولا
 سقط مهرها على الاول ولو علت بالنسخم فلا يشره لها على الثاني هذا اذا اعار الزوج اما لو تزوج بها المطلق
 لما في عذتها من غير محله من النسخم المودود ولو تزوج بذات بعول شربه كسخرم طلقه حيا م راج
 ولم تعلم المراء بزوجته ما فر بعد هذا العدة طاهرا ودخل بها الثاني فان النكاح الثاني باطل اجماعا
 وعلى حيتم مودود الخوف لعلمه بانه فتيبا دخله على ذات العدة فباس مع الاقرب في ذلك وسوت
 الحكم منه بطريق التنبؤ العباس وكذا الوطى ما موت زوجها او طلاق بزوجها على طاهر الحال
 ولو تزوج بذات بعول عالما حرمت ايدا ونزوانه صحى عن عبد الرحمن ان الحاجة عن ابن عبد الله
 علم ان من تزوج اوله ولها زوج وهو العلم وطلوها الاول ادمات منها م علم الا ان اجمعها حال
 الحنى بعض عدها ومن رداه عن الماوع علم في اوله فعدت زوجها ونفى الممازة رجعت
 م عده زوجها بعد ذلك وطلوها فان نكحها حيا بثلث اشهر عن ولحقه وليس للاجر ان مردوها
 ايدا ونكحها ان كسخرم على بدل علم ما داه النكاح العدة حرم من زنا بذات بعول او سوا دخل
 بها البعد اذ لا اذن على رجعية حرمت عليه ايدا سوا علم في حال زناها كونه ذات بعول او عده

وحسب اول علم ولو ما بذات عقد بان ادعته واما الوجه انه لا يحرم عليه علم الاصل بل هو
الاجتهاد في ذلك نفسه وعلى ما ملأه من التفتيش بحمل الحق مع العلم اننا قد بينا شئنا مع العقد مع
التجديد اول وهو الاقرب ولو ما بالمتبع بها في المنع حرمت ابد او لو انقضت المدة قبل
انقضاء العقد ما اكسب كمال علمه في عقد المانع والتخوم يحصل مع الزمان القبل او الذي لم يصدق
ايضا الزمان علمها ولو ما بذات فعل يشبهه فالوجه التخوم اما الله الموطوع فالوجه انها لا يحرم
ولها ما امرت لم تذا تفعلا والى عقد ما بها لا يحرم عليه وان لم ينسب وشرط الشيخ في عقد
اقواله التوبة وكذا الوكاتب مشهورة الزمان ولو زنت (ولو ان ذلك الحريم عليه وان اقترت ذلك الحريم
اذ اعتقد على امره وان كان عالما بالتخوم حرمت عليه ابد او دخل بها او دخل وان لم يكن عالما
بالتخوم فيد عقده ولا يحرم موبدا لم يحوز له العقد عليها بعد الاحوال وان كان عالما بالاحرام
ولم ينزق علماء ما من الدخول عدمه بل اطلقوا القول بحواز المراجع مع الجهالة الا ان ادعى بان
حال اتمام الحريم اتمام الدخول وان كان جاهلا والعرف سمس في عدم الفرق من ان يكون الاصل الحريم
او اللعن والاشهاد الوهاب او الموطوع والوجه ان الاحرام في الحريم لا يبيد كذا في الحريم عليه ما يحرم
في الصحيح ولو ما بها في لزام فالوجه انه لا يحرم موبدا والفرق من الروح والدم والمقطع في ذلك
والظاهر ان ما علمنا بالعقد في الحريم والعقد في ذات العقد اما هو العقد الصحيح الذي لو انا
تثبت عليه اثره اما العقد الفاسد فان كان الحاقه علم فاسد فلا اعتبار به وان لم يعلم فاسد
اعتقد سويح سكاك الشعار شبهه من الاعتقاد به اسكال اقرب انه كالصحيح من (الامر ان
حرمت عليه ابد كذا الوقت في وجهه البصا والحيث لما وجب اللعان لم يكن مما اوجرت ولو
قدما ما لا يوجب اللعان لو لا المانع لم يحرم عليه وكذا الوقت في غيرهما من المسائل ذاتها
اولا ولو كانت مما اوجرت في وجهها لما وجب اللعان حرمت ابد على اسكال وسرطان امراته
مع مطلقات اللعن سكاكها عليها علان في عمل المطلق ابد وظاهر من القوي تناول الحق
ان الالب يصور ال بكاح اربعه وحل الحسد بحمل حقها في البيت اذ الطلعان للالب غير ذلك
للحق ومنه ضعف ونحوها في الدارعة اذ الحسد بها اربعة بحال لصديق المطلقات البيع وكذا
رحيل عليها موصوف ايضا وعدم التخييم في الامم بطلعا وهو امرها وان كان العلو اعين نظرا
فوق في التخوم في طرف الحق في الوقوع الحريم وعين ولو تخلص من المطلقات البيع للحق مطلقات للنب
ويكفيها اكثر من رحيل فالوجه موت التخوم الموبد الفصل الرابع في ان الحيل في عقول مطلق

هذا هو الالب
سكاكها عليها علان
في عمل المطلق ابد
وظاهر من القوي تناول الحق

طوف

من

وهو

وفيه تدعي كما آتت من احكام الحيل على العابد ونحو حكم الحيل في حال دون افرق وهذا الفصل
مقصود على ذلك من عقد على امره من غير نكاحها سواء كان العقد داما او مقطعا مادامت في
حياله فاذا امارها مات او طلاق حاز نكاحها وكذا الحوز للحريم في النكاح الدام والمقطع ومك
الحريم ومنه عدم فان عقد على احدى الاحتم حرمت الا فرق حتى يطلق الاول فان طلقها باسحا زل العقد
على احدها في الحال وكذا الوكاتب وان طلقها رجعا لم يحل له النكاح حتى يحرم الاول من عهدا فان عقد
على الثاني والاول في حاله كان العقد باطلا فان وطئ الثانية فرق بينهما فالسبح والارجح الى الاول
حتى يحرم التي رطبها من عهدها وان كانت توله وكان جاهلا بالحريم والا قرب عندي حواز الرجوع
الى الاول من غير اسطر العقد والفرق في ذلك كل من الدام والمقطع وروى في المصحف اذ انقض
اعلمها انه الحوز العقد على احدها حتى يفضي عهدها والوجه عند الاحتجاب في ذلك حواز العقد
على الباقى بعد انقضاء الاول في الحال ان الحوز العقد على الام وعنده حرمة الا ان الحريم فاعقد
من غير اسباب فالسبح يحرم الحق في السبح والافاض والاعمال وقال ابن ادرس يقع باطلا الا
الرضا في حقه بل يقع الى حد من ولو لم يوفى موثوقا كان حسنا اما القول بحواز مح عقد
الحريم المصنف فصنف ولو عقد عليها في حال واحد كان العقد على الحق ما فيها وعقد الله
اطل عند السبح وان ادرس ولو لم يوفى موثوقا كان وعهدا لو عقد على الحق وعنده رده
امه كان العقد باصيا والاحار للاب هما والامام عدم ان كان الحريم عالما فلا اعتبار لها ايضا
وان لم يكن عالما بان له وجه امه كانت الحمار في عقد بعضها من السبح والامام والاحار لها عقد
الاب وسقي احبار الحريم العقد على الاب المصنف او المانع لم يكن لها بعد ذلك احبار والاحار
للحق لو كانت له امة سكاكها بالملك وحكم المصحف بما حكم الدوام ولو لم يبيع اب على حرمه كان للحريم في
عقد ما ادفع باطلا على الخلاف ولو جمعها في عقد صحيح عقد الحق وبطل عقد الامه ولو عقد
على الحق وعنده امة ممتنع بها حرمت الحق في مخرج نكاحها ولو عقد على الحق داما وعنده امة
ممتنع بها فالوجه موت الحمار الى ايضا وكذا الوعد على حرم داما على اب ممتنع بها فان للحريم في
وكذا الرجوعها في عقد وكذا النكاح لو كانت الحق ممتعها والاب داما حشرط بعض علماء
في نكاح الالة داما امر من عدم الطول وهو العجز عن المهر والعقد وحقوق العبد وهو المشق
من الترك من وجد الطول او امن العت لم يحل له نكاح الالة ومن جملة الشرط حازله العقد
علاوة واحد الغير والازب اليها سرطان في التوبة الحواز فكل لفاقدتها العقد على الالة

في عقد الامم والاشارة

على ان صدق كل واحد منها ما في النكاح فلا يبيح وسقط المهر ان جعل صدق كل واحد من الزوجين
 وشا اخر وسقط الشوط وسقط المهر والوقت من + احدهما في المهر وانما حكم النكاح
 هذا لان لم يترك في النكاح ايمان اهل الذل الذي جعل في كل واحد منها ملكا للرجل بالروحه
 ولست بالمهر ولو مال زد حكمة متى عمل ان تزوجني منك على ان يبيع كل واحد منهما عشرة دراهم
 ليس في النكاح ان يباع كل واحد منهما ولو مال زد حكمة حاربي على ان تزوجني منك ويكون رفته حاربي صدرا
 والمقود وما جئت لدفن فصول الاول في نكاح الشركات وانكى الكفار والامام واجيد
 الكليات من ساير اصناف الكفار سواء كان يعقد دوا او متعة او ملك من ملا علات اما
 الكليات من اليهود والنصارى والمجوس فالمره يخبر بها بالعقد للزام وفي المتعة يملك
 اليمن روايان اقر بها الخوازم على اسكان في المحرمية هذا ان الابتداء بخوض في الكليات ابتداء
 كان بم الذم وعند كتابه فانه يستندم نكاحها في اليهود ولم يكتف بالموارة والنصارى لم يكتف
 اما المجوس فصل كان لم يكتف ببيع وبيع من من المهر بم علمه سه كتابه بل يفتقر الكليات اتمام
 حسنة حكم الحرس داما النصارى يفعل المهر بكم الحكم حكم اهل الذم وقيل لسواهم حكم
 انكحاطت وبعدهن الكواكب محكم حكم الحرس ايضا وامامت له كتاب غز الموراء والاحليل
 من الكفار محكم حكم المجوس ايضا وذلك من صحف ابرهم وزبور داود وامان اسفل ال من اهل
 الكتاب فان كان بعد البيع كانوا محكم الحرس وان كان قبل محكم حكم اهل الذم كما اذا ملكا
 بجواز نكاح الذميه بنت لها ما يبيع للزوجهات المسلمين من المحقوق كالسكنى والنفقة الم
 واحكام الامانة مطالبه بالعد عند محمد اسما المن او الطلاق وبنت له علمها حق
 الزواج كما يمكن من الاستماع والسكنى حيث شا وخوز له وهو ما قبل العمل من الحرس او الذم
 عند انقطاعها ولو لم يملك في المثل فكذا هنا قبل ما الفعل وان لم يبيع منها الت محصلا
 لحق الامم وان تعذر تحصيل حق الله وكذا لو كانت ملكة محبوبة فانه يحرمها على العمل وان لم
 يبيع منها الت واما الفعل في العباة ما لا يزوج انه ليس له اجبارها عليه والحاصل ان كل
 ما يقع من الاستماع فله اجبارها على ازاله وكل ما يقع من كمال الاستماع في اجبارها عليه
 نظر وما المنع منه والامن كما له ليس له اجبارها عليه فكل من شغل البدن والطعام ان منع من

وسقط المهر لان شرطه احوال
 ما جازي وهو على ما
 في النكاح
 والله اعلم

في نكاح الشركات

الاستماع احرمت على ازاله والا فلا دل معها من البعده والكذب والخروج منها
 وشرب الكسر من الخمر ومما دون الاسكار احوال ولو كانت ملكا وراوت شرب البسمل على
 المعنى معنت وفي منع الكافرة من اكل لحم الخنزير احوال قوى السج عدم المنع وكذا المنع
 للمسلم عن اكل الخمر والبصل واشيا منها ذلك منع المشركه من لمس جلد الملبس ومن الحاسات
 التي سوى الله الفصل الثاني في اسلام اهل الذم ومنه يبيح ما اذا لم يبيع الكليات
 دونهما فبأن على نكاحها سواء لم يبيع الذخول او يبيع ويحوز له نكاحها بالعقد السابق
 من كفرها ويكون حكمها ما يعدم سواء كان في دار الاسلام او في دار الحرب او احلف الداران
 بها ولو اتممت الكليات دون روجها فان كان قبل الذخول ابيع العقد والمهر لها وان كان بعد
 اسقطت عن الطلقات فان اتم فيها كان النكاح باقيا وان اعصم على كونه ما ت منه ولها
 المهر فمال السج ان كان الزوج مثرابط الذم كان النكاح ما عدا عن اتم من المحلوم بها والا
 من الذخول عليها للمهر ليس يعقد والعن لحي ذات الاولين وللامه وآت وغرفا ليه
 اشهر ولو كانت اتم اسقطت العن بالاشهر ايضا مع الذخول في اذا اتممت دونه بعد
 الذخول بعد ملكها ما سطر العن وعلمه بمعها سواء جرت العن وهو ما على الشركاء
 اسلم قبل الايض كثر الكفاس من ان اصناف الكفار كانوا اذا اسلم اهل الذم فيه منع فان كان
 قبل الذخول ابيع النكاح في الحال سواء كان اسلم الرجل او المرأة ولو كان بعد الذخول اسطر
 العن فان اسلم الاخر منها كان النكاح ما عدا والاشح العقد افرقت من ان يكون اسلم الرجل
 او المرأة والاعصار بالذم في هذا الحكم وعلى الزوج نصف العن مع الذخول كما ملكها هناك
 ان كانت من المسلم ولو كان المسلم هو فان اعصت العن قبل اسلامها لم يكن لها نصف وان اسلمت
 في الاشيا كان لها النصف عن المسقبل ومما في وهما اتوا بما لا يقطع ولو قال اسلمت
 بعد شهر من اسلامي ملا نصفه مما قبل ومات قبل بعد شهر ما لقول قوله مع التمسك والو
 مات قبل انقضاء العن فان زوج باقية في النصف فعلا بل بعد الايض ما نصفه ما لقول
 موله ولو اسلم احدهما وحلف الاخر حتى اعصت العن دفع السنونه فلو احلفا معا
 الزوج اما اسلمت وحلف ابنه ما نصفه بكذ قالت بل اسلمت ايا في النصفه (احتمل تقدم
 قول عملا بسوء التسوية واحاله برأه الذميه وقولها لوجوب النصفه عليه او اذا اطل العبا
 واذ اسلم الكافر فعند اكثر من اربع حرار وبنات بالعقد الدائم ما سطر او كن كذا

من من يحضر

وان لم يسلن محررا بعد فادرك البواق سوا نزلت عقده عليهن او وقع دفع واحد وسوا
احبار الاولاد او الاولاد في المرسات ان كان حرا ولو كنت اما وحرار عراقيين فليس اذبح
حرار ولو كنت ادبا الا زيد بعت عقده عليهن والاحبار ولو اسلمت المرأة وقد تزوجت
فان كان مرسيا كان عقد النكاح باطلا وان وقع دفع بطل معا ولا احبار لها فيها ولو اخرجت
اسلامه كان له الاضمار حال الاطعام لانه ليس ابتدأ عقد والعبد يستدم حرمه او حرمه وامر
او اذبح اما اذا اسلم الكافر عن ام وبها زوجته فان كان قد دخل بها حرم معا ادا ادا كان
قد دخل بالثبوت خاضعت بعت عقد ها وحرمت الام موبدا وان كان قد دخل بالام خاف حرمت
البنف موبدا وهل يحرم الام موبدا لمخزذ العقد على البنت هنا بالشيخ وان لم يكن قد دخل بها مال سوي
بمحراسها اذا عقد المبرك لا يحكم بصحة الاضمار في حال الاسلام ولهد التورج
عشر افاخا رهنهم اربعا لم يحجب للبواق مهر والنقعة ولا سعة لمرة من لم يبع عليهن عقد
فاذا احبار الام كان لمزله من لم يبع على البنت ويحمل لزم بكاح البنت اذ عود المبرك
صحيح كالتورج احتت فانه يحار اسماها لمكون صحا فيها وصحة الكاح في البنت بعضي المحرم
الموند في الام واحبار الشيخ هنا لا يجمع احبار في الثالث ولو كانت الام والبنت امتا له فان كان عليها
حرم معا ادا وان دخل احد بها حرمت الاخر كذا ذكره وان لم يكن دخل بها محرم وكذا لو لم يخر
بمحراسها وخطي سبيل الفوك سوا دخل بها ادا وكذا لو كان عنده امرأه وعملها او خالها اذ لم يخر
العمي وكذا له بكاح بنت الاخ او بنت الاخف ولو احرار يجمع بكاح المحرم وكذا لو لم يخر من دابة ولو لم يخر
المحرمن اكثر من امت زوجات محرمات رت عقد من ادفع وسوا دخل من ادا وسوا كان
واحد للطلول ادا ولو اسلم عن حرمه وملت اما فان اسلمت حرمه بكاح الحرة وبطل بكاح الاما ان لم يخر
الحرم وان رضى احبار اس منهن وانفج بكاح الثالث ولو اسلمت الحرة خاصة بعت بكاحها وقف
بكاح الاما على رضاها فان اجازته احبار اس ان اسلمت في العدة اذ كنت كما سار ولو اسلمت الاما
فان اسلمت الحرة في العدة بعت بكاحها وكان حكم الاما ما عدا وان انقضت على الشرك بطل بكاحها واحبار
اس من الاما ولو طلق الحرة قبل اسلامها ما ساقان انقضت العدة على الشرك سبب لذلوق وقف
حين اختلف الدين ان اسلمت في العدة بطل الطلاق واحبار من الاما اس من منع من بكاح الاما
مع الطول بطل بكاح الاما سوا بكاح الحرة قبل الطلاق ح لو لم يخر من حرمه فاسلمه اربعا كان له
احبارهن واسطار النامات فان زفت العدة ومن على الشرك وقع النكاح في الشركات وبعت بكاح الاربع

م
لو كان له امرأه
فان كان مرسيا
كان عقد النكاح
باطلا وان وقع
دفع بطل معا
ولا احبار لها
فيها ولو اخرجت
اسلامه كان له
الاضمار حال
الاطعام لانه
ليس ابتدأ عقد
والعبد يستدم
حرمه او حرمه
وامر او اذبح
اما اذا اسلم
الكافر عن ام
وبها زوجته فان
كان قد دخل
بها حرم معا
اذا ادا كان
قد دخل بالثبوت
خاضعت بعت عقد
ها وحرمت الام
موبدا وان كان
قد دخل بالام
خاف حرمت البنف
موبدا وهل يحرم
الام موبدا لمخزذ
العقد على البنت
هنا بالشيخ وان
لم يكن قد دخل
بها مال سوي
بمحراسها اذا
عقد المبرك لا
يحكم بصحة
الاضمار في حال
الاسلام ولهد
التورج عشر
افاخا رهنهم
اربعا لم يحجب
للبواق مهر
والنقعة ولا
سعة لمرة من
لم يبع عليهن
عقد فاذا
احبار الام كان
لمزله من لم
يبيع على البنت
ويحمل لزم
بكاح البنت اذ
عود المبرك
صحيح كالتورج
احتت فانه
يحار اسماها
لمكون صحا
فيها وصحة
الكاح في
البنت بعضي
المحرمن في
الام واحبار
الشيخ هنا لا
يجمع احبار
في الثالث
ولو كانت
الام والبنت
امتا له فان
كان عليها
حرم معا ادا
وان دخل احد
بها حرمت
الاخر كذا
ذكره وان لم
يكن دخل بها
محرم وكذا
لو لم يخر
بمحراسها
وخطي سبيل
الفوك سوا
دخل بها ادا
وكذا لو كان
عنده امرأه
وعملها او
خالها اذ لم
يخر العمي
وكذا له بكاح
بنت الاخ او
بنت الاخف
ولو احرار
يجمع بكاح
المحرمن وكذا
لو لم يخر من
دابة ولو لم
يخر الاما
واحد للطلول
اذا ولو اسلم
عن حرمه وملت
اما فان اسلمت
حرمه بكاح
الحرة وبطل
بكاح الاما ان
لم يخر الحرم
وان رضى
احبار اس منهن
وانفج بكاح
الثالث ولو
اسلمت الحرة
خاصة بعت
بكاحها وقف
بكاح الاما
على رضاها
فان اجازته
احبار اس ان
اسلمت في
العدة اذ
كنت كما سار
ولو اسلمت
الاما فان
اسلمت الحرة
في العدة
بعت بكاحها
وكان حكم
الام ما عدا
وان انقضت
على الشرك
بطل بكاحها
واحبار اس
من الاما ولو
طلق الحرة
قبل اسلامها
ما ساقان
انقضت العدة
على الشرك
سبب لذلوق
وقف حين
اختلف الدين
ان اسلمت في
العدة بطل
الطلاق
واحبار من
الام اس من
منع من بكاح
الاما مع
الطول بطل
بكاح الاما
سوا بكاح
الحرة قبل
الطلاق ح
لو لم يخر
من حرمه
فاسلمه اربعا
كان له
احبارهن
واسطار
النامات فان
زفت العدة
ومن على
الشرك وقع
النكاح في
الشركات
وبعت بكاح
الاربع

واحد

والاعتداد من حين اختلف الدين واز اسلم في العدة كان له الخيار اربعا منهن فسفج بكاح الاربع
من حين الاضمار ويحدد من ذلك الوقت ايضا ولو اسلم اربع وكان البواق كما سات كان له ان يحار الكسبات
وان بقيت على الكفر فسفج بكاح الملمات من حين الاضمار ط لو اسلم اربع اما زوجات فاسلمت اصل
كان له احبار الملمات واسطار النامات فان اسلم قبل ان يفسخ العقد كان له ان يحار اسب وانفج بكاح
النامات من حين الاضمار وان اسلم على الكفر حتى انقضت العدة حصلت النكاح باطلا لانه كان
بكاح الاول اربعا احبارا ولو اضرار في بكاح الملمات لم يكن له ان يفسخ العقد واداسلمت الى انفسا العدة
مكون بكاحها الا ما لم يخر بكاحها لم يخر في الحال الا ان اسلم اسان وبكاحها فسفج بكاح الاول
وان اسلم على الاسلام ولو اضرار بكاح الاول اسلمت عده صحة الاضمار ان نفي لم يخر والشيخ لان الشيخ اما
الشيخ اذ امام البواق على الكفر الى انفسا العدة فاما اذا اسلمت فيها فان نفي بكاح من نفي وكذا لو
كان عند ما في حرار فاسلمت اربع لم يكن له نفي بكاحها الا ان اسلم النامات فان نفي بكاحها من
م اسلمت من حرار احبارهن ما تقدم من الاعمال في نفي ان يحوز ان سكي الامام وجود الطول
ونفي بعض علماسا من ذلك فعل النكاح لو اسلم فاسلم بعضه وهو غير م اسلم بعضه وهو غير احبار
بكاح من اسلم وهو غير الانفاج بكاح من اسلم وهو غير اذ الاضمار حال الاضمار اسلام واسلامها
وهو حال الاضمار والبار النكاح من الاضمار للاول للحدود ما لو اسلم عن حرمه وارب زوجات
اما فاسلم الامام فم اعقب وما زلت الحرة قال الشيخ لم يكن له احبار الاما قبل العدة لم يكن له
والنكاح ان وقت الاضمار وفيها جميع اسلام واسلامه ومن حسد اما وان لم يحتر واسلمت
الحرم في العدة بعت بكاحها والشيخ بكاحها الا ان يجتهد في ان يحار اسب ان لم يخر احبار اسب
من الاما الا زيد لان السراحي وقت عقد الاختيار ومن حسد اما اذ وقع وجوده ولو خالف احبار
فان اسلمت الحرة في العدة انفج بكاح الثواني والشيخ احبارها الا ان يحار الحرة وان لم يخر من نفي بكاح
الاسب النكاح احبارها اما لو اعقب قبل اسلامه ان يخر واسلامه فاسلم واسلم اربعا اسلام
قبل اسلامه فاسلمت كان له ان يحار اربعا حال الاضمار حال الاضمار اسلام واسلامه فاسلم احبارها
الشيخ بكاح الحرة ما حسد ان اسلمت في العدة وما حسد الدين انه لم يخر وان اضرار احبار حتى
اسلمت على الاسلام كان له ان يخر ويحمل لزمه باضماره منهن وما خرا احبارا اذ اسلمت على الاسلام اذ
لم يخر بكاح منهن ولا على ما خرا الثلث الا ان اسلمت العدة بخبرها وبسراحي وان انقضت على الشرك
بعت عند اربع من لو اسلم العدة عن امت اربع حرار فاسلمت كان له ان يحار امت دفع او حرمه وليس

لمع راء
ابن

لاعتب ان يحار افراف وهل الحار افراف كمال الشئ نعم فسق عنه ايمان ثبت عقل عليها
لو كان تحت العبد اربع اما ما سلم لم اعتق وما فراسا له كان له اخصار الفصح في كل من الحار
ان اسلم في العن وان في الشك حتى انقض العن بن الاحلاف وطهر بطلان الفصح لمقادير
المسونة وهل يكفل عن الحار افراف وجهان والمعام فان اسلم في العن اخصار اسن وان نعت
على الشك الفصح الكاح من جن الاحلاف ونسب العن منه وهل يكفل عن الحار افراف في الشئ
عدم ذلك للبراء ولو اخرجت المعام قبل اسلامه لم تعد به ولا سقط حق من الفصح عند اسلامه وان
سكتي عن اخصار الفصح والمعام لم يبطل لانه على المراسي وان امام الزوج على الشك حتى انقض العن
ونقض الفصح ما حلف الدين وكان اسدا العن من جن الفصح وقوى الشئ اسن لا يمكن عن الحرة
وان اسلم بها مان احترق فراقه الفصح الكاح واعمدون حسنة عن الحار وان اخرجت المعام
محراسن ولو اسلم العبد ملهين لم اعتق كان له اخصار الفصح فان كن شركا والحق العباد
المعام معان انقض العن على الشك الكاح وان اسلم محراسن وحار الحق على
النور ولو اذعت عدم علمها بالعتق وكان مما يحفي عنها كان القول قولها مع النور والادلولة
حمله الحكم مولى الشئ القول قولها بالعتق ولو اسلم العبد والاب معا مال الشئ اخصار
لها ولو اعتق دون ولم يعلم حتى اعتق في سوت الحار وجهان وما ان بعض علماء سوت الحار
للعق وان كانت تحت حر فلا سقط خوارها بحقة هذا لو اسلم العبد من اربع حراس اسلم
مع اسنان لم اعتق لم اسلم بالاسنان كان له ان يحار اسن لان حر سوت الاحصار كان عدا
ماذا اخصار اسن وما و اسن كان له ان يزوجها لانه حر ولو اسلم واعتق لم اسلم لان الفصح في
لانه يجوز له الكاح اربع وقت اجماع الاسلام الفصل الثالث في الاحصار وكيفية منه
مختا اذ اسلم الحر وبخته اربع كماسات بنت عقده علمهن ولو كن ومات او محوسات
اسقطت العن فان اسلم بنت عقده علمهن والاحصار وان انقض العن على الشك الفصح
الكاح من جن الاحلاف والاحصار اما لو كن اكثر من اربع حراس ومات فاسلمت العن مع
الدخول وهب علمه ان يحار اربع وعاد فارق الوان من جن الاحصار وبعد من يك الحار
فان امتنع من الاحصار حبس الحاكم فان احصار والا لوجه وعزوه فان امتنع اعاده الى السجن
فان احصار والا لوجه باسا وعزوه فان احصار والا لوجه هكذا الى ان يحار وليس للحاكم
ان يحار عنه ولو هن بعد اسلام احصار النول عنه لم يجب على الزوج الاعاق على
الصح

هذا هو الحق
في الاحصار

الحج ان يحار مستقط العقه على من احصار فراها فان مات قبل الاحصار وبخته على نسوة
وحبت على الوفا على الجمع فان كن حوامل بعد دن مابعد الحلف وان كن ايات واصفا بعد
ماربع اشهر وعشره امام وان كن من دوات الا ازا بعد دن مابعد الحلف ايضا وهو اربع
اشهر وعشره امام وثمة ازا وبوقت سهم الروف لمران اصطحن اما بالخصيص لبعضهن
او بالفضل له او بالماواة دفع الهن وان لم يصطحن بق موقوما فان طلبت الاربع فادون
منه ما لم يحطين وان طلبت منهن اعطين ربع التيمم مع الولد ربع الربع عدت بصغير
به ما اصطحن عليه وان طلبت است اعطين نصف وهكذا وبوقت الباقي والسقط حق من احد
من حلف ولو كان منهن مولدا عليها لم يكن للنول ان يخذ اهل من يد الموقوف لانه اهل بصدها
مع القم ولو كن اربع ومات واربع كماسات فاسلم الوصيات مع اسنان بمات قبل الاحصار
احتمل ان يوقف شي ان الاعاق اما لو كن مع سبع الوارات ويحمل هذا ان يحار الكماسات
ملا من دفعوا الشئ فيكون ميراثا لها في الورثة ويحمل الاعاق حتى يصطحن لما يوقف الميراث في الحمل
وان سكتها في اربع الا ان يصيبن الدخول الهن مع اصطلاحهن حتى يصطحن اربع بقية الورثة
الذين يكون لم يصيب الزوات ان لم تكن دارات لردده بينهم بخلاف الاول لسوء الكفا
مما كن احلاف الدين مع الاطالات وكذا الاحصار فلا يخذ في الثلث فان اسلم وعنده منه
او محوسية قبل الدخول الفصح الكاح وكان لها نصف التيمم ان كان مباحا والاصف ميراثا
وان لم يتم شي مني موقوف لها المتع وان كان بعد الدخول رجب التيمم كمالا وميراثا
ان لم يتم ادعي حراما ولو اسلمت على اولا فان كان قبل الدخول سقط الميراث معه وان كان بعد
بنت الجمع ولو اسلمادفعه او كانت كماسه فالكاح محاله وكذا الصداق المباح ولو فالاسق
اسلام احدا فطعا والاعلم العن فان لم يكن الماء نصف شي من الميراث ليس لها المطالبة
الان كان سوبا وان كانت قصصه ربع الزوج نصف خاف وليس له المطالبة بالباقي الا ان
سبقه موقوف حتى سب ولو اطلقا في الابق والقول قولها اسما بالمرور ولو اذني الا
في الاسلام واذا عتبت سبقت احد ما في الاقوى تقدم قول ان ربع علمها اسما بالمرور ولو اذني الا
قد يكون قولها مثل امرتك او احترت بك احك او احترت حرك او امسكك او امسكت
بك احك او بشتك او بشت بك احك وما سب ذلك وقد يكون قولها بان طار او قبل او لم يسهوه
هل اسكال منها ولورثت في الاحصار بنت عقد الاربع الاول وادفع التواني ولو قال لما زاد

مع
الصح

على الاربع احتزت فراكت اندفع وبكاح البواق ولو قال للاربع احتزت او امكنت
صح بكاحن وانذغ البواق ولو قال للاربع طلعك ببت بكاحن وطلعت وابتكاح
البواق وكذا وطلعت واحد ببت بكاحن وطلعت وكان له احسار ببت وان قال للاربع ما
لم يكن احسارا وانذغ بكاحن وبت عقد البواق والظهار والامساك احسار ابل
اسكال اذ لو حلف على الاحسار الاطهاها ثم تزوجها ودطها وحجب الكفارة والظهار بوجه
به عز الزوجه فان احسار عن ظاهر او الى مفسد حكمها وان احسار احد بما علق بها حكمها
وكان العود من حين الاحسار ان لم يعارضا ومنه الا ان من حين الاحسار وقال الشيخ ان
بعضيه مذهبا ان الظهار والامساك احسار اذ اللعان نفي الزوجه ولو قدف احد من احسارها
سقط الحد بالنسبة او باللعان وان احسار عنهما ببت الحد اجمع النسبة هذا اذا اطلق او طهر
او الى اذ قدف بعد اسلامه ولو كان قبله فان انقضت العدة غرر على العدة وله دفع بالنسبة
خاضه وسقط حكم البواق وان اسلم منها فان احسار عنهما فلا حكم وان احسارها ببت الحكم المصحح في
العدة المعززة ايضا وله دفع بالنسبة واللعان لو اسلم ما راد على الاربع مع وجوب
بكار اربعة وليس له احسار ما دونها كما ان ليس له احسار الوايد والحب احسار عن دفع
لم يحوز معاها ولو قال الاربع تحت بكاحن وقصد حل الكاح فيحالفه عقد من ان كان
الباقي اربعة ازيد ولو كان الباقي اقل من اربع لم يحل وهل يكون حتى ينسب له الاحسار للاربع من
المصحح او ببت بكاح البواق ويحرم امام الاربع من البواق في بكاحن الا في الثاني ولو قصد
ماله الطلاق لم يقع الطلاق الا ان يكون ممن يعتقد ذلك مفعول واما في غيره فلا وهل يكون احسار
لمن قصد من الطلاق لفظ الصحيح في اسكال اذ لا يكون اذ يكون اربعة او اكثر من اربعة ببت
بكاحن والاحسار له وان قال تحت بكاحن لم يصح سواء قصد حل الكاح او الطلاق ان الصحيح اما
يكون بالعبية والاحسار ليس ابتداء عقد واما هو من من كان صحيح الكاح من غير
للعقد الاول منه لم يملك من مال واسلم مع اربع فان احسار عن اربع بكاح البواق وان
برر اسلام البواق فمات المملوك قبل الاسلام لم يملك الاحسار فان احسار الاحسا
لم يبرئ المولى وان احسار المولى ورثته لم يملك الاحسار كالفصح بل بينهما مخالفة في الحكم ولو لم
وبت تحت خمس فاسلمت واحد فاحسارها صح ولو اسلمت باسمه ما احسارها انصاح وهكذا الى الاربع
سقط عن الحاشية ولو احسار في بكاح المسلمة او الممثلة له ذلك لانه لا يملك في الكاح في

دفعه فوه

لغيره
الملك لله

الغيا

واحدة حتى يرد عدد المملكات على الاربع ولو اسلم البواق ما الاقرب حوان احسار بكاح من فصح
بكاحها او لا الوقوع في العتق الغنا ولو قال حسن اسلم كل اسلمت واحدة فقد لغت فصح بكاحها لم
يصح سواء قصد الصحيح او الطلاق والابتن احسارها ولو قصد الطلاق لانه علق بالبيع بالشرط
ومن شرطه النحر وعلى الطلاق به وكان باطلا ايضا ولا اعتداد به في الاحسار لانه يعلم للكاح
على شرط اذ علق الطلاق عليه سلمه ما لو اسلم وبحت وثمة مدخول بها مائة على الشرك
متردح ما فيها الاربع سواها في عقد واحد قبل انقضائه بها كان العقد ماسدا او موقوفا
وكذا لو كان تحت اربع ومات متردح بالحاشية قبل انقضائه ولو اسلم الوشنة دونه فتردح
ما فيها ما ان انقضت العدة وهو على الشرك انصح بكاح الاول من احسان الدين وصح بكاح
الثاني ولو اسلم هو والفرق في العدة بغير من شيئا من الاحتياز لو متردح المشترك متى لم اسلم
بعد انقضائه فلا كاح بينهما وان اسلمت كلها كان الكاح تاما الى حين انقضائه ولو اسلم الزوج
او لا بعد الدخول اسقط العدة فان اسلمت وقد من من الاصل شي كان امكدها ملك المدة والاملا
بكاح دخل رجع من المهر من المدة الفاتية بعد اسلام الا في ذلك ولو اسلم قبل الدخول ما انقضت
المدة او العدة وهو شك ما لا في ببت نصف المهر لها ولو اسلمت دونه قبل الدخول فالارب
عدم المهر ويصح الكاح في الحال ولو اسلم في المدة لم يملك بكاحها وان كان بعد الدخول ببت المهر المهر
مقدرا استوفاه والارب ببت المهر ان لا يصاحف في ما لو متردح المشترك بشرط
الحمار ابد العقد فاسد اما ان اسلم بقدر الكاح لا يعقد مسانف سواء كان الحمار لها
او لغيرها ولو كان الحمار لغيرها فان اسلم قبل انقضائه لم يملك عليه وان اسلم بعد انقضائه اقرا
عليه لو متردح بهاد من محله فان اسلم بهاد في العدة لم يملك عليه لانه لا يحوز اسداوه
في حال الاسلام وان اسلم بعد انقضائه لم يملك عليه ولو متردح محله اسم او ابية او اراءه طلغها
لها او انهما بم اسلام بقرا عليه ولو عصها حاله الشرك بم اسلام بقرا عليه وكذا الوطأة
على الوطء من غير عقد لو اسلم بعد ان طلق كل واحد من الاثنى لم يملك اسلاما واراد
التردح باحدهما قبل ان يزوج غيره لم يكن له ذلك احسار اربع طلاق المشترك كما يصح بكاحه
ولو اسلم واسلمت طلعها لم يملك له بطل من كسبه بحارهما فاذا عتق حاربه العقد على
الفرق ولو اسلم من مائة سنة واسلمت معها فطلغها لم يملك احسار اربع فاذا عتقها وقع
من الطلاق وهل له بكاح المملكات الفصل الرابع في الزنا وفه ومساكنه اذا ارتد

واحدة

احدا من عن الاسلام قتل الذخول اسبح الكاح في الحال فان كان المرتد الذخول بغير الناصف
 المسمى الصحيح ونصف من الممل ان كان سبي ماسدا والمقت ان لم يسم وان كان المراء سقط المهر
 وان كان بعد الذخول بغير المهرم ان كان المرتد الذخول عن فلق اسبح الكاح في الحال
 ووجب قتل وعتد الماء عنه الوفاء والعاد عليه لوثاب وان كان عن غير فلق وقت الفسخ
 على بعضا عنه الطلاق فان افضت ولم يرجع فلا كاح بينهما وان رجع في اسبائها كان امك بها
 ولو كان المرتد الماء اسقطت عنه الطلاق فان رجع كان امك بها والامام الكاح بينهما وسن
 اسبح الكاح من حين الارتداد الفسخ بعضا العدة ولو ارتد امعا والعصبة كما ملأه
 في المرتد صحيح من دخل الزوجه الممل المدخول بها لان الكاح موقوف على بعضا العدة وان وطها
 ولم يرجع في العدة كان عليه مهر المثل وكذا لو كانت من المرتد فوطها لوارتد امعا ما رجع
 المرتد معها في العدة فطهر لئلا يكره الدخول عليه في المرتد اسبح الكاح بها للمثل شرهما والامام
 يحرمها بالاسلام اذا السلم زوجه المهر كدونها ما ارتد فان اقامت الزوجه على الشرك حتى انقضت
 العدة من حين السلم فقد مات منه من حين الاسلام ما حصل له الذن وان سلمت في الاساس
 عدم السنوية ما حصل له الذن مضرب لها عنة من حين ارتد فان عاد الى الاسلام قبل ان يعضا بها
 فما على الزوجه وان لم يود حتى افضت فقد مات منه من حين الارتداد ما اذا كاه تحت المهر
 ما من من المهر كات ما سلم واسلمت معه فارتد قبل ان يحار وقف الكاح على بعضا العدة وان اراد
 ان يحار اربعا حال ارتداده لم يكن له ذلك فان عاد قبل انقضائها كان له الاحتار واذ افضت
 فنذر صوم حصلت السنوية منه من حين الارتداد واذا كان تحت السلم كاهه فاسقطت عن دينها
 الى ان انقضت اهل عليه كعاده الاضنام لم يقر عليه اجماعا صحيحا عدم تنول غير الاسلام منها وقول
 الذخوع وقول ان دين نمر اهل عليه فان كان الاسفل قتل الذخول اسبح الكاح ونكاحه
 فان رجعت الى دين الاسلام او دينها او دين يعرف على الحالف في العدة مما على الكاح الامانة
 بعضا العدة وان اسفلت الدين فخر عليه وان كان الى اليهودية او النصارية فان فلا يقوله
 كان الكاح محالة والاربع العقد ان كان قبل الذخول ووقف على بعضا العدة ان كان نكاح وان
 اسفلت الى المحوسية اسبح العقد قتل الذخول ووقف على بعضا العدة فان رجعت في العدة او اكلت
 نكاحا على الكاح ان ملأه قبول الذخوع وان رجعت العدة اسبح الكاح ولو اسفلت روجه الذي لم يرد بها
 من ملك الكفر وقح السج في الحال ولو عادت الى دينها كذلك بيا على انه لا يعمل منها الاسلام الفصل
 الحار

لعمري
 (الحمد لله)

الحامس في مباحث سعلت ما كى الكفار ومنه ومباحث آية المشركي صحى وطا اقم وابع
 بدو طلق المهر كزوجته لما لم يحل له واجعها الا المحلل ولو كان السلم زوجه ذمية بطلها لما
 من زوجته بذي وطها حرك الاول في الاسلام الذي دعت اكثر من اربع حواير ذمات احتار
 اربعين كالحق في الفرت بينهما الا في شي واحد وهو ان المحل اذا اقترأ به منهم وكان بعد ذلك
 نكاحا واسلموا او على ذلك خلاف الذي ما لا يعرف على ذلك لان اهل الذمة المحوز لم يكره على
 الامام اللب عنهم ودفع من قهرهم والمشاف اذا اقترأ به على نفسها وكان بعد ذلك نكاحا
 عليه اذا السلم لان المسامين لا يلزم الامام نصهم وانما هم امنون من الممل واهل الذن ولهذا لو
 نصهم اهل الحرب لم يلزم الامام دفعهم علة اهل الذمة اذا تزوج بجوسى او دوشى بزمية او قوما
 الحاكم اذا تزواها اليه وكذا لو تزوج ذمي بجوسية او دوشية ولو تزوج من غير ذمة لم يقر عليه وان
 ما لا يجوز للذمي ان تزوج بحرة من اهل الكتاب وغريم اما الممل فلا يحل له ذلك ولا الذمات
 من اهل الكتاب كذا المحوز للمثل كذا دعى الكفار وان كانوا اهل كتاب والامام سابع وكذا
 المتولد من الحرة واهل الذمة فالسج من اجماعا من احاز نكاح اهل الذمة واكل ذمهم و
 الولد صحيح المسلم من ابوين في الاسلام وفي الارار بالبيعة يبيع الاب اذا كان من مكرن بمخلف مال
 بعض المحوز ويبيع الام في الحرة والدقة اذا تزواها الكفار الى الحاكم بخبر من الحكم بينهم ومن
 دفعهم الى اهل حكمهم سواء كانوا او من اوصياءهم او اهل ذمة او كان احد الخصم من حين
 من هذه والافرت والاف والحب على الحاكم الحكم بينهم وان كانوا اهل ذمة والحب على الحاكم اعد الحكم
 ان اسعداه على خصم والحب على الخصم اذا استدعا الحاكم الرافع اليه لانه اذا لم يحل الحكم
 الحكم لا يلزم الخصم ان يرفع اليه واذا حكم الحاكم من الكفار وجب ان يحكم ما نصيبه من عا فاد
 اراد المشرك ابتداء نكاح شركه عنده علة لما كان عقد السلم واجبارا المكروه وعدمه كما في
 السلم وان اراد الاستدانة حكم بصحته ان كان سويح له ابتداءه عليها بكونه الوابع
 في الشرك بعقد ذمة صحى الزما والمحال ان كل نكاح لو اسلما عليه او اعلى فانه يحكم بينهما بصحة
 اذا برافعا للمهر كزوجته حكم بصحة سواء كان معبوضا او وان كان فاسدا وان كان
 معبوضا لم واسفد الاسقط ونقص مهر المثل وان نقص نصف سقط من مهر المثل ما رايه
 فانه كان في عشرة ارباق وقبض منه خ فان كانت مساوية وجب نصف مهر المثل وان كانت
 مختلفة ما لوجب اغتارها بالقيمة عند محلي ولو كان بالارواحنا من مالى من غير العات الا الخ

سج و
 (الحمد لله)

الاختار لها قبل الذخول لان سقط مهرها فزيد ميمها على الثلث فسرت بعضها سقط حمارها
فندرو ولو دخل ما قبل العتق بعت الحمار الاستقرار المهر بالذخول ولو كانت تحت حرة فاعتقت
سوت الحمار خلاف فان فلما سقطت لو كانت تحت عبد فاعتقت ثم اعتقت لم تكن لها حمار ^{او حرة} ^{او حرة} ^{او حرة}
حين حرة في تلك الحال هي تحت حرة ولو اعتقت او ادلم علم حتى اعتقت من سقوط حمارها لم تكن
لو ادعت بعد عتقها حمار العتق فان كانت نائبة في بلد اخر ادعت قبل قبولها مع المهر ان كان
في صومع الحق فيها لم قبل منها ولو ادعت حمار الحكم والاذن بصدورها مع المهر كما في صومع بعت لها
الحمار بعد العتق او اختارت فزاد قبل الذخول سقط المهر وان كان بعد فان كان الذخول قبل
العتق بعت المهر استناد الفسخ الى حال العتق الحاصل بعد الذخول وان كان بعد وجب مهر المهر
لاستناد الفسخ الى حال العتق نصار الوطى كان في نكاح فاسد وان احصارت المعام قال الشيخ
كان المهر مسمى بنول سيد وان كانت مفوضة فالمهر لها ان المهر في المفوضة يجب بالفرض جبري الفرض
من حسد حرة ^ك اذا اطلق العبد الا له رجع ما اعقت كان لها الفسخ وسقطت الرجعة
والاشارة من هذه الفريضة عن ولو سكبت لم سقط حمارها فان رجعها في العتق كان لها
حمار الفسخ وسقطت بعت الحرة من حرة احصار الفسخ هنا وان رجعت العتق ولم رجعها استغنى
العق من مهر العتق هنا عن وان احصارت المهر مع بطلان رجعها لم يغيره بان لم رجعها
اعتقت العتق فقد مات وان رجعها كان لها احصار الفسخ فان نكح اطلق النكاح وعليها حدة
الحرة من حرة المهر والسقط احصار المعام المسمى حمار الفسخ ^ك لو اعتقت الصبي تحت عبد
لم سقط حمارها واسقط مهرها على الفور وللزوج الاستماع بما قبل اللوغ وليس لولمها
ان يحمار عنها وكذا المحنونه وكذا الزوج الكافر انه الصغر بعثره اسم واسكن شعانه
وكان النكاح موقوفاً على سلع وحمار وبيع الولد من الاستماع من محلاد العبد كذا
لو اعتقت بعضها لم يرب لها الحمار وانما بعت لها مع كما في الحرة وكذا الاختار للعبد اذا اعتقت
ومعت امه ^ك حمار الاب اعقت الحاكم والا الاستماع عليه وعتد عن الحق للطلاق
من حرة احصار الفسخ ويكون ما ليس للزوج الرجعة منها الا اعتقد مسانف ^ك لو اذا
اعتقت تحت عبد فطلعا لم يكن ان حمار ما ليس الذي لم يلق لمذهبا عدم وقوعه ^ك لو اذا
اطال احصار ومحمل وقوعه اذا العتق لا ينزل النكاح وقد حاد في ملك فسخ ومحمل وقوعه
اذا العتق لا ينزل النكاح مراعى فان احصارت الفسخ لم يقع استناد الفسخ بعد العتق الى حال

نور

ووقت فصار كان السكاح افصح في ملك المال فيكون الطلاق دافعا في نكاح مفسوخ وان اجمارت
النكاح وقع الفصل السابع في السكاح ملك النكاح وفيه سبعة اشياء اولها ما سباح ما عورثته ^{لغيره} بل
العقد عليهن ما ذن اهلن وقد سلف وملكهن واباح المول لمن وهذا الثالث من المعقود داخل
في الدليل لان الاجماع معتقد عليه فعند المريض انه من الاول وعند السح انه من الثاني اذ الاباحه
نوع من ملك للمنافع والاذن من الاعمال محصور في عدد فالحرة السح اكر من امت والعبد السح
اكر من اربع واما العمان المامان فلا يحصران في عدد بل يجوز للعبد معا ان يسماها
ما شاءا من غير حصر في محمل المالك مملوكه اذ اذ وهما حتى يحصل الفرق وبعض عدما اركان
ذات عقد والحق له النظم منها الى الحقز لغز المالك وليس للمول في العقد الا ان يكون الزوج مملوكه
ولو ما عاها خسر السحر في الفصح والامضا ^ح اذ الاستزاع لم يحل له وطوها حتى يسترها بحضه ان
كانت محرمة او محرم واربع بر ما ولو كان لها زوج ما حاز نكاحها لم يكن له بعد ذلك في النكاح
وكذا الوعلم ولم يفتح ولو ما رق الزوج حلت عليه بعد العقد ولو لم ينج نكاحه كفاه الاستبراع
العقد كالمحذ شرا ذوات الارزواج من اهل الحجب وماتهم وما سببه الكفار منهم ^{هـ} كل من ملك
امته ما في وجهه كان الحقز له وطوها متى احتج سبها بحضه او بجه واربع بر ما ولو ملكها حاضا
او كانت لحداد واخبر استمر اياها اركان الاول حالها لان ادرس في الثلثة اواسه او صا ما تنقط
استبرا وما ولو ملك امته فاعتقها كان له العقد عليها والوطى في الحاله من غير استبرا والفصل الثامن
ولو كان مد وطها واعقها لم يكن لغرض العقد عليها الا بعد العدة ^{ثاني} ثلثة اشهر او ثلثة اشهر او ثلثة اشهر او ثلثة اشهر
للرجل ان تحليل حارته لغرض والصفه فاحللت لك وطوها او جعلتك في طوها والاعل
ملقط العاربه وهل يحل لغرض الاباحه ^{ثالث} لو قال له وهبك وطها او متوا عليك او ملكك من سوماها
بذلك اسكال ولو قال احبك وطها لم يحل ولو حلل امته لم يملك من سوماها له وادان احد بها الحوار
مع النعم للوطه ^{رابع} انه نوع اباح والمملوك اهل لها والثاني النسخ انه ملكك والعبد ليس يحل له كحوز
تحليل المدبرة واقر الولد ولو اعقبت بعضا فاحللت لم يحل لوهاها فعقد عليها تنق في نوصها
فالمردون الجوز ولو كانت متركه فاحل احد الشوك لصاحب حلت ^{خامس} يجب ان يقف المصحح على
ما حلل المالك وما عصى العادة شاول فلو احل له العبد او المملوك لم يحل له الوطى والا استخدام ولو
اباح الاستخدام لم يحل له سواء ولو اباحه الوطى حازل الفصل العاشر وحرم عليه الاستخدام ولو
وطى في موضع النسخ كان غاصبا وعلم عوض النسخ وكان الولد والمول طحوز ان يحلل الرجل حار

الحمد لله
والصلاة والسلام

لملوك عن باذن مولاه والاعوز للملوك الوطى بدون الاذن متى اذا اخل حارته للمحرمان شرط
رفقه الولد لم شرط وان شرط الخ به كان حرا وان اطلق فهو اسان احد عما ان الولد لم يل
الحاربه وعلى خبز الشجر والمانه انه حر وهو المعتد على قول الشيخ بحسب الباب فكذلك الولد بالتمتع
يوم سقوطه حيا وعند ما اثنى عليه ما اشترط الشيخ في بعض امواله في التحليل ضبط المدة ونظر
متى اذا استرى انه حامل ما قال الشيخ في الهام لم يحزله وطها حتى يضع او يرضع عليها ارضه اشهر
عشره ايام فاذا اراد وطها قبل ذلك وطها فيها دون الفرج وفي الحلائل انه مكروه وهو الاودع
تحت اذا طلقت الام بعد الدخول بها ثم باعها مولاه في العدة انت العدة فانه الميسرة ويجب عليها
الاستبراء بعدها لا بما كان الاستبراء والاقرب حواز وطها للمتزى بعد العدة بعد الحج اذا
استترت زوجها المملوك او ورثه او اسفل لها ما دونه المملكات بطل النكاح وليس لها ان تنكح
او تعقد عليه ما ان ارادت ذلك لم يكن الا بان يحق وروج به **نه** اذا تزوج العبد باذن مولاه
فالمعق على المول ما انق المملوك قال الشيخ سقطت النفقة وما من من الزوج وعليها العدة منه
فان عاد فقل زوج العدة فهو امكدها وان خرجت العدة قبل عوده انقطعت العصى وليس بحيد
بل النفقة ما بنته وكذا الزوج **نه** يجوز ان يطا الحاربه وفي البت عن دان سام برامته بكن
ذلك في الحوازم وكذا بكن وطى العاص ومن ولد من الزنا **نه** اذا زوج مملوك محرم كان المهر في ذم المول
فان باع قبل الدخول بالشيء وجب نصف المهر على المول وقال ابن ادرس بحسب الجمع وفيه نظر **نه** اذا
اعتق امته المزدحم مات الزوج ورثه ولو علق عنها بموت الزوج قال الشيخ لم يكن لها ميراث
كان عليها عن غيره الخ ومنع ابن ادرس من هذا العتق ان العتق شرط باطل والبدن اياهم اذا علق
موت المول **نه** اذا اعتق ام ولد ماتت بعد ذلك وتزوجت ذميا وانت منه بولد ما بالشيء كان اداها
من الذي رفا للذي اعتقها فان لم يكن حيا كان وارثا لاداره ويعرض عليها الاسلام فان رجعت والا وجب
عليها ما يحب على المهر على الاسلام ومنع ابن ادرس وفاة الاداد **الفصل في المهر** نكاح المتيقن وفك
عما اشكاح المتق هو النكاح المصطنع وهو ان تزويجا من محبة كالنوم والسهو والسنة وغير ذلك والاشكاح
المحصور **نه** وقد انقضت الامامية على شوقي على ابي العران والمواثر عن النبي صلى الله عليه واله انهما ارجع المملوك
على ذلك وادعا الشيخ لم يثبت الاستبادة الى غيره فله ان يسحب **نه** لان في هذا العقد من العيب وهو ترك
ادراك المحكم او معكم منه كذا المهر كذا والعبول وهو ما دل على الرضا ملصقت النكاح او المتيقن ولو مال
ملت او رصيت وانقض حاز ولو بدلا بالقبول فقال تزوجت معك **نه** وهو العقد لفظ النبي

والنبي المملوك والاعارة والعارة مسترط في الاحباب والعبول الاسان بصيغ الماضي ملو مال امل او ارض
رفقة رفقة الاسان لم ينع وقيل لو مال تزوجك منه كذا المهر كذا او فقد الاسان معك او وضحك مع **نه**
الان الذي هذا العقد من ذكر الاجل المعلوم والمهر المجهول ملو اخل بما يطل اجماعا وكذا الوافل بالمهر ولو ذكر
المهر المهر واحل الاجل ما لا يسحب سعة داما وقيل بطل العقد وهو الاقوى **نه** ليس للاجل بعد شرعي
بله بل بعد من شرط بوضاها ما اطال او نقص كمن يحب ان يكون موعيا لا سطر الى الزيادة والنقصان
ولو ولو عقد عليها بعض يوم محم اذا اذره بالغاه المجينة كالزوال والودوب ولو ذكر اطل المهر او بطل
الو العقد على ابي القول ولو ذكر المدة بالفعل كالمخ والمتر فان فيه زمان معلوم محم ولم يخل الزيادة
محل على المشرط في تلك المدة وان اطلق بطل من قبل سعة داما ون رواه يصح ولا سطر لها بعد اعيان ما شرطه
وهو ضعف ولا شرط في الاجل ايضا بالعقد بل يجوز ان يعقد عليها شهر اصلا بالعقد لو صافا لم
على اسكال ملا يجوز لها نكاح عن ماسن العقد والمدة والنكاح منها **نه** بعد اخره **نه** ان تزوج متهما
ما مل حصور الشتر وانقضاه ولو ذكر شهر او اطلق انقضت الاصل بالعقد ولو كان محرم بعض بدر الاجل
المحرم من عقد واستقر لها الاجر وقال ابن ادرس بطل النكاح **نه** المهر ليس له بدور في نظر الشرع
بله بل يصح على سعة عليه من قليل وكثير شرط ان يكون معلوم بالكيل او الوزن او الماشية او الوصف
مملوكا ملو عقد على المملوك من الماشية او على ما لا يصح ملكه بطل العقد ويجوز ان يعقد على صفة طعام
مشاهدة او كف منه **نه** شرط في الزوج ان يكون سله او كتابه وفي المحوسب اسكال **نه** معها شتر
الخ **نه** وكل الحزير واستعمال المحرمات والاعوز المبيع بالوصية والناصب المعلن بالحداده كالخواجه
والاعوز للمسلم ان يمتنع الاسلام والكمونه ان يمتنع المخالف **نه** المتق كاله داما في محرم المطاهرة
ملو يمتنع اهل حرم عليه اياها ملو اذنها مع الدخول وان على الاول وسحب البانته وقد بعد
وكذا الاعوز ان يمتنع ما وعنه حرم على الدوام **نه** اذا بها ما من مادر من دون اذها وقف على رها
فان احازنه محم والاطل ومل سطر **نه** الاذن والاقربان الحق لو كانت متعة كانت كالدام ولو يمتنع
عما في عقد واحد محم على الحق ووقف بعد الام على الرضا او كان ما طلا على الحلائل ولو ادخل الحق
على الام كان له الحق الخيار في شتر عقدها والرضا **نه** وكذا الاعوز ان يدخل عليها ما اخذها واست
احدا **نه** الا مع رضا الحق وبالحال فان فعل كان ما طلا **نه** يسحب ان يكون المراه موفيه عصف وكن يمتنع
ما الزان فان فعل منها من المحرم وليس شرطا ويسحب له ان ما لها عن حالها مع التهم فان كان لها
زوج بر كذا لا يحب على السوال **نه** يمتنع المكمون دون اذرها ما لم يكن لها اسكر ذلك

صاحب الصنف الذي منه كالحاكم والحام والمارس والعم والجمامي ان يزوج المرفوعة واصله
 الشريف والصنف الحليله كالحمار والشيابة ولورصيب المراه دون مهر المثل لم يكن للاوليا الا ان
 عليها ويجوز انكاح الحق بالعبد والعكس ولو غلب الموت العاد على العقد حب احابه وان كان
 ادون في النسب ولو انت الرجل القتل فان من غيرها كان للزوج الفسخ مال السج والاقرب
 عندي انه ليس لها ذلك ولكن ان تزوج العاق خصوصاً اذا كان ساربه في ولورزوج اولاً علم انها
 كانت زنت لم يكن له فسخ العقد والادراج على الولي المهر على القولي ^{في} دخل الحائض مخم في الزوج
 ماذا السطح الذي حل بها وعلى شرط العمل الا قرب عدم فسخ سبب ما كد اول وطها حاضاً
 اسعف الله ٢ وعزوز وفي وجوب القاءه مو ان يذما ^{في} كره للحمل ان يحامق قبل العمل ولو دخل
 اولاً لم ينف له وطها ماساً واول طها من غير حمل ^{في} الا في الذكر مكره وليس يحامق ويعلق به ما
 سعلق بالوط في العمل من اعادة الصوم ووجوب الكفارة والعمل والمهر والعقد الا في شتر الاضاد
 فانه لا يثبت به وعدم التحليل للمطلق لما ^{في} الاستمنا بالندهرام بحسب العزير المعقد
 الخامس في العيوب والبدليس وفيه دخول الولي في العيوب وفيه بحثا آ العيوب
 اربعة في الرجل يسوق في الماه مقسوب الرجل الحنون والخصاء والعين والحب وفي المراه الحنون
 والمقدام والبرص والقوت والاضاد العي والعوج ^{في} الحنون هو فساد العقل وسبب لظهور العوج
 حمار الفسخ لو وجد الا فمحموا ساوا كان مطعماً او لا ان المال اذا اترجعت فوجدة مخموا فان
 كان الحنون قبل العقد كان لها الفسخ وان كان بعد اومات العلوات وان حدث بعد كان لها الفسخ
 الا ان يعقل اومات العلوات ملاخاها لها فانه يفسخها بالاقرب عندي موت الحمار ساوا كان ذالماً
 او اذواراً عمل معها اومات العلوات او اوما حدث قبل الدخول او بعد والاسباب الحمار العدم ما ع
 السريح ووالد والاب والاعما العارض لم يفسخ ما لم يفسخ فان زال المرف ^{في} الا ان كان للام الفسخ ^{في} الخصا
 هو من الامن وسقط المراه على الفسخ ان سبق العقد وان حدث بعد ملاخاها لها ومنع للمحار
 والوجاهة مرض الحصن وهو في معنى الخصا محكم حكم ولو تزوجت فوجدة حصناً او موصواً
 واحداً الصريح لم يكن لها بعد ذلك خمار وان ايت ثوبت منها مال الفسخ ان كان قد صلاها
 كان لها الصدقات وعمل الامام ان يعزير للمعاود المثل ^{في} كره وليس له ^{في} كره الجيب ان استوفى
 العضو او انشج عيب العبد مفسخ على المكاح ^{في} ثب لها الحمار وان درم على الحام فان سقمه ما يوط
 مثله بعد ما عيب منه في الفرج ودر حصة الذكر ملاخاها لها ^{في} العن من صنف مفسخ

العن
 له

الفقره من شتر العن بحيث يحجر من الايلاج وهو من عت اي اعرض والعين الاعرض ان الذكر
 يعرضه اذا اراد الايلاج وسبب به خنا الفسخ للمراه ان كان قبل العقد وكذا ان يجد بعد
 قتل المذنوب ولو وجد بعد ملاخاها لها وكذا الاضاد لها لو عجز عن وطها وامكنه وط غيرها
 وكذا لو وطها ذراً ومن قتل ملاخاها ^{في} كره لوجود الحب ملاخاها لها وفيه قول اخر ولو كان
 حنثي بني وهو الذي له الفرجان وحكم له بالدمه لم يكن لها حمار وكذا المراه الحنثي اذا حكم لها بالانوشيه
 ملاخاها للزوج ^{في} كره لو كان الزوج عصباً او ولد او كان المراه كذلك فلا خمار ولا فسخ الحرام
 مرفوع بطريقه من الاعضاء وتناثر اليه ولا ينفق فقه الا حراف والعجز الوجه والاستدارة
 العن من ان كان في المراه كان للرجل حمار الفسخ وان كان في الرجل لم يكن للمراه الحمار ولو كان
 ما علمت حالات الحرام لم يثبت به الحمار ما لم يثبت عدلان عارفاً بان حرام فان لم يكن فغلي المسكن
 المهر لمن ط البرص هو الساق الطاهر على صفه البدن لعلبه السليم فان كان في المراه كان للرجل
 خناخمار الفسخ به وان كان في الرجل لم يكن لها خمار والاعلم بالفسخ مع الاستمنا ولو اذنته بق
 ما فان كان لمذغ البرص منه والا كان القول قولها مع اليمن ومليل البرص والحزام مثل كثرهما
^{في} كره في القوت مع العاف وسكون الداء قتل عظمه الفرج يمنع الوط وقيل الحكم الكون في
 الع العوج لكن لمحمها عند الولادة حال يسال في فزحها وهو الذي يسمى القفل والبرص لم يثبت
 في اني الفرج منع دخول الذكر ما الاطال الثلث فترادف حسنة فان كان هذا العيب لا يمنع
 من دخول الذكر لم يكن له حمار ساوا كان لصغر كته او لحلول المدخل عن المانع وان حصل في
 بعضه وان منع من دخول الذكر ببت له الحمار وان اراد الزوج منق الموضع لم يكن له ذلك
 ولو ولوارادته هي لم يمنع فان زال سقط خماره ولو حبط الشعر ان كان الحكم منه كالمريضا
 بد يثبت به الحمار مع المنع من دخول الذكر وامساعها من المعالي ولو مات عاقراً فلا خمار
 له ^{في} الا اذا مال ابن ادرس هو نصير مخم البول ويدخل الذكر واحداً وقال غيره هو
 في ضرورة مدخل الذكر ومخم العاط واحد او كل القدرين يثبت به الحمار للزوج لعدم
 الا الاسماع بها ^{في} العي هو ذهاب البصر من العين معاد يثبت به الحمار للزوج حاقه
 في الفسخ عليه في الهابة وهي رواية داود من سر حان الصحيح عن الصادق علم وقال في الحمار
 والانسوط بعد عيوب المراه منه وفي اصحابنا من الحق به العا ولم يحمله معرو دان
 ار است وهو شرا منه ليس عيباً الاضاد له لو كانت عوراً او على احد عصبها ساوا لو كان

منيما ماصرا اجماعا **في العوج** ان كان مبان المرأة ثبت للرجل به الخمار والا فلا دونه روايت
 صحيحان وهو الذي اخبره احباره في الهامة والهديب ولم يحل في المسوط والحلاف
 محدودا في العيوب **الفصل الثاني** في احكام العيوب وقته تدعى آ البرة الرجل عيب
 سوى الاربعه المعذبه وقدره ان من استب القبله فان من عجزها سمح بكاحه والا
 ردة الماء من عيب سوى التبعه المعذبه وقتل المحذره في الزنا اذ لم يعلم الزوج بذلك
 ثبت له خيار فسخ نكاحها **ت** اذ كان نكلا واحد منهما عيب ثبت لكلاهما الخيار سواء
 العيب او اختلف **ح** ان كان العيب المرأة ففسخ الزوج قتل الذخول فلا مهر وان كان بعد
 الذخول ثبت لها المسمى كمالا ورجحه الزوج على المدلس ولو كان العيب بالرجل ففسخت
 المرأة قبل الذخول فلا مهر الا ان العنه ثبت لها نصف المهر وان فسخت بعد الذخول فلها المسمى
 وكذا لو كان الخصاص بعد الذخول فلها المهر كمالا ان حصل الوطى ولو كان العيب بالمرء ولم يعلم
 فطلها قبل الذخول وجب لها نصف المهر والاسقاط عن لو طهر العيب بعد الطلاق واذا
 فسخ الزوج او الزوجه بعد الذخول وجبت العنه والنفقة لها منها والسكنى ان كانت حايلا
 وان كانت حاملا فكذا ان ملأ ان النفقة للمراء وان ملأ الحمل وجبت **ك** اذ ابرع الزوج في
 العار فان كان ممن يحوز له النظر اذ له كالأب والجد والأخ والعم كان له الدخوع مع علم
 الولي لغزيره ومع عدمه لغزيره بترك الاستغلام وان كان ممن اسقط لها كالمسلم والعم
 الاجنبى فان علم العيب رجع عليه وان لم يعلم كان الزوج على المرأة فان ادعى الزوج علمه
 بالقول قوله مع التمسك بالكاره وكذا القول بوجه مع التمسك لو ادعت المرأة علمه وانكر ذلك
 موضع رجع منه على المرأة فان الزوج رجع بحجج المهر الذي اذاه وان كان الزوج
 على المرأة ما اقرب انه رجع به الا ما حوز ان يكون مهرا **ه** عيوب الرجل اربعة ما يحد
 منها بعد الذخول ان كان خصاصا او عينا او عنة لم يسقط المراء به على الفسخ وكذا ان يحد
 بعد العقد قبل الذخول الا العنه وان كان جنونا بانه لها الخيار وان يحد بعد الوطى
 والا اقرب في الحب المتحد بعد الوطى موت الخمار لها **و** اما عيوب المرأة فان يحدت
 بعد العقد والوطى **الفسخ** به وان يحدت بعد العقد وقتل الوطى بالاقرب انه كذا وكذا اما
 ثبت بها الفسخ لو حصلت قبل العقد فالسج والاطهر في الاخبار موت الخمار في المتحد
 والخلعت ما حمل المتحد قبل الوطى ويعد فان كان يسج احدهما قتل الذخول فلا مهر

لعيب وله
 اذن الله
 بلع وله
 ليد الله

تار

وان كان كان يحد فان كان العيب حدث بعد العقد قبل الذخول سقط المسمى وذهب مهر المثل
 لان الفسخ استند الى حال حدوث العيب فصار كانه كان مفسوخا وان كان يحدت المسمى
 ولو لم يعلم العيب قبل العقد فاختاره وكذا المرأة ولو حدث بها عيب آخر قبل العقد ولم
 يعلم به لم يله فان كان محالها الاول لم يسقط خياره وان كان من حب في موضع اخر وان يكون
 ما يبرص من موضع واحد فكذا كذلك وان كان في ذلك الموضع بان السج ما اقرب سقوط
 خياره ان الذي ضا به رضا ما تولد منه **ز** خيار الفسخ في العيب والمدلس معا على الفور
 فلو علم احد الزوجين عيب صاحبه واخر الفسخ لمقدار ابعاده لان العقد والعقد العاصم
 الالحاكم الحاكم وانما يحاج اليه مع موت العنه لضرب الاجل ولها البعوض بعد ابعاده وتقدر الوطى بالفسخ
 حلا والاعلان بالسج فانه اوجب الحاكم ولو لم يعلم احدهما يسقط خياره مع العلم لم يكن عذرا اما لو لم يعلم
 موت الخمار له ما اقرب عدم السقوط والازيد بالفورهما ان له الفسخ سفه والما يريد به
 ان الفسخ مطالب بالفسخ على الفور باق الى الحاكم ومطالب بالفسخ فان افعال العيب والا كان المثل
 المستعينة على المثل المسمى **ح** الفسخ بالعيب ليس بطلاق ولا طردح بصيف المهر والعذر
 في اللين البت والاعتراف بالاعتقاد اليه الطلاق من الشرايط كالسود والظهارة من الحفظ
 اذا احدث اختلفا في العيب فالقول قول المبرح عليه وعدم النينه والسبب العن الا اوارا الرجوع
 او الدية واليه ناله اذ يقول مع عنها ولو ادعت العن فانكر بالقول قوله مع عنيه وقيل يعام
 في المان الماء البارد فان سلفه لم يقوله وان نفي حتر خاسم لها وليس معتد ولو ثبت العن
 ثم اذ لم ادعى الوطى فالقول بوجه مع التمسك وكذا القول بوجه لو ادعى وطها براء او وطى عندها
 ولو ادعى العن فقلاد كانت نكرا فان شهد اربع نسوة بالسكارة فقال الزوج كذبت لم
 سمح سمع منه وان قال وطها وعادت عذرها فالاقرب ان القول قول المرأة مع التمسك اما عدم
 وطى وطية او ان هذه نكارة الاصل ولو نكل حلف وسقط خيارها ولو نكل فالوجه عدم قولها
 لان الا ان الظاهر ان هذه نكارة الاصل **ح** اذ ايت العيب وان رضيت به فلا خيار لها بعد ذلك وان
 رغبة رغب امرها الى الحاكم اهلها منه من حسن المرافع لقرية الفصول الاربعة فان كان ذكر وطية
 زال ازال في فضل النفس وان كان من حرارة رال في البرودة فان واقفها معها او بعدتها او ادعى غيرها
 فلا خيار لها وان لم يمكن كان لها الفسخ ونصف المهر **ما** اذ اتى من المحسوب بقتل عليه الوطى
 ما سقط خيارها فان اذعت عدم امكانه وانكر اتمل فقدم قول عمها اصال سلامة العقد

الغور

ويعملها بالظاهر اذا ظهر عجز المقلوع ذكر وان ثبت عجزه ما عترف او كوله مع غيرها

ثبت لها الحصار في الحال والاعتقال من ولو احلها على الباقي فاعتقل الوطى به اصل عدم قولها الا اصل
السلامه رال والزوج ال اعساره بالصغر والكبر الالهيا است اذا كان له اربع وعشرون شهرا
المدة لمن وان عجز عن بعض لم يكن لها حيار والحكم بانفادها نحو صحيح الذكر يخرج من العتق
بعبودية الحشف في الفرج حتى يلقى الحماة او اما مقطوعة فليخرج منها بعبودية الجميع او بعدد الحشف
فانه يزدد ولو وطئها في الذر فخرج من العتق وكذا الوطئها على حاض او غائبة لو غلبت با
لعتق نصرت مطلقا رجعا لم يجرها لم يكن لها حيار الفرج ولو كان الطلاق سابقا فربما عقد
جديدا فالأقرب سقوط حصارها ولو تزوجها فاذعت عنته فوطئ وسقطت دعواها لم تطلها ما بنا
وتزوجها بعقد جديد فاذعت عتق سمعت دعواها الفصل الثالث في المدلس وقته ط
مباحث آخر تزوج امرأة على اباها فان كان له الفرج فان كان قبل الذخول والمهر وان كان
بعد ملكوا المهر وقيل العتق الكارة ونصفه مع البعوبة وسقط المسمى والاول اوجب ورجع ما عجز
على المدلس فان كان هو المولى لم يكن لها مهر فان كان قد لفظ ما يعطى الحرة كانت حرة ولو كانت
هي المدلسه كان المهر للمول ورجع به الزوج عليها بعد العتق ولو كان الزوج عبدا ما ذ والمولى المالك
فالأقرب سوت الحصار لم فان احصا الاماكت لسدها المهر وان احصا الفرج قبل الذخول والمهر
وان كان بعد المسمى على السيد وان كان عتقا ما ذون له فان لم يسلط ان العقد وكان قد دخل بعبه
بالمهر بعد عتقه وان لم يكن دخل فله مهر وان لم يسلطه وتنف على احازة المول فان احادى العقد
وكان للعبد الحصار في الفرج ويجب المهر على المول بعد الذخول على اسكاه وان بحث كان باطلا فان
او حبسا المهر على العبد او المول كان له الرجوع على العار منهما او من الوكيل فان عجزه على الوكيل
رجع بالنصف على الوكيل معجلا والنصف عليها بعد العتق والاشح ولوات بولد كان حرا لانه
دخل في العقد على ذلك وعليه المسمى يوم سقوطه حيا لسيد الامه وفي محلها اقوال عليه ادهان كسبه
والثاني في رقبته والثالث في ذمته ورجع بها على العار وهذه الغزاة للمهر والحكم في المدة وام الولد
حكم الامه العتق است كوتزوج امرأة على ابها حرة فان مكات قوى السجى البطالان وحكمت
الصحة وسوت الحصار فان احصا الاماكت ثبت لها المسمى للسيد وان احصا الفرج فان كان قبل
الذخول فله مهر وان كان بعد ثبت لها المسمى وقال السجى مهر المثل وكذا لو لم يسلط ان العقد واذا
رجعت بالمهر ورجع هو على المدلس فان كان الوكيل رجع بالجميع وان كانت هي رجع بالواحد عن اهل ما

كون مهرها ولوات بولد كان حرا وعليه مسمى وان لم يلقه ولد المكات المفعول للسيد فالتق ماله
فان كان العار الوكيل رجع عليه بكماله وان كانت هي رجع عليها بما في يدها لانه كالدنس وان لم يلقه
اللام فكذا فكذا فان كان العار الوكيل رجع عليه بالقيمة وان كانت هي مفاضا ولو فنها حان فالفه
ميبا وحاو ب عليه الكفارة وعليه منه الحنف لابل ان لم يكن الحان ولمن عليه ان كان هو الحان لا
السيد لانه اما اخذ مع فزوجها اللام لانها مكاتة الاثره كوتزوجت المحرم رجلا على انه
خرج فخرج عتقا كان لها حيار الفرج فان بحث قبل الذخول فله مهرها وان كان بعد فله المسمى ثم
ان كان ما زاد ما له كان الزنا للسيد او في كسبه على الحلال وان لم يكن ما ذ وما كان بايان ذمته
مبيع به بعد العتق كوتزوج امرأة على ابها مبيعة فكانت بقاءه فان شرط كان له الحيا
فان نسي نسي قبل الذخول فله مهرها وان كان بعد كان لها المهر ورجع به على المدلس اما كان او غيب فكذا
ان كانت كانت هي المدلس لم يرجع ما قبل ما صلح مهره كوتزوج بعبه من المهر وادخل عليه مبيعة من
امه رقبه وفهاج المهر ان كان دخل بها ورجع به على الابق ورتد عليه امراته ولا تقطع مهرها وكذا
كل من لم ادخل عليه عتق ورجعت فطهرها ورجع سوا كانت ارفع او احصفت ثبت مهر المثل للوطئ بالشبه
وكوتزوج رجلا من امرات فادخل كل منهما على زوجها ثبت لكل منهما مهر المثل وعلى
زوجها اجه المسمى ورد كل واحد على زوجها وللمرأة وطئها حتى نفى عدها من الوطئ ورجع كل عارم
عن الوطئ على الابق ولومات المراتب في العدة ورتد كل واحد ورجعت وكذا الوطئ الرجوان
وربما كل روجه زوجها وتوب بعد العراج من العدة الاول عتق الوفاء ولو حبسها من الوطئ اعدا
بوضع صفة الوطئ لم عتق الوفاء بعد الزوج كوتزوج بشرط الكارة فبحث بمالك بن الفرج
وكان لان ان يفسخ من مهرها شيئا وهو ما من مهر الكبر والسب ورجع منه ال العادة ح قد سنان
الامون امون المني من كتاب الكفاية داما وهو اوزه يبقى ملوا استخج اوله فبحث كتابه لم يكن له الفرج الا
سبه المني المني ولا اسقاط شي من مهرها وكذا الزوج ورجعها داما على القول الا فر ولو اسقط اسلامها خرجت
كتابته بانه كان له الفرج في الموضع وثبت لها المهر مع الذخول وسقط مع عتق ولو رجعها على انها كانت
مسيبة او دوا ما فلهما اوزه فخرجت على ما اقرب سقوط الحصار ولو لم يلقها حتى تم الدوام في الكتابيه
لوز ورتد زوجها داما على انها كانت فان لم يلقها حتى تم الدوام في الكتابيه
موضع حوض حكم بسلطان العقد فانه ثبت للمراه مع الذخول مهر المثل وكل موضع حكم بانه صحته فلهما
المسمى مع الوطئ وان حقه الفرج سوا كان الفرج بحث سابق على الوطئ او بعد ولو لم يكن دخول

معه واه

لمعول الله

ص

لو تزوجها على ما كان في المهر من ثمنها كان المهر من ثمنها

والمقحح الطلاق منه وكفى في المهر من ثمنها ان كان حاضرا ولو خجل ورثا وكل كقطع من ذهب
ومضة من فضة وقته من طعام ولو تزوجها على حادوم واطلق اذ دار كذلك مثل كان لها حادوم وسط
ودار كذلك وعندى منه نخل ولو تزوج اوتت لما زاد مهر واحد صح العقد والمهر وسط
على مهر الاموال ولو تزوج اوتت احد مهر الزوج بالفضة لم يكن الا الف لا الف حاضرات بالو
تزوجها والحايك ونعم الف على مهر صلبها فاحضها مهرها المهر كله ما كوتزوجها على كتاب
لله وسنة عليه ولم يسم مهر كان مهرها خمس مائة درهم ولو سمي لها مهر والاهبها شالم لم يسم ما سماه
للاب وسنت لها المسمى ولو تزوجها مهر محض شرط عليها ان يعطى اياها منه شيئا من مهره
الشرط وفنه نخل مال السج ان كان على سبيل الهب لم يلزمها الوفا به وكان ما حقه لها وان كان
على سبيل التوكيل في المهر فكذا **ب** اذا اصدقها عبدا فما كان يحقها كان لها قيمته ولو كان حرا
مال الشح الا حرق قيمته لو كان عبدا ولو قتل مهر المثل كان زوجها ولو اصدقها عبدا فمولا وانما يجب
مهر المثل قطعا لعدم إمكان الرجوع الى قيمته عند سحليه ويحمل ثمة المثل اما لو تزوجها بهذا المحر
او بهذا الخي ما الوجه هنا بطلان المهر والرجوع الى مهر المثل ولو تزوجها على عتق من مائة ادمها
حرا فبذنه ووجبت قيمته لو كان عبدا وصح في الاخر وهل لها المطالبة بجميعها ودفع الاقساكال
ولو مال هذا المحر بهذا العبد بطل في المحر **و** لا كان لها مدر حصته من مهر المثل والا لا يكون
العبد خاضع هو كمال المهر في الموصف **ح** لو تزوجها مهر سواد ما زاد منه علانية او بالعكس
كان الحكم للاول والا عسار الاخر **د** لو تزوجها الولي بدون مهر المثل قتل سطل المهر ولها مهر المثل
وقتل صح المحرم وهو الاقرب مع المصلحة ولو زوج وجه الولي ما كثر من مهر المثل ما اقرب لزوم المسمى
مع المصلحة **الفصل الثاني** في تسمية ما يزيد وسقف من الاعيان **وفنه** ومباحث **آ** المهر
ملك المرأة بالعقد والاشووف في خوف تلك جهة ال الذلول ثم ان طلقتها الزوج قبل الذلول
رجع نصفه ومن الطلاق ما لم يجمع باب ويكون من حان الزوج حتى تعقبه ويراد ان لها سوا كان في
له او دها ولها ان نصف منه قبل نصف المبيع والبه وماسات من انواع العتق **ب** اذا اصدقها
عسا مليف قتل العصف وجب لها سلك العتق ان كانت من ذوات الاعمال والامنة يوم التلف
ان تلف في ذلك من غير مطالبه وان طالبه ثم تلف وجب اكثر القيمة من وقت المطالبة اذ وقت التلف
هذا اذ تلف سببه او ماله سوا فيه ولو تلف احسن محرم في الرام الزوج ما ذكرنا اما القيمة
يوم الاطراف او اكثر القيمة مع المطالب على ملابسات التفصيل من زوج الزوج على المثل

مهر ربه
امه

بعتت يوم الاطراف خاضع والرام المثل بعتت يوم الاطراف وحسد هل لها ان مرجع على الزوج سقوت
القيمة من يوم المطالبة اذ وقت الاطراف لو رجعت على الاجنبي بالقيمة الاقرب ذلك ولو ابلغته
هي كما ان ذلك مضانها وليس لها الرجوع مع تلف المهر قتل العصف مهر المثل بل بالقيمة المحترمة
بيانا ان المهر محضون في يد الزوج لو تلف رجعت عليه بعتت وهل يضمه بعتت يوم التلف او
باعت القيمة من حين العقد وان لم تطالب به الا حين التلف الاقرب الاول **د** اذا اودعت
المهر عساريا كان لها رده ولو حدث به العيب بعد العقد قبل العصف كان لها الارش وهل لها الرده
والمطالبة بالقيمة قبل مع ولو اصدقها بخلها لا ما عثر في يد او ملك بعد العقد فالتلف لها ولو كان
في يده حتى استجدتها ووضعتها في ادنى وجعل عليها سبيلان الدطب لحفظ وطوبى لها
كما يصنع اهل الحجاز فان لم يصف قيمتها بذلك ولا اخراجها معها اليها ولا شي عليه وان بعتت
القيمة بغيرها احتياها رده هاج الارش وان كان غرمها بخلها اهل الخبز سقها كل وقت
فالوجه به ردها مع ارش العصفان الموجود وكلما بعتت رجعت عليه ولو لم يصف بغيرها في الاول
لكنها لها نصف باخراجها للزوج اخرجها ودفع الارش ولو دفع الزوج الاوان مع الثمرة
معي وهو حوب العيول على المرأة اشكال هذا اذا كان البتلان من مبرها وان كان من ثمرته
دفع النعم ثمنه وعلية ارش العصفان كما تقدم وكل موضع حكم فيه باخراج الثمن من الاثمة
فالاخر **هـ** من ممل الزوج **هـ** لو كان المهر امة حرم عليه وطوبى لها فان فعل عالما بالتحريم حذر الله
مملوكه ولا يصير ام ولد فان طارعت ملامه والاك ان المهر للسيد وان كان حاهلا لان
يكون حين قرب العمد بالاسلام وانما عتق ملامه كجفاء الحرب او يكون ما ملكا احقدا اسفل نصف
حاض في العقد بملأه والو لجزا **و** عليه قيمة لئلا يوم سقوطه حيا والمهر ولا يصير
ام ولد لادن الحال فاذا ملكها بعد ذلك في صيرورها ام ولدا اسكال والصابط انه اذا اقبل الا في ملكه
من ام وام ولد في غير ملك اسكال ويملك في غير ملك الا بغير ام ولد وان ملكها بعد فاذا اقبلها الزوج
بغضض بعد الارش ولها الرده والمطالبة بالقيمة المهر المثل **ز** كزوج العقد المختلفة في عقد واحد
كسبح وجمع وبيع سلعان مع درهم ورومانه هو كذا ان احد الخنس سلعان مع درهم وثوبان بدرهم
لكن حين بعت بعضا بالاسم المبيع عن الآخر وكسبح واخاره سلع عندك وادرك دارك ملكا
اما مال الزوجان **ح** دارك وبعكها كذا مال الزوج بطلان لان ما كذا التفتة ملكك المانع وعندى منه نظر
وكسبح وكتابه مثل بعك عندك هذا وكذا سلك الف ال عمن مال الزوج سطل البيع ان سلع عك

من عبد باطل وفنه نظر واما الكتابه فصحيه ونقط العوض وكسح وكسح ملو وحك متى وعك
عندها مكذا اما لصحان وسط التمر على مهر المثل وقته العبد ولو مال روحك متى وهذه الف
كسح جديك هذا صحا وكان بعض العبد مهر او بعض مسعا منقطة متى عليها ولو مال روحك
متى وعك هذه الف مالف بطل السبع والمهر دون الكسح وبت مهر المثل ولو مال روحك هذه الحارة
ويعكها مالف صح السبع وبطل الكسح والمهر وكان عليه من التمر بسبب الفقه ومهر المثل وهل يحز
الباح الوجه ذلك ولو است المرأة زوجها صح السبع وبطل الكسح وسقط المهر سواء كان قبل
الذخول او بعد وليس لها معاودة الا انما عاقب والعقد عليها ما لا يسعها انا هم تحديد العقد
الفصل الثالث في الشرائط المبررة للعقد وفنه ما بحثنا في اطلاق العقد بعضه بمجهل
المهر فان شرط الطول او اطلاقا وجب دفعها بالعقد مع المطالبة وان شرط الاجل وجب
ان يكون الاجل محروسا من الزيادة والنقصان فان شرط اطلاق المهر او وجهه بطلان المهر وسور
مهر المثل وجب دفع مهر المثل مع الذخول من غير ما قبل واذا سماها اطلاقا لم يجب دفع
قبل الاجل سواء دخل بها او لا وليس لها الاستماع من سلم نفسها من طوله ولو شرط ما قبل
بعض وحلول الباقي صح متى اذا كان الصداق حالا كان لها ان تسح نفسها حتى بعضه فان
كانت قد سلمت نفسها فان لم يدخل كان لها الاستماع بعد ذلك لان السلم هو العوض والعوض
في الكسح هو الوطى وان كان قد دخل بها حال في الحلال ليس لها الاستماع ولها احصاء على الصداق
وقوى في المشرط حوازا احصاءها حتى يتوفى متى اذا كان الزوج معبرا لم يكن لها الاستماع
بعد الذخول وهل لها ذلك قبل الذخول قبل نكاح وهو قوى وبلوغ من كلام ابن ادرس عدمه
واذا سمى الزوج المهر لم يكن لها بعد ذلك الاستماع فان امسعت كانت ماثرا ان كانت كسح ولو
طلب امهال يومين او ثلثة فوى الشيخ سور ذلك لها الاصلاح امرها والاستعداد لزوجها والاقرب
عندي عدم وجوبه وان كانت صغرى دون البلوغ لم يجب سلمها اليه وان التزم بمحضاتها
وربها ولو امتنع من تقصيره لم يجب عليه لو طلب اعطائها نقلها اليه متى لو كان المهر
موجلا فلم يحصل الذخول حتى حل لم يكن لها الاستماع من سلم نفسها حتى نصف ولو كان بعض
حالا وبعض موجلا وجب بعد الاجل وبعد قدر الموصل ولها الاستماع حتى نصف المال اذا
بضته لم يكن لها ان تسح من حلول الباقي والاعون على مقدم متى اذا كان الزوج كمراد المرأة
لك ذلك وامسح كل منها من سلم ما عليه مال الشيخ الا ان نصيب عدل ما من الزوج سلم الصداق

اليه فاذا انفل امرها سلم بها اليه فاذا انفل اعطاها العدل الصداق واذا امسعت من سلمها
ينزل دفع الزوج الصداق كان لها ذلك على ما شاء والسقط بفقها من من اسماها الامانة فيها ان
دفع الواجب لها فاذا امتنع لم يسقط معها ولو كانت بقوا سلم مهرها لم يكن لها الاستماع
والاستماع بان الفرج مع بضرها من غير وجوب اسماها كذا وبطلانها مع استرجاع
نصف المهر منها وليس له الفسخ كالدماء وان لم يصور كان له الاستماع في الفرج وان كان لعار
كان لها تسح نفسها حتى تبرأ لانفقه لها حتى يراو سلم نفسها ولو سلمت نفسها ذلك الوقت
بمهرها وهي صحيحة فمضت وتخلت بغيره النفقة والمكن من جاءها مع الضرر وان كانا صغيرين لم يكن
لها نفقة وهو السح عدم وجوب سلم الصداق وكذا لو كانت كمراد وهي صغرى وان كان صغرا وهي كسح
مدلت نفسها ما الذي فواه السح عدم النفقة وعدم وجوب المهر وفنه نظر في الشروط المذكورة
في العقد لان نافذة معضاه كانت باطله مثل ان شرط عليها ان العقد ان التزوج عليها والابويك
وانه ان ينصف لها اليراث والعقد صحيح وكذا التي ولو شرط عليها ان تزوج عليها او مسرك او
ساق بها او يسوق عليها فالشرط صحيح لان من مفصيات العقد اطلاقا ولو شرطت عليها ان اطلقها
في الفرج لم يلح بالشرط بطل الكسح لان اطلاقا المقصود قال وروى اصحابنا ان الشرط صحيح والعقد صحيح
والا يكون ان له وطها ما ن ادت بعد ذلك كان له وطها ما ن وعندك ان هذا يخص عقد المتعة
دون الذم الزوام وفي طريق الرواية ضعف ولو شرطت ان يطها ليليا حاصه او شرط هو ذلك مال المهر
العقد مدله وطها متى شاء وكذا الوشرط عليها الا يدخل عليها سنة او شرطت هي ذلك فان سطل
الشرط وبعث العقد ولو شرطت عليه الا يخرجها من بلد ما ن في الحلال والمشرط لا يلزم الشرط
ويصح العقد والمهر وهو احصاء ابن ادرس ومال في النهاية سلم الشرط انصا وبه رواية صحيحة عن
ابي العباس عن ابن عبد الله عليه السلام في رواية حيت عن ابن رباب عن الكاظم عليه السلام في رجل
تزوج امرأته على ما دسار على ان يخرج مع ال بلاده فقال ان اراد ان يخرج بها ال بلاد الشرك
ملا شرط طرطه عليها في ذلك والامانة دسار التي احدها اناها وان اراد ان يخرج بها ال بلاد المسلم
و دار ال اسلام نل ما اسيرط عليها والمسلمون عند شرطهم وليس له ان يخرج بها ال بلاده حتى
يودي الى اليها صدها ادرسي من ذلك عارضي وهو حائل وان ادرسي مع هذه الرواية
وصحح الشيخ العقد راو جب عليها الخروج مع ان شاء ولم يجزى لما يجب عليه من المهر و
الا موى موى عندك ما نصحه الرواية لمجوده سندها واحكام الاعراف مدلك بوجه ان يكون

على حاشية
النفق الخمسة المثلثة المجمع

وأنزله المتوسط بحقه دأمره بخوها والعقد بدأه بخوها وما في المبرر الاعتبار بها جميعا
عند ما دأب يوم الاعتبار بالحل خاص وهو الإبري وهو يدل على تزوجه في ذلك الاعتبار بالبار
والاعتبار بالعادة والحق المتق الا المطلقة التي لم تفرز لها مهر ولم تدخل بها لم تحصل النسوة
بمهر او موت او لعان او غير ذلك سواء كان من قبله او من قبلها او منهما فلا مهر والعتق ولو استتر
المملوكة المفوضة زوجها بطل العقد والمهر والعتق ولو دخل بعت مهر المثل الا المتق وبسبب
العتق سواء كان الزوج حرا او عبدا وسواء كانت الزوجه حرة او امته في المفوضه اذا طلب
مهر المثل لم يجز له وان طلب فرضه كان لها ذلك قبل الدخول او بعده وان برأفعال الحاكم فرض لها
مهر المثل من غير زياده ولا نقصان ما لم يحيا ورأسه فزاد اليها والحوزم لم يفرز حتى يعلم قدر
مهر مثلها وان تراضيا بفرضه فان فرضا مهر المثل حاز وان زاد على مهر النسوة وان فرضا
اكثر او اقل من مهر المثل لم يفرز وان جهل مهر الزوج ايضا ولو فرض لها اجنبي ودفع
اليها مهر المثل في الزوج قبل الدخول اجنبى رذ المحرم الى الاجنبي والرام الزوج بالمتق لعدم سوية
الولاية والوكالة مكان فرضه كالعدم وهي الفرض اما مع رذ الصف الى الزوج انما صحت
واحب على الزوج وهي اداء عنه له وما اذا ملكه للزوج واما مع رذ الصف الى الاجنبي لانه
حر واهب على الزوج قضي ما وجب عليه وبالطلاق سقط الصف فلم يسقط به من عتقها
عنه فعاد اليه وكذا الاسكال لو تزوج اجنبي ما دأب المهر قبل الطلاق ثم طلق الزوج على رجع
الصف الى المشرع او الدرع ولو فرض الزوج شيئا لم يفرز له مهر الفرض اذا كان دون مهر المثل
ولم يلزمه فاذا اطلقها قبل الدخول كان لها المهر والا عسار عاقرة ما استحق ان لا يدخل بالمفوض
حتى يفرض لها المهر وكذا استحق لمن سعى مهرها ان لا يدخل بها حتى يوفى بها اماه او شامتة او
غيره ولو هديه ولو لم يسم مهرها وتقدم لها شيئا ودخل بها قال الشيخ كان ذلك مهرها وليس بمهر
بعت لها مهر المثل ويجب ما دفعه منه ان لم يسمها اماه بعت مفوض المهر ان يزوجها على
حكمها او صلح من كان الحاكم الزوج لهما يحكم به قل او كثر وجاز ان يحكم بها شيئا ما صلح ان
يكون مهرها وان كان الزوج لم يسم ما يحكم به فله ان كان او كثر ما لم يحيا ورأسه وهو من مهرها
فرد اليها ولو صلا الحكم اليها لم يسمها عليه قل او كثر وان احلفا وقت حتى يصطفا
وعلى العادة والملازمة الحكم مهر المثل والعتق بدم الحاكم به الحاكم متهما ولو طلق مفوضه المهر قبل
الدخول بعد الحكم لزم نصف ما حكم به وان كان قبل الحكم ايضا ان لم يسم اليه الحكم الحكم وكان

لها النصف فان كانت هي التي لزمه نصف ما حكم به فالمهر في الحكم عن مهر النسوة ولو مات الحاكم
قبل الحكم وقبل الدخول فالمرءى سوت المتق لها وان ادريس قال المهر لها والعتق
الدخول بها المتق لها بل ان كان لها مسمى بعت خاصة دون المتق وان لم يكن لها مسمى بعت مهر المثل
خاصة دون المتق كمن يجب لها المتق في الموضع وعليه حمل الرواية الدالة عليه وقوله بالطلاق
ما مع عدم الاحسان الفصل الخامس في الباب للطلقات وفيه كحما اذا تزوج
وطلق قبل الدخول فان لم يكن سعى شيئا بعت لها المتق كما تقدم وان كان قد سعى المهر بعت لها
نصف وسقط عن الزوج نصف وان كان الطلاق بعد الدخول فان كان قد سعى بعت ماسما ان
كان صحيحا والا فقيمة وان لم يكن سعى بعت لها مهر المثل اذا عرفت هذا فيقول اذا اصدقها
عينا وطلعا قبل الدخول بعد تسليم الصداق اليها فان كان حاله رجع في نصفه وان كان باصا
نصفان عن بخر من الزوج نصف العن او ما امل من قيمه العن يوم العقد والامان وان
كان نصفان قيمه لم يكن له الزوج بالبعاءت بل حقه في العن خاصة وان كان رايدا زاده فيحصل
كالولد والتم كنف الزاده باجمعها لها ورجع نصف العن خاصة وان كانت ايرسوة متصل
كالتمتع والقلم الصنفه بخرت من اعطاه نصف العن مع الزاده وس اعطاه الفقه فان اعطاه
نصف العن ذهب عليه اخذها الا باحقه وزاده وان اصبحت تردد الشئ واحدا لها ورجع
والا قرب عندي عدم احبارها واحدا الفقه بها وليس بها ثمة لا يتبع الاصل ويخرج من
الزوج الى الاقرب من المهر وان راد من وجه ونصف من اخر ميل ان سميت وسببت نصف
مخير كذا منبها فان اتفقا على نصف العن حاز وان اصبحت من تسليم نصفها او اوسع هو الزوج
في الصفه كان لها ذلك وعلى تقدير الاصباح من احد ما يرجع الزوج نصف العن طالبة عن
العتق او الزاده وان طلعا بعد بعت العن فيدها فان كانت مسلمة رجع نصف المهر وان لم
يكن مسلمة رجع ما امل الاميرت من قيمها حين العقد الحسن المسلم وان طلعا والعنف يد
عالمها كان لها نصفها ما زادت زاده مصله فالزاده باجمعها لها ولها نصف العن وان كانت
مسلمة بخرت من اخذ الصف ودفع الاخر ومن اخذ الكل واعطاه في الصف غير راد
وان نصفت بخرت من احد نصف العن ما دفع والا قرب ان لها الارش وس اخذ نصف العن
عزما نصف ان رادت من وجه ونصف من اخر بخرت من احد نصف واعطاه الاخر مخير
عليه حسنة ان العن معون عليه وس سبعة ومطالبة نصف العن والاقرب ان لها ايضا

سنة ٥
لعمري
الله

مع وله
الصلوات

الزوج في نصف العن من ارش البصان والجر الماده وكل موضع حكما منه الزوج بالقيمة
فما سببه له اهل القيم من يوم العقد ويوم الاماض **م** اذا طلقها قبل الدخول ما لا يجره الزوج
انه ملك النصف من اقسامه مما النصف من حين الطلاق ويحكم ان ملكه ان ملكه ما لهما المحدد
بعد الطلاق ما جعه لهما اثنان الا انهما ولا في نصيبها
اياه ولو مجرد العيب في يدها بعد الطلاق بان بدلت باسمها للاحد مطالبة صحت البصان بطلها
وكذا لو لم يطالب على اكمال صفة **م** ولو اصدتها حالما فاشتر في يدها ثم طلقها قبل الدخول
ما نطالها نصف الحمل ونصف الثمن لم يكن له ذلك ويكون حقه في نصف ثمن الحمل خاض وان بدلت
نصف العن ونصف الثمن لهما العنول سوا كان الحمل مورا او غير مورا وان طلب قطع الثمن لرجع
في نصف العن مائة لم يكن لها ذلك ولو قالت اما اطلع الثمن الا ان لرجع في النصف اجبر على ذلك ولو
لو كانت حاربه سميت ثم هزلت فعليه نصف النصف ولو طلبت البصره لذكر الثمن ثم رجع
في العن لم يكن له ولو بدل ما اخر الزوج الى وقت الجهاد لرجع في نصف العن لم يجره ما ذكر
ولو قال لانا ارجع في النصف وامضه لرجع في النصف الصان ثم ادفعه اليك ويكون حقه امانه في يدك
والثمن ما جوعها لك ما اتوى اجارها عليه ولو طلب الزوج في نصف الحمل دون الثمن
ويكون النصف في يد ربي الثمن الى الجهاد كان له ذلك وكذا البحث في اثنان الشئ المثل ولو
اصدتها حالما اما مورا او غير مورا ثم طلقها بعد الماده كان حكما حكم التام المتصل
وقد سلف **م** ولو اصدتها ارضا محررها ثم طلقها قبل الدخول لم يجب عليها دفع العن
للمزاده ما حرث المتصل ولو اصدت سلمها ما لمزاده لزم العنول بحال الحمل المثل ولو
زرعت الارض او عرستها كان حكما حكم النخل اذ الثمن عندها وقد سلف **م** الا في شئ
واحد وهو ان اذ ادفع نصف الارض المزروعة لم يجب عليه العنول استموا له ما اودعه
ولو طلقها بعد الحصاد لم يجز على العن ان كان قد اضر الزرع بها والا اجبر وكذا لو طلقها
او ان الحصاد **م** اذا كان الصداق حاربه حالما او سميت مجت في يد وولدت ثم طلقها قبل
الدخول كان الولد ما جعه لهما ونصف عن الام ولو زادت الام كان لها دفع نصف القيمة وان نصت
رجعت ارش البصان وان لم يولد في يد رجعت بغيره عليه سوا سمعها او لم يطالب ولو
ملف الام خاضه اخذت الولد ورجعت نصف ثمن الام ولو كانت حاملما فملاك ثم طلقها قبل الدخول
بغيرت المرأة من رذ نصف الام ونصف الولد ومن رذ نصف سمها ويقوم الولد من الزوج

والزاده

نصف البصان اذا تعلق
الصلوات من ارش البصان
ما لا يجره الزوج
كانت الزاده لهما ما كانت
محدث من رذ العن

والزاده في الدم من محبت ولو كانت الامه حالما ثم طلقها بعد الحمل قبل الوضع كان لها الوارث نصف
القيمة لحدوث المقتضى الحمل واخذ الجميع ودفع نصف القيمة للمزاده ايضا **م** واذا رجعت القيمة
احملها رجوعا اكثر القيمة من حين العقد الى حين الطلاق ومن رذ القيمة من دون الزاده **م** يجوز
للريرة ان تصرف في الصداق قبل العن ولو اعت ادعت ثم رجع اليها بطلها قبل الدخول
رجع في نصف العن **م** اذا كان المهر حاربه فولدت في يد ثم طلقها قبل الدخول رجع في نصف
الحمل من دون الولد سوا كان للولد سبع سنين او اقل لكن كان الغرض في رجع في نصف
والسبع واصحابها الشيخ في بعض اقواله **م** اذا رجع الذي على في رخصتها بطلت خلا ثم
طلقها قبل الدخول رجع الزوج نصف العن ويحمل الزوج بشئ لان زاده فقط حقه من العن
والرسم السني ولو اسهكت الحمل لم يجره ثم طلقها لان حقه من اسهك العن العن جبر العقد
على لو اصدتها حاشا وشق ابوا فزادت فطلقها قبل الدخول سقط حقه من العن ما نذلت
نصفها لم يلف العنول اما لو اصدتها سبيكة بها عها مدلت له النصف من العن لزم العنول
ولو اصدتها حلليا بكبرته وصاعته على ما كان عليه لم يكن له الرجوع في العن لان صياعها زيادة
ومعقل رجوع في نصف العن ان لم يحصل زاده على ما ملكته منه وكذا لو كانت الحاربه سميت فولدت
ثم سميت اما لو اصدتها على غير ذلك الصفة الاول فللزوج المطالبه نصف القيمة ولها الثلث من الرجوع
في نصف العن ولو اصدتها صيدا بريئا وما حالان واهم ثم طلقها عاد الصيد اليه ولو لم
ارساله ما لو رخصت الصداق فطلقها لم يكن له فسخ الرجوع وكذا لو وهب وامضت وان لم
تفحص من اصدتها على السج نظر وكذا لو اصدتها بغيرها فطلق في يد الخيار ولو اصدتها لم يكن
لم يملك له فسخ الحاربه ورجع في نصف القيمة ولو اصدتها حتى يخرج المدة لم يكن لها ذلك لانه يكون موهبا
عليها ولها الامساك منه على اكمال الا ان يقول اما امض وارذه الى الماسا جبر امانه فله ذلك
م لو طلقها بعد بدبر المهر لم يرجع في النصف على اكمال اما لو اصدت به كان له الرجوع في
العن قطعا ولو طلقها بعد رجوعها في البدبر فانه رجع في العن قطعا ولو طلقها قبل الرجوع ثم
رجعت بعد ان اصد الزوج القيمة سقط حقه من العن وان كان قبله احمل ان اخذ حقه من العن
وعليه لسوت حقه في القيمة وموول الشيخ الا في ولو طلقها بعد عتفه رجع نصف القيمة
موت اذ ارجع الرجل انه الصخر على مهر معلوم وكان الولد موسرا بعلق المهر بذه الولد لزم
في امانه وان كان معيرا بعلق بذهه ويكون الاب ضامنا فان مات الاب خرج المهر من اصل

المهر
الصلوات

معفت المهر عنه او عن بعضه صح معفوفا دينا كان او عينيا فاذا قلنا قبل الدخول فان كان
 قد عفت قبل الطلاق عن جميع المهر رجع الزوج عليها نصفه سواء كان دينا او عينيا وان كان
 قد عفت عن النصف لم يرجع عليها شي والرجع هو ايضا عليه متى ان كان دينا غير مقبوض
 وان كان عينيا كان ميمما ولو وهبته صداها قبل الدخول لم اريدت ما اقرب رجوعه عليها
 بجميع الصداق ولو خالها قبل الدخول بجميع مهرها رجع عليها بالنصف سواء كان الصداق
 دينا او عينيا معفوفا او غير مقبوض وان خالها على نصف وكان ديناريت ذمته منه
 اجمع والرجع عليها شي وان كان عينيا كانت ميمما **قوله** مفضو البض اذا ارادت الزوج من
 مهر المثل فان كان بعد الدخول صح الابراء وان لم يعلم كميته وان كان قبله لم يصح لعدم براءة
 وكذا الواراة من جميعها ولو روجها وذكر مهر صحح ابراءه منه صح الابراء ولو ارادته من غير
 جنته صل ان كان دينا براءة من الذرايم لم يصح وان كان مهر ماسدا وبنت مهر المثل
 فابراة منه صح وكذا الواراة من بعضه اذا كان البعض معلوما كالنصف ونسبه وان لم يعلم
 كميته المهر ولو روجها على ما حد غير معلوم المعدل صح ولو لم يبين فابراة منه صح قبل
 الطلاق وبعد لان الابراء لا يستلزم العلم بالمقدار وكذا الواراة من ما به وهو لا يعلمها كانه
 اختلف عليه شي لا يعلم به من صح الابراء اسكاله مما من مصادفة الابراء السبوت في الذم صح
 ومن انه ابراء ما يعتقد انه ليس له عليه فلم يصح وكذا البحث لو باع مال مورثه وقد اسفل الب
 لموته ولم يعلم **قوله** تحت تقدم المهر قبل الدخول فان دخل قبله كان دينا عليه ولم يقط الدخول
 سواء كانت المدة او لا وسواء طالبت به او لا **الفصل السابع** في احكام الرجوع وفيه
قوله مباحث **قوله** اذا اختلفا في اصل المهر فان ادعت استحقات مهر في ذمته وانكر هو وان
 كان قبل الدخول فالقول قوله مع لحيته اذ لم يكن هناك بينه عملا بالبراء الاصلية مع امكان
 جبر العقد عن المهر ولو كان بعد الدخول فالمرشور ان القول قوله ايضا عملا بالبراء وعند
 فيه اشكال والاقرب فيه ان يستغفر هل يعني ام لا فان ذكر اسمه كان القول قوله مع الثمن
 وان ذكر عدلها الزم مهر المثل وان لم يجب شي جيب حتى سن والا سكال لو ذكره مامل
 ما يصح ان يكون مهر ولو قال هذا شي منها فن وجوب مهر المثل نظير **قوله** لو اختلفا في قدره او
 وصفه او حبه ولاسه فالقول قوله مع الثمن سواء كان قبل الدخول او بعد وسواء اوق

لمعوله
 له الله

محله ماس
 ما لا ان في محله
 وجوب مهر المثل

احد مهر المثل او لا ولو اقام كل منهما منه على ما يدعيه فالأقرب تقدم بينهما مع الثمن **قوله** لو اقر
 اقره اقبان المهر وانكرته فالقول قوله مع الثمن سواء كان قبل الدخول او بعد وفي رواية عندنا
 ان ان القول قوله بعد الدخول ولو دفع ودر المهر فقالت دعوتني هبه فقال بل صداقا فالقول
 قوله مع الثمن **قوله** اذا مات الزوجان واحلف ورثتهما كان الحكم حكمهما لو اختلفا وكذا
 لو مات احداهما واحلف الآخر وورثته الميت **قوله** اذا خلا ما ذعت المواقف فان امكن الزوج
 اعا اعا على الاثبات فان تدين المواقف قبل او بعد ينكر مع من على ثقا الكاره والحكم للبيته
قوله والا كان القول قوله مع الثمن عملا بالاصل وهو عدم المواقف وميل القول قولها عملا بالاحوال
 في حق الزوج الصحيح بحملته ولو تزوجها على علم سورة او صنفه فعالت علمني غير الصداق
 ماله فالقول قوله مع الثمن ولا ابرأ له على علمها ما ادعته **قوله** لو اقامت بينه على انه روجها في قبر
 مهر مهرت فاذا نكر العقد الواحد ذاعت المواقف فالقول قوله مع الثمن سواء ائق المهر ان حيا
 وود وصفا وودا او اختلفا وهدى المهر ان كمالا او مهر وصف فيه نظر وكذا الواقام بينه انه
 اى اى العيب بعثت يوم الخميس وسلبت يوم الجمعة لم الحرك البمان لا مكان رجوعه الى
قوله السابع **قوله** يجوز لولي الصفر والمجنونة نصف مهرهما وسرا ذمه الزوج بذلك اما الكبير الرشيد
 ملت ملت الاب والآخر نصف مهرها سواء كانت بكر او سبا الا مادها **قوله** اذا وطئها فافضاها
 مان كان كان قبل بلوطها حوت عليه ابدا ولو لم يقضها لم يحرم وحب عليه المهر ميمما والدنه في الاول
 والاب والاعان حتى يموت احدهما ولو كان بعد بلوطها لم يحرم ووجب عليه المهر ولها نصفه حتى يموت
 بوا تباير اياين مع النكاح فاذا اذمل محكما ان لها ملكته فان اختلفا فقال الزوج اذمل انما الحكم
 وانكره وانكرت فالقول قوله مع الثمن فالسج والادبه لها عندك فيه نظرم مال هذا اذا كان في
 عفا عقد صحح او عقد شبهه فان كان مكرها لها عليه الذم على كل حال والمهر والا قرب وجوبه
 عليه عليه **قوله** لو كان في ملكه اوها واما فقال احدكم اياك فعالت بل ام حلف وعق الاب
الفصل الثامن في الولية وهي مسقة من التوكم وهو القيد يبي بذلك انه مجمع وفيه هنا
 كذا كذا لان بها اصحاب الزوجين وهو مع كل طعام يتخذ لحا دث سرور واستهرا سجالا
 في طه في طعام العرس وفي الطعام عند الوالد الخرس وعند الحمان العذيرة وعند القذوم
 النقية النقيحة وعند البناء الزكينة وعند حلفت راس المولود يوم السابع العصف وعند جزاء الصبي
 الجزاء الجزاق وليس شيء من هذه الاطعمه واجب الا اجماع الا عند السيد المرفي في العصفه فانه وجبها

مع ما
 له الله

منه بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

وليس معتد برهن الاطع كلها بحسب دواعي الالوهية وعزها بحسب لبيت وادب على
الاعمال ولا على اللعان سواء كان الداعي مسلما او مشركا ولو ادعاه ايمان استحب احابه الى ان يمان اتقا
احاب الاقرب الى داره ولو كان المدعو صالحا مان كان داهبا استحب الحضور الاكل وان كان بطوعا
كان افطاره عنده افضل والحب على الحاضر الاكل سواء كان صاعا بطوعا او مفطرا بلسان ولو علم
استمال الوليمة على المنكر كثر الجح وحب العود والمواخير حرم عليه الحضور الا ان يعلم ان زوال
مانكاره يحض ويكفر لو لم يعلم محض وشاهد المنكر مان امكده ازالته وحب وان لم يمكنه ذهب
عليه الحضور فان لم يمكنه جلس والام عليه بالسماح وعنه مالم تمتح ولو كان في الدار صومع
منزلة اتارواح كالشجر وعزها حازله الحضور ولو كان فيها صور الحيوانات فان كان ما يوطا جاز
الحضور ايضا وان كان على البثور او على من يوطا او ما سكا عليه مال السج لم يحضر الحضور ولا الكفر
الدخول الى دار مستورة المحرمان بالستر واخر حاجه المصداق في القيم والشوز والسما
وفد فصول الاول في القيم وفي كاحتا لكل من احد الزوجين حق على الاخر بحسب عليه العام
به صاحب الحق الرجل على المرأة الممكن من الاستمتاع وان لا يخرج من بيته الا اذنه وحر المرأة
المهر والنفقة والكره والكنى والاقدام والقيم بحسب على كل واحد منهما ان يكف عما كرهه صاحبه
من مول او بفعل وان يولي الحفوف من عراسه بغير ومراعه الى الحاكم وان الطهر الكراهي في
ناده الحق بل يورده باستتار واطلاق وجه وان المظلم صاحبه من حقوقه مع قدرته عليها
فان مظل حشده انتم مال الشح القيم الحب ابتداء بل له ان يبيت عند اصدافه او في الماحد
الا ان يريد ان يمدك بواحد منهم في الممنع بحسب عليه القيم حشده وهو حق وقيل القيم
بحسب ابتداء اذ عرف هذا القيم حق على الزوج سواء كان حرا او عبدا وسواء كان حصيا او عسما
او مسلما وسواء كان عابلا او محنونا لكن المحنون يقسم عنه الولي فمن كان له زوجة واحدة كان لها
ليله من اربع ليلال وله ثلث سنت منها ان شا ولو كان له زوجتان كان لهما الليلان وله ليلتان
ان شا ان جميعا عند احد عسا او قسمها عليهما او عند عزما ولو كان له ثلث كانت الواحدة له
بصعها انت مت ولو كان له اربع كان لكل واحد ليله الحوز له الاحلال بها الا مع العذر او اليفر
او الاوف منهن او من صاحبه الليله اذا ذهبت احدى الاربع ليلها له حاز وبصعها انت
شا ولو كان له اربع كان لكل واحد ليله الحوز له الاحلال بها الا مع العذر او اليفر وله الاصابع
من مولد كذا لان القيم حق مشترك بين الزوجين ولو ذهبت لاحدى الاربع غرضية او للباقيات

محبوبه
ان الله

او لا سقط جميعها من القيم صارت الليله مضافه اليهن الا ان الاخر يبيت عند كل واحد ليله ثم
يرجع الى الاولى بعد يومين وقد كان يرضع اليها بعد ثلثة ايام وان ذهبت لواحد بغيره ولا يعتبر
رضاها الموهوبه لها ولا عزها مان كانت ليله الموهوبه بل ليله الواهبه والى الما لملت ان لم لها لم
يمكن له ان يوالى لها لملت ولو ذهبت ثلث سنين لالهن للراجه كان عليه ان يحلها ان يتوفر
ملها لها وليس له ان يبيت عند عزها اذا لو رجعت الواهبه بما مضى لم يرضع ولا يعفى لها ولو رجعت
في المد المسفل حاز حتى لو رجعت في بعض الليل كان عليه ان يسفل ليلها ولو رجعت ولم يعلم الزوج
حتى ياتي بيات عند ساه ليل لم يعف لها بما مضى بل عليه ان يزوجها عوضا عن ليلها فمضت
مال البيل الشح لم يرضع وكان عليه ان يعدل لها بموئها ما ركن من القيم الا بما معاوضه على ما ركن من القيم
مضعف ولما هو ما وى واذا تم من نياه ما الاقرب حوازان سدد من شائس حتى ياتي بيلهن
ثم بحسب البيوة على الزنت وميل بدا بالفرقة والوجه حل على الاستحباب مفرع حاجه الحر
واحد واحد وصاحب الثلث است وصاحب الاربع ملما وصاحب في القيم الكون عند هذه
المخاض حاجه لمن يحب عليه السوية في ذلك اياها ليجاع ليس يواجب لكن الاول السوية يمين يمين
وكذا الذي الاذي الشويه في فاضل العف على الواجب ح القيم اياها بحسب بالليل دون النهار وليس له ان
يدخل حل في ليله اهد بها الى الاخرى وله ان يدخل بالنهار ان شا ومنه ولو كان معاش بالليل
كالخام الحارس والبرار ومن اشبهها يقيم هارا وكان الليل في حق كالهارة في حق عز ط لو كانت
له زوجه زوجات حراير واما يقيم للحق لملت وللامة ليله والسوى سمان القيم ولو كانت الاما
ملك عندك من لم يكن لهن قيم وكذا لو كانت الزوجات سبعة لم يكن لهن قيم ايضا ولو كانت عند
امته امته او متخذه ليله لم يعطها للزوجات والذمية كالأف ملوكان له زوجات سلمات وكلمات
قسم القيم للسل لملت وللكنانية لملت والاساوى سمن ولو كانت له زوجتان ذمية حره وامه ملية
كاشا سمانا في القيم ولومات عند الحق لملت فاعقت الام ورضيت بالعقد كان لها الليلان سواء
معتقت في اول الليل او في اسايه ولو عقت في اخر ليلها لم يبيت عندها افرى الاها استوفى حقا
وامه اسانف القيم سمانا السوية ولومات عند الام ليله فاعقت قبل استيفاء الحق قبل قضى الام
ليله لاله الا ساهت الحق ولو ذهبت الام ليلها للزوج او لعف الضاري حاز وليس للول في مدخل
كالمول ولو ذهبت الروح غنيما او خصيا او محنونا فوضيت به لم يكن للول الاعراض في النهار باع
ليله الليله الخاصة ملصاحبها هار ملك الليله لكن له ان يدخل في اخرها حاجه كعاد او دفع نفقة

ازدواجها او اسعلاهم حالها او لغز حاجه وليس له الاطالة والا اقرب حوازل الخايع ولو استوعب
النهار قضاء لصاحبه الليل وكذا الوارد في القسمة فانه بعض ولو حاج في الليل ^{بعض} غز صاحب الليل
لم بعض الخايع وكذا ان النهار وليس له الدخول لئلا الى غز صاحب الليل الا بغيره فان استوعبت
الليل بعض ولو دخل لغز حاجه لم يطرق فان حاج في الزمان السير لم بعض الخايع ^{بعض} ولا الليل
ما الاول ان يقيم ليله ليله لان النبي صلى الله عليه واله لا يوب يهدى به فان اراد ان يقيم لليلتين او ثلثا
او ازيد فالوجه اعتبار رضاهن لما منتهن الاضرار والتغيبا وقد يحصل لبعضهن العلم بالحقة
ما سطع عن العلم للامانة ^{بعض} بقسم للربها والمرضة والحائض والنفاء والحمل والماء الى منها
المطاهة الا الصفر والناشره والمخونه المطيع لمحي ان بعض لمن سلف وكذا يجب على العين
والمحبوب القسمة ولو مات احدهما عند احد من بعض اللامات ^{بعض} يجب على الذبح ان ينزل كل واحد
من الامانة او ما غير ما ذكر فيهم روحا او اواربه وليس له ان يجزى احدى روحا على الكفر
الا في ولو اسكنها في بيت وغان او في دار كسره وكان سكني مسلما حاد والاطلاق ان يراد هو مفردا
عنه حاد ويخبر من المضى اليهن وهو الاول والاستدعاء اليهن وله ان يعض الى البعض ^{بعض} مستدعي
فان استدعى احد منهن فاستغنى سقط جميعها القسمة والنفقة حتى تحوز الى طاعته وكذا
المخونه سقط جميعها القسمة ان حاف على منة منها والاطلاق على ولها ان يسلمها القسمة مع الآت
ولو سافرت مغراذنه فمن اشترى النفقة لها والاقسم ولو سافرت مع زوج باذنه او في حاجته باذنه وان
كانت مفترده كان لها النفقة والقسم ولو سافرت باذنه لحاجه لها فاقرب ان لها النفقة والقسم
بذاتها كان للمخون اربع روحيات وابتدأ حال عقله كان على الول ان يطوف على اللامات ليقوم
حقوقه وان كان جنونه قبل القسمة وراى الول بيله القسمة طاف به عليهن او استدعاهن
الي او حملهن البعض واستدعى البعض وان لم يبرئ من القسمة لم يطف به عليهن فان حملت الى
بعضه ففد جاز وعليه العضا الا ان كان المخون في حارة الولي ^{بعض} فاذ فرغ من عند
صاحب الليل ان اشأ الليل لغزوه او اكل على ذلك بعض لها ان ^{بعض} لم يزل ذلك الراد مداد ويحمر
من ان بعض في الصف الاول او الاخر لكن المحتف فضا مثل ما فات زمانا فاذا قضى من اول الليل
لم يبق الليل عندها واذا عند غزها لم يبق عندها وكذا ان قضى من اخره لم يبق اوله
عند جازي ^{بعض} الا مع الضرورة فمسموح بها ^{بعض} تو اذا طرد اصراره المراه اسكنها الحاكم ^{بعض}
بعض لم يطع على احوالها مسموح الحاكم من طلبها وكذا الذبح ^{بعض} للذبح منع روجه من الخبز

كدام

لا ينفذها
ان الله

عن

عن منزله الا اذ نه عن عباده اهلها وامارها في مرضه عنه وعز حضور محبينهم واهواهم وعزيم
كثيرين كره له معها عن مثل هذه الحقوق ^{بعض} لو قسم الاربع ليله ليله مشورت الاربع لو قسمها
الليلت سقط جميعها ما عادت لم بعض لها ولو طلقها بعد حضور ليلها من غز نور لم لا سقط
جميعها بعد روجه ما اذا راعها او روجهها بعد مسافتي بعض لها ملك الليل فانه السج وانه نظر
والقسم لكل واحد من الاربع عشرين في ثلث ما يتبعه في العشر الا في بعض الاربعه عشر
درولت العشر عند الليل ^{بعض} بعض ليله عشر ليله ليله ولو قسم لكل واحد من خمسة عشر
معتشروا حدة وطم اذ في واما عند الاخيرين ليلت يوما فقد فت الناس من المطلومة
للماء للامانة يوما حتى ادوار يحصل المطلومة في عشر يوما حتى للامانة لم يقيم بعد ذلك
من الاربعه قسما مبتدا ^{بعض} بط كوكبان له روحان في بلد من قسما بينهما وليس له ان يقطر حق احدهما
ببعضهما مالا ان يحضرها او بعضها فمومها قسما ولا يجب غنسه في الطوبى مرقت
احدهما ولو قسم ليلت روحات من اربع محسنة ليله الاربع فان امكنه ان يقطعها من الحسن ان
كان مكن مثلها او دونه درجيب استدعاهما وفاها مهاد ان لم يكن فضاها بعد روجه
ولو لو حوسل القسمة فاستدعى احد من اليه لانه استدعا اللامات فان احسنت واحد سقط
حقها ^{بعض} كذا لو تزوج بكوا حصيا بسح ليلال وعصر الليل سلك والاقصى ذلك بعد ما على
عنه فاما يحصل للمعدم والآخر ملوم ليلت كل واحد من خمسة عشر في اسب وطم الثالث ^{بعض}
وتتزوج بكوا حصيا بسح ثم قسم ليل المطلومة وواحد للحد من خمسة ادوار ولو تزوج او اترت
كذلك ان يترى اليه ن ليله واحد فان نقل عدم الساحة في الذخيرة ان زاولا اقترع مهادا لو كان له
او اترت ان قسم ليله ليلت عند احد من ثم زفت الثالث بلامهم نصي للعنف يوما ونصف للجديل
ثم اتم انتا بالقسمة والمحصيف للسكر بالسح والليلت الثالث اما هو بالليل واما النهار فاصح
ما دوى اليها فو عند فضا حواحه الواحبة المنزوية والمباحة وله صرف المهاد اجمع في نهائه انا
الليل ولا يخرج منه الا الضرورة ولوروف الله روجه ما والا اقرب تحصيلها نصفها بحكم به
للمخنة مع افعال المساواة ^{بعض} كما لو اراد اليه دون روحات حارة وليس له منعه لان الحاف
مخونه له المفرد عن الجمع واما عليه السوية اذا قسم ولو اراد (واحد من مع لزمه حاجته
وكذا كن مع كذا في الحصر اليه بعض من حاز له الميار في المحصيف لكن الاول الفرعة ولو اراد
والا لانه المسافر من يخرجه الفرعة لكن لو اراد اسفحها غزها مالا السح ليس له ذلك واذا

بعض له

والمحصيف

ملة طمحو احبالكم اللبان فان يكن في رطبها علام خرج دكي العلب عالما سجا عاوان كثر خارج حبلها
 وحلقها ومطت مجرىها وخطبت عند روعها الفصل الثاني من سن اليوم السابع وهو الحلق واللبان
 وثقب الاذن والعقب منها مباحث اسحب يوم السابع ان علق راس الصبي قبل العقبه وسحب
 بوزنه ذهب او فضة ولكن الصارخ وهو ان يخلق موضع من الراس ويترك اخره **باب الحلق** وسحب
 يوم السابع ولوا فرجار والاحمر باختر الى الموضع فان لم يلع ولم يحتر وجب ان يحتر بفضة وان طعن
 في السن والبراء لو اسلمت اسحب بعضها ولم يحتر ولو مار الحلق غرضه من مع بلوغه لم يحتر حتى
باب سحب بقب اذن المولود يوم السابع ايضا وليس بواجب لاختلاف **باب العقبه** سحب احبالها
 موكلها وقال المرفعي انها واجب وليس يحتر وسحب ان يكون العقبه والحلق في موضع واحد وان
 يعق عن الذكر بذكر وعن الانثى مائتي والابحري في اليوم الثالث الصدق بثمنها ولو عيى **باب اخراجه** الى الملكة
 ولو لم يعق الوالد استحب للولد مع بلوغه ان يعق عن بفيه وسحب **باب الحلق** صاع الاصحى
 وان يحض العايله برعها الذي على الودك بالخير ولو لم يكن له ماله اعطيت الام ذلك سددت به
 ولو مات الصبي يوم السابع قبل الزوال سقط ولو مات بعد لم يسقط اسحبها وبكى للابون ان
 ما كملت العقبه وروى **باب الاحداث** عياله وان يكسر عظامها بل يفضل اعضاؤه روى ان يحتر
 الطعام عسره من اللبن في العقبه مال الصادق عليه فان رادوا هو افضل وماله ان كان للعايله يوديه
 لا ما كثر في حقه المثل اعطيت قيمه ربح الكرش وروى عن الباقر عليه السلام ان اذا دعت فقل بسم الله
 وبالله الحمد لله والله اكبر انا بالله وشا على رسول الله صل والعه لاص والكر لوزفه
 والمعرف بصل عليها اهل البيت فان كان ذكرا فعلى اللهم اذكر وهبت لها ذكرا وان اعلم بها
 وهبت ومنك ما اعطيت وكل اصيغنا فعليه منا على شئتك ومنه منك وروى كحل و
باب الثالث في الدضاح وفيه مباحث اسر الله ان يرضع المولود حولن كاملين فان بقى ثلث اشهر
 لم يكن به ناس وان نقص عن ذلك كان حورا على الصبي عز حازه ويحوز الزيادة على الحولن الا
 انه لا يكون اكثر من شهرين ولا يحتر الموضع على الرأيد على الحولن **باب افضل اللبان** الذي يرضع
 بها الصبي لبان الام فان كانت حرة لم يحتر على ارضاعه سوا كانت شريفة او مشرقة وموسرة
 او معيرة دينه او مثله وسوا كانت ممن حرص ولدها في العادة او لا وكذا لو كانت الزوجه
 او ممتحبا بها اما ام الولد فليقول احبارها على ارضاع ولدها **باب لو كانت الحرة مطلقا** اما ما سأل

المصنف رحمه الله تعالى في كتابه
 في سنن المولود
 في سنن المولود
 في سنن المولود

لو كان
 لو كان

لو كان
 لو كان

باب على ارضاع الولد حاز للاب العقد عليها واعطاهم الاقاربه ولو كانت في جبال او مطلقه طلاقا
 وحرصه مطلقا فان احد ما اذنه الاقاربه لها والصح للاب ان يعقد عليها عقد اجارة للارضاع والبا
 حو اذ ذلك هو الاقرب عندك قال وكذا لو استاجرها لخدمته او خدمه عن لم يحتر استنوا
 وورعها ان يحتر في الاستماع **باب لو تبرعت الام** بارضاعه لم يحتر على الزوج الزيادة في نفقها و
 لو لم يرضع طلقها **باب وجب على الاب** دفعها اليها ان لم يكن للولد مال ولو تبرعت احد به بارضاعه
 فترعت الام بالبرع في حق به وان لم يرض كان للاب سلمه الى المتبرعة وكذا لو طلبت الام اجرة
 وطلبه الاصحى **باب ان كان للاب سلمه الى الاصحى** ولو اذني الاب وجوده متبرعه وانكرت الام
 فانما القول قول الاب مع ميثاقه على اكمال **باب اذا ارضعت الام الاقاربه** كان لها ان يرضع معها وبغيرها
باب لو ارضعت الام في حق ما زاد على الحولن وليس للاب سلمه الى المتبرعة مع تبرع الام والا الا
 بما عارض به الام **باب لو سلم الى المتبرعة** او امسحت الام من ارضاعه سلم الى المتبرعة لم يسقط حضانه
 الا الام وباني الموضع فترعت عنها ولو عجز رجل الصبي دق الارضاع وان عجز سقط حضانه
 الوالد الفصل السابع في الحضانه وفيه مباحث **باب الحضانه** ولا سلطان لها بالانثى التي فاذا
 اتمت تروق الابوان وبهما ولد وسارعا فان كان بالعارش لم ينام الى ان ينم الزنا سوا كان
 ذكر او انثى ولا حق لاحد الاوصاف غرضه بكم للانثى معارف اها حتى تبرع وان كان طفلا مالا
 ارضع بالذكور حولن من الارضاع وبعد ذلك يكون الاب اولي بها **باب انما تب** الحضانه للام
 حولن للذكر سبعة اشهر مالم يتزوج فان تزوجت بغير الاب سقطت حضانهها عنها وان
باب الاب اولي بها فان طلقها الزوج رجعا لم يعد الحضانه وان كان بانا عادت الوالديه اليها لم
 يرد الزوج يخرج الحوائث في الذكر السابع في الانثى فان تزوجت باخر سقطت حضانهها فان طلقها بانا
 عادت وهكذا والمفترق جعل الحضانه للام في الانثى بحد سن والسن في الحلال والمسلو لم
 يفرق سن الذكر والانثى بل جعل الحضانه للام من سن سنه ولم يفضل وما اختاره هو الاصل
باب لو كانت الام مملوكة سقطت حضانهها وكذا لو كانت كافرة والاب مسلم وكذا الاب لو كان
 مملوكة والام حرة فمن اول الحضانه الى ان يبلغ الولد او يعق الاب ولو كان كافرا والمرأه مسلمة
 فمن اول الحضانه الى البلوغ او اسلامها سوا تزوج الام الحق المسلم او لا وكذا الاب كانت الام
 اول اول بالذكر والانثى الى دقت بلوغها من الرضع **باب اذا جاز الاب** اول الولد اما ان يرضع
 او لا ولو لم يرضع المثل التي ترضعها لم يمنع من الاصحى بانه فاذ كذبته الام والحارة بان اهما

المصنف رحمه الله تعالى في كتابه
 في سنن المولود
 في سنن المولود
 في سنن المولود

لو كانت

كان وطية لها بعد اربع اشهر وعشرة ايام حازل مع الولد على كل حال وكذا لو كان الوطى قبل ذلك لكان
يكون ودخل عنها فان حوزل مع الولد والا قرب حوازل مع الولد في الوطى بالشبهة لمحق النيب
كالصحيح فلو استشهد عليه احسبه فطما روجته او مملوكة فوطها وحلت منه بولد لمحق به و
كذا لو وطى امته غنم لشبهه كلف هذا بلف قية الولد يوم سقوطه حيا لوطن خلوا المرأة
عن زوج وطنت هي موت روجها او طلاقه فزوجها بمات حيا وكذب المخبر بالطلاق رذ على
الا دل بعد الاعتدال من النان ولو حلت من النان لمحق به الولد مع الشرايط سواء استندت في الموت
او الطلاق الحاكم او شهدا شاهدين او اقرار واحد والنفق لها للزوج الاخير في عدة
لا بها لغن بل على الاول الامار ووجهه ولو اكدب فهو الطلاق انهم غزروا ولم يسمعوا حكم
يرجع عليهم بالدرك ^ب اذا وطى انسان امرا في طهر واحد وكان وطيا لمحق به النيب اما ان
يكون وطى شبهة من كل واحد منهما فان نظنها كل واحد انها روجته فبطاها او يكون بكاح كل واحد
منها فاسدا فان وطى احدما في بكاح فاسد ثم سرج باخر بكاحا فاسدا بطاها او لموطى
احدما في بكاح صحيح والآخر في فاسد وباق به لمحق ممكن ان يكون من كل واحد منهما فانه يرفع بهما
من خراج ابي الحق به والحق بينهما معا والنفق لمحقه القافة ^ا لا تزني من ان تكر المساواة
حزني او عدلتي وملت ادك من ادك مختلف او ابا وابنا فان القرعة مائة في ذلك كل ولو
كان مع احدهما بيقينه حكم لها وتبع الولد من مات له البينة في الاسلام والكفر وكذا الوالحقة
القرعة ما حدما فانه لمحق دينيا ونسبا والاحتجاج ال فرعي للدين ^ب في الاسباب التي لمحق
بها الاسباب الفرائض المفردة فان سجد بوطها وطى لمحق به النيب والذعوى المفردة
ان يدعي مجهول النيب وحل من غير منازع والفرائض المشتركة مع الباري حكم فنه بالقرعة كما
عدم او البينة ولو انفر واحد مع بالذعوى حكم له وان استرك الفرائض واما المرأة ملحق بها
الولد بالنسبة او دعوى بها اذا كان مملوكا ولو تداعاه او ابا وان اقرع بهما كما لاجل ^ب في الجليل
موال الذي يوجب من ملأ الشرك اما ان اوغرن اذا ^ا سلم او كان مسلما لم يقدم واعترف بدين
مجهول النيب في دار الاسلام وكان المذكور طعنا لمحق به ^ب وان كان كسرا انفق الى الصلوة
منه موال ذى موته او اخرته او عزما من جهات النيب ^{الفصل السادس في النفقة}
واسبابها بلف الزوجية والعوايه والمملوك بهما مطالب الاول في نفق الزوجات والنظر
في معامات ^ا الاول في الشرط ونه ^ب عما آ الزوجية سبب في وجوب النفقة على الزوج بشرط

دوام العقد والممكن العام من الزوجية ولو كان العقد منقطا لم يجب النفقة ولو كان داما
وسقط الزوج من نفسها سقطت النفقة عنه ايضا دام حب النفق لها لو مكنت نفسها ليكيا
اما بان تحل منها ويمنه بحيث التخص موصفا والدقيا لم يذلت نفسها في زمان دون زمان
ا لو كان دون مكان ^ب كما يجوز فيه الاستمتاع سقطت نفقتها الا ان يعود الى عام الممكن ^ب
اما المهوران وجوب النفق يتوقف على التمكّن لا محذور العقد وحسبه ان كانا بالغين ومكنت
با بان يقول قد سلمت يمين النكاح ان كان شدي وجبت لها النفقة ولو مات اسم نفس النكاح لم يركل
او ان الخويع الطلاق او البطلان دون عن لم يكن مسلما اما كما لو مال البائع اسم النكاح لبق
على ان سرها في مكان معين لم يكن مسلما لمحق به احد العوض وكذا المول لمسلم الامه الى
زوجها للافاف لم يكن لها نفق على الزوج ولو عاود النكاح ولم يطاها بالممكن والاطالته با
لنفق تسليم وسكتا وفي زمان على ذلك لم يكن لها نفق عن ذلك الزمان ان النفقة يجب بالممكن
ما لمكانه ^ا لو كان الزوج عايبا فان كان عيبه بعد ان مكنته وجبت النفقة عليه وفي جاريه
ع عليه وان عيبه وان كان قبله فلا نفقة لها فان رجع امرها الى الحكم وبذلت له التسليم
لم يكن لها نفق حتى تكت الحكم الحاكم البلد الذي فيه الزوج ليستدعيه فان سارها وكما
وتسليمها او كل على التسليم وبذلت وجبت النفقة حسنه وان امتنع نظر الحاكم الى مدة السير
فاذا ناذ التخص فرض لها النفق ^ا لو كان الزوج مواثقا يطلح للوطى حال الشك حكما حكم الدين
الا ان فصل واحد وجوان الخطاب مع الكبير في موضع السكنى والممكن الكامل وهذا اذا امام ولها
مناخاها من التسليم اسحقه النفق ولو لم يكن لها دل او كان غايبا او منعها ملت هي نفسها
وجبت النفقة وان لم تكن ممن يصح صدمها لان الزوج اسحق العصف وقد حصل والاعتبار
في كون المعقود من مئة من اهل الامان كما لو دفع الثمن وصر المسح من صبي او محنون او حن
في اليه الطدق صح ^ا لو كان الزوج كسرا او من غير الاحتجاج مثلها لم يجب لها نفقة مالا لا صح وقال
انزل ادرس محب عليه النفقة مع ان شرط في وجوب النفقة التمكّن ولو امكن الاستمتاع
منها ما دون الوطى لم يعتد به لانها استمتاع نادر لا يرغب اليه عاليا ولو كان الزوج صغيرا وهي
كبريه وبذلت نفسها مالا لا صح لانتفها ولو قتل زوجها كان وجبا الحق التمكّن من طهرها ولو
كانا معا صغيرين فلا نفقة والمرضا اسقط نفقتها وكذا الرقاة والفرقا ومن يزوجها بغير بيع
من وطىها والصيغة اذا كان الزوج عظيم ^ا فمخ الزوج من وطىها ولا سقط نفقتها ^ب اذا

سافرت الحج واجب او غير ذلك لم يسقط بغيرها سواء كان باذنه او غير اذنه ولو كان الحج مندوب فان كان باذنه لم يسقط سواء كان معها او لا وكذا غير الحج من المنذوبات والمباحات ولو كان احرامها باذنه لم يسقط ولا سقط بغيرها ان كان معها ولو كانت مفردة سقطت ولو سافرت للحاجه لها مفردة عنه فان كان باذنه لم يسقط بغيرها وان كان غير اذنه سقطت ولو اعسكت باذنه لم يسقط بغيرها سواء كان معها او لا وان اعسكت غير اذنه لم يسقط اعسكتها فان كان معها لم يسقط بغيرها ولا سقطت ^{الحج} لو سافرت بها فان كان له منعها فان انقضت استحققت النفقة وان استعت لم يسقط بغيرها لان له وطئها فان منعها من الوطئ سقطت النفقة واطلق الحج به سقوط النفقة مع الامتناع من الاطوار ولو كان واحدا مضيقا كرمضان والبدن المعين باذنه او قبل بكاؤه لم يكن له منعها ولا سقط بغيرها وكذا اضار رمضان اذا تغيرت شعائره المعجل لم يسقط سوى ايام الغضا وان كان موسعا كالبدن المطلقت وهو الكفار ووضار رمضان قبل الصيق مال الحج له منعها منه لعدم نصيفه وان استعت سقطت النفقة ولما انقضت استحققتها ومنه نظير ولو بذرت الصوم في حباله باذنه صح بذرها وان كان غير اذنه لم يسقط سواء اطلق الذر او منعه ولو طلقها الزوج لم يحجب عليها فاعل سواء كان مطلعا او مقيدا مات وحيته او لم يحجب على ايكال وايضا الطول وليس له منعها عن العريضة في اول مهرها وان كانت فضا او مبدوره عن معصية الوقت كان له منعها من المبادره قاله الشيخ وله معها عن نوافل الطلوق ط كونه ريب منه كانت ما شرا لانفق لها سواء كانت في موضع يعرفه او لا وكذا لو منعته عن التملك العام ولو زوج احت كان له اسكانها بهار المخذة وعليه ارسالها للملك الا ان كان فان ارسلها للملك وبارا كانت بغيرها على الزوج ولا حرج لها عليه وان ارسلها للملك اخاف سقطت جميع بغيرها عن الزوج ^{في} سبب النفقة للزوج سواء كانت على او ذميه او مع التملك العام والمطلقة رجعيه كالزوجه اما بالنكاح فلا نفقة لها ولا السكنى سواء كانت المستعونه عن طلاق او فسخ الا ان يكون المطلق ناسيا حاملها لها النفقة والسكنى حتى يصح قال الشيخ والنفقة للحمل الا لام للدران ويظهر العائنه في الحواذير وجماعة وشروط موالاتها وقت الولد وفي العبد اذا زوج حرة ادات وشروط موالاته ان يفراد بالولد في الكاح العايد اما المعلن عنها زوجها فلا نفقة لها ولو كانت حامله او اسان امرها سقطت النفقة والافوك بغيرها عليها من نصيب ولها ما الكاح المصوح من اصله كاشعاره لا يحق بالعقد

لعبد له ان الله

منه مهر والنفقة ومنعت منهما ولو دخل حاملين الفاء فان كان قد نكح بب المهر والمهر المثل ومنعت منهما والنفقة لها والسكنى ولو حلت مال الشح لها النفقة عند العموم الا اذا ولو وقع صحهما لم ينسخ لعب مثل الذخول فلا نفقة ولا مهر وان كان بعد ملاءمته ايضا ولها المهر المثل ان لم يسم ولو كانت حاملها لها النفقة ايضا ^ب النفقة على الحامل بحسب يومها ونوما كغيرها فان ادعت وشهد لها القوايل اطلقت لها النفقة من حين الطلاق الى حين الهاده ثم لها يومها ونوما وهو سكر على قدر ان يكون النفقة للحمل فان كان البطلان ردت ما اخذت ولو انقضت بالولد لم يحجبها بالنفقة الى حين الاسقاط ولو لم يكن طمع النفقة فان ملأ النفقة للدم الاجل الحمل اخذت منه النفقة من حين الطلاق الى حين الاسقاط وان ملأ الحمل باسكال ولو بدل الورثة السكنى للحامل او البطلان لم يحسن ما كدحل لم يكن لها القول ولو ادعى الزوج بعد وضعها انه كان طلقها مثله والقول قولها مع التمسك على من العلم انه بذل عن اسقاط حقها من النفقة والسكنى ما اذا حلف استحققت النفقة والسكنى وليس له مراجعتها وله بكاح راجع غيرها واخبرها وكذا الوطئ بها رجعيه واذا عت ان الطلاق بعد الوضع وانكر ما القول قولها مع التمسك والنفقة وحكم عليه بالبئونه ^{لأنه} لو نكح من قبل رجعيه لانفق لها حينئذ والسكنى وبغية بوضعه وكذا لو طلقها وطهرها حمل بحق به طاهره معاه والاعنها ولو اكد بفسخ بعد اللعان واستحققت وجبت النفقة وعاد النكاح من طرفه من طرف الولد على معنى ان الولد يورث اياه ومن ينقرب به دون العكس ولو كانت قد ارصحت قبل النكاح بسبب الكذب بفسخ لازم اية الرضاع و بالحمل كمال سقط اللعان بسبب الكذب ^{لأنه} لو طلقها رجعيه وطهرها امارات الحمل ثم ان البطلان استرجع ما زاد عن العدة والقول قولها من اقربها ولو ماتت الا على من كتم انقضت عدة الا ان عادى في الطهر والحضف كذا عمل به ولو ماتت ان حضف يحلف رجوع ما زاد عن الاصل ولو ماتت الا على من كتم ماله الرجوع ما زاد عن اصل ما يمكن القضاء الاقرب به ولو كانت حاملها دانت به لم تكن ان يكون ميتة فالولد له والنفقة عليه الى حين الوضع وان انت به الاكثر من اقصر منه الحمل من حين الطلاق لحق به الولد في هذه المكن وقد روي ان الطلاق رجعي وان انت به الاكثر من ذلك اسنى عنه نكاحان واسعفى عنها بها عن مكن عندها ما اقربا ما نكحها من غير الزوج وذكر ان طهرها بعد الامر استعيد النازل وان ماتت بعد قترين عليها بغيرها والاش لها من هذا الحمل وعليها ستم الاعتداء والقول الثالث بعد الوضع ولها نفقته وان ماتت عفت الطلاق فوطئها بعد الوضع ثلثه اقربا ملا نفقة لها عن

لعبد له ان الله

من الحمل في ذهابها وماخذ نفقة الاقارب بعد الوضوح وان تبيحوا انكوال قولهم من ان
 مالت وطني بعد الاقارب والراشد وان مالت بعد الطلاق فالاقرب سقوط النفقة عنه
 عما زاد عن ثلثة اقارب ولو اريدت المسك سقطت معها فان رحت في العدة عاد على المستقل
 فان كانت حاملا فملا النفقة لها كذلك وان كانت للحمل وحيت على اسكال المعام الثاني
 في قدر النفقة وفيه مساحتان الواجب في النفقة ستة الطعام والادوية والاختام
 والكسوة والاهل السطيف والكنى والضايط صام الذجل لما يحاج المرأة اليه من ذلك سعة
 للعادة في امساها من اهل بيوتها والنفقة الزوج مقدرة معتقة بحال الزوج الحاملا
 فان كان موسرا فعليه كل يوم مدين وان كان متوسطا فمدين ونصف وان كان معيورا فدين
 وقال ابن ادرس انها غير معتقة بل الواجب كما سها زاد عن المقدار انقص وهو جيد والمعتبر
 هو غالب قوت اهل البلد من العراق البر وفي الحجاز التمر وفي اليمن الذرة فان لم يكن فاما
 بعت بالزوج مال السج ويدفع الحب فان طلبت عنه لم يجب ولو دفع عنه لم يلزمها القول ولو
 انفعاعا على الذراع او غيرها عوضه حاز وكذا لو دفع دفعا او جزاء ولو كانت من ذوات
 الاقدام انفق على خادمتها واحبا بعد رسل الخلع والسود بعد ربحه بحسب عليه الادوية والطعام
 وصرح في حنبل مال غالب ادم البلد والعراق بالشرح وخراسان باليمن والام بالزيت و
 ربح في قدره الالعانة وكذا بحسب عليه ادم خادمتها مال الشح ويغفر لها اللجم في كل اسبوع من
 ويكون يوم الجمعة لان العود والعذر بصرح الالعانة وكذا الخادم ولها الهدايا والادوية وان لم تأكل
 ولو ترحمت بحسن واحد من الادوية باخرة كحسب عليه الكسوة للزوج والمرجع في حبسها
 وعددها الالعانة معطى الروجه القيص والراول المعنف والمعل والحب الراويل
 لخادمتها ولها عوض العل الخف الا ما دخل يخرج وبحسب عليه في الشتاء رماه جبهه بحشوة
 نقطت للنقط والحاف للنوم وصرح في حنبل العادة امسا المرأة ويراد ذال الحمل زيادة
 على ما بال النذلة ما يتجمل امساها به ولو كانت عادية بالحرير والكان فالاقرب الوام الزوج به
 مع سارة والاذلها من فرائس مجلس عليه ما زاد وساده للنوم وملحفة والحب فرائس لغير
 للنوم وللخادمة وكذا للخطا والاذلها من فرائس ومن الاله الطمخ والثوب من قدره وخوف
 وكوز وجرة وكفى ان يكون من الخزف والحجر والخشب وان شح خفايا للحادثة
 بحسب عليه الاقدام ان كانت المرأة من ذوات اللحم والمسا حب المعتقة للخدمة والحب

بحسب
لها

سادس

عليه

عليه شراخامة وملكها بل الوهاب الاقدام اما باستحار حرة او مملوك او شرا او ل
 ولو فدها سعة اجراه والاذلها اكثر من خادم واحد وان كانت من ذوات اللحم التي
 خدمت بنت اسها باكثر من واحد ولو خدمت نفسها لم يكن لها المطالبة سعة الخادم
 ولو ماتت اما اخدمت نفقها او نفق لم يجب ولو لم يكن من ذوات الخدم خدمت نفسها ولم
 يجب عليه الاقدام الا ان حال المرض وله ابدال خادمتها المألوف لغريبه وله ان يخرج ما ي
 خدمها الا الواحدة وله من ابوها من الدخول لها والرقعة المملوكة لا تحج حادما وان
 كانت مملوكة لم يخدم لها والمريض في الاقدام الالعانة في مثلها ولا اعتبارا لثبوتها في نفسها
 ما ملوكة من ذوات الاقدام سواء صحت وخدمت كان لها ان يطالب بالاقدام وان كانت بالخذ
 صحت فمكنت وترفع عن الخدمة لم يستحق الخدمة ولو كان لها مال فبها ان يحاج الخدم لم
 يجب عليه واما حبس اقدامها في الاقدام الحاد من غير ان يرضى عنها ان يرضى خادما
 او مكرى او يكون لها خادم سفق عليه باذنها او عدها سفق فمكنتها ما مكنته الخادم
 والاخران لهما في العنف ولو كان الخادم مستعرا او كان لها وانفق عليه كانت فطرة عليه ولو
 الساجر ولو اخذت المرأة خادما واخضار الذجل عن ودم احسانه وبحسب عليه
 الاله السطيف وهو الشطو الذهب والحب الكحل والطيب والحادها الله السطيف
 وهو عمل للزوج من غير ان ياكل التوم ومال راحته يؤذيه في اسكال والاقرب ان له
 من غير ان ياكل السم والاطعمة المبرف والاحت الذ والمرض والاين الحمام والفضاد
 والاذلها الحمام اما لو استد البرد واجاحت اليه فالاقرب اسماها تاله وبحسب عليه
 الكنى في دار بحري عاده امساها بالكنى فيها وملكها اما عارية او اعادة او ملكها ولها
 المطالبة بالغيرد بالمكنت عن شراك غير الزوج المعام الثالث في كفها الا انفاق
 وفيه ما يحسب بحسب عليه ملك الحب ومون الطحن والحجر واصلاح اللجم وليس عليه ان
 يكلفها الا كلفه ولو دخل بها واستمرت ما كلفه وشرب على العادة لم يكن لها مطالبة
 سفق مدها كلفة ولو لم يدخل بها ومضت مدها لم يطالبه بالنفقة فيها لم يكن لها المطالبة
 بعد ذلك ما اذا وثقت بحصول المكنى لو طلبه اما لو بذلت نفسها فانه بحسب عليه النفقة عن
 ما كلفه المده وان لم يدخل بها لم يطالب بالنفقة صبيحة كل يوم وليس عليها الصبر الى الليل
 ولو ماتت في امساها لوطعها فانه لم يستر ذهابها ولو وثقت في الاسترداد فطرد

مكرى

من النفقة

ان في الجواز والمناجب العقد مع المكنن وما منوما ولو طلبت ان يدين نفق يوم لم يجز اجازتها
 ولو دفع نفق شهر ثم طلقها او ماتت قبل ان يدين نفق كان له ان يدين نفق من الشهر النفق يوم
 الطلاق **ح** كفى في الكوة الاحتياج دون المملوك على اسكال ولو اعطاها كوة مله جوت
 العادة بها ما حلقها قبل ان يدين نفق لم يكن لها المطالبة بالدل كما لو سرق ولو اعطاها جوت
 يوم فبلغت قبل ان يدين نفق ولو اعطت المكنن وهو باقة اقبل عدم المهرود لحصول الكفالة الا
 بما عليها ودخوبه كما لو دفع اليها قوت يوم فلم ياكله ان الغد فانه السقط قوته وموت الشجر
 ولو دفع كوة ولم يجز مله فان احلها قبل ان يدين نفق العادة لم يكن لها المطالبة بالدل **ح**
 لو دفع اليها كوة مله فاردت سعيها فان لم يكن لها اصابع لم يكن لها ذلك وان لم يكن لها ملك
 كان لها ما لو دفع اليها القوت ما بها صرف منه كيف شئت من سحر واكلا غنم ما لم يصرها
 ما ان ادى الى الضرها ما الاقوى ان له المنع وعلى القول بان الكوة اصابع واراد الزوج سد لها
 كان له ذلك ولو اراد ان يكرها ما باستباحه فله ان يفسد لها الاحتياج وفيه نظر المحل
 فالرد عندى في ان الكوة اصابع او ملك اما المكنن فانه اصابع قطعا لو ملك من
 نفقها لم يسقط عليها وايضا ذلك اليوم على المكنن اسقطت النفقة في ذمته ولم يسقط بالنفقا
 اليوم سواها الحاكم او لا ولا اعصار حكم الحاكم ولو اعطت مله على المكنن لم يسقط عليها
 كانت النفقة في ذمته ولها المطالبة بها سواء طلقها بعد ذلك او لا ولو دفع نفق مله فانقضت
 وهي ممكنة منها ملكها ولو دفع اليها كوة مله فطلقها قبل ان يدين نفق كان له اسعادها ولو
 اعطت المكنن المضروب لم يكن له الاستحادة ولو كان عاها محضت عند الحاكم وبذلك المكنن
 لم يجز النفقة الا بعد اعلانه وان علم ولم يعد او لم ينفذ وكله سقطت عنه قدر وصوله ولو لم
 الزايد ولو شرت وعادت الى الطاع لم يجز النفقة حتى يعلم وبعض زمان ملكه الوصول
 اليها او وكله ولو ارتدت سقطت نفقها ولو عارب واستلمت عادت نفقها عند اسلامها
 والنفقة ان الدد سب السقوط وقدرت في الاول الوجه الخرج عن نصته بالثبوت
 واليزول الا بالعود الى نصته وعندى فيه نظرا لو كان له على زوجته من حاله
 مرسنة حازله ان يعاها يوما فوما ولو كانت معيرة او كان الذين موجه للمعاوضة
 ان يضا الذين مما يفصل عن القرب والاعب الدفع قبل الاجل ولو رخص بذلك لم يكن له
 الاستماع **ح** نفق الزوج معذرة على نفقه العارب فالعاضل عن قوته بصرفه اليها

ما

فانما نفق دخل العاقل الى اماربه ولا يدفع اليهم الا ما فضل عن واجب نفقه الزوجه اذ ان
 ما مله ان النفقة يجب بالقدرة شرط عدم النور لو احلها في الثور كان عليه النسيه وان قتلها
 او المكنن كان عليها النسيه بالممكن ولو شرت بعض يوم سقطت نفقة العوض الصحيح على اسكال
 ولو لم يورث المحض سقطت نفقها ولو احسنت العاقله عن الدمان ماسره ولو حلت
 الا الطلق رجعي من شهره سقطت النفقة عن الزوج من الحمل ما عادت العدة كان لها
 الا النفقة بها عليه وله الرجعة في عدة لان من الحمل ولو اعطت على الولد المنع باللعان لم الكذب
 بعنف فليس لها الرجوع بالنفقة لثبوتها والممكن عن شهره لا نفق لها سواء كانت في ركاع او
 وطوطى وسوا ذلك او لا الا ان يجعل النفقة للحمل بالاقرب اعصار كعاصه على اسكال في الجماع
 ولو مات قبل الزوج سقطت نفقته على الباقيه كاهل الخلف في النفقة مله من جنس طعاهم
 وكذا كوتهم وما كلفهم ما اذا اسلمت ونسيه واسلم زوجها معها في العدة او بعدها ملها النفقة
 ولو اسلم زوجها ملا نفقة وان اسلمت كان لها النفقة من جنس اسلامها وليس لها نفقة الزمان الذي
 به بعض من الشر كماله لو كانت ذميه فان النفقة لها في ذلك الزمان لو اراد استيفائها روجه والسمي
 على كل كفرها ولو ارتدت زوجها الم بعد الدخول سقطت نفقها فان عادت الى الاسلام قبل ان يدين
 عدتها وجبت لها النفقة من جنس الاسلام والنفقة لها في زمان الارتداد ولو دفع الوثي الى المرأة
 نفق نفق مله ثم اسلم وامامت على الشر حتى اعطت العدة استرد ما دفع ولو ماتت ذمته
 مع المال لسلطان النفقة فان كان بد شرط وقت الدفع لها نفقة مسعلة استردها وان طلق
 ما لا الاقرب انه كذلك والقول قوله ولو كانت المولى حاملا سقطت نفقها زمان رد بها ان لم يكن
 ان نفقة لها وان لم يكن الحمل والاقرب السوت على اسكال وكذا الواليم وسقطت في الشر
 حاملا ملا المقام الرابع في الحبر بالنفقة والعبد والمكات وفيه ح حاشا اذا عير
 الدخول نفقة روجه او كسرتها او سكتها او باذنها او نفق حادها الطرعي بوح الله
 عاال عليه والاضار للمرة في سحر الكا والافصح الحاكم والامانة والاقرب سقوط حق من
 الحبيس والمثل لم يحوز لها الخرج للمكسب ولا عمل لها الا اصابع من العكس فاذا ايسر ما رجه
 ان الا المطالبة ما اخرج لها وقت اعصاره هذا لانه لم يسقط عليها بالكله اما لو انفق نفق العير
 ثم ايسر لم يكن لها المطالبة بالمعاقرة عن النافي **ح** الواجد اذا ما طلق بالنفقة وسعها اجر
 الحاكم على دفعها وان امتنع حبيبه الى ان يدفع ولو طهر له على مال انفق منه ولو كان عاها وبنت

المحصل في
 ادم الله

امير لم يكن لها الفسخ بل تبصر الاليار ولو كان موثرا او امكن مطالبة طالب الحكم
والانفق عليه من ماله الموجود ولو لم يكن له مال اسطر به ولو وصرت له مالا ولم يتمكن من الترفع
ال الحاكم حاز لها ان واحد منه بقدر ما يحب لها من النفق سواء كان من خير حقها او من غيره
بحسب المعير بالصدق بطريق من حق الله تعالى عليه وليس للميراث في نكاحه مع لها الامتناع
من تسليم نفسها حتى ينفق **ذكر لا يقطع النفقة للزوجه عند ما لم ينفق الرمان** سواء فرضها الحاكم
او لا **هـ** اذا احتلها في الاعاق صالت لم تنفق على واذي هو الاعاق فان كان قبل الحكم لم يملك
اذا لا يحب لها منى وان كان بعد ذلك كما يحجب منضا او حمل تقدم قولها عملا الاصل وعدم تولد عملا بالظاهر
من شاهد المال من انه انفق عليها في مدة تسليمها فيها والافق من ان كثر الزوج حاضر ادغيا بالانفاق
فمنها واذي بعد عوده انه كان قد حلف لها بانه فان عليها المهر مع عدم يمينه ولو كانت الزوجه انه
كانت الذموى مع السيد ولو افعال الاعاق واذعت سار ووافاق نفقة المعير الميراث
لم يقبل قوله الا بيمينه ان علم له اصل مال والا فقلح المهر ولو افعال على الپار واذي نفق الميراث
واذعت نفقة المعيرنا لا تقرب ان القول قولها مع المهر مع عدم اليمين **و** النفقة بحسب الزوج
الفرع المدبر والمكات اذا كانت حرة ممكنة من نفقاتها اما اذ كانت مكنة سيد فانها لا تكسب
على الحر المعير سواء شرطت النفقة عليه حال العقد او افعال الشئ وبحسب نكاح الجيد ان كان ذاكسب
والا فحق رقبته سابع منه كل يوم قدر نفقته فان عجز سرح كله ودفع عنه على النفقة وقد اسفل
ملك سيدك عنه ال اخر والا فحق عندك ان نفقته على سيدك فله ان سافر به وعلى اليراث ليس له
ذلك الا ان ينفق النفقة ولو طلق الجيد زوجته ماسا فلا نفقة لها ولو كانت حاملا مال الشئ النفقة لها
لان النفقة للحمل عم مال ولو لم يكن ان عليه النفقة لعموم الاخبار في ان الحامل لها النفقة كان قريبا
المكات المشروط نفقة زوجته في كسبه وكذا ان طلق اذا عجز بعضه فالشئ ويكون نصيب الرقبة
نفقة المعير ونصيب الحرة بحسب حالها مال والا فحق على المكات نفقة ولحق من زوجته و
لمنفق النفقة الولد من امته **ح** اذا كانت عبدة حاز للعبد شر الوقت لان له يمينه المالك ولو
حاربه لم يكن له وطئها الا اذن المول فان اذن كان مملوكا لا ينفق عليه ولا يجوز له بيعه ولا
دفعته عليه بخلاف ولد زوجته الحر او الامه مال الشئ ونفقة له المكات من زوجته الحر
او الامه مال الشئ ونفقة له المكات من زوجته الحر عليها وان كانت مملوكه فحق سيدها ولو
كانت مكات لم يكن ولدها مكاتا والنفق لمذهبا انه موقوف بعق بحق امه مسقة على

ام امه كما نفقت على نفسها فان بهاد ولو كانت مكاتة ليدك فكذا الا انه اذا ابحار المكات ان نفقت
على ولدك منها جاز المطلب الثاني من نفقة الا عارب وفيه كى صاغت آسما بحسب الاعاق بالعرف
على ولدك وان نزل كذا كان او انشئ وعلى الاب وان مالا والام وان على والحب على احد عزمه وان
ارز اخ او اخات او عم او عمه سواء كان من يمين عليه او لا سواء كان وارثا او لا سواء كان ذارعا محترما
كما كالاخ والاولاد والعم والحال او غير ذى محرم نعم سخط الاعاق عليهم وساكف الوارث
من سترط في وحب الاعاق على الا عارب الفقير ملاحب النفقة على العني حفر كان او كرا عالا
كما كان او محضوا عارف الزوجه ما بها حب مع العني والعقر والا فحق اسراط العجز عن الكسب فلو
كان كان مادرا على تحصيل الكسب بالنكح سقط وحب النفقة ولا سترط النفقة من طرس الخلع
كما كان من والى طريق الحكم كالصفر والخون بل بحسب الاعاق على سوى الحلقة البائع العادل مع عجز
عز عن النكح وفقره **ح** سترط في وحب النفقة على المهر قدرته فلو لم يتمكن الا من مدر كفايته **من الكتاب**
ان النفقة عنه وانصر على نفقة بغيره فان فضل له شئ فله زوجته وان فضل للابن والاولاد ولو كان سفضل
عز عن مدر كفايته ما توفى به من حب نفقته عليه من دوى ارجامه حاز له ان ينكح وان علم عجز عن النفقة
ما عليهم **د** السترط في المنفق عليه الامانة والا لعدال محب النفقة على القريب وان كان فاسقا او كافرا
مع الشرط ان ينفق على الحرة ولو كان مملوكا سقطت نفقته عنه ووجب على كذا ولو عجز المالك
عز عن نفقة او ما طل بها ما العوب سقط لها عن القرب والزوم معها او النفقة **هـ** بحسب نفقة الولد
على امه ما عجز او عدم نفل اب اب فان عجز او عدم فعل جد الاب وهكذا وان عدم الاب
او او عجز او فعل ام الولد فان عجزت او عدت فعلى امها وامها وان علوا الاقرب والاقرب
ولو لو سادوا استركوا ان الاعاق ولو ايسر الاقرب عادت النفقة عليه **و** اذا اجمع الاب
والام فالفقة على الاب وكذا الحد مع الام والاسقط النفقة على الجيد والام والحد من قبل
الاب وان علوا اول الاعاق من الحد من قبل الام ومن الام معها ولو اجمع ابوا وام
اقرقه ثما سواء كذا ام الام وام الاب او اب الام وام الاب **ز** بحسب النفقة على اب المنفق
واو اب اذا كان المنفق مورا او ميرا مع ابان سواء كانا محضين او لا اما اذا كانا مورا على
الا لكتاب (لو كان الولد فقرا معجزا عن استعصال نفقتهما فانها لا يحب وكذا لا يحب النفقة على
الا لحداد المذكور والامات والام من الحاي والحب على الولد اعفاف الاب والنفقة زوجته
ولو لو كان الاب والام معيرون والا فحق الولد سوى نفقة لهما ساديا وكذا احد الام من ح الولد

القاعدة الثامنة في الإلصاق... فيها كتاب الفروع
في الطلاق وقته فضول العدة
مهما مطالب أربعة الأول
هو طلاق العبد لم ينفق سوا اذن له العلى اولا هذا اذا
كانه وسواطه واركانه له العاقل والفعل
ماحت استقر في المطلق المكلف والقصد
ماحت المقتضى الاول
ماحت المقتضى الاول

حب - الحاكم ويحوز له ان سقطت من ماله على ملكه قدر كفايته وان بيع عقاره و ماله
مع الاستماع في ذلك - ويحوز ان يحارح المملوك وهو ان يضرب عليه ضربا مدنيا او يواد
او يكون العاقل له وان فضل بدر الكفاية صرفه من نفقة وان عجز عن السيد وان راد كمال الواد
لللول والحوز له ان يضرب عليه ما يقصر كسبه عنه الا اذا اقام بها الولول ولو عجز الجيد عن العمل
او كان مريضا وجب على الولول الاساق عليه والسقط نفقة بالعجز عن الكسب اما الرافق او اعلى
او اخدم فانه يعفى ولا يجب على الولول التمسك عليه حسدا ولا يحوز للولول ان يكلف عبدا مالا
يقدر عليه من العمل ويحوز له ان يورثه الولد للارضاع وعليه مونة ولدها اذا كان مكدا ولو لم
فضل لهما عن رضاع ولدها لم يحوز له اجازتها للرضاع ولا صرف لهما الا غرض ولدها الا ان

ذكر ان كان ادنى المال كان له اب وجد محيران وعمر عن نفعها اذ لم يقرب ذلك الجدة وجد الاب والابن وان
الابن ولو كان له اب وابن موسران كان نفعه عليهما بالسواء كذا لو كان له ام وصفت موسران او ابن
وصت كذا لو كان له اب وجد موسران كانت نفعته اجمع على ابه حاف ولو كان له ابن ابن ابن
وصت موسرة نفعته على البنت حافه ولو كان للموسران اب واحد ما عاب ابه الحاف
مال الغائب نصف النفق ولو لم يكن له مال استقرض الحاكم عليه ولو لم يجد المقرض الزم الحاكم
بصعها عليه وبصعها قرضا مل ائتمن لا يعذر في النفق بل الواجب قدر الكفاية من الطعام والكسوة
والمسكن وما يحتاج اليه من زيادة الكسوة في الشتاء للندثر بقطعه ونوما فينفق على ابنته دون اولاده لان
نفق الاخرى ليست واجبة فينفق على نفسه واولاده لان نفق ولد الولد واجبة ط نفق الابار
محب على طرية الزنا ليدخله ولو امتنع الموسر من الاتفاق جاز لمن يجب له النفق منهم اخذ
ما يحتاج اليه من ماله ان لم يكن من الحاكم ولو لم يكن منه دفع امره اليه والزمه الاتفاق ما امكنه جيب
ابدا حتى ينفق ولو وجد له مالا اعف منه وبيع عليه عقاره وصاعه ونصف في النفق والنفق
نفق الابار اذا مات ومنها علات الزوج الا ما يجب ليدخله فلا يستقر في الذم سواء رها
الحاكم او لا ولو اوصى بالاستدانة عليه للنفق ما استدان وجب عليه العشاء كحب نفق الابار
على الموسر وهو الذي فضل له عن موت موصي وصاع عقاره وجب له نفق الابار ولو قدر على
الكسب وجب عليه للاتفاق عليهم ^{المطلب الثالث في نفق المال كونه ط} ما بحث احب
ان ان النفق على مالكه من عند ادم او ذرية ثم المول الحمار في العدة والامه من الاعان عليهما
من ماله او من كسبهما ولو قصر كسبهما وجب على المول الكمال لا لا قدر للنفق على الرقيق بل يجب
قدر الكفاية من الطعام وادام وكسوه وسكنى على جيب عاده فانك امساك السيد من اهل بيته ولا
العالم بل يقتصر العالم من كفايته وجب على السيد الانعام ولو فضل العالم عنه كان الواجب
قدر الكفاية خاصة ويرجع في الحبس ^{الملك} لو كان مولا كان مولا سيد او مولا سيد او مولا سيد
او ذرية من المملوك الذي يبيع طعام السيد ومن كسبه السيد ان يطلع ما يقدمه الله وان يحل
للاكرمه وليس واجبا وكذا استحب ان يطعم من لم يبيع طعامه منه كنف الاول الكسوة والكسوة
مما الى عادة مالك امساك السيد والنفق على ستر العدة ونسخت السوية من عسده الذي كسبه منها
والحب بعضيل النفيس على الحبس وكذا اما تفتن ان كان من ماله راد فان الكسوة اسحبها
لو امتنع السيد من الاتفاق اجبر عليه ادخل السبع سواء في ذلك الف والمدير وام الولد ولو امتنع

لو كان الصبر والشم والحبس حلف محمد
يا ولواكم طلاق او دفع مال غير الحق يمكن مرد وجهه والا قرب ابنه الكره اما لو اراد
يفعل الحق المرأة فعلا فليس بكاره سواء كان بذل مال او غير ولو اراد عمل الطلاق فطلق بارادته فا
قرب ابنه غير ممكن اذا لا اكراه على القصد ولذا لو اراد عمل طلاق مرد وجهه وطلق غيرها او عمل واحد
فطلق غيرها ولو اراد عمل طلاق لغير زوجته وطلق بعينه فاسكاله القصد شرط في الطلاق
وطبق للصيغة ساهيا او مانا او اعدا الطلاق المحل من غيرنه لم يقع وكذا لو كان اسم زوجته في اليمين
فيمان من روى الله او اطلق او كان اسما طارعا مع الطلاق عمال النفس بيان ولو منى ان له زوجة مع
روحني طالق اربع ولو اوقع معال لم يقصد من نيته وقيل منه طاهرا ولو ماخر بغيره ما لم يخرج الوقت

تتم للولد موصعة تلقه وليس لها نظام ولها قبل الحول ولا الزاده الا ما ذن السيد
الح لو امتنع العبد من المحاربه فالوجه ان السيد اماره على ذلك ما لم يحاوره ذلك
المحمود وقال الشيخ ليس السيد ذلك ولو طلب العبد المحاربه لم يجب على المولى اماره ^ط يجب
النفقة لليهام المملوك سواء كان مأكوله او اداء الواجب العام مما يحتاج اليه فان احترات
بالزعي افرجها الى المولى والا وجب عليه عليها فان امتنع اخر على سعيها او دفعها ان كانت ^{سعيه للبح}
تقصد للبح او الا اتفاق عليها ولو كان لها ولد احد من لهما ما فضل عنه ولو لم يفضل لم يحرم اخذ
شي من لهما ولو اسعفى الولد بالدعي او العلف ^{او ما} في ذلك بعد البس ^{او ما} ويجوز عصم العلف
والخط للمحاربه الداه عند العبد لو اجدت الارض وصح علف الاله ولو امتنع سعي عليه
والحب عماره العمار والدار اما حتى الذرع وما سلف ترك العمل فالاقرب ان اب بالعلم من
حيث انه يصيح لال فلا تقدر عليه

تسعة
لله

الحسين
ابن الله

دلوا وقع الله وكذا الحق وله
 روجت لم يقع من خط الطلاق وهو
 ملو وكذا في الطلاق ما وقع الوكيل حال غيبه الموكل
 ولو وكذا نسب واطلق او شرط الاصحاب لم يقع
 الوكيل وهو حاض والصحح لا يقع والصحيح عندنا سره
 والحق ونوعه ملو والطلاق بعك لما نطق واحد قبل سطر الوك او ما يقع واحد وكذا الوكيل المني
 واحد مطلق لما اموال طلق بعك ان ثبت واحدة مطلقا لا اطلاق بعك ان ثبت لم يطق
 واحد فالوجه الطلاق انه شرط مشي الواحد والثالث ولم يحصل الزوج ان تزوج باذن مواده حرة
 اذ ان لغرض كان الطلاق بيد العبد ليس للمولى اهباده عليه والامتنع منه ولو كان بام السيد كان له ان يغت
 منهما بطلاق وغرضه ان يار كلاً منهما باعتراف صاحبه وقال ابن الحنفية طلاق العبد احواله سواء كان
 الزوج حراً او امة سيد او غرض سيد المطلب الثاني المعلن وقد في صحاحه تحمل الطلاق
 كلاً من عليهما ولا يلايه الطلاق اتمه بمقدح صحيح دام ولا يقع الطلاق الرجل سوا مات حتى ان طلق او قال
 هو انا منك طالق وان نوى والا بالاحسن سوا علق المكاح او لا وسوا كان حرة ما نوى ان يزوج
 فان طلق او ان طالق من غير حصة كان يقول كل من ارادها من طالق وسوا علق الاسم حاق كقول
 ولان طالق اوج قد الوصف كقول فلانة الاحسن والاعصم العدد لو كحها وعينها بنام الوالد استأجر
 العقد ولو طلق المطلق منه لم يقع سوا كان مطلق رجعية او اتمه ما لم يزوج في الرجعية ثم طلق
 فمصادق التام وسوطا العقد لعدم وقوعه بالامته والمحلل والمستتمه وشرط ما في العقد لعدم
 عقد التامه والعقد القاسد ملو طلق في عقد فاعلم يصح بل يغتور منها بغير طلاق وشرط ما دامه
 لا سوا ما يلبس عن المتعة وشرط ما اضاف الطلاق اليها بالتلفوض الحنفية والنكاح شرطان
 صحة الطلاق ان كان المراد مدخولاً بالاحتمال من ارادها من غير عاب عنها مد علم اسما لها من قوله لا اطلق
 الحائض او النفا وهي مدخول بها من غير حمل والزوج حاضر معها ادعاب دون المدة لم يقع الطلاق سوا
 علم بذلك او لا ولو طلق من المدخول بها او الحامل او التي غاب عنها قدر علم اسما لها من قوله لا اطلق
 جاز طلاقها مطلقاً وان افق في الحنفية وكذا في الفروع في طهر لم يقع بغير ما نطق طلاقها مطلقاً او بغير
 في الغيب شهراً بما زاد والمعتد ما علمه حتى انه لو علم انها حنفية كذا شهراً حنفية طلاقها باجود
 شهراً ولو علم انها الحنفية الا ان كلف اشهر لم يكن له طلاقها حتى ينفق هذه المدة ولو عاد من غيبه

فوجد اراء حاضلم في له طلاقها حتى طهر وان لم ينف واقعا وقال الشيخ به اذا كان الزوج حافراً
 وهو الاصل في زوجة بحيث علم حضاها فمستزله العايب فاذا اراد طلاقها عليها ما من شهري
 على اشهر ثم طلقها ان شاء الله وخصص حوازي طلاق الحائض الحامل المدخول بها بالغا
 حافة اذا شرط كون المدة
 طلاق في ذلك الطهر وهذا الشوط بأنه
 ايات ادية منه ومسلما لا حص او كانت حاملا حاضرا لها في طهر المواقف ولو كانت متزوجة ما يقع
 في طهرها وهي من ذوات الحنف فاذا يجوز له طلاقها الا ان ينفق عليها لمدة اشهر من حرم المواقف معتزلاً
 بها فيها ولو طلقها قبل ذلك لم يقع وهل شرط بعض المطلق ام لا او ان اقوالها الشرط ملو طلق
 لا يحسب بطل ولا يطلق معا وهو يكون بالام كقوله ولان طالق او بالاشارة كقوله هذه ولو قال زوجتي
 طالق دل واحد حج ولو كان له اكثر من نون حصة حج اجماعا ما نواه ودين منه وان اطلق فعلى احتراجه
 الطلاق على الاثر في مستخرج الفوعة وكذا النوال واحد من زوجات او رب وله ان ينفق عليها اربعة
 اشهر كما ولو قال من طالق اذ هو في حال الشرح يعين الطلاق من شأ ولو قال من طالق اذ هو في طهر طلقته
 الشرح وعين من شأ من الاول والثانية ولو مات استوجب واحد بالفوعة وحمل على الحواضر الاول
 فحاضه او الفرس معا ولو مات احد كمال طالق واشار الى الزوج والاحسن م قال اردت الاحسن دين
 منه وكذا لو كان له حارة وزوجه اسمها رقب فقال في غيب طالق وقال قصدت الحارة فهل هو طلاق
 الاحسن طلاقها او زوجه ان طلق لم يطلق زوجته ولو قال رقب فحاقته بغيره وهما وهما فعلى
 طالق طلقته المصوية لا المحببة ولو قصد المحببة طلاقها بغيره قال الشيخ بطلاق رقب وفي نظر
 من حيث عدم قصد المحببة ونوجه للطلب الاخر المصوية ولو قال في غيب طالق وزوجه رقب فحاقته بغيره
 هذه الاحسنه فلا الشيخ قبل قوله مادامت في الحال اذ في العقد ويجوز دهما من العود العبد ولو لو
 احد من زوجته فحاقته ولم يعلم عينها فقال ان طالق وقصد المحببة وقع الطلاق وكذا لو قالها تحت
 سائر ولم يعلم عينها وراي طهرها ولم يحينها بطلها لان المطلق هنا محببة في نفسها فاذا اذ اذ
 المطلق واحد محببة واسميت كلف الاشياء من دفع الاعباء منه وان كان ادعيا كما لو انطلقت
 وزوجه ما نطقه واشتمل على ان ينفق المطلق ما نطقه من ان ينفق المطلق ما نطقه من ان ينفق المطلق ما نطقه
 هذه المطلق حكم طلاقها وزوجه البواق وكذا لو قال من اطلقها فبغيره لا رقبه ولا رقبه لا رقبه
 ان كان رقبه والاسم البواق ولو قال طلقته عن ابد من حكم طلاقها معا وكذا لو كان ما نطقه

لمعذرة
 ارجع الله

منع ان او تشد يد صاح الكسر او المحقق
 ملان لم يقع ولو قال ان طالق و قال اردت ان اقول
 الطلاق لم يقع وكذا الوعد بشرط لو كان معلوما
 طالق ان شاء الله او الا ان شاء الله او اذا شاء الله او ما شاء الله وكذا ان شاء الله او ان شاء الله
 او الا ان شاء الله او ان شاء الله او اذا شاء الله او ما شاء الله او عند طلوعها او عند غروبها او عند طلوعها او عند غروبها
 او ان كان الطلاق منع بك سوا علم ما كان وقوع الطلاق بها او لا ولو قال ان طالق ان شاء الله ما الا قرب وقوعه
 ولو قال ان طالق في مكة او مكة ومع ان وقوعه مسلم بحقه في كل مكان ولو كان قال اردت ان اكون
 مكة قبل منه وظل للشرط طين لسنين والخياف لغيره او كره الحامل وغير المدخول بالسر طلقها
 سنة ولا بد منه بل يقع ما حاد البدعي طلاقا والمناضج المدخول الحضور او في حكمة والموطورة في طهر
 الطلاق وهو غير واقع عند ما وقع اسفا الوصفي يكون طلاقا السنة ما اذا طلق الاول لا للبدعي والبدعي
 او طلقها الا بعد ما طلق واحد ولو تضمنه البدعي في الصغير وتوقع ما يملك مع هذا
 له بالسنه وكذا لو اطلق الطالق لم مال ثوبت ان دخل في الثاني اذا قال السنه وتوقع المدخول
 الحنف في الجاه الامع واحد منها ولو قال للبدعي لم يقع سوا خلع عن وضعي الجاه والخياف او لا ولو قال في الخلع
 ان طالق طلقت واحد للسنه والقرى للبدعي وقع واحد ولو قال ان طالق في كل مرة طلقت واحد سوا
 كانت طلاقا او غير ادمائة او من دوات الحنف مدخولا بالاداء مع الشرط اني لو قال بامائة طالق وان
 ما به طالق قال الشيخ وقع واحد ومنه نظر اما لو قال ان طالق ما طلق تحت واحد طلقا ولو قال ان
 طالق طلاقا لم يقع فان نوى طلاق البدعي لم يقع وان نوى غير واحد فمحل ما معني للطلاق وقع والاولا ولو قال
 واحد الطلاق محال سوا طالق فان قصد السبيل او غيرها او الخلع على مقصده ولو قال ان طالق لو لا ان
 لطلعت لم يطلق لانه قصد الخلع وصار كقوله وان لو لا ان طلق لطلعت كذا اذا قال ان طالق لو لا ان
 لما وقع واحد وكذا ان طالق طلقه اطلقت اولت طالق غير طالق ولو نوى هذا الاصح لان
 انكار الطلاق وجب ولو اراد النصف حكم بالطلاق ولو قال ان طالق ثم قال اردت منع قبل ولو قال لم يقع
 قال الشيخ طلقا ومنه نظر اما لو قال بل عن طالق ما بها طلقان سوا لو قال ان طالق اليوم او الا ان وقع
 ولو قال ان طالق غدا لم يقع ولو قال اليوم وغدا وقع طلقه ولو قال ان طالق لما ازاله ان شاء الله
 او ان دخل الذار رجع اسما والصفة الى الطلاق ولو قال ان طالق ان طالق لما ان شاء الله
 وقع واحد بقوله بالطلاق ولو قال ان طالق لم يقع في الحال لا بعد شهر واللام فيها مطلقا

معناه
 انك لا

معناه
 انك لا

معناه
 انك لا

ما ملحق اقواله ان طالق لربطه وفيه من التحليل كونه لربطه لان منطلق في الحاله ان سخط وان ولو قال
 من غير ان تكتب قبل طلاق المطلق وهي بدت في الشرط المطلق والطلاق والمطابقة
 وقد ذكرنا شرطا ذكره وقد رجع
 نعمان لان سوا مال لها سجد له
 ان طلاق دون سماعها كان لغوا وكذا الغوا مع سماع العدل
 او لو رجع ارجع سماع جامع عاقل او جهول الحال والعدل شهادة النفسها تارة من غير ان تكتب والعدل سماعها
 ان طلاقا ولو شهد كل من مجلس ما فزعه لم يقع ولا يعمل لو شهد احدهما بالاول والآخر بالانثا ولو شهدا بالانثا
 سمعت وان نفرا ولو اوقع من غير شهادة اشهد ما ان انثا وقع من حين الاظهار والاعلان لغوا او
 لو اوقع الواحد لو كسد محصور الزوج عدل فالاق بد وقوعه والاسبابها ولو اوقع محصور عدل لم يقع
 ان الزوج سقما في وقوعه ولو لم يعلم الزوج فسقما في وقوعه بالسنه ان كان من غير الفصل
 اما السان في اواسه وقد رماحت آ الطلاق سمان بدعي غير واقع هو طلاق الجاه او الا المدخول به مع
 حقه حضور الزوج او عيب دون المنة المسترط والموطورة في طهر الطلاق او المسترط في طهرها فمحل ما معني
 طهر طهرها لم يكن بدعي والمطابقة لما غير رجوع بينها وقع في الاخر واحد على الاول وسنة وهو ما
 ورد رجع بالاولا رجع فيه وهو طلاق غير المدخول بها والباية من الحنف وصلها لا يحلف وغير النافذة
 ولما والحلف والباراء ما لم ترصعا في العدل والمطلق لما جرح سمان كان حرم واسم رجع سمان ان
 كانت كاسامة وللزمن ما الزوج المراجعة فيه وان لم يرجع فان رجع في العدة ووقع وطلقها في طهر اخر اجها
 في العدة اعود ورضها وطلقها في طهر اخر كان طلاقا العدة وحرمت حتى ينكح زوجا غيره ما اذا عادت اليه بعد طلاق
 زوجه وموت وطلق لما كالا اول حرمت حتى ينكح زوجا غيره ما اذا عادت بعد طلاق او موت وطلق لما كالا حرمت
 ان طلاقا (السابع والايم من المطلقات موبدا عن هذه ولو حذر هذه الطلاق عن الوصل ارجع بعد العدة
 حذر بدعي لم يكن طلاقا العدة اما لو رجع في المحلفه بعد رجوعها في البدن وطهرها بالانثا ان طلاقا العدة ولو تزوجها
 في ارجع حذر حديد ما لوجه ان طلاقا عده سوا لو طهرها رجعا ثم رجعها في العدة وطهرها من غير
 سوا رجع في طهر ارجع في وقوعه وليس طلاقا عده فان رجعها في العدة وطهرها في طهر اخر من غير موافقه
 حرمت حتى ينكح زوجا غيره والايم في الساحة موبدا اما لو طهرها في طهر المراجعة من غير طلاق ما الا تحت
 ما ان رجعها في طهر طهرها من غير طلاق حرمت حتى ينكح زوجا غيره سوا كان في طهر واحد او قد
 ولو طهرها في طهرها ثم طهرها في طهرها من غير طلاق حرمت حتى ينكح زوجا غيره ولو طهرها في طهرها
 الا ان طهرها اذا كانت المطلقة مستوطنها لا سبيرا ح كذا لو ارجع طهرها في طهرها حرمت حتى ينكح

ردوا عنه سواء كان مدخلا لها او لا راجعها او لا
 ثم تزوجها وطلعاها بالثقة حرمت حتى يتكفر بها
 طلق الحامل وردها حازله وطلعاها بالثقة
 هل اوتخ طلاقا لا لم يلزم الطلاق ولو ثبت
 ما زوج ثم ادعاه لم ينفك الا بيمينه ولو لم يبرأ
 او اذنت المطلقة بغير ايمان الحبل ولو علم خلوها من الكفر بالعدو
 هو طلاق المولود لو وجبه عليه اذ انما فعل كان واجبا ومطوّر وهو طلاق البدع وعند رب هو الطلاق
 مع المشاققة ومكر ومع التام الاحلاق ومن السكاح حرام في العدة والرد والاحرام ونحوه
 الخاصة والكنية ومكر ومع عدمها مال الشئ وسكت الا من زوج اكثر من واحدة ولو طلق من زنا
 او شبهه كان حكمها حكم الحامل منه في طلاقها مع اوطى والحلف **الفصل الثالث** في طلاق المورث
 وقته ما حث آتكم للمنف الطلاق فان طلق صح وسواء كان ان كان رجعا في العدة والارها
 في الثاني منها والاعدها ورثته هي في الثاني والرجعي ما من الطلاق السنة ما لم يزوج غيره او سار
 من مرضه ولو برأ ثم مرض مات في اثنا السنة او تزوجت بعد مائة ايام او مات بعد سنة لم يخط
 لم يرثه الا في العدة الرجعية **ك** لو طلق اربعاء في مرضه ثم تزوج اربعاء ودخل من ومات في السنة
 ورث الثمن والدرع المطلقات وان وهات النمان اليه **ح** لو كان الفسخ من المرأة المرافقة
 اما ان يعين تحت الزوج او ان يكون الزوج ذاعيب لم يوارث في العدة والاعدها سواء طلق ذلك
 الموص او لا ولو صح للمنف عيب او لا عنها لم يورث **د** لو طلق الام فاعتقت في العدة الرجعية
 ورثته ولو فرج العبد او كان الطلاق باسالم ثبوته لا ينفك عنها على اكل وكذا لو سلت الكفاية
 بعد الطلاق ولو طلقها ما ساقط عليه بعونها لم يرثه ولو كان بعد العلم ورثته فلو ادعت الطلاق بعد
 العتق وقال الوارث قبله ودم مول الوارث في العتق وكذا لو ادعت المطلقة دفع الطلاق في
 المدة قال الوارث في الهبة ما يقول قوله **ه** لو سأل الطلاق او سألته او سألته في ثوبها نظر
 مال السج والصحيح انها رثت ولو قال طلعت في الهبة لما قال **ب** عدم القول بالثقة **البيان**
 ولو ارثت الزوج لم يرثه ولو طلقها لم يرثه ثم عادت الى الاسلام من ثوبها نظر **الفصل الرابع**
 في الرجعة وقته ما حث آتكم الرجعة المطلقة بغير عتق ذات العدة فيها مع عدم سماع
 عدد الطلاق وهو ثلث في الحرة سواء كان الزوج حرا او عبدا واسنان في الام سواء كان الزوج حرا

لم ينفك
 من ذلك
 الله

رد عبد عبد بعد الطلاق عند ثبوت **س** **المرء الا الرجل فاذا استوفى الحق ثلث طلعات رجعت اليه**
 طلعت بيمينه فمطلقة لم يكره **و** وكذا اعتدت العدة كالعتق والامانة وغير ذلك
 ولو ادعى العتق الى الطلاق كما **ز** المرأة في العدة مصير رجعا على محض ان لا رجعة
 في العدة وهل يلزم حكم الرجعي من **ح** والموارثة فيمنظر اقر به عدم الزوم **ب** لو طلق المرأة
 مرة فاعقت ثم تزوجها او راجعها بعت على طلقه فيحرم عليه لو طلقها مائة الا بالاحول وقال
 ابن الحنفية حكم في الثالثة ولو اعتقت قبل الطلاق كانت كالحرة الاصلية من كونها على ثلثة
ح في الرجعة المثل مثل راجعك وراجعكك وامسكك ورددك والعقل كالمثل
 والنفقة مثل والملاهي لهوه ولا ينفق الا بعد الطلاق **و** والله الرجعة والكار الطلاق في
 والاحول الاخر من رجوع الفحل والامانة والاشارة الذالة عليها ولو اعتقد في العدة فيكون رجعه
 بغير شرط من بطلان شرعا ودلالة على اليك بها وحي الشح الثاني ولو معلق الرجعة بشرط
 فالافلا في بطلان ولو ارثت مطلقة فراجع لم يصح على اكل ولو رجعت اسانف الرجعة
 ان شئت ولو طلق الذميه من راجعها في العدة ما لا **ب** الحواز **د** لا شرط في رجوعه علم الزوجه ولا
 للشهادة بها ولو راجعها سهادته اسن وهو عايب في العدة تحت الرجعة فان تزوجه حسدا كان
 ما يديلا سوادا لثاني او لا ولا مهر على الثاني مع عدم النكاح والاعتد مع النكاح المهر والعدة
 ورجوعه الى الاول بعدها ولو لم يشهد على الرجعة فالقول قول الثاني مع يمينه بخلاف على عدم علم
 الرجعية وان نكل حلف الاول وهل يمينه كالبينة او لا **و** في السج الاول فراجع على الثاني في رجوع
 عدم له النكاح الحكم سلطان العقدة مع النكاح المهر وعمل الثاني بحسب المهر مع عدم النكاح
 ليعود لاول قوله في بطلان السكاح دون سقوط المهر كما لو قال عرس وجهه هذه احق من الرضاة ومع
 عتق ابن صدقة الزوجه ردت اليه قال الشيخ ويجب للاول عليها مهر المثل لمكان الجبولة ان كانت
 ما لم يزوجها من المهر فان حلفت سقطت دعواه وهي زوجة الثاني وان لم تخلف حلفت الاول
 وصارت زوجة ولو بدلا لخصوصها ما عترف له لم ينفك مولها وان مهر المثل وان كانت ما يقول
 مولها **و** الا **ب** بوجه التمسك لاسقاط مهر المثل لو سكت ثم رجع الى خصوصه الثاني وكل موضع اعترف
 منه بالرجعي ومنع من العود لمحق الثاني لو ما رقبه ردت الى الاول كما لو استرى عبدا عتق
 او عتق ابنه اعقبه من زيد ولا ينفق الا الى كساح متخدد ولو عتق المول زوج
 امته في الرجعي فكل موضع دللنا في حق الحق القول قول الزوج مما كذلك وكل موضع قد منا

قول الحق فان القول قول السيد والزوجه ايضا لا بد
فانكرت الذخول واذا عاها بالقول قولها مع الم
المعروف ويرجع هي بالنصف مع عدم البص
لاصفه والاسكن والرجعه له ويرجع عليها نصف
ولو قال اخرتني باقضا العلق وراجعهها بم قالت لم سقط
ولو ادعت استغنا العلق بالخصف في الحمل فدم قولها مع الم
ولو ادعى الزوج الاقضاء فدم قولها الا حاله بها ان وحيه ولو ادعت الحامل الوضع قبل قولها من تركه
احصار الولد لموت ارجاعه سرقه ولو ادعت الحمل فاكل ولا فاكل ولا ادهاله
واذعى العاظمه فدم قوله ان لو ادعت الاقضاء وصد بها واذا على الرجعه فدم قوله
مع المين ولو راجعها فادعت بعد الرجعه الاقضاء فدم قوله مع الم ولو ادعى راجعه الامة
في العلق وصدقه واذا في المول فدم قوله قبل الرجعه فدم قوله في الزوج والا قرب بوج الم ولو قال
رجع الحق قبل الاقضاء راجعك بالرجع فدم قوله لقدرته على الاثا ولو صد ماها
ما الا قرب ان اواره انتا لا اسها على الرجعه مستحق عز واجب ولا سوطا والقول قول المكن
مع الم ولو قال في العلق كتمت راجعك اس مع الرجوع ولو قال راجعك للمحبه او لاهاهه و
مال اردت كتمت لبعها في المكاح او اهيها منه فراجعهها البصحت الرجعه لان راجعها الى البص
ولو قال اردت ان اكس احبها قبل المكاح او اهيها قبله فراجعهها الى ذلك لم يكن رجعه اليه لم
يردها الى المكاح ولو مات قبل السان حمل على الدعوة بناعل الطاهر وكذا الرجوع لو قال راجعك
ولا استرظ الى المكاح رج العلق كونه اما بالانزاء والقول قولها في اعضاها مع الم اذا ادعت
المحتمل واهله ستة وعشرون يوما ولحطمان والاخره داله الاجزاء في الامة ثلثه عشر يوما
ولحطمان واما ما لو رجع قال الرجوع واهله عند المحالف ثمنون يوما لان المطفه سحبل علقه بعد الاجز
والعلقه مضعه كذلك يزوج المصف او ما تصور مسقط ادمي يخرج من العلق ما وليس لها نص
منه ما لا احساظ ان نقول بهذا واما ما لا استمر ولو قال طلعك في ثوال فعالت بل في رمضان
مدم قوله مع المين والعكس القيل قولها مع الم في النفقه في الزائد على اقربه ولو انكر الرجوع
بعد الاقضاء مدم قولها ما رجع صدقته وان كان في انكارها او اراها الختم اما محدث
حق الزوج ثم ادرت رجح حاشه ان لو اقرت بتخوم رطاح او سب لم يكن لها الرجوع وكو

في عت اهلها ثم ينفق العقد المكن
وصدقه رجعت (اذ اطلق)
سواها فان مدخولها اولا حرم
والو الوط قبلها بحسب عيب
ولم يملك هذه الشرايط حلت الاول بعد عارقه املك لموت او طلاق او غير من مح عيب اوردقة
او اولا لان تعدد اما المخلع فانه كالطلاق حواصلها فمخا او طلاقا يسقط به عدد الطلاق ولو اخلها الماشا
حرمته حتى يحكم على القولين ب الاسترظ الا ان كان فلو اكل بعد البصا الحما من حلت ولو كان خصيا
وعنه الحشف فذلك في رواية الاطلاق وكذا المحبوب اذا نقي منه ما تقدم على اطلاق قد كشفه به ولو في
دونه ون ذلك اول من شئ لم يملك ب الا فرق بين ان يكون المحلل حرا او عبدا مسلما او ذميا ولا ين ان يكون الم راجعه
او اولا واهله او ذميه ولو اصابها بمخلع عارضا كالاحرام والنعوم والحيف والعاس مال السج الا فقول
ايه يملك لصاد المني عنه ولو تزوج الذميه بدمي حلت للمسلم ان يوعنه الكاح وكذا لو اكل بعد
ولم يملك الذميه ولو تزوجها او تدغم وطها في حال رفته اوردق بهام رجع الى الاسلام لم يملك ذلك الوط وهذا
غير مستصور لان الرده ان كان قبل الوط انفس المكاح وصار وطي احسن لا يملك مطلقا وان كان بعد حلت
الا الا اول ك العمل للمطلق لما او اسر لامة مكاح المطلق بعقد دائم ولا منفعة ولا مكن من الاكليل
حتى يحكم عنه ولو عقد عليها قبله منعه لم يملكه وكذا لو ملك الام بعد طلقه ذلك العمل الاول لو رطبها المحلل
منسقة او ملك المين او المليل ولا العمل الوط في الرد وان استند الى العقد الدائم وعقد السهمه العمل في العمل الاول
لو لو اضاها المحلل او اصابها على نحوه او هو محنون اوهاة لو افضت منه ما ذعت الزوج والنوع والعضا
العلقه وامكن مكن وفي رواية حماد الصبي عن الصادق علم بعدن اذا كانت شه ولو رجع قبل العقد حرم العقد
ولو لا يعمل رجوعها بعد ولو ادعت اصابه المحلل لها وصدقها حلت الاول وان انكر المحلل قبل رجوعها عليه علقه
منه ولو لم يملك قبل قولها فان وحيها ان اذ اطلقها مع ادرت مزوج نغم فاردها من رواه ابن ابي
انها سعي مع الاول على ما نقي من العلق ما ذعت الاستوفى الثلث منقه الى الطلاق الاول حرم حتى يحكم عنه
ويجوز روات صحيح السند والمانه وهي العمل عليها الشيخ واكثر علماء ما انها سعي على ثلث مسامات ومدم
المان الطلاق كما مدم الثلث وعند في ذكر تردد وحل السج الزمانه لعدم الدم على كون الزوج متعه او
مواها اولم يخل كبحر التوصل الحيل المباه الى الماح دون المحنف ولو توصل المحنف حصل الغفر دام

المعول نحو الزوج
العقل الخامس في المحلل
يعملها بغيرها اسن ان كانت امة على الشرايط
مع و

ملكاته المطلقة هي وليس للمول الاعراض والمشرط كالن ج شرط في العوض
 مملوكا للزوج ملكا اما بالعقد الدائم فلا يصح خلع
 والا المكروه بالمع او ملك الف او عتقك
 حوازه اسكال بالواحدة فاما عتق المطلقة
 الوصف الرابع لحرها العتق والكنس والوصف والتمول مملوكا كان محروقا في الخلع وكذا
 لو خالها على الف ولم يذكر الزاد ولا قصد او عمل حل الفاره او الذاب ولو اطلق العتق
 الى غلب بعد البلد ومن غنم لو عتق ولا يدرى بل بحر الزاد على ما لا يحداه
 عنه ولو خالها على غنم مملوك كالغني والخير في الخلع فان لم يخلع كان رخصيا ولا يدرى
 ولو خالها على خل من خي صح وله خل بقدره سترط في الصيغة الصحيح اما لفظ الخلع او الف
 خاصة على عدم وجوبه فان لم يخلعها ثمة او طلقها كذا بطلان لم يكن الشرط
 من مضميات الخلع منع بل ان يقول ان رجعت رجعت او سترط في الرجوع في العتق
 لو مال حاله على ان سترط لم يصح ولو شات وكذا لو مال ان يمين لي العا او اعطيتي او ما كان
 متى او مالا او وقت او اي حين كذا بطلان و سترط في الخلع ما سترط في الطلاق يجوز
 شاحدين عديدين والنية كالطلاق وان وقع بالقرع وغنم ما عزم مع صحت مع ما
 مالم يرضع المرأة فبذلك ثبت له الرجوع ان شاذ لا يصح بالخلع طلاق عال ولا يلا ولا
 طهار ولا يحرز بها ذك اذا رجعت ورجع العتق الثالث في احكام ولواحق وقته
 بحثا اذا خالها وكانت ذات عد رجعت في الدار في عد ما صح رجوعها وكان له ان رج
 مالم يكن عد من ماحيها او رابع مملوك له الرجوع ولا يسل ذك رجوعها ولو رجعت في العتق
 ولم يعلم الرجوع حتى رجعت العتق مالا لا يربح رجوعها والرجوع له وقال ان رجوع ان
 اطلق الخلع لم يكن الرجوع في الرجوع ولا يلا الرجوع في البدل الرضا الا ان يبدل الرجل
 له رجوع في رجوعها والمراد الرجوع فيما امدت به حاز الرجوع في العتق وقته نظا والرجوع في الرجوع
 سوا شرط ما ان رجعت كان الرجوع او اطلقا ولو رجعت لم يربح رجوعها
 ح استمر الجهد مالا لا يربح حوازه الرجوع بل رجوعها م رجعت ما ربح صح رجوعها
 حاص ولو مال ان كانت رجعت رجعت ايتي على صح الرجوع الشرط ببحر الخلع
 سلطان وغنم وقال من الجسد لا يكون الا عند سلطان فتم امر المسلم وعليه دلت رواه

خلع او طلاق
 لا يربح الرجوع
 ما لم يرضع
 المرأة

في الرجوع
 في الخلع
 في الطلاق

زوا زوا عن الباقي علم ما حاد
 رد رة العتق او لا ولو شات
 طلق طلق واحد الف حال طلق
 بال الاستعداد الخاب وكذا
 له لما مال طلقك لما من سترط لا يقع واحدة الامانة العتق في معاملة الثلث ما لم
 يطل من امة ولو مال ان طلقني بده فلك على الف مطلقا فالوج ثمة العتق ه لو افعل ذك
 انه بعد واسلفا في نفس قدم حوالا لرجع اليه ولو اتفقا على العتق وعدم ذكر الف والعتق
 الا للاداء فالأمة انه كذا حلقا للشيخ حيث ابط الخلع وكذا لو ادعى احد مما اطلاق والاخر
 بع حسن العقد او مال حاله على الف في ذك فعالت بل على الف في ذمة زوا مال على الف
 بل على ما له او مال طلقك بالعوض حوالا لرجع اليه فالت بعد ايضا مدته فاذا حلفت مات
 زوا العتق ولو مال طلقني بالف صحتها لك فلا رجوعه على فالك فدم قوله مع الرجوع لا يعمل بها له
 او اقامت شاهدا وامر له او شاهدا وذلعت عسا ولو اقامت شاهدين احلها فقال له عدا
 حاله الف وقال الف الف لم يربح الخلع لعدم اتمام واحد ولو اخلعا في اصل العتق
 ما قال قولها مع النكاح وحصل النكاح وبطل لو اقام شاهدا ومنا و يصح بذل الفدا عنها
 وومن وكلها ومن يمينها ذنها وفي ضمان التبرع اسكال ولو مال له اموها طلقها وان روى عداها
 وطلقها طلق رجعا ولا يربح الا حان على الاب سوا مال في طلق و اطلق او مال او اربح من عداها
 لها لو مال طلقها على الف من مالا وعمل حان الذك مطلقا ومع الطلاق مالا ولا يربح في مالا وعمل
 الاصام الذك لالف الامور الممل ان لم يرضع مدفع الف وكذا لو مال طلقها على عداها
 عقد او على ضمانه مطلقا لم يربح العتق ومن القم مملوكا حاله على الف في ذمة عتقها في ذمة
 فذند قدم مولاها مع الرجوع والعتق عليها ولا يربح ربات منه وكذا لو مال بل حاله على الف
 والعتق عليها اما لو مال حاله على الف صحتها فلان غني او دمعها او اربح منها او ربحا غني
 فذند مملوكا الف مع عدم النكاح اذا مال طلقني على الف افضي الخلع والحود والاداء
 متى مالا مان مال موجه اوردية او يصحها غني لان صح لها ما شرطه شرط بعد الاجل وحشر
 الرداء ولو مال طلقني لما الف قال الرجوع لوطلقها ان شرطه وقته نظا الذك في معاملة
 الطلاق لا يعد شرط ما ان قصدت الثلث في الرجوع البدل وكذا لو ذلت في معاملة طلاق فابعد

في الرجوع
 في الخلع
 في الطلاق

وميل يبيع له المثلث اذا اطلعها لما ولا ولو صدقته لما
 واحد جيل له المثلث الا ان كان على طلق معه
 كما ان الف مطلقا واحد فالسبح ان
 كان على ما بها مع على طلقه كان عليها الف وا
 قد لمها فان اذ على ما واكثره فالوجه
 عدم قولها مع الممن وكذا الوالت بذلك الف في معاملة طلق في هذا النكاح وطلعت بكاه
 صيد واذا في الدل في معاملة الباقي ح لو قالت طلقني واحد الف مطلقا لما اسمي
 الف سواء ارسلها او رجع على كمال ضعف وكذا الوالت طلقني واحد وكذا الف او و
 على الف ولو قالت طلقني عشر طلقات الف مطلقا واحد اسمي العشر ان بيها العوم على
 الالف وان اطلقها اسمي اسمي فان اطلقها لما اسمي الف على كمال ولو قالت طلقني
 واحد الف على كمال ان طالق ان طالق است طالق اسمي الف فان قال الف في معاملة
 الثالث مطلق الفدية والمانه ومحت الاول رجب وان قال في معاملة السبع تحت الاول ول
 المثلث ولو كانت على طلق فعالت طلقني لما الف واحد بكاه المثلث وانسان في نكاح بعد المحلل
 مطلقا ما مانه وكان له المثلث الف وطلعت الاسم ولو قالت خذ هذه الف وطلعتي بعد
 شهر لم يبيع الا ان سلف في طلاق ط لو جعلت الفدية رضاء وله حاز شرط المثلث دون قدر
 اللبن وكذا يبيع على بقاء الولد بشرط طهر المثلث والعد من المأكول والمطبوخ جنبا ووصفا
 وعلمها معا فاذا انقضت منه الزواج كان للاب ارضه العدم من الطعام والادم فان فضل
 كان للاب وان هضم عليه العام وان مات الصبي بعد انقضائه الزواج اخذ الاب العدم
 من الطعام والادم ادوارا او ما يبيعوم واد دفعه فان مات قبل ان يرضع باجر مثل الباقي
 وما قدره من النعقة وليس له المطالبه بارضاع غيره فان امكن ان اذا احبا باجر مطلق
 قبل النصف لانها المثل او القمى ان لم يكن مملوكا ولو عابت عليه البش ان امكها او الرز و
 المطالبه بالمثل او القمى ولو كان على موصوف فدفعته على الوصف وجب عليه قبوله
 فان كان صحيحا استقر ملكه وان كان معيبا يحترس الماسك والاربع مطالبه العوض على ما
 وصف ولو خالف على حبش فمان رجبيا او على ثوب نفق فمان اسمي فحترس الماسك
 بالاربع والاربع مع المطالبه بالمثل او القمى ولو خالفها على انه ابريسم فمان كما ما في الخلع
 وله قيمة الاريسم وليس له امساك الكنان ولو خالفها على اني الله من الماسك والماسك ف
 قيد الخلع ان لم يعين العدة والوجه له المثل او القمى ولو خالفها على عى ماسك

في المثلث اذا اطلقها لما ولا ولو صدقته لما
 واحد جيل له المثلث الا ان كان على طلق معه
 كما ان الف مطلقا واحد فالسبح ان

لمعبر له
 الله الله

مستحق ميل سطر الخلع ويحمل الصبي وسوت المثل او القمى ان لم يكن مملوكا ما قال الشيخ
 ليس للاب ان يحالج على ماله الصبي
 اسقاطها لها وعندي منه نفق
 فان طلق كان رجبيا والالف
 ولو ما لاطلعا بالف وطلعت
 بطا العوض وكان رجبيا لما في الحرج من الاستدعاء المعضي للعجيل ولو قال انما طالعنا
 طلعنا ما سا وكان له العوض ولو ما لاطلعا بالف واريد ما مطلقا على الفور عقت الارتداد
 فان لم يكن دخل بطل النسخ بالارتداد فان كان قد دخل فان عاد الى الاسلام في العدة وبيع الطلاق
 من ذلك الوقت وعلمها العدة من حبس الوقوع وسحب العوض وان اقامت على الف لم يقع الطلاق
 واذا حالج الاجنبي المراء من زوجها فان كان ما ذها من ماله ما لانه دكد وان كان من
 ماله بغرا ذها والذي مواء الشيخ عدم الصحة وعندك منه نظر الله يبيع الخلع من العبد وان لم
 ياذن المول والعوض لسله فان دفعه الى العبد ياذن السيد او يقر اذنه لكن ارضه السيد
 عنه رت ذمها والامير ان استرحته دفعت الى السيد فان تلف او تلف في ملك
 عن مته للسيد المثل او القمى ورضع على العبد بعد عقه اما لو دفعت اموال الصبي
 العوض اليه وتلف في ملك او تلف ما لها بحرم المولى والاربع عليه في الحمال والابعد المكد ولو دفع
 ياذن المولى فالوجه براه ذمتها به نه بخير الوكيل في الخلع من المرأة في استدعاء الطلاق و
 قدر العوض وسليمه ومن الرجل بشرط العوض وقضه وانما الطلاق ويصح الوكيل
 من كل منهما مطلقا معضى الاطلاق من المراء حلقها من زوجها ثم مملها بالامن نقد البلاء ولو
 حلقها بدون مهر المثل او موصلا او دون نقد البلاء حاز وان حلقها ما كثر من مهر المثل قال الشيخ في الخلع
 وسقط المسمى وعلمها مهر المثل وان عصف قدرا حالج الوكيل بادنونه لانها فان حالج اكثر
 مال الشيخ بقوى في نفق فساد الخلع جعل قوله هل سطر الاطلاق او يقع رجبيا الوجه الثاني والا
 لم يها بدنه والنفق الوكيل والزوج اذا اطلق انضى بافضيه الاطلاق للمراء فان حالج وكل اكثر
 من مهر المثل صح وان كان بدونه او موصلا او دون نقد البلاء بطل الخلع ولو طلق بيلم اع اضا
 ولو عصف قدرا حالج ما ز يد صح وان حالج بدونه بطل الوكيل صح من كل من يبيع منه مائة
 الخلع والا فرب حاز مول الواحد الطرفين نحو حلق المراء حاز مهر المثل ولا بد ان له

بدونه

الطلاق بغير عرض وحكم الماء في الميراث ما عديم ولو صاحبت الميراث لم يملك فمادون يحرم
 الاصل وان زاد كان الزيادة حاضة من الثلث لا حصة ولو صاحبه بعد جوازها منها
 مع الصبي نظر **في حلق الشكرين جازي** سواء كانا **الذمة** او **الحجب** فان كان العدل
 صحيحا معي سوارا معا السا قبل المصير **انما كالحج** و **انما بعد العصف**
 لم يعرف المصوف وان كان قبله لم يارب بالانصار **في دعوى** في نفي الحكم بالنفس عند
 محليه وان نفي العصف كان حكم المصوف حكم المصوف **في دعوى** حكم المصوف
 ولو راعا بعد الاسلام قبل العاقبة حكم بالنفس عند محليه وان كان بعد **انقض**
 لو مات طلعتي بالنفس على ان يطلق حتى ادخل ان لا يطهرها بفعل مال الشئ تقوى في نفي حجة
 الطلاق والعوض ولو مات طلعتي بالنفس على ان يعطيني غدا في هذا اقل معد جمعت من شرا
 وطلعتي وجمع الزوج من بيع وطلعتي بالاعوى صحها وبقية الفدية على قيمه العبد وميراثه لو
 خرج مبيعا **الفصل الرابع في الميراث** وهي ان يكون الاربعه ميمها ما عاقول يارسل على
 كذا مات طالق ولو طلق من عز ذك الميراث وجمع ما سواهم العوض **في دعوى** الميراث
 الطلاق فانه لا يقع **لما عا حلال** **الثلث** الميراث فان فيه حلالا معدم ولو قال عوض يارسل ما يحكم
 او اسك او عمن من الكفالات واسعة بالطلاق **في دعوى** الميراث **الطلاق** حاضه فان تجرد
 لم ينع **في شرط في الميراث** والميراث ما شرط في الميراث **في دعوى** الميراث **الطلاق** حاضه فان تجرد
 ربح الميراث في العدل في البدل مخرج مادامت في العدل ما لم يتزوج رابعة او ما عا بعد انصاف
 العدل لا ربح احد **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 وخرج من كلام ابن ابي عمير **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 الطلاق **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 وقته **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 شرط فانه ما شرط في الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 الملك وفاقه **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 لانه لا بعد الشئ والطاهر حكم شئ ولانه لا ينع منه الكفارة لا استرأه في نفيها وان ادعى حوز
 ذلك عملا بالعموم والكافة يمكن من الكفارة بغير الاسلام وهو نوى وكلام ابن الحنفية في دعوى
 الشئ **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 وخرج طاهر العبد والميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 الشئ **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث

في دعوى الميراث

واخرج

الكافة عقت طهره ما كفاه كالماء وان **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 فان كان اسلامه قبل الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 الطاهر وان اعقت العبد كافر **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 بعد فان لم يسم الزوج في الحدة مات **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 في المطهر الكفاح **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 الزوج وعدم الصغر والناس **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 لم يقع وكفى العفت بالنفس **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 عن الصادق علم **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 في الزوج من ان يكون الزوج **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 ان ان يعيل **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 محمد بن الحسن **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 حران عن الصادق علم **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 وهو احسان **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 يحوزه او عا له **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 في الصيغة الضميمة **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 او مني او عندى او معى **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 حملك او حملك او غيبك **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 شامت الاعضا **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 اعضا زوجه **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 رحك على رجل **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 المرتضى من ذلك كل **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 ابي وقال اردت **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 لا ينع **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 معا **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث
 ابي طلعت مع **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث **في دعوى** الميراث

منه

في دعوى الميراث

به الطهارة قال الشيخ وقد قالوا ما انت في ذلك
الطهارة وبقية بقوله كطهراني ومن في ذلك ما
ولو قال ان على حرام كطهراني قال الشيخ لا
او نوى به الطهارة او الطلاق او الارث او غيره
زاره الصحيح عن الباقر علم وقد سأل عن كنفه الطهارة فقال يقول الرجل المرأة وهي طاهرة
من عندها ان على حرام كطهراني او احتج وهو يريد بذلك الطهارة ولو قال ان طاهر ونوى به
الطهارة او ان على كطهراني ونوى به الطلاق كان لغوا وكذا لو قال ان على حرام وان نوى الطهارة
ولو قال ان على كطهراني حرام وقع الطهارة ان قصد سج تسقط في الصيغة الفقه طهارة
السامي والنام وغير العاصدة والقاصدة ومنه في ذلك وقد وقعها خصوصا عند من
سميها به ولو طاهر ولم سمع الا احد ان يظن ولم يسمع من غيره وهو شرط محرم في الشرط قال السيد
المصنف نعم واحتمل ان ادريس وقال الشيخ لا شرط ولو قال ان على كطهراني ان دخل الماء وطهر
وقع الطهارة مع حصول الشرط وبه واما صحة طهارة احد زوجته ان طاهر من باه طاهر الفهم
وقع الطهارة ان ولو طاهر زوجته ان طاهر ولان الاحتمال والحق ان نوى طهارة اثرها ما طاهرها
وهي احسن لم يقع الطهارة ان فان زوجها وطاهر منها سج وهل يقع طهارة المسروقة اسكال
بما من جعل الشرط موقفا بالاسم يقع والوصف مبطل ونوى الشيخ الثاني وان قصد المصنف
الطهارة وقع طهارة المستوطع عند موافقه الاحتمال به ولو قال ان طاهر من فلانة احسنه ان
على كطهراني وقصد الشرع مع الطهارة ان طاهر الاحتمال ولو زوجها وطاهرها وقع طهارة منها
دون الشرط لعدم الصفه المعين بها الشرط ولو قال ان طاهر من فلانة على كطهراني
وكان احسنه وقصد الشرع لم يقع الطهارة ان طاهر الاحتمال ولو زوجها وطاهرها وقع طهارة
فيها وهي احسنه وان قصد النطق بطهارة منها وقع عند موافقتها وان زوجها وطاهرها وقع
الطهارة ان ان قصد الشرع ولو قال ان على كطهراني ان شاذ به فقال في ذلك وقع ولو قال ان
الله لم يقع ولو قال ان لم اثره على كطهراني لم يحقق الطهارة الا عند الموت ولا كفارة في الزكوة
ط لا يقع الطهارة اذ احل منها ولا في اقراره ولا علما ايضا الشهود دخول المحل قبله وعلى من
موقفا كان يقول ان على كطهراني شهادته ملاما للشيخ لا يقع ولو لم يسمع من كلام الحسن وقوله
فحسب اذ الاضغ المذلل الطهارة وحلت من غير كفارة في يقع الطهارة مع التشبه بالام
اما

الطهارة

اجماعا ولو علق بطهر غير هاتين المحرمات الموقفتين كما لو قال كطهراني او نوى او غيرها المحرمات
نيسا او رضا ما الذي يصح عليه ان لا يقع الطهارة وان ان يعيد وهاهنا وقوعه وقال ابن ادریس
لا يقع والاقرب عندي الاول وهو ان لا يقع الطهارة من المحرمات ما عدا لفظ الطهارة
واحد ما دلت لغتها وزوجها والاب والابن ولو قال كطهراني او نوى او غيرها المحرمات
الاحتمال وكذا لو قال ان على كطهراني واتي الفصل الثاني في احكام دفعه ما تحت
آخرة نوى الطهارة بشرط حرم عليه الوطئ قبل الكفارة وهل يحرم ما دونه من القتل والملاصق
قال الشيخ الاقوى عندهم التحريم لكونه من قبل ان يماسا وهو صادق على ما دون الوطئ وفيه نظر هذا
اذا كان مطلقا وان كان مشروطا لم يحرم حتى يقع الشرط ولو كان الشرط الوطئ او غيره
ما لم يحرم بغير الكفارة الا بالعود وهو العزم على الوطئ متى اراد الوطئ وجبت عليه الكفارة وهل
لها استقرار او معنى وهو ما يحرم الوطئ حتى تكفر فيه نظرا لقرينة الاول له الا لا يمكن ان
وطئ قبل الكفارة لزمته كفارة وان وكلما كرر الوطئ قبل التكفير تكررت الكفارة ووطئها بعد الطهارة
بأنها سقطت الكفارة والعود عليه لو حذر العقد وكذا لو طهرها رجعا ورجع العدة وتزوجها
فدها او ارتد احد ما او العتمة او طهرها رجعا ورجعها في العدة عادت الكفارة عليه واما ان
ان نفس الزوجه ليست عودا ولو استراها بطل العقد ولو طهرها لم يحرم الكفارة ولو اساعها
غير الزوج من غير سقط حكم الطهارة ولا كفارة وان تزوجها ثانيا ولو باع احته المظاهر بها سقط حكم الطهارة
ان استراها لم يحد ولو جئن الزوج ثم عاد لم سقط الكفارة ولو طهر بعد العدة في الكفارة اسكال
جرح الطهارة محرم لانها وصف بالملك وسقط الاعقاب في تحقيقه العفو كذا لو طهر بايع لفظ
واحد من ان يقول ان على كطهراني كان عليه من كل واحد كفارة والآخر كفارة واحد ولو
طاهر من واحد مرارا وجب عليه بغير كفارة سواء في الطهارة او بايع ما لم يقصد التاكيد ولو
وطئها قبل التكفير لم يحد ولو طئ كفارة واحدة بحكم الوطئ مثل الكفارة سواء كفر بالعتق او
الصيام او الاطعام ولو طهرها في حلال الصوم اسبغت سواد طهرها للادبار او ولو طهرها بارا
بطل السباغ لا للملا ولو عجز عن الكفارة قال الشيخ يحرم عليه حتى تكفر وقال ابن ادریس يحرم الا سبغ او نحو
نوى وكذا لو طاهرها من غير سبغ لا يحجز عن حدة الكفارة في اذ طاهرها فان صيرت المرأة فلا تحت وان
رافع جبر الحاكم من الزوجه في التكفير من الطلاق وطهر له من التكفير لانه اشهر من جبر

او ما

المرافعة فان اعصمت ولم يحترق صيق عليه في المطعم والمشراب حتى يحترق مما والى الجرح على الطلاق
 ولا يطلق منه ولو طاهى ولم يولد له من العود كافت لم يحترق ولو طاهى بها وتزكيا اكثر من اربعة اشهر
 ولم تكفر لم يكن موليا ولو طاهى طاهر من ربه **طاهر** اي ومما زهنا من اخصاص الشرع
 بذلك **نظر** **المقصود الرابع** في الاملا وقد **من الاول** في اركانه وفيه كساعت
 اركان الاملا اربعة الخائف والمخلوف به والمخلوف عليه والمخلوف مسترط في الخائف المملوك وقال
 العمل والاعمار والقصد حرا كان او عبدا املا او كافرا مسلما اخصيا صحيا او مريضا وفي المحبوب
 اسكان اقرب به الحوارد فيه كالحمل به مولاه تعالى واما واه المحبة الغائبة وحقاثة
 ولا يقع الاملا بغير ذلك من طلاق او عتاق او محرم او طاهر صوم او صدقة او غيره ذلك وتسترط في الاملا
 النطق باليمين مع الاقصد ما كان ولو كان من روجه وقال للافرى شركك معها لم يقع باليانية
 وان نواه ولو امتنع وطهرها بغير من لم يكن موليا وان طاهى محرم لها ولا يفسد له الملك وان قصد الاقصد
 المحلوف عليه هو الخاف في العبد وحرمة تعيين الخاف في الفرج والاملا الذكر الشكر المحمل
 الخاف والوطى بان قصد بهما صح ولو قال لا جمع راسي وراسك مخدعة او مت او لا سافقتك فصل **الطلاق**
 ارق بما لا يزوج وكذا لا شؤنك لا طلقن عتقك لا انا شركك لا اسكنك لا اجبتك لا اباضك
 والافق من الصريح والمحمل عند ما في افعار ما الى الله والنقد طوما في الصريح لم انقضه من ربه وقال
 والله لا اجنبتك منك كان موليا وكذا ان قال لا اعسل منك واراد الا اجماعك ولا من الغسل اجماع
 لا اعسل من جاحك لان الارى وهو الغسل من العا الحاسن او لان الطاهر كمودر ما عسل من
 جاحها ودك او لان اترك الغسل من الجاح او لا اجماعك الا جماعا صغيفا او لا اجماعك في تركه اذ في
 المحض انه في العا من العا لوالا في تركه كان موليا وكذا اجماع سو واراد في الذكر او لا اعلي الخفيف
 اجمع كان موليا بخلاف لا اجماعك جاح سو كاسترط في الولي منها ان يكون موكو به بالعقد الدائم
 مدخولا بها ملولا من مملوكه او الممتنع بها او من غير المدخول بها وان كانت روجه دوام لم يقع
 والافق من الحرم والام اذ كانت روجه في حمة الاملا منها والامر للمسلم والذمية والرافعة للاب ورا
 اعتراف الملوك وفتح بالطلق رجعها في العدة ولا يثبت عليها من العدة في هذه الاملا ان ركها حتى
 سفي عذبات وان رجعها اسد الملك من حرة الرجة ولا يقع بالناس ولا بالاحدية وان ملعه
المكاح **الفصل الثاني** في احكامه وفيه مدحا استرط في وقوع الاملا الله ملوكه وغناها
 ودموعه في امره ملوكه لصلح اللب لاجل الولاد في صلافة اما لوفور على العباد او الحى اذ

الاضرار

لعنوا له
 الله الله

روعزما او صلاحها لم يقع وهل مسترط من من الشرع الا في ذلك **ب** **الامع** الا احسن كبر الحلف
 مطلقا او مقيدا بالزمان او مكان **الاشهر** او مضام الى مغل الا حصل الا بعد طاهى كقول
 ما عقت او حتى امضي من بعد اد الى **ب** **عود** ملوكه الا طاهى او رجع اسير ما دون **ب** **الامع** **ب** **الامع**
 بفعل عفى له وبها عا لبا او محملا ولو قال لا طسك حتى ادخل النار لم يقع الا مكان المحلص العا
 مع الوطى بالذخول وكذا لا اصبك سنة الا في بان طه وقع الاملا وكذا الا عشر مرات او ما دون مع
 اسفا العود ان حلف بغير التزني وصاعدا او ابطل حكم لكن متى وطى قبل السنة حن وكذا
 لا طسك سنة الا يوما **ب** **اذ** الى وان عود في بان في الملك حن ووجب عليه كفارة من داخل
 الاملا وان استمر اغتراله محترق سنى الصبر عليه حتى يفي او يطلق والرافعة الى الحاكم نفسها او غيرها
 فان رافعه حن الحاكم سنى العفة والكفر وسى الطلاق وخرس له التخرار اربعة اشهر ما لم يبرح مبداه
 من حين المرافعة الا من حن الاملا وفيه نظر فان خرج الحق ولم يحترق مما والى صيق عليه في المطعم
 والمشراب بان امتنع حبيب حتى يفي الى المباشرة او يطلقن الملك في الحرم والاملا للزوج المودع المحلوف
 سو اربعة اشهر وهي حق للزوج لسر لان روجه ما طالبته ورجع ايضا بها بغير وطى لا تطلق من غير طلاق
 وليس للحاكم طلاقها عيب ولا احصاءه على لهد ما عسا واذا اطلق الزوج خرج من حقها وكان الطلاق
 رقيقه فان وطى في ملك الرصة من من كفارة التمس اجماعا وان وطى بعدها فليس هو الا احو دما
 الزوم ولو وطى المولى ساهما او محنوما لو اسبغت خرها من حلاله اعمل حكم الاملا ولا عا
 وكذا الوصل من معصية ودافع بعد المرافعة حتى اعصت **ب** **كوا** سقطت حقها من المطالب لم
 سقط في المستقبل ولا يوجب لها مد اوى ولو اجمعا في ايضا الملك فدم مول مدعى العا من غير
 وكذا ان قدم مول مدعى اخر الاملا ولو اذ عى الاصابه فدم موله مع التمس وكذا الواك اصل الاملا واذا عت
 ما اذ اخلط على الاصابه وطلق ولزاد الرجة مدعوى الوطى الذي حلف على ما اقر به انه لا مكف
 وكان القول موليا في بني العدة والوطى على ما من الخصومات **ب** **لوجن** في الملك بوض بها
 احتجب زمان المحنوت ويرص به حتى ينس لو استمر ولو انقضت الملك وهناك ما منع الوطى
 كالحض والمرف كان لها المطالب بغيره العا على اسكان ولو حددت اعدارها في اسالين
 مال السج سقط الاستداف عدا الحصف ولا سقط ما عدا الرجل اسدا واعتراها والشيخ
 من الموقوف اسها ملوك اعصت وهو مسمى الم بغيره العا وكذا الصام ولو طاهى **ب** **انها** **انها**
 وكذا اكل وطى محن كمان الحصف والعاس اما لو ارتد في اسال الملك او طلق رجوعا ما سقط **ب** **الامع**

على طه
 قال رجع من موليا الى العود
 المسمى من اخر السنة
 بوجاهة التمس الاول

الوطي مع

عند النسخ فيها ما تاب اود راجع استوفى المدة
 حتى يرد لها عليه او تعيد الكرم ونظر والعاور
 لما حوت الحادة للاكل وتوقع خفته والنوم والار
 احكم من حكمها موجب شرعا من ردها الى اهل علمها
 رضاء منه الطاهر فان طلق في غيرها وان امتنع الزم الوطي
 ح لو استزى الميول منها واعبها وتزوجها لم يعد الا
 بها ولو حلف من احبها الاطاهها بعدت لفسخه ولم يكن مولى
 اليمن اكثر من اربع اذ الا ان الاضرار شرط في الاملاء
 والله لا وطسك لم يكن مولى في الحال والحنف لا يوطى
 للتحريم وراى فيهم بقية بعد المدة ولو مات احد من
 اربع او مالا ولو طلق لا وطسك لا يمكن جعل الاملاء
 بوطى وانما لا يوطى الا بالان والحنف لا يوطى
 لا وطسك كذا في احد من مولا من كل رضاء من طلقها
 وكذا لو طهرها من الطلاق قبل ان يفسخها من كل رضاء
 سوا قصد التاكيد او المعارة او اطلق الا ان يعاير
 انقضت فوالله لا وطسك بين مسعود الا ان يوطى
 حتى انقضت خمسة اشهر اعلنت وقت الاملاء
 الثاني وقال الشيخ في الثاني علم الطاهر المتداول
 مال فان تكرر بين الزوجين من الاكل وان طلق
 دخل وقت الثاني فان كان في الاول فادخل حتى
 الا ان يفسخ اربع بعد الحنف فان فاتح من حكمه
 طلق رجعيا وراجع وقد تكرر اربع رضاء وقف
 اليمن بحيث لو وطى قبل الاضا والحب عليه الرضا
 الا حبسك في اشهر والله لا حبسك منه كما ان
 السبع اربع ما فخرج منها وكذا ان ادخل حتى
 انقضت العدة

الحكم

الحكم

للتخلف من الطويلة فان طلق الحلف الاول وكذا
 وسبق حكم الترخيص الاخر وان في مدة الترخيص
 ضمت له مدة اخرى ووقف بوجه ان طلق في
 مان طلق انما بان ان اذا قال ولا اصبحتك اربع
 مال الشيخ لا تكرر مولا ان المولى من توقف
 الاعصاها ولا يفسخ المدة لان الرضاء لها واحد
 ولا قد فان وطهرها لا يفسخ المدة ولا يوطى
 في الحال مولا وعلى القول بخوار مشروطا
 الا ان سوانى على حاله او كمل الملاح فان لم
 المشروط فالصفه مشيتها لا يقر بها فان لم
 حرر الكلام كالقبول في السبع لم يفسخ وان شات
 انك حلفت ضد الصفه الاول ومعناه ان سيب
 والاعلاء ولو مال والله الا ان تسان ان اورك
 في رضاء اخل بحلف الاول ان الصف موضوع
 الاورفاك لم يكن مولا ان اذا ضرب المدة مع
 الحاكم المدة فاذا بلغ المدة فادخل حتى
 سبها او وكلها فان طالب الوكيل وطلق
 فانه العاير طوب بالمسير اليها او استبد ما
 وهو محرم عليه الوطي لو فعله اخل الا و
 وكذا في كل من يحرم كالحض ولو وطى الحنون
 الاماقت ولا حبس به العدة الحائس في اللعان
 يحسب تحتها ان كان اللعان اربع سبب والملاعن
 العدة وانكاره ولو لم يستز في الاول فدخل
 والحزن من انما او دبر راجع دعوى المأهدة
 بعده لست اشهر فاعدا من حين وطسك كونه
 انقضت العدة

الوطي مع
 عند النسخ فيها ما تاب اود راجع استوفى المدة
 حتى يرد لها عليه او تعيد الكرم ونظر والعاور
 لما حوت الحادة للاكل وتوقع خفته والنوم والار
 احكم من حكمها موجب شرعا من ردها الى اهل علمها
 رضاء منه الطاهر فان طلق في غيرها وان امتنع الزم الوطي
 ح لو استزى الميول منها واعبها وتزوجها لم يعد الا
 بها ولو حلف من احبها الاطاهها بعدت لفسخه ولم يكن مولى
 اليمن اكثر من اربع اذ الا ان الاضرار شرط في الاملاء
 والله لا وطسك لم يكن مولى في الحال والحنف لا يوطى
 للتحريم وراى فيهم بقية بعد المدة ولو مات احد من
 اربع او مالا ولو طلق لا وطسك لا يمكن جعل الاملاء
 بوطى وانما لا يوطى الا بالان والحنف لا يوطى
 لا وطسك كذا في احد من مولا من كل رضاء من طلقها
 وكذا لو طهرها من الطلاق قبل ان يفسخها من كل رضاء
 سوا قصد التاكيد او المعارة او اطلق الا ان يعاير
 انقضت فوالله لا وطسك بين مسعود الا ان يوطى
 حتى انقضت خمسة اشهر اعلنت وقت الاملاء
 الثاني وقال الشيخ في الثاني علم الطاهر المتداول
 مال فان تكرر بين الزوجين من الاكل وان طلق
 دخل وقت الثاني فان كان في الاول فادخل حتى
 الا ان يفسخ اربع بعد الحنف فان فاتح من حكمه
 طلق رجعيا وراجع وقد تكرر اربع رضاء وقف
 اليمن بحيث لو وطى قبل الاضا والحب عليه الرضا
 الا حبسك في اشهر والله لا حبسك منه كما ان
 السبع اربع ما فخرج منها وكذا ان ادخل حتى
 انقضت العدة

الاجتهاد او الوجه الصالح او الخرسا او العلم اذ لم يدع المشاهد والعيان وكذا سفي اللعان
 بعد المهر في مال او المحضه مع البينة ^ب اذا زوج به حذوله اسقط الحذبا
 لبنته او اللعان ومع فقد البينة اذ لم يلعن ^ب حتى لم اعن فاذا عرفت
 المرأة ولها اسقاط اللعان فان لم يلعن حذت ^ب على اللعان والكنى سقوط الحد عنها
 لعان الزوج ^ب كذا الاعني لا يصح منه اللعان بالعدف ^ب محمد بطحا الامع البينة لا يسقط الحد
 ويصح منه سفي الولد اما الاخرس فان عقلت اسارته او كان بحسن الكتابه وكسب حقه ^ب وقد
 مع الصلح العدم لا ينعاد اللعان الى لفظ الشهاده والاسارة ليست صريح في العدم ولا يصح
 العدم ما كتب به وعندى في ذلك تردد فان حوز العانة فلا عني الاسارة المهر مقيم بكم و
 انكر اللعان وقال لم اقص لم يعقل فمما لم يعقل مما عليه مطالب بالحد ولحقه البتة ولا
 يعود الى وجهه ولو قال يا لاعن للحد ونفي البتة احب اليه اما لو انكر العدم واللعان معا
 فانه لا يعقل في العدم فخلق حو الغرض به وحكم اللعان ما عظم ولو اصاب الصحيح مرفوع بعد
 العدم وقال سلمان عار فان انه يزول انتظر زواله وان قال لا يزول لاعن بالاسارة وذكر الحكم
 بطوله كذا لو كان للزوج العادف منه مطلق موان في حوز العدم الى اللعان اقرب العدم
 ولو قد مازنا اصابه الى ما قبل ان وجهه تردد السح في الخلاف نشر له اللعان اعسار امانه
 الزنا وفي المسوط له ذلك اعسار امانه العدم وهو قوي وكذا انه اللعان لنفي البينة
 لو اصابه الى زنا قبل زواجه بشهر او شهرين وحملت واصلح ان دفع البتة ولو قد مازنا
 في العدم الرجعي كان له اللعان بخلاف العائن للحد ولو اصابه الى زنا ان وجهه الا ان يرد
 نفي البينة فله ان يلعن ايضا فان كان الولد قد انفصل لاعن في الحال لعنه والاحبيث
 من الصبر الى الاصلح ونفي اللعان في الحال وكذا انحر في الزوجه الحامل من ملامعتها
 في الحال لنفي الولد وان لم يقدما ومن الصبر الى الوضع ولم يمتدح الشرح لبحر البينة على الساعد
 والاقرى الختم لصدق اللعان عليها مع احوال عدمه لان الختم يعلق بفرقة اللعان وهما
 يعلق بالنسوة ^ب لا يحزل قدف الزوج مع الشهد والامع علب الطن والامع احباب الشقة
 والامع السباع ان ملاها زناها ولا نفي الولد للشبه او الظن او الحافه اياه في الصفات والاعد
 اسلمها فان ساء بعد الاعتراف حذو اللعان سوا كان مفضلا او جملا ولو انكر ذلك الشبه
 اسفي اللعان ومع العلم باسم اللعان الحمل الاحتمال بعض شروط الخلق بحسنه ولللعان
 ولا

ولا يلحق سفي من لم يلعن ^ب لو قد مازنا بالحق ملا العان فان ادعى المأهله حذو لو قد مازنا
 في الذي كان ما ذقا حث به الحذوله اسقاطه بالبينة او اللعان ^ب لو قد مازنا في حال
 اقامتها او حال جنونها واصلح الى طلاق ^ب ان لم يلعن ولو اصابه الى حال الجنون لزمه النكاح
 يتوهمان على المطالب فان كان هناك سب محمل الى منجابه له ان يلعن لعنه وان لم يكن
 سب ما لا يقرب منه لس له ذلك فان اقامت وطالب بالحد او العذر كان له ان يلعن اسقاطا
 وان كان محضونه لم يكن له ان يلعن ^ب لان تطالبه المهر فيه فاذا لاعن لنفي البينة او اسقاط
 الحد وجب على العدم للحد لعانه الا انه لا يلعن عليها في حال جنونها لكن سفي لا اقامه فاما
 ان يلعن او يعام عليها الحد ولو ابرأته بيل اللعان من الحد او العذر كان له اللعان لنفي البينة
 ولو لم يكن سب لم يكن له اللعان لان الالف الفاش لا مكانه بالطلاق وليس لول الجنونه المطالبة
 بالمطالبة بالحد مادامت حية وكذا العسر ليد الامم والعبد مطالب بزوجها بالحد والعسر بالحد
 في قدما والاما المطالبة والعفو لها والا قرب ان لها مطالبه سداها بالعذر لو قد مازنا على الكا
 ولو ما اوردت العذر وكان له المطالبة به على انكار صحت ^ب العدم حتى ادعى مودته رثه
 الاسباب خاصة دون الاسباب ^ب ولا يختص بخصا ^ب فقط بالعفو واذا اوردته جماعة كان لهم اسفان
 مان عفا بعضهم او اكثر ثم الا واحد كان له اسفان الجميع ^ب ح لو ولدت اما الاول من ستة اشهر لم يلعن
 به واسفي بخلافه وكذا لو وصحت الاول زيد من ستة اشهر واسفان على الخلاف من طهيه لكونه الاخر
 معقول اللعان ولو احملا بعد النكاح في زمان الحمل لعنا او اما لم يلعن الولد مع امكان الوطى من الزوج
 ملاحق الولد بالزوج الصبي لدون سبع سنين ولحق اذ بلغ عشر اطوا انكر الولد اذ اللعان حتى يبلغ
 رسيدا ولو مات قبله ورث الولد وان وجهه ان لم يكن ولو كان الزوج حصيا ^ب مجوبا ما الاقرب
 انه لا يلحقه بخلاف ما رواهها والوطى في الذي فلا سفي ولما عداها الا اللعان وهل مع الولد
 على النور سفي مع موصى الوالد ولا عذر ولم يكن له انكاره بعد ذلك وعندى فمسطر اما لو
 افر ما اوردت العادة به كاسي الى الحكم مانه لا اسقط انكاره اجماعا وكذا لو اسكر حتى يصح الاحتفال
 انكره في الحمل ولو قال عقلت الحمل ولم افسح لحوار موه او سقوطه بطل بینه واسفي بینه بعد
 الاعتراف به صرحا او نحو كونه امين او ان شا الله عقلت ما ركن الله كذا في مولود كذا محال ان
 ما ركن الله منك او احسن انكر محمد مع النفي في الاذن ون الباني ^ب ط لو طلق اذ عت حملها منه فلما
 القحول فلا الشرح ان اقامت منه ما رعا الشرا لا عذر ورثت وعلم المهر وان لم ينع منه فعليه

والعادف
 على حاشية
 وجه الاستدلال في العذر بالاسفان
 انكر الاستدلال في طلاق الحيا ملكه وليس له
 الاستدلال في طلاق الحيا ملكه وليس له
 وجه لسلطه ويكون البتة
 لا على وجه المرات بل لان الاول عني
 سفي كذا في المرات بل لان الاول عني
 اذ عني من الموقوف المحققه
 فانه يورث عنه

المهر وعليها ما سوط وقال ابن ادرس لا يثبت اللعان بارضا الشتر وهو جريح واحد علم انه لم
يقدر ولم يكل ولا يحب الارز به حتى لو دفن زوجه ونفى الولد سقط الحد بالنسبة وانفى الولد
باللعان لا بالنسبة ولو تزوج واثبت بولده لدفن
فراق الا ذل حتى بالاول ولم ينف الا باللعان
ولا الحرة والا كونه ستما من حد الفذف ولو دفن الكافر او العبد او المحمدي في النار ودفن في النار ودفن
ولان كان له اسقاط الحد او العجز باللعان ورواه ابن سنان عن الصادق عليه السلام
سقط في الملاعة الملوحة والعقل واللاب من الصم والخرس والعقد الذام ولو دفن المحنونة
او الصبية فلا لعان الا ان نفس المحنونة يطالب بالحد فله اللعان وكذا الصبية ان لم يجرى الدخول
ولو دفن زوجه الصماء او الخرسا حرم عليه اداء اللعان ولو دفن الممتهق بها او المسكوبة بالملك
او التحليل عجز واحد واللعان سوا كان بالزنا او نفي الولد وفي اعصار الدخول فورا في المهر اسواط
وقال ابن ادرس انه شرط في نفي الولد الا العدف وحمل شرط حرمه اما المفقة ثم قال اللعان في الحر
المملوك واحكامه ابن ادرس وقال الشيخ لا شرط وعلمه اعتمد انه حمل من ديار الحنظلية الطار
علم وكذا ان يثبت من المملوك وزوجه الحرة عملا برؤاه الحنظلي الحنظلي عند علمه ومن المملوك وزوجه
الا بعملا برؤاه محمد بن مسلم الصحيح عن احمد بن عليهما السلام وعمل بشرط اسلام المرأة قال المفقة ثم
واحكامه ابن ادرس وقال الشيخ لا شرط وهو الحق لرواي جميل ولو دفن اسم زوجته الذمية او
الكافر وزوجه الكافر او نفي احمد بن الولد كان عليه العجز او ملاعن اما الموطوءة بالملك فلا معتق
في نفي الولد الى اللعان وان اعترف بالوطي لم ينف عن ولا يصير الامة فراسا بالملك والاموال ويجوز
لعان الحامل لكن موخر الحد عنها حتى يضع ان وجب ولو دفن زوجته المحرمة في العدف حد
او العن وكذا المحمودة ولو دفن زوجه ثم انبى اللعان بالقدح المطلق بالموتة يدعى
المشاهد والحنزله اللعان حتى شاهد ولا يحل له التحويل على اقرار القعة او الاسهاد من
الملا وانفى ولد يمكن ان يكفر منه بعد لو ادعى ان وفه حاله حنونة واذعته حال عمله فمذم
من له النسب فان اسف فان لم يعلم له حاله حنونة فاقول موهاج البهم وان علم بالمولود
مع البهم ولو دفن الذمي زوجته وراعى اساقطه باللعان ولو اكل القدر
بالقول بول الا ان شهد طمان بالعدف ان اذاب زناها بالنسبة او ما رواها بعد ما تاذ
مذك ان يادى العجز لا الحد سوا كان زوجا واحسا وهل للزوج اسقاط اللعان في النكاح

ليح وله
الحد

الحد

الحد وان كان قد دفن الزوج ولا عليها وامسحت منه محض الزنا باللعان فان دفنها الزوج عجز
وان دفنها اخي حد وان لاعنه بحد الحد على الزوج وعنه سوا كان الزوج نفي وبه ولا ولم ينف
او كان الولد اما او دمات او لم يكن لها ولد ولو دفن زوجه وامسحت عن اللعان لم يحد لها
مذك ان لم يحد على السكال وعجز للعب ولس له اسقاطه باللعان ولو دفن اخي والاب
محمد بن مدهما ما ساذك ان لم يحد ايضا وعجز بولوا ذعت على زوجها العدف فاكر ما قامت
به بالعدف كان له ان ملاعن ولو اكل العدف والى ما قامت عليه بيب بالعدف حد والامسح به
واللعان لو دفن الصبي عجز واحد واللعان وان لم يلع ولو مال الدائع ركبت رجلا فدخل اكر
منه في ذكر سكك حد او ملاعن وادمال ياراسه بنت الزانية حد لكر واحد حد اكر ملاول
اسقاط حد الميت بالنسبة واللعان واسقاط حد الام بالنسبة حاصة وانما يدا الحد كان للام
المطالبة بالاموال من الحد بل يترك حتى يرا ولو كان عبدا لمذك ان كان في العدف
والشرب كالحي حتى لو دفن ولم ملاعن محمد بن بعض الحد مذل اللعان قبل منه ولو حد الرجل
ما راد ان ملاعن بعد يمكن منه ان كان هناك ولد والا فلا ولو دفن المسكوبة للشبهة حد لم يحد
سوا كان للزنا او نفي الشرب **الفصل الثاني في كف اللعان** وقته لدعيا اذا اقر بالاصل
زوجته واراد لها بالشرط الحاكم او من نصب لذك ما لا الشرح والاعتراف بحضوره بل لا بد من
واللعان على الزوجين وستوفي عليها اللعان فاقول بولوا ذعت على الزوجين الحاكم لم يحد به ولو
راضيا برجل ملاعن بمها حاز ولم ينفى الحاكم مثل الحاكم ولا يعتق في زوجه الى تراضيها
وسدا الرجل مقتول شهد بالله اني لمن الصادق مما رصها به اربع مرات ثم يقول على لعنه الله ان
كنت من الكاذبين ثم يقول المراه اشهد بالله انه لمن الكاذبين مما رصها به اربع مرات ثم يقول
ان عصب الله على ان كل من من الصادق ولو براضيا برجل من العامة ملاعن بمها في المحراز
نظر ومسلم اللعان على وارب وندب فالواجب اللفظ بالسهاد وعلما فلما وقام الرجل
عند اللفظ وكذا المرأة وصل كومان معا فامسحت من يد الحاكم ورواه "اي السهادات
بمبالغة وبعد المرأة على الترتيب وتجهت المرأة بالاشارة ان كانت حاضرة فخرجت الى
اسمها ونسبها او الام والنسب مع العبة او الصفات المحصية بها والحد لو سمع الحد
وبحوز غرها مع المحرمين الحاكم الى مترجم لا امل والندب حلوس الحاكم العقل وهو
الرجل عن نسبه والمرأة عن من الرجل وحضور سابع ووعظ الحاكم والحد

لعنه الله
الحد

لما قبل اللعن والعصبة بحوز العيلة ط المالك ان ملاعن الحاكم سبها ان كان ملك من الركن
والمعام وفي المدة من العبد والمنزول ان كان سب المعديس من المجد عند الصحة وان كان في غير
ذلك في الحام والرايان باعاده بعد العصى وجميع الناس وبالقول وهو تكرار الهاديات
اربع مرات وهو شرط في اللعان والزمان والمكان والاصحاب ليست شروطا واحدة
الحائض لا يدخل المجد مسحت الحاكم من يستوفي الشهادة سبها وسبها ان يكون اربعون واوله
واحد وكذا الوكالات محذرة ولا يكلفها الخروج ولو كانا ذمت ملاعن الموضع الذي جحدان
يعظم من السعة والكيفية وبنت النار ولو كانا ذمت ملاعن بينهما في الجبل كجدة
الدجل او لا لللعان فلو بدلت للمجد به وكذا حب اسففا الفاظ على ترينها وبغض
احد منها او غير الترتيب لم يحد به ايضا ولو حكم الحاكم بالوقت في ذلك لم يفسد حكمه فيكون
بالقدف وجوب الحد على الزوج ولعانه سقوط الحد في حقه ووجوبه في جهاد بلعنا بغير
المجذبت وانقضا الولد عن الزوج دون المرأة وزوال الفرائض وما يبد النجوم والاعني في هذه الحكم
الاربعة لعان الزوج خاصة ولا تنقضي بعد اللعان الى حكم الحاكم فلو كذب بغيره في اما اللعان
او بغيره ولا ولا سبب من الحكم ولو بكت او ادرت بغيره ولا صد عليه وكان لفراش
ماقا اما لو كذب بغيره بعد اللعان فانه لا يعود الفرائض والزوج النجوم الموبد والبرت
هو والسن مقرب به الولد المسمى ورثة الولد والقب سقوط الحد عنه ولو اعرب بعد
اللعان لم يحد الا ان يقر ارجاعا على اسكال وزنه اللعان فتح الاطلاق والاربع نجوم
الموبد بالكذب وتشرط في كل شهادة من الاربع ان يقول شهد بالله اني لمن الصادق
فما شهد به من الزنا وان في الولد زاد وان هذا الولد من زنا وليس مني ولو اقر على
اعد من المحن وكذا في اللعن ولو لاعنها وسكت عن بني النحر حرم وله بغيره بعد ذلك
باللعان حلالا كان او مفعلا ويقول المراه شهد بالله انه لمن الكاذب من مما رمان به ولا يذكر
في النيب وتشير البيوع حصوره ونسب مع عصبه لو انما العصب عوض الاعوان او
انت هي اللعن محض لم يحد وكذا لو ابدل لفظ الشهادة بالخلف او القسم او الاما ح وادها
برحل من ارجاء كذا كذا لاء هذا كذا وكذا السك واحد مان لا عن سقط الحد الماحض
وان امام السنة سقط الحدان ولو جحد المراه حذت للرا والحدف وحده هو الحدف ومن
مذنب عند الحاكم عن وعلم الحاكم حمل المودف بالحدف انقد واعلم لطالب الحد بمخلاف
ما

ما لو قال سمعت ما يقولون ان ملانا زنا بفلانة ط اذ اعرفه قبل اللعان سقط الحد عن الزوج
الماع والحب عليها الحد الا ان يقر ارجاعا ولا سبب الا باللعان لان تصادفها على الراجح
النيب البات بالفراش ملل زوج ان ملاعن لعنه وفيه نظر وليس له ان ملاعن للرا بحد المصنف
اجماعا بل يجب عليها الحد لا يقط الفرائض ولا سبب النجوم ولو رجعت عن حدقة سقط الحد وحسب
الى اللعان لان الزوج عن اقرار انما مقبول في اذات الزوج قبل اللعان او قبل اكمال
ورسه الماء ودلها المسمى وان مات قبل لعانه او قبل اكمال ورها هو عليه الحد للوارث ولو
اراد دفعه باللعان حاز على اسكال ولو اراد في النسب كان له ان ملاعن لعنه وقال الشيخ ان
قام رجل من اهله معاها واللعنه سقط ميراثه وهو صنف ما لو بكت عن اكمال اللعان حد الحدف
وكذا لو بكت هي عن اللعان بعد لعانه او عن اكمال نسبه ولو اطلع كلام بعد القذف عن
بالاشارة وان رجعي عود يطع يبيد اذ اقال هذا الولد لمن في اصيل الزوجين رما يكون ودفاد حد بغيره
الا ان ملاعن واحمل ان النسبة خلعي وخلعي فلا حد والقول قول في ارادته مع التمس فان بكت
حلف المراه على ارادة العدف محذرا ملاعن او نعم النسب واحمل ان من زوج غير في مان لم
يعلم لها زوج لم يعمل هذا السفر لولادته والرم بالمحمل وان علم فان عرف بران الاول بكتاح
الناس ودفات الولاده الحق بالاول ان اسبه لاول من ستة اشهر من وطى الثاني ولدون عشرة
من فراق الاول والثاني ان اسبه لاكثر من عشرة من فراق الاول ولسه فماد من بكتاح الثاني
الا ان ملاعن بغيرهما ان ات به لاكثر من عشرة واول من ستة وان اعمل منها اثنان واحمل انهما العطف
او اسعاره معلما بالنسبة بالولاده وسمع منه شهادة النساء وان انفردت فان بعد رجعت الزوج
على بني العلم بالولاده واسفي النسب بغير لعان وان بكت حلف المحي النسب الا ان ملاعن وان بكت
بردد الشح من اعاد الميراث على بلوع الصبي بخلف وسبب نسبه ومن بعده لان التمس جمعها وظف
عنها بقط ولا سبب بعد ذلك فعلى الاول بخلف الصبي حد بلوعه والنسب الا ان ملاعن بالاب
وعلى الثاني الحق للام النسب الا بالاثنية ولو قال لولده هذا الولد ليس مني لزمانه ملان فله
ان ملاعن وسفي النسب وكذا العلم من المسوب اليه ولو قال ليس مني ولا اجبتك دلت بزياده
لم يكن فاذ قال انه قد كتم ولان بيا دون الفرح فيسبب النسبة وان لم يصحها او ان شغل
ماه ملاعن ولو قال وطك فلان شهده وهذا ولد فافزع فعند ما باللعان لان كل موضع
مكن من النسب بغير لعان لم يحد بغيره باللعان ولو قال عصبك من اذ له دورها وله

ان لا عن لغير النبي وعليه هذا العذر له لو قال لا ارا الملاءمة لبيت ان فلان قال اردت
 ان الشيوخ من من فليس بعدت فان هذه الامور والاحلف فان تكلمت بعد
 وان قال اردت ان امهات به من زما هو قدت بحله وكذا الخ لوقال بعد اكد امه
 فبه بعد اللعان **ثاني** اول اعني النبي فوضعه في مبلسته اشهر مما حمل احد من عام
 في اسنى وان امه مسكه لمحت به دون الاول وان اعني على الحمل فوضعه في مبلسته
 اشهر اسنى اللعان لساوله جميع الحمل وان كان بعدها اسنى المان نخل لعان لسوسها الاول
 وحلت بالمان وفي السونية خلاف ما اذا اعني عن المفضل اصحابها وطها مبل اللعان اذا
 اسلمحت احد الولد من النور من لمحة الاخران كان بينهما دون ستة اشهر وان صرح بالعذر في معنى
 الاخره والاعني **ثاني** لو اعني زوجه الامه لغير النبي او لغيره احد من اهلها وان استراها بمزله
 وطوها وكذا لو طلعها اسرى استراها لم يحل له فالسبح وما ياد من اهلها ما ابا حل ولا لغيره اللعان
 باللعان والسكنى الا ان يكون حاملا ولم يفسد حملها **ثالث** لو حكر اللعان لغير سب الولد المبتسوا
 كان للولد ولدا ولا فلو ولدت توامن ومات احدهما وبني الاخر كان له ان يلائم لغيرهما ان لو
 مان زوجه مارانه معالت ربه بكحة الرجل دون المراه ان قصدت في الزا عنهما وان قصدت
 زاهما معا سقط حكمها لحد عنه ووجب عليها حد ودف وحق الزمان اعرف ارجا بوضه
 زاهما معا فان تقول وطشتي للشهيع على الختم **الحكم** للحد والقذف وحدت للرا ان اعرف رجعا
 والقول قولها في قصدها ح **اليمين** لو اذعي بصدقدها فان تكلمت حلفت وحدت ولو قالت اني
 اذني مني اصحل العذر وعدمه ولو قال لها انت اذني من ملان وقصد ان ملان راته وهي انما
 حد لها وله اسقاط حد زوجه باللعان وان لم يقصد التبرك حد زوجه لاحتماله كما في بول اهلها
 الحنة ولو قصد بغيره عنها فبيل مع اليمين **الكره** ولو قال انت اذني الناس لم تكن مدافا السفا
 الزمان عن جماعة الناس ولو قصد اذني من رياه الناس حد لها خاصة ولو قال لها انت اذني من
 ملان وبب زما ملان بالسه وكان عالما حد وان كان جاهلا لم يحد ولو قال لها انت اذني مني
 عدم الحد ان كان من اهل الاعراب **والاوجب** وكذا اعوي العذر لو قالت له مارانه ولو قال له
 زنا انت في الجبل لعمل الصخرة فلاحه والدا فيه محم وبيل نفس مع اليمين ولو تكلمت حلفت
 مدعي العذر وحد ولو قال زنا انت من غير قيد مان كان ينف اهل في رجع اليه في العسر
 وان كان عاميا حد لان العامة لا فرق زنا انت ورتبت والوه عندي مولا غير اعمى
 لو

لغيره
 امه الله

لو فيه بغيره ولو حصر اليها معالي ربه في الجبل ومالك اردت الترتي وركت المرقع والاقبول
 ولو قال زوجه زنت وانت صغره وبغير الصغر ما اعلم به العذر كتب مسر او عذر
 لليب دون العذر ولا سقط باللعان ولو فيه ما يحمله كتب شح او عذر حد للقذف
 وله اسقاطه باللعان والقول بول مع اليمين اذعت عدم اراده قدنه حاله الكفر وان كذبه بينهما
 وبه والادعاء في الاسلام حد ول ان لا عن وان لم يعلم حالها بالقول قوله مع اليمين ويعود ولا عن
 ليعوطه ان ساد يحمل بعدم قولها فان تكلمت حلفت وعذر ولو قال لها زنت ثم مال بعد المارة
 زحال ما كتبت نخل منه ومالك اذ اردت ان يذم قولها مع اليمين ولو قال زنت وانت اب وعرف
 البرقة عريه له اللعان وان عرف الحية في الاصل حد وان حمل اصل الامرين ولو قال انت اذني
 امه معالي بل حرم وحمل الحال اصل الامرين ايضا ولو قال اكرهت على الزنا لم يحد **والاعوي** بحوره
 على السب وكذا اذ اكرهت اذرا ما يكره في الاحكام عليه ولو قال يحاج مبل حد **ثاني** لو طلعها بعد
 العذر فزوجه حدت باخر مقدمها وجب لها عليها حدان فان لا عن او اسعت حد حد ولو
 بدت لعنته محذم قدمها به عزروان قدما باخر حد باسا وان قدما باسا قبل حد **ثاني** لو
 حد حد واحد وان كان عزم محذم ولو ردها بعد حدته قدما باسا فان امام منه سقط الحد
 والابتداء اسقاط الباني خاصة اللعان ولو قدت زوجه ثم قدما باخر مبل اللعان فله حد
 واحد وكفى لعان واحد وبذلك في كل شأده موجه **الزنا** من الزنا او العاقل وان لم يصح بل
 الملق قال معالي مسها به من الزنا وبه ولو اعني ثم مدت باسا بذا صافه ال ابا مبل اللعان حد
 والقول بوله لو قالت قد مني ببل الروح وقال بعد او حد السونية وقال فطها وهو بالمولات
 مدني ورا احسبه معالي حد زوجه واكرت الزوجه **سب** لو قال لها مارانه معالي
 انت زان عور او له اسقاطه باللعان ولا سقط عن المراه **الا بالسه** ولو قال للزوجه و
 الاجنبه ربهما وامام السبه حد ما وان لا عن سقط حد زوجه خاصة وان لم يعلم احد الكل
 واحد حد كما ملاد لو حدت جماعة لمفط واحد فان جاوبه بجميع فعليه حد واحد وان جاوبه
 حد واحد حد كما السوا كما نوا ذكر او اياها بالعرفت وسوا كن زهات او احانت او
 بالعرفت فان امام السبه حد من امام السبه عليه وله اسقاط حد الزهات باللعان ويعقوال
 بعده ولا يحد برضا من لعان واحد وسد اللعان من يحج القوم مع السبا **ك** اذا اذنت
 روجه بذا في طهر جاحها فنه واس مولا كان له ان لا عن لعنت ولو عذر محصا حد فان

لو فيه بغيره ولو حصر اليها معالي ربه في الجبل ومالك اردت الترتي وركت المرقع والاقبول
 ولو قال زوجه زنت وانت صغره وبغير الصغر ما اعلم به العذر كتب مسر او عذر
 لليب دون العذر ولا سقط باللعان ولو فيه ما يحمله كتب شح او عذر حد للقذف
 وله اسقاطه باللعان والقول بول مع اليمين اذعت عدم اراده قدنه حاله الكفر وان كذبه بينهما
 وبه والادعاء في الاسلام حد ول ان لا عن وان لم يعلم حالها بالقول قوله مع اليمين ويعود ولا عن
 ليعوطه ان ساد يحمل بعدم قولها فان تكلمت حلفت وعذر ولو قال لها زنت ثم مال بعد المارة
 زحال ما كتبت نخل منه ومالك اذ اردت ان يذم قولها مع اليمين ولو قال زنت وانت اب وعرف
 البرقة عريه له اللعان وان عرف الحية في الاصل حد وان حمل اصل الامرين ولو قال انت اذني
 امه معالي بل حرم وحمل الحال اصل الامرين ايضا ولو قال اكرهت على الزنا لم يحد **والاعوي** بحوره
 على السب وكذا اذ اكرهت اذرا ما يكره في الاحكام عليه ولو قال يحاج مبل حد **ثاني** لو طلعها بعد
 العذر فزوجه حدت باخر مقدمها وجب لها عليها حدان فان لا عن او اسعت حد حد ولو
 بدت لعنته محذم قدمها به عزروان قدما باخر حد باسا وان قدما باسا قبل حد **ثاني** لو
 حد حد واحد وان كان عزم محذم ولو ردها بعد حدته قدما باسا فان امام منه سقط الحد
 والابتداء اسقاط الباني خاصة اللعان ولو قدت زوجه ثم قدما باخر مبل اللعان فله حد
 واحد وكفى لعان واحد وبذلك في كل شأده موجه **الزنا** من الزنا او العاقل وان لم يصح بل
 الملق قال معالي مسها به من الزنا وبه ولو اعني ثم مدت باسا بذا صافه ال ابا مبل اللعان حد
 والقول بوله لو قالت قد مني ببل الروح وقال بعد او حد السونية وقال فطها وهو بالمولات
 مدني ورا احسبه معالي حد زوجه واكرت الزوجه **سب** لو قال لها مارانه معالي
 انت زان عور او له اسقاطه باللعان ولا سقط عن المراه **الا بالسه** ولو قال للزوجه و
 الاجنبه ربهما وامام السبه حد ما وان لا عن سقط حد زوجه خاصة وان لم يعلم احد الكل
 واحد حد كما ملاد لو حدت جماعة لمفط واحد فان جاوبه بجميع فعليه حد واحد وان جاوبه
 حد واحد حد كما السوا كما نوا ذكر او اياها بالعرفت وسوا كن زهات او احانت او
 بالعرفت فان امام السبه حد من امام السبه عليه وله اسقاط حد الزهات باللعان ويعقوال
 بعده ولا يحد برضا من لعان واحد وسد اللعان من يحج القوم مع السبا **ك** اذا اذنت
 روجه بذا في طهر جاحها فنه واس مولا كان له ان لا عن لعنت ولو عذر محصا حد فان

عطف طسه
 بعد قول احسنه ان اذا جاعها
 ان يكون الولد منه من
 ان يكون الولد منه من
 ان يكون الولد منه من

بنت زنا المعدوف قبل عن سقط مال الشجر ونحو ذلك
 وهو الخ المكلف المسلم العفيف عن الزنا وكذا المراه وحيد عن العبد وعن المحسن
 عن اصفه بالوطى المحرم الذي لم يصادف ملكا كالعاود على المحرم او والى جارية اسمه اياه او المهره
 عنك وحجب به الحد اما المصادف كالحاض والمحب والمطاه والمول بها فلا حد للزنا باللقود
 والادراج عن الاصلان وكذا اوطى الشبه والوطى في البهي والعبل والملاسه ومعدلات الزنا و
 الرد الطارئة تحت العدة لا الرأى الطارئة ولو في العدة وامم شاهد من حد العادة
 حتى ثبت العدة له ماله الشجر بخلاف ما لو اقام واحد وحسن المال الواحد والصح الكمال بالحد
 لحد الله او لحد الادمي كت قول الرجل اياه رعا فراه او رماز حكمه في الدف وكذا
 السك والملاح الحقه دون رب يدك او رحك او عسك والاقرب في بدك الصريح ولا اصل
 قول في الصريح لو يبرغ من خلاف الكفاية فيعمل بوله لو اراد الحد مع النكران كونه وليس
 له ان يحلف كما دأ على اخفائه وان لم يحلف فله ان لا يبرأ بالتيه حتى لا تؤذى المودود
 لكن يجب عليه الحد منه ومن الله مع اهلها رجب الاعتراف لعمه الحد ولو قال له ما حدك
 ابن الحلال لو ما احسن ذلك في الجيران او ما ابان والافني زانه او للفرش باسلي لو ما احسن
 او با غلبه او شفته فان قصد العدة حد والاعتراف ولو قال يارك الله كذا او ما احسن
 وحكم لم يكن دفا وان قصد كذا اذ شهدا رجب على اوله بان ما اهدم زوجه فان كان
 قد عزم دونه حد والجمع ولخاصه اسقاط حد اللعان وان لم يعدم العدة منه واما
 اخواتها انه كذا لفظه لم ياتوا اربعة شهداء واستدل الشجر بقوله ولم يكن لهم شهداء
 الا انهم ليس بذلك العوى كذا لو قدما رجب المولى واقام اربعة ما لم يسقط اليه
 واما تنقذ باللعان سواء كان جملا او مفصلا كذا يجب عليه الحد بالعدت استنظ
 ما عجز اهما فلو اذاعا وانكيت فاما ما عجزت باعز اهما مال الشجر مذهبنا انه لا يثبت الا
 اربعة كان ما ولو اقام اربعة سقط الحد عنه لا ما عدا كذا سقط عنها لان الزوج هو المزار
 سقط الزحم ولو عجز العادف عن المسه فهل له مطالبه المودود بالتمسك انه لم يبرن في نظر
 وليس دعوى الاقرار بخبرتها دفا ولو عزم المسه كان له اجمالا ان كان قد دف او امان
 نكك حلف العادف اياها امرت مسقط حد ولا يجب عليها حد كذا لو ادعى ان المودود
 مشترك او امة حاله العدة وقال فله قدم قوله مع التمسك وكذا الواكبه اهل ولو قال

فانكيت
 فلو انكيت
 فلو انكيت
 فلو انكيت

كتب مريد حاله العدة فانكيت بالقول قولها مع التمسك ولو اقام منه بصغر حاله العدة واقامت
 بالكر فلان كما مطلقا معا وان اتحد الباري عارضا فالشجر وسجل الزعة ونظر
 كذا لو شهدا به ودف زوجه وقد فها لم يعمل بها دما لما ولا للزوجه فان اسقطا حدها
 ومضت من عرفت صلاح الحال بهم ثم اعاد الشهادة للزوجه مال الشجر بقوى عندك قبولها
 ولو ادعى اذعها وانراه ثم شهد بعدت الزوجه بعد ذلك العدة منها العود اول وكذا لو
 شهدا بعد ما حكم ثم ادعى اذعها اذ لم يحكم فالاقرب الرد للعداوه وسجل لو شهدا انه دف
 زوجه وقد فها لكن عجزا وحسن الحال نسبا ولو شهدا بعدت زوجه واثمها لم يلحقا ولو
 شهدا به فدف فخر اهما بطل وكذا لو شهدا بطل اهما كذا لا يثبت دعوى العدة الا شاهد
 مسقط ولو شهدا اهما بالعدت بالعمه او يوم المحسن والاقر بالعمه او يوم السبت لم يثبت اما
 لو شهدا بالادوار بالصيف او في الوقت فاعلم ان عدلان خلاف ما لو شهدا اهما بالعدت والاف
 بالادوار به او شهدا اهما ان اقرا فدهما بالعمه والاخر انه اقرا فدهما بالعمه لان العمه
 والعجبه هما عايدان الى العدة الا الاقر به ولو شهدا اهما ان مال العدة الذي كان منى
 كان بالعمه وهو شهد الاقرانه مال العدة الذي كان منى كان بالعجبه ليعمل بعد العود اليها
 ودان وسواء الادوار بالعدت وقول بالعمه او بالعجبه اسقاط الادوار كذا في الولد عمل
 الفور ولو اذعها بطل بطل بطل والعجبه محالفة العادة في مثله الى الحاكم فان اذعها
 لم اعرف ولادها فدم قوله مع التمسك ان كان بعدا عنها وان كان دارواصل لم يعمل ولو قال
 عرفت الولاد ولا اعرف ان لي النعي فدم قوله مع التمسك ان اعمل الصدق بان يكون في العهد
 بالاسلام او ثانيا في بلاد بعده عنه ولو لم يكن كذا لم يعمل ولو لم يمكن من النعي لم يرض
 او حسن وحفظ مال واستعماله بمطالعه عزم كان له النعي عند زوال العذر ويجب عليه
 الاستهاد على مائة عمل النعي ان يمكن فان لم يستهد مع المكنة بطل بطل ولو كان بعد اوجب
 عليه الحضور والنعي فان ما عجز بطل بطل في الاخوف في الطريق او عن الحاكم مع الحكمين
 ما عجز ولو عجز وقال لم اسمع بولادها فدم قوله مع التمسك وكذا لو قال سمعت اذعها
 مالم يبلغ النواثر كذا اما لم يولد مع امكن الوطى ولا يكتفى العقد المحدة للعداوة على الوطى
 اذ لم يعلم امكن وطية ولو تزوج عند الحكم بطلها في المجلس بتمام اتم بوله من جسد العقد
 ستة اشهر لم يحلف وكذا لو تزوج مشرق مغربه ثم استولد ستة اشهر من جسد العقد

هذا اذا كانت عادتها مسبقه وان اختلفت صيرت الى العقب ان الحنفية وان كان ما سبق منه
 عند الحنفية ستة وعشرون يوما ولخطبان الاخر دالة الاجر على ما عديم ويظهر العالم ان الاجه
 ملوا اجرت بعد انقضاء الامام بحصول الاثر المثلثة صرحت سوا كان لها عادة الكرمه كد
 اولها وعليها التمس ان كد بها الزوج وان اختلفت ما عضا العن في دون ذلك لم يعمل فان كان
 الامكان وقالت وفتحت في الاخير والآن انقضت عدتي قبل قولها وان كانت معه على ما
 اجرت به فالوجه انه الحكم بالانقضاء ولو ادعت الانقضاء بالوجه قبل قولها اذ امر بعد
 الوطى او امكانه وجه اي شي كان والاسطر صيرت مضمون ولو كانت معدة بالمهر فان
 انقضت عدتها من الطلاق او الرقاه احتسب لها شهر اربعة وعشرة ايام وان اختلفت فلو
 قول الزوج لان القول بوله في اصل الطلاق وكذا في وجه حالي الحنفية وهي في سبب كحيف
 بعد من الطلاق والصحح مع القول سلمه اشهر اما النابيه لكن في الصفح التي لم يسلم
 فالاحكام ان اختلفت عليها وان دخل بها على ما عديم طلاقا للسد ولو كان منسلف الحنفية سلمه
 اشهر فان خرجت اليه ولم تزكها فخرج من العدة وكذا النورات الاطهار للبلية وان لم ينقض
 الاشهر اما النورات الدم في الشهر الثالث وافتت الحنفية بالناسه او بالناسه ما بها بغير سنة
 الاحمال الحنفية تعتد بعد ذلك سلمه اشهر وعلق على المسترابة والصحح ما في الهاء ان
 ما فت الحنفية بالناسه صيرت عام سنة اشهر ثم بعد سلة اشهر وان رات الحنفية بالناسه
 قبل عام سنة اشهر وما في بالناسه صيرت سنة ثم بعد سلة اشهر وان رات بالناسه ما سلمه
 ومن جهة عشر شهر او ثلثه الفرد في اسكال والرواية ضعيفه اذا رات الدم بعد الطلاق
 من ثم بلغت سنين الناس اعدت شهرين افرس ولو طلق المسحاح وعرف ان احسنها اعدت
 بالاداء فان لم تعرفها اعتبرت صف الدم واعتدت بما يابيه دم الحيف فان اسلمه رجعت
 الى عادتها فان اختلفت او عدت سلمه اشهر ان قلنا ان هذه تخييفه على من
 منه وعمل قول بعض علماء ارباعا جعل عشر ايام طهر وعشره حضا كانت عدتها اربعين يوما
 ولخطبت ولو كان لها عاكه مسبقه لم اضطرت فصار بعد ان كانت كحيف في كل شهر فرم
 لا الحنفية الا في شهر اوله وصار عادته اعدت بالاداء المجدده لا بالحاده الا ان ولو
 صارت لا الحنفية الا بعد ثلثه اشهر او ازيد اعدت بالاشهر والصابط ما عديم من الاعتبار
 بالان من سلمه الاشهر اليه الاول ولو كانت الحنفية الا في كل اربع اشهر

عصر الايام والاشهر والاعمال
 في كل شهر من الاشهر

ما زاد من اعدت بالاشهر ايضا المحمد بالاشهر ان طلق في اول الهلال اعتدت سلمه اشهر
 اهل وان طلق في ايام الشهر اعدت بهما ليلين واحد من الرابع وكله ثلث الاول ونوى السجدة
 الحنفية من الاول وتلقوا الاعمال والاصناف ولو ارباب الحنفية بعد العدة والكاف لم يطل
 الا ان يظهر الحمل ويحصى ان من الاول ولو عدت اليه بعد العدة وقبل الكاف حاز لها ان سلمه اشهر
 اما لو ارباب الحنفية بعد العدة ما بها لا سلمه ولو انقضت العدة حتى يحصى الحمل او يصح الحمل قال الشيخ
 اذ اطلقها ما رأت الحمل بعد الطلاق او دعت صبر عليها حتى اشهر ثم بعد ثلثه اشهر
 فان اذعت ثورده كد حلالا لم يلف الهاء وقال ابن ادرس السبع كاف وهو صمد ووالصنف
 عند السيد المصنف او الذي لم يحص عدتي في بين من يحيف عدتها اذ اعدت بالناسه ثم رات الدم
 بعد العدة فان عدتها مضت والاصل ما عدت بالاداء اجماعا وان رات الدم قبل انقضائها ما بها
 عدت بالاداء وعمل بعد لها بالظهر قبل الدم من الاداء كذا لانه اسفل من طهر الحنفية وعمل
 لان العدة هو الطهر من الحيض **الفصل الثالث في عدت الحامل في الطلاق** وما في سبب
 الحامل بعد من الطلاق بوضع الحمل سوا كانت حرة او اب وسواء حرة بعد الطلاق لا افضل
 او ما في اكثر من الحمل وقال ابن ابي عمير بعد ما في الاصل ان مضت سلمه اشهر ولم يصح حرجت
 من العدة وان وضع قبل سلمه اشهر حرجت ايضا من العدة والمعتد الاول في الزف من
 ان تكبر الحامل ما لا وعزها بعد ان علم ان حمل ولان كان علمه سوا طهره فله حرج ادى من عيني
 او طهر او بدا ورجل اوله يظهر كفت بقول القائل ان منه يحيطها ما بها لا يعرف الا اهل
 او تلقى وما يتجبد ليس منه يحيط طاهر ولا باطن كفت بهذا القول انه حسد اهل ادى
 لوقى الخلق وتصور لما لو الفت دما لا يعلم هل هو ما حلت فيه لا ادى او اما ان العدة لا تقضي به
 قال الشيخ لو الفت بطفه او علق انقضت بها العدة ولو طلق ما دعت الحمل صبر عليها سوا اشهر
 من اقصر من الحمل لا ينفصل دعواها وفي رواية سنة وكذا لو وضع ولدا واذا دعت ما افرع
 احد القوائيم لو كانت حاملا بالناسه ولدتها وبها اهل من سنة اشهر للصحح قول ان احدا
 ارباعا من موضع الاول لا يعمل للازواج حتى تضع المجمع في العدة انما بالناسه موضع الحنفية وهو
 وكذا لو ارضعها ودر فرج بعف ولدها صحت الرضعة والابن الرضعة حمل الولد كعلمها
 قولان في ان الحامل هل يركب دم الحنفية فان قلنا بالاول لم يفسد العدة به بل بوضع الحمل
 بعد الحامل من الرضا اذا اطلقها الزوج ما لا اشهر الا بالوضع من حن الطلاق والا عمار بالحمل ومن

على حاشية
 سيرة الينا في حاشية
 ارباعا من موضع الحنفية
 ارباعا من موضع الحنفية
 ارباعا من موضع الحنفية

شهر الايام والاشهر والاعمال
 في كل شهر من الاشهر

السهبة بعد الموضع لمن الحي به وبالأثر بعد للطلاق ولا بد اخل العدان ولو دخل اول حاله
 من جعل محله يكن عليها عدن من الرضا و صار لها الزوج ولو لم يحمل ما الا قرب ان عليها العدن
 اذا افعاعل زمان الوضوح ثم اذعت وموع الطلاق قبله واذا عي هو البعدية فدم مولى مع الزوج
 على زمان الطلاق وادعي تقدم الولاده عليه واذا عت اخر ما قدم مولى مع الزوج ولو حملها ان كان
 ادعي سبق الولاده واذا عت سبق الطلاق فدم مولى لا حياه بقا الزوج ولو حملها البت انها
 ملكت زوج الزوجه الا حاله العاوضت له تركها لجواز الاقضاء ولو اذعت اخر الطلاق عن الولاده
 معالت الا ان لم يكن حوايا والزمنا الصدق او الكذب وان مكنت حلف وكذا الولات يفرق
 الولاده مع الالاعلم كاف احد الامرين فان بكل حلف حج لو كانت مولا بعد الفلانة لمسه فادع
 من حسن الطلاق لحقه في المان والرجعي سوا الزوجين باعضا العدن او اذا اتي حلف العفد وان مكنت
 حتى يضع وان كان اكثر وكان ما سلم لحقه وسبق غير احان وبعض العدن بوضعه انكار كونه
 منه وان كان رجعا لحق به ان ات به لدون اكثر زمان الحمل من وقت ابعضا العدن وان ت
 به اكثر لم لحف ولو وضعه اكثر من سحر اشهر من حسن الطلاق الثاني او من حسن ابعضا
 الرجعي فاذا عت انه زوجه انعقد صديده بعد ما حكم عليه بالمرور والعفد وبسبب الغراس فان
 اعترفت او ما بت السنه بولاده هذا الولد لحقه والا ما تقول مولى مع النكاح على من العلم بالادتها
 وان انكر قبل مولى مع النكاح فان نكل حلفت وبسبب النكاح فان ثبت الولاده لزوجها الولد بالعرش
 ولم ينف الا اللعان وان نكلت لم بسبب النكاح وفي احوال الولد اسكاه ولو مات الزوج فحلف
 ولدا واحدا حكم حكم الزوج الا ان يحلف على من العلم بالنكاح الصلح فيه وليس له ان لا يزوج
 بالعرش والولاده وكذا لو كان اكر وصدوها وان صدوها احد وكذا ما اكر وحلف اخذت
 المصدق بسبب حصته من المرات ولا يذهب السبب باماره الا ان يكون عدلت وكذا ان
 ثامه بالسبه من حصه المتزولو كما عدلت احدت من الحلف وكذا النكاح لو كان الوارث عزور
 ولو انكر الوارث حلف وان نكل حلفت وبسبب المهر والعراش وان نكلت مولى الشرح عدم ايقاف
 النكاح الى ان سلح الولد ط كوز دعت في عدتها في منيها ولا يقطع العله للاول ان لم يده
 البان او دخل مع علم النكاح والعله ولو دخل مع جهل احد ما لحقه النكاح ومارت فواش
 ولا يقطع عدل الاول وسبق منيها وبكل عدل الاول ثم ساقف لفرق المان ان لم يكن حلالا
 وان كانت حامل من الاول بان ثاب به لامل من سبه اسهر من وطى المان ولمسه فادع من وطى
 الاول

نسبه
 الولد

الاول اعدت بوضوح من الاول واساقف لعله او اعدت الثاني فعلى الاول العفد
 وله الزوجه منه الحمل وان الحي الثاني اعتدت بوضوح له م اساقف كما العن الاول
 وله مراحمها بعد الوضوح في كمال عدته وهل له الزوجه في زمان الحمل مولى الشرح ذكره والبيع
 في الموطي من الزوجه كالا حرام وان امكن الحواي بها ابيع فمن خرج اسمه الحي به واعتدت
 بوضوح له ولا خلاف لعله ان اعدت وان لم يمت الحواي بها اكلت بوضوح عدل الاول ثم
 اساقف اذى للمان في كل مخرج عدا اللعان والموت فان حكم الطلاق في العدن
 بوضوح الحمل منه الفصل الرابع في عله الوفاه فانه من مباحث الحج المسكوه بالعقد
 الصحيح اذا ماتت زوجها لم تحمل اما ان يكون حاملا منه او لا فان لم يكن حاملا اعدت ما ربع
 اشهر وعشره ايام سوا كان صغيرا او لا العا كان زوجها او لا دخل بها او لا وان كانت حاملا
 اعتدت ما بعد الاكلت فان وضع قبل ابعضا الرجعي اشهر وعشره ايام صبرت حتى يعفى فان
 ابعثت قبل وضعها صبرت حتى يضع للحامل يكون اول عدتها من حين الموت فان واقع اول
 اللعان اعتدت ما ربع اشهر عدا ليه م عشره ايام من الحاميين وسبق غوب النكاح من عاين ان
 كان في ايام الشهر ادى بعض يوم حسب ماعين من الشهر واحسب سله اشهر بالالاعلم من
 الخامس لمش بومال ملى ذلك الوقت الذي مات منه ولا فرق في الاعتداد بالابوعه الاشهر وعشره
 الايام بين ان يحلف فيها او لا فان كان الحمل شبهة حلو ماتت حتى له دون ربع سنه وان حمل
 اعدت بالسهر دون الحمل سوا طهر الحمل عدونه او قل ثم ان كان الحمل شبهة او عقد
 ما يد اعدت به عن المحقق به ثم بعد الوضوح بعد ما لا شهر عله الوفاه وان كان من زمان اعتد
 له واعتدت ما ربع اشهر وعشره ايام من حين الموت اذا وضع بعد السهر وخرجت من العدن
 لمحن د الوضوح والاسترط في ذلك فزوجها من العاين وكذا في الطلاق واذا ارجعت لم يحن الالحول
 حتى تظهر المسكوه بعقد الشبهة ان لم يدخل بها ومن منيها ما اعدت سوا ما العايد
 اولاً وان دخل وفرق بينهما اعتدت سله او من حين الفرقه ان كانت من ذوال الحيف وان كانت
 من ذوات الشهرة اعتدت سله اسهر وان كانت حاملا اعدت بوضوح الحمل والاعدل الوفاه
 لم يخذ لو ماتت قبل ان يعفون منيها ما وصلاه اذا اطلق زوجها باساقف في العدن
 اكلت عله الطلاق وان كان رجعا اساقف عله الوفاه وان طعت عله الطلاق فان كان
 مردخ عله عله مات لم يكن عليها عدل اذى ولو اصرها في العدن ثم طهرها رجعت ملى السبب

لعل العدن بالامل
 ما لا يزوج من عدل
 ما لا يزوج من عدل
 ما لا يزوج من عدل
 ما لا يزوج من عدل
 ما لا يزوج من عدل
 ما لا يزوج من عدل
 ما لا يزوج من عدل
 ما لا يزوج من عدل
 ما لا يزوج من عدل
 ما لا يزوج من عدل

لعل الله

الاعمال الواحدة سواء كانت حاملا او حاملا ولو اسرى الحارس بعد طلاقها ومضى بعض الحقان لم يجر
في الصحيح فان احراز الامساك او كان عالما سقط حصاره ولسر له وطها حتى يوفي العدة واذ انقضت
مال السج الحبل حتى يسير بها والفضل لا يسير ان العدة انما هي ايام الحيض وعندي في ذلك
نظامه لو طهر حرم على مراته ووجبه وطها ملاحظة وعلى هذا المذهب والحق ان العدة عليها
على الحيض ولو كانت المرأة حامله بالتحريم وجب لها الواجب لحق النسب ووجبت العدة بحد المرأة
والامهر ولو كانت امه وكذلك ان العدة ما دام على امه والمهر ان كان عليه عوض مهر الامة
العترة ونصف على التفصيل وعلى الواجب في العدة يوم سقوطه حيا للسيد ولو اعتد
من الحمل في وجهها الاول في العدة كان حكمه حكم الحيض في التحريم المبرور وعدمه في الموطنة
وجوبا لها النفقة وان كانت حاملا منه العدة يوما متواما والنفقة لها ان كانت حاملا او
ان كانت حاملا ملكا للنفقة يوما متواما ولا يسقط نفقها وكما في الشبهة لا نفقة الا ان كثر
حاملها بنسب النفقة للحمل فاذا تزوجت في حدها وجبت عليها النفقة الحامل لم تكن ما نفقة
احمال ان يكون من الاول مسج النفقة ومن الثاني فلا يحق ولا يدفع اليها ما لم يكن في حوت
وله مال انف منه والامه ما حتى يسير احد ما بالوقعه ومطالب الزوج نصف اقصى المدين من
منه الحمل او من الارواح وان ملكا الحمل استحققت النفقة عليها نصف من المهر والوضع مفقود
مال الولد ان كان له مال والا وجبت نصف اقصى المدين لا ما قد اخذت النفقة لماله الحمل ولا يحق
المطالبة بغيره ولو كان الطلاق ماسا فكذلك الا بالاربع بعد الوضع كما ملهاها كرجع نفقة
امل المدين الفصل الخامس في المفقود وقته وما حاشا آ الغايه ان كانت عتبت
عز سقطت نفقة خرم مال زوجها ما قبله وان بعدت المان وطالت العدة ما لم ينفق وانه
وان كانت مسقطه لا يسبح خرم ولا يعلم جاله من موت وجهاه فان جبرت المرأة والحاشا فان نفق
امر حال الحاكم احلها اربع سنين من حين النزاع وتجب في طلبه وموقفه حاله في الايام ما يترتب
حماة وجب عليها الصبر ابدا واعق عليها الحاكم من بدت المال ان لم يكن له مال وان لم ينفق
ختم ومضت المدة فان كان للعايشة دل نفق عليها وجب عليها الصبر ابدا وان لم يكن له دل
موت الحاكم عليها اعدت على الدوام من حين الفزق وصار لها التزوج عند خرم العدة
لو جاز الغايه وقد فرجه من العدة ويكفي في الاستيلاء عليها لان عدل سقط اعتباره
في نظر الشرع وكذا ان حاضرت العدة قبل الطلاق على التوكيد اما لو جاز على العدة فهو ملك
ها

بالطعام وكذا الوطير مودة بعد طلاق الثاني ولا عدل ماسه عليها سواء كان مودة قبل العدة او بعدها
او بعدها اذا جبرت وجبت لها النفقة دائما وان نفق امرها الحاكم واحلها اربع سنين
وجبت النفقة فيها انما ان من العدة ولا نفق لها سواء عاود زواجها قبل انقضائها او لا ولو طهر
العاب ادلى او تفت او طلق فان كان في زمن العدة او قبلها وجب له ما لم ينزل من الخاف
وان انف بعدها لم يحددها لو اتت بولد بعد التزوج لستة اشهر فصاعدا حكم به للمنفق
فان ادعاه الاول بسبب الزوجه العدة لم يسمع منه وان قال انني دخلت سرا ووطئتها مال
الشيء يستحق التوجه وليس لعهد الزوجه الحق بالثاني ولو ماتت الغايه بعد العدة لم تترتب
معدله ماسا وكذا الوماة هي سواء عقد الثاني او الاول ولو ماتت احد من العدة مالا ان بان الاخر
رثة الفصل السادس في عدل الاب والاب يراد به تحكما اذا كانت الزوجه او طلقت
قتل الذلول ولا عدل عليها وان كان عدل وكانت حاملا بعد ما قران بها طهر ان ان كانت من
دوات النسب وامل من اعضائها ثلث عشر يوما والحظيان الاضرب دلاله كالحرم وان كانت من
الشرور بعد ما شر ونصف سواء كان زواجها حرا او عبدا ولو كانت حاملا بعد ما وضع الحمل احلها
بـ لو اعقت قبل الطلاق بعد ما عدل الحريم ولو اعقت بعد كان الطلاق ماسا البعد
الامه وان كان رجعا اكله عدل الحريم هذا اذا اعقت في العدة وان اعقت بعد هالم الحريم
خـ لو طلق العبد الاب واحد بعد الذلول لم اعقت فان احضرت الفسخ ولا ردها لو اكلت
عدل الحريم ولا يجب استساف العدة وان امسكت من غير احضار وانقضت العدة من غير رجوع
مانت والعدة على الحريم وان راجع عدل لها الحمار على الفور وان احضرت الفسخ ما اقرت لها استساف
على ختم الاستيلاء ولو طلق زوج او امه رجعا لم راجعها استساف العدة فان طلقها استساف
العدة ولا يملكها مطلقا سواء طلقها بعد المراجعة او لا ولو طلقها لم تزد عليها مطلقا لم راجعها
ثم طلقها قبل الذلول لم يكن عليها عدل مال السج والاعوط استساف العدة وكذا الوماة بعد
الذلول ان عليها عدل مال السج والاعوط لم تزد عليها مطلقا قبل الذلول وكذا عدل
الذميه كالحريم في الطلاق والوفاة ما عدل الامه في الوفاة ان كانت حاملا اشهر او ثمانية
وام وان كانت حاملا ما بعد الاصل ولو كانت امه لم يولد لها ومات زوجها بعد ما راجعها
وعشره وام وان كانت حاملا ما بعد الاصل او امه لم يولد لها ومات زوجها ومات
في العدة فان كان رجعا استساف عدل الحريم اربع اشهر وعشره ايام وان كانت حاملا طهر

فنه فان اقامت فيه ما حاره منه او اعاره حاز وان اطلب كفى غرضه وكذا لو كانت الدار
 لا يجرها مع سكنى معها الحكم كالاخبري ربح عليه ان كان في منزل مسكنا ومحلها لنفسه
 اليها مال في في منزل متبرع والوصي في حقيق والمعتز عاها حاله الطلاق ولو كان صله في
 منزل اذن كان لها المطالبة بالواجب والارحال عن سكنى الطلاق اليه ولو كانت له اذ في
 كان للزوج عليها ان يلام ويقتادها ولو اراد السكنى معها حاز مع اسباب المنزل مع لو كان
 المنزل بعد الطلاق فان كان مستند بالشهر مع البيع وان كان بالافز او الوصع مطلقا لم يجر عليه
 قبل الطلاق حرمت ما هو المبيع العوا ولو كان بعد ولا يمكن له فكذا لو كان السكنى له كان
 احق بالسكنى منه ويحوز البيع للحاكم ان كان محقق بالشهر قبل الافضاء والمخلف لها امر في
 السكنى يكون في ذمته ان الميسرة طأ السجل بالاشهر تقرب ما هو المثل فيها وفي المحامل
 ما هو المثل في ذلك الا ان لا يملك ايضا فان لم ينف ولا احدث نصيب الزايد واعادته في يد
 المحمل قبل الاصل لم يضر فيه في العزم ما يجب ما بقي لم وهل يضر في اول الملك بالجمع او كل يوم
 باقوله فيه نظر فان امكنها استباحة السكنى الطلاق ما حارب لها بعرض كما هانه والاسكنة
 في اقرب المواضع اليه كى لو امرها بالاسعال ثم ملها فان كان قبله اعتد به واز كان
 بعد استقرادها في الثاني اعدت فيه وان كان في الطريق اعدت في الثاني والاعتبار
 بالاسعال للدين دون العاش والعيال ولو حازت في الثاني لم عادت لتعمل ماشيا ومساها
 مطلقا منه اعدت في الثاني ولو امرها بالسفر فمطلقا بالخرج لم يحل لها السفر واعدت
 في منزلها وان خرجت ولم تعارق المأزل سوى الشجر وجوب العود الى الاقرب وان فارقت
 بغير ان البلد لم يكن بها العود وحازها وان كان اذن لها في الحج او الزارة او غيرها لم يجرها العود بعد
 فضا الحج ومعنى له انام للزارة والفرجة فان لم يجره فنه وصاف لها الاقامة وان دوت
 رفق واجب ان بها العود مع الامر به ان علمت وصولا الى البلد وقصا الى العود وان
 علمت عدم سكنها مال الحج الاوى وجوب العود ايضا الا بما عور به وهو حسن ملكه وان
 لها في مقام ملك في البلد الثاني حاز لها المعام فنه ملك المذموم اذا اذن لها في الاوام فاجرت
 مع طلقها خرجت لاد الحج ان حازت نوابه لم يعود ومعنى ما في العود وان اسح لها او كانت حرة
 نعم قال الشيخ الاتق بذهبها اربا نعم وبعض عدلها مع ويعتبر ولو طلقها لم ارجعت اليه
 العود ثم اكلت العرق وان كان المحج فكذا ان لم يكن قد مات الوقت وان مات بحلث

الاوام

عرق ومضب ان كان راجعا في العاقل لو اذن لها في الخروج الى بلد او منزل فخرجت مطلقا
 واحلها ماله في العاقل فافكر وقد موله لانه اعوت ففصل في لو طلق الدوتيه
 حاز لها الاسعال ان اسفل جمع اهل حليها او جمع اهلها وان كان في الباني شقة ولو اسفلوا
 دون اهلها وكان منهم منعه لم يحل لها الاسعال وكذا الوهر اهلها الحرف احصا به الا ان سلك
 في الحرف اذ لو حازت المرأة اهدام السكن او اللوص او ما شدة ذلك حاز لها الاسعال
 ولو وجب عليها حوت وكانت رزده استدعاها الحاكم لاسفاهه والمحاكمة انه لو طلقها ولا يكن
 له وجب عليه ان يسار لها مسكنا ولو كان عاها اسباب الحاكم لها من مال فان لم يجد له
 مال امره عليه ويحوز ان يقوض اليها النقوض عليها ما تيسر به مسكنا ولو اسار حوت
 او اخرجت من غيرة الحاكم لم يكن لها الرجوع مع وجود الحاكم وصرح مع صله ولو وجد الحاكم من طوع
 سذل السكن لم يكن له الا اوص ولو طلقها من منزلها وانقض العدة ولم يطلب بالافرة
 لم يكن لها الرجوع ما ذكره الاكثر وسكنها ولم يطلب بالافرة حتى انقضت العدة ولو طابت
 في الاسكال لها الا افر من وقت المطالبة لو طلق الاكن في السفينة فحكمها حكم الدار
 ولو لم تكن مسكنا او كانت دون سكنى مثلها اسكنها حيث شاءت لو ماتت فورث السكن
 جامع لم يكن لهم مسمته ان كان بقدر مسكنها الا اذا بها اوج انقضت بها هذا اذا كانت حاملا
 مع الاعتق للموتى غيرها زوجها ولا سكنى لها ولو كانت حاملا وقال الشيخ لو ثبت لها النفقة
 من مال ولدها وادفعه للعند ولاوى حزم العند بطا المرد عن فطره تبين روجت
 في الحال ويقسم امواله من ورثته ويعتد عدل الوفاة من حين الارتداد وعن غير ذلك بعد روجت
 على الطلاق والزنديق من يرض الكفر والظهور الا ان يقل ولا يعمل بوجه كتاب
 العتق وتواجه وفي معاصد الاول في العتق وفيه فصول الاول في صلبه وما يجب
 وصيحه وشرايطه وفيه ح مباحث آ العتق فيه فصل كثير وبواب عظيم بالمصنف والاصحاح
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعقب رفته مومن كانت فلاه من النار وقال صلى الله عليه
 وآله من اعقب مومنا اعقب الله بكل عصفونه عضوا من النار وان كان ابى اعقب الله
 بكل عضوين منها عضوا من النار وقال الصادق عليه السلام من سخط للرجل ان يقرب عيشة يعرفه
 ويدم عرقه بالعتق والصدق والاصلاح في قوله نه في العتق لغير العتق ومنه عتاق
 التحيل وعتاق الطير او الصلته وسمى البنت عتقا لكونه من ابدى الحسنة ومنه عتاق

العتق

معق عليه عتق ذلك العتق فان كان معيرا او ملكه بغير احصائه لم يقوّم عليه وان ملكه
 مويرا محتثا به قال الشيخ يقوّم عليه ولولا موال الوصية للطفل والمحمون في عتق عليه
 مع اسفال الصرا لا معه وان فعل الوصية بالعتق منه ان كان معيرا لا مويرا بل موال
 الشيخ ولو اسرى الميراث فربما عتق من الثلث ما يحمله ولو ملكه وصية او هبة اعلم ان
 عتق من راس المال او من الثلث يغل الاول عتق على المحور عليه للفس والمدين الميراث
 لو استراه لمحاياه فقدّر الحماة يحج على الاحمالين والمان لا عتق ولو قهر الحن منه مع
 سعه ولو قهر اياه فاسكال من دوام القهر المثل للعتق مع فسخه ودوام الغرابة اوجه
 للعتق ولو اسرك وكمل من عتق عليه فكشرايه ولو وصى له بعض ابيه مات قبل ان يترك
 فعلى اخوه له سري على الميراث ولو الشيخ ان خرج من الثلث كما لو مصلح او لو اوصى له بعض
 ابن اخيه مات فعلى اخوه اعلم على قوله عدم العتق على الاب ولو باع على الاب والابن
 صفق عتق بصيب الاب وسري الى بصيب الشريك ووجب عليه القيمة على ما احصاه الشيخ
 ولو قال لمن هو اكبر منه هو اني لم عتق عليه ملكه له ولو ملكه من ذلك من الرابا اوجه انه لا
 عتق عليه ولو استرى اياه وجعلها عتق عليه خاصه فان وصيته اني عتق ايضا والا فلا ولو اسرك
 الابن والزوج الام الحامل منه مع الحمل ضعف عتق الام على الابن ومن حصه الزوج عند الشيخ
 فان كان الولد اني عتقت عليهما والزوج احد ما على الاخر شي والاعس على الزوج ورجع
 المالك بعد رصيبه منه عليه ولو زوج السركان الحاربه من اياهما فقلت عتق بصيب
 على الحد ولا سري اذا الاحتيار **ر** اذا على المملوك او حذم او اقعد او بكل به صاحبه عتق
 ونزاع ابن ادرس في الاجنح ضعف لدايه الى بصير الصحيح عن الباقر علم **ر** اذا اسم المملوك
 في دار الحرب باع على مولاه وخرج البينا قتل عتق عليه ط من مات وله وارث مملوك لا يخرج
 وحلف ما بقي ثمنه دفع الى مولاه وعتق الفصل الثالث في عتق السرايه وفيه ثلث احكام
 من عتق بعض عبده على او كثر سري الى الباقي ان كان مشاعا ولا يسمع العبد ولو اعقب
 وضاو معين لم يصح سواء امكن حياه بدونه كاليد والدجل او العتق كالراس والطناب
 لو اعقب شركا له في عتق يقوم عليه الباقي شرطا عليه ان يكون مويرا مال باصل عن موت دم
 ودمت يوب لم عليه دس بعد ماله في كونه معيرا اسكال الميراث معبر بالزاد عن
 الثلث والميراث مويرا ولو قال اذا انت مصيبي منك حر لم يبر اسفال مال الى الورث ولو

كان

كان معيرا بالعتق بالاقرب اليه بانه نذك العتق وان عتق لحيثه ولو ورث نصف ماله
 لم يبر ولو اتت او استرى بعد الشيخ سري ويقوّم عليه بصيب الشريك وعندك في نظر
 وان عتق العتق من بصيب او لا موال عتق بصيب شركه او لا فلو مال اعقت نصف هذا
 العبد عتق جميع بصيب او لا ويقوّم عليه بصيب الشريك والارب ان لو مال موت نصفه
 او اقر نصفه المصنف بصيب ميم **ر** الشريك المعتق يقوّم عليه بصيب شركه
 ان كان مويرا وان كان معيرا سعي العبد في ملك باقته فان اسير بعد العتق لم يبر العبد
 عليه شي وقال الشيخ ان نقد الاضرار في ملكه مع ساره ويطلع عيره وان نقد المقر
 سعي العبد في ملكه حصه الشريك مع سار المعتق واعاذه وما اعتراه اقر بان العتق
 لا يبر باطلا **ر** لو اشترى العبد من البعي او عجز كان له من نفسه ما عتق وللشريك حصه
 والكتب ميمها والنفق والقطر عليهما وكجز الماياه مساو للمعاذ وغيره ومع يمكن العبد
 من السعي لسر المولى استخفاف ولا مطالبه بالصريه ولو ورث لم ساركة المولى لان شريكه
 الحقة الاقرب عدم استرطاسا عتق حق لازم او غير محل السرايه كالزمن والكتاب
 والاسلام والحياته والديبرغ لو كان دقا ما لا ارب عدم اليون **ر** لو نقد المعتق **ر**
 احد رماه فموت حصص المخلص عليهم بالسويه وان عادت الخصف ولو كان احد مويرا
 احتسب يقوّم الميراث ولو اعير احد من العتق فموت عليه بعد راساره وعلى المويرا ساق
 الميراث **ر** الاوى ان حصه الشريك عتق بالاد او يحمله العتق ومولى الشيخ انه ان دفع تنقيا عتقه
 وقت العتق والام عتق يغل الاول لو احلف ان القيمة ودم مولى الشريك انه سري منه ولو
 اعقب الشريك ما اقر في نفوده لمصادمه الملك خلاف ما لو باع او هب لا يحلفان العتق ولو
 يجب على المعتق قيمه البصيص ولو هرب او فليس اقر حتى اذا اهدى وعتق بالاد او الولد
 قوله في عدم العتق مع التمسق بصيب الشريك على الربط على الابن ويجوز على الاول
 واداعى كل عتق عتق شركه كالحلف واستوفى ميمها على الباقي ويجوز على الاول ولو كان مويرا
 حازله ان يحلف جميعا ان كانا عدلين ويجوز او يحلف احدهما ويجوز نصفه ولو كان
 احدهما ما سقا حاز ان يحلف مع العدل ويجوز النصف ولو كانا ما سقا ملاوجه انه يستع
 في ميمتها لا يعتد بذكر ميمها عتق الشريك ولو استرى احد ميمها بصيب صاحبه عتق عليه
 ولم يبر ولا لاله ولو الكذب نفسه في سعادته لم يعمل ولو اسرى بصيب صاحبه يجوز

لغيره
الله

والاولا لاصدها عليه وان اكذبها على اسكاله ويعبر القيمة حتى الحق والقول
 قول الشريك في نفي العيب ولومات المعق اخذت القيمة من الشريك من الاصل مع الصحة والاول
 من الثلث والاقوم مع الوصية تحققة لولم يحلف سواه والحق الوصية بعين الصبي غاصه
 وان حلف ولا مع التدبير ولومات العبد قبل دفع القيمة على الثاني من وجهها مطعوا وكذا
 على الاول على اسكاله ولا فرق بين ان يكون الشريك مسلم او كافرا او مالكا او مملوكا
 ملكا او امة معق على المعادير ويكون الاول كله للمعق هذا مع السار والملك
 مع الاعيار بل السدس للعبد فله من الاول بعد ما عتق كما لو ادعى الشريك صفة زيدا بها
 القيمة فالارب بعد قول المعق على المعادير ان المعق يجبر على دفع القيمة من ساره
 والشريك على دفع ثلثه اذ المعق القيمة ولو ادعى عتق نصيب لم يقوم عليه نصيب
 شريكه وان كان عننا اما لو ادعى عتق عند الموت فانه يقوم عليه ما يحتمل الثلث وكذا لو
 ادعى عتق الصبي والمكمل وهل يعتبر في الاخر رضا الشريك اسكاله بالاعتق
 نصيبه من حمل لم يقوم عليه حتى وصفه هو موسر فوحت عليه جلي وعتق معها ولها
 ان ولها بالسرانه ما اعناق وسعيه للحل وان دلها بالاداسرى العتق في الحل وقوم نصيب
 منه يوم سقوطه متى لو كان المعق مجبر لم يقوم عليه واستثنى العبد من
 حكم عتقته اجماع وثبتت قيمته في دمه سعي منها او الرقعة في الثاني حتى يودي العتق
 الاارب الثاني ملوكة وفي ثلثه مال كان له بقاء بقاءه والثاني ماله موروث ورثته
 ان دلها بالاول وعلى الثاني يكون نصيب الرقعة ملوكة ويستسعى حين عتق الاول ولو
 اعنت الثاني نصيبه مع على الثاني لا الاول وهل يسلّم اسقاط حواله العتق الاارب
 ان اذ ادعى المعبر عتق للموسر وشهد عدل اذ له الحلف وان احتج العبد
 بسب له قيمه نصيبه على الموسر ولو لم يكن شاهد عن نصيب المدعى اعترفه
 بالحق به بالسرانه ان دلها بالعتق بالاعناق ولا يعقل سعادته لو كان عدلا لم يحلف فان
 نكل اسحق بالمرجوعه قيمه نصيبه ولم يعبر نصيبه لمدعاه عليه ولو ادعى عتق
 للموسر لم يعق منه شي ولو كان عدلا حلف مع العبد بالاداسرى حتى يصفى احد
 العبد من المساوين فمعه المستر كن بقاءه ومن غدر والاركة سرك ال نصيب سركه
 فان اعنى النصف من العبد الاخر عتق والاسرانه لاعتاقه وان اعنى الاول في ذم
 اوب

الموت لملكه خاصة والاسرانه ونصف عتق الثاني على احازه الورثة ولو اعنى الاول
 في الصحة وتسبق الثاني في وضعه لم يسفد الثاني لا سعاله منه نعمه الاول
 لو شهد عتق نصيب الموسر ثم رجعا بعد العتق والحزم عتق ما قيمه العبد اجمع
 ولو شهد على ارض نصيب عتق بثلث الشريك محكم الحكم ثم شهد اخرا ان عتق ارض هو
 الثلث ورجع الاذان وما بينهما السبب وكذا عتق الورثة في الرجوع عتق الاول والاول
 رجوعهما ولم يغزما ويحتدل ان اهما اشرا الثاني واعاقه لمنعهما عتق سهاد
 الرجوع عنها ولو صدقها الورثة عتق الثاني ورجعوا عليها نعمه الاول وان اخرا
 ما بينهما بطل عتق المحكوم بعتقه ولا غرم ولو اطلقا او احدهما او اسن الباركان
 سعتق ان رجعت عليه وبطل الاول ولا غرم ولا الاول ان خرج عليه ثم ان كذا عتق
 الورثة في السهاده عتق الثاني ورجعوا عليها نعمه الاول وان كذا موها في الرجوع فلا غرم
 من لو وكل شريكه في عتق نصيبه اسحق نصيب نفسه سرك وقوم عليه على اسكاله
 مما من عدم الماشر في الاكلاف على سبب في الصمان والاولا كله للموكل وان اطلق في
 ولم يوثق العمل الاضافة الى نصيبه والى نصيب الشريك وايضا فيهما الفصل الرابع
 في الاحكام ومنه تر محبا آ لشرط على المعق شرطا في نفس المعق وجب عليه الوفاء به
 فان شرط عوده في الوقت عند المخالفه قال السج بواذ عتقها والوجه بطلان العتق ولو شرط
 خدمته سنة مثلا لم فان مات المول اسحق الورثة لخدمته ما في المذم فان ارضى حتى اصبحت
 فالوجه موت الابن لم عليه وهل شرط في ذم لخدمته قول العبد الوجه وكذا لو لم
 يسل فالوجه بطلان العتق ومع القول بعتق في المذم وعليه لخدمته ولو قال اسحق
 وملك الف اعمل الصحة كالخدمة بعتق الى رضا العبد والبطالان الله في الحصة
 شرط والخدمة والحجج اسسها وكذا ان شتر على الف دفع الف لو قال اصدك اعمل
 الف فعلا عتق من نفسه ويحمل وجوب المسمى وعدمه للايمان فمجب بعهده وكذا
 لومات قبل السان واخرج من الحرك التدبير في كفارة العتق ولو ادعى عتق عتق
 عتق عن كفارة ومع عن الاس واسفل اليه عند الاس تحت لو نذر عتق اول
 ماله ولو ادعت اسن دفعه عتقا ولو خرجا على العتق واسس الاول سهاد
 ولو علم السابق احصى العتق ولو خرج عتقا واخر حيا اصبحت العتق الحى بمها والاول

الاسم

ان الثاني والاول في ان اعنى نصيب المولى سرك نصيب المولى سرك نصيب المولى سرك

والميت عند الاعناق والتزكه اهل الارث من جن الوفاة ^{الاحق} الوارث ولو كان
 للميت مال غير العبد المحرر عتقه مائة مائة فما زاد عتق جميعه وان كان اقل من مائة
 عتق بعد ثلث المال كله ما اذا كان العبد نصف المال عتق ثلثه وان كان يملك المال
 عتق نصفه وان كان ثلثه اربعة عتق اربعة اضعاف وطريقه ان يفرق ثلثه العبد
 في ثلثه ثم ينسب اليه مبلغ التزكه بما فرغ بالثمن عتق من العبد مائة مائة لو كانت فيه
 الف والمال الف ضرب القيمة في ثلثه يكون ثلثه الف ثم يسب اليها الاغني بكر لثمنها
 مائة مائة ولو كانت مائة ثلثه الف والتزكه الف ضربت قيمته في ثلثه مائة مائة و
 يسب اليها التزكه اجمع يكون اربعة اضعافا ولو كانت القيمة اربعة الف والتزكه الف
 ضربت قيمته في ثلثه يكون اثني عشر وسببها خمسة الف يكون ربعها سدسها
 فيعقب ربع العبد وسدسها وهكذا ولو كان عليه دين مستوعب مائة مائة ولو تعدد
 الموقوف والارث بعد نصف العبد جعلوا مائة مائة وكسب رقبته للدين اخرى للتزكه
 مائة مائة من يخرج للدين فله عتق ثلث الباقي بالتزكه ولو كان الدين ربع العتق كتبت
 اربع اضعاف واحده للدين وثلث للتزكه ثم يفرغ للمحرمة منه ويحوز ان كتبت كذا وكذا
 للمحرمة والباقي للتزكه ولو اعقب الميراث عتقه وهو يخرج من الثلث عتق ثم طهر
 دين مستوعب سبع في الدين ان ملأ حكم الوصية في الميراث حتى لو اعقب اربعة ثلثه
 مساويه هي التزكه عتق اربعة اضعاف بالتزكه ثم طهر عليه دين مستوعب بطل العتق والقيمة
 ولو دفع الوارث الدين منه ليصحا فوئى الشئ احاسه ولو كان بعد نصفهم احمى بطلانها
 على ضعف مائة مائة بعد التزكه من الدين والتزكه ثم توقع للمحرمة وحملها على
 الاموال مائة مائة نصف الميراث في الدين ومطالب الورثة سبقت الدين الا من الباقي او غيرها
 ولو اعقبهم اربعة اضعاف او اوصى بعقبهم عتق اربعة اضعاف بالتزكه ثم طهر له ضعفهم حكم عتقهم
 من جن اعقبهم او من جن موته فسطر القوت منهم بالسبع وغيره والتزكه ثم ولو طهر
 بقدرهم عتق ثلثها ثم مفرغ من الرقبه وحكم حره من حجب التزكه من جن
 الاعناق او الوفاة الا من جن التزكه على اسكال ضعف وكلما طهر له مال عتق من
 العبد من الدين وما بعد ثلثه ما اذا نذر الميراث العتق بالوجه انه من الملك ولو
 عتق بغيره في حجب على شرط فوجد في مرض احمى فوجه من الاصل اسفا لثمنه

قاصد

نقص

والقيمة

وموت البدر ومن الثلث ولو نذر عتق المثلث الحاصل في حواض معهما مع الحمل من الوفاة اسكال
 فان سوغناه لم يسطر السبع بعد الولادة وكذا لو نذر عتق عتق اذ اقبل شام باع وسب
 فعلم ففعله او عند حي السنة مائة مائة ولو نذر ان لم يفعل السبي العتق ولم يوفى وما هو
 حن لم يحرر حتى يموت ولو باع مائة مائة ولو نذر ان لم يفعل السبي العتق لم يفعل اسما
 ثم فعل ما الاقوى العتق مع احمال عتقه اذا دفع العبد الى احبى ما لا يستتره
 وعقبه ففعل فان كان عين المال مائة مائة والعقب اطمان وان كان في الذمة صحا وعليه
 دفع الثمن من عتقه ان المدفوع او المولى ثم لو اعقب الميراث عتقه عتق عتق عتق
 فان عتقه اعترافه الميراث من الاعناق والموصى به عتق الوفاة والتزكه ما قبل
 الارث من جن الوفاة الا من نصف الوارث لها فان فرحها من الثلث عتق والارث عتق
 الميراث ودخل الميراث على الباقي ولو اوصى بموت التزكه بعد الموت والثلث للميراث مفرغ
 بعد عتق ثلث العتق من الميراث والموصى به ما اذا نذر الميراث الميراث الميراث الميراث
 فتم الميراث من الاعناق والموصى به جن الوفاة ولو اوصى بموت عتقه ومائة الثلث الميراث
 او ازيد ما دون الضعف صح اجماعا وعتق ما سادى الثلث ولو كان الزيادة بعد الضعف
 مال السبع سطل الوصية وليس بعتق والحواض او اوصى العبد بالثلث ما دون عتق
 من الوصية فان نقرت اعطى العاقل ولو اعقب عتقه عند موته وعليه من مال الشئ ^{العمه}
 ان كان من العبد ضعف الدين صح العتق واستسعى العبد في رضا الدين والحق طلاق
 ذلك ان لو اعقب الحمل لم يملك لم يملك لم يملك لم يملك لم يملك لم يملك لم يملك لم يملك
 ومال الشئ ان لم يملك كان حرا لم يملك لم يملك لم يملك لم يملك لم يملك لم يملك لم يملك
 العتق من الارث على ضعف القيمة اسكال ولو مال وحل بمائة مائة او القيمة
 ما لو مال وحل كذا من ارم المحصول اسكال ولو اذن له فله مائة مائة الميراث لم يعلم
 الرجوع فالأقرب وقوعه عن الارث وعليه الصان لو لو شهد عتق العبد فملك العبد
 ما لو ساع السبع ولو شهد بالعتق محكم به ثم رخصا وعتقهم بشهدان بالعتق قبل
 الشهادة سقط الصان لو الوارث العتق مائة مائة الميراث الميراث من حان
 الحريرة وهو لحي كلي الشئ فان الميراث سب الوفاة الميراث الميراث الميراث الميراث
 سبب وسبب الميراث كما لسبب مع شرائط ذكرها في باب الميراث ان الله تعالى

الحمل
الملك

وله فروع وساميل وميا لذكر هناك **المقصود الثاني في الدبر** وفيه فصلان **الاول**
في ماهيته وشرائطه وفيه ما بحث **آ** الدبر سعييل من الذر وهو العين المورث
بعد الموت وهي تدبر لانه اعناق في دبر الحياه وهذا يحتاج العلم كافه اذ تزن موت
المول والآن سحوازه مع امتزانه لموت غرض كن ذبح المملوكه ومن جعلت له الخدمه
ستزط في الدبر الصبي ولفظه الصبي ان حر بعد موت او عس او معتق او ترق في
حيات حر بعد وفاتي او اذا مات مات حر ولو مال ترك او ان مدي لم يمتع وهو ما
فاذا مات مات حر ومع ذلك لا ما نعزم ولا يتقيد الشرط ولا ما نعزم عن ايات لفظ
ملو مال في او اي حين او اي وقت عام معام اذا وكذا الومال ان او هذا الاول ان مملوك
حر سترط في الصبي محدها من الشرط ملو مال ان قدم المافر او اذا اهل الشهر ما حر
بعد وفاتي لم يمتع وكذا الومال بعد وفاتي سنة او شهر او اذ ت الى وادي او الى كذا اذ
حر بعد وفاتي او ان حر بعد وفاتي ان سيب او متى شب او اي وقت او اي حين او اي
زمان **د** سترط السنه فلا عمره تتدبر الساعي والعاطد والكل ان والمكر وبلا ان
لا بد منه من سنه القربه **هـ** انا يع الدبر من المانع العامل العاصد المحار الحار القوي
فلا عسار تتدبر الصبي وان كان مجيرا ولا المحنون ولا الكاف وان كان ميا ان سترط
نه القربه ويصح من السنه والمعلن على اسكال في السنه **و** لو جبر المسلم ان تدبر
تدبره وسعت لموات على رذه ان كان من غير مطرة وان كان من ماله سعييل لونه حرج
عن ملكه ولو جبر المريد عن غير قطع من صح تدبر اسكال اما المريد عنها لا يمتع من مطعا
ولو سوعا تدبر الكافر تدبر مسلم اسم العبد يمتع عليه وان لم يمتع في تدبر ولو مات
قبل السح وبيل السح حر من الثلث ولو قدر الثلث حر بعدده وكان الثاني للوارث
مسقر على المسلم وساع على الوارث الكافر ويصح تدبر الافر من الاثار العلوم
وكذا رصوع ولو فر من بعد الدبر رصع الاثار **ح** لا يع الدبر من الخالف به
المقصود الثاني في الحكم وفيه **أ** محبا **آ** الدبر حران مطلق كونه اذا مات
مان حر ومقتد كقول اذا مات في سفرى هذا اذ رضى او سني او سكر كذا او طر
كذا اذ في موص كذا مات حر وهو ساع بعبه **ب** الدبر مملوك الوجه تحرر الرجوع
منه وفي بعض سوا كان عبدا كاملا او بعض وسحق الدبر لموت المولى من الثلث
مان

في سعييل من الذر
وهو العين المورث

مان قصر عنه حرر ما يحمله الثلث وكان الثاني رواللوارث ولو لم يكن سواه
حرر لث ورق الثمان ولو كان له مال عاب عتق ليه ويوقف الثاني مكل **ج**
من العاب شي عتق من العبد بسببه ليه ومع قدم العاب من حرر العبد من
الوفاه فالكتب بعدها كله له ولو لم يلف العاب من رقه الثلث وكذا لو كان عوض
العاب دسا ولو كان عليه من مستوعب بطل الدبر سوا كان الدبر ساعا او العا
حلا للشيء ولو قصر الدبر حرر من المدير بعد ثلث الثاني **د** الدبر الحر
يد من عن الملك مملوك كسبه وسعه وهبته والصرف فيه كف شاك ان سبط
الدبر حبيد ومال السح حر ان رصع في تدبره ماعه او قصر سعه الرجوع **هـ**
السح في رقبه وان لم يمتع ماله ماله السح فانه ماله السح الخدمه من حين المولى
الزمن فاذا مات المولى حرر وليس احد **و** لا فرق في حوازه السح من ان يكون الدبر
مطلقا او مقيدا **و** لا ين ان يكون المملوك ذكر الانثى **ز** لو مال السر كان اذا امتنا
مان حر قوي الشي صحة مان ما عتق من ماله وان مات احد هما عتق نصيبه من
ثلثه وكان الاخر مدبرا الى ان لموت الثاني فكل الحيه منه من الثلث وكيفية بعد
موت الاول الى موت الثاني من العبد والثاني والوجه عندى بطلان الامع يجوز
العلق لموت العزيم لو مال كل واحد منهما اذا مات فصبي حر كان تدبر احدهما
وكان للمك منه ما ساق ولو جرح نصيب احد ما خاصه حر راجع وحرر الثاني
بسبب الثلث **و** يجوز دمل المدين فان جملت منه لم يطل الدبر فاذا مات عتق
من الثلث فان عجز الثلث عتق الفاضل عنه من نصيب ولدها ولو جدد جملها لم يملك
اما من زما او شبهه او عقد كان المحرم يدبر والمولى الرجوع في تدبرهما معا وفي تدبر
احدهما دون الاخر وقول السح هنا غير معتد ولو كان المحل ساعا لم يحقه الدبر السرايه
وان علم به حلا فالسح حر ولو اذعت بحدده فالاقرب بقدم قول الوارث في سقه
على الدبر ولو رصع في تدبرها مات بولد لسته اشهر صاعدا من رجوع السح لم يملك
لا مكان بحدده ولو كان لدها كان مدبرا والدبر اذا ولد بعد الدبر مملوكا فهو مدبر
كاتبه وكذا يجوز دمل انه المدين والدبر **ز** حرر الدبر الرجوع في تدبره اما ما ساق
او محلا كان مدبر او نصف او عتق او بوضبه وان رد المولى له وانكار الدبر لم يرجع

وان حلف المولى والذعنون بحجة وصح فيه شاهدان والا قرب بهونه مشاهد اولين
 وشاهد وثني ولو ادعاه على الورثة فاعتزوا حكم عليهم ولو اكل بعضهم كان له اطلاقه ولا
 يقوم على المقر وكذا انكار الوصية والوكالة اما البيع الخارج عن اذكاره اسكال والاثبات
 في ان انكار الذعن رجحه ولو مال يدعي اذ ادعت الى ورثتي العاقبات حرما لوجه انه رجحه
 وكذا ان دخل الدار فانه مدبر او ماعه سعا ماسدا او اوصيه وصيه باطله ح لو دبر
 جماعة عتقوا لموته ان خرجوا من الثلث والاولى بالاولى وكان الفصل الاخر
 ولو جعل الترتيب استخرج بالقعة وكذا لو دبرهم بلفظ واحد وهو شرط بعض المدعي
 اسكال فعل المعدم هل يخير الوارث او يقع الاقرب الاخر ط لو دبر بعض عتقهم فلم
 يسد الدبر ولا العتق لو حصل بعد الموت ولم يرض مولد صنف ولو كان له شريك لم
 تكلف المقوم ولو دبره اجمع ثم رجع في بعضه صح الجمع ولو دبر الشريكات ثم اعطى احداهما
 مال وجه المقوم عليه ولو دبر احداهما ثم اعنت قوم عليه ولو اعنى الاخر فالوجه المقوم
 ايضا ي سطل الدبر ما بان المدبر فان رزق او اذ بعد الاثبات من امه كانوا رزقا
 وصلة على الدبر والارداد المدبر لا سطل بدسره الا ان لم يمتد له الموت
 لو التمت بعد كان حرام من الثلث ولو علق التكمير بموته من جعلت له ماله بعد
 لم سطل الدبر ما كتب المدبر قتل الموت لمولاه وعنه له ان خرج من الثلث فان ادعى الوارث
 بعدمه فالقول بول العبد مع العلم ولو اقام عليه حكم لبعده الوارث وان اخذ المدبر
 انه كان في حيا سيد ثم بعد ذلك علمه بعد موته بدم قول الوارث ولو اقام
 العبد بصلته وبعد علمه الورثة ولو لم يخرج من الثلث كان له من الثلث بدم ما يجوز
 والناهي للورثة لو اعنت هو اودى بدم المجهول ان كان في مرض الموت ولا يصح المدبر
 والوصية بالعق او غيره ما اودى بالاولى الاول ولا يملك العتق الموقوف على العتق
 بعد الموت بمحض لما اخذ عن الدبر ح لو دبر ثم باع او وقف او هب كان
 ذلك رجوعا وبصح ما فعل من العتق وسد ما لم يعلو عا دل ملكه منع او عن لم بعد الدبر
 وكذا لو اوصى بشئ ثم اوصى عن ملكه بطلت الوصية ولو عاد لم بعد والا قرب ان رهن
 المدبر ليس اطلاقا له بعتق بعد الموت وبوضوح التركة منه يكون رهنا بكونه لو دبر
 عتق من دفع له مال غائب اقرب بينهما معين مما يخرج به الوصي لهما ووقف الثلث
 والعبد

والعبد الاخر ما اذ حصل من الغائب شئ كذا من عبته الترتي ما اذ حصل اخر عتق من
 الثاني من الثلث الى ان عتق ولو بعد حضور الغائب لم يزد العتق على قدر لهما ولو
 خرج ذلك وقف له القعة مسجما بطل العتق منه وعتق من الاقرب لثمة ولو كانت ثمة
 المدبر ماله وله ما به عاتقه عتق له ورق ثمة وقف الثلث ولو كان له اسان على
 احداهما ما اسان له عتق من المدبر حصة من علمه الذين اجمع وهي المصف ولاحقة
 الاخر وكلما استوفى من اخيه شئ عتق له ولو كان الذين علمهما عتقا اجمع ثمة
 ارسى ما يحى على المدبر لمولاه ولا سطل المدبر ودينه لو قبل له وهي ممتة مدبرا ولو قبل
 المدبر سطل بدسره اما ام الولد فلا سطل حكمها بعلها مولاها ولو باع على غيره ماله
 بعلق ارش الحيا به برقبته والمولى فكه مارش الحيا به وله معه فيها فان فكه فالدبر
 باق وان سح بطل الدبر وصرف الثلث الى المحنى عليه ولو كانت الحيا بغير مستوعبه
 صاع بعضه بقى الباقي على الدبر ولو مات المولى قبل فكه اعتق ولا يثبت ارس
 الحيا به من تركه المولى كذا اوجبت فصا او صمنة وان اوجبت مالا اخذ منه
 بوجه تدبير المكات فان اذى مال الكفا به عتق بها وبطل الدبر وكان باقى من
 له فان عجز وصنف الكفا به بطلت كتابه دون بدسره فاذا مات المولى عتق من الثلث
 وباقى بدسره وان مات المولى قبل الاداء والعجز عتق من الدبر من الثلث فان نص
 الثلث عتق منه ما يحمله وسقط من مال الكفا به ماله وكان الباقي مكاسا ولو كانت
 المدبر اصمل بطلان الدبر اما لو فاطحه على مال لم يعمل بعتقه لم سطل الدبر وكوز
 تدبير الحبل ولا يردى الى الام فان ات به لدون سنة اشهر من حين الدبر حكم المدبر
 منه والا فلا وكوز الرجوع في بدسره كالمعطل تدبير الاعسار يرد المملوك مدبر
 ماله سواردة في حق المولى او بعد وفاته بوجه فديما ان الدبر بمنزلة الوصية
 وكوز الرجوع منه ويخرج من الثلث ولا يخرج بالذرع عن الملك وكوز له اخدمه
 ووطؤه ان كانت حاربه بعم الحولة ببيعة والا اخراجه عن ملكه وكوز له ان يوجع وله
 عتق المدبر بمرعافى كعاره طهار او قبل او يذر عتق وان لم يرجع لفظا طارا ح
 اما المدبر واحدا ماله ذلك منه عندى منه نظره المقصد المالك في الكفا به
 وثمة مطلقان الاول في اركانها وقصوله اربعة الاول الماهية والصيغة وثمة

وهذا الما هو في المدبر به اما الدبر الاصل بالذرع وكذا في المدبر

وَمِنْ مَبَاحِثِ كِتَابِهِ عَقْدُ مَسْقُلٍ مَفْقَرٍ إِلَى الْخَبَابِ وَالْعَوَلُ لَيْسَ سَعَا
لِلْعَبْدِ مِنْ بَيْنِهِ وَالْعَقْدُ مَقْصُوفٌ وَمِنْ حَازِمَةِ النَّصْبِ وَالْإِجْمَاعِ مَسْجُوبٌ مَعَ إِمَانِهِ الْعَبْدُ وَدَرَّةٌ
عَلَى الْكُتُبِ وَمَا كَدَّ مَعَ الْبَاسِ الْعَبْدُ وَالْحَبْ وَالْحَبْ مَعَ فِدَا أَحَدِ الْوَصْفِ وَالْكَرْ
كِتَابَهُ عَنْ الْمَكْتَبِ بَلْ لَوَاعِ الْعَبْدِ مِنْ بَيْنِهِ مِمَّنْ مَوْجِلٌ أَدْعَالُ لَمْ يَصِحْ عَلَى سَائِلِ الْكُلُونِ
كِتَابَهُ كِتَابَهُ الْبَيْتِ فَهَلْ حَارَ الْمَجْلِسِ الْبَالِ لَيْسَ تَعَادُ بَيْتِ مَبَاهِثِ الشَّرْطِ
كَأَصْفِ الْكِتَابِ أَنْ نَقُولَ كَمَا يَسُكُّ عَلَى كَذَا وَذَكَرَ أَجْلًا مَحْصَا وَنَوَى الْعَقْدُ عِنْدَ الْإِدَا
وَالْعَقْدُ أَنْ نَقُولَ فَادَّادَتْ فَانْ حَرَمَ النَّهْ لَهُ وَيَقُولُ الْعَبْدُ مَلَّتْ إِبَاهَا بَه
وَلَوْ مَالٌ أَنْ أَذِنَ إِلَى الْعَا فَانْ حَرَمَ كِتَابَهُ وَالْعَقْدُ الْكِتَابُ فَرِيَانٌ مَطْلَقَةٌ وَهِيَ
الَّتِي أَمْتَضَتْ فِيهَا عَلَى الْأَجْلِ وَالْعَوْفُ وَالنَّهْ مَعَ الصَّيْفِ وَشَرْطُهُ وَهِيَ الَّتِي زِيدَ فِيهَا
عَلَى ذَلِكَ الرَّدِّ فِي الرِّقِّ عِنْدَ الْعَجْ وَهِيَ الْأَزْمَةُ أَنْ كَانَتْ مَطْلُوعَةً أَجْمَاعًا مِنَ الطَّرِيقِ وَأَنْ كَانَتْ
مَشْرُوطَةً فَكَيْذُكَ مَطْلُوعُ السَّيِّدِ مَا لَمْ يَحْصُلِ الْعَجْ بِمَالِ السَّيِّدِ وَحَازِمَةُ مَرْجَمِهِ الْعَبْدُ أَنْ لَمْ
يَعْبُرْ بَيْنَهُ وَفِيهِ مَنَعَ وَكَانَ مَوْجِلٌ مَشْرُوطٌ فِي الْكِتَابِ مَا هُوَ بِمَالٍ مَخْلُوفٌ عَنْ مَلُوشِ الْوَلِيِّ
بَطْلُ الشَّرْطِ وَالْأَقْوَى مَطْلَانُ الْعَقْدِ أَيْضًا وَحَبُّ الْوَفَا بِالشَّرْطِ الْأَسْبَحِ إِذَا وَقَعَ فِي الْعَقْدِ
وَلَوْ شَرْطُ خَدْمَةِ شَهْرِ بَعْدَ الْعَقْدِ مَا لَمْ يَسْبُوحْ حَازِمَةُ الْعَقْدِ الْبَاقِي السَّيِّدُ وَفِيهِ
مَا كُنْتُ أَشَرُّ شَرْطٍ فِيهِ الْمَلُوعُ فَلَا يَصِحُّ كِتَابُهُ الْبَيْتِ وَأَنْ يَلْعَ عَشْرًا أَوْ كَانَ مَرَاهِقًا أَوْ
أَذِنَ لَهُ الْوَلِيُّ فَتَشَرْطُ فِيهِ الْعَقْلُ فَلَوْ كَانَتْ الْمُخْتُونُ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ كَانَتْ الْمُخْتُونُ بَعْتُورُهُ
مَكَاتٍ فِي رَمْزِ صِحَّتِهِ مَعَ وَلَوْ أَدْعَى الْعَبْدُ الْكِتَابَ فِيهَا وَأَدْعَى دَفْعَهَا حَالَهُ الْمُخْتُونُ
مَذْمُومٌ قَوْلُ الْمَوَالِ مَخْلُوفٌ دَائِمٌ الْعَقْلُ وَلَيْسَ لَوَلِيَّ الطُّغْلِ وَالْمُخْتُونُ كِتَابَهُ عِنْدَهَا سَوَاءً
كَانَ الْوَلِيُّ أَوْ عَزَمَ مَا نَفَعَلُ كَانَ مَا يَرُدُّهُ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ وَالْعَقْدُ بِهِ وَلَوْ مَلَّ الْخَوَانُ
مَعَ الْمَصْلَحَةِ كَانَ وَجْهًا كَيْسَ شَرْطُ فِيهِ الْأَخْبَارُ فَلَوْ كَانَتْ الْمَكْلُ لَمْ يَتَقَعْ كَيْسَ شَرْطُ فِيهِ
زَوَالُ الْحُجْرِ الْعَلِيِّ وَالْفَقْدُ فَلَوْ كَانَتْ أَحَدُهَا عِنْدَ لَمْ يَصِحَّ وَالَّذِي مِنَ الْعَقْدِ مَا اعْتَبَارَ
بِعَارِهِ الْبَاهِي وَالنَّامُ وَالْعَانِلُ وَالْعَانِلُ وَالْكُلُّ أَنْ يَصِحَّ كِتَابُهُ الَّذِي فَادَّادَتْ
مَلَّ عَلَى خَيْرٍ أَوْ حَزِيرٍ وَمَا ضَا حَالُ الْكُفْرِ حَصَلَ الْعَقْدُ الْمَعْنَى أَنْ الْحَاكِمَ يَحْكُمُ بِصِحَّتِهِ
بَلْ لَا يَعْزُفُ لَهُ كَمَا يَحْكُمُ بِنِعَالِ الرُّوحِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى حَرَمٍ وَمَا ضَا عَمَّ السَّامَا وَلَوْ مَعَا ضَعُفَ الْإِسْلَامُ
مَنْ بَلَّ الْبَرَاءَةَ أَيْطَلُ الْحَاكِمُ الْأَمَاضِ وَهَكَمَ عَلَى الْمَكَاتِ بَعْمَتِهِ عِنْدَ مَحَلِّهِ وَلَا يَسْطَلُ

الْكِتَابُ

الْكِتَابُ وَلَوْ تَرَاخَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ عَلَى الْعَبَائِضِ مَكْدُوكٌ وَلَوْ مَعَا ضَا الْعَقْدُ حَالَهُ الْكُفْرُ
قَتْلُهُ الْبَاقِي وَكَذَا لَمْ يَكُنْ لَوَاسِلُ أَحَدٍ مَعًا وَلَوْ لَوَاسِلُ الْعَبْدِ حَاضِرٌ مَعَ مَوْلَاهُ وَلَيْسَ لَوَاسِلُ كِتَابَةٍ
وَلَوْ اسْتَرَى الَّذِي سَلَّمَ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ لَوَاسِلُ مَكَاتٍ الَّذِي لَمْ يَسْطَلُ الْكِتَابُ وَلَا سَلَّ مَوْلَاهُ
مَا نَحَرَ وَرَقٌ مَعَ عَلَيْهِ حَسْبُ رَأَى لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُنْ مَعَهُ كِتَابَتُهُ سَوَاءً كَانَ فِي دَارِ
الْحَرْبِ أَوْ الْإِسْلَامِ مَا نَفَعَلَا مَتَاعًا لَمْ يَسْعُرْ خِلَافًا لَهَا مَا نَفَعَلَا إِلَيْهِ (أَنْ يَهَاجِمَ)
الْكِتَابُ أَنْ كَانَتْ صَحِيحَةً وَالْأَمْنُ لَهَا مَادَّهَا وَأَنْ دَعَلَا وَقَدْ أَرَادَ أَحَدُهَا الْآخَرَ يَطْلُبُ
الْكِتَابُ أَنَّ الْعَبْدَ أَنْ يَمُوتَ سَيِّدَهُ مَلِكًا وَأَنْ يَمُوتَ السَّيِّدُ عَلَى رَدِّهِ وَمَا يَطْلُبُ وَأَنْ دَعَلَا
مِنْ غَيْرِ قَتْلِهِ وَغَيْرِ أَحَدٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَسْطَلُ الْكِتَابُ أَنَّ الْعَبْدَ لَوَاسِلُ فِيهَا إِلَّا مَا لَحِقَ
وَأَنْ دَعَلَا مَتَاعًا لَمْ يَسْعُرْ خِلَافًا لَهَا مَا نَفَعَلَا إِلَيْهِ (أَنْ يَهَاجِمَ) الْمَكَاتِ لَمْ يَحْجَرْ
عَلَى طَاعَتِهِ وَحَرَمَ السَّيِّدُ مِنَ الْمَطْعَمِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ وَعَقْدُ الذَّمِّ مَعَ طَوْلِ الْمَلِكِ وَمِنْ التَّوَكُّلِ
فِيهِ مَعْقُودٌ مَعَ الْإِدَا وَخَرَجَ الْمَكَاتِ مَعَ الْإِدَا بَيْنَ عَقْدِ الْإِمَانِ لِلْإِمَانِ وَمِنْ الرِّجْعِ وَلَوْ عَجَرَ
اسْتَرَقَ السَّيِّدُ وَرَدَّ إِلَيْهِ أَنَّ إِمَانَهُ الْمَالُ الْأَيْطَلُ سَطْلَانُ إِمَانِ الْبَيْتِ وَلَوْ كَانَتْ فِي دَارِ
الْحَرْبِ مَهْرَبٌ السَّيِّدُ يَطْلُبُ الْكِتَابُ سَوَاءً دَخَلَ سَلَامًا أَوْ أَوْاسَطَ لَوْ جَاءَ بِأَذْنِ مَوْلَاهُ مَا كَانَ
سَيِّدَهُ وَمَلَّ اسْتَعْلَتْ الْكِتَابُ أَلْ وَرَثَتُهُ وَأَنْ مِنْ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَوْ مَادَّاهُ أَوْ هَرَبَ مَالُ الْكِتَابِ
مَحَالُهَا وَأَنْ اسْتَرَقَ فَكَيْذُكَ لَنْ يَمُوتَ وَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ مَالُ الْمَلِكِ لَمْ يَحْجَرْ بَعْدَ إِذَا الْمَالُ
الْبَيْتِ وَسَتَرَتْ قُوَّةً مَعَ الْعَجْ وَلِلْمَكَاتِ إِذَا الْمَالُ إِلَى الْحَاكِمِ أَوْ أَمْسَكَ مِنْ عَيْنِ سَيِّدِهِ أَوْ مَوْتُهُ
مَوْصُوفٌ عَلَى مَا ذَكَرَ وَمَعْنَى الْمَكَاتِ مَا لَدَا وَالسَّيِّدُ رَقَّتْ حَتَّى لَوْ كَانَتْ الْمَلِكُ عِنْدَ عَمِّ طَارِ
الْمَشْرُوكُونَ فَأَيُّهُوَ الْمَكَاتِ مِنَ الذَّارِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَكُنْ مَالُ الْكِتَابِ مَافَتْهُ وَكَذَا الْوَدَّ
الْكَافِرُ مَا مَاتَ وَكَانَ عِنْدَ طَهْرِ الْمَشْرُوكُونَ مَعَهُوَ الْمَكَاتِ فَانْعَلَتْ مَعَهُمْ أَوْ عَلِمَ طَهْرُ
مَا نَفَعَلَا مَافَتْهُ وَفَوَى الشَّيْخُ وَهَرَبَ بِحَلْمِهِ مَلِكًا إِلَى جِبَةِ فِيهَا الْمَشْرُوكُونَ
لَيْسَتْ مَا لَمْ يَمَلَّ وَكَذَا لَوْ كَانَتْ عِنْدَ عَمِّ حَبِيبٍ وَنَقَوَى عِنْدِي فِي الْأَوَّلِ الْعَدَمُ وَالْإِمَانُ
لَنْ دَرَّ الْأَمْرُ مَعَلًا أَحْتَرَاهُ أَنْ أَذِنَ بَعْدَ الْحُلُولِ وَالْعَمَّ مَوْلَاهُ وَلَوْ لَمْ يَسْعُرْ وَهَلَّ
عَلَيْهِ إِمَالٌ مَالُوجُهُ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَنَعَ الْكِتَابُ وَأَنْ لَمْ يَرَأِ الْحَاكِمَ فَانْ حَاوَلْتُ مَالُوجُهُ
الْبَيْتِ وَأَنْ أَدْعَاهُ وَإِمَامُ السَّيِّدِ بِهِ عِنْدَ الْفَتْحِ (أَيْطَلُ الْفَتْحِ) وَدَفْعُ الْمَالِ إِلَى السَّيِّدِ
طَلَّ لَوْ كَانَتْ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَجَاءَ مِنْ مَوْلَاهُ اسْتَمَرَّتْ الْكِتَابُ وَأَنْ كَانَ يَخْرُجُ لَهُ مَتَرُ

ما هو له على نفسه مملكتها وبعثت وسطا للكتابة بمختارين الإمامة مع عقد الذمة وفي الحق
مدار الحب أي المرتد عن فطرة نزول فصرفه عن أمواله ولو كان لم يصب وأما المرتد
عن غير فطرة فإن كان قبل حاكم عليه إجماع المظالم والصحة فإن أذى لعبد قبل
المخرج إليه عن مال الأدا وإن أذى بعد إلى الحاكم عن دفع إلى مولاه لم يصب إلا دفع ولا
يعتق فإن كان ماما أحد ودفعه إلى الحاكم واعتق حسنة وإن تلف هكثير حجة
فإن دفع غيره إلى الحاكم والأركان له بمجيزه فإن أسلم السيد كان عليه إن احتسب
له ما دفع وبعث عليه والوقف فإن أسلم المولى على الصحة والأبطالان وإن
كانت بعد الحج ماله وجه المظالمات الملوكت السيد ثم ارتد فإن الكتابة السطرية يطعها
لكن الدفع إلى الإمام فإن دفع إلى المرتد فالحكم كما عزم في المرتد قبل الكتابة ما لم يصب
يصب كتابه فإن برأنت من الأصل وإن ماتت منه صحت من الثلث فالزائر موقوف
على إجازة الوارث ولو كانت في الصحة ووضع المحرم في المرض اعتراخ دفع الأصل
من الثلث فإن كانت قيمة الرقبة أصل لم يمس لم يمس سواها لم يمس عنه وإن كان
المحرم أصل لم يمس لم يمس غيرها وكذا الوارث يوضع المحرم عنه أو إجماعه ولو أقر في المرض
بعض محرم من مكانه في الصحة مثل من الأصل مع إسقاط سهمه والأمر بالثلث الفصل
الثالث في العبد ودفنه وصاحبه استرقاقه التكليف فلا يصب كتابه الصبي وإن كان
محررا ولا المحنون والسعيق أحدهما مع الأدا ويصح لمن يعوره أو دار في وقت إمامه
تقوى الشئ استرقاق أسلم العبد إذا كان السيد كما فلو كان السيد عبد
الكافي لم يصب وإن كان ذميا وهو قولي الناس به أي قولي الشئ أيضا استرقاق كتابه
المجمع مع اتحاد المالك ولو كانت نصف عبد لم يصب وعندى منه نظره ولو كان النصف الآخر
حرا صح إجماعا وكذا لو كان ذميا لعينه وأدر ولا يرى الكتابة الحصة الشريك
ولو لم أذن بالبيع ومع الأذن والأدا مال يعتق ويقوم عليه خضه الشريك ولا
يرجع به على العبد ويؤذى العبد نصف كسبه إلى الشريك فإن دفع إلى الكتابة لم يعتق
به وليس له دفع جميع كسبه إلى المكاتب وإن أذن الشريك في الكتابة ولو هابه شريك
مكسبه في نوبته أو أعطى من سهم الرباب فله إذا جيب إلى المكاتب ولو كان ملك حرا
ولم يملكه مكايا ولم يملكه مكايا ثم خرج إلى أخذ جميع المكاتب من سهم الرباب فله

حرف

صحت جميعه في الكتابة إذا لو كاساه معاصي سوا العن العبدان أو يفرق وسوا العقب
حصصها أو أحلف وسوا العقب في العوض مع سوا عياني الحصف أو أحلف وسوا العقب
أحلفها مع الأحلاف في البدل أو أحلفها مع إعتاق البدل أو أحلفها ولو كاساه عصب
واحد قط على مدر ملكها ولو كاساه لم يكن له الدفع إلى أحد مما حاض فإن دفع إليه
وحد كان لهما ولو أذن أحدهما لصاحبه حاز ولو كاساه مع عصب أحدهما وأراد الثاني إعتاق
الكتابة في نصيبه ما انظر إلى ولومات المولى مع عصب أحد الوارثين وأطاع الآخر في نصيبه
مع الفصل الرابع العوض وقت كسبه العوض شرط في الكتابة ولو كسرت عنه
لم يصب وشرط أن يكون دينيا فإن العن ملك غيره إذا أقال له وهل شرط الأصل بال
الشئ نعم والأقرب المنع فعلى مولى الشئ الحب بحدده بل يجوز أن يكون واحدا مع حب
حسنه ولو كانت شرط إجلا محمول لم يصب إجماعا شرط في العوض أن يكون معلوم
الوصف والعدد ولو جعل أحدهما لم يصب ولو كانت على أحدهما عتق مطلق بطلت ولم يصب
عبد وسط والبدل أن يكون وقت الأدا معلوما أما لا أو موصلا بأجل معين فلو قال لك
إلى عشرة أجال لك أجل سنة صح ولو قال لك منك إلى عشرة سنين حاز فإن قال يودي لك
في هذه العشرة سب وعس طرقة المدة للأد بطلت لجهالة وقت الأدا ولو كانت إلى
مختلف كسبه وعشر سنين حاز وهكذا إلى كل أجل يصب السوا في الضمان والفاصل بينهما
في العوض المطلق انظر في المخلو دون المظالم في العوض أن كان من الأمان
فإن كان العبد واحدا أو عابا كفي الإطلاق والأوجب العتق وإن كان من الأعواض
وجب وصفه بالنصف السوا كان جيرا أو غيره ولو كان مفعف حاز شرط علمها
لخدمته شهر وخطاؤه ثوب وشادار معلوم ويجوز أن يجمع بين مفعف وعن مملوكة على
خدمته شهر ودسار صح فإن أطلق كان الدسار حالا وإن قيد بأجل لزم سوا كان
الشهر أو مفعف أو غيره أو ماساخره بأجل آخر فإن مرض العبد شهر لخدمته
أو عتق بطلت الكتابة لعوض العوض إذا استرط من مفعف أيضا لها العقد
ملوكة على خدمته شهر بعد هذا الشهر صح ومنع الشئ ضعف ولو قال على أن يخدمك
شهر من وقتي هذا ثم شهر اعتقت هذا الشهر صح وكذا لو قال على أن يخدمني شهر
وخطاؤه كذا يوما عتق الشهر وإطلاق لخدمته مكفي لها معلومه بالعوض ويلزمه

حذره مثله ولو مال على مفعله شهد لم يجز للمحال **هـ** الاحكام المختلفة بحوزتها
 مع عدم التضاد كبيع واحارة لشين لاشي واحد فلو كانه وابعه شيا حوض
 واحد صح وبقيت العروض عليها وكذا الوهم الى الكفاية غير هار معقود المعارفات
 والستوط في العوض حدرا ضاملا بحوزة على كد قليل وكسر شرط العلم بغيره و
 وصفه وصفا متملا على كل ما سقوت اليه الاجله وكم ان سحاوزه الله واذا
 كانت على حسن لم يلزمه بغير غيره وان اعطاه حيزا من القدر المستوط فان كان سبق
 في جميع ما سبق منه المسمى لزمه العيول فان كان لا سبق في بعض البلدان التي سبق
 فيها المسمى لم يلزمه لو كانت عنده صفقة صح وقيط العوض على يد الغير وخبر
 العينة وقت العود ومن اذى حصته عتق وان لم يوثق الاخر من غير ميمها وحاصه
 ولو شرط كفاية كل ميمها صاحب ومجان ما عليه صح ولو استوفى من اصدما والى العتق
 فالوجه الصبر مادام حيا رجا النكاح فان ذكر عتق المسمى فان اذى الاخر الاداء حلف
 المولى فان نكل عتق ايضا فان مات المولى قبل الذكر افرغ الورثة وحلفوا للاخر
 على نفي العلم ان اذعاه عليهم وسعد الثمن بتحدد فان اقام احد ميمها الله بالاداء
 عتق ان كان قبل القرع ورق الاخران عتق والاثنى على كتابه وان كان بعدا حلف
 كذلك ايضا ان القرعة ملت عتقا بل هي كائنه والله اعلم اقوى منها وان سقما معا
 وكذا البحث لو ذكر السيد المودى ميمها **ح** لو اذى من ملت حمت من الله المالك
 صفقة ما به اداها السوية وكون العاضل عن قيمته موصلا على الاخر او دونه
 عند السيد واذى من كثرت الاداء على القيمة مولى الشئ تقدم الاول ان قدم على
 المال السوية ويحتمل الثاني عملا بالطاهر المعصني لا اذكر واحد ما عليه الا ان كان العمل
 المعصيل فان كان المودى جميع الحق ما الاول وان كان النصف والثاني ولو اذى احد
 المكاتب عن صاحبه قبل العتق والسدحاه لم يصح وحرف الاداء الى المودى ان حلف
 عليه والاستزادة او حلفه اياه وان كان عالما بان مال هذا عرض لصاحبه ما وجه حواره
 ويرجع به على الرقيق ان كان باذنه والا فلا وان كان بعد العتق صح فان اذى ما عتق
 به باذنه يرجع والا فلا وان اذى ما لم يعتق بآذنه فهو مريض عليه فان كان موصيا
 نفي العرض ومال الكفاية صحت ميمها والا عدم مع التسامح الدين ولو كان بالسيد
 مادي

النسبة

واحد

فئة
الملك
الملك

ما ذى احد ما عند دفعه بعد العتق صح مطلقا وان كان منه لم يصح وان علم العاقل مال
 برف المالك وله الرجوع على العاقل فان افرغ حتى عتق العاقل الرجوع على العاقل
 لوقوع النصف ماسدا والعدم له الرقة المعصية للنفاد ط لو طهر اسحق ط العتق
 المذموم بطل الذم مع حكم نفاذ العتق فان دفع غيره عتق مع بقاء الاجل وان مات
 قبل الدفع ماسا مات عبدا وان طهر ميمها فان رضى به المولى استقر العتق وان احاره
 مع الارش مله والا قرب ان له الرقة وابطال العتق ولو تلف العتق عند السد او حدث
 مهاد عيب استقر الارش وعاد حكم الرق في العبد فان عجز عن الارش استزقة المولى
 وعمل مع عبده عتق افرقه بالاول مع ارش الحادث ولو مال السيد بعد ميمها هذا
 حر او ات حر لم يحكم بحقه لان طاهره الاخبار ولو اذى العبد العتق نكاح عدم
 حوال السيد الى لو كان العوض موصلا فمعه العبد قبله لم يحل على المولى قبوله سوا كان
 عليه ضرر في العدم او لا المطلوب الثاني في الاحكام وفيه اصول الاول في نظر ماله
 وفيه در سلحت المكاتب كالحق في المقررات الا انها فيه مبرح او حلف فلا سدد عتقه
 والعتق والاشراق به بالمحابة ولا يبيح الغن والبيع بالنسبة وان تصاعف القس
 وعمل للوزن مع الرهن والضرر بحوزة ان استوى شئيه وليس له ان يدفع به رهنا والا ان
 تصارب ماله ويحوز ان يضره ما عتق قرضا وقضا وعمل اواره بالسبع وليس له اهدا طعام
 والاعارة دابة والادفع المسح قبل مض المثل واليكات ولا تزوج عتق والاصه
 وان كان على وجه النظر ولا يبرى خوفا من طلق الحاربه ولا يعجل به من عتق عليه مع ايساف
 كسب والستروج المكاتب والنفق الا بالصيام نلو كغيره من عتق او اطعام لم يجوز في
 الاجرام اذن المولى نظروا القرض ماله ولو فعل جميع ذلك ما ذن مولا له **ب** لو فعل
 احده هذه العتود بغير اذن المولى وقع باطلا ولو عتق بالاداء لم يفسد شئ منها **ج** لو
 برع ما ذن مولا بعد سوا عاد الى الملك ليجر او لا لكن مع العتق الاول للمولى ورج العتق له
 يكون موقوفا على الحالين فان مات ميمها ميمها استقر للسيد ولو مال العتق بالوجه اعا
 الميراث حتى عتق فكون له او يجر او يموت للسيد **د** لو اسرى من عتق على سلك صح
 فان عجز رجع الى السيد وعين عليه وكذا الوصل في الله او الوصية ولو استرى لماله لم يصح
 بدون اذن المولى ولو اذن صح والملك سعه ويكون موقوفا على كتابه ويصح عليه حكم الملك

لا اليتب وكذا الواضي له فاذا ابدى في بوله ان يكون مكسبا ما لا يرب حوا بوله
وان لم ياذن المولى وعمل البعدين ان عمو المكاتب عتق الاب بعتق وان عجز استقرهما
المولى **٥** كلما مكسبه المكاتب فهو له قبل اذا وبعده ولو كان العباس لم يكن للمولى منه
وان شرطه فالوجه بطلان الشرط **٥** لو توجب المكاتبه كان العقد موقفا على رضا المولى
وان كان مطلقا مع الاذن ملك المهر هي وليس للمكاتب عطل امته بدون الاذن وان كان مطلقا
ان استولى مولى كحكمة عتق بعتق ورتب ربه والا قرب ان امته مستولى مع العتق
وليس له ان يحج حاجته الى زايده النصف ولو لم يحج حاز اذ المماه نجه وله البيع والشرا
اجامعا والعتق مما في ملكه على نفسه بالمعروف وعلى رقبته والحوان المملوك وادى عتق
وعز بريم دون اقام الحد على اسكالك والمطالب بالنصف والا حد بها مرسى من
واصولك بالبيع والشرا والحب والذات والا قرب بعت الرابعة ومن حواه في السفر
سوا حد الا ان شرط المولى في الكتابة عدمه في بطلان نظره معه بقوى الاسكال في
حجته الكتابة وعلى الصبي له رده وان عجز بالوجه ان ليس للمولى بحجج الا مع العجز عن الاداء
لو ضاع عبد المكاتب كان له امكالك الارش ح الغبط له لادبها ولو كان المملوك الى المكاتب
لم يكن له امكالك بالارش وان قضى عن ربه الاب على اسكالك **٥** الفصل الثاني في
صحات السيد وذهنه ومباحث استعطي بالكتابة بصفات المولى عن رقبه العبد
الا ان يحج مع استراط العود في الرق من ملى له سعة بدون ذلك والهيبة و
الاعمال المملوك منه وليس له المتصرف في ماله الا ما سئل بالاسدفا سوا كان الكتابة
مطلقة او مشروطة **٥** الا قرب عند ان السيد مع المخوم وان كان الكتابة
مشروطة ويخرج على الشرا عدم المهر او خمسة ان يصر على المخوم فالوجه
الاستيفاء لان المسمى كالوكيل مود عليه والعتق على مولا المهر ح لو اودى السيد
مما كان الكتابة اصل صح ما لم يمان الكتابة الى المولى له عتق وكذا الوارث منه وان اعتق
لم يحج وان عجز فاستقره الوارث كان ماضيه المولى له ملكا له بالتوصية والار
في مخبر الى الوارث وان اراد المولى له ابطاره وسطر حق المولى له بالتجريد ولو
اراد الوارث ابطاره لم يكن المولى له محج ولو اودى به لما كان نصف بها للنفقة
لم عوا المكاتب ابرا العقم والادفعه المالك الى المالكين بل يدفعه الى العقم ولو اودى

يدفع المالك الى غيره به عين له فاضا منه وان قضى بغيره او بغيره مطلقا كان عمل المكاتب المحج من
الورثة والوصى بغيره الدن بوقفه التهم بغيره **٥** ليس للمولى وطى المكاتبه المالك ولا
ما عقد سوا كان مطلقا او مشروطة وسوا شرط المكاتب في عقد الكتابة ارا ان طاعة عتق
وعز للمشهد مع الشرط وعدمه والوجه صوت المولى اعلانه سوا طاعة عتق او اكلهما ولو
كور وطى فان كان قبل ادا المهر لم يتخذ المهر والا بعد وطل بصيرام ولد له لو ولدت منه
الا قرب ذلك مع عتق عند موت مولاها من صبيح وسها مع العجز والولد ح والاقية عليه وليس
له وطى بنت المكاتبه وعز لمولى المهر موقوف ملكا ان عتق بعتق المولى ولو اطلقا مالا
ايها لم ولد على اسكالك والولد ح ولا معه عليه للعب لان ايها لا ملكا ولا لولدها وليس له
وطى جارية مكاتبه وام لو فعل وعز وعليه المهر للسيد والولد ح وبصيرام ولد وعليه
مهما للسيد وحل بحج فقه الولد اسكالك والعز والذى ادها اعا هو العالم منها هو حلالا
ملا عزر ودلوه على ادها عزر **٥** ليس للمولى احصاء المكاتب على المكاتب والا المكاتب والا
مملوكه ادها وليس لواحد منها التزوج بدون اذنه وكذا النكاح في بنت المكاتب ولو استقوا
على التزوج صح **٥** لو كانت احد الشريكين لم يكن ادها وطوها وان حالها عزر راجع العلم
وعمل كلهما موطا مكالا ولو وطى ادها عزر وعليه مهر المثل معاصر بعد بصيبي مع المالك
من عوفر الكتابة ومهر المثل للملك وما خذ نصف المهر يدفعه الى غير الواطى ولو عجزت ورقت
بعد نصف المهر من الواطى اقصاه بالسوة مع معانه وان كان صله فان كان في يدها مال نقد
مهر المثل مفعلة الى غير الواطى والا لورثته **٥** الواطى على نصف وعزم الا ان نصف
الفصل الثالث في حكم ولد المكاتبه وفيه من مباحث آخر الاول وهو المكاتبه على ما علم
مان وطى نال ولد ح والكتابة عا لها وهي ام وان كان اذت قبل موت السيد عتقته الاحداث
في بصيب وادى الوطى قبل الاداء وكذا الوارث واما الواطى للزوج ولو ماتت سيدها والزوج قتل
الاداء لم يطل الكتابة **٥** لو ولدت بعد الكتابة من ذنا او من مملوك او من حرم شرط ان يمت
لم سوا الكتابة الى الابيل يكون موقفا ما عتق بعتقها واستقر بغيرها **٥** دار الحزن ح
ولو كان احد ابويه رما مان شرطت رقبته سعة والا كان حوا سوا كان الوطى الا ان الوطى
ولد الا من سدها حرم من نارق وكذا ليس الجهد وولد المدوم مدبر وولد المكاتبه
موقوف على العتق **٥** لو ولد هذا الولد اصيل صيرورة العمة للسيد لان اده لو ولد كان

معمها لبيد ما والام انه لا ملك للفرقة مع كونه مما لا يحق قتمه وهو له السج وادعى
عليه ادكس فالأولى ان موقوف ملكه ان عتق واللا لبيد وان اسرق احد على
العجز كان لها الاسعانه ولو مات الولد قبل عتق الام فكس كعنه لو قتل وعقبه
من كسبه فان قصرت فالأولى على السيد انه سرقه مع العجز وحمل احد الما من بيت
الملك ولو عتقه مولاها فان ملكا كسبه للسيد او انه موقوف وليس للام الاسعانه به عند
العجز صح وان ملكا للام او بالوقف صح وان الاسعانه لم يسفد والأولى عند السفوذ على
المقدور ان لا يلبس المكاسه كاته وقد مضى وولد لهما ان كان من فرغ منقوت وان
كان من امه هو موقوف وليس للسيد وطوها لو كانت اشي كما انه ليس له وط الحزن ما
وطى بالمهر موقوف ولو اصلها الحق النسب وكانت ام ولد وليس عليه اسمه الولد ولو
الكتب ولد من المكاسه او اصلها لنفق عليه منه ووقف الباقي ولم يكن للسيد احد
ق لو ولدت المكاسه من مولاها بعد عدم حكم ولدها فان ولدت بعد ذلك اخر من روح
حرم هو هو الا ان سرق المول يعينه للام فيكون كامه وكذا لو كان من زمان عتق
امه بالاد اعنى طن عجزت اسرق ولو مات السيد قبل الاد العجز جعلت نصيب
ولدها وعقبت عتق ولدها السج لها لو ادعى المولى تقدم الوالده على الكا به
واذعت المكاتبه اخرا لمصعبها الولد قدم مولى المولى مع الثمن ولو ادعى ملكه والى المكاتبه
واذعى المكاتبه فالتقول مولى المكاتبه مع الثمن لسوت مع دون المولى وهو ربه
مزوج المكاتبه امه مولاها ثم سترها فالولد حاله ان وجبه للمولى وحدها المكاتبه
انه ان امته ومارق الاول ان المدعى على المكاتبه الا الوقف صح اذا كسها ام
وطها احد ما مات بولد بعد الاسبر من وطه لم يحس السيد وهو ولد مكاسبه
من روح او زنا وقد عدم وان اسفله الحق به وهو حر ونصيبه من الام ام ولد
والنقوم على الواطى نصيب الشريك وهي اجتمعها مكاسبه عتق الادا فان عجزت رقت
ونصحبها ام ولد يعنى المصنف من نصيب الولد والنقوم الباقي عليه ولا على الوارث
ولو كان موسرا قوم عليه لما واه الاجبال العتق وحسب يحمل النقوم في الحاي فينقل
الكا به فنه وصار جميعها ام ولد ونصحبها مكاسبها الواطى يعنى الادا وسرن وان يح
المولى للعجز كانت ام ولد يعنى لونه من نصيب ولدها والاعوم عند العجز ان لا
عقب

عقبه وان عجزت قوم على الواطى نصيب الشريك وصارت كذا ام ولد والولد حر اذ
المولى والا فبق عليه ان وصحه بعد النقوم وعليه المصنف ان وصعت قبل ولدها
مع ملاحظه بعز ان مع العلم بالادونه وعلى كل واحد منهما مير كاطل طالب به مع عدم الكل
ومع تمامه وان كانت قد اذت عقبه وطا لهما وان سخا الكا به للعجز حد نصف المهرين
لم يطالب احدهما الاخر فان كانا في يدها اسما هو لا لهما منها وان سخا قبل العتق عتق عن
كلهما نصف ما عليه وما في الاخر ولو عا وافي مير قبل بان وطها احد ما من الاخرين
او صحته والاخر ما لخصه ما في المساوي ورجع صاحب الفضل عن تركه نصيبه ولو
اصحها احد ما رجع تركه نصيب معمها عليه ولو يد اعاء عا العاد سقط حكمه ولو ترك
احدهما ان نصيب العتق وكذا لو اصلها في اصل الوطى ط لوات بولد يعنى عتقها بان اتي به
الاكثر من عشرة اشهر من وطى الاول ولده من ستة من وطى الثاني فهو موقوف معها وان امكن
لاحد ما خافه فهو له ويكون حكمه في زوج المهر وقته المصنف من الام والولد على ما عدم
مما اذا اصلها احدهما واما الذي لم يحمل من وطه فان كان هو الواطى الثاني بان كان وطيه
بعد صيروره جميعها ام ولد للاول فغلبه جميع المهر للاول ان كان يدفع الكا به والا فمستحقها
وان كان قبل الصيرور فعليه نصف المهر للاول ان كان فتح الكا به في نصيبه والا فلها
وان كان هو الاول وجب عليه المهر كالمصنف المهر لها مع الكا به ولم تولد مع المهر ولو
كان المستولد حيرا فمصيبه ام ولد والاسرى ال نصيب تركه والكا به بحالها جميعها
وعمل كل منهما مير كاطل لها فان اذت مال الكا به عتق وبطل حكم الاستكراه وان عجزت
وسخا مصعبها ام ولد والكتب والمهر لهما وسفاحان مع المساوي ويرد الفاضل من هو
عليه ثم كل موضع ات بالولد بعد ان صارت ام ولد للاول لم يجب على الاول قتمه عتق كل
موضع انت به قبل النقوم فعليه نصف ممتة للثاني واما الولد مع اعيار المير الاب
نصف حر ونصف رق وحمل اعياد جميع حر وان كان الذي لم يحمل من وطه هو
الاول فغلب الثاني ما ملكا انه على الاول الا وحر جميع المهر للاول فانه مستحقها اذا لم يكن
ان يكون وطيه حاد فكونها ام ولد للثاني وان امكن النجاة بها اقرب بينهما اي لو ولدت
من كل منهما ولد اعرف به واسعا عليه فسان الاول ان سفا على ان منهما فان ادت
عتق بالاد وان عجزت وفيح الكا به وكما موسر فغل ان نصيب المهر تركه

ان مع عدم طو النجوم
والا يكون جميعا

وبصعها ام ولد له وسرك الاحمال معه او به وما اذا العمة يجب عليه نصف مملها وما الولد
 فان وصفته بعد صيرورة جمعها ام ولد ولا شيء عليه من وان وصفته قبل ذلك بان جعل
 العمة مدخلا في صيرورته ام ولد ولم يدع الا بعد الوضوح وجب عليه نصف ممل لثوبه واما النكاح
 فان كان وطيه بعد صيرورته ام ولد فمعدول له عتق بشرته واولادها حرة ممل عليه العتق
 وقتي الولد وان وطها قبل ممل عليه نصف مهرها ونصف ممل الولد ولا يصيرام والى وان كان
 الاول بوسر افالحكم فيه ما مضى واما الثاني فالوجه ان ولد حواضا عليه قيمه بوجه من ممل
 ولو كانا معسرين ممل ام ولد لما معا بصعها ام ولد للاول نصفها الثاني فان كانت لكاتبه
 مملها على كل واحد منهما مهر كامل ولد كل واحد منهما حرة وعلى ام نصف ممل لثوبه ولو كان
 الاول حرة محكمه كما لو كانا معسرين الثاني ان مملها مدعى كل السقط له مملها المهر
 كل واحد منهما وكل واحد بعد نصف قيمه الحارة لصاحب ويدعى قيمه وان عليه ممل اسبوي
 ماله عنه وما يقربه ناعا وما ممل وان راد ما تقربه فلا شيء عليه لنكاح جهدا في اولاده
 وان زاد ماله عيب فله التمس على صاحب في الزيادة ويحمل الزعم فيكون ام ولد لمن يوجه الزعم
الفصل الرابع في حياه المكاتب والمكاتب عليه وفه كما اذا جبا المكاتب على
 سلكه عدا في طرف امص السيد او عفا على مال بسبب في رقة العبد مع الرافض والكاتبه
 محالها على العبد ومن وان كانت قطا بسبب المال وان كانت في بعض عدا اعقب الوارث او
 مفا على مال فان كانت خطأ بالمال اذا بقدر هذا ممل ان بعدى عنه في الخطاب بالارش
 مملها كان وكذا ان العبد انه من مصلحته وبسبب المال في ذمت لان السيد معه كالاجني يصح
 له معاملته فان وفي ماله مال الارس ومال الكاتبه اداها وان مصر كان للمولى مطالبه بالارش
 ومجبره فان عجزه ونسخ الكاتبه سقط عنه المالا ان لو كانت الكاتبه على اجني ممل العفا
 والعفو على مال ان كانت عدا والاوجب المال وعلق برقبته فان ذاب لم يكن للمولى من ممل
 الشئ به والعدا هنا على الامور من ممل والارس ولو كان الارش اكثر اعقب الوارث اذن
 للمولى لانه اصباح لغيره باكثر من العمة وهو لا يملك الشئ والوجه عندى حوا دفع الاكثر
 واذا دفع الارش او الاول برت ذمته ونق مال الكاتبه فان عجز استرق السيد وتاوان
 عجز عن عوض الكاتبه كان للاجني معه مملها لان كتمان السيد امساك ونقا الكاتبه فله
 ذلك ولو حنى على العفص ما وجب العفص ما دفع منه كان كما لو ماتت حرة لوها عبيد

الشرع

المكاتبه افسر منه في الارش وسع في الخطا والمكاتبه امساك بالارس ان ماوف العمة او قبي
 ولو زاد لم يكن له ذلك الا باذن المولى اذا كان على حق غير مال الكاتبه كالمكاتبه الحياه او ثوب
 المسح او عوض العتق فان كان المخرج حالا او في ماله لم يحج عليه بحسب في مملها ماضيا
 وان كان العتق موقلا او ادا بمجمله صح باذن السيد لا بد منه لان الميريد العتق فان
 دفع مال الكاتبه او العتق وكان الثاني في ذمته ولو جرح الحاكم لم يفسد ماله وسوال العرفا
 بالنظر في مال الحاكم مسدا مدعى عوض العتق ومن المسح فان وسع لماد الا على مملها
 وان فضل شي دفع في الارش وللسيد بحسبه حسفد ان قصه عن الارس كان للسيد
 ممل الكاتبه وسع في الحياه فان وصل شي ممل يده ولو اسع السيد من المسح كان الحاكم
 سع في الحياه الا ان غده السيد ولومات المكاتبه استحق الكاتبه وسقط حق السيد
 من المال حتى المحنى عليه من الارش وسق ما في ذمته للعرف ومن المسح فان فضل شي كان
 للسيد بالملك الكاتبه ولو لم يكن في ماله مال فان احصا ارباب الحقوق الصرحا حاز
 لانهم الوفا به سوابب بعد المعاوضة او عجزها كالعرض ما يرد دون بل لم الرجوع
 في ذلك متى شادوا وان احصا والمطالبه لم يكن لصاحب العرف ومن المسح حتى رقبته
 وليس له بحسبه وللسيد والمحنى عليه المجبر فان عجزه مطلت الكاتبه وقدم حق
 المحنى عليه وان استع السيد من بحسبه دفع المحنى عليه امر الالحاكم لنسخ الكاتبه
 وسع الا ان يغديه السيد لوجه على جاعه عدا اصعب لم وخطا بسبب لم الارش
 فان قام ما في ذمته بالارش امسك رقبته فان وصل شي من ذمته في الكاتبه والا عجز السيد
 واسترقه وان لم يكن ممل مال سع في الحياهات وقيط لمن على المخرج سوا عاقبت
 الحياهه مملهم او عفت زما وسوا كان بعضها قبل التجير والثاني بوجه او المخرج ممل
 ولو ابراه بعضهم وفر منه على العاقبت ولو احصا السيد العدا بالارش اجيب اليه قبل
 ما قبل الارش من مملته والارس عدا اذا لم يسوعب كل واحد من الحياهات ولو كانت
 الحياهه بوجوب العفص في النفس فان حصاد فقه واصل الحاكم كما بعدم والا كان الاجير
 ولو عطف به سيد عدا انفق في الحال ولو عفا مملها او كانت الحياهه خطاقتله انطابه
 في الحال فان وسع ما في ذمته للارس ومال الكاتبه في الحال اداها وعق وان قرض عبيد السيد
 ان شاقضت الارس ومال الكاتبه وممل بعد اداها فان اندمل بمل ادا الكاتبه

الحكم ما تقدم وان انزل بعد العتق ولزمه نصف الدية ^{ان} لو اعقته ان يبدل ^{من} ^{الدية}
والا فليكن سقط الارش لا سقا المال والرقته قد ابلغها بحقه ولو كان في يده مال
احصل اخذ الارش منه لان له الاستيعا قبل العتق فكذا بعد ان العتق لم يزل المال
وعده لان الاصل في محل الارش الرقته والمال راجع وقد بلغ بالعتق ^{ان} يجوز كتابه
العبد في عهده واحد فيكون كذا واحد مكاسباً على ما يحضه من العتق ^{والا} لا يحل اعد من
غيره ما داحيا بعضهم لانهم حكم حنيفة والذين من غيرهم ^{ان} يجوز ان يملك المكاتب
اماه واسمه بان يوجب اصدقا مبيعاً او بطا حارسه ^{الا} انه لا يصح من ميمها ما جاء اصدقا
لم يكن له ان يعذبه بحريه اذن مولاه ثم ان كان ثلثان كسب دفعه منه والاشع في الحمايه ان
استوعبت ميمته او تقدرها ان لم تستوعب فان لم يحصل رافع مع الحجج ^و دفع المال
عن الارش الى المكاتب وكذا المكاتبه اذا لست بولد ومملوكه ان يكون موقوفاً عليها العاقل لا اله
^{ان} لو كان للمكاتب عبيد تخفى بعضهم على بعض حنيفة خطأ او سبه عمد سقط حكمها و
ان كانت حرة ماله العاصم دفعا للادماء وله العتق وان عفا على مال لم يمسب ^{ان} الحق
للول على عهده مال ولو كان العبد العاقل اماه لم يكن له العاصم ^{ان} اذا فعل به فاعمل
بعبد ولو كان انه كان له قتل ولو كان المعتول من العبد من ان العاقل يقتض ولو كان اماه
اقتض ^{ان} اذا احنا المكاتب خطأ او عمدا وعفى عنه على مال يعلق برقته كالقن فاذبادر
مولاه بحقه نقد ولزمه ارش الحمايه لمعه بالعق من البيع وان ااد العبد ما دام
الكتابة عتق وعفى الارش ^{ان} اذا احنا المكاتب حباسا اكثر ثم ادى مال الكتابة وعفت
فعل القول بثمان ارس الحمايه مع العتق بغيرها ارش ساير الحمايات ^{الا} لا فانه لا يملك
وعلى القول بثمان اامل من ميمته وارش الحمايه مال النج فيه هاهنا ^{ان} اصدقا انه يفر
امل الارش من ميمته وحمايه كل واحد لان كلاهما به اصدقا ذلك وقد منع منه ماداه
وعتق فحقه والمان ان يفر امل الارش من ميمته وارش ساير الحمايات ^{والظاهر} ان
القولين للجمهور اصدار السج الثاني لعل الحمايات اجمع برقته فاذا ابلغها بالعتق
لم يضر ^{الا} لا لوقته وكذا ان اعقته سلك ولو عجزه السيد وردة في الرق حارسا للسيد
سلكه لساع في الحمايات وفداؤه ففعل بالامل من ميمته وارش الحمايه واهضاره السج وقل
مارس الحمايات بالعاما لمحب ولو من على الكتابة من غير تحجير واهضار ان قدى من
مملوكها

فداها امل الارش من ارس كل حمايه او العيمه وقل الاصل من ارش جميع الحمايات او القمه
واصداره السج ^{ان} لو احنا عبد المكاتب عليه خطأ او عدا وعفى على مال سقط حكم الحمايه ^{ان} ان
اللول لا يبيع له على عهده مال ولو كان العبد الحاني على المكاتب اماه او اسبه مال السج ^{ان} السج
انه لا يملك معه ^{ان} لا يبيع لللول على عهده مال والاب هنا عبيد ولو ملك المكاتب اماه ميمتها
عليه عدا كان للاب العاصم ^{ان} حكم الاب معه حكم الاصل اذ ليس له معه والعقود منه
والان يبيع له حكم الحريه بعقد الكناه ميمها مبادان وليس للمملوك الا اصدقا صحت بالكتبه
في غير هذا الموضع ^{ان} قد لو فعل عبد المكاتب ما يوجب عتقها كان المكاتب عتقها وكذا الول
ما يوجب حدا على بارواه علما ^{ان} اذا فعل المكاتب اسخف الكناه ان كان مشروطا
او مطلقا مع عدم الادا وكان السيد قيمه على العاقل وركبه ولو كان العاقل السيد كان يركبه
له ولو صنى عليه ما دون العشر بالارش له فان كان الحاني السيد واصرح مال الكناه بيمينها
بما حل واحد المكاتب الثاني والا اصدقا المجمع ولو اخذ الارش قبل ان يمال عتق ^{ان} عتق
مال الادا اسخف الكناه والسيد مطالبه الحاني ساقى العيمه وان سرت بعد العتق ^{ان} فغدا الحاني
نام الذي لوارثه المكاتب ولو كان السيد هو الحاني اصدقا ما في الدية لو رشه فان لم يكن له ارش
ملا نام ^{ان} اذا احنا على المكاتب المشروط عبيد او مكاتب سلك لم يملك السيد منه على القصاص
سوا كان العبد لللول او لاحني ودوى السج منع المكاتب عن العاصم في حريه مولاه ^{الا} لا فانه
وله ان يعفو على المال وعلى غير مال ومطلعا سقط المال ولا اعتراض لللول ولو كان للسيايه
خطا وعفى عن المال كان لللول منه وكذا البحث مما لو عفا على بعض الارش اوصالح بعضه
^{ان} اذا فعل المكاتب فهو كالمومات فان كان العاقل لللول لم يمسب عليه شي وان كان احنيبا
سنت العيمه ^{ان} ان كان حرا ^{الا} لا كان لللول العاصم وان كان احني على طر فثمان كان المول
ملا عاصم وكذا ان كان احنيبا جزا الارش للمكاتب وان كان مملوكا كله العاصم ^{ان} مع
المطلق اذا ادى من مكاسبه شيا بحر منه بحمايه فان احنا بعد بحر بعضه على حوا ومكاتب
ساده او كما بحر به الحاني امل اصدقا منه وان احنا على مملوك او على مكاتب امل حريه منه
لم يعف منه بل لزمه من ارس الحمايه بعد ما فيه من الحريه وعلق برقته بعد رقيقه ولو كان
الحمايه خطا يعلق بالعاقل بعد الحريه وبقته بعد الرقته ولللول ان يهدى قدر الرقته
بعضها من ارس الحمايه سوا كانت الحمايه على عبيد او حرا ولو احنا على هذا المكاتب حرة

او من حيث ان يزداد ملاصقا بل عليه الارش وان كان رفا انصرف منه الفصل الخامس
في الوصية له وبه دفعه حاشا آ الحو الوصية برقة المكات وان كان مشروطا
فان عجز ورق قبل موت الموصي لم يصح الوصية ولو عجزها فاسد ولو اوصى له برقة العجز وفيه
الكتاب في وصية الوصية مال الكتاب ولو قال ان عجز ورق فهو كعدمه في وصية الوصية
اذ عجز في حياة الموصي وان عجز بعد موته لم يحقق ولو قال ان عجز بعد موته فهو كعدمه
عليها الوصية على صف بوجه بعد الموت ولو اوصى له بما يحمله المكات صح وان عجز شافه
للموصي له وان لم يحل حتى جلب بحومه بطلت وصيته ان اذ اوصى بوجه مع عجز الورثة
ومال الكتاب اواحد صح وكذا لا ينفذ فان اذن صاحب المال او ابراه من عتق وبطلت
وصية الرقة وان عجز فالوجه انه ليس للموصي له بالرقبة استرقاق مع ان عجز الوارث واسترقاقه
اسفل الالموصي له بالرقبة وبطلت الوصية بالمال ولو كان الموصي له بالمال لم ينفذ منه شاك
له ولو اوصى له بالرقبة ان عجز فالوجه ان للموصي له بالرقبة استرقاق مع ان عجز الوارث
له بالمال في صح الكتاب عند العجز فقدم مو صاحب الرقة وكذا ان احلف صاحب الرقة و
الوارث ان اذ اوصى مال الكتاب بحت الوصية من الثلث فاذا اداه عتق وان عجز كان الوارث
الصح سطل الوصية مع ملو طلب الموصي له الصبر مقدم قول الوارث ان اذ اكا الكتاب
ماسد فادى عاني دمت بطلت الوصية ولو اوصى له برقة او ما يقبض منه بحتة صح
الوصية للمكات مطلقا من ماله فاذا مال ضغوا عنه اكثر ما عليه وضع المصنف ويزاد و
العتق قدر الزيادة الى ثلث الوارث ولو مال ضغوا اكثر ما عليه وضعه وضعه اكثر من الزيادة
والزيادة الى ثلث الوارث ولو مال ضغوا اكثر ما عليه وضعه وضعه اكثر من الزيادة لا ينفذ
محلها واذ مال ضغوا عنه ما شاء من كتابته فاشاح لم يصح وان سالا اكثر صح ولو قال
ضغوا عنه ما شاء ولم يعيد بقر له من كتابته او من مال الكتاب مولى السج ان كان الاول علة الوارث
ويحتمل ان اذ اشاح هنا الحبح وضع عنه لباول اللفظ له خلاف الاول لان من لم ينفذ هناك
ولو قال ضغوا عنه نصف كتابه او بعض ما عليه وضع ما شاء الوارث وان مل من اول بحوم
او من اخرها وكذا الوارث ضغوا عنه ما ستم او ما يحلف او ما ينفذ او ما يكر او ما يعجز ال غفر
ذلك ان لو مال ضغوا عنه عما من بحوم بحر الوارث في وضع اي يحث سوا كانت بحومه
مستغفرا او محلفه ولو مال ضغوا عنه اي يحث سوا كانت بحومه مستغفرا او محلفه
ولو

ولو مال ضغوا عنه اكثر بحوم وضغوا عنه اكثرها ما لان مال ضغوا عنه اكثر بحومه لان مهم دفع
اكثر من صغوا ويحتمل ان ينفذ ذلك ان واحد منها اكثرها ما لان كما يلزم في اكثر بحومه ولو سوا
الحكم من الاول ولو مال ضغوا عنه او سوط بحومه ولم يكن فيها الاوسط واحد بعين ما يكون
كون مساوية العدد والاجل وعددها مفردا كالمسك والوسط الثاني والحق الاوسط الثالث
واوسط الرابع وهكذا وان كان عددها مزدوجا وهي مختلف المعدار بعضها ما به بعضها
ما لان وبعضها ثلث ما به والوسط الخامس فصح وان كان مساوية العدد مختلف الاجل
ما لان يكون ايمان منها الا شهر واحد والثلث شهرين وواحد الى ثلثه بحت الوصية فيما هو الاثر
وان انصف هذه المعاني في واحد بحت الوصية فيه وان كان لها اوسط في العدد واوسط في
الاجل ولو سوط في العدد مخالفت بعضها بعضا احكام الوارث وضع ما شاء والقول قول ج بنيه
في عدم عجز ما اراد الموصي لم يعين ما شاء ومولى السج بها القوي وكذا يعجز الوارث لو كان منها
اوسطا وان الواحد اوسط كل عدد وقدر الانسان اوسط كل سبع كايته اوسطه انسان
وهما الثالث والرابع واوسط الثمانية السابع والخامس لان الاوسط ان يكون ما بعد من السابق
وكذا الوارث للغير ما وسط بحومه صح اذ اعنى مكاتته في مرض الوفاة او امواله من مال الكتاب
خارج من الثلث على الاقوي فان كان الثلث بقدر الاقل من ثمنته ومال الكتاب عتق وان
الثلث عنه عتق ما جعل الثلث وبطلت في الرائد واستسعى في ما بال الكتاب فان عجز استرق
الورثة بعد الباقي ولو بر الميراث بعد العتق او الايام لم العتق ولا يادى الوارث حتى
المكات فمات ورا مال سواه ولم يحل مال الكتاب عتق منه محلا ولا يسطر طول الكتاب لانه
ان اذ حصل للورثة المال ان عجز استرقوا الميراث وسبق للميراث مكانا بحوم عند ادا ما عليه
وللميراث اذ كانت عتق وبطلت منه وان مات في مرضه اعترض الثلث لانه منقره اليه
اذا هو معاملته ماله على له فان حجب عنه من الثلث بعد كتابته فيه اصح ويصح
عند ادا المال وان لم يكن سواه بحت في ثلثه ما ان اذ حصته من مال الكتاب عتق وبطلت
الكتاب في الزايد ولا يحلف من الثلث مال الكتاب الفصل السادس في احكام المكات
المطلق قد عينا ان الكتاب مطلقه ومشروط فالملقة ان تكات على بحوم مخصوص في اوقات
مخصوصه ولا يذكر قيد الزد في الرق عند العجز فان ادى شيئا من كتابته عتق بحابه ولا يجل
الرد في الرق وان عجز مما بعد كان على الامام ان يودي ما عجز عليه من عم الربان

لم يكن او كان ما هو اعم كان ليد منه تقدير ما بقي وله من نفسه بعد ما حرمه فانها ما
 مولاه صح وكان له كسب يومه وكسب يومه كسب ليد فان مات هذا المكاتب وترك
 ما لا اولاد ادرث منه مولاه تقدير ما بقي من العبودية وكان الثاني لولد الاول او ولد الثاني
 المكاتب ورث الولد بعد الكفاية من ابيه له كان حكم ولدك مستقر عنه مولد الاب تقدير
 ما بقي على ابيه فان ادعى الابن ما كان على الاب صار حراً سبيل مولاه عليه وان لم يكن له مال
 استعاه مولد الاب مما بقي من ابيه صار حراً وهذا المطلق رث وورث حجاب ما عتق
 منه وبلغ الميراث تقدير ما بقي من الرق وكذا ان ادعى له صح له منها تقدير ما عتق وان لم
 ما وجب هذا اعم عليه تقدير ما حرمه حرة والباقي حرة الرقة والعصمة من العبد
 وعلمه من الارس بعد ما حرمه وسحق بوقته نصيب الرقة صفه مولاه ان شاؤا
 نصير له من الحرة وله من الارش لمعدار ما حرمه من نفسه الى دية الحرة ولمعدار ما بقي
 الرق بالنسبة الى رقة العبد وكلما سحق بوقته بطالب بكسبه وما يجب عن حطه فعل الامام
 لانه عاقله الا ان يكون مولاه شرط واوله له وسفود حية هذا المطلق بعد ما حرمه
 منه في نفسه والباقي للورثة وورث وده في نصيب الرقة وبوض من كسب لمعدار ما حرمه
 منه ما استدان به ونصيب الرقة بوض من مولاه ان استدان به باذنه وان استدان بغير
 اذنه مولاه يعلق جميعه بكسبه بعض منه دين العرما والباقي منه دين العبد وان دعى
 السيد المطلق حرة لمعدار ما حرمه منها ودرى عنه لمعدار الرق وحجب عليها مثل ذلك
 اذ لم يسكنها وليس لها ان يزوج الا اذ نسيبها فان فعلت بطل النكاح وان اذن وقد
 اذنت بعض مكاتبها ورثت لولد اذ كان حكم ولدها حكمها مستقر عنهم حجاب ما بقي من
 عنها وعتق بحسابها عتق اذ كان رويها لمولود او حرم شرط عليه رقة الولد
 وان كان حرمه غير شرط فالولد احرار والحكم في المهر ما عتق وليس للمطلق ان يزوج
 في نفسه بالتزويج ولا بهبه المال ولا بالعق بل يصح بالبيع والشراف الفصل
 السابع في الواهب وقصه ما يحسب الكفاية الفاسد السعوط بها حكم عند الميراث
 ولا يعتق المكاتب ما ادا المال ولا بالاراد الا انكسر العبد الكسب بل هو مولاه ان اذن
 المول بعد ابعاد الكفاية لم يسلط على امواله وتولى قضاء مال وده وان دفع العبد اليه
 حال جنونه لم يحد بذلك الدرع ولو من العبد بعد العقد لم يطل ايضا لكن لو ادعى
 الار

للمالك جنونه الى مولاه عتق لولد عتق العبد الكفاية فصدقة الوارثان ست الكفاية وان
 كذاه اعتق الى شاهد من ذكركن ولا يكسبه شاهد ومن ان العقد الحرة فان عدم السنة
 حلفا على من العلم فان حلفا سب رقبته وان مكلا حلف العبد وست كفاية وان مكلا
 كان رقبته وان حلف احدهما ومكلا الا حلف العبد في حقه المالك وسب الكفاية في
 نصف والوصية في الاخر وان صدقة احدهما وكذا في الاخر سبب الكفاية في نصيب الميراث
 وكان الحكم في المكذب على عدم ولو كان للمصدق عدلا وشهد معه اخر سبب الكفاية
 فيه اجمع وان لم يكن شاهدا اخر فالحكم ما عتق ثم كسبه ببل عقد الكفاية لسد مستقل
 الى الوارثين وما بعد العقد يكون نصف له والاخر للمكذب وما بعد ذلك بقدر
 في كل يوم من كسبه ببقته والباقي بينهما فان استعاضا المالكاه فعلا او لم يجبر المتعاضا
 بان تصير نصيبه من مال الكفاية كان للمصدق صح الكفاية ويكون ما في يده له خاضه لان
 المكذب اذ حقه من الكسب ولو ادعى المكذب بعد اخذ نصيبه من الكسب ان ما
 في يده كان قبل الكفاية او قبل موت الاب كان القول قول المصدق وان ادعى عتق لم
 يسر الى نصيب الشريك والفقوم عليه ولو كان السيد شرط الوالا اسحق المصدق حقه
 لتقوط من المالك كذا في ما ذامات احد المصدق نصيب الحرة بكاله كذا لو صدق
 الوارثان في اذعان الكفاية او ماتت البهية عتق بالاولا او كان الاول لا بالان شرطه وليس له
 ان يودي الى احدهما ولو ابراه من مال الكفاية عتق وكان الاول لا بالبيع الشرط ولو اعفاه
 مال السح كان الاول لا بالاضامع الشرط وعندى فيه نظر ولو ابراه احدهما برى من نصيبه
 وعتق نصيب والا سوفف عتقه على اذ احضه شريكه والا قرب انه الفقوم عليه حصه شريكه
 اما لو اعتق احدهما حصته ما الا قرب المقوم عليه في الحال لا بعد العتق وحسب يكون
 والاوله له اجمع وفي صورته الا بالبر الوعبر ورق الباقي ومات كان للميراث والنصيب الى به
 مع شرط الاب ويحمل استرا كما في الاول او ما نصيب الرقة ملكه شريكه المكاتب الشرط
 الاسعق منه شي حتى يودي جميع المال وفطرته على مولاه والمالك المطلق فان كل جرم للمالك
 موديه سعتق باذنه منه والفقير المحصن والكسب كذلك ولو طلب احدهما المالكاه
 مثل جبر المتعاضد علمها عندك فيه توقف واذا اماره المشروط بطلت الكفاية سواء كان
 ما بقي عليه فليلا او كسرا وكان ما ركه من مال وولد رقت لمولاه والمطلق اذ اذا

شيا وحلف ولد احرا في الاصل كان له من تركه بارا ما عت عنه ولمواله العاق وهل باخذ
 السيد ما حلف من مال الكفا به ام لا فانه اسكال وعمل بقدر الاخذ هل باخذ من نصيب الوارث
 او من اصل المال فانه اسكال ايضا ولو كان الولد من حاربه له رزق بعد عقد الكفا به كان
 مكاسبه كاسبه وسحق منه مثل ان اغتقت من الاب ميراث نصيب الحرة وللولد نصيب
 ما حلف عليه ثم باخذ المولى ما حلف على ابيه وسحق الولد اجمع ما اداه وما باخذ المولى
 من نصيب الولد خاصة او من اصل المال ورث الولد الباقي اجمع الطاهر في ان يذهب الاب
 والباقي روارا صحيحه ما بقي ذلك من الموقوف ولو مات قبل ان يودي شيئا فاذني عطشه
 عماره علما بان تركه للمول وان كان له ولد حر وان كان له ولد رزق بعد الكفا به
 من حاربه مهمل كونه للمول او كونه مكاسبه يسحق باذنا على ابيه اسكال مع موه الباق
 وفي صورته وهو اب الادا على الوارث لو لم يحلف المكاتب الا على الاسي الاولاد مما بقي على اعم ومع
 الاولاد يسحق الاولاد ولو اوصعوا من السبي اجبر الاولاد عليه على اسكال وهذا المطلق
 اذا ارادى له نصيبه صح له منها بقدر ما فيه من حربه وبطاي نصيب الرقة ولو كان الموصي
 المالك صحته الوصية له اجمع ولو وجب عليه حد اعم عليه من حد الاحرار غيبة بالاعتق
 منه ودمية الرقة من حد العبد ولو زنا المكاتب لمكاتبه سقط عنه الزنا بخلاف
 بعد ماله من الرقة والحد وحد الباقي ولو زنا المكاتب بالتميم والى المول انه حرام الا
 اعتقوا الى البتة وسمع منه الذموى لا مكان تمام البتة به فهو حد منه فان اناها لم يوجب
 المكاتب عوفه وان بعد حلف المكاتب فان امتنع حلف المول وكان كاسبه وان
 نكح المولى السيد يعبوله او الابرا فان فضله وكان دعواه الخدم المطلق لم يمنع من اسائه
 وان كان دعواه العصب من فلان الم بدفق اليه وولى العبد منه ولو ابراه من الكفا
 لم يأنه فقهه منه ولو امتنع من الابرا والعصب كان للحاكم العصب عنه ويعتق المكاتب
 زنا ليس بالمكاتب ولم يجرته بغير اذن مواله فان ما در فلا حد ولحق به الولد والامر عليه
 والولد كالاب حكمه حكم الاعتق عليه وليس له نكح ويكون موقفا على كفايته فادعى
 عتق الولد وصير الامه ام ولد في الحال فان عجز رق هو الحاربه والولد ط لو كان في
 يد المكاتب مال من شيء عدم وحب الزك من فقه وهو مولى عدى ايضا ان كان مشروطا
 عليه وان كان مطلقا ومكاتب نصيب الحرة ما با وجب عليه الزكاه حتى اوجب الشح

من الولد

الاساء وهو اعانة المكاتب بحط شي من مال الكفا به واسائه شيئا سعت به على الادا الا به
 والطلوع حله بعض علما على الدب وان ادرك وجب ان يعطى المطلق العاجر من مال الزك
 اذا كان على المول زكوة وان لم يكن عليه زكاه كان على الامام ان يعطيه من سهم الزكاتب
 وهو عند حسن ثم مال الشح يجوز الاساء ما من الكفا به والعتق وتعتق اذ اسي عليه العبد
 الذي يوتيه العبد العتق والاستقرار بعد ربح ما يقع عليه الاسم السعد بخبرين ان
 حط عنه بعض مال الكفا به وبني ان يوتيه من حسن مال الكفا به او من غير مال الكفا به الذي
 بعض منه وفي هذا من يلزم العبد القبول وان اياه من غير حنه مال الشح لا يحل العبد
 القبول قال ولو اذى العبد مال الكفا به وعين قبل ان يتعلق الاساء تركه المول ولو
 كان عليه دين وقضت التركة سقطت على الدين ومال الاساء بالمحصص وعدم على الوطيا
 كالدين ما لو احملا فعلى المول كاسيك على الغني اولى سنة في حجب وقال المكاتب بل
 على الف اولى سنة اولى سنة في ثلث نخوم ما لوجه عند عدم قول المكاتب في الاول وحول
 المول في الاخرين لا يولى عند لا يلب الا في العتق المسرع به اذ لم يبر المول منه
 اما العتق الواجب والحاصل عن الكفا به فلا والله الا ان شرطه المول فان شرطه المول المكاتب
 الوالي عقد الكفا به ثم تزوج لمحقه كان الولد حرا سعالا منه فان حو المكات لجر الوالي
 فان مات ما دعى سيده ادا مال الكفا به وعقيقه لسبب الوالي اعل ولله واكثر مولى الام ذلك
 والله مقدم قول مولى الام علما بالاصل من بقاء الوالي وعدم الادا ولو ادعى المكاتب دفع
 العجوم الى المول اضمحلت اليه وسمع شاهدان او شاهدا او اياهان او شاهدين وان
 كانت الكفا به لا يلب الا شاهدان فان بعد حلف المول وطوب فان دفع والا اجمع مواله
 بل اذ اجمع على المشروط دون غير مال الكفا به وحل مال الكفا به فان قصر عن الجمع فم
 الدين ثم ان ش المول عجزه واسترقه والمطلق يقيط ما بقي من مال الكفا به ودون
 الاعانت بالمحصص ولو مات المشروط اضمحلت الكفا به ورثت رفته من مال الكفا به واخذ
 الدين ان تركه والفصل للسيد بحسب الملك وان قصر لم يحسب على السيد الا كماله له لو كان له
 مولى بان فكاسبه على الف مائة السلم اليها كان القول مولى لها مع العجز اذ لم يكن منه
 والعجز عن الكفا به محلها فان عجز اسرها فان صدق اهدما عن نصيبه ولم يسمع
 سهادته على المكاتب بمكاتب المكاتب مع عدم البتة ثم ان ش طالب المكاتب بحسب ماله

الاساء

وان شأ طالبه مصفها و طالب المصدق بالثاني الاعتراف بمصداق حرمه من كسب المصرك
فان رجع على العبد بحرمه ملاحظا وان رجع على الشريك بمصفا لم يكن للشريك الرجوع بها
على المكاتب الاعتراف بانه طالم والرجوع بالظلم الاعل الطالم فان عجز المكاتب عما اراد
استرق بصبه وكان ما في يده لما يصفره كذا ما كتبه فان ملنا بقوم على شركه اذا
عنى بصبه ما كتبه به اصل عدم القوم هنا ان القوم هو العبد لم يكمل احكامه وهو
منع ان يجمع حرة وان استحق القوم على الاخر ونواذعي المكاتب دفع الف الى
اصحابه البعض حقه ويدفع الباقي الى شركه فاعتبرت انه يصف حرمه والى المكاتب
دفع سهمه الى شركه حرمه فالك الشريك فالقول بوجه في عدم مضمه مزارا على
حرمه مع العجز وعدم السبه في عدم مازاد على حرمه ما اذا حلف سقط دعواه
وليس له اختلاف الاخر لانه لا يدعي عليه شيا ويكون للاخر ان يخذل المكاتب حقه
ومن الشريك الثاني والارجح الشريك على العبد في الاعتراف بالظلم وان عجز المكاتب فدفع
المكذب طار بصبه شركه حراما وقوم عليه ان المكاتب لا يدعي حرمه هذا العبد لو
اعترف بانه مضمه الف منه وادعى دفع بصبه المكذب اليه فالقول قول المكذب مع
عسفه ان شأ طالب المكاتب يحج حقه وان شأ طالب المصدق به اجمع الاعتراف بعض
الف من كسب العبد فان رجع على المكاتب عتق والمكاتب الرجوع على المصدق فان
صدقه في الدفع الى الشريك للمغربيه حيث دفع دفعا غريبا وان رجع على المصدق
لم يرجع على المكاتب الاعتراف بالظلم وليس للمكاتب الزام المكذب بالعصف من المقر ان له
مضمه حقه من عليه اصله وليس للمكذب ان اقام المكاتب بالعصف من المقر انه يحرك
الاخبار على كسب ولو اصاب للمكذب الرجوع على المكاتب فمخاد بصبه ومعاوله على
المقر حرمه به اعترف بعضها لانه مال مكاتب مدعجور وق ولو عمل المكاتب ما دى
حرمه الى الملك عتق وكان للمكاتب مطالبه المقر بحرمه الماله التي اعترف بعضها
لو دفع الى العبد مولاه حصته من مال الكفا به بعد ان شركه لم يبع العصف وكان الشريك
ان يخذل منه بصبه حصته ولا يعتق حصته من المكاتب لعدم استغناؤه ولو ادى للمكاتب
اليها الثاني عتق وان عجز رقت لها ولو كان باذن شركه في الاداء دعوى بصبه
العاصف فان ملنا بالقوم قوم بها على العاصف مكاتب ما دعى عليه وما في يده

الكسب يكون للذي لم يصب بعد ما مضى شركه لان كسبه قبل عتقه لما كان مضمه في يده شئ
كان من المكاتب وسبه لان هذا الكسب كان في ملكه على شركه استقل الى العبد بصبه
ما كتبه ان العتق في يد المكاتب له هذا ان ملنا بالقوم في الحال عمل القوم عند العجز
فان في مولا قوتها وقيضا والاعتراف ان كان في يده مال كان للاذن بصفه والباقي
لمكاتب فان مات قبل القوم انفع عقد الكفا به بوجه مضمه ما تركه للاذن والاخر لو اراد
الخروج لو وطى المكاتب مولاها فاعل حراما وصارت ام ولد بالاحمال فان ادت عتق ومكاتب
ما في يدها وان عجزت كان له الفصح وبصير ام ولد مطلقه له وطواها ولو اها ما في يدها ولو اها
البعد عتقت من بصبه ولدها ولو مات المولى قبل الاداء قبل العتق عتقت ايضا بصبه
ولدها فالشئ والذي يصيبه مضمه ان ما في يدها لها ولو اعنت المولى المكاتب وله
مال فالوجه ان المال للمكاتب لو دفع المكاتب بعض العتق قبل حلوله على ان يبره
المولى من الباقي فالشئ لم يبي لمضارعتة ربها لما عليه الذي هو الزاده لن ماله الاصل
والوجه عند الخوازم مال وورد في بعض قبل الاجل وطلب ابراهيم من الباقي ففعل
المولى في العتق والابرايم لم يبره المكاتب عتق بصبه مال وحل عليه مال الكفا به
فان اصابها حسا معا سوا كما من الايمان او العتق وان اصابها لم يبع العتق
الا بالتراضي وهل يفتقر الى ان يصف احد ماله ويدفعه عوضا عن العتق في ذمته
قال الشيخ نعم وعندى منه نظرا لكان لانا ان من الاعراض استرطامض كذا واحد
منها مبرر كذا واحد منها الى صاحبه ماضة عوضا عما عليه وهو اسكل من الاول
ولو باع المكاتب من مولاه دمه على الاخصى مال الكفا به لم يبي لانه مع دن بدن ولو اطله
به صح كذا لو اعنت المكاتب باذن مولاه صح وكان الاول له فان استرقه مولاه للعجز
صار الاول للمولى وكذا الوات قتل الاداء ملوا عتقه مولاه بعد الاسترقاق والوجه عود
الاول اليه ولو مات العبد قبل اداء المكاتب وبخيره والاسباب له اعمل ان يكون موقوفا
كالاول ان عتق المكاتب اخذ المال وان استرق احد المولى واكمل اصفاه الى المولى
لان الاول يمكن اصفاه من شخص الى غيره فجاد ان يكون موقوفا كالمولا والمرث اليعمل
بما يصف بها الاوى عندك حوازم المولى مال الكفا به قبل مضمه وفي الشئ خلافه
فعل بوله ليس للشريك مطالبه المكاتب شئ وليس للمكاتب الدفع اليه فان دفع

لم يعنى ان المسمى مضمون لغيره ومضمون لغيره باطل فصار كالعدم فملكاته
الارصوع على المسمى مادفع اليه والمسمى الرجوع على السيد مادفعه فصار مال
الكتابة باق في ذمة العبد وحمل العتق مع تصريح المولى بادن الاضافه مضافه
ملكاته من المال والسيد مطالب المسمى بما قبضه والمسمى الرجوع عليه مادفعه ثانيا
ولو كان للسيد على المكاتب مال غير مال الكتابة كمنه شبع اوارس حيايه حازمه من الاغني
تلك لو عرض السيد بعد الكتابة فابراه من مال الكتابة واعققه فان برانم وان مات
في ذلك الموضع فقد بينا انه يعتبر الاصل من قيمه ومال الكتابة فان خرج من الثلث عتق
وان قصر الاصل ان كان له سوى الملكات مائة وان قيمه مائة وخمسون ومال الكتابة
مائة وما انضم الاصل الى ماله وسعد بحايه فعققت له مائة وستين مائة مائة مائة
ولو كانت النسي مائة ومال الكتابة مائة وخمسون عتق له مائة بحكم الفقه يعني ثلثه
مال الكتابة فان اذاه عتق ويحتمل ان يقال ان هذا الدور لزيادة مال السيد بالمحسن
التي اذاه لان حبيب على الورث مائة والراشد يبعث عقد السيد وورث عنه مائة
ما عتق منه والحاصل ان الورثه حصل لم من كتابه العبد خمسون غير ملك العبد
المحسوب عليهم ثلث المائة مائة اذ لم يملك المحسن من مائة من العبد فملكها
وهو حق المحسن وذلك نصف مائة فصار العتق باسنان ثلثه ونصف مائة حصل
الورثه المائة ومائة اساع المحسن وهو مائة مائة من مائة ولو لم يولد العبد المحسن
دق ثلثه وكذا لو اوصى بحقه وكان يخرج من ثلثه الاصل من مائة اذ مال كتابه الحكم
فيه كما عتق الا انه هنا يحتاج الى اساع العتق ولو لم يكن سواء وصل مال الكتابة
فان كان معه وفاء الباقي اذاه وعتق اجمع ولو عجز عتق ما يخرج من الثلث واسترق
الباقي ولو لم يملك عتق ثلثه مع ماله الشئ لحصول ثلثه او يملك المال للورث وطعا
ويحتمل الاستطارة الى الحلول فان اذى عتق جمعه وان عجز عتق بعضه والا عتق
من شئ محجلا لئلا يتجبر للوصيه ما عتق وما خرجت الوارث وفي قول الجمهور
تكم لو كانت على دمانير فابراه من حياهم او بالعكس لم يبع البراه ولو مال ولو مال
اردت فيه الذراهم من الذي انخرحت البراه في مائة ولو اوصى العبد ذلك فملك السيد
ما بقول قوله مع الثلث وكما القول قول ورثه السيد لو مات في ذلك وخلفون
على

على نفي العلم ان مورثهم ارادهم ولو مال السيد مضمون اخر كما سيك لم يكن او ارا ما سقفا
الجميع افعال اراده مضمون الخ اخر دون ما قبله فالقول قوله مع غيبه لو اذى الملكات
اراده الجميع ولو مال مضمون اخر كما سيك ان شاء الله بطل امراره لعلقه بالاسديا وكذا لو
قال ان شاذيد لعلقه العتق والاقرار لا يعلل له عتق بالاسديا والا العتق كذا يبع
الوصيه بالكتابة فان خرجت منه العبد من الثلث احر الورثه على ذلك الا ان يرد
العبد ولو طلب بعد ذلك الكتابة لم يحجب الموصي ان عتق فدرا كونه عليه فاذا ادى
المال لم يحجب من التزكه بل هو حق الورثه كما لو اوصى بحل وامر او ماشه مستحق وعتق
العبد والوالل السيد ان شرطه وان لم يرد المال استرقه الوارث ولو لم ينعن كوت
على احرته به العاده كماله به مثل والعرف بعضى الكتابة باكثر من القيمة ولو قصر الثلث
عن قيمته كوت على العبد الذي يحمل الثلث ولو لم يملك الكتابة غير ما وقصر الثلث عن الجميع
مال الشئ عتق الكتابة كما لو اوصى بوصايا في حملها عتق فانه عتق العتق ويمكن العتق
ان عتق الكتابة وان قصد به العتق الا انه محاذضه ولهذا لو اوصى لرجل عتق والاخر
ما سقفا سواء وان كان القصد بوصيه الاب العتق ولو اوصى بكتابة عتق من عتق
بغير الورثه في الحب وليس لم كتابه امه وبالعكس ولو كان له حنفي دخل في لفظ العبد
او الامه ان الحق ان الحق باحد ما والا لاولادى نكسه احر رقيقه دخل المحسن المحسن
كك لو زوج منه من مكانه مائة لم ينفخ الكتابة فان لم يرد به السيد ان يكون مائة
او كافى فالمكاتب حاله وان ورثه لوصيه ابيع المكاتب ويحتمل عدم الفسخ لا يارث الذين
الا لوقه الاصح العجز ولهذا الوارثه من الذين عتق وكان الوالا المسترط المولى دوما ولو
استرى المكاتب رجعه الا انه من سلكه او من عتقه فالاولى افساح المكاتب كوت افسح
الكتابة موت المولى وسعق العبد يدفع المال الى الوارث ولو عتق لم يسعق بالدفع
الى العتق ولو كانوا غير رسلين وجب الدفع الى المولى فان دفعه الى المولى ان كان الا
الحاكم ولو كان السعق غير رسلين دفع الى ارشد حقه والباقي الى المولى ولو اوصى بدفعه
الى مائة دفعه المكاتب الى المولى له اذى المولى لدفعه اليه ولو اوصى بدفعه الى مائة
وجب على المكاتب دفعه الى المولى فان فوته بنفسه لم يعق بذلك ولو اوصى بدفعه الى
عمرانه عن الفضايله يدفع المكاتب الى من شائى للمولى او العتق او الاخرى

منه ولو اوصى بعض الدين ولم يعين مال الكتابة للعفا كان على المكاتب الفسخ من الورثة
والوصى بعض الدين فقد دفعه اليهم محضه كذا ليس للمولى مطالبة المكاتب بالمال
قبل الحل ولا يجب على المولى دفعه لودفعه المكاتب قبله ويجب عذره ما حل اليه
وجب على المكاتب الدفع فان عجز بحجر السيد من الصبر والفتح وان كان مازدا على الاداء
واسمح منه مال البيع المالك ايضا وحمل عندي احبار المكاتب على الاداء فان عذر
في المالك الكتابة واذا عجز عنه كان للمولى الفسخ بغيره والاحتجاج اليه كان
المكاتب حاضر وان كان غائبا اعقر الحاكم لفسد المال والعدو يحمله الحاكم مع البسه
ويعفى له بالفتح كرجح للمولى انظار المكاتب بعد الحل فان انظر لم يجب او ما ذاب
على احبار الفسخ ما ذاب المولى في العاجل طالب فان عجز في حقه ما ذاب من حسن
الى الكتابة لم يكن لفسخ وجب الصبر ان يحضر من منزله القريب وكذا ان كان من غير القريب
واحتجاج الى المصارفة وان كان في موضع بعيد احتجاج الى من طوله لم يجب الصبر ولو كان
العبد عاصيا في المولى امر الحاكم وابيت له وحلف على عدم العيش في ملكه الى
حاكم البلد للذمة المكاتب فان كان المكاتب عاجزا كتب الى الحاكم الاول يجعل السيد
الفسخ وان كان مازدا طالبه بالخروج الى بلد السيد او التوكيد في الاداء فان احضر
مع الامكان كان السيد الفسخ مان وكذا السيد من نصف في بلد المكاتب لانه ارفع اليه
مان امتنع بغير حذر السيد ولو جعل السيد الجمار في الفسخ الى ذلك العصف لا يستلزم
حازر وحضور الوكيل البصر له السيد كذا حد الحرج ان يوضح بما الى الم او علم
من طاله العجز ومثل ان يوضح الم من حله وبه رواية اذا جاز المكاتب اسبب المولى الكتابة
والحل وحلف على عدم الفسخ فان وجد الحاكم حسده لا اسلمه اليه وعين الاجل
له العجز مع عدم المال الزم له الا ان علمه لعودته فان وجد الحاكم يورث السيد
له ما لا يفي عالى الكتابة لطلب من السيد وكذا لو اصاب واقام سنة السلم الا ان السيد
ان يرجع ما انفعه بعد الفسخ في الاول دون الثانية لا لو ادعى المكاتب السلم واقام سنة
حازر له الحلف معه ولو ادعى غيبه الى انظر لطلبه انام فان جاد الحلف السيد ولو جاء
به فخرج ما ذاب من عدل انظر ايضا لطلبه انام لت المكاتب المشروط وقوله لم يورث
جميع مال الكتابة ولم يخلف عنه ولو درم واحد وعجز عنه كان رهبا ان عجزه
مواله

مواله ولا يعيد عليه ما اذن منه وسحب للمولى الصبر عليه ولو لم يجرم بكن للمولى الفسخ ولو اوصى
على المال حازر ولا سطر الكتابة بموت المالك والوارث المطالبه بالمال فان ادعى البعق
كالمولى لو كانت له حصة من ماله من قبل ان يوجهه مثل تلك المنة والوجه عند
الزامة ما اوصى عن تلك المنة لد البذل الحمل الموجود وقت الكتابة في كتابه الام ولو
جملت بعد الكتابة من مملوك كان حكم الولد حكم الام بحسب من يجازها ولو كان من حر كان
الولد حرا ولو جملت من مولاها لم سطر الكتابة فان مات مولاها وعلمها شي من مال الكتابة
عسقت من ميراث ولدها ولو لم يكن ولد سحت في مال الكتابة للوارث له لو ابراهم احد
الوارث من نصيبه من مال الكتابة او اعتق نصيبه حج وعنت ولا تقوم عليه على الوكيل
او العبد المال عند ما وان ملكه مولا وعند البيع ملك مع المملك ما ذاب كانت له
مال والا فكل على قول الشيخ انه للمولى ما لم يشرطه المكاتب ولو كان له ولد للمولى ايضا لـ
لاستحق المكاتب الاما الاداء اذ لم يره المالك سوا كان معه مال الكتابة او لا ولو كان سيد
مال الكتابة ولم يورده الى المالك كان اما على الرقة وان يلفه حل الم وعجزه حق فلا
المالك في ذمته الا ان ثا المالك نفا الكتابة ولو كان اما وحل مال الكتابة واستحق
الاداء اصيل ان لا يكون عجزا بل يورده الامام منه واصل ان يكون عجزا في المولى وسبق
ان شاء لم لو كانت ما ذاب مولا حج فان شرط المولى وعجز الاول اذى الثاني مولا السيد
الاول ولو اذى الثاني حل عجز الاول وقبل الاداء الوجه ان المولى اعوفت وليس للسيد
الا ان عجز الاول ولومات الثاني حل عنت المكاتب فمراثة موقوف لاصا لطلو اوصى
بعقته عند عجزه فاذا عجز حل لول الم لم يحق لانه لم يجب عليه شي بعجزه وان ادعاه
بعد الحل ولو كان معه ما ذاب لم يلف اليه اسفا العجز وان لم يكن معه مال طاهر
مان صدقة الورثة عنت وان كذب وحلف واعنت وكان ماني ملك الورثة ثم العجز
لاستحق به الكتابة لم يجب به الاحتجاج الفسخ فان فتح مولا ملكه وامعه والا كان
ما اوصى الكتابة والوجه ان للمولى اسراع ماني ملك مع العجز واقعا الكتابة بحالها ما
لو اسرعت المكاتب من حق عليه ما ذاب مولا حج وكسبه للمكاتب وبعقته عليه والاعظم
السيد لم يحج كما لا يحج لو اسرعت مملوك المكاتب ولو اعقته المكاتب فان كان ما ذاب المولى حج
الا فلو اذى عنت المولى المكاتب حج الحق وعنت من حق عليه بحاله ولومات المكاتب

نوم

ولم يخلع وناعاد وله رقعة ولوكات الكتاب مطاوعة من مائة مائة مائة ولو
استرى المكات زوجته او المكات زوجتها او الشوا وبطل الكاح المصداق السراج
في امهات الاولاد دفعه بها ام الولد هي التي ولدت من مدها في ملكه وذاو طي
احته ماتت بولد بعد طيه ستة اشهر فصاعدا الحق فيه وكان الولد حر وطارت
بذلك ام ولد واليسرى حرة الولد الى الام وان انت به اما لا اقل من ذلك لم يلحقه الف
فلم يصير ام ولد انت اما يصير الام ام ولد بشرط ثلثة احدها ان يعلق من بحر ذلك
بان يطا الحرة طارته ويخلق من مائة ذرا سوا كان الولد مسلما او ذميا ولو علفت ام الف
منهم اسلمت تحت عليه ومن حال دمه ودمها ويجعل على امره ثلثة ولو لم يحن مات
مواله ما لوجه عنهما من صيب الولد اما المملوك اذا ملكه مولا حرة فله ان يملك ماله
اذا وطى امته واستولى عليها فوله مملوك ولا نسب للامه حكم الاستملاذ وان اذن ل المولى
التي تولى ولو استرى المكات امه للمجاريه واحملها كان الولد موقوفا واما الام ما لها الحق
بموت المكات قتل ادا ما عليه ولا يثبت لها حكم الاستملاذ مع غزوه واطلق الشيخ حر ورتها
ام ولد وهل يملك المكات سحرها والمصرف فيها الوجه عدم ذلك ولو علق لم يملك الاستملاذ
الغاني ان يعلق من في ملكه سوا كان الوطى مباحا او محرما كالوطى في المحرم او النفس او
الصوم او الاحرام او الطهار ولو وطى المول الموهونه فخر اذن المهر من احملها فاما بغير
ام ولد في حق الراهن والمهرت ولو علق من في غير ملكه لم يصير ذلك ام ولد اذ علق
منه لم يملك حمل ان يطاها في ملكه غنم سكاك وستر المول المول او يطاها راسا ملكها
بعد ذلك او لا وسوا ملكها بعد اتصال الولد اذ قتله ولو علق من في غير ملكه حرمان يطاها
للشبه او بغير من امته سر وجها على ايا حرة او سترها فظهر اسماها فلا يصير ام ولد
في الحال فان ملكها بعد ذلك فالشيخ يصير ام ولد وعندى منه نظر الثالث ان يقع خلقه
ادمي وصرح في ذلك لاهل الحزبه من القوا بل ولو وضعه نصف لم يظهر منها شيء من خلق
الادمي فشهد السمات من القوا بل ان منها صوره حنف يخلع بها الاحكام الهات
الاولاد ولو لم تشهد ن بذلك فكيف علم انه مبدأ خلق ادمي اما سهادته او بغير ذلك الحق
به الاحكام ايضا **ح** ام الولد مملوك لا محرر بموت المول بل من صيب ولدها ويحوز لول
النقذ بها بالوطى والاستملاذ وغر ذلك الاستملاذ والبيع والهبة ولا يحوز سحر مادام ولدها حيا

الا في ثمر رقبته اذ كان ذميا على مولاها وليس له سواها في استرطوت المول حنفيا ولا
والبيد من منع من سحرها مطلقا ولو مات الولد قبل مولاها حاز سحرها وهنتها وصارت ملكا
مطلقا كالموت المول وولدها حي علق من صيب ولدها وان استوعبت ولو لم
تف اولم يكن سواها علق بصيبه منها وسحت في المات وفي رواية ان كان الولد حر
موتت عليه والمختد الاول والعق من اصل التركة عندناه ام الولد هل يحوز
كما سهاضه اسكال مما من انها عقد على الرقعة ماشه البيع ومن عدم للتقادم لو
سفت الكتابه ولو اوى الام والام ما اقرب غر ذلك اما يعق من الوصية فان خشي علق
من صيب ولدها ومن يعق من صيب الولد ويعطى للوصية كالا فرق من ان يكون الولد
ذكر او انثى ولو تخذد الولد علق من نصيبها معا على الف ولوات بولد من بيع او رقا
فالمولد رق للمولى والسبب له حكم الاستملاذ والاستحق بموت السيد وكذا ما لكس ام الولد في
حياه المول فانه لم ياله ح كوت زوج امه محملها فالمول مملوك للناح ان استرطوته والام
محرمان استراهما ححر المولد فالشيخ يصير الام ام ولد وكذا يصير ام ولد لو اكرها
قبل الولاده **ط** اذا حنفت ام الولد خطا لعلقت الحمايه برقبته والمول الجيار كالنفس سلمها
للبيع ومن فداها بالمال العلى من لرش الحمايه والعتقه او بالارش على الخلاف وكذا المول
لو حنفت على جماعة من سلمها لهم او الى درهم على قدر الحمايات ومن الفدا ولومات قتل
ملاشي على المول مع عدم التعزيط ولو بعصت قيمتها قبل فداها وجب فداها بغيرها يوم
الفدا فسقط بعد الف الف ان فداها بالاول ولو زادت القتمه زاد الفدا ولو كب بعد
حنانها لم يولد بعد فداها ويقوم محضه بغير الاستملاذ ولو املها سيدها فعليه فداها
ام الولد اذ اعلمها مولاها وجب عليها الاستملاذ سلمه امران كان من دولته لبيع
والام سلمه اشهد وان ماتت مولاها قبل العلق استمرت باربعه اشهر وعشره ام
المول ان تزوج ام الولد فخرضاها وملك المول المهر وكذا المول احرارا لم يخدمت وجمع
الصوم من الوطى وغنوه **البيع** وله ارش ما علق عليها ولو لطف في بدعها من
البيع لم ياله انت لو شهد على امره بالاستملاذ رحلان وحكم به بحر حوا غرنا فتم
الولد ان اسعدت حرمته الى الشهاده ولم يخرها في الحال فتم الحاربه لا بما از الاستملاذ
البيع ضا حقه ولا فقه له فاذا مات المول فان فداها بغيره المقوم على من ملك حرا من احد

ابنه مطلقا فلا غرامة انشا ولا اغرامة ما يقوم على الولد **الحكم** اذا وطئ الاب حاربه ابنه
 فان كان حاربا او قويا لم يمت له ولد ولا يمت له الاب والاب المهر والاب المهر ولولد وطئ الاب حاربه
 الاب حاربه عليه والاب حاربه ام ولد وعلى الاب المهر والاب المهر ولولد وطئ الاب حاربه
 الاب حاربه عليه بالحق والاب حاربه ولولد له وعنده المهر ولولد وطئ الاب حاربه
 الاب حاربه على ابنته التي تزوجت والاب حاربه على الابن الذي تزوجت له فان
 وطئها الاب فحل محرم ولا حد عليه ويصير ام ولد لانه وطئ حادف ملكا ولو زوج ابنه ثم
 وطئها فحل حراما ويصير ام ولد لانه اولدها بغير طهر وما يلد بعد ذلك من الذر وحكمه
 حكم امه **الحكم** لو طئ احدى المحرمات عليه بالزنا فان ولد له كان له في العسر والميسر
 وان ولد له الابن لم يمت له الولد **الحكم** ان وطئ بالولد حراما وهو ام ولد وكذا لو طئ
 امه وبنته فاستولدها ولو وطئ اب لابنه من مال المصارية فاستولدها حاربا ام ولد
 وخروجت عن المصارية وان كان فيها ربح جعل في مال المصارية ولو وطئ المصونة فاستولدها
 جعل ان مال خروجت من الرهن وعنده قيمتها لم يمس بجلدها والاخرى خلافه وبوطئ
 ام الولد ما ذنبت عزير غيرة ولا يصح من الحر لها وبطل مكثوفة الراس ولو طئ
 سبيها عمدا او خطا عقت من صبي ولها ما كان عليها من صبي الحنابة من زينة او قمار
الحكم لو باع ام ولد بطل الثرمان بغيره في المهر كان ضمانا لانه سحر ما يدنو قال
 الشيخ لو اسقطت بطفه كانت ام ولد وبطهر العاقبة هي في الاعداد حرة **الحكم** لو طئ
 مات المول ولم يخلع عنها وكان منها دنيا على مولاها فوطئ على ولدها وسكر الى ان يبلغ
 ما ذلح احمر على منها فان مات قبل البلوغ سعت في منها وقضى به الدين والحكم الاول يمتد
الحكم ان كان وبناتها دفن معا صاها الاول في نفس المهر دفن في **الحكم** لو طئ
 عبارة من حقت ما على الخالفه ذكر اسم الله في اوصافه المحصنة او الغالبة وشروطها
 ما به بالنسبة والاجماع **الحكم** لو طئ الام الله في قوله وسلب العلوب والذي يلق
 المحبة وبها التسمية والذي يفتي بك والذي اصلى له واصوم او ايمان المحصنة به كقوله
 والله واللعن او العاقلة فله كقوله والرب والحالت والباري والوارث والرحم وكذا من
 سعت في الامن مع العبد ولو اراد بطل عمر الله لم يكن نسبا ولو حلف على الاسود والارادة
 انه لم سعت وان نزل بها الحلف الاسترا كما فليس لها حمة المهر كقوله والموجود
 والحكم

والحق والسمع والمصير والعادر وسعت لو قال جلال الله وعطى الله وكبريا الله **الحكم**
 ولو قال قدرة الله وعلم الله ان سعت الصعات وهو كونه مادرا عالما وان قصد
 المعاني لم سعت ولو قال وكلام الله لم سعت وكذا لو قال وخلق الله ورزق الله وحلوم
 الله ولو حلف بالعوان لم سعت وكذا لو سعت لو قال وعق الله مطلقا وسعت لو سعت بغير
 ولو ما عتد الله على كان عتدا لاسباب ولو قال وصات الله وكفالة ولعانة لم سعت ولو قال
 اسكن بالله او اعصم بالله او اوكلك على الله لم يكن عتدا وان قصد بها الحلف اجماعا **الحكم** لو سعت
 الحلف عتدا لا بالعقد سوا بطلت ما سب له العوان كقوله والله والرحمن او سعت له
 العرف الشري كقوله اسمي بالله او العادي كقوله وعق الله اولم يمس له عرفا صلا كقوله
 اعزم بالله **الحكم** لو طئ ام ولد او ابنة الله ووالد الله واسن الله وام الله وام الله او اعظم الله
 او اهل الله او اقربت بالله او حلف بالله ولو قال اردت الاغراض انا في او الوعد المستقل
 ببلد لم يمس به **الحكم** لو قال اقيم او اخلف ولم يمس بالله او حلف وامسعت ولم يمس بالله لم
 سعت وان قصد به المهر ولو قال اشهد بالله واطلق لم سعت ولو قصد المهر كذا ولو قال
 به وقصد الطوبه فليس يمس بها **الحكم** لو قصد المهر في الاغراض انظر **الحكم** لو سعت المهر عند الله تعالى
 على الحن ولو قال الله الله ونوى المهر في الاغراض انظر **الحكم** لو سعت المهر عند الله تعالى
 واسماه وصحاته على ما عزم ولو حلف بالعوان او كلام الله تعالى لم سعت وكذا لو حلف او
 بالنبي او احد من الائمة او بالصدق او بالحق او بالسوي من الله تعالى او من رسله او من العوان
 او من احد الائمة او مال موحيد الصليب او غير الله او هو محل الحن والميسر او حلف بالطلا
 او النختم او الطهار او العاق او مال لثان السبي لمنى واما ان السبي في التي رتبها للحاج
 سعت بها عند السبي والامور الميم للسلطان وكان السبي على عهد رسول الله صلى الله عليه
 ولما دل الحاج رتبها اعماسا على المهر بالله هو الطلاق والعاق وصدق المال سوا
 عتدا او لم يمس بها **الحكم** لو طئ ام ولد او ابنة الله في قوله وسلب العلوب والذي يلق
 او من رسله او من احد الائمة ان حلف ما على البراهبه ويجب عليه كفارة طهار وويل
 الرجل يا هناه والبلد شانيك الى الاب شانيك وعز ذلك من ايمان الجاهل لاسعته
 المهر وسعت المهر ان كان داهبا كما اذا حلف ان يطي العرايف او صوم شهر رمضان
 او يحج حجه الاسلام او الزنى او السلم او الشرب الحن او عز ذلك من الواحات اعدت

وسعت بالحق والسمع والمصير والعادر وسعت لو قال جلال الله وعطى الله وكبريا الله

ولو طئ ام ولد او ابنة الله في قوله وسلب العلوب والذي يلق

عن قول ابن شريك

اليمين وجب الخنث فيها الكفارة وكذا ان كان مندوبا لما اذا حلف انه يصل النافلة او يصوم طوعا او
صدقا ندبا او يحج مستحبا لا فرق بينهما في الاعداد وحل الكفارة مع الخنث وان كان مسلما كما اذا
حلف انه يدخل الدار او يدخلها او يسلك طريقا دون اخر وما اسبق ذكره فان كان للترك
او حج في الدنيا وجب الوفاء فان حلف وكفو واثم وكذا ان سادى الفعل والترك وان كان للترك
اول في الدنيا طار الخنث والكفارة ولم يسجد اليمين وان كان مكرا مثل ان يحلف ان يفعل
الفواعل او لا يصدر بطوعا لم يسجد اليمين والكفارة مع الخنث وان كان محروما مثل ان يحلف لفعل
محرما او لم يفعل الزنا او لم يطعن رجلا او لم يهجر من المسلمين لم يسجد اليمين ويحرم التأخير
ويجب الخنث والكفارة وما لم يضر الناس اليمين كلها مكروه لقوله ٢ والجلوا الله عونه المأمور
وليس أحمد لما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف والا انه يحوله على ترك البتة لقوله ولا يأتى اول الفصل الا انه
ما لم يزل الطاعة محبة وعلى اللغو غير مسقط ومن ان يحلف من غرضه والحب ما كلفه سوا
كان يصح ادكائه وسوا كان على الماضي او على المستقبل لا يسجد اليمين على الماضي سوا
كان نكاحا او اما سوا كان حاديا في نفسه او كاذبا اما مع قصد الكذب ومضى العزم او مع طعن
الصدق ولكن اليمين عند الحاكم على الحق مع الصدق ويحرم مع الكذب الا مع الضرورة مع الضرورة
ان عرفها ٣ عن المأثم لا يسجد ومن ان يقيم عليه غرضه ولو مالسا كالله او اقره عليك
الله وقصد اليمين لا يسجد والحب الكفارة لو احسنه المحلوف عليه اعمل بالخالف والاعمال المحلوف
عليه لا يجوز الا حسا في اليمين عليه الله ٤ وليس واجب فاذا استغنى به ورفع حكم اليمين فمطافه
الاتصال او صلح ما من سبني بعد الطبع الاعطاء النفس او الصوت او العي او الذكر ولو اخر
الاسما من غير عذر انعدت اليمين سقط امره ورواه عبد الله بن عوف عن الصادق ع
الصحة الدالة على جواز الاسما للعامة الى اربع مأمورة وتترط في الاسما ايضا الطقة
ولو حلف دون الاسما باليمين انعدت عنه ولم يوثر الاسما والدين الاسما من العقد
انه ولو لم يقط به عقت اليمين لولاه به او لان عادته ذلك من غير قصد الاسما لم يوثر
انما انعدت اليمين وكذا لو لم يعقد الاسما بل قصد ان افعاله لا يكون الا مشهية الله ٥
والسوط في الاسما ٥ مع اسد اليمين بل عند اللطافة حتى لو على اليمين شرط هو دون
موقوفه فان وجد الشرط انعدت والاسما ملو مال الله او دخل الدار ان شاذلان
مال زيد وسيد الا دخل مدخله حنث ولو مال لم انا املت اليمين وله الدخول اصل العلم
له

مشه زید والعلم بالمشه ان يقول لانه ولو لم يعلم حال زید اماموت او عنبه او حنون لم
 یسبح من الغفلة اما ان یفترق من تقدم الشوط و ما حیره ولو قال والله ان شاء الله الحزن
 او الغفلة اخلت الثمن ولو قال والله ان شاء زید لا فعلت كانه موقوفه على مشه زید
 فان شاء فعل الثمن و لا افعلا ولو قال والله الاثرین (ان شاء الله او الاثرین) ان
 شاء الله لم یحتمل ما شرِب ولا تركه ولو قال والله الاثرین (ان شاء زید موقوفه
 من شرِب الا ان یوجد مشه زید فان شاء فعله الشرِب وان لم تلم شرِب ولو لم علم
 مشیه اغیبه او حنون او حوت لم شرِب فان شرِب حنت ولو قال والله الاثرین
 (ان شاء زید فعل الثمن ما شرِب) (ان شاء زید الا اثرین) ان شاء الله المستأخذ المسمى
 منه والمسمى منه الحاب فان شرِب قبل مشه زید بر و ان قال قد شرِب الا اثرین
 اخلت الثمن الا ما علمه بعدم مشیه لترك الشرِب وان قال یشرِب ان شرِب او
 ما شرِب الا اثرین لم یحل الثمن فان حنط مبیته لزمه الشرِب ولو قال والله الا اثرین
 اليوم ان شاء زید فعاد زید قد شئت الا اثرین شرِب حنت فان شرِب مکر مبیته
 لم یحتمل والا ستغنی علیه الله بوقف الثمن الطلاق والعاقب فلا یسعدان ثم قدما انه
 لا یسعد الثمن على فعل الغير كما لو قال والله لیسعلن لانی حق الخالف ولا المحلوف علیه
 وكذا لا یسعد على المستحل عادة كما لو قال والله لا یصدقن الى السماء و اعل المستحل عملا
 كذا ایس ولا یحب بها كاره و اما ما یسعد على المنكح الواجب او المندوب او ترك الحرام
 او ترك المكروه او فعل السباح اذا ساء لو كان البرک ارجح فی مصلی الدن او الدنا و
 لا یسعد على ترك هذه الاشياء ولو حلف لم یكفر ولو حلف الا یتخرج مع زوجهما لم یحتاج
 الى الخروج حره معهما وكذا لو حلف الا یزوج علیهما او لا یسرى لم یسعد ولو عجز
 عن المحلوف علیه بعد الثمن اخلت الثمن لا یسقط فی الخالف العقل والمال و لا یسقط
 والعقد ان الثمن فلا یصح من المحنون و الا لصی و الا المنکر و الا العام و الا الكیدان و لا
 یصح من الكافر الا موی الصبی ومنع الصبی فی الخلاف یعید نعم الاوب انه الصبی منه الكفر
 لم یجب علیه الكفر بعدم الاسلام و الصبی منی للعضبان مع زوال رسله بالعضف
 انه لا یسعد منی الولد بدون رضا الوالد و الصبی ان وجهه بدون اذن الزوج و الا
 منی العبد بدون اذن المولی ولو حلف لحد هو لا فی فعل و اجب و یرک تبسح

احمدت ولو حلف في غرضه كذا كان للاب حل لمن الولد وكذا الزوج والمولى فلا كفارة
تو لو حلف ولم يقصد لم يعقد ولو حلف بالصبح وقبل موله في عدم التقيد المقصد
الغاي في محلق اليمن وقته **ك** آ المرح في الامان الى السنة فاذا اوفى الحالف ما
عمله اللفظ انصرف اليمن اليه سواء كان موافقا للظاهران سوى الموصى **ا** اصل
كما لو نوى بالعام العموم والمطلق الاطلاق واللفظ حقيقة او محالعا ما سوى العام
الخاص والعكس وب^ا الاطلاق المقيد والعكس واللفظ محاذة كما لو حلف **ا** انا لا اؤخذ
معينا او الاشوب ما وقصد ما عبيدا او حلف ما رأت فلما ما وعني ما عرفت رتته
او اسأله حاجه وعني بها الشئ الصغير او حلف الا شئت لعلان ما من عظم سوى به
العموم وكل هذا معمول بصور العرفه ولو نوى بالاحتمال اللفظ كما لو حلف لا اكل خبزا
وعني الا دخل سالم ساول اليمن معنوم اللفظ لعدم النسبة والامانواه لعدم الاحتمال
ولو لم ينو شاعل اللفظ على حقيقة كما لو حلف **ا** ليس ثوب بل عزال امراته ولم ينو العموم
والا الخصوص ولو كان اللفظ عاما والسبب خاصا مانواه فصر عليه من ذي ل غدا
محلف لن لا عوذ او لا يدخل بلد الظالم راه فيه مزال الظلم ولو لم ينو مني **ا** اخذ بعموم
اللفظ او بخصوص السبب اسكال ولو حلف لعامل **ا** اخرج **ا** انا ذنه معزول او لا يرد مسكرا
الارفعه الى ملان القاضي معزول ما الاقرب اسكال اليمن مع افعال عدم الاعمال ملو راى
المسكين في ولايته وامكده رفته ولم يرفع حتى عزل ما لا يرب الحنف ولو حلف **ا** لا اؤخذ
مثل ان من علمه امراته معزولها محلف ان لا يمس ثوبا من عزلها دنوى احساب اللبس حاض
دون الاسماع بالثوب وعزم قدمت السنة **ك** اذا حلف على فعل حنف باسدايه م ان كان
الفعل ينسب الى الاستدانة كما ينسب الى الاسدا حنف بها كا **ا** اسدا **ا** اسدا ولو حلف **ا**
سكنت هذه الدار حنف باسدا الكنى وما الاستدانة بخي من الوكان بها وبه يحوز به
عفت اليمن فان اقام بعد اليمن ما ما كنه الخروج منه حنف وان اقام ليعمل ماشه ورجله
او اقام دون النعم والليل ولو خرج عفت اليمن عم عاد ليعمل رجله وعمله **ا** الكنى
لم يحنف سواء بركن في الدار ما يمكن سكناها معه او لا ولو خرج عفت اليمن بسنة الاسعال و
بركن اعله وماله مع امكان لم يحنف ولو حلف **ا** ما كنت ملكا انا حنف با **ا** اسدا **ا** اسدا
ايضا فاذا كان ساكنه معه فان نحو **ا** او احدى في اول حال الامكان لم يحنف وان اقام
على

على ما كنه حنف والاعتبار في الاسعال بان يرد عن المكان منه للاسعال ولو كان في خان
سكن كذا واحد منها بها فليسوا مساكن وكذا لو كانا في بيت لدار كسره لكل منهما غلظ منفرد
ولو كانت الدار ضمن فبما مساكن وان انفرد كل منهما بعلق ولو كان احدهما في بيت الدار الكسره
والاخر في الصفة او كانا في صفها او في بيتها وليس احدهما بعلق دون الاخر فبما مساكن ولو
جعل بينهما حدار وكل من البسق باب ملكا معا كنف كنف بمرط اسعال احدهما في الحال
والعود الى البيا ملوكا لبا الحدار قبل الاسعال حنف ولو انفرد بمرط من دار طرفها على الدار
فالا قرب انه ليس مساكنه ولو نوى انه الساكنه في درب او ببلد فهو على ما نواه وكذا الوتر
ان الساكنه في بيت واحد ولو حلف الساكنه في هذه الدار فبما ما حترس وبما بينهما
حاجر او حائط او مرجع كل منهما لنفسه با نام سلكا فبما لم يحنف ولو حلف لا اسكن هذه الدار
فاكن على المعام لم يحنف وكذا لو كان في خوف الليل ولم يجد من استجوز اليه او تحول منه و
من المنزل حائل من ابواب معلقة او خوف على نفسه او ماله اعله فاقام اياها او بالبقعه
مقي فله ولو لم ينو البقه حنف ولو حلف على ما ساعه مني على الواحد بحيث **ا** اسكن البعل
المعاد والليله مع دواب البلد **ا** البعل بالليل والوقت **ا** استراحه عند العبد **ا** او
الطلق ولو حلف لا اسكن الدار فعاد مريضا بها او زار صديقا لم يحنف ولو حلف لا اسكن
هذه الدار لم يسأل اليمن عماله وماله وكذا لو حلف لم يخرج من هذه الدار لم يسأل اليمن اخرج
اهله كما لو حلف لم يخرج من البلد مع الخروج ما الاقرب ان لا يعود مالم ينو هجرانه وهل يبر
بالصعود على السطح الاقرب لعدم **ا** حنف لا يدخل دارا حنف بحيث **ا** اذا صار بحيث
لورذابه لكان من درابه وحنف بدخولها من بابها او من غورها ولو نزل اليها من السطح او
بدخول ثمنها او غرضه من غرضها او الذي يلهي **ا** الحنف لو نزل الى سطحها سواء كان بجوار
غير بجوار ولو وقف على عتبة الدار في يدى الحائط لم يحنف ولو بعلق بعض حجره في الدار
لم يحنف ولو وجد عليها فان كان بخط موصوف منها سور الدار حنف وان كان اعلى من ذلك
او كان بخط به ستره السطح لم يحنف ولو كان في الدار بمرط ودخل في النهر الى الماء الذي
في الدار حنف ولو قام على حائط الدار لم يحنف ولو حلف على الخروج من الدار لم يسأل الصود
الى السطح ولو حلف ان البضع قد مر في الدار فدخلها ركنها او ماشا مسعلا او حاضا
حنف ولو حلف **ا** ادخل وهو في الدار لم يحنف بالمعام ولو حمل فادخل مع عدم عكبه من

او المصاح لم يحسن طاعا ولو حمل اذنه ما دخل حنثه كذا الواد فلو غفر اذنه مع مكنته من المشايخ
 ولو اكرى بالظرب على الدخول فدخل لم يحنث كذا لو حلف الدخول على الدار من بابها فدخل من
 غير الباب لم يحنث ولو حلف الدار الى مكان اخر فدخل به حنث وكذا لو مال الدخول من باب
 هذه الدار وان جعل لها باب اخر فخرج بها الاول فدخل من الثاني حنث ولو ملح الباب ونف في دار
 اخرى وهي السوك حنث بدخوله ولم يحنث الدخول في الموضع الذي ينف فيه الباب ان الدخول
 في السوك الذي لا يجرى ولو مال الدخول من هذه الدار من هذه الباب مع باب اخر لم يحنث الدخول فيه
 وان ركب عليه مصراع الاول ولو حلف الدخول من باب اخر عرصه لم يحنث كذا لو حلف الدخول
 دار زيد او اكرى زوجه او عبيد كان الحنث تابع للملك وان لم يسكن الدار ما ذاب الدار او
 طلق الزوجه او اعق العبد او ابعه اكلت الثمن ولو دخل دار اسكنها زيد باجره او عماره
 او غصه لم يحنث ما لو حلف الدخول من زيد بعاقبة الثمن لم يحنث الا بالملك غير المكن فيه ولو
 حلف الدخول دار العبد او العبد او ابعه اكلت الثمن ولو دخل دار اسكنها زيد باجره او عماره
 ما الاقوى عدم الحنث مع افعال ثبوته اذ منتهى اضافة الملك لمعنى اضافة الاصص ما لو
 حلف الدخول دار المكاتب حنث بدخول ما جعل يرسمه السطاع بصرف المولى عنه وفيه نظر
 ولو حلف لا يركب سرج دابة حنث لما هو منسوب اليها ولو حلف ان يدخل الدار لم يركب الدابة
 بدخل حمله ولو حلف ان لا يدخل ما دخل به او ركب لم يحنث ولو حلف الدخول دار زيد من
 معنى ما الثمن بعد ذلك والى كنهه يرد ومنه من اعسار الاساره المتعلقة بالعين بعد ذلك
 ومن اعسار النسيه وسعلوا الثمن على الست المحصر ست الحافر خاصه وللبدوي يثبت
 الثغور والادام ولو حلف الدخول دارا فدخل عرصه دارا بعدت لم يحنث ولو حلف الدخول
 هذه الدار حنث بدخول العرصه بعد الا بتمام وكذا البحث في الست المطلق والمصر اذا
 دخل عرصته بعد الانتهاء ولو حلف الدخول دارا ما الاقوى انه حنث بدخول حليل الدار
 وصهرها ومجنها وهل يحنث بدخول المسجد او الحمام ما لا شيء مع الحنث لعدم مباله
 العرفه له ويحمل الحنث لقوله في سوت اذن الله ان يرمع وموله علم مع الست الحمام ولو
 حلف الدخول الدار اعصى الباب ولو نوى من محج ودين سته واذا حلف الاول
 على زيد ما يدخل عليه مع علمه بكونه حنث ولو لم يعلم او علم ونسى لم يحنث ولو كان
 منه زيد وعمر فدخل مع العلم بكون زيد حنث اطاسوي نوى الدخول على زيد

في الدار من بابها فدخل من غير الباب لم يحنث ولو حلف الدار الى مكان اخر فدخل به حنث وكذا لو مال الدخول من باب هذه الدار وان جعل لها باب اخر فخرج بها الاول فدخل من الثاني حنث ولو ملح الباب ونف في دار اخرى وهي السوك حنث بدخوله ولم يحنث الدخول في الموضع الذي ينف فيه الباب ان الدخول في السوك الذي لا يجرى ولو مال الدخول من هذه الدار من هذه الباب مع باب اخر لم يحنث الدخول فيه وان ركب عليه مصراع الاول ولو حلف الدخول من باب اخر عرصه لم يحنث كذا لو حلف الدخول دار زيد او اكرى زوجه او عبيد كان الحنث تابع للملك وان لم يسكن الدار ما ذاب الدار او طلق الزوجه او اعق العبد او ابعه اكلت الثمن ولو دخل دار اسكنها زيد باجره او عماره او غصه لم يحنث ما لو حلف الدخول من زيد بعاقبة الثمن لم يحنث الا بالملك غير المكن فيه ولو حلف الدخول دار العبد او العبد او ابعه اكلت الثمن ولو دخل دار اسكنها زيد باجره او عماره ما الاقوى عدم الحنث مع افعال ثبوته اذ منتهى اضافة الملك لمعنى اضافة الاصص ما لو حلف الدخول دار المكاتب حنث بدخول ما جعل يرسمه السطاع بصرف المولى عنه وفيه نظر ولو حلف لا يركب سرج دابة حنث لما هو منسوب اليها ولو حلف ان يدخل الدار لم يركب الدابة بدخل حمله ولو حلف ان لا يدخل ما دخل به او ركب لم يحنث ولو حلف الدخول دار زيد من معنى ما الثمن بعد ذلك والى كنهه يرد ومنه من اعسار الاساره المتعلقة بالعين بعد ذلك ومن اعسار النسيه وسعلوا الثمن على الست المحصر ست الحافر خاصه وللبدوي يثبت الثغور والادام ولو حلف الدخول دارا فدخل عرصه دارا بعدت لم يحنث ولو حلف الدخول هذه الدار حنث بدخول العرصه بعد الا بتمام وكذا البحث في الست المطلق والمصر اذا دخل عرصته بعد الانتهاء ولو حلف الدخول دارا ما الاقوى انه حنث بدخول حليل الدار وصهرها ومجنها وهل يحنث بدخول المسجد او الحمام ما لا شيء مع الحنث لعدم مباله العرفه له ويحمل الحنث لقوله في سوت اذن الله ان يرمع وموله علم مع الست الحمام ولو حلف الدخول الدار اعصى الباب ولو نوى من محج ودين سته واذا حلف الاول على زيد ما يدخل عليه مع علمه بكونه حنث ولو لم يعلم او علم ونسى لم يحنث ولو كان منه زيد وعمر فدخل مع العلم بكون زيد حنث اطاسوي نوى الدخول على زيد

او اطلق ولو نوى الدخول على غيره نوى الشيء عدم الحنث والا فزى عند الحنث ولو دخل
 الحالف بتمامه دخل منه المحلوف فان خرج الحالف في الحال لم يحنث وكذا الواقام معه ولو حلف
 لا يدخل الدار فدخلها مكرها او ناسيا او جاهلا لم يحنث ولو حلف لا يدخل الدار فدخلها مكرها او ناسيا او جاهلا لم يحنث ولو حلف لا يدخل الدار فدخلها مكرها او ناسيا او جاهلا لم يحنث ولو حلف لا يدخل الدار فدخلها مكرها او ناسيا او جاهلا لم يحنث ولو حلف لا يدخل الدار فدخلها مكرها او ناسيا او جاهلا لم يحنث
 اللبس ثوبا حنث ما استدا او الاستداده ولو كان في ابي له قبل المرحوب عليه نزع عقيق
 الثمن اول حال الامكان فان اخرج عن ذلك حنث وكذا الوصف لا يركب الدابة وكذا الاسكت
 هذه الدار والاساكت زيدا او الا حاد فقه اما الوصف لا يركب الدابة وله زوجه لم يحنث بالاستداده
 وكذا الوصف لا يركب الدابة وهو حرام ما لم يسه ما الاقوى الحنث ولو حلف الا يركب
 وهو ما فرج او اقام لم يحنث وان مضى في سفره حنث ح المسمى ان اتحد بالفرج للبر اليه
 كالجلد والمراء والاسان والحيوان وان تعدد حمل على الشروع دون اللغوى وعلى الحقيقة دون
 المحاذ الحنث فان استمر المحاذ وحقق الحقيقة على اكثر الناس بصرف الظاهر الى المحاذ
 العرفي دون الحقيقة الحقة كالمراد وما العاط سوا كان المحاذ بعض افراد الحقيقة كالدابة
 او الدلو او اصاب الى العام ما بعض العادة بحصيصه سبب الاضافة بحصيصه كمن حلف لا ياكل
 رابيا اصرف الى اسعاره عنده فدخل فيه الابل والبقرة والغنم ولو كان في بلد كسر الصيد
 بحث كسره راسه حنث به وهل يحنث بروس الطير والحسان ما لا شيء الا الصايط العرف
 هذا مع الاطلاق ولو نوى ما يحمله اللفظ اصرف الى ما نواه وان نوى ولو حلف الا يشرب هذا
 النهر او هذه البوكة حنث بالبعض بعضه العرف وكذا الوصل على اسم الحنث او الجمع كما
 لو حلف لا ياكل الخبز ولا يشرب الماء ولا ياكل العفول والمكرن او علفه على اسم حنث صاف
 كما النهر ولو حلف لا يصمت يوما لم يحنث حتى يكمله وكذا الوصف الاصلية طوع ولو حلف
 الصمت او الصلوات حنث في اللصام بطولج الفرج منه الصوم وفي الطلوع سكر من الافشاء
 والسترط للمجد ط لو حلف الا تلبس هذا الثوب وكان رد احواله الثمن ما رتدي به او
 اسر او اعلم او صعله بمصا او سر او ردا او قنا ولبس حنث وان كان غصا ما رتدي به
 او سر او ردا او رتدي به حنث ولو مال الست وهو ردا او سر او ردا او قنا ولبس حنث وان كان غصا ما رتدي به
 مال الست شاحن بكلما يصلح اضافة اللبس اليه كالعصا والنجاسه والعلموه و
 الدرع والخوش والحفة النعل ولو حلف للثمن او اياه حليا به بالحام من العرق والحقة
 من اللولو او الجوهر وحده والبر بالدرع وخز الزطاج وهل يبر بالعرق والشيء

علمه

ضلجه

محل على عرفه اذ ذكر في السواد ولوحلف اللبس حليا فليس راحم اودنان في مرسله
 ما الاقوى الحنث لانه يسمي حليا والحنث لو لم يسمي حليا على او مطقة محلا ولا حلف اللبس
 حليا حنث لانه في غير الحنث. كي لو حلف لا اكل طعاما استراه زيد فاكلا استراه
 زيدا وعمود صفة تردد الشئ في الحنث وعدمه والاقوى عندى العلم وكذلك لو استراه
 نصف مشاعا الاخر النصف الاخر اما لو استراه زيد نصف حيا ثم حلفه بالنصف الاخر
 فاكل الجميع او اكثر من النصف حيا جمعا ولو اكل اقل من النصف لم يحنث ولو اكل طعاما كراه
 زيدا ثم باع نصفه مشاعا ما كمل اكثر من النصف او اقل على السكال حنث ولو باع اجمع او
 استراه لغز في الحنث تردد ولو حلف اللبس من عزله فانه ليس ثوبا من عزله وعزل
 غيرها حنث ولو حلف اللبس ثوبا من عزله فليس ثوبا من عزله وعزل غيرها ما اقوى عدم
 الحنث وكذا لو حلف اللبس ثوبا من عزله فليس ثوبا من عزله وعزل غيرها ما اقوى عدم
 من قدر طبعها ما كمل ما طعن هو وعزله او ادخل دارا استراه فدخل ما استراه هور
 عزله او اللبس ثوبا خاطه زيد فليس ثوبا خاطه هو وعزله اما لو حلف اللبس باخاطه
 زيد حنث ما حنط زيد وعزله ولو حلف لا يدخل دارا زيد فدخل دارا له ولغيره في
 الحنثا كال لو حلف لا كلمها وفقد الاقتناع عن كل واحد منهما حنث بكلام احدهما
 وان فقد الجميع لم يحنث الا سكالا عند الزمان او احلف ولا مال اكلت زيد والاعرا
 حنث بكلام كل واحد منهما ولو حلف على فعل سبب فقال والله لا اكل الحما وحنث لم يحنث
 ما كمل احدهما الا ان يقصد المنع من كل منهما ما لو حلف الاشم زكنا ما الاقرب انصرف
 الى العارسي لانه المعارف وحمل عوده الى الحقيقة وهو كذا يستأجر طبيب الروح كما
 لورد والسفنج والزجيب والحنث لشم العاكة ولو حلف لا شم وردا والاسم حنث
 حنث لشم ما الورد والادنه والادنه السفنج وحنث لشم بابس الورد والسفنج
 ولو حلف لا اكل شوا حنث ما كمل اللحم المشوى دون غيره من السفنج وشبهه ولو حلف
 ولو حلف لا يركب حنث يركوب السفنه ولو حلف لا اكل سفا دخل منه العاد ركض
 النعام لا سفا يركب او الحواد ولا ما سمي سفا غير من الحوان است لو حلف ا
 ما كمل شاة ثوبه او الشربة فاكله لم يحنث ولو حلف لا يشرب فمضى فمضى الكرا وجب
 الدمان ودمى بالمقل لم يحنث ولو حلف الا اكل سكر افوضه في فيه حتى ذاب واسلمه
 ما اقوى

ما الاقوى عدم الحنث ولو حلف لا يطعم شاة حنث بالاكل والشرب والمضى ولو حلف الاكله
 او الشربة فلاق لم يحنث ان ازدرده ولو حلف لا يذوقه فاكله او شربه او مضى حنث
 ولو حلف لا ياكل اكله الفم لم يحنث حتى ياكل ما بعد الناس اكله وهو المرو من الاكل ولو مضى
 انصف الى اللقمة ولو حلف لا اكل ثوبه فاحترحت غيرها لم يحنث حتى يحرقه اكلها فانه
 ان ما حتى سقى من المسنة واحدة ثم اذا حلف لم يحنث شاة لم يحنث الا بفعل الجميع ولو حلف
 الا بفعلهم يحنث بفعل البعض ولو حلف الا يشرب ما هذا الا ما لم يحنث بصب اما
 في غيره والشرب ولو حلف الا يشرب من ما الفوات فشر من غير ما فخذ منه حنث ولو حلف
 الا شرب من الفوات ما الاقوى الحنث بالشرب من النهر اذا حلف على شئ عساه الاشارة
 معبروت حنثه فان اسما لحراره وغیر اسم لم يحنث مكن حلف لا اكل من النصف او حلف
 الحنطه مصير فوطا وزعا وان نقتل الاجرادون الاسم حنث كما لو حلف لا اكل هذا
 الزطب وعارضا او لا اكلت هذا الصبي فصار سحاما او لا اكل هذا الرجل مصير كذا او لا اكل هذا
 الرطب مصير ديا او ما فاعل اسكال او لا اكل هذا الحنطه مصير دمس او دمس او جنرا او
 الاكل هذا الدمن مصير جنرا او لا اكل هذا اللبس مصير صلا او جننا او لا ادخل من الدار
 مصير محدا او طاما او براحا ولو تدلت الاضافه كما لو حلف لا اكلت زوجة زيد من
 والا دخله ارضه والاكلت عبدك هذا او لا اكلت زيدا زوج هذا وعمر اسيد جوهر من
 السبب حنث ولو حلف لا اكلت عبد زيد فوهبه زيد وحنث حنثه بعلق ارضها بارسه
 فوهبه حنث لان الوهب والحمانه لم يخرضا عن السببه ولو زالت الصفة وغیر الاسم ثم
 عادت حنثا ظاهرا لو حلف الا يركب السفنه فمضى فمضى او لا اكلت هذا العلم
 فمضى ثم برى او لا مضى هذا الحق فمضى فمضى او لا اكلت هذا العلم فمضى
 حنث كما انما اذا شوى او طبخ او ابرجل طوف او العبد سباح ولو حلف لا اكل من فاكل رطبا
 او سوا او لهما لم يحنث ولو حلف لا اكل رطبا لم يحنثا كل القتر او السير او البسج ولو حلف
 الا اكل عسنا فاكل زينا او ديا او خلا او اطفا او لا ياكل شاة فاكل سحاما او لا استر
 جد ايا استر تيبا او لا يضرب عبدا مضرب عتقا لم يحنث ولو حلف لا اكل رطبا او
 الاكل سيرا فاكل نصفه او من ثوبا حنثا فاكل ما حنثا الاكل سيرة او رطبه ولو حلف
 الا اكل لسا حنث بل من الانعام او الصيد او الاربعه حليبا ورايا راحا وجره الا حنث

شاة بعضه رطله الشربة
 ما هذا النهر حنث البعض
 صرنا للممنون المكن حنث
 الا شرب من الفوات حنث الجميع
 والاعرا شاة الشربة ولو
 حلف الا شرب هذا الا
 لم يحنث

والسمن والاعط والكشك والزبد الا ان يظهر منه لبن ولو حلف الاكل زبدا ما كلسنا
او حبنا او شئنا لم يظهر منه الزبد لم يحن وكذا الحنث لو حلف الاكل سمنيا فاكل زبدا
اولينا او شئنا مما يصنع من اللبن او شئنا من الادهان وحنث باكل السمن مسفورا او
في عصيدة او طولا او طبع يظهر منه طعمه وكذا الحنث لو حلف الاكل حلا ما كلسنا فيه
خل يظهر طعمه فيه او حلف الاكل سبيرا ما كلسنا فيه حنثا شحرا الا ان يعقد الاكل
مسفورا ولو حلف على الذهب فالقرب الحنث بالسمن ولو حلف الاكل من لحم شاه ولا
يشرب منها لم يتعد التحريم الى غيرها انه لو حلف الاكل فاكهة حنث بكل ثم من الشجر
يتقله بها كالحنث والرطب والرمان والعرجل والتفاح والاقحاح والتوت والندف
والهون والاقرب عدم الحنث بياض هذه كالتمر والرسب والتين والشمش والاباجير
والحنث بالزيتون والبطيخ والبلوط وسائر الشجر البري غير المتطاب كالذعر والامر
وهب الاس دون المسطاب كحب الصنوبر والفتا ليس بفاكهة وكذا الحمار والتوت و
الناذان وغيرهما الحنث وفي البطيخ اسكال اقرب انه فاكهة ولو حلف الاكل ارضا
حنث بكل ما حوت العادة اكل الخبز به سوا كان مما يطبخ به كالطبخ والمرق والحل والرسب
او من الحامضات كالشواء والحنث والماضي والرسون والسف والتمر والبلح مع الخبز ولو حلف
الاكل طعاما حنث بكل ما سمي طعاما من موت او ادم او حنثا او متروكا كان حامدا او ماعا
وفي المال اسكال مما من قوله ومن لم يطعمه فانه مني ومن عدم الاضراف اليه عند
الاطلاق وكذا اسكال في الدوا وحنث ما حوت العادة ما كلس من نبات الارض
دون ما لم يحرمه العادة كورق الشجر ولو حلف الاكل فاكهة حنث بالخبز والتمر والندف والسم
واللبن سوا احق اهل ذلك بقوته ادها او لا وكذا الحنث اكل السموم الدنق والحب
الذي يعات خبزه دون العنب والحصرم والحل ولو حلف الاكل لحما حنث بالسم والسم والحب
في العظام والذئاع والكبد والطحال والربو والكوش والاصران وفي الفل اسكال وكذا
الفاضة والاقرب عدم الحنث بالالهة ونحو المطب وفي السم الذي غلى لظهوره او الحنث
او نضا عصف النمل يظهر افرجه الحاقه بالسم والحنث باكل المرق والاقرب الحنث بالراس
والكارع والسان ولو حلف الاكل السم لم يحن بالسم وحنث ما في الحرف من السم الذي
على الكلى وعثره والاقرب الحنث بسم الطير وما في السم والالبه ان لو حلف الاكل

الحنث

لحما فان نوى معصا انصرف اليه والافض من اللحم الا انعام او الصيد او الطائر والاقرب عدم
انضرافه الى السمك وحنث باكل اللحم المحنم كالحنث والخنزير والمعصوب ان لو حلف بالسم
ثوبا فاستوى به او شئنا ثوبا ولبه او اسفج بالسم لم يحنث ولو حلف قطع المنه في الاضراف
الحنث نظرا من اعيان السب وعدمه والاقرب الحنث ولو حلف لاسفج بغير الثوب
من ماله المحلوف عليه كاكل طعامه وسكنى داره وان قصد قطع المنه في لبس الثوب ولو حلف
اللبس ثوبا من به عليه قطع المنه فاستواه عن كياه اياه او استواه الخالف وليس مني
الحنث اسكال مما من الاضاحوم اللفظ او خصوص السب والاقرب عدم الحنث وكذا الحنث
لو حلف الاقرب من زوجه في دار ماوى في غيرها وان قصد الجفأ على اسكال ولو حلف لسب
فدال سئل ان كان السب المنه عليه مملوكه هو الذار او غير من من عليه لم يحنث
لو حلف لبيض رقب عبد في غدا مات الخالف من بومه لم يحنث وكذا ان جن من بومه ولم
يعق الا بعد خروجه العبد ولو امكنه ضربه في الغد وصفي الغد مملوكا ولم يضربه حنث ولو
مات العبد من بومه لم يحنث وكذا لو مات العبد في الغد مملوكا لم يحنث ولو مات في غدا
بعد العبد من ضربه قبل خروجه حنث وكذا لو مات الخالف في غدا بعد العبد من ضربه لم يحنث
وبه يضربه في غدا اي وقت كان منه والاقرب يضربه في بومه والاضربه في غدا وهو ميت
والاضربه ضرا الا لو حلف على اسكال والخنثقة والنفثه او عصفرة او عصفرة بحيث يتلوا
الحنث لو ضرب العبد من بومه ولو مرض او مرض الخالف فان لم يمكن من ضربه لم يحنث والاقرب
حنث ولو حلف العبد من بومه بفعله او احساره حنث بفعله حنث في الحال او الغد فتردد
مما من اعيان السب طال حلفه وقد عذر عليه الفعل فحنث في الحال ومن كون الحنث
مخالفة ما عقدت عليه فلا يحصل الا بترك الفعل في وقته وكذا لو حلف لثوب ما الكو غدا
فادنى اليوم لم يحنث الا ان يكون اندفاقة بفعله او احساره به ولو حلف لصوم حينا
وجب عليه صوم شه اشهر وكذا لو حلف لا ياكل حينا والاقرب العوال في الناي الاول
ولو حلف لا ياكل حقا فاذ كان نون عاما ولو حلف لصوم زمانا انضرف ان حنه اشهر
وهل سجدى الى غير ذلك لو حلف لا ياكل زمانا فنه نظروا لكونه في هذه المواضع شامعا
انضرف الى نواه ولو حلف لا ياكل دهر او دهر او طويلا او بعيدا بترك الفعل والكثير
ولو حلف لا ياكل انزه او ابدا امضى العموم وفي الزمان نظر والاقرب في العمر

العموم وان حلف النكاح اما ما في ثلثه وكذا لو قال اشترى او شورا كالحلف ان
 بعضه حقه في وقت ففصاه قبله لم يحلف ان اراد ان الحاد في ذلك الوقت والاحتمال
 وكذا في غيره من الافعال كالكل شيء وسعه او شرايه اذ اشد بوقت ففصل قبله حث
 وكذا لو حلف بعضه قبل وقته والباقي في وقته ولو حلف ان بعضه حقه ففصاه عوا
 عنه حث ولو ابراه صاحب الحق لم يحلف ولو حلف لمعصيته عند راس المال او مع راسه
 او ال راس المال او ال اسهاله او عند راس الشرا او مع راسه بدينه ففصله عند راسه
 الشرا من ليله الشرا وان اخرج الاعان حث ولو شرا في عت او وزنه او ككل ما حث
 العوا لكثرة ما الاقرب عدم الحث ولو حلف السبع ثوبه بعشره ففصاه به الحث
 ولو باعه باقل او ما كثر لم يحث ولو كان سبعة عشره الاضاع عن السبع بالغير لم يحث
 حث ما اقل ولو حلف لا استر به عشرة ما استراه باقل لم يحث وان استراه بها او ما كثر
 حث ولو حلف ان يطلق في غدا فطلقها قبله بالثلاث والاحتمال بالرجعي كالاحتمال
 الانفارقة حتى يتوفى حقه منه ففارقه الخالف محاربا حث سوا ابراه الحث او فارقة
 والحث عليه ولو فارقة كل حال لم يحث سوا حمل من حث حتى فارق بينهما او اكره بالفرق
 او التهديد وكذا لو كان ناسيا او هرب منه الخرم بغير احصائه وهذا المفقود ان فارقا
 عن مجلسهما كالسبع ولو اذن له الخالف في الفارقة ففارقته حث وكذا الوفاقة
 من غير اذن والهرب مع امكن ملازمة والتمسح معه او امساكه ولم يفعل ولو فارقته
 حقه ففارقته طنا منه الوفا حث رديا او بعضه لم يحث وكذا الوفرح مستحاضا
 المالك ولو علم بالحال ففارق حث ولو حلف الحاكم ففارقته بالوام الحاكم لم يحث وان
 لم يلفه المفارقة لكن فارقة للعلم بوجوب المفارقة احتمل الحث وعدمه ولو اصابه
 الخرم حقه ففارق احتمل الحث لعدم الاستيعاف منه وعدم البراء منه اما لو كان
 منه الامار منك والملك حث لم يحث بعد الحواله والتمان والامر والحث بالكلية
 والرهن ولو فصاه عن حقه عوفا العمل الحث لان ثمنه على الخرم وعدمه للبراء منه
 ولو كان ثمنه لا امار منك حتى يبرأ من حث لم يحث وكذا الاحتمال لو فارقته قبل
 بفارقة ولو قال لا امار حتى يتوفى ففارقته المحلوف عليه محاربا او فارقة
 الخالف كذا العمل الحث وعدمه ولو قال لا افرق ما هرب منه المحلوف عليه

مستحاضا

مل

قبل القبض حث ان امك الامام ولو اكرها على الفارقة لم يحث ولو حلف الامار منك حتى او نكح
 حثك ما ابراه الخرم لم يحث ولو كان الحق عينا ففصلها حث ان كان قبل ان يعضها الخرم
 ولو قال لا امار منك وكذا مثل حث لم يحث بالامر والهبة كذا لو مال العبد والله الا ان سكر ان حث
 الاما في او غير اذن او الا ان اذن كذا اوصى اذن كذا اول اذن كذا في حث خراج نكاحه بحكم الضرب
 ومل بعض الكرار اشكال ولو حث ما ذنه لم يحث بالضرب ومل محل التمن منه نظر بلو فخرج بعد ما حث
 اذنه احتمل بحكم الضرب واحتمل عدمه مطلقا بحكم الضرب ان قال الا اذن او غير اذن دون البواقي
 الا انما مات فاذا اذن اسهت عاد ثمنه ولو اذن في الخرج ثم نهاه قبل الخرج بحكم الضرب بالخروج
 ولو نهاه بعد الخرج باذنه لم يحث الصرب الا مع القول بالكرار ولو حلف لمعصيته ان خرج
 غير اذنه لغرض عبادته ربه لم يحث لغرض عبادته ربه لم يحث لغرض عبادته ربه لم يحث لغرض عبادته ربه
 غير اذن بخروج الحمام وعدل الغرض احتمل الحث اذ الفقد عدم الذهاب الى غير الحمام و
 العيادة وعدت لعدم فوجدها ال غرضها ولو حث للعبادة وغرضها الحمام وعرض حث ولو حلف
 لمعصيته ان خرج للعبادة ربه لم يحث لغرض عبادته ربه لم يحث لغرض عبادته ربه لم يحث لغرض عبادته ربه
 غير اذنه ثم اذن له ولم يعلم بخروج احتمل بحكم الضرب اذ الاذن الاعلام وعدمه بخروج بعد الاذن
 ولو حلف ان لا يخرج من البيت حث ال السطح او ال حث حث ولو حلف الا يخرج الا اذن زيد
 مات زيد قبل الاذن لم يحث حث على اشكال كذا لو حلف ان يصدق بماله دخله كذا ما سمي
 ما لا سوا كان حث او ما سمي دسوا كان زكوا او غير زكوى وسوا كان غسلا او دسحا او موصلا
 او عبد البقا ادام ولد او مكاتب او مدبرا دون حق الشفعة واستحقاق سكنى الدار اذ ذبح
 الارض بالارض ولو حلف ان يصوبه عشرة اسواط مسل بحرك الضرب ومحل بوجه التمسك
 الضرب بالالة العباد كالسوط والخشب ولو حلف على المصوب المصوب العظم او الصوت هذا
 مع اعسار المصلحة كالتمسك على الخبز او المعزير ولو كانت على الدابة للار الذي نوى لم يحث الوفا ولا
 كفارة العفو ولو لم يلبا باجر الصوت اذ كان المصوب بضرر ما يوجب حث بالصوت اسطر
 اصابه كذا قصيب جسد المصوب وكفى الطلب بالوصول ولكن ما سمي به ضاربا وهو ما نوى كذا في
 يحوط ولقد عثر مرات او عشر اسواط اذ ان ملها ما جر الصوت او عثر مرات او حلف ان
 يضرب بعشر اسواط لم يكف السوط الواحد عثر مرات وكفى الصوت المصل على الحد ورجع داخل ولو
 حلف ان يضرب عثر مرات فهو كعثر مرات ولو حلف لمعصيته عثر مرات لم يكف الصوت كذا لو حلف

لو حلف ان لا يخرج من البيت حث ال السطح او ال حث حث ولو حلف الا يخرج الا اذن زيد

١٠٠
 ان لا يحلف زيدا مكنت اليه او ارسل اليه رسولا لم يحلف وكذا الوارث رآه او كل من غير المحلوف عليه يقصد
 اسما من المحلوف عليه فان ما داره بحيث سمع فلم يسمع لم يحلف او فعل ما لا يحلف ولو كان مضافا
 او مضافا او معنى عليه او ادم لا يحلف عليه او لم يحلف ولو سلم عليه حنث ولو سلم على جماعة لم يحلف ولو سلم على
 فان يقصد المحلوف عليه الحياء حنث وان قصد دم دون لم يحلف وان اطلق حنث ولو لم يعلم ان
 المحلوف عليه لم يحلف ولو سلم عليه وصل حاكمه لم يحلف ايضا ولو وصل منه بكلام مثل وان لا
 كلكم فاذهب او تحلف ذلك او فاعلم او انا اني ذلك حنث ^ص ان اني كذا ما غرض هذا ولو سلم با
 المحلوف عليه انما لم يحلف ولو سلم على من لم يحلف ولو سلم على من لم يحلف لم يحلف لان ذلك
 كلام الله لا كلام الاوصياء ولو حلف الاسكندر لم يحلف ^ص ولو حلف على من لم يحلف لم يحلف لان ذلك
 من احسد ما اقرب الحنث ^ص ان ان يكون في الحلق ذلك ولو ذكر الله حاله ولو اسأفت عليه ان حاله دخلوا
 سلم امين حنث ولو حلف الاسفل ثلثة ايام او ثلث ليال لم يكن له الفعل في الليال التي سلاها
 وان ايام التي سلاها ليال ^ص لو حلف الاسفل مال مكنت يد ان اسان لم يحلف ولو حلف الاسفل
 سحدم عبد المحرم وهو اكن من غير امر ولا نهي احتل عدم الحنث مطالعا والحنث ان كان عتد
 لا عتد عن ولو حلف رجل لا يفعل شيئا وقال ارضني في مسك لم يرض شي وان نوى ان يرضي يرضي
 ان اذ حلف ان يعقد ارضي الالصيح سواقته بالصحح او اطلق ولو حلف لبيع لم يبر
 الا بالصحح ولو حلف النحت فلانه مكها فاسد لم يحلف وكذا لو حلف لاسري فاباع فاسدا
 وحنث ^ص سمع في الحمار والعقد اسم لا احباب والقبول فلو حلف لا يبيع او لا يزوج فاباع البع
 والنكاح ولم يبيع الزوج والمسرک لم يحلف ولو حلف الاسب او البعير لم يحلف بالاحباب خاليا
 عن القبول وفي الوصي والدة والصدقة اشكال فانه الحنث بخلاف الاحباب ولو حلف لزوج
 مل امرأة بتر بالاحباب والقبول الصحيح وان روي دون روضته في الشرف او لم يدخل بها او واطل
 امرأة على النكاح الا عطلها به لير في مينة كما لو تزوج بمجوز ولو حلف لا يترت فوطي حارة
 حنث وان لم يزل او لم يحصها ^ص او لم يحصها كذا لو حلف لا يبيع او لا يزوج فاباع البع
 حنث ولو اعطاه من الصدقة الواجب او الدرر او الكفارة لم يحلف ويحمل في الصدقة المنذرة
 الحنث كذا ما نوح هبه والخزها حصصا باسم عرسها كالدية والعرق والعدم لان
 علم كان قبل الدية دون الصدقة ولو وصل لم يحلف وكذا ان اعاد او اضاف او باع وحيا
 او اسقط عنه دنيا ون الوقف عليه اسكاه ولو حلف لا يصدق عليه فهو هبه لم يحلف

وحلف اذا حلف ان يفعل شيئا انضف الى المباشرة والامور مع صلاحية السبب في نيل
 حلف الناجر لاسع انضف الى المباشرة فلو باع وكلمه لم يحث ولو حلف السلطان انضف
 الى الدار به ولو حلف لاجل راب ما اوجب الحث بالامر به ولو حلف انضف الى ما علمها او
 لكها او من بها عصى وعزها حث ولو عصى او جمعها او جز شعرها جزا بطلها ما صدر الا انضف
 وكذا انضف لمنه الى العمد ولو حلف لا يفعل شيئا فعليه ما ساء لم يحث وكذا لو فعله مكرها كما
 تحالف ان ساذل في عينه سبلا كانت علانا ومعنى كتابه الدسوس والعروب اي جعلته عريبا
 والسالية حاجت اي شح شخص وان يودي في عينه سبلا ان يذل عليه محض شئ وهو عن ياد عليه
 يحلف اليك الاستحق عند شئ او يودي في عينه الان هذا كله سابع ان كان الحالف مطلقا فان
 سحلف ظالم على شئ لو صدق لطل او ظلم غرض وان كان الحالف ظالما لم يعذب به ولا اولاده ولا
 توريته بل الله نية السحلف وسفر اللفظ الى اعيان السحلف ولو لم يكن ظالما ولا مطلقا
 سمعت منه وقتل ياولده وانضف النطق الى اعيان **ل** لو حلف الا يتزوج على وجه فروع مثل
 ان يطلها حث وكذا لو طلقها رجعيا وتزوج قبل فروع العن ولو قال والله لا اعت لعلان شيئا
 برفع المحلوف عليه لعلان الى ما لم يسمعها من فعلها الى الحالف فماعتها لم يحث ان كان فمعا
 يفر اذن الذافع اليه لعدم صبي البيع وان كان قد اذن له في الموكل في سبها وعلم حث والاملا
 ولو حلف لا يعت له ثوبا فدفق المحلوف عليه الى وكلمه فقال نعم انت قد دفعه الى الحالف فبما
 لم يحث لانه لم يسمع للذي حلف الا ان يكون نوى الاسع على ملكها المحلوف عليه **ل** لو
 حلف على امر اساء لم يتر احدهما ولو قال والله لا اطين واصوم وحبنا معاد الحب جمعها في الحاد
 ولو حلف عليها معا حاد دخل احدهما لا فعلها ولو قال والله لا اكلت هذبت الدغيفين جازله
 اكل احدهما وحث بالكلها **ل** اذا حلف ليعق ماله دخل فيه العبد والامساك او اقاما
 او مد بزن او امهات اولاد او مكاس شرطي ولو كان له اشخاص في عسده عتق عليه
 الاشخاص والدخل المكاتب المطلق وان لم يود شيئا من المال ولو حلف ان يعتق عبدا
 ان لم يخرجه عند اتمام اليوم لم يستراه بعد عده لم يحث وان استراه في العتق وجب عليه عتقه
 ولو حلف ان يخرجه غدا ماعى في يوم او في عتق لم يخرجه في العتق لم يخرجه حث ولو حلف ليعاق
 امرأة اليوم محضت بعد امكن الوطى بالزب عدم الحث اذا وطئها حاضرا **ل** وبيان
 التي بعض الناسد الامع فيه المعتد ولو قبله كل يوم زيدا اليوم معال والله الاكلية وان نوى

العقد في الامر محقق وان اطلق احتمل التاميد فلا يعض اللفظ والعقد للعرف ولو حلف
ان لا يكلم الناس مكيما واحدا ما الاقرب ان الحنث ولو حلف الاكلى زيدا وعمر لم يحث كلامهما و
والسبح هما مدخولان له ولو حلف الاكلى سكران او ارفع الالوال فلان مراه ولم يرفع ما استكانه
حتى مات احداهما حنث ولو لم يكن حتى مات لم يحث ولو عول فان كان بينه رفعه حال الولاء لم يتر
نفعه برفع بعد العزل والحق للحنث في الحال لو اذ غود الولاء فرفع اليه وان لم يكن له بينه
احتمل الرفع برفع اليه محذور لا عسارا بالعين والعدم اعسار بالعين والصف ولو حلف برفع
الوال لم يحث موت الاذل ولو حلف ان يرفع الالوال العمل بعوده الالموجود حال التمسق
كالاول والماهية الكلمة فسمع كالماني وهو اقرب له قد ساء ان اطلاق التمسق في الوفاء
لكن العمل بمائة عرف واضع اللسان وعرف الخائف وفيه ولو حلف بالهدوء الدخول ساءت
ست الشهود والكلمة والخفية وفي البلاد وجهان ولو مال در خاضه مشوم لم يحث ست الشهود
والحنث اذ لم يثبت هذا العرف بالعارس ولو حلف على الجوز حنث بالهدوء وعلى النمر الحنث
بالهدوء ولو حلف الاكل السيف لم يحث ان ياكل ما في كم بلان وكان سفا ما يحسنه الناطف
لم ياكل السيف ويزن في الحنث ولو حلف على استراة زيد لم يحث ما ملكه به او رجع اليه
ما ماله او رذ عيب وشبهه او صلح عن دين او سقى ولو حلف ان لا يترى متوكلا لغيره في الشر الحنث
نما اضافه الالموكل ولو حلف الاكل ما استراة زيد لم يحث ما استراة وكل وحث لو حلف على حال
زيد ولو حلف السبع الحي صاع لم يحث الا ان يرد صور العقدة ولو حلف الا يرحل حنث بالانطلاق
ولو حلف الاكل لم يحنث هذه المقام واسار الامل حنث بها احلها للسان ولو حلف لا يرحل لم يحنث
فلانه حل على المعزول في الماضي ولو حلف لا يرحل ثوبا من عزها حل على الماضي والمستقبل ولو حلف
حيث لم يحنث ولو حلف لا يرحل ثوبا ففرقة واما عليه لم يحث وكذا لو دثر به على الوفاء
ولو حلف لا يرحل ثوبا فادى نقص اصل الحنث وعدمه ولو نفعه وادى به لم يحث و
لو حلف على مباح زيد من الحنث بالمكاتبه نظر ولو حلف الاكلى اضرب الالطق بالسان
وفي الحنث بترديد الشروع فيه نظر ولو حلف لا يثني على امة ما حث التثنية على الاكلى
ما عليك ان كما است على نفسك كذا الخالف ان مدفعه يرحل نعم وان اطلق لم يحث
الفور بل ومنه العزم ويصين عند عمله الظن بالوفاة سواء اطلق او مدعه شرط على الوفاء
ولو حلف لعصين حقه لم يحث بالماضي ان يور موت احد ما يحث الحنث ولو

عد

حلف لا رأت سكران الا رحتة الالفاضي لم يحث البدار بل عزم وعزم العاقب مهلتة ولو راي
السكران اطلق العاقب احتمل وجوب الدعاء اليه وعدمه كذا اذا حلف على شي امضي العلق ما صدق
عليه ذكر الشئ في الحال ولو حلف بالدخول دار فلان لم يحث بدخول دار ملكها فلان بعد التمسق ولو
حلف ان يعق كل مملوك ملكه غدا دخله ما ملكه للحال وما سملكه في باقي اليوم اذ ابق الالغد
وما استجده في ملكه في غدا ولو حلف ان يعق كل مملوك ملكه سزبه في غدا احث ما سزبه في الغد
ولو حلف بالدخول غدا فمر بها في نفسه من الحنث اكل نشا من كون دجل من بعد اذ حثت و
من كون بعد اذ موضع فتح عليه اليد ودجل التمسق عليها بالنزادى ولو مال ذلك الاكل حتى يكلني
مكلا معا حنث ولو حلف الا يزوج الكوفة من وجه الفضول بالكوفة امره ملكه واشارت على العمل
الحنث لو وقع العقد بالكوفة وعدمه لان الاشارة من تمت وقد وقع ملكه كذا اذا حلف ان
يعطي من يمنة فاجز جامعة اسحق كذا ولقد ما حلف عليه سوا اخرده دفعه او عمل العاقب
ولو حلف ان يعطي من يمينه فهو المحذور الا ان يبادر فلا يحث المحذور الثاني شاولو كان المحذور
جامعة اسحق كذا واحد منهم ولو حلف ان يعطي اول من يدخل داره اسحق من يدخل عقبه التمسق وان
لم يدخل غره ولو حلف ان يعطي اخر داخل فهو الاخر من يدخل قبل موته المعصم الثالث
في احكام التمسق وقته بوجها اذا حلف على فعل سوقت وجب عليه الا ان يبر في وقته
ولو حلف على العجز قبل الوفاء لم يحث التمسق كما لو حلف لعقيد غدا مملوكه فموت اليوم او لم يحث
في هذا العام معجز كذا قد بينا ان سبني الايمان على المعارف فان كان حقيقه غير الاضاف
اليه وكذا ان كان محازا على الحقيقه والا فالحقيقه ولو حلف لا يثري كذا ما ثمن عشرين
احمل عوده الالحقيقه والالمعارف فمعه ما عداه كذا الحنث يحقو بالخالف احسارا ولا
يحقو بالمحاز مع الاكره او الجهل او اللسان كذا كذا التمسق الصادقة على العلم المال
ويحب الكاذب به مع المصلحة كما اذا اراد حليف مظلوم وان حين التوربه وجبت ويحرم
التمسق على المحرم وحل التمسق عن الواحد والعدد والاصحح من المباح والمساوي منه
لو حلف بالبراءة من الله او من رسوله او من احد من الاله علمه اتم في الماضي والمستقبل
صدق او كذب وما لا الشئ لو حلف على المستقبل بما خالف وجب عليه كفاهاه او
الذي في التمسق من الله والضمير ان كان الخالف معا كذا الله بنية وان كان مبطلا
كان الله منه المسحوف كذا قد بينا ان التمسق لما كراهه او ما سمانه او صفاته

بحا و نصف السنة عدم واحد حازله المفروق وليس يحيد ولو نذر صوم سنة مطلق لم يشترط
 السابح حاز صومها مسبقا وخفرا ويصوم اما في عشر شهر ابل او العدد كل شهر ثلثون
 يوما فان عام مشوا الاصل بدل الحديوثا ولو كان ما فاضل من يومين لانه لم يصح ما في الالين
 ومثل بعض يوما ولعدا يصوم رمضان عن العرض لا النذر وبعض شهر ابله وكذا بعض
 يوم النحر واما الشريك ان كان غني ولو شرط السابح وجب فان افطر حذر لم سقط السابح
 والكفارة ويصوم بدلا عن رمضان والحديث شهر او يومين ولا سقط السابح انه عذر
 وكذا المحض عذر واليخر الفزور ايضا دون الاحساس ولو افطر لغز عذر وجب
 الاستساف والكفارة هناك اذا نذر الاستساف انصحب وجوب الصوم فان غني زما ما ما
 يعني ان لم يغني الرمان من ثلثه والخرج المكان من اصد الموطن الرابع ولو اطلعها بخز في حد
 الموطن الرابع وجب عليه اعساف ثلث ايام ولو نذر اربعة ايام ولم يسطر السابح ما عكسه
 وخرج في الرابع وجب عليه مضاده من ثلث ايام والاقرب منه الوجوب منها والاقرب
 اذا سرح في اعساف عند وجب ما عكف يومين بنية النذر حوا اربع الثالث عن المنذر
 والاعساف في ايام وكذا لو نذر اعساف يوم ولم يسطر من الرائد انما يعتقد نذر الصوم
 اذا كان طاعة ولو نذر صوم الحيد واما الشريك وهو غني لم يعتقد ولا يجب عليه
 والكفارة وكذا لو نذر صوم ايام حصها ولو نذر صوم يوم ما نقت ان كان هو الوحيد وجب
 افطاره والا فاقوى عندك عدم وجوب الفضا ولو انفق افطرت وفي الفضا نظرا فقه
 الوجوب ولو نذر صوم يوم قدوم زيد لم يعتقد ولو نذر صوم اول يوم من رمضان لم يعتقد
 لو وجب الصوم بغز النذر والافق عند انعاده ولو نذر صوم ايام متفرقة فالافق
 حوا في السابح وكذا لو نذر صوما في بلد معين فالافق عندك حوا في الصوم في غز ولو نذر ان
 يصوم حينما ولم يبين وجب صوم ستة اشهر ولو نذر ان يصوم زما ما صام خمسة اشهر ولو عين
 بالسه منها غير ذلك لم يمانوا ولو كان يوما واحدا ولو نذر ان يصوم يوم قدوم زيد داما
 سقط اليوم الذي تقدم فيه سوا ادم لئلا اوهاا وسوا اول النادر قبل قدومه اولاد سوا ادم
 قبل النذر او يوم وجب صوم ذلك اليوم مما ياتي من الزمان داما ويصوم ذلك اليوم في رمضان
 عن رمضان والعصية ولو انفق يوم عبيد افطر والوجوب عدم الفضا وليس له ان يصوم فيه
 ما لا يعين صومه كفار رمضان والنذر المطلق وكفارة النذر (ما لو وجب عليه صوم شهرين
 سائر

سائر كناية عن قتل او طهارا فالشخص الاقوى انه يصوم ذلك اليوم في الشهر الا ان
 الكفارة وبعضه وفي الثاني من النذر وما ان ادرى سقط الكفارة بالصوم وسقط الالطعام
 وكل ما ياردى والاقرب صومه عن النذر في الشهر الاول والثاني معا ولا ينقطع به السابح ان عذرا
 سوا تقدم النذر الكفارة او ما خذ ولو نذر هذا صوم شهرين مسانين والاقرب تدخل النذر
 ولو نذر صيام شهرين يوم تقدمه وان عدم في اول رمضان فان لم ياصح نذر رمضان اجراه
 صيام رمضان ونذره ونوى عنها والا صام عن رمضان وسقط نذره ولو نذر ان يصوم
 شهرين مسانين سبه فمعرض في بعض الاحمال وجوب الاستساف والنعاد الكفارة على النذر
 ولو عين الشهر ونجس جمع لم يجب الفضا ولا الكفارة ولو صام ما در الحين قبل الوقت لم يجب ولو
 مات بعد المكان الادا وجب على وليه الفضا عنه ومن وجب عليه صوم شهرين مسانين نذر
 او كفارة فقام شهر او من الثاني شيئا ثم فرق الثاني اجراه وعلى ما في قوله والنعاد قوله واحد
 ولو افطر في الاول لعذر مني ولا كفارة وان كان لغز عذر استأنف وكفارة ان كان النذر معينا وان
 والعوط ان المنظر في الاول لعذر يصوم في اول اومات الامكان وهل هو واجب فيه نظر ومن وجب
 عليه صوم شهرين مسانين يصام خمسة عشر يوما حازله مفروق الثاني على الخلاف ما لم يكن الصوم معينا سوا
 كان الوجوب بالنذر او الكفارة اذا كان عبدا والاعب السابح في قضاء السابح سوا كان رمضان
 او نذر اريد بالسابح ولو نذر صوم يوم معين مع عيب سقط النذر واستحله الصدقة عنه
 عذ ولو ان نذر صوم تطوع مندر في اساء الهه ارام ذلك الصوم لم ولو نذر ان يصوم
 يوم لغا لم يجب يوم كامل ولو نذر صوم يوم الا ان يوم يقدم زيد ابدأ يقدم يوم ان
 الا انش الغز ولو نذر صوم الدهر سقط العبدان واما الشريك ان كان غني وصام رمضان
 لعين النذر ولو حاضت المرأة افطرت ولا فضا وكذا الواسف او مرض ولو افطر عذرا كفر
 والاضا على اسكال ولو قتل بعض من تركه كان وجبا وجنيد من حوا الاستباه مع الحيا اسكال
 وكذا لو افطر هذا الناذر يوما من شهر رمضان ولو صام بعض الايام ماضيا افطر امان رمضان
 او من النذر فالوجه عدم وقوعه عما نواه ووجوب فضا اخر وكفارة حلف النذر حيث لم ينفه
 عما نذره ولو نذر الصوم المذكور كونه عرفه لمن تصعب عن الذم مع الشك في البلال
 من الاعباد نظ الثاني الحج ومنه وساحت من نواح والطلق وجب عليه الا ان يلا ولا
 سطر العذر والاعب العين وكذا لو نذر العين لم يجب الحج ولكن المنة وسبق الوقت والعدد

سائر
 سائر
 سائر

ان عساه ولو عن الوقت فاحص او صد سقط والاصد لومات يادر الحج بعد امكن اذ ان يخرج
من جلب ماله الحق الحج **ت** لو نذر ان يحج ما سبيل له الوفاء به وكذا الاعمار فان اطلق بعين
المشي من بلد النذر ومن لم يمتنع فان ركب اعادة ولو ركب بعض الطريق لعذر عذر كان
مقعد الوقت وجب عليه كفاره حلف النذر وان كان مطلقا لم يعد الحج لمشي ما ركب ما ركب
الا اعادة ما شاء ان كان لعذر وان كان النذر مقعدا اجزا وهل يجب سبيل هذه المراكب
ذلك والوقت عند الحساب وان كان مطلقا فالوقت بوقوع المك وسواها اذا المشي
بحسب من ملك او من الميعات فاللوات من الميعات الا ان سدره معد ما **ت** لو نذر ان يحج
ما شاء فحج لم سقط عنه الحج ويجب ان يحج ركباه وهل يجب على ادر المشي ان يقف بواضع
العبور الا قرب انه مستحب وسقط فرض المشي عن مادته بعد طواف النساء ولو نذر ان
يحج ركباه فالحج الا قرب ان يحج وكفر عن حلف النذر واذا افيد الحج المبدور ما شاء
وجب الفضا مشيا وكذا ان فاه الحج وسقط عن من فاه نواحي الوقوف من الملت
لمزدلفة ومعنى الرمي وسجلت عن بعض في الحج العايد حتى يحل له وهل يجب المشي الى
الحلل فيه نظرا في عدم الوجوب ثم يجب بها النذر ان كان مطلقا او شرط في اسان الوفاء
ت لو نذر ان يطوف على اربع ماله الحج عليه طوافان لهدنه ورجليه والا قرب مطلقا النذر
ت لو نذر ان يحج وليس له مال يحج عن غير مال الشئ لواعيها وليس بمعتد **ت** لو نذر ان
يرزق ولدا ان يحج به او يحج عنه ثم مات حج بالولد او عنه من جلب المال **الثالث**
اسان المسجد وفيه جمة اذا نذر ان مشي الى بيت الله الحرام ايضا الى بيت الله سبحانه
ملكه ولزمه ذلك وكذا يجب عليه لو نذر ان مشي الى المسجد الحرام ولو نذر المشي الى الحرم مع
الابعاد نظر وسقط لو نذر ان مشي الى الصفا او الى المروة او متى ولا سجد لو نذر
المشي الى عرفه او الى قرب من الحرم **ت** لو نذر ان مشي الى بيت الله الحرام لاحل او احل
فالوجه عندك طلاق النذر ولو نذر ان مشي الى بيت الله الحرام مقعدا ان يجب عليه
ذلك وبحسب الاسان ينكح اما يحج او عرق ولو نذر ان مشي الى بيت الله احمل انصاف الى
بيت الله الحرام وعوده الى احد المساجد **ت** اذا نذر المشي مطلقا لم يحج الوفاء به الا ان
في نفسه طاعة ولو قصد اما باللفظ او بالنية المشي الى المسجد الحرام او مسجد النبي صلى
او المسجد الاقصى وجب عليه ما نذره وكذا لو نذر عن هذه الثلاثة من المساجد ما لم

الوجه ان يصل منه ركعتين عندى فيه نظر ولو قصد المشي الى موضع الامن به فيه لم يسعد نذره
ولو نذر القصد الى احد المشاهد وجب وكذا لو نذر المشي الى بعض المومنين ولو نذر المشي الى
ملكه فهو كما لو نذر قصد المسجد الحرام ولو نذر ان ياتي الى بيت الله الحرام او يذهب اليه لزمه
وجوب الحج او العمرة ان كان عمره عليه الدخول باحرام والاعمال يستخرج من المشي والركوب
السرايع الصلوة ومنه حاشية اذا نذر صلوة عز مجيبه العذر فله ركعتان ومنه
ركعة وهو الوجه عندى وان عن العذر لزمه وجب عليه ما يجب من العرائض اليومية
من الشرائط كالطهارة واستعمال القبلة وعز مما مان كان العذر ازيد من ركعتين واطلق
احمل وجوب الشهود والسلم عقب كل ركعتين وعنده وان عن اتصال كل ركعتين
بشهود وسلم وجب وان من اتصال كل عشر ركعات مثلا احمل الوجوب **ت** اذا لم
يعن الوقت حازله الناحية الى قبل الوفاء لمقدار الاداء ان عساه عن مان اخذ به عاديا
كفر وقضا والادوب الفضا حاص ويجب ان يكون الوقت المعين مما يحل الاعاها ف
ملو عساه الصلوة وقت الحضر والعاش لم يسعد النذر وكذا الوعنى وما السبع لها
ت اذا لم يحج مكانا ماضيا ان شاء وان عين موصفا مان كان له مزنة العصيل كالمنجد بعين
ملوا وقها في غير لم يحج وجب عليه الاعادة فيه ولو عين موصفا معسنا من المنجد بعين
واذا عني موصفا من به يصل فاما هو افضل منه في الاجرانظر وكذا ان المادى ولو عين
احد الادوات المذكورة فالوجه ان يحج والا يحج به غير ولو نذر صلوة العاقلة وجبت
على عيبتها كما لو نذر صلوة على علم او صلوة جعفر ولو نذر صلوة الاعرابي لم يحج له الا ان
بالصفة والافضل بالسلم في غير موصفا ولو نذر ان يصل مثل صلوة الكسوف او العيد او اتي
بكثر من سجدة في ركعة او سجدة واحدة او غير ركوع في الاعادة نظر ومنع ان ادرس
نذر عن ركعات مسلمة الحائس الصدقة وفيه حاشية اذا نذر ان يصدق فلم يعين
قدرا اجراه الصدقة باقل ما يؤول ويصح الصدقة به فلو صدق بدين ذلك لم يحج به كما لو
صدق بحسب من حنطه ولو صدق بدين اجراه ولو عني قدرا وجب عليه الوفاء به الا ان يكون
دون المجري بالوجه الطلاق **ت** لو نذر الصدقة على قوم ما عساه لم يحج العذر ولعمري اذا كان
من اهل الاسماء وكذا لو نذر الصدقة في موضع بحيث مان عند ذلك وجب الاعادة على من
عنيته ولو اطلت حازرها الى من شاء من تحت الصدقة وان كان كاذبا لم يسك

إذا نذر أن يصدق بماله أكثر من مائة درهم أو مال ابن أدرس أن كان العرف في بلد
 النادر المعاملة بالذم لا يبرح بصدقة مائة دينار ولو مال جليل أو فطير أو عظيم
 أو ميسر أو جمع عيش ما شاء ولو مات قبل العتق عتق الوارث **ك** لو نذر أن يصدق بماله
 مائة درهم ذلك ما نذر بقوم ماله وصدقت على الذم بقدره والحرية **الصلح**
 والامال الزكوى **هـ** لو نذر الصدقة بنوع معين والحق به مائة والملك ولو نذر الصدقة بقدر
 من المال ما يغرر من ذلك القدر يصدر به ونا النذر ماله وجه عدم الإلزام وإن كان الخزم ماله
 الصدقة حتى يفضله ولو نذر أن يصدق بماله في سنة إن شاء فله ما نذر وكذا لو نذر أن
 يصل بمائة ركة من محبته أو يصوم دنوناً ما نذر ما نذر ولو لم يلفظ بالعتق أو كان من نذر
 أن يخرج شيئاً من ماله في سبيل من سبيل الخير ولم يصح بحزم من الصدقة على بقدر المومن ومعه
 في الحج أو الزكاة أو بناء مسجد أو قنطرة أو غيره من المصالح **الادريس العتق** وفيه سلف
 إذا نذر عتق عبد مسلم وجب عليه الوفاء به ولو نذر عتق كافراً فأنطلق أسعقده العتق
 من الأبعاد قولاً ولو نذر عتق عبد وأطلق لزمه عتق المسلم **ب** إذا أطلق النذر جراه
 عتق الصفر والكسر الصحيح والمحبب الذكور واللائق والوجه أو السقط (ما لم ينفذ العتق
 بالروية وجب كمال الذمة للأعضاء ولو عتق رفته بعينها لم يحرم غيرها وإن كان أكل
ح لو نذر عتق كل عبد له قدم لزم عتق من مضى في ملكه ستة أشهر ولو نذر أن يفعل فيه
 ولم يعينها بحزم الضوم يوماً ومن صلح ركة ومن صدقة ما يمتثل وإن نذر عتق رتبة
 ومن غيرها من أنواع العتق ولو قال لا يفل نذر وأطلق لم يلزمه **د** لو نذر أن يبيع
 مملوكاً لزمه النذر فإن اضطر إلى بيعه مالاً لزمه البيع والوجه للموازاة لو نذر
 عتق رفته بعينها مات قبل العتق فإن كان قد تمكن منه لزمه الكفارة والادريس عليه
 وعلى القدر من اللزوم عتق عبد **البيع الهدى** وفيه سلف إذا نذر أن يهدى
 إلى مكان وأطلق انصرف إلى أهل ما سمي من النعم هدياً وقيل لزمه ما يحرم في الأصح وقيل
 يحرم إلى ما يمتثل ولو نذر أن يهدى به نذر وأطلق انصرف إلى الكفارة
 ولو نذر من لزم ولو نذر الهدى إلى غيره من الموصوف لم يلزمه الوفاء به **ح** لو نذر أن يهدى
 إلى بيت الله سبحانه عن النعم قبل سطره وقبل باع وصرف في مصالح البيت ويحتمل الفرق
 في ماله ولو نذر أن يهدى عبدك أو أخته إلى بيت الله أو إلى أحد المشاهد سعى ذلك وهو

حرم الله
 أو لله

منه في مصالح البيت أو المشهد الذي نذره ومن معونه الحاج أو الزائر من الصرف اللهم
 ذلك لا بعد بلسم بالغير الحج أو الزمارة وسأول أم الحاج أو الزائر من لم والوجه نعم
 الحكم ولو نذر أن يهدى داره أو أرضه سعى وحرف غنماني ذلك **د** إذا نذر الهدى إلى مكة والوجه
 وجوب الذبح بها أو النحر ولو نذر بحره على مكة بحيثت البدنة وجب النحر بها وهل سعى
 التفدية بها الأقرب ذلك وكذا البحث في منى ولو نذر بحره أو ذبح نحره من مال النحر
 أسعقده والأقوى انعاده **هـ** إذا نذر هديك بدنة نصف الأنتى من الأبله بان نذر عليه الأبل
 وجب عليه بقرة وإن نذر ذكراً فبيع شاة والحرى الكفارة ولا السباحة يمكن من البدنة
و لو نذر الهدى السبع أو الزمته وأشاهه إلى الأماكن المشرفة كالمشاهد والمجاهد
 وجب عليه الوفاء به ومنع بعض الجمهور من الهدى إلى المشاهد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهدى
 العور المساجد والبرج ولم يهدى **ز** لو نذر أن يهدى الكعبة أو يطعمها لزمه ويحوز سيرة
 الكعبة بالحرم وكذا لو نذر يطعم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من المساجد **ح** لو نذر أن يهدي
 بعض البلاد ماله وجه لزم الذبح به والفقرة على أهلها ولو نذر أن يهدى خطيبة إلى مكة لزمه
 السليخ وصدقة بلحية والحب الذبح وكذا لو نذر ذلك في غير معجب **الفصل الثالث**
 في اللولوق وفيه سلف **أ** العمد الزم كالمسلم والنذر وصورته أن يقول عاهدت الله أو على
 عهد الله أن سمي كان كذا فعل كذا أو ما يحب الوفاء به إذا كان ما عاهد عليه واجباً أو ندباً
 أو ترك حراماً أو ترك مكروهاً أو ما حاشا من حج ففعل (أن عاهد على الفعل أو تركه أن عاهد على
 الترك على الطرف الآخر في الدنيا أو ما سوى الطرفان ولو نذر الطرف الآخر على ما عاهد عليه
 لم يفعل **البرج** والكفارة عليه بمائة الف العمد كما فعلت في النذر **ب** أسعقده العهد
 الأمن مكلف بخيار فاحد ما طبق به لفظاً مع النية ولو حذرت النية عن الطعن لم يسعقده
 حلماً بالشيء **ج** أحلف علماً بأن كفاً حلف النذر ففعل كفاً لم يبرأ به ولو أيد حلفه
 وقتل كفاً من أنظر يوماً من شهر رمضان والأقوى عند الأول وكذا الحلف في كفارة حلف
 العهد والماحب الكفارة مع المحالفة عهداً أحساراً ولو خالف ما ساء أو مكرها لم يجب الكفارة
د قد ساء أن نذر المحصية أسعقده ولو نذر أن يذبح ولله كان الغنا والحب به الكفارة وكذا
 لو نذر أن يذبح بنتاً أو أحساراً أو مائة من الناقور علم من حقق كفارة النذر في النذر
 لغز الله فحسب على المحاسب أن في الروايات ضعفاً ومن حدث الكون في كسب صدقة

لحمه على الساكنين فيمن يذبح بخود له وهي محمولة على السحاب **هـ** روى ابن من نذر التزويج
حتى يحق ثم تزوج قبل الحج وجب عليه الوفاء بالنذر سواء كانت تحت حجة الاسلام او حجة
التطوع لانه عدل عن طاعة الابعاد **و** اذا اطلق النذر لم يجب الفداء سواء كان حجاً او حراماً
او غيرهما كذلك سحت له المبادره وان غلبت نية لم يحل له التخيير عنه فان اخبره وجب عليه الفضا
وكفارة حلف النذر **ز** من نذر ان يمتنع رزقاً او دماً او حجاً او غيره مما مات الناذر وجب له
ما لو لم يمتنع من صلب ماله ولو نذر ترك بيع ما الاول تركه ببيع ماله من تحت البيع اسكال
فان لم يمتنع فاداه وجب الكفارة **ح** الا فلا **المقصد الخامس** في الكفارات وفيه فصول **الاول**
في اسماها وفيه **ح** حياء الكفارة اما مخيم او ممرته او كفارة الحج فالحج كفارة من نظر
يوم من شهر رمضان مع وجوبه لما نذر من موصيات الكفر وهي عتق رقبة او صيام شهر
مسافر او اطعام ستين مسكياً وكفارة من افطر يوماً نذر صوم على الاقرب وهي كفارة كفارة وكذا
كفارة الحنث والعهد على الاقرب **و** احلف في كفارة الحنث في النذر غير الصوم ما الاقرب
عندك ايها كفارة من كفارة النذر وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوة ثوبين فان
عجز عن ذلك كله صام ثلثة ايام متتابعات **و** المرتبة كفارة الطهار وهي عتق رقبة ما عجز
صام شهر من مسافين فان عجز اطعم ستين مسكياً وكذا كفارة قتل الخطأ وكفارة من افطر يوماً
بعضه من شهر رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات
والكفارة في اقطاع نذر المذبح والحنث ولا غيره من فضا الواجبات **ك** كفارة الحج كفارة
قتل العهد طمأ للوفد وهي عتق رقبة وصوم شهر من مسافين واطعام ستين مسكياً **و** احلف
علماً او في كفارة الالهام على مرتبة او مخير عدداً كفارة الخلق وقد سبق البحث في ذلك
كل **ل** قال الشيخ يوع من حلف بالبراءة من الله او من رسوله او من احد من الاله علم كان
عليه كفارة طهار فان عجز كان عليه كفارة عين وقال ابن ادرس ما ثم والكفارة عليه ورث
ابن ماثويه قال كتب محمد الحسن الى العسكري علقن رجل حلف بالبراءة من الله او من رسوله
محدث ما توبته وكفارة موع علم بطعم عشرة مساكين لكل مسكين مائة وسحق الله عز وجل
وعمل هذه البراءة اعلم **م** لو جرت المرأة شعرها في المصاب قال الشيخ كان عليها كفارة
قتل الخطأ عتق رقبة او صيام شهر من مسافين او اطعام ستين مسكياً مع انه اولى بالبرية
في كفارة الفصل فمحملاً ارادته هنا واراد المعداد مع البحر والرواية قلت على التخيير

بح صفت سندها فعمل بام والكفارة وعمل بقدر الكفارة لوجزته في غير المصاب لغرضه
من الحاقه بالمصاب نظراً لما لو حوته الحاجة ولا كفارة ولو جرت بعض من الحاقه بالمصاب
والجز هو القصر ولو سببه اجمع لم يلحق بالجز على اسكال **ن** لو حلقته ما الاقرب الحاقه بالجز
والفرق بين ان تغسل ذلك مباشرة او بامر بفعله على اسكال **ك** لو سبب المرأة شعرها
في المصاب وجب عليها كفارة من ويأدي جميع الشعر وبعض على اسكال والبحث في السبب
لغير المصاب كالجز **هـ** لو خدش وجهها في المصاب وجب عليها كفارة من ولا سبباً لها
الوجه بالخدش والافراج الذم من الرواي دلال على استراط الذم والافراج الجلباسه بل لو
نطعت طاهر معلق به الحكم ولو لم يمتدحها من غير خدش لم يجب عليها كفارة ولو جرت
من الوجه من سائر جبهتها لم يعلق به حكم والكفارة على الرجل بالجز والحدش والنسف
و لو شق الرجل ثوبه من موت ولد او زوجته وجب عليه كفارة من والكفارة عليه لو
سبب على غير ما من الاب والابن وعزما وان كان احبها بل سبب حفرة للذي من الحاقه ام الولد
والبرية ما لوجه اسكال اما الممتنع بها ما نذر وجهه وكذا المطلق رجعيه والاسعول الكفارة
شق الثوب العامة وعزها والكفارة على المرأة بالشق على ان كان بلس حفرة للذي والفرق بين
شق الثوب اجمع او بعضه والابن كون الولد للصلب او ولد الولد ذكر او انثى لذو كان
او الانثى على اسكال **ز** من تزوج امرأة في عدة ما رقتها وكفر بحج اصبح من دموت وقال ابن
ادرس انه سحت والفرق بين عن الموت والطلاق والابن كون الطلاق رجعيه او مائداً والابن
كونه عالماً بالتحريم والعذر او جاهلاً بها او ما جدهما على اسكال **ح** الابن كون المرأة حرة او امة
والابن كون التزوج بالعلم او منقطعاً والابن كون العدة للزواج او المنقطع والابن كون الفقرة
بالطلاق او عن كالعان والارتداد والبيع بالعيبة والابن كون الردح مدحاً او الدخول بالبدل
ولو اعترى المدخول بها فبقي او لم يبق فبطلت الحجة على الجمل لم يجب عليها كفارة وكذا بيع العلم
ولو لم يمتد ايت العدة فلا كفارة مع العلم كان او جاهلاً ومن رواه ان يصير من الطلاق علم من رجل تزوج
امرأة ولها زوج فعال ذالم يبيع جهنم الى الامام وعليه ان يصدق محمد اصبح دمقا هذا
بعد ان يمارها ومن جنة الرواية دلاله على وجوب الكفارة قبل من تزوج بذات البعل وقال
ابن سيد المرغين من تزوج امرأة لها زوج وهو لا يعلم بذلك فعليه ان يفارها ويصدق في حجة دليم
والبحر عن الذي من الخطه والشعره عن ما روى الحسن من الخطه والشعره الذم والفرق

والاقترب اجز الخنثى من الجنين ^{من} من نام من العشاء ولم ينفط حتى مضى نصف الليل فصالحا
واصح صامما كباره عن ذكر الفعل افتى به الشيخ والرواية به مقطوعة وقال ابن ادرس
انه مسح ^{من} والاقترب عدم الخاف غز النام به ^{من} ولا يحب الصوم على العامة والاعلى الكرات
والاعلى الناسى ومع القول وجوب الصوم ما الاقرب احتصاص النام عدا به سوى الصلح
بعد الامساك اذ الامساك بالصلوة اذا استوعب النوم الوقت ملاصوم عليه وكذا الصوم
على النام عن غير العتمة ^{من} ط قال الشيخ من وجب عليه صوم يوم يذره ^{من} فعجز عن صيامه اجمع كسا
يذنب من طعام كفارة لذلك الصوم وقد اجراه في رواه محمد بن منصور عن الكاظم عليه السلام رجل يذير
صياما فنقل الصوم عليه قال يصدق كل يوم لمذ من جنطه وقال ابن ادرس ان كان في بكر
او مرض لا يبرى يبرء كالعطاش الذي لا يبرى يبرء ^{من} يقول الشيخ صحيح وان كان لم يبرى يبرى
ذواله كالحج وجب عليه الاططار والعصا من غير الطوام ^{من} قال الصادق عليه السلام كذا
العلم المتفق ^{من} وقال عليه كفارة عمل السلطان بضاحوا اخوان وقال عبد الله بن رسول
افضل صام ما كباره الاغتصاب قال يعقوب بن اعين كذا ذكرته وقال الصادق عليه كفارات
النجاس ان يقول عند قيامك ^{من} مهاسجان ركب العزة عما صفون وسلم على امرين
والحمد لله رب العالمين ^{من} ما روى ابن بابويه في حديث صحيح عن الزكاة انه سئل ما من رسول
الله يدرى لما علم انما علم فمما جاء في شهر رمضان او افطرته بثلث كفارات يروى فيهم
ايضا كفارة واحدة صام الحزين باحد فقال جميعا متى طامع الوجه حراما او افطر على
حرام في شهر رمضان فعليه بثلث كفارات عتق رقه وصيام شهرين متتابعين والاعطاس
سكيا وصفا ذلك اليوم وان كان في حلاله او افطر على حلال فعليه كفارة واحدة وصفا ذلك
اليوم وان كان ماسيا فلا شيء عليه ^{من} من ضرب مملوكه فوق الحد استحق الكفر حقة
المصلح الثاني في خصالها ^{من} وهي خمسة العتق والصيام والاطعام والكسوة والاستغفار
فالنظر منها سلعون ما توجه النظر الى العتق وفهت بها استرط في العتق الامانة
والدالة وكما في الوقت والدالة وكما في الوقت والحلو عن العتق وقد اجمع علماء الجاهل
الانسان في كفارة القتل واحلفوا ان اعتبارا في غير هاتين الكفارة فعلى السيد المريض اكثر
علما ما اعتباره وهو الاقوى عتق وحالف فيه الشيخ والمواد بالانسان الاسلام يحوي عتق
المخالف عدا الناصب والعلالة ^{من} يحوي في الرقة الذكر والاشق والكبير والصغير وان كان

بعد سقوطه حيا لا ماضل وفي رواية الحسين بن سعيد عن رجاله عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى
على كل العتق بجور له المولود والا في كفارة القتل ما ان الله يقول من يورثه موعنه معنى
بذلك مقتضى تدلف الجنث ^{من} يحوي في الظاهر حتى يميت ولد في الاسلام وسعوى الرواية
حيد وعلمك بالاسلام الصبي باسلام ابيه ^{من} تحجب كون الرقة منفصلة ملاحي الحل وان
كاذبوا مسلمة والقبول كمال انفصال ولو اعققت حين الولادة ثم مات اباها ان كان تحتك بعد
الولادة حر كذا الاحياء ^{من} د تحيى الاقرب اذا كان قد سبق منه الاسلام او كان اباها يورث
سلما ولو كانا كافرين مسلح واسلم بالاشارة اباها سوا صلي اولاد المبي من اطفال الكفار المولود
وان انفرد به الابن المسلم عن ابويه الكافرين ولو اسلم المراهق بالوجه عدم الاجماع ينبغي
ان نفوت عنه ومن ابويه للملأ بعباد من عزم الاسلام ^{من} كفى في الاسلام الاقربا بالشهادتين
والاسترط في الاجر الصلح والالتصق ماعدا الاسلام ويحى ولد الزنا اذا كان مسلما وحكم نصف
علما ما كفروه صحف ولو كانت اعلمه وعرف مولاها او الحاكم لعنتها ابراة والا انقضت
الامتزج من عدلين شهد ان ما الاسلام ^{من} وشرط اليلام من العيوب الموجهة للعتق وهي
العمى والجنون والافقاد وسكنا المولى به والاسترط اللام من عتق ذلك يحوي الامم ^{من} والخص
واطلع الدين اواحد في الرجلين لا يقطع عنها والاقوع والاسوح والاعور واطلع الاذن
والدنيا والهوى العاقر الموصف سوا يبرء او لا وسوا مات في رقه ذلك او لا والابصر
وفي اجز المحنون المطلق عند الشك اذا لم سبق منه الاسلام والولد عليه ولو اعققت المريدة
حال ردة لم يحى على اختياره سوا كان عن فطة او لا ولو اعققت بعد رجوعه الى الاسلام ما كان
عن عتق فطة ابراه ان كان عن فطة ماله وجه عدم الاجماع وكذا النوعت من وجب ماله حدا مع
التوبة ولو قتل عتقا فاعققت في الكفارة مائة شح قوله لا قوا بما عدم الحوار وكذا الفولان
في الخطا والاقرب الاجرا ونفى المولى الذنب ولو عفا الولي مح عتقه في الموضوع والبدن من حدود
العتق في العتق لو سبق العتق على اختياره وكذا الحي لوجنى ما يحى العتق بالقصاص
فه كالعقيد ويحى لو حاصره ذلك ولو حاصره دون النفس على عتق عتقا ماله وجه الاجزاء
وان عتق القاص ويحى المولى حسد ^{من} المكات المطلق اذا الذي من كباته شيا
لم يحى عتقه لعقوان الملك ولو لم يود شيا او كان مشروطا ماله وجه الاجزاء ولو كانت الكتابة
ناسية ابراهاما اما المدبر فان اعققت بعد بعض التدبير ابراهاما وان اعققت قبل

من
مط حاشي
على الرواية
يحوي

ولو ضرب حتى اكل فكذا حكمه بالشح في بعض اقواله . ويجب المبادره الى الامام بعد زوال
العدو منه نظرا وان كان لغز عذر استئناف فلو يكن من العتق قبل التزوج في الاستئناف
عين العتق وكذا لو انظر بعد الاول ولم يصم من البان شيئا ولو صام الا ذلك ومن الدين ولو
يوما واحدا لم انظر جارا لنبأ سوا كان لغز او لا اجماعا منا ومثل ما لم لو كان انظره لغز
عذر قولان ولو عرض في الشهر الاول ما لا يصح صوم عن الكفارة كصان او عبيد او محبي
او ايام الشريق عني بطل السامح ووجب الاستئناف بعد انقضاء ايام عذاب العذر
اما المحموس بحيث لا يعلم السهور لو توفي شهرت فغرم في اثنا الاول مثل هذه الاما ما لا
عدم انقطاع السامح ولو توفي في الشهر الاول الصوم عن عتق الكفارة ونزع عما نواه لم يحصل
السامح ولو صام صحت ورمضان عن الكفارة لم يحرم صحت الا ان سمنه ولو يوم في
رجب لم يرد على الشهر ولا رمضان عن الكفارة ويحرمه عن رمضان ولا يجب عليه ان يتوب
السامح بل الواجب فعله واذا صام من اول الشهر اعتبر بالاليامين كما بالواقفين
ولو ابتدأ الصوم بعد مضي بعض الشهر سقط اعتبار الهلال فيه وصام بام الشهر فاذا اهل
البان وصام اجمع احتجب به عن شهر وان كان ناقضا لم يعم ما مات من ايام الاول
ويحكم لمثل وان كان ناقضا ومثل تم ما مات من الاول والبد منه من الكفارة منقضى
النية الصوم والحب بحيث حرمه الكفارة ولا ينقطع السامح بوطي المطاهر لئلا يكتفى
ولو وطئ بعد عتق الصف من المسترك لم يحرمه لو اعقق الباقي والاقترب ان سمان المت
لا ينقطع السامح ويصوم حتى عشر يوما للعبد يحصل سابع الشهر وكذا لو كان الشهر على جز
مال الشح مال ولو كان السامح في ثلثه فصام يومين بني النظر الثالث اطعام اذا
عجز من وجب عليه المنة عن الصيام وجب عليه اطعام من الطهارة وقتل الخطاء والعبد
الطعام ستة كما لك مسكن من طعام على اقوى القولين وكذا يجب للطعام البنت
في كفارة انظار رمضان او المذرة المعنوية يجب في كفارة البنت اطعام عشرة مائة كذا
حكمت مذ ويحوز اخراج الجند والذوق واليسوق والحب السنبل من كل ما تاتي معاما
في جميع الكفارة الكفارة البنت فان الواجب منها اطعام من ادب ما يطعم اهل ولو اطعم فما
عطب على ثوب البلد جار وسحب ضم الامام اليه وليس واجبا واعلاء النعم واسطة التل
دادونه المالح وحب صفة الكفارة الى العدد اجمع مع المكث ملو دفعتها يتوب ما لا يمكن

الصوم

واحد لم يجز والحبز الكفارة على ما دون العدد مع المكث من الكفارة الواحدة فان لم يحصل
العدد حاز ان يكرر عليهم حتى يستوفي الواجب والحبز دفعا اليه في يوم واحد بل يطعم الطعام
عشره ساكن في عشره امام والطعام ست في ستين يوما ولو وجد بعض العدد لم يجز له
الاصطراح على مله ملو وجد في اطعمهم يومين ولو وجد اربعة فكذا وكذا وحضف الملة من في
الثالث ان استنشا والوجه انه ليس له دفعها الى الاربعة كما ليس له اطعام ما زاد على العدد
من امداد العدد والحب المالح بل يحوز اعطاء العدد محتج ومغزق والمذرة طمان وربع
العراق ملو دفعه من الحب اجراء والوجه الا ان الوجه وجب وان نقص وزنه وفي اجراء
المذرة المذرة كميلا بطرف من اسار احسان في المكمل بخلاف الحب ويحوز اطعامهم
والسلم لهم وان يكون بعضهم جفارا والحبز ان يكونوا اجمع كذا وكذا ولو كانوا اذ لك
احتجب الا ان يواحد والحبز صفتها الى غير المومن واوادمم فالشح فان لم يجد احدا من
المومن اصلا والى اوادمم اطعم المستضعف ممن جالفهم ومنع ان درس ذلك وقد
وقع الاعاق على منع الكافر والناصب والاقترب حوازي اطعام المومن العاسق ولو دفعها
الى من بطنه فقرانان غنيا فان امكن الارباع وحب والا لولا وكذا الرومان كانوا او عبيدا
والاقترب من ان يكون الرابع الامام وعذر ويحوز ان يطعم واحدا في يوم واحد من كفارة
والحبز للطاهر الميسرين قبل المكفر سوان ذلك العتق والصيام والطعام ولو وطئ في حال
الطعام لم يملك الاستئناف والاعدل في المنة الى اطعام العبد العجز عن الصوم والشيخ
عذر اذا حصل مع المشقة بالترك النظر الرابع في الكسوة والحب في كفارة البنت
ويجوز الحياض بها ومن العتق والطعام وحب كسوة العدد وهو عشره بغل كذا واحد
ما سمي ثوبا ازار او سراويل او قميص ولو عذر العدد كذا يعلم كذا اطعام والاقترب
ان يكتفى ما نوارى الرضيع ان اخذ الولد وان اخذ لهف فالاقترب عدم الا لولا لا
سترط الخياط ولا الجديد بل يجزى المستعمل الا اذا ائحى بالاستعمال او بارب الخياط
ويجزي الثوب من الصوف والكتان والابرسم والحبى السمك ولا العنبرة ولا الخنف
والنخل ولا المنطقة وفي الذريع اسكال النظر الخامس في الاستغفار ومن يجزى عن
الكفارة واعاهاها كان فرض الاستغفار وسقط عنه مع الاسان به وان جددت لعدده
وكرر وجب عليه صوم شهرين متتابعين مع حرام ما منه عشر يوما فان عجز بقدر عن كل

يوم لمدة من طعام فان عجز اسعف الله والاش عليه وهل يدخل في ذلك ذك الكفار المرتبة
الاقترب ذلك لكن لا يستقل الصوم بانه عشر يوما الا بعد العجز عن الاطعام وفي رد له الاش
في العلم على الحد سوى الاستقار والتوبة وهو مؤخر في الوجوب سوى عام بنحو
عن ان يصير الصادق عدم مال كل من عجز عن الكفارة التي يجب عليه من صوم او صدق
في من او يذر او يمل او يترك ذلك مما يجب على صاحبه فله الكفارة ما لا يسعها له كفارة فخلها
بمين الطهار ما نه اذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه ان يحامها ومنقبت بينهما الا ان يرضى اليها ان
يكون معها والاحامها ومن محمد احمد بن يحيى عن بعض اصحابنا عن الطائفة عن احمد بن محمد
داود بن فرقد عن الصادق علم في كفارة الطهارة ان يصدق اذا كان في اوله بدسار وفي
اوسطه نصف دينار وفي اخره ربع دينار ملت فان لم يكن عنده ما يكفر به فمال يصدق
على سكت واحد والا اسعف الله العود فان الاسعفار بوبه وكفارة لكل من لم يجد
السبيل الى الكفارة هذه اعام في المطاهر وعن روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابي
عن صفوان بن يحيى عن الحسن بن عمار عن الصادق علم ان الطهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة
فليسعف ربه ولينبو العود مثل ان يوامع ثم يوامع وقد رواه ذلك عنه عن الكفارة
فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به يوما من الايام فليكفر وان يصدق كفته واطعم نفسه بماله
ما نه يحسن به اذا كان محتاجا والا يجد ذلك فليسعف الله به وسوى العود فحسب بذلك
والله كفارة وهذا الحديث وان كان حيد السند لكن فيه بحث ذكرناه في كتاب اسعفا
الاقتدار وفيه دلالة على الاكتمال بالاستقار للمطاهر وحل الوطى له مع بعض علمها
حرم عليه الوطى عملا بالحديث الاول والاقترب عند الجواز **الفصل الثالث في الاعكام**
وفيها محسب آسن ملك الرقة او ملك غيرها او ملك الشرا من ذبح للفقير لا يستقل مرضه
عنه مع الرقة ولو ملك رقة فقير الخدمتها لمرض او منصبه الذي لا يملك به مباشرة الاول
فله الصوم وكذا لو وجد الاش ولم يتمكن من الشرا او اضطر اليه لضعفه وكيفية رايه في
سكناء ولا سبب الحيد ولو كان في السكن زيادة عن قدر الحاجة مع الزايد ولو كان العبد يبيع
او يذرك لملكه وامكن الاستدال بالادون مما مالوجه عدم الوجوب اما لو كان له راس مال
او ضيعة او اسعا الحق الماكن الذين يافدون الصدقة مالوجه وجوب سببها وسببها
عن الطعام الا يكون معه ما يفضل من قوته وقوت عياله ليوم وليلة **باب** لو كان له مال

غائب لم يحل له العدول الى الصوم في المرتبة بل يجب الصبر حتى يصل او يحقق الناس من وصوله يجوز
له الاسعاف والصبر ولو كان الصبر يصعب مشقة كما في الطهار من وجوب الاخر **باب** ح
الاقتدار في المرتبة بحال الاداء حال الوجوب فلو وجد العتق حال الوجوب لم يصح مثل الفواج
استقلال الصوم ولم يسعف العتق في ذمته والعتق عاصيا لعدم التوريب ولو كان عابرا للعتق
فشرح في الصوم لم يجب العدول عنه الى العتق ولو صام يوما واحدا كفر سبب العدول وكذا الشر
لو عجز عن الصوم فشرح في الطعام لم يمكن للصوم **باب** لو ملك الكفارة وعليه من ماله ما هو
مطالب به فهو عاجز ولو لم يكن مطالبا بالوجه ان كذلك وكذا لو ملكه دابة بخطر الى ركوبها
ولو تكلف اشعر العتق اجراء **باب** لا يذبح الكفارة الى الطفل بل الى وليه ولا يدفع الى من يجب
سعة على الدافع كالامانة وان علموا والاداء وان يزلوا والزوجه والمملوك ولو حصل جواز
دفنها اليهم اذا كان الدافع مقرا كان وجها ويجوز دفعها الى من هو الامار به وللزوجه
الدفع الى زوجها وبالجل كذا من منع الزكاة من الامار به والاعناء والكفار والرسوق منع
من الكفارة والاقترب منع بني هاشم منها ولو دفع الى من هو طاهر العتق مان عينا اجزاء
ومنع النجس من اعطاء المكاتب والاول يسوغه كما يجوز ضرب الزكاة اليه مال ولو عتقه
وهو فقير حاز اعطاه مال والعاري والعارم وان السبيل الذين يافدون الزكاة مع الغنى
لمنعون من الكفارة **باب** لا يجوز افراج السبي في الكفارة وان دفع اصحابها ولا يستعفا مان
عتق نصف عبده وصوم شهرا او يصدق على مائة كيا او يطعم خم ويكوي اربعة سوا
كان الكفارة بخير او مرتبة وسوان ذلك العتق وعينه وكذا لا يجوز لطعام المكن بعض الطعام
وكيفية بعض الكفارة اجماعا ولو اطعم بعض الماكن يذبح بعضهم مقرا مالوجه عندي الاجرة
وكذا لو كسب بعضهم كذا ما وبعضهم صوفا او شعرا والحقى افراج المعيب ولو كان الحث
ميسرا او مسعفا لطم او فنه تراب خارج عن العادة او رزان لم يحسب وحسب القول بالمنع
من التقي عدم اجراء دفع المعيب مع الارش **باب** وكل من وجب عليه صوم شهرين فصاير عجز
حام بانه عشر يوما فان لم يقدر يصدق عن كل يوم بمد من طعام فان عجز اسعف الله سبحانه و
الاش عليه ولو قدر على صوم شهر فالوجه وجوبه ولو قدر على صومها مسعفا بالوجه وجوب
الشهرين وان عجز مالوجه السباح في المائة عشر **باب** شرط في التكفير ان يوافي القوم او
الطم او صام او كيا من عزمه لم يكن محيا وسرط منه القدر به ولا يصح عتق الكافر اصليا لان

اذ من تداعيا اذ ميا وكذا الطعام وصومه وسرطانه المكفر بلونى العتق مقفرا الى
 الله لا ولم ينو الكفاره لم يحرم وهل سترط بيع الكفاره الا ذب العدم ان لم يسهل ان يرد من جنس
 واحد كطهارات والاسراط ان احلف السب كطهاره قتل حال المسح في بعض اقواله لو كان
 عليه طهاره ان ما عتق عن احدهما ولم يعنى ثم اعنى عن الاول كذا هو اما لو كان عليه طهرو
 قتل ما عتق عن احدهما ولم يعنى ثم اعنى عن الاول من غير عن اياه عند الشئ وكذا لو اعنى ووى
 الكفاره مطلقا بحج قصاص ثلثين مساعيه الكفاره من غير عن ولو اعنى عبده ووفى له
 نصيب كل منها عن كفارة في لسانه العتق في الجمع عند عتق الصنف وكذا لو اعنى عبده
 عن كفاره محبب ولو كان عليه كفاره وجعل سبها من طهاره او قتل ما عتق ونوى المكفر بحج
 ولو سكين الذر والطهاره فاعتق ونوى المكفر لم يحرم ولو نوى ابراء مئة اياه ولو نوى
 العتق مطلقا لم يحرم لان احتمالا راده التطوع اطهر عند الاطلاق وكذا لو نوى الوصية
 مطلقا وصوى السج هنا الاجراء ولو كان عليه كفارة ما عتق عبده ونوى عتق كل منهما
 معا لم يحرم كما لو اعنى في الواحدة نصف عبدين ولو اعنى احدهما عن اعيانها
 ثم اعنى الاول عن محبب عتق الاول في الاول ولو اعنى الاول عن محبب واطلق في الثاني
 ونوى عن الاول ولو اطلق الاول لم يحرم عن ولو اراد عدة كجعل عن الاول لم يحرم
 وكذا الوعينة وقت العتق ثم اراد بعت الاول في الاول وقت السنة وقت المكفر بالبيع
 قتل ولو اعنى ونوى سببا واخطائه لكون السب عنه لم يحرم **ط** العبد المملوك
 وان ملكه مولاه على الاقوى فهو عا جرمه في الكفارة بخيرها ومن ثنها الصوم فان لم
 يفر من دون اذن المولى لم يحرم ولو اذن له المولى ما الاقوى للمولى وكذا لو اعنى عنه مولاه
 ولا يعقد عليه الا ما ذن مولاه وان حلف من دون اذن لم يلزم الكفاره وان حث ما ذن مولاه
 حلا ما للشيخ لو اعنى قبل الحث من ان دم حكم النكاح اسكال في انعقاد بينه فما اسكل
 حق السيد بطرمان قلنا ما الاعتقاد واذا نكح السيد في الحث حازله الصوم من دون اذنه
 وان حث من دون اذنه لم يكن له الصوم الا ما ذنه ولو حلف ما ذن السيد انعقدت عليه
 فان حث اذنه كفرو الصوم ولم يكن المولى معه وان حث من غير اذنه قتل كان له منه
 من الصوم وان لم يكن مصرا ومنه نظر ولو حلف ما ذن مولاه واعنى ولا يبرق قتل الشروع
 في الصوم وجب عليه العتق ولو حث قبل الاعناق ثم اعنى قبل الشروع في الصوم اعتبر
 ما

من غير عن

حال الادمان كان موقرا وجب العتق ولم يحرم من اعنى نصف ما الاقرار ان كان موسرا
 مانعة من الحرة وجب عليه العتق او الاطعام او الكفارة والا كان عليه الصيام من ثبات وعليه
 كفاره واجبه منه لو حث قبل فقهه محرم من اصل المال ولو اوصى ما من ثباته ذكره لم يحرم
 الورثة اخرج الزايد من الثلث بعد اوفى المحرم من الاصل وان كان محرم لوفى اصل المال فقه
 من الاصل ولو اوصى بالازيد ولم يحرم الورثة اخرج الزايد من الثلث فان ماتت الحصة للزنا وما
 حصل من الوصية بالعليا اوفى والا بطلت الوصية بالزايد ولو حث للزنا من الاصل ايا
 قد يتبادر وجوبه القربة في المكفر والمناحق ذكره اوجه السبب والى لو كان السبب
 محرم ما من ملك بعد سئل ان يطلع عليه او يقطع رجليه ونوى به المكفر فانه سعتق و
 يحرم من الكفارة **كتاب الاقرار** وفيه مطلقان الاول ان الاقرار بالمال وفيه معاهد
 الاول في الصيغة وفيه في المكفر يعتبر في المكفر البلوغ والعقل والحيه والاعتبار والعقد
 وهو ان المقر ملا اعسار ما اقرار الصبي وان اذن وليه وان كان قتيلا ولو اقر اقره ما ذن
 المقر له البلوغ واكر ما يقول قوله والامن الا ان يحلفا بعد البلوغ بمحلفه ان حث اقر
 لم يكن بالغا ومن سوغ من علميا وصيته وصدة سوغ امواله بما ولو اذني البلوغ ما احلما
 في وقت امكانه صدق من غير عنه والاعين والالزام الذي لا يرد له لو اذاعه بالين كلف العينة
 والمحمون ملبوب القول بطلها والمملوك اسفد اقراره في حق مولاه ولو اقره مال تبع
 به بعد العتق والطالب به ما دام مملوكا في لو كان ما ذن في التجارة فاقترعها سلق بها
 قبل ويوجد ما اقره بما ذن له ولو كان اكثر لم يصح المولى بل يصح به بعد العتق وكذا الوافر
 بعد الحج بد من اسند الحالة الاذن ولا اسفد اقرار المولى عليه بالمال ولو اقره عليه بحسابه
 وجب ما لا قيل ولو اوجبت نقضا لم يجب نعم بعض المال فباع او فقهه او سعتق محرم
 عليه ولو اقره برقبته لغرم مولاه لم يقبل وكذا لو اقره به مولاه لو جعل واقره هو برقبته لا حرم
 ولو اقره بحسابه وجب ادشا او مصاحا يصح به بعد العتق ايضا ولا يعقل اقراره بالحد ولا
 سفد اقرار المملوك مال ولا حد اكر على الاقرار بما وكذا اعنى العاصد كالساح والاسام
 والسكائن واعنى اقرار المحجور عليه لنفسه بالمال وبعبه ما عداه كالخلع والطلاق
 والحد وموجب العاصف وله اقره بالبرقة قبل في الحد لا المال ولو زال الحج لم يحرم ما
 اقره به حال السيف وبقبل اقرار المرفف ما المال ح التمه من الثلث للاجتناب والوارث

ومن الأصل للمأج أصفاً ما عمل القرب ولما المعلن ما لم ينفى إقراره وفي ماركه المقولة
الغرم ما نفل والعتر عداله المقتر ملوارة العاسق حكم عليه بمعض إقراره وكل من العكرت
الانسان اسعد إقراره فلو اقر المهرض بانه ذهب حال الصحة لم يسفد من الأصل ولو اقر
بدين مسغوت ومات ما قر وارت بدين مسغوت فان جوز ما الاقرار من الأصل ولم ين
تتبعها قدم اقرار الموروث لو توقع انوار الوارث بعد الحجر ولو كان متها ما لوجه نفوذ اقراره
من الثلث وارت اقرار الوارث في النان ولو اقر بغيره لم ينفى عن مقتضى مسغوت لم ين
للان شي وكذا الوارث الملقى (فرا لم يكن للارث شي ولو اقر في المقتر الاكراه لم يعقل الا بقبته
ولو كان هناك امانة كقتل او حبيب او تركل من قول قوله مع البرنط ولو اقر في الحق وقال
الاقرار امقر الالبس والمطبات المشروطة حكم الفن وكذا المطلقة اذا لم يحرر منه شي
تتبعها ما لم يحرر منه وكان الناق موقوفاً على العت المقصد الثاني في المقولة وشرطه
امران اعليه الملك وعدم الكذب فلو اقر للدائ بطل ولو مال سببها مع الملك وحمل
على الاستحار ولو غيره بغير ذلك قبل كما لو قصد ارش الحنايه بالركوب وعند من
نظر الاقرار بطلان الاقرار انه لم يذكر له هو وشرط صحة الاقرار ذكر المقولة نعم لو مال
سببها لما لكها ولو لم يند على سببها مع ولو اقر لعبد لانه الحق لمواه ولو اقر للحمل مع اطلق
السبب او فضل كما اقرت او الوصية ولو اسند السبب ما طر الحنايه عليه لم يبطال
الاقرار وملك الحمل ما اقر له ان يخرج حياً له ونسبه اشر من جنس الاقرار وان سقطت
وهي ان المقتر مدبره بالمرات رفع الابق الورث وان فيه بالوصية رفع الامة
الموصي وان كان قد اطلق طلب بالغير فان عذر يموت او عن بطل كن اقراره لجل
الاعتراف وان ولدته بعد الاقرار ما زنده عن اكثر من الحمل بطل ان وضعه مما من اكثر
والامل ولم يكت لها رفع والا ما حكم له به ولو كان لها رفع او ما حكم له الا مكان تحده
بعد الاقرار ولكن القول بالحكم ما عمل العادة ولو تعدد الحمل ما سوا كما ذكرت
او ذكر وانتي ان اسند ال الوصية المطلقة وان اسند ال الميراث او الوصية الفضلة
تفاوت ولا سقط احد ما سوا الحق الا فر جمع ما اقتر به ولو ملك المسجد او لمقتضى الحق
عمل كذا قبل ان اضاف ال وقف عليه او اطلق وكذا ان اسند ال السبب الناطل
على استكمال ولو كذب المقولة لم سلم اليه وتذكر في يد المقتر او حفظ الحاكم ولو
رفع

رجع المقولة عن الاكراه سلم اليه ولو رجع المقتر في حال الاكراه المقولة بالوجه انه لا يقبل
الانه ادب الحق لغير بطلان المقولة فانه انقصر على الاكراه المقصد الثالث في المقولة
ومنه عر حشا الا اقر طاقن المقربة بل رجح الاقرار بالمجهول كما يصح بالمعلوم والا ان
يكون معلوماً للمعول لو كان ملكاً له بطل اقراره كما لو قال داري اموال اعدان ولو مال الهده
انه اقر له بدار وكان ملكه ال ان اقر بطلان الشهادة ولو مال هذه الدار لعدان وكانت ملك
الوقت الاقرار حكم عليه ما اقر اقراره كن شرط كون المقربة تحت تحفة ملوارة لما
في مدعنه لم يسفد ولو اقر بحبه بعد عن لم يعقل ملوارة مع وعق عليه وكان قد امن جانيه
ومع من جهة المأج والاسبت هنا خاضر الشرط والمجلس كما لا يثبت في مع العبد على سبب
عليه والد اليمتري عليه والالباع فان مات العبد وله كيب للمترى اخذ قدر الثمن تركته
الانه ان كذب قال تركه له وان صدق ملل المأج من حيث الوالا وقد استغاد ما طر البايح به
ان اذ اعين المقربة الزم ما عينه وان اعين فقال له على مال الزم الغير بما سؤل
ويقبل ما يغيره وان قل ولو غيره ما لا ملك عاده كالحبه من الحنط وقيتر الحوز والجرني
البحس والكلب العقور ورذ اليم لم يعقل والزم سمان اقر وكذا الوفيه ما لا ملك
الملم كالحن والحزير وجلد الميه وسيل ذكر من الكا لمسل ولو غيره بطلب الصيد او
الزروع او الماشاء او الحايط قتل اما لو مال له على شي وفيه بجلد الميت او البرجيني
البحس او الحن لم يقبل وكذا الوفيه بحبه الحنط ولو غيره بحد فدف او حق سفحه قبل
ولو مال عصبته او غبنتك لم يلزمه شي لانه قد عصبه بغيره وعصب في غير المال
ولو مال عصبته شيا وفيه سف لم يقبل لغير المعقول الاول والثاني ولو غيره ما لا قبل
وان قل ولو غيره بطلب او سرحين احمل العبول ولو غيره ما لا ينفق منه او البايح الا مع
به لم يعقل ان اذ اعين الوزن انصرف ال ما عينه وان اطلق انصرف ال ميراث البلد وكذا
الكيل والمقد ولو تعدد انصرف ال العالب لوتادى المقدان او الوزان في الاعمال
رفع اليه في الغير ولو مال له على مال حليل او عظم او عصب او خطير اموال اي مال او عظم
جداً قبل بغيره بالليلد ولو مال مال اكثر مال الشح يكون مشتب وتسرعت بل رجح اليه
في الغير وان قل ولو مال عصبته شيا لم يعقل بغيره ما الحن والحزير ويقبل المقولة على كمال

مع ول
لن

١٧١

[illegible]

وربما اوصفون بالالف درهم او مئتين درهم فالحج درهم ولو مال اوردت بالالف وما سدا
 غير الذرامم وميرت بالدرهم العدد الاقر فالوجه ببول قوله ح الاحتمال ولو مال مل درهم والتم
 اولمته دراهم والتم كانت الالف مجهول ولو مال له درهم ونصف من النصف لعمال ضعيف
 للاجمال ولو مال على الف او جل الف او قريب الف او اكثر الالف لزم اكثر من النصف **الف**
 اذا اقر بالدرهم والمثل الزم الوافيه الحية الحالة ولو غير ما ضا د ذلك مصداق الا ان
 الناجيل وان كان مصداق لم يقبل وان كان ودقة او عصباً ولو قتل ما داه الناجيل لغز كان
 وجهها والالف يذم باب الاقر ايها على ضعفها لو كانت مائة على من النصف ولو اطلق الاقر
 في بلد دراهم او مئتين او مائة الف على رجل من البلد ولو غير بلد غيره بالبلد ولو اقر
 قتل وكذا ان كانت مائة او اودون ولو مال عشرة مائة درهم لزم وازنه ولو كان في بلد سعالو
 به عدد اقل من مائة **الف** اذا مال له على كذا درهم بالرفع لزم درهم ومقدور من هو درهم
 والمخلف من جر درهم وصرح اليه في مدره وقيل بل من مائة درهم والنصف بل من درهم ونصفه
 على التمر وقيل بل من عشرة درهما ولو لم يوجب قبل غيره بحال درهم وكذا العتق لو مال كذا
 كذا كان مال من هو درهم ومقدره بالجر جر درهم وقيل لو مال كذا درهم لزم احدى عشر
 ولو مال كذا او كذا درهم بالرفع لزم واحد لانه ذكر شرب وايدل منها درهم مقدور مما درهم وكذا
 لو مضى لان كذا المحتمل اقل من درهم فاذا عطف مثل ثم يبرهن ما درهم حاز وقيل بل من احدى عشر
الف لو مال له هذا الثوب او هذا العبد الزم بالسنان ويقبل قوله فان انكر المقتول كانه
 القول قول المقتول المسمى بالحكم انت ارجح ما اقر به وحفظ عنده وله اقراره في يد المقتول
 يدفعه الى المقتول ولو عاد المقتول الى مقتد من المقتول نظر ولو استع المقتول العتق
 فعين المقتول طوبى بالحواب فان انكر حلف وان ينكر عن المقتول فغنى عليه مع عين المقتول
المقتول الرابع في الصبي وهو اللطيف الذال على الاخبار عن حق بابت مثل كذا عند
 او عمل او في دمي او قتل او كذا عند فما اعلم او في على وما اشتهر ذكره ما في بيان كان ولو مال
 المذمى في عليك الف فقال نعم او اجل ادبلي او صدقت او ايا مقرب او بدعواك او ما اذعيت او
 ليت سكراله فهو اقرار على كذا في الاقر الاحتمال الكوت المتوسط بين الاقرار والانكار ولو مال
 المذمى في عليك الف فقال زها او خذها او زن او خذ او خذ لم يكن اقراراً وكذا لو مال ايا مقتر
 ولم يقتله ولو مال ايا مقتر فالوجه انه وعد وليس باقرار ولو مال ليس عليك الف في فقال بل

عظم

كذا

عنه

لزمه ولو قال نعم قتل المذمى والوجه اللزوم ولو مال استر مني هذا العبد او استوجب فقال
 نعم فهو اقرار ولو مال لعلك الف فقال مضىها او ردتها او ابراسي منها كان اقراراً ولو اطلق
 الاقرار بشرط بطل ولو مال كذا ان شئت او ان شئت او ان شئت او ان شئت او ان شئت الا ان قصد
 بها التبرك لم يكن اقراراً وكذا لو مال ان قدم زيد او ان دعي فلان او شهد او اذ احاراس التبر
 ملكه على كذا او مال كذا اذ احاراس التبر لزمه وكذا المذمى لو قال ان شهد كذا فلان
 فهو صادق في الحال وان لم تشهد بحالات ما لو مال ان شهد كذا فلان صدقته الله قد صدقت
 الكاذب ولو مال ملكك هذه الذار من فلان او غصصها من فلان او مصصتها من فلان كان اقراراً له
 بالدار بخلاف ملكتها على يد الاحمال اما غصصه ولو مال كان لعلان على الف الزم به وكذا ان مال
 كان له على الف وقصيته وله المير وكذا الوقال وقصيته منها ما به ولو قال لعلك ما به
 سال مصيبتك منها حشر الزم بالجنس بعد النكاح والالف المضمون الاقرى الاحتمال رجوع الصبي
 الى المايه التي بدعها ولو مال على الف وقصيته اياها الزم والوجه عدم توجه التبر في القضا
 اعترافه في الحال وكذا الوقال وقصيته بعضها والاقرار بالانوار اقراراً بالمقتدر الحاشي
 في الاسماء وفيه **الف** الاستنباط متصل ومنفصل فالاول محجج ما بعد الاستنباط عما
 قبل بشرط ان يقال لفظاً عادة وبقياً شي بعد الاستنباط بشرط بقاء الاكر وليس بمحمود الثاني
 محجج من المسمى من المسمى منه بالشرط وان كان غير مكيد او موزون منها كما لو قال
 له عند عشرة افعرة الاثواب او عشرة دنيا او الاعداء فاذا انزلتني واستغنى من كان
 مقتر بالثاني بعد الاستنباط فاذا مال له على مائة الا عشرة كان مقتر اسعي ولا فرق بين ادوات
 الاستنباط مثل عشرة سوى درهم او ليرة رهما او طلاء اعداء او ما عدا اعداء او لا يكون
 او غير ولو قال له عشرة غز درهم برفع غز لزم عشرة ولو لم يكن من اهل العربية الزم بوجه
الف اما في الاسماء لو انضل فلو سكت للسفيس كان متصلاً ولو سكت سكو ما عكة الكلام
 منه عكة الكلام به او وصل باحتمال من المسمى والمسمى منه بطل الاسماء ولو مال على
 كذا حنط وكذا شعر الاكر حنطه وقطر شعر بطل اسماً انكر لا سحاب وبطل الاسماء استنباط
 العفر للفضل بالاسماء الاول ولو قال له كذا حنطه وكذا شعر الاقر حنطه قبل ان الفضل
 هنالک باحتمال على اشكال **الف** الاستنباط المستوعب ولو قال له عشرة الا عشرة بطل
 الاسماء ولزم عشرة ونحو اسماً الاكر ولو قال له عشرة الا اني لزمه واحد وكذا الوقال

عشرة الاثنا عشر فتم العوب عشرة مائة سطل ولو قيل يتبعه من وزنه احد ولو مال
له عشرة الادرمم بالرفع كان صف من العشرة **ك** الاسماء من الاسماء من ومن المعنى انما
فاذا قال له عشرة الا واحد لانه تحه ولو مال باله عندك شي الادرمم او مال عشرة الادرمم
لانه الادرمم ولو نصب هنا فعال الادرمم لم يكن شي **هـ** اذا ذكر الاسماء ان كان محرف
الغطف حركاتها المعنى منه فاذا قال له عشرة الالته والالته لانه اربع وكذا لو
كان الثاني مساويا للاول او اكثر مثل عشرة الالته او الالته الاربعة مكرره في الاول
اربعة وفي الثاني ثلثة ولو كان الثاني اقل من الاول خرج منه لا من المعنى منه او اذا قال
له عشرة الالته او الالته **و** يعنى الاسماء من الالف ولو قال له هذا الالته
البيتي او الحام الالف وكذا الوال هذا الالته او ربحها وكذا الوال له هذا الالته
وهذا الستل مح لان في معنى الاسماء اذا اتى كذا له من العبد او ادها مح
اسماء او المحمول كما يصح اقتارعه به ووجه اليه في معنى المعنى ان اكر المقول كالقول
قول المقترح مبنية ولو عين من عدا المعنى مح وكان الناق له ولو هكذا العبد او ادها
مذكر ان المعنى قتل وكذا الوال عصبته هو العبد او ادها محمول او ادها قبل
نفي ب ولو قال له على ثلثة الادرمم اصل مطلقا ان الاول مستوعب والثاني
مزعف وصحتها يكون مقرا بدم لان استثنى من ثلثة الاسماء درميين مقي منها درم
مستثنى من الاقتار وصحة الاسماء الثاني من الاقتار لان الاول اجل الاسعابه وانما راجع
الاول لطلان ما بينهما **ز** الطاهران المتصل دون المتصل بمحل المطلق عليه فاذا قال
له الف الادرمم بالجمع درامم ولو قيل بالمتصل قبل اذ ابقى شي يعود في الادرمم ولو عجت
فقه الذرمم الف اصل مطلق الاسماء وصحة مكلف بغيره سقي مع شي ولو قال له الف
درم الا حشر فا استناد درامم ولو قال له الف درم الاثنا عشر فاستثناء مطلق بطلب
لسان لغته الثوب فان بق بعد الفقه شي مح استثناء والا فتمل الوجهان ولو قال له الف
الاشيا كلف بيان المستثنى والمعنى منه ويصح التفسير ان بق بعد الاستثناء والاول
الحق ان الاستثناء رجع الى المحل الاخير لان يكون هناك فزمنه تصرفه اليها فاذا قال له عشرة
دنانير وعشرة درامم الا واحد الى الذرمم ولو قال له عشرة الاسماء لوجه
القبول ولو قال له درم ودرم الادرمم قتل ان جعلنا الاسماء افعال المحل في درم

الاسماء من الاسماء من ومن المعنى انما

درم وان ملأ ان راجع الى الاخر لانه الذرمم والحق بطلان الاستثناء على القدر من
المعصاة الداس في الواجب **ح** اذا اقرطيت دفع الوردته فان مال الادارة
له سون هذا لم يعرف له عن امر السلم اليه ولو اقرط الحايب ومال هذا وكله لم يور السلم اليه
د اذا اذ عن مالك العبد سعه على من سعت عليه فانكره بالقول قول المكروه مبنية فاذا اختلف
سقط التمس عنه وعقبت العبد **هـ** لو اقرطت ان يكره المحمول مح فاذا قال له هذا العبد فغضبته
من احد هذين او قال له هذا مالم يطلب بالسان فان عن احد مما دفع اليه ولو ادها
الاخر كما مضى فان اذ عن علم المقتر فاعرف له عزم له وان اكره فله التمس عليه والاعزم ولو
مال الاخر فله عذرا مضافا زعت من بك وكما يحصين وان كذا به حلف على عدم العلم
درعت من بك وكما يحصين ولو بين بعد ذلك ما لكها قبل منه كما لو ثبت استنادا محتمل ان
اذا اذ عن كل منهما ان المعصوب منه توجعت عليه التمس لكون واحد منهما فان حلف احد ما لا
دعيا الى الاخر لان يجرى بحسب وان نكل عن التمس لما معاملة الى احد مما يقرب
او غيرها مح بها للاخر لان نكل عن من توجعت عليه نفس عليه ولو اقرط المحمول مطلقا مثل
ان يقول هذا العبد لرجل او امرأته حكم عليه باسما ملكه فان حلف المذني ما يكره المقتر ارادة
فالقول قوله يح التمس فان نكل وحلف المذني مح حصن اخر واذا عاه وصدق من العزم نظر
اذا مال له عندي درامم ثم فبر اقتارعه بانها درم قتل بغيره سوا فيه فصل او فصل
سنت فيها احكام الوديع من يقول اذعا التلف والرد وكذا الوشير بدن ولو قال له عندك
وديعه ردتها اليه او تلف لانه الضمان لما قصه الاقرار فان المردود والمالف ليس عنده و
لا هو وديعه اما لو قال كان له عندك وديعه وتلف فان نكل فقول اجماعا ولو قال له على درامم
وديعه لم يقبل قوله فلو اذ عن تلفها لم يقبل ولو قال له على ما به درم مح احضرها ومال هذا
التي اقررت بها وهي وديعه كانت لك عندك فعلى المقتر له وديعه والتي اقررت بها غيرها
وهي من عليك اصل يقدم قول المقتر والمقر له والمان اقوى ولو قال ان اقتارعه لك على ما به في
دمتي فان القول قول المقول ولو وصل كلام الاذل فقال لك على ما به وديعه قتل ولو قال
لك في ذمتي الف وديعه بها ومال هو وديعه وهذا يدها قتل قوله ولو قال له على الف وديعه فديعه
ومال كانت وديعه كمت اطمها باقية فمات فالف لم يقبل لمكذب اقتارعه اما لو اذ عن تلفها
بعد الاقتار قبله ولو قال له على ما به وديعه دينا او ما به مضاربة دينا مح وان ضاها لانه

درم وان ملأ ان راجع الى الاخر لانه الذرمم

قد سعدى منها مكنون دنا ولو مال اردت انه شرط على حائنا لم يقبل الا بها لا يصير كدنيا و
 لو مال غدى ماله ودعة شرط فاما على لم يلزم الضمان الا بالانصراف لشرطه من
 ولو قال او دعني ما به فلم انصها او اقترضني ما به فلم اخذها قتل متصلا لا مفصلا ٥
 يقبل رصوع المقر عن اقراره الا في هذا الزعم اما حقوق الادمن وحقوق الله كالزكوة
 والكفارة ولا يقبل رصوعها ما اذا كان في يده دار وما لهن الذي ارزى به ابل لم يحكم بالزكوة
 وعمر لم يحرم العمة الا ان يصدق به زيد وكذا الوالد على عيتي معنى صدقة الوارث ثم
 اذا عاها اخر صدقة او مال عصبة هذه الدار من زيد لا لمن عمو او مال عصبتها من
 زيد وعصبتها زيد من عمو ولا فرق بين الصال الكلام وانصاله اما مال عصبة فمن الدار
 من زيد ومكها لمع واما ما يدفع ال زيد ولا يزعم لمع لعدم عارضا الاقرار ولو مال ملكها
 لمع وعصبتها من زيد فالاقرب دفعها ال عمر وعزم لزيد وكذا البحث لو قال هذه الف
 دفعها ال زيد وهي لمع او هي لمع ودفعها ال زيد ولو قال هذه لزيد وعصبة زيد من
 عمر دفع ال زيد وفي العزم لمع اجمال ولو قال دفع ال الف درهم ولم انصف فالقول
 ولو اقترن زيد بعبد في يده فاكمل المقر له قال الشيخ يعقوب وليس يعقوب على الربية المحمولى
 المالك ولو اقترن ان المحول اعقبت عبدا فالقول قول المولى والامن الا ان يدعى العبد ولو ستره
 المقر صح في طرف النايح وعقود على المشتري فان مات هذا العبد للمشتري قدر الثمن من زكوة
 الله مع صدقة يكون الولا للمولى اذ لم يكن وارث سواء ومع كذبه يكون المال للمشتري ولو عقب
 اقراره بما عصى ال يقوط لم يورث في الاقرار ما اذا مال على عشرة من ثمن جزا وخبره لو عتق
 مبيع لم يقتضه او عن مبيع فاسد لم انصف وحسب بغيره وكذا له على الف من ثمن عبدا
 ان سلم سلمت اوله على الف لا لثمن ولو قال له على الف ونظف ثم قال من ثمن مبيع لم يقتضه
 لزم الالف وكذا الوصل على الفوى سواء كان المبيع مبيعيا او مطلقا ولو قال الف بعيتها
 الزم ولو قال له الف موجد من جهة العقل قتل ولو قال من جهة العرف لم يقبل ولو اطلق فاما
 لوجه فتبول الناحيل ولو قال بعيت بحمار او ضمت بحمار او كملت بحمار قبل اقراره
 بالعقد ولم يثبت الحمار ولو قدم الشرط بطل الاقرار وفي ما خرج اسكال ولو قال له عشرة ابل
 سحر الزم عشرة بخلاف عشرة لالا بعدا ولو اقر ثم اقر انه اشهد موطاه المقر لشعا
 لعادة بوجه الثمن على المقر له وكذا الوارث بالسبع ومضى الثمن اذ ان الاشهاد يتغير

انصراف الثمن

التم موطاه وليس هذا كذبا الاقرار على ما توفيه بعض الناس اما لو شهد الاهدان بالماضي
 مشاهده لم يقبل انكاره ولا يثبت له الثمن وكذا الواقعة اليه عليه بالاقتراف فاكمل الاقرار لم يثبت
 اليه ولا الثمن له ولو اقر ال اعني غير الفاعم ومال لقتن العربية قبل دعواه للاعلاف ٥
 سطر اقرار المالك اذا كان الاكراه على الاقرار العمل غنى فاذا اكمل على الاقرار لم يثبت ما يترتب له
 صح اقراره او اقترن بغيره ولو اكمل على اذمال فناع متاعه لم يورث ذكره في البيع لم يكن على
 البيع ٥ **ط** يصح الاقرار لكل من سبب له الحق ولو اقترن للعبد مع مبر العتق قتل سوا صدق المولى
 او كذبه وللجهد المطالب بذلك والعقود ون السيد ولو كذبه العبد لم يعمل ٥ **ي** لو قال له هذه
 الدار سكنى او هبة او عارية احتمل الحكم بالاقرار بالبدل والكون اقرارا بالدار لان البدل يساوي
 في كلام العرب منسب بها حكم ذلك وله ان لا يكتف اياها وان يعود في العارضة والله غير
 المعص عنها ٥ **ما** لو اقتر بدرهم ثم اقتر به في مجلس اخر فان اطلقت فيها او وصفها نصف واحد
 او بصفتي محليتي لمكن اهما عما او اطلقت احدهما ووصف الاخر او اسندما اليه واحد
 هاهنا واحد ولو اذني المقر له العاير فله الثمن ولو كان احدهما اكثر دخل الاقل في الاكثر ولو وصفها
 بصفتي معادتي او اسندما الي شئ محليتي عاير امثل ان يقول له درهم نصف ثم يقول
 في وقت اخر له درهم ايسر او له على درهم من ثمن مبيع ثم يقول له على درهم من ثمن ولا يدخل
 الاقل هنا في الاكثر ٥ **س** اذا مال له على درهمان في عشرة وقال اردت الحجاب لزم عشرة ون
 وان مال اردت درهمين في عشرة على استعمال العاير لزم ايا عشر وان كان من اهل الحجاب
 ولو مال اردت درهمين في عشرة لم يقبل ولو مال درهمان في دينار لم يحتمل الحجاب وسيل عن اذ
 فان عن العطف لزم الدرهمان والدرهمان مال اسلمها في دينار صدقة المقر له بطل
 اقراره لطلان السلم في الصرف وان كذبه فالقول قول المقر له مع الثمن ولو قال له على انا درهم
 او دينار او على درهم او دينار كان مقرا باحدهما ورجع في التفسير اليه ولو قال له انا درهم
 وانا درهمان كان مقرا بدرهم والثاني مسكوك في العلم به ٥ **ح** لو مال اذني من لعل ان كان
 ساقطا وحتمل الصحة لان الاخاف قد يكون مع الاحصاف بدون التملك كذبه ولو التوثقوا
 السفهاء اموالهم بالخروج من سوتن ودرن في سوتن وكذا الوقال له في دارى نصفها
 او من دارى نصفها ولو قال له هذا العبد شركه صح وقد يفسر بالمل من الصف ٥ **د** اذا
 اقر الوارث بدين على الميت قبل اقراره اجماعا وعقود الدين بالزكوة فان لم يحلف تركه لم يلزم

مصلحة
 مال الميراث لا يسبب اهل الصف

الوارث شي وان حلف بخر الوارث من العظام من تركه اومن ماله وبنه اقل الاربع من
 القيمة او قدر الدن وكذا البحث لو تعدد الوارث وبنت الدن ما قدر الميراث او ماله او ما قدر
 جميع الورث فان اصاب الورث مضا الدن من ماله لم يكره احد من الذين بعد نصيبه
 من التركة ولو اقر احد من الميراثين او اكثر من الميراثين بغير ميراثه وعمر من العضا
 ملوكا ما استلزم نصف الدن او مودى نصف ما في يده ولا يلزمه او الدن الجمع او جمع ميراثه
 له ولو اذ في امان عينا سبب وجب التركة كالميراث او الاسباع معا فان لم يصبها احد
 فذلك لها جميعا وان لم يصب السبب الاشتراك لم يثر ركة الاخر وكان على خوصته ولو اقر
 لاحد منها بالجميع وكان المقر له يحترق للاخر بالنصف سلم اليه وكذا ان كان قد عظم اقراره
 بذلك وان لم يكن اعترف للاخر اذ في الجميع او اكثر من النصف فله ما ادعاه ولو لم يدعي ولم يعرف
 به للاخر اصل دفع الاله عيه والحاكم حتى يثبت مدعيه ^{تو} فمدعيان اقرار الميراثين الاصل
 مع اسفا الهمة ومن الثلث معها ولا سطر بالكلية فلو اقر لزوجه فهو مثلها او دونه ^{لم} لا اسفا
 الهمة من حيث انه اقر بحق وجب سبب ولا يعلم الرأيه منه وكذا الواسر من وارثه واقر له
 المثل والمثل ولو اقر باقرار واحد من سهم في طرف ولم ينتم معنى في حق غير المهم من الاصل وفي
 حق المهم من الثلث ولو اقر وارث فالأزب القبول ورث من الاصل ولو اقر بعض اهل المملوك
 له وهو اقرب الوارث اليه فالوجه اعتبار الهمة فان استفتى صح العقود ورث المال وان حدثت
 عمق من الثلث فان قصر الثلث عمق ما يحمل الثلث وورث من المال منه ومن الركة بقدر
 ما منه من الحصة وكان الناق للميراث منه ^{تو} لو خلف القاناد في شخص ادعاهما واذا في اقرارا دسا
 فعال الوارث صدقتهما فالأزب ان حاجب الوديع اقر ولو اقر في العبد العتق واخر دسا والاركة
 سواه فعال الوارث صدقتهما فالأزب عمق العبد ^{تو} لو مال على رجل زيد كذا قبل قول نصيبه
 سوا نصيبه بالنصف او اقل او اكثر ولو مال له على او على زيد كذا لم يكن اقرارا ولو مال له على
 على الحائط كذا انا لوجه وحب المحج عليه وكذا الومال او على الحائط ^{تو} لو اقر بيمين بالخز
 على ملكه لم يخرج من ملكه بل ان يقول ملان خاطئون هذا برهم ثم مضت منه واقرت
 فلا تثنى هذا ثم استودته او اسكبه دارى هل تم استرجعها واذا في الاول النور والدار
 وكذا الومال عصمى هذا العبد ثم استخلصته واذا في الاخر ملكته اما لو مال احد منك
 الف درهم كانت ودعة لي عندك فاكبر الادعاء واذا في الملكة فالقول قول المقر
 ك

ك لو اقرت سكاخ رجل ومات ثم صدقها الزوج بعد الموت جاز تصديق وعليه المهر
 وله الميراث ولو ادعى عظام في يد رجل ان ابنه ملان وام ام ولد له صدقة المقر له وكذا في ذو
 اليد فالقول قول العظام اذ اجمعت رقبته ولو قال مات احبك او سكوتك هذا المال الذي
 في يدي سببا صغيرا او ارباعا فانكر الاخر الزوجية امقر الزوج الى اليقينة ^{تو} لو اقر للحي بعد
 اسلامه وقال اقرت من مالك العا حال الحب فقال للحي بل بعد الاسلام فالوفى سقوط الصان
 وكذا لو اعتق عبده ثم قال قطعت يدك او اسلمت يدك مالك قتل العتق فعال بل بعد او قال
 للذن بعد اسلامه اجمعت عليك خيرا او خيرا حال الكفر فعال بل بعد الاسلام ولو زوج عمو له
 النسب فانزتها انها امه ملان حاز اقرارها على نفسها لان ابطال حق الزوج في الكفاك وان ولدت
 بعد ذلك اكثر من ستة اشهر فالأزب ان الولد حر ^{المقصود} السابع في الاقرار باليمين وفيه
 احكام اذ الاقرار به بيمين شرط اربع ان يكون المقر به مجهول النسب ولو عرف
 نسبه لم يصح الاقرار وان لا ينافي عن فلو نازع مباح لم يثبت اليه الا باليمين او القرعة وان
 يكون البنوة تنكح فلو اقر ببنوة من هو مثل في اليمين او اكبر منه او اصغر من المباحي الحادة لم يثبت
 اليه ولو كان فلو كان اقر ببنوة له وان يكون الولد من الاولاد كالصغير والمجنون لو صدق المقر
 ان كان في اقراره اما غير الولد من الاباب فلا يثبت نسبه الا صدق المقر به فاذا اقر بيمين
 غير الولد للصلب والادارث له وصدقة المقر به توارثا منها والاسدي الوارث ^{تو} ان عزمها
 الا الى الاولاد وما ولو كان له ورثة مشهورون لم يقبل اقراره في النسب ^{تو} اذ اقرار الولد
 الصغير مكبر وانكر لم يثبت الارقاره لسوت نسبه اذ لا ولو طلب اعلان لم يحلف ان
 الاب لو محمد بعد اقراره لم يقبل منه وكذا الوارث المجهون من زواجونه واكثر ولو مات مجهول
 الف فاقترع المان بنوته بيمين صغرا كان او كبرا وسقط هنا اعتبار التصديق سوا
 كان له مال ولم يكن ويكون ميراث المقر وكذا اقراران اسنه واسنه ميت اعتبر منه الشروط
 الاربع مع التصديق ^{تو} اذ اخلف ابنا فاقترع باخر ثم اقر اسالت فان كانا عذر ثبتيه
 الثالث والاشراكها من غير سموت النسب ولو انكر الثالث الثاني لم يثبت يمين الثاني وماذا الثالث
 نصف التركة والاول الثلث والثاني الدس وهو ثمة نصيب الاول ولو حلف ابنه معلوم
 الهبة فانزتها لست بيمين مع العدة ولو انكر الثالث احد ما لم يلق اليه دينا روا
 في التركة ولو كان المقر احد ما واكثر للفر لم يثبت يمينه لكن ما اذ في الميراث فاحذر
 ك

مطل حاسه
 مال الزوجين
 لان المال في يده
 مطل حاسه
 مال الزوجين
 لان المال في يده

ما في يد المقر من ميراثه ملك الميراث نصف والمقر الثلث وله الدس وللمر نصف ما في يد المقر
واصل ذلك ان الوارث اذا اقر بدين لم يحس عليه دفع جميعه بل تد رجسته ولو مات الميراث
المقر خاضه شاركه الا في **د** لا يثبت النسب الا ان اقر بدين ذكرين عدلين ولا يثبت ميراثه
وامراته ولا سعادته النيا وان كثرن ولا سعادته رجلين ولا سعادته فاسقت وان كانا
وارثين ولا اموار جمع الورثه اذا لم يكن فيهم عدلان ولو شهد اثنان من الورثه وكما عدا لثمة
النسب في حق باقي الورثه والشرط صدق ما قسم **هـ** اذا اقر الوارث في الظاهر من محبة
دفع اليه ما في يد موصط الميراث اذا ما اقر بدين مع اليه التركة وكذا الا في حق الاب اذا اقر
بدين من الاموين او ابن الاب اذا اقر بدين الصلب ولو شهد القويان وكما عدا لثمة ما في الميراث
ثبت نسبه واحدة الميراث والكون ذلك دورا ولو كانا فاسقت احد الميراث ولم يثبت النسب
ولو اقر احد الزوجين والميراث في دفع المقر جمع ما في يد وكان الميراث للآخر ولو كان معهما زوج
فاقرت بالآخر فان صدقها اقرت التث ودفع الباقي الى الولد وان كذا باها دفع اليها ش
وال الولد ما في نضمامها ومعتن اخر وال الا هو من الباقي وكذا وارث في الظاهر اقرت من هو
اول منه دفع اليه جميع ما في يد ولو اقرت ما اول دفع اليه من نصيبه منه نصيب ولو اقر
الاخ بولد من دفع صدقاه بعاسما التركة ومنع الاخ وثبت النسب ولو صدق كذا واه من
نصف لم يثبت النسب وثبت الميراث ودفع اليها ما في يد ولو بنا كذا اليها لم يثبت النسب الى انكارها
ولو صدق احد ما صاحبه دون الآخر فالتركه بينهما نصيب ولو كانا توأمين لم يثبت النسب الى انكار
الميراث منهما سوا احد معا او احد احد ما صاحبه ولو اقر الاخ بدين واحد منها يثبت النسب الى
ان صدق والا سار في الميراث **و** لو اقر العمة ما في الميراث لم اقر ما في صدق الاخ دفع
الى المال الى الولد وان كذا به اخذ الاخ المال وغرم العمة للابن مثل ولو كان الثاني سوا الثالث
ما في اقر العمة ما في اخ اخر فان صدق الاخ الاول دفعه التركة اليها باليومية وان كذا به دفعت
التركه الى الاول وعمر العمة للاخ الثاني نصف التركة ولو اقر الوارث بزوج الحبيبة ومكن
لها ولد اعطاه نصف ما في يد وان كان لها ولد اعطاه ربع ما في يد ولو اقر بزوج اخر لم يقبل
ولو كذب اقراره الاول لم يقبل في حق الاول وعمر الثاني مثل ما حصل الاول ولو اقر بزوج
لثمة ولم يولد له اعطاه ربع ما في يد وان كان لها ولد اعطاه ما في يد ولو اقرت سائر اطرافها
نصف الميراث ونصف العمة ولو اقرت سائر اطرافها لثمة احد ما ولو اقرت بزوج اعطاه ما في يد

احدا

احدا ما عدا ما كذا يثبت له فان صدقته الاول في الثالث كان الدخ او التث بينهما ولا غرم شيئا
م ان صدقاه على المال معهما نصيبها م ان صدقته على الرابعه اصبحت في نصيب
الزوجية باليومية من غرم ولو اقرت دفع واحد يثبت لمن الدخ او التث باليومية من غرم
غرم ولو اقرت بحاي لم يثبت اليه فان انكر احدى الاول لم يثبت الى انكاره وغرم لها ربع
احد النصيب ولو كان لثمة روجه فاقتر الوارث باخرى فان صدقته الاول اعسما نصيب
الزوجية ولن كذا يثبت لمن لثمة شي لان الفضل الذي يحق في يد غير المقر وكذا ما يكون مثل
ذلك كان يعلق اخوان اب واخوات ام مقر الاخ من الام ما في الميراث وان صدق الاخ الثاني
ما في له سوا اقرت ما في من ابوين او من اب او من ام لان ميراثه في يد غير المقر ولو اقرت ما في من
من ام دفع اليها لثمة ما في يد لاعتزانه باستحقاقه في الثلث فكل واحد دفع في يد سدس و
موتع ونصف تح سفضل في يد نصف تح وهو لثمة ما في يد **ز** لو اقرت في سبب المكلف
فانكولم يثبت النسب فان مات المقر صدقة المكلف سببه وورث ولو اقرت رجل بزوجية
اولاة او اقرت اولا بزوجية رجل فلم يصدق المقر به الا بعد موته ورث على اكل واذا ثبت
النسب بالاقترار والصدق في حق البايع او بالاقترار في حق الطفل لم انكر المقر له لم يقبل انكاره
ولو استغافل الدخ عن لم يصدق النسب ولو اقرت المرأة بولد قبل اقرارها سوا كانت ذات
زوج او اذا اقرت بمو صغير لم يكن اقرارا بزوجية اب وان كانت مشهورة بالحبه ولو اقر
بموه امه ولمس لها زوج لم يحق به حكم محنته **ح** لو كان له احسان لكلامها ولد فعال
احد عذرت دله من استحقاقه فان كان لكلامها زوج مكن الحاق الولد به لم يحس اقراره على الولد
بالمزوجة ولو كان احد ما دفع دون الآخر انصرف الاقرار الى ولد الآخر لانه الذي يمكن
الحاقه به وان لم يكن لواحدة منهما زوج وان اقر السيد بوطيها حاق الولد ان اذ اعكن ان
يولد بعد وطيه ولو امكن ان احد ما دون الآخر انصرف الاقرار الى من امكن وان لم يكن اقر
بوطيها في اقراره ونسب حرمه المقر به مكلف السان ويقبل سانه ولو اقرت الاخرى ان ولدها
مورثه اقرت به بالقول قول مح اليه ولو مات قبل العت مال الشيخ بع الوارث فان استع اقر
بها ولو كان له امته لها ثلثة اولاد ولا زوج لها ولا اقر بوطيها معا لاهد هو ولدك صح وطوب
بالسان فان غرم له دم بيب نسبه وهرسه وللان رقت ولو استع المعين ومات استخج
بالمقرع وكذا لو لم ينع هو ولا الوارث **ط** اذا اقرت ابن فاقتر احد ما سالت وانكر

الاخر لم يثبت اليه واخذ المقر به بلث ما في يد المقر ولومات المكر وطف ابا بصدق
على اقراره بثبت اليه اذا كان اعدا من دفع بلث ما احدثه ابو له ولو اقر لشخص فافكر المقر له
المقر من الميث استحق المقر له الكل الا ان يقيم المقر السيد اليه اي اذا التزيت
البائع سادك في المراث ولم يثبت اليه ولومات المقر ورثة المقر له ولومات المقر له لمرثه
المقر الا ان يكون قد صدقة صديقه ورثه ولا يحذر الى غيرهما الا ان اولادها دون غيرهم
من ذريته اليه الا ان الصدق لها ما لو اقر بعق عبد به سب حرمها فلو اذ عن لزغصها
وايها عبداً شهد له لم يقبل شهادتها والا لم يقبل العتق فسق الشهاده على المول فسطر ذلك
دور كما في المحالة وصورتها ان يقول من رد عبدك سلفاً له درهم وصغها اليه
الدال على الاذن في الفعل شرط عوض فلو رده ان ابتداء من غير جعل فهو معتبر الا ان له وكذا
اذا رد من لم يسمع به ما قد التزم ولو كذب العتول معال حاله ان من رد عبد درهم لم
يحق الدال على المالكه والاعل العتول لما لا ينفى اما لو اقر العتول من رد عبد فله درهم
لانه ان الجاعل ولا يفتقر الى العتول ويصح عمل كل عمل مقصود محله سواء كان معلوماً سلفاً
خاطب ثوبان او جع على فله دينار او مجهولاً مثل من رد عبدك فان صافه الدية مجهولاً وسواء في الجاعل
اهليه الاستمرار او المسترطوع الجاعل اما العتول فله ان يكون معلوماً بالكل او بالرب او
العدد ان كان من اعداء ولو كان مجهولاً مثل من رد عبدك فله شي او ثوباً وعبد بقت بالرد
اجرة المثل ولو فضل جواز الجعل المجهول اذا لم ينص للجعله المسلم مثل من رد عبدك فله نصفه او
من رد خاتمه فله ثلثها كان حياً ولو مال من رد من بلد كذا فله دينار فزد من نصف الطريق
استحق النصف ولو رد من ابد من البلد لم يستحق جعلاً ولو مال من رد فله دينار فزد اما
تشارك في الجعل ولو غيب واحد أو اعداه عن لفتد معاونه الجاعل اهتم ان يكون الكل الجاعل
وان يكون النصف والشي للمعاون وان قصد طلب اجرة فلا يثله وللجاعل النصف ولو جعل للكرات
الثلثة جعلاً ازيد من الاربعه واداه جميعاً ملكاً واحد بلث ما جعل له ولو كان اربع ملكاً واحد
الربح وعلى هذا كذا لو ساء منهم في الجعل ولو جعل بعضهم معاً ولعظم مجهولاً فاداه
به اجمع فطاهب المعلوم بلث جعلاً والمجهول بلث لفة المثل ولو جعل كل فعل فزد من كذا واحد
منهم استحق كذا منهم جعلاً كما لا مثل ان يقول من رد خلد اري فله درهم فذلها جاعل استحق
كل واحد درهماً بخلاف من رد عبدك وسحق الجاعل الجعل بالمسلم فلو جاز به ان البلد هرب

[illegible]

المسقط
المراد بالمراد
المراد بالمراد
المراد بالمراد

اقر به حوازي المعاطة لجمع من العمام بدخ عن رتبة ، كذا النقطة الصبي اسان على المعات
الزم الاذل باخذ ولو المعطاه دفع الزامها باخذ ان سادما ويحتمل الفرقة ولو ذكر كذا ما
جاز وان لم ياذن الحاكم الاخصاص ملك الخصام بها ، كذا لو كان اللقط ملوكا وجب حفظه واصاله
الانكالك صغرا كان او كسرا ذكرا كان او انثى وان انت لو ضاح ادهلك من غير غريب ملا من على
الملقط وان كان مغربا ضمن والقول قول الملقط مع الختم في عدم الغريب ، في العمى
مع وله الرجوع ما اعترف عليه ولو عذر استغنا النفع مع منها ويحوز اذن من وجد
فان وجد صاحب دفع اليه مع البيب او اعتراف العبدان سيد ولو لم يجد سيد دفعه الى
الامام او امه يحفظ لبيد او دفع مع المصلحة وليس للملقط بيع ولا ملكه بعد حرقه
ان العبد يحفظ نفسه فهو كضوال الا بل فان باع مالبع فاسد ولو باع الامام للمصلحة
صح ولو جأ صاحب واعترف انه كان قد اعترف بالوجه عدم العبول وليس للبيد اذ لم يرض
الى بيت المال ولو عاد السيد واكر العتق وطلب المال دفع اليه اذ المنابع له كذا في
ملقط اللقط الملوغ والعقل والحج والاسلام ملا اعسار بالمعاط الصبي ولا المحنون الامام
ولو اللقط انتزع من الامام اذن له المول ولو اذن له في المعاط حاز فان رجع في الاذن بعد
الا المعاط لم يحوز وان كان قبل لم يلقط وحكم المديروا المكاتب وام الولد والمعتق بحصه كذا
ولو لم يجد العبد احد المعط سواء بالوجه وصوب المعاط وليس للكاثر المعاط المحكوم بالاسلام
طاهرا فلو الملقط انتزع من ملكه ولو كان الطفل محكوما بكفره كان له المعاط وعل حتر
عداله الملقط تنل نعم ان الحصان اسيمان والابن من ادعاه في بيع الحاكم ويدفعه الى
ثقة ، اذ اللقط واجب على الكفاية والحب الا انها عند الخلق والبيعة على الملقط نعم
حب عليه الحضانة وسبق الملقط عليه من ماله ان كان ذاملا مع اذن العالم فان ما لا ينفق
من مال اللقط من دون اذن الحاكم فمن الاعند الضرورة كان سواد الوصول الى الحاكم مستق
والا ضمان ولو لم يكن ذاملا انفق عليه السلطان من بيت المال فان عذر اسعان الملقط
بالسبب يجب عليهم دفع النفع على الكفاية فان تعدد ذكر انما انفق الملقط عليه ورجع
به عليه اذ لا يبر ان نوى الرجوع ولو لم يتوكل من مترعا الرجوع له وكذا النوى الرجوع
ووجد المعن ولم يعن به وكذا لو انفق غير الملقط مع نية الرجوع فله ذلك وهل سركا
الاستمارة منه نظروا من الرجوع وان اشهد ونواه ، كذا الملقط مستور
الحار

المسقط

الحال عن معدون عدالة ولا ضدها ما الاول اقراره في ملك بناء على الظاهر من حال المسلم ولو اراد
الغيره اعمل بنفسه لما لا يؤمن من ضياع منه فانه انما يطلب موضع المعاط مسدده الحاكم
والحوار ان امين وكذا لو اللقط بدوى الاستغناء له اعمل الوهمان ولو اللقط في البادية
حاز النفل الى الخضر لما فيه من الرغاهية وكذا موضع فلما ما يتراعى فاما يتزوج مع وجوده
هو اول من الملقط ، كذا لو اللقط مسلم وكافر دفع فان كان محكوما بالاسلام فاسلم اول وكذا
البحث في العدل والعاقبة ولو كان محكوما بكفره اعمل ساو بها فالفرقة ولو لوب المسلم وكذا
لو كان كل منهما يقر في ملكه لو انفرد الا ان اصدما اسع للقط من الا كالموسر والمجير والرجل
والمرأة سواد السرح المراه كما رجحت في ولدها ولو راياه معا سبق اصدما الى اذن من اول
من السابق في الردية ولو مال اصدما للاخر ما ولسته ما ولده اياه فان نوى اصدما لغيره فهو اول
وان نوى النساب اعمل الوجهات في نيايه فلكد المباح ولو اصدما في بيت المعاط حكم لمن هو في
من مع الممن ولو كان في دمه اذرع بينهما يختلف من خرجت له ويحتمل عدم الممن وكذا لو لم يكن
في دمه مع اعمل ان سلمه الحاكم هذا الممن شام الا من ولو وصف اصدما في شيئا حيتورانية
كثيرة فحيد لم يكن اول كما لو وصف مذكر المباح ويحتمل بقوله كما لو وصف اللقط
ولو احقق اصدما بالبيعه حكم له ولو اما ما يبيعه مقدم سابق المارح ولو عارضها اذرع ولو كانت
بيد اصدما عليه واما ما يبيعه حكم للخارج ، كذا اللقط حر ويحكم بالاسلام ان اللقط في دار الاسلام
او في دار الكفر اذا كان منها مسلم ولو كان واحدا ولو لم يكن في دار الكفر مسلم اصدما حكم بكفره
مسترق وكذا لو وجد في دار الاسلام بعد اسلم الكفار عليها لم يبق منها اصدما ولو وجد
في قرية ليس فيها مسلم اعتدل الحكم بكفره واما حكم بالاسلام طاهر ان الوضع الذي حكمه بالاسلام
ملوا اذ في كافر سوية واما مسلم حكم بكفره فاذ المنع اللقط واسلم فهو مسلم سوا كان مع حكمه بالاسلام
او بكفره وان اعتدل الكفر وهو من حكم بالاسلام فهو مسلم سوا كان مع حكمه بالاسلام
في دار الحرب وفيها مسلم فاحتمال الخافه بالكاثر الاصل ستمه ولو كان صبيبا مبردا وصف
الاسلام حبل منه ومن الكافر والصبي غير المميز والمحنون لا يصور اسلامهما الاسواق للقبض
على جهات اسلام الا انهم فكل من دله عن مسلم او مسلم فهو مسلم وان طوى اسلام اصدما حكم بالاسلام
في الحال وكذا الواسم احد الاحداد او الواحدة اذا لم يكن الاقرب حيا ولو كان حيا من السعيه نظر
واسلمه الى ابي اذا كان مسفورا عن الموت عند السج وكذا لو استوفى المم ومع امواه لم يحكم

بالسلامة ولو ما عدا الكافر من مسلم لم يحكم اسلامه الا الاثر لما هو من اسد الملوك وسعيه الذار من وجد
 في دار الاسلام حكم بالسلامة واللفظ الاد اعلم من المثل لم هو سايه سول من شافان رت والا
 وادرت له ميراث الامام ط اللفظ اذ لم يتوال احد اعلمت الامام ما داحي عليه خطا فاسهل
 الامام وكذا لو كانت عدا وهو صغر ولو كان كبيرا وجب عليه العصا ولو حتى سببه العمد بالدية
 في ماله ولو قتل خطا مالا لدية للامام ولو قتل عدا غير الامام من العصا اقد الدية مع بدل الحان
 لها ولو حتى علي بن الطرف عدا فان كان بالغ اقص او عفا على مال او مطلقا وان كان صغرا مال
 الشئ لا يصف له الامام ولا يخذ الدية لعدم موفته مراده وقت لموغه كالطفل لا يعقل له اية ولا
 الحاكم والوج عند حوا استيعا الامام ما هو اصلح له من العصا او الدية مع بدل الحان وكذا
 ول الطفل وان كانت الحمايه خطا وهو صغر احد الامام اللية ولا تقول ذلك الملقط اذ رالت
 محقق بالحصانه وعلى قول الشئ هو معي حصر الحان ال وقت لموغه ولو لم يولد ما يد العقل نوال الامام
 استعاققا اجماعا في الملقط ملك كغيره ويه قاصيه بالملك فكل ما وقف عليه او ادخل له اسد
 الحاكم او وجب له هو ملكه وكذا اما كان مستطابا او كان سعلما لم يمتعه منه عليه كونه الميوس
 وما هو مشدد وقت اذ في ملك او محمول فيه ما يبرر والسط ومافيه من مرس او درام والسيات
 التي تحت عليه وحكيه والدا اب المشدود في سايه او المشدود عليها والحد او الدار الموقوفه فيها
 وما وجد فيها اما يوجد بعيدا منه في عذر داره او حتمه او كان مدفوا تحته وان كان مدفوق
 مكتوبه بان له على اسكال ملائله عليه وفي القرب منه سئل ما يوجد من يديه اول حاسب نظر
 وكلا حكم بانه لسرل فهو كاللقطه ما اذ بلغ رشيدا ما قتر على نفسه بالوقت حكم عليه به اذ لم
 يوف حرمته ولا كان مدعيها لها ولو لم يعترف بذلك حكم له بالحرمه ولو قد فادف بعد لموغه حد
 مائ ولو اذ في العادف ان رق واذا في المعقد فالحرمه فليس قول ان احد ما الحد حكم بحرمته
 طاهرا ومع الاقرب ولهذا وجب العصا له من الحر والعجز لم يحصل الشبه ولو قطع حر
 طرفه وسار عا وجب العصا ولو نفذ اللق طهرا واذا في الدقه لم يوجب من ماليا مكان
 الحمة على العبد ملائحت ومن اوجب نصف فالوجه سقوط نصف الحد اذ اذ في حد
 سنو وهو صغر الحق به فان كان حرا مسلما دفع اليه والى بالنسبه عليه وان كان عبدا
 الحق به والاحضان له وعليه بعتة والاعلم بكفره نعم لو امام الكافر به ببنوته فبالرب
 الحكم بكفره وكل موضوع حكمه بنوته سببه للرجل فلا يثبت في طرف زوجته وان عراه اليها

والاحضان عليه والاحضان له ان كان ذميا في بية والاحضان له

الا ان نقد المراء ولو كانت المذبح اوله لم يثبت فيه منها الا ان سلع وصدقهها او يقيم البيه
 ولو اذ في سنو مسلم وكافرا حرة وعبد واليه مال الشئ حكم به للمسلم وللحرفه ولو ساد ما د
 امام احد ما عليه حكم له وان اقاما على اقتراح منهما وكذا لو عودت دعواهما عن نفسه ولو كان
 الملقط احد ما لم يحكم له به لمجرد البديا الزحج للبيد اماما هو في المال ولو كان المدعي واحدا
 ملحق به ثم جالفا ما عدا لم يزل منه عدا الاول وصل لو ادعى الام سنو ببت سبه بما ملا
 لمحق بزوجه ولو ادعاه امرأتان حكم لذي البيه بان سقطا او عارضتا اصل القرع ولو ادعاه
 رجل واراء ملا عارف والمحق بما اصيل حصول سبهما عن تكاح سبهما ولو مال الرجل عدا ابني
 من زوجته وصدقه الزوجه ومات اوله اقول ان ابني منوا من الرجل والامح دعوى الزوجه
 ما لو اذ في حق الملقط مدع افقر ل البيه فان فقدت سقطت دعوله والسبه ان شهدت
 الملك او باليد لم يثبت الا شهاده رجلين او رجل واحد وان شهدت بالولاده مع منه
 شهادته اربع نيات وان شهدت باليد فان كان للملقط لم يسمع لعلمنا سبب يه وسمع ان كانت لعين
 ولو اذ في الدقه مدع بعد لموغه كلف البيه فان اقامها طلعت بقرات اللقطة وان عدت
 وصدقه اللقطة حكم عليه بالرقه اذ لم يكن اذ في الحرمه او لا يبطل بقراته السايه على الاول
 ولو اقر اللقطة بالرقه لاجل مكد به اسفت الدقه عنه فان عاد اقر بها الا فوالوجه الحكم عليه بذلك
 اذ لم يكد به الثاني ولو اقر بالرقه بعد التكاح فان كان دكرا قبل الدخول فبالتكاح في حق
 وعليه نصف المهر وان كان بعد الدخول فبند وعليه المهر كمالا وذلك حد كامه وهل يسمع بالمهر او
 سعلت بقرته منه نظره ولو كان في ملك مال استوف المهر منه لانه لم يثبت اقزاره به لبيد البيه
 اليها ولو كان اللقطة انثى فالتكاح صحيح في حقه فان كان قبل الدخول بالمهر وان دخل فبالتكاح
 الامر من المهر والعشر او نصف وان طلقتا بعد الدخول اعتدت على الحره لان العدة حق الزوجه في الطلاق
 ولهذا لا يجب الا بالدخول وان ماتت اعتدت على الامه ان المغلب مهاجر لله م ولهذا اوجبت قبل
 الدخول والاولاد احوار لا يجب منهم وان حتى ما وجب العصا فغلبه القوه حرا كان للمغني عليه او
 عدا لان اقزافه بالرقه وجب القود وان كانت خطا سعلت بقرته فان كان الارشي اكثر من القيمة
 والحساب ما عدا المهر او استوف ثمانين ان كان ذامالا وان حتى عليه وكان لجال حوا سقط
 العصا ولذا اوجب مالا على بالرقه وجب اهل الامر ان لو اختلف اللقطة والملقط ان اصل
 الا ساع والقول قول الملقط لانه امينه وكذا لو اهلما في مدره ولم يرد دعوى الملقط على المودف

الحان

ولو زادت ما تقول قول اللقطة في الزايد ولو كان للقط مال وانكر الاعراض ما تقول قول اللقطة
 لانه ائتمن الوجه ان الملقط لا يعمل بحفظ مال اللقطة الا اذا كان الحاكم مع القدرة **الفصل الثاني**
 في الملقط من الحيوان وفيه تحصيل الملقط من الحيوان متى حال واحد من صور الوارث مكره
 الا مع حقوق الملقط فيصير طعنا والحب الشهادة عند احد فيم سيجب لحواظ طرق الموت على الملقط
 بغير البعير اذا وجد في كذا وما لم يجد في كذا او وجد في غيرهما اذا كان محصيا ما زاد
 عنه وبرا ما تقدم ان المال كان وجد ولو لم يجد سلمه الى الحاكم ليرسله في الخبر ان كان والى الحاكم
 وحفظت لما له والى الملقط لو ارسله في موضع الغائط او في غير ذلك ولو وجد في غير ذلك الما
 وتركه صاحبه من جهدها زاحه وملكه لا اذ ولا صان لانه كالمال في الملقط وليس لصاحبه المطالبة به
حكم الاثر ان حكم الذاب والمقح حكم البعير فان وجد في كذا وما او كان محصيا لم يحزله اغدها
 الا ما يمنع من صفار السباع وان وجد في غير ذلك الما وتركها صاحبها من جهدها زاحه وملكها
 والاحمان في الجحرا سكال من حيث عدم صير جحرها من الماد عدم امسها من الذب فاما
 شبهة ان ما وقت البعير مال وجه حواز اغدها **حكم الاثر** ان وجد في الغلاء حواز اغدها الا ما
 لا يمنع من صفار السباع في موضع للملقط ويحق الواحد من الملك والصان ورافعها لانه في
 يد صاحبها والاحمان ومن الذبح الى الحاكم لحفظها لا يوسعها على الكفاي او صلها الى صاحبها والاحمان
 حكم صفار الابل والبق والدابة والحي حكم الى الوجود المعنى المسمى للافاد بها اما ما منع صفار
 السباع لطريه كالطيور او سرعت كالطباع والصيد اذا امكنت ثم ضلت اولنا به كاللوازم النود
 ملا حوز اغدها لما شاركها بالمشح لكر جثته كالابل في الامساح ولو كانت الصيد مبيحة
 اذ ارجع الى الصفار ويجوز عنها صاحبها مال وجه حواز المعاطا **حكم الاثر** ان وجد في كذا ما او اياه اغدها على
 وجه الحفظ لصاحبها والاحمان في موضع للملقط ولو كان الملقط هو الامام او امه ما وجه
 لزوم التعريف لتمام احوال العدم لان الصوال طلب عند عدم المال او اغدها غير الامام وعينها بحفظها
 لصاحبها ما نهضها لاسف الولاية له من صاحبها مال وجه حواز معاطا عليها من مكان حوازها
 في ارض سبع بعل على طن او اسر البيد لها ان تركها في حالها او من سائر دار الحرب بحاف عليها هم
 او من رتبة الاما لها والامر من فالوجه حواز اغدها للحفظ والاحمان فاذا حصلت في يده دفعها الى
 الامام او امه والملكها بالتعريف لعدم ديوه والشرع بذلك فيها وكما يحصل من الصوال عند
 الامام ما نه شهد عليها فيسماها ما نه خاله ما نه كان له حي تركها منه وان راي المصلحة في سها
 لها

ركم

ما نه وصفت عنها بعد ان تحبها وبحفظ مغانها **حكم الاثر** ان وجد الصوال في الغر ان لم يحى احد ما سوا
 كانت محتقة او لا ولو اغدها من اميا لها لصاحبها امانة وعليه بقائها من غير رجع بها سلم
 المالك ومن دفعها الى الحاكم ما نه لم يجد الحاكم انفع ورجع بالبعير ولو كان شاه حبيها ليد ايام
 ما نه صاحبها دفعها اليه وان لم مات ما نها وصدق سمها والوجه عند حوازها ما نها في يده و
 الاغاق عليها من غير رجع وعلى بقدر البيع مال وجه حواز احتياط المثل لصاحبها مع الصدقة
 ما وجه الصان **حكم الاثر** يجوز المعاطا للكل المسفيع به ويلزم التوفيق منه فان لم يجد صاحبه اسفيع
 به ان شامع الصان وان شاحده فله امانة من غير صان **حكم الاثر** يجوز لكل احد اغدها في موضع
 الحواز من الخدع وعاقل وغن وغن وغن مسلم وكاف ومنزع ول الطفل والمجنون منها ما يجد
 وتقول التعريف عنها من ان لم مات المالك ففعل المصلحة من الامانة او الملك لها **حكم الاثر** اذا وجد
 الامان في الغلاء حاز له المال باجماع العلم بقوله علم حذفا فاما على كذا او الخيكر او للذبي
 ولزمه حسن الضمان وحاز امساها على صاحبها وسبق عليها من ماله او سعيها وحفظ عنها
 لصاحبها وله ان يتول السبع منه من غراذ في الحكم لانه اول من اكلا والوجه وجوب التعريف كرها
 ما اذا وجد اخذ الصال سلطا ما رفع امره اليه لسبق عليها او سعيها وان لم يجد انفق
 من نفق وهل يرجع به قتل الا ان الحفظ واجب عليه ولا يتم الا بالنفقة ولا نه وما تكرر النفقة
 الا ان سرق ثوبا وقيل نزع دفعا للضرر الحاصل بالالمعاط ولو كان للصلح مع كذا ظهر والبر
 والحزم مال الشح يكون اذ النفقة والوجه **المعاص** **حكم الاثر** ان وجد الصال بعد الحواز التعريف
 الا ان يعقد الملك ولو قد الحفظ لم يفر الاعمال الموقب او العوي ولو قد الحفظ لم يفر الملك
 ضم **حكم الاثر** اذا اكلا الصال او سعيها لزم الصان لصاحبها والحب عزل منها ولو عزل عوضها
 شام امس كان صاحب الصال اجرة للفرمان المعروف لما لزمها وحفظ عنها فيما صاحبها
 كان الشح خصا به من غراما **الفصل الثالث** في الملقط من المال يسمى لقطه قال المحدث اللقطة
 يكون العاقب المال الملقطه والتميز الملقطه وما لم يميز من ماسواق اية المال وفيه **حكم الاثر** ان
 امكن اخذ اللقطة مطلقا قلت او كثرته معد روى هو المولى من علم مال مالم واللقطة ما بها خاله
 المومن وهو حرم من حرم جنم ومال المافر علم الاكل من الصال الا الصالون ومال الصادق علم مفضل
 ما سجد الا ان في اللقطة اذا وجدها الا اغدها واسرع لها ولو ان الناس تركوا ما معدونه
 لما صاحب فاضل وسند الكراهية للعاقب والخصوص للغير **حكم الاثر** ان وجد في كذا ما حوز

المالك من دون حواز الحفظ من الصال ولو قد

لقد ما ولا لزم الحروف وهو ما كان تيممه اقل من دسم وكذا انما يحكم في كل موضع خرب قد اهل
واستكدر سمه نان ظهر صاحب دافام يتيه كان له الذخوع به ان كان موجودا وعمل او ممتة ان
كان الفاسوان ذلك ما ملت ممتة عن الدسم وما يحكم في المواضع الخربة البان ما هو ممتة
عل ذلك نان وصل في الحام مثل محرم العطل وقيل يكن وعمل التقدير ان احد وجب عليه
الاخذ منه الا ان لا يجوز له احد نيب المملك قتل الحول والجد فان احد على هذا الوجه
كان عامنا وان احد منه الا ان لا وجب عليه الخريف منه فان جاء صاحب والا
يخير من اهنطاد ايمنا ومن الصدقة به والاحوز له ملكه فان صدق به من الصان فوان
ان مما شوته وان وجد في غير الحام وجب عليه التعريف منه فان جاء المالك والاخير للملك
بعد التعريف حوالا من ملكه اشا المملك والاحتياط لما ملكها والصدق بها فان ملكها وصحت
بها وجب عليه الضمان وان اصفطها امانة ما امان **في** التعريف حوالا اما يجب مما سبق كا
لصاحب والامتنع والامان اما ما ابقا له كالطعام فانه يحجز من القوم عليه ثم يسخبه
مان جا صاحب دفع اليه ممتة مع التلف وسد فقه الحاكم لسمعه وحفظه لصاحب والا
حان ولو كان بها اللقطة بفقير العلاج كالطبيب الفقير الى الخفيف خيرا واحدا من قبل
ذلك ومن الذفع الى الحاكم لسمع بعضها ويصرف منه في اصلاح السائق **اد** سمعها جمع ويعرف لث
ولا امان **اد** يكن احد ما عمل ممتة وكثر سمعة كالعصا والشاطا والفعال والود والحمل
وكذا ملك العاط العليل والادوية واليوطا وقيل يحرم **هـ** من وجد في داره او صدقة شيئا
لا يعرفه مان كما بمن يصف فيها غيره كان لقطتها الا كان له ومن وجد ما امد فوان
ارض المالك لها من له يخرج منه ان يلج الصاب ولو كان لها ما كادوا مع غيرها فان عبرها
منها لها **اد** اموالها بعد الحسن ان يلج نصاب الكوة وكذا لو وجد شيئا في خوف دابة
يعرف السام فان لم يعرفها فانه اخرج في بعد افران مونة السنة الا من حله الفوائد وكان النازل
امالو وجد شيئا في خوف سمكه فهو لولاه ولم يصف اكثر علمنا على تعريف السام هنا وهو نوع
امصار ملك المباح اليها وسلا وان ادرس اوها تعريف السام كالسلا ولو اودي لهما
فان علم انه ملكه او حمل حاله وجب عليه رد عليه ولو علم انه ليس له لم يرد عليه **و** العدة
فان رده حينئذ هو كان المودع مسلما لكافرا ثم المستودع ان عرف المالك وجب
عليه رده اليه وان جهله كان حكمه حكم اللقطة **اد** لو عرف ان اللقطة سلفت بترك اخذها

بارد

فالوجه اسما ب احدها لا وجوب ولو لم يعلم ذلك وعلم من ينفه الامانة لم يزل كاهيه الا لقطات
ولو علم الخيانة من ينفه فالقرب مثل الكراهية لا التخييم وسنخ **الحد** اللقط **اد** الشهاد عليها
يعرف الشهود بعض اوصاف اللقط لم يطر ما ملك **اد** الشهاد ولو ترك الشهاد لم يضر **اد** كل من
له اقلية الا كليات حاز العاط ملو النقط الصبي او المحنون صح وتولى التعريف عنها وليها
وكذا صح العاط الكافر والاحوز له **اد** المثلث **اد** العاط من الحام لا يسم لسيوا اهل الامانة ومن
السائق اسكال اما العبد يحوز له **الحد** اللقط معا ومن رداه عن الصادق علم لا عرض المملوك
لها وكذا المدبر دام الولد واول الحوازم المالكات ولم اقف لعلنا على نص في انتزاع اللقطة
من يد العاص او من حانها اليه من التعريف **ح** اذا اللقط العبد بغرا ذن مولاه بحر الحول
مع علم من الاخذ لها والتعريف فاذا مضى الحول ملكها ان شأ وعليه الضمان وان اراد جمعها
لصاحبها والاضمان من ابقاها في يد العبد والاضمان على المول وقيل عليه الضمان لغرضه بالاعمال
اذ لم يكن احيا والوجه الاول فاذا عرفها العبد حولا ويحجز مولاه المملك فله ذلك وعليه الضمان
ولو نوى العبد المملك لم يصح والوجه انه حينئذ ان يكون ضامنا ببيعها بعد العتق ولو الفها العبد
من غير علم مولاه يعلق الضمان بذهم العبد والمول الحار ان شأ عتق منه وان شأ عرف
بالعبد ملكه ومن حوز ملكه العبد مع اذن المول لولاه ذن له مولاه في المملك بعد الحول ملكا لعبد
من السيد وان شأ المالك بيع العبد ولو لم يفت اللقطة في يد العبد قبل الحول فلا ضمان **اد** مع
الغرضه ببيعها حينئذ وكذا لو لطف بعد الحول اذ لم يوال السيد المملك **ط** اذا اللقط الصبي
انزعه الولد من يد المملك له بعد من التعريف ولو الف الصبي ضمت وان تلف من يد احد
الصان لانه ليس اهل الامانة ولم يسلط المالك عليه محلات الداع فان قصر الولد ولم يترعه
من يد الصبي حقق الملقه او تلف في يد الصان على الولد وكذا البحث في المحنون **ي** لو اعتق
العبد عتق بعد الاطعام كان له انتزاعها من يد المالك **ك** ساء **و** القرب **اد** الاسترط **و** العطل
العبد اذن المول ولو علم العبد الخيانة من مولاه سترها عنه ولها الحاكم لمعرفتها من يد المولى السيد
بعد الحول بشرط الضمان ولو اعلم السيد الخيانة ما قبل اخذها او اخذها منه وعدها هو ام تلف
من غير غرضه بامتدادها فلا ضمان وان حان المول في التعريف يعلق الضمان من شأ المالك
منها والمالك المشرط لا يجبر بعد اتمامه حكمه حكم العبد العتق اما قبل العتق حكمه حكم الحر
وكذا المطلق حكمه حكم الحر طالما من العتق بعضه ان كان منه من مولاه ما دخل في الهمة

مكون لمن سقطت في يومه وان لم تكن مائة فهي بينهما ولو كان العبد مستكرا من بلوطه
لما ملك اللقطه قبل الحول وان نوى المالك عليه الصانع مع النية والبر بالوجه للقطه
نعم لو نوى قبل الحول المالك بعد ملاحان قبل الحول وعليه الصانع بعد وهل يدخل في ماله بعد
الحول لمجرد هذه النية السابقة او يستقر اليه لفرق الاقوى الاول ولو لم ينو قبل الحول لم حال
الحول حتى دخول اللقطه في ملكه من غير نية المالك مولانا اقواما عندي عدم الدخول فلا
حان حينئذ ما لم يفرط او نوى المالك وانما الحاصل قبل النية وبعد الحول للمالك ولا ذكر على
المالك والعلل الملقطه ونبهت ضد الاحكام لومها بالذخول بغير احسانه ^ب اذا عرفنا حوالا
حازله ان يملكها سواء كان غنيا او فقرا ^ب والحب الصدق بهاد لا يستقر في ملكها ان يملكه ^ب اقرب
ملكها بل كفى النية والاستقرار في الصرف لئلا يملك الملقطه اللقطه ملكا واعي
مزدول محرم صاها ما ن وان وصدها المالك كان احق بها وليس للملقطه دفع القبي او الليل
الارضاء على اسكان ولو وصدها المالك محبة فان كان الملقطه نوى المالك وجب
عليه الارش سواء كان من قبله او قبل غيره ولو طلب المالك المثل او القيمة فالوجه عدم
الوجه على الملقطه وان لم يكن نوى المالك لم يجب عليه ارش الا ان يكون مفرط ولو
بحذر رد اللقطه بعد المالك ذهب على الملقطه المثل ان كان ولا القيمة والوجه ان ينعى
المحتزم من القيمة وقت المالك وهل يملك الملقطه اللقطه بعد التعريف والنية بغير عرف
مستثنى من دمه وانما مسجد العوف في ذمته بطالبه المالك كما سجد وملك الذبح لصف
الصادق الطلائع او يفرغ مات في ذمته لصاحبها فانه اعمال قال الشيخ في بعضه
بعض مطالبه المالك لانه المالك ومن اكثر كسبه الصانع يعلق به مع النية ولو مات الملقطه
بعد التعريف ونية المالك اسفلت الى ورثته كذلك ولو كان قبل التعريف عرفوها فعلق
الاحكام بمقتضاها بالموث ^ب في التعريف واجب على الملقطه سواء نوى المالك بعد الحول
او الاحتفاظ لعموم الامره والان فائدة الحفظ وصولها الى المالك والماتم التعريف من
التعريف حول ويجب ان يكون الحول عقب اللقطه بالفضل لغو لم علم فان اسلب
عرفها سنة عقب بالفا ودقته النهار دون الليل ومعنى ان يكر من التعريف
في يوم الوجدان ويعلق على التدريج والحب التوالى في السنة فلو تزق التعريف
حاز قبل او لم يعرف في الاسبوع دفعه وانما عاده بالخذولت والعشيات
عمر

عند اجماع الناس في امام المواسم والاعباد واما الجمع ومجمعات الناس ومكانه
الاسواق وابواب المساجد والجماعات والناس كما شاهدوا غيرها ومعنى ان يكون
في موضع اللقطه ان كان في بلد ولو سافر به لزمه التعريف في السفر في اى بلد اراد
وكذا لو وجد في الصحراء وكنه داخل المسجد وكيفية ان يذكر الحش خاصة بقول رافع
له ذهب او فضة ولو اعم از يد كان اول مقول من خاع له مال او شي وله ان يقول
التعريف سفيه وبنايه فان وجد مسترعا ^ب الاساجر من مال الملقطه والارجح
به على المالك موافقة الحفظ لو المالك بعد التعريف وكذا القطة بالاصح ملكا بعد
التعريف ولو دفع الملقطه من اللقطه شيئا من يعرفها لزمه حان للمالك ^ب ان
يخير التعريف حرام فلو اخذته عن الحول الا ان كان مع امكانه اتم ولا سقط التعريف عنه
بالتاخر ولو تركه بعض الحول عرف ببقته ومن الحول الثاني ما ترك من الذل وعلى كل
البعد من له المالك بعد التعريف حولا وكذا اذا صار صاحبا وعرف منه ملكها ان
شأ وقيل للحب التعريف الا مع نية المالك وليس يجيد لما فيه من حفاها بالحق للمالك
والبحوز ملكها الا بعد التعريف وان نقت احوالا وهي في ماله الحول لانه لا يضمنها
الملقطه الا مع التعبد او نية المالك ولو اخبر التعريف لانه المالك في الصالح اسكال
اقرب لعدم ولو يلف في حوله التعريف من غير يفرط فهي من المالك ولو ارادت فذه هي
للمالك ايضا وان كان الزماده متصل او مفصل وبعد التعريف حولا ان نوى المالك
صن ولو جاز المالك قبله الانتزاع قبل لا بد له المثل او القيمة ان لم يكن عليه عهده
فنه نظر اما الزماده المفصل ما بنا للملقطه اذا حصلت بعد الحول والمصل للمالك
ولو لم ينو المالك فالزماده المفصل بعد الحول للمالك ايضا فان جدد نية المالك بعد التماس
ملكه التماسا اذا المالك طالبه به كالاصل ^ب لو كان الملقطه اسن فغرفاها حولا لملكها
جمعا عند بعض علمائنا وعندى انما على ان بالاحسان والنية فلو احار اهدى المالك
دون الاخر ملكه بصفها وحنه ولا حان على صاحب والاعتبار بالاخذ فلو ارادها معا
فادراهما فخذها وادراها اهدى فاعلم بها صاحب فخذها فهي للاخذ ولو اومر
باعطايه اياها فخذها فان كان قد اخذها لغيره فهي له دون الامر وان كان قد اخذها
للآخر فهي للآخر على اسكال ^ب كلما حاز الساعه في غير الحرم حاز ملكه سواء كان

خط
الوكا ما شدة
والعاصم الوعا

من الامان او الخروض واذا الملقط عار ما على ملكها غير تعريف فخل محرم ومن سوا
عقرها او لا ملكها تعريف حولا تروجا المالك وعرفها وصف الادوار الخفية
كالعدد والمقد والوكا والعاصم لم يجب على الملقط دفعها اليه ولو اقام منه وجب
فان تبرع الملقط بالدفع الى الواصف لم يمنع منه ولو امتنع لم يجز على السلم فان دفعها
الى وصف فاقام اخر تعريفها اليه فان كان بالفه مخز في مطالبه ايها المالك
على الملقط رجع الملقط على الاخذ ما لم تكن قد اعترفت له بالملك وان رجع على الاخذ لم رجع
الاخذ على الملقط ولو اقاما معسفة لا تزحم ما تعرف وان خرجت للثاني انزعت
من الاول ولو كانت بالفه لم يخرج الملقط ان كان دفعه بحكم الحاكم ونظر ان كان جرحها
ولو اقام الاول به بعد تلك الملقط فدفع العوض اليه عن الملقط للثاني مطعما ان
الحق في دمت لم ينعن بالدفع الى الاول ورجع الملقط على الاول الحق في دمت المالك ما لم
يكن قد اعترف له بالملك وليس للثاني الرجوع على الاول لان معوض مال الملقط لا
اللقطه ولو وصفها الاول من غير نية فدفع اليه ثم وصفها الثاني بغير نية اقوت في يد
الاول ولا ضمان ولو جاء مدعي لها من غير وصف ولا نية لم يجز دفعها اليه سوا طر كونه او
صدق الا بالامان فلا يدفع الى غرضا لملكها فان دفعها اليه الملقط ضمن دل اسعادها ولو اقام
اخر نية انزعت له فان هلك رجع على من شأ فان رجع على الدافع رجع على الاخذ وان
رجع على الاخذ لم يرجع على الدافع ثم اذا اخو زنا المالك اخذ العين من الملقط بعد ملكه
فتم ا فوجدتها قد فوج منه سبغ اذهب او غزما لم يكن له الرجوع فيها ولا البدل
او العمة ولو رجعت الى الملقط بغيره او غزما لملكها اخذها ان لم يكن اخذ
البدل وان كان قد ارجع اسبق ملك الملقط واذا اختلف المالك والملقط في اصل
او القيمة ما نقول نقول الملقط مع عينه **ط** لو اخذ اللقط ثم رزها الى موضعها
ولو دفعها الى الحاكم ملاصحات وصل ان ادرس وجوب الضمان اذا دفع الحيوان الى الحاكم
ولقط الحريم كذا اذا رزها الى موضعها لم يبر ولو ضاعت اللقط من ملقطها غير مبرط
ملاصحات عليه فان سقطها اخر وعرف انها ضاعت من الاول وجب عليه رزها اليه ولو لم
يعرف معقرها حولا كان له ملكها وان لم يملكها لم يكن الاول نزعها منه وان لم ينزلها لم يعمل
رجوع الاول بها على صوف وان جاء صاحبها احد هاتين الثاني وليس له مطالبه الاول
لعدم

لعدم تعريفه ولو دفعها الثاني الى الاول فامتنع وقال عقرها انت فعرها ملكها لان
الاول ترك حقه ولو مال عقرها وملكها الى كان ماسا بملكها الاول ولو مال عقرها وكون
لمساح لان اسقط حق من النصف ووكله في الباقي ولو قصد الثاني التعريف بملكها
نصفه احتل ان ملكها الثاني الاول وكذا لو علم الثاني الاول بعقرها ولم يعلم بها ولو عجزها
عاصم من الملقط فعرها لم ملكها لان لم يوجد منه سبب الملك وهو العاصم حلال الملقط
الثاني **ك** لو اخطا دسكه فوجد منها دره فني له فان ما عجزها الصياد ولا يعلم فقوان احد ما
عقرها الباع فان طلبها كان له اخذها وهو الوجه عندى والثاني للمشتري وكذا لو وجد
في جوفها عنبيره او شيا مما يخلق في البحر ولو وجد دراهم او دنانير فالوجه انها لقط
الايها الملقط في البحر وكذا الذرة المسقوبة او المصلحة بذهب او فضة فني لادمي فان جرحها
للصيا دل في التعريف لان الملقط وان وجدها المسك نوله التعريف والاطلاقا وانا
القول في ذلك ما وجدنا تعريف الباع فان عقرها فني له والاخر في الجنس وصل في الباقي
ولم يحلوه كاللقطه ولو اخطا غزا الا فوجن مخضوبا او في علف خروا في اذنه فوط
او حوذة كذا فهو لقطه ولو القى سمكه في البحر فوقع فيها سمكه فخذ به السمكة فمزت بها
في البحر فصادها رجل فبالسمكة له والسمكة بعقرها وكذا الوضبة فجاويع منه صيد
فاصل وذهب به وصاده اخر فهو لمن صاده والا للقطه ولو ذهب الكلب او القند
او الصقر عن صاحبه فدعاه فلم يحبه ومشي في الارض اباما فقط في دار رجل ودعاه
فلحبه رذه الى مالكه وكذا الودعاء فلم يحبه فصاد سمكة ولو اخذت سابه من الحتام
فوجد بدنها لم يكن له اخذها فان اخذها كانت لقطه ولو وجدت قرينه تدل على ان صاحبها
تركها عوضا عما اخذ فان كان الماخوذه احوذ ولم تقع اسبابه اعمل القول باماحة النصف
من غير تعريف لان مقصود التعريف اعلام صاحبها بها ولو دلت القرينة على الاستناء
فان كان المتروك احوذ عقرها فان ما عجزها لحوذ ملك من عجزها درفتي سابه وكان
الباقي لقطه بملكها ويعرف للمالك ولا فرق بين ان سببها بعد لحوذ باذن الحاكم او بدون
اذن اما لو باع قبل لحوذ باذن الحاكم ما حكم منه كذا كذا ان ما عجزها دون اذنه لم يصح البيع و
كان لاصلها منحه والزام من شاربش النقص استعمال والرجوع ولو الملقط في دار الحرب
وليس فيها سلم فالوجه انها من غير تعريف ببا على الظاهر الا ان يكون دخل دارهم

ما كان من الميراث وكذا لو كان فيها سلم وملكها دون الجيش ، كما اذا مات الملقط
 قتل عام المعروف عندها الوارث ما في الحول ولا يصغر الى الاستيفاء ثم يخترق التملك و
 الاحتياط وان مات بعد ذلك وملكها الوارث فان جاء صاحبها اخذها من الوارث بحمل
 وصوب القصة او المثل لا العنف ولو كانت مودعة فاما كعدم التملك لم يلزمها الوارث فصار
 العتق ما ولو لم يولد المملك كان للوارث منه ذلك ويكون الغرم هو من الميراث ولو لم يولد الوارث
 المملك ايضا في امانه لانها لا تملك الا بالحدك ولو لم يعلم بملكها ولم يوجد في تركه الميراث فاما كعدم
 لان الاصل البع والبيع لا يعمل عدم التملك لان الاصل براءة الذمة مع افعال التملك بغير شرط و
 كذا البحث في الوارثية ، كذا لو عرف الملقط لو افضاله او الميراث او العبد المعصوم
 او الابن في غرضه فاقام منه شاهد على شهوده بالصف لم يدع اليه الاصل السابق
 في الاوصاف مع احوال الاعيان وتكلف اعضاء الشهود لسهولة الباع والبيع والحب
 حمل العبد الى بلد الشهود سواء عذر رجل الشهود او لا والاشعة على من يحمله ولو اراد الحاكم
 ذلك صلاحا حاز فان ملك العبد قتل الوصول او بعد ولم يثبت دعواه ضمن المذموم
 العتق والادع ، كذا لو ترك دابة لم يملكه من جهده ملكها الاخذ لها ولو تركها ليرجع اليها اولى
 عنه فهي لما كلف عليه التعفف اذا نوى الاخذ الرجوع به ولو ترك ما علم يملكه اعذر
 لانه الحش على التملك كالحصان وكذا العبد للعادة ما كان يخلصه ولو اخذ العبد
 او المبيع رذم الى المالك وهل بحق ائمة يخلصه فان نظروا به السموات ان كان قد
 جعل المالك له جعلاً والاملا وما القاء كتاب اليه منه ليعلم السيف فالاقرب ان يخرجه
 ان اهلوه وان رموه منه الاخراج له فالوجه انه لم ولا ائمة لم يخرج مع الترخيص ولو لم يترك
 السيف فاجتزاع بعض المبيع بالعوض والعجز البحر بعض ما عرفت منها ففي رواية عن الصادق
 عليه السلام ان ما اخرج البحر اهلله وما اخرج الغوص فهو لحجب واذا في ارجاس الاجماع على
 هذا الحديث ، كذا اذا وجد ما دون الذر من حله البصر منه من غير تعريف وان قام
 صاحب الشيء دفعه الملقط اليه وان كان بالعاقبة الفقيه وكذا الملقط في المواضع
 الخربة ولو وجد ما زاد على الذر من فاسترى به حارب مجاً المالك كان له المطالبة
 المالك والحب عليه اخذ ، كذا لو اجار شره العتق بعد ذلك ولم يجز له منها
 والمحقق ان الملقط ان استرى عين المالك قتل السنة كان الحكم كما ماله الشئ نعم

وان استرى في الذر او بعد الحول لغيره كالمخاربه للملقط وعليه المال ومن وجد كرا
 في دار اسفلت اليه ميراث كان له ولشركائه في الميراث وان اسفلت اليه بالبيع عرفت
 الباع بان عرفت والاخراج من ان يلغ المصاب وكان الباقي له واذا وجد الطعام فاكل
 لم يسقط عنه التعريف ولا فرق في اباحه الطعام من وجدانه في الصحراء والبلدان والحب
 من البلد ، كتاب احياء الموات المستزكات اربعة الاراضي والمعاينة والمياه
 والمناخ وفيه اصول الفصل الاول في اقسام الاراضي وفيه ما بحثنا في قيم علماء الارضين
 اربعة اقسام الاول ارض من اسلم عليها اهلها طوعاً من قبال كارض المدسنة وهي معاينة
 واما غراب فالاعمار لاربابه ملك لم يصب له من وقف وسائر انواع التصرفات قال الشيخ
 نعم فان ركوبها را اخذها الامام وملكها من غيرها واعطى صاحبها طوقها واعطى المفضل
 حصته والباقي تركن بيت المال المصلح لمصلحة ومنع ائمة درس ذلك وجعل الارض لما كلفها
 لا يقر احد منها من غرضه واسماء الموات فهي للامام خاصة لا يملك احد الا احياء ما لم ياذن
 له الامام واذا نذر شرطاً مع الاذن ملكه الحجي ، الثاني ما اخذ بالسيف عنوة وهي ابا عارضة
 الفصح والاموات ما عرفت للمسلمين من المعاملة وعزيم والامام يعقلها لمن يقوم بعارها ما يرا
 من النصف او الثلث او الربع او غير ذلك وعمل المفضل اخراج ما قبله يخرج منه الامام الحجي
 الارباب والباقي نصف في بيت مال المسلمين نصف في مصلحة من هذا الغور ويحجر العاكر وبنوا
 العاكر وغير ذلك من المصلحة ولا يكون فيما مرصه عن حق الرمة ان نصيب كل واحد من المسلمين
 لا يبلغ المصاب وما سقى بعد ذلك للمفضل يخرج منه الزكوة ان يلغ نصيباً وليس احد مع شيء
 من رتبة هذه الارض ، وادفعها واهبها ولا عز ذلك لا يترك المسلم منها فاطبة ولا امام
 ان يبيعها من مفضل الى غير عند انفس المدة ولو مات لم يصح احياءها لان المالك لها
 معروف وهو المسلمون فاطبة واسماء الموات منها وفيه الفصح فانها للامام حاض الثالث
 ارض الصلح وهي ارض الحنية صالح اهلها عليها ولين مع ما صلح الامام عليه من النصف او
 الثلث او غير ذلك وليس عليهم غرض فاذا اسلموا كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم اهلها عليها
 طوعاً وسقياً عنهم الصلح لان يوجد حربه ولو باعوا ارضهم من صلح اسفلت الحنية الى
 رومهم ولو صلحوا على ان ارض المسلمين كان حكمها حكم المعصوم عموه وهو الا يملكون
 ارضهم ولا يصح لهم التصرف فيها بالبيع والشراء وعزيم من انواع التصرفات ولا امام ان يزيد

على من يبيع العبد المعصوم
 عموه

وسبق الآ محقق الأحياء ولو عضد الشجر في المستاحي أو قطع الماعن المخارق دهيها
 للعمارة كان أحياء ولو نزل من لا مصب فيه يب شعرا وحيد لم يكن أحياء ولما التحير
 يكون مصب المردز أو حفرة الحنث قد شرط أن الملك بالأحياء أمور ستة إن لا يكون
 مملوكا لم فإن ذلك يمنع من مباشرة الأحياء والموات إذا ذب عنها الكفار في أرضهم
 فاستول عليها طائف لم يملكوا بالاسم ولا الحاصل لم الأولوية من دون الأحياء الثاني
 أن لا يكون حرمنا للعامة كالطريق والشرب وحرم البر والعين والحايط الثالث أن لا يقع
 الرابع موطأ للعبادة كعرفه والمشعر ومنى ولو غمر ما استورد به المعبدون كالبيير
 مني الحوايز نظر أن في العدم الرابع أن لا يكون بحرا ملحيا لم يحرم بحر احصاه والمحجر
 من الأحياء ما من متهمة فاحيا هالم ملك الخامس أن لا يكون مقطوعا من امام الأصل
 كما اقطع النبي صلى الله عليه وسلم لمرأى من الحث العقيق واقطع الزهر حفر فريه يعني عدو ما جرد
 فريه حتى قام ورمى بسوط فعال اعطوه من حيث وقع السوط وحكم قبل الأحياء حكم
 المحجر بلسان الله احصاه السادس أن لا يكون قد حرم النبي صلى الله عليه وسلم والأمام الأصل مع بقا الحاجب
 ما نذ كد فقد المنع من المشاركة في التحجير العند ملكا بل الأولوية واحصا صا فان نقله
 إلى غير كان الثاني عزلة ولومات فوارثه الحق به ولو ما عده لم يحج لأنه لم يملكه وإذا انقض
 محل التحجير واسهل العمارة الزب الإمام بالأحياء أو التحلية منها ومن غير أن امتنع أو جهل من
 ولو مال الأهال لعذر النظر ولو أحياء غير في ملك النظر لم يملكه وإن أحياء بعد الملك
 ملك الحيي وحذ الطرقت في المواضع المسكرة في الأرض المباح حتى أذرع وقيل
 سبع أذرع وهو الأقوى فبما عده الثاني عن الأول بهذا القدر وحرم الشرب مطرح
 ترابه والحجاز على حاشيته ولو كان النهر في ملكه أخوه مسارعا في حرمه فبقي به صاحب النهر
 بناء على الظاهر على أسكال وحرم من العطش وهي التي سقي منها الشرب الأبلار حرم
 ذراعا ملو اراد الثاني حفر بئر أو سقي ابله تبا عده هذا القدر وحرم الباخ وهي
 التي سقي منها الباخ وهو الجمل لسقي الزرع ستون ذراعا فبما عده الثاني في بئر
 باهي هذا القدر وهذا من العين إلى العين حتى ما به ذراع في الأرض الصلبة والنف
 ذراع في الرخوة وروى محمد بن علي بن محبوب قال كنت رجلا إلى القبة علم في رجل كانت
 له قنطرة من ثوبه فأراد رجل أن يحفر ماء أو ك فوقفه فما يكون بينهما في الجود حتى انصرف

عليه

٣

وسبق في مال الصلح بعد انضمام الصلح بحسب ما رآه من زيادة الحية وبفصلها الرابع
 كل أرض أخل أهلها عنها أو كانت مواتا فاحتست ما بالامام غاض وله التصرف فيها بالبيع
 والهبة والشراء وغير ذلك بحسب ما يراه وكان له أن يعطيها من شاء ما شاء ويعملها بخدمته العامة
 من مفضل إلى غير ذلك الأرض التي أحتست بعد مواتها فإن الحيي أول بالمصرف فيها سادام
 بغيرها ما فعلها غير فان امتنع كان للإمام عليها عنه وعمل المفضل الزكوة إن لم يصيب
 المصائب وكذا الإمام ويخص هذا أن البلاد خزانة لملاذ الاسلام وبلاد الشرك قبلاد
 الاسلام ما عاقبة وهي الارياها خاضة واموات فان لم يحس عليها ملك مسلم فهي للإمام حاصه
 وإن جرى عليها ملكه لم تعطت فان كان المالك أو وارثه معلوما فهو حق به ولا يجوز خروجه
 عن الملك لصاحبه ولا يخرج احد احصاها وان لم يكن صاحبها محبيا فهي للإمام حاصه الملك الحيي
 من دون ذلك الإمام وبلاد الشرك عامر هالم ومواتها الامام ان لم يحجر عليها ملك احد من دون
 عليها ملك احد فان حبس فهي له وإن لم يكن معلوما فهي للإمام ولا فرق بين العسر الذي في حاشته وهو
 أن بلاد الشرك ملك بالفتور وبلاد الاسلام لا ملكه بذلك الموت هو ما لا ينفق به لو طلت
 لما لا تقطاع المأعنة أو الاسلما المأعنة أو الاستحباب أو لغزذ كد والجمل الأرض الخراب
 الدارسة على السماوات وتسمى حبيبة ومو ما يفتح المم والبراد واما الموات بغير المم
 وسكون الواو فهو الموات الرابع ورجل يومان العلب بفتح المم وسكون الواو هو الذي العليم
 وسحق بها الحكم بثلث أحياء وهي واقطاع وقد عدا ان هذه الاراضي للإمام حاصه
 الاحد أحياءها المأذنة وأدنه شرط في الأحياء سواء كان قريبا من العمران أو لم يكن
 الذي لا ملك بالأحياء ولو أن له الإمام فالوجه انه ملكه وإن كان في بلاد الاسلام ولو ادر ببادر
 فاحيا هالم يملكها من دون ذلك ولو كان الإمام غائبا كان الحيي الحق بها مادام ما غابا بها
 فان تركها فزالته اماره بلحياها غير كان الثاني الحق فاذا ظهر الإمام كان له رضى عنها
 وما هو بقرب انعام بفتح احصاه اذ لم يكن مرفعاه كالحرج في الأحياء إلى العادة
 لعدم نصيب الرابع ويختلف لحدائق العامة ما يطلب كماء يعقروا الحايطة ولو
 بحشب أو قصب والسقف في بعضه وما يطلب خطر يعقروا الحايطة خاضة ولا شرط
 فيه السقف لا يعلق الباب وما يطلب للزراعة يعقروا التحجير بالمرز أو المسناة
 وسوق الماء الهابا فته وشبهها ولا شرط للحث ولا الزرع ولو زرع أو غرس

بالأرض في أرض إذا كانت حرة أو روضة فوقع علم على حجب أن الأرض أصداً للأرض
 ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون من العبادات في العرض إذا كانت أرضاً روضة الف ذراع
 وإن كانت أرضاً صلبة يكون خمس ما به ذراع وحرم الحائط في المباح مقدماً مطروحاً وأما
 ومصب مياهها ومسك الدخول والخروج وهذه القدرات كلها انما هي في الأرض المباحة
 الموات أما في الأملاك المملوكة فلا حرم لها ولكل واحد ان يصرف في ملكه بحسب العادة
 وإن نضر صاحبه ولا ضمان ولو احمى جأماً أو موطناً للعصاة والحداد لم يمسح وكذا
 لو كان ساذي الجار بالدرج كالمذبح ولو حفرت اسيان في داره يبرأ وأراد حاربه ان يحفر
 لنفسه يبرأ في ملكه بقرب ملكه لم يمسح منه وكذا الوهجر يبرأ في ملكه وأراد حاربه ان يحفر
 يحفر في ملكه بالوعة أو كسفا لم يمسح منه وإن كان ما بالوعة والكسف يبرأ الى
 يبرأ حاربه ولو حفرت له سائياً في داره يبرأ وحفر الجار احمق منها بحيث سوى ما حاربه
 اليه لم يمسح من ذلك ولو كان له مصنع فأراد حاربه غرس شجر سوى عرقها فمسق
 حائط المصنع لم يمسح منه ان لم يدخل العروق في الحائط وما سعلق بمصالح النوى كمرعى
 ماشيتها ومحيطها وسيل ما بها ومطوح قمامتها وترابها والأشجار الحرة أحياءه
 ولو كان لسان شجرة من موات فله حرمها وما ملأ اليه أعصابها حواشيها وفي النخل
 مدا جلودها ولو أحيى أرضاً وغرس في حاشها غرساً موزعاً عطائه الى المباح أو سرك
 عروقه الله لم يكن لعن أحياءه ولو طلب الأحياء كان للجار من ماله ولو سبق
 الى شجر مباح صفاء وأصله فهو اقرب به حاشاً ماله صلاح العام كالطريق وغيرها
 مما ذكرنا ان حرم العام الاقرب انه ملوك لصاحب العام أو الخمي ان سلب الناس
 من رعي الشجر والكلاب في أرض موات وقد كان الجزير من الحاملية إذا انتجج بلداً
 مختصاً لصاحبها على جبل أو مرتفع ثم استغوى الكلبي ووقف له من كل
 حاشية ماحية من سمع صوته بالخول بحيث انتهى صوته حاشاً من كل ناحية لنفسه و
 يدعى مع العامة بما سواه فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك لما منعه من البضير على الناس و
 قال احمى الله ولا سوله إذا ابتعد أمان للنبي صلى الله عليه وسلم في نفسه ولما لم يمسح علم
 النبي صلى الله عليه وسلم في الملتقى بالناس انما هو ان يحرقوا أنفسهم والغريم
 احماء وأما امام الاصل فان له ان يحمي ليعتد به ولما لم يمسح علمي للامام ان يحرق الحاشية
 واليد

فان كان في الأرض المملوكة فوقع علم على حجب أن الأرض أصداً للأرض

فان كان في الأرض المملوكة فوقع علم على حجب أن الأرض أصداً للأرض

واليد الصدق ومع الضوال والحركة ولا يضييق على الملتزم حاشاً وإذا جنى النبي صلى الله عليه وسلم
 الامام لمصلحة من اذلت حاشية الحاشية ولو نسب في ملكه الا ان كان له ماله من ماله
 ان يقطع احاد الناس قطعاً من الموات وهو عند الاصطحاب لا يملكه فان احياه الملتزم
 ملكه بالاحياء والا كان اولى من غيره ما اوطاع ثم ان احياه ملكه والا كان للامام استرجاعه
 ولو طلب الاعمال لعذر اهل بعد زواله ولو سبق سابق فاحياه لم يملكه الا ان يكون اذن
 الامام ولا ينبغي للامام ان يقطع احداً من المرات ما لا يملكه عمارة لما من المصنق على
 الناس في ستر كماله من ماله وليس له ان يقطع ما لا يجوز احياءه كالمعادن الطاهر ويجوز ان
 يقطع المعادن الناطقة **الفصل الثاني في المعادن** وفيه ما سألنا في المعادن منها
 طاهر وما من الطاهر ما لا يعتبر بحصيلها الى طلب واستنساخ وتوصل الى ما فيها من غرمون
 كالمحج والنفط والكبريت والعتق والمومياء والكحل والبرام والناقوت والاحجار والحداد
 الطب واسماء ذلك والناطقة ما لا يوصل اليها الا بالعلل والموتة مجعاً كعادن الذهب و
 الفضة والحديد والنحاس والرصاص والمزهر والوردية وغير ذلك مما يكون في بطن الارض
 والجبال والسطح الا بالعلل والموتة عليها وقد اختلف علماء في المعادن طاهرها واطهرها
 فقتل اهل الامام خاف ويحتملها من الاعمال وعلى هذا القول الملك بالاحياء من دون اذن الامام
 وما لافزون اهل العلم للتحقق الامام منها الا ان يكون في الادوية التي هي ملكه ما ما كان في الارض
 المحترق ويدعى عليه فلا يمسح علم وهذا عند اقرب **باب المعادن الطاهرة** الملك
 الاحياء والاحصاف بها اعد ماحياً بها ولا يملكها حواشيها وانما الحجر والابا قطع السلطان بل
 على صاحبها كالماء الخارج من بئر في موضع من لم يمسح قبل فضا وطره ولو امام يريد احد
 من حاشيته فالوجه انه لا يمسح ولو سبق اليه اسيان اقترع بينهما ان لم يكن الجمع ويحمل ملكها
 وينقسم الحاصل بينهما وكذا من اخذ شاة من المحدث ملكه وحجب عليه الحاشية **باب المعادن الناطقة**
 ملكه بالاحياء ويجوز للامام اقطاعها لمن شاء ولو كانت طاهرة كان حكمها حكم المعادن الطاهرة والما
 ملكه وبها إذا كانت ناطقة لا يملكها بالعلل واحياءها يكون بالعلل كحفر عليها حتى يمسح عليها
 ويظهرها ويملكها المحمي بذلك ويجوز للامام اقطاعها ولا ينبغي له ان يقطع الاعمال المملوكة على
 عمله فلا يضيقت على الناس من غير ما يملك ولو سبق اليها احد كان اولى بان احياها ملكها و
 ليس للامام بعد ذلك اقطاعها غيره وإن عمل منها عملاً لا يسلح به السبل فهو بحجر ينفذ اوله

لا تملك ما ان يعمل اصبر الامام على اتمام العمل او التحليل و تهل لود كوعذر الله رواله
 عرطاب باحد الامرين **د** الارض الموات اذا احيها انسان ملكها وان طهر منها حوت ملكه سعا
 لها لانه من اهلها سوا كان طاهرا او باطلا بخلاف ما لو كان طاهرا فملك احياءه وكذا الانسان ارضا
 طهر منها حوت فهو له دون الناحي خلاف الكسبي ولو حجر ارضا او قطعها طهر منها حوت
 فملك احياءها كان له احياءها وملكها وملك الحد ايضا ولو كان الى جانب اهلها ارض حوات
 اذا احفر بها بئر وسبق اليها ارضا صار ملكا صحيح ملكها بالاحياء ولو حجرها انسان كانا الى اهلها غير
 وكذا لو اقطع ارضا بالامام كان اول **هـ** لو شرب انسان في حفرة حوت ولم يصل الى المني كان اول
 به وليس للامام اقطاع الحوت ولو حفر احده من احياءه افرى لم يكن للاول سعة ولو وصل الى ذكر الحوت
 لم يكن له سعة لانه ارضا ملكا المكات الذي حفره والعرق الذي في الارض الملكة ذلك فاذا وصل اليه غيره
 من حده افرى فله احده اما لو وصل الاول الى العرق قبل الثاني الاخذ منه من حده افرى الوجه الشيخ و
 ان الاول ملكه حريم الحوت ولو طهر في ملكه حوت تحبس بحرج السل عن ارضه حفرة من خارج
 ارضه فملك الاخذ ما خرج من ارضه به اسان ان الاول ارضا ملكا ما هو من ارضه ولو عمل
 جاهلي في ارض السركر حتى وصل الى الحوت ثم نبه البلد المملوك لم يكن الحوت عسمة والملك العاخر
 ويكون على الانبياء كالموات لانه لا يعلم هل قصد الحاصل الملكة من غير او لا من غير اصلها **و** لو ملك
 انسان حوتا معلوم فحفره فله الحاصل للمالك والاجر للعامل لمرجه بالعمل ولو عمل اذن للمالك
 على ان ياحوجه للعامل مال السجح **الاصح** لا يملكه محموله والمحمول لا يملك الا ان يجده عند المير
 بعد الاخراج ويصعب اياه والاصح للعامل لانه عمل لغيره والاصح **الا** اذا دخل الحوت بعد
 محيى او ماسد وبرز ذلك منزله من ذهب زرعه المحمل افرى بعمل الموهوب وصفاء بلائى له
 من الذبح ولا يصح عمل على وان عمل اذن المالك للمالك بغير ارضه بقتله اهل العمل اذا كان اهل مما
 سحت عليه ارضه وان عين ارضه محيى **و** كذا الحال ان كان محموله بيب ارضه والاصح
 ما جعل له الوجه عندى ان المالك اذا اذن له في العمل لغيره كان اياه وله الرجوع بها الى العامل
 ما دامت العينة والاهل له لورعه المالك ولو مال اعمل فيه كذا وكذا الحاصل بشرط ان يعطى انما
 لم يبع ولو استاجر بمخفر عشرة اذرع في دور كذا به سارح **الاصح** اياه اياه معلومه فان طهر حوت
 ذهب فقال استاجر كذا بخير به يد سارح ليعمل له العمل ولو مال ان استخر حوت ملكه يد سارح حواله
 ليعمل المحال مع حواله العمل اذا كان العوض معلوم **الفصل الثالث في النماء وفيه طمس** **اصح**

اصح اما لم يملك محذر في الاولانى وهو ملكه لمخزنه باجماع العلماء وما اثار وما اثار والاول ميان
 اما لم يملكه لو غمره والثاني اما ان يكون عطفا كالنمل والفراش ودجله وغرها ما سار كانا عدم
 الضرر بالبقى منها فهذا لا يلزم فيه ولكل احد ان سقى كفى شيا او يكون صغيرا يرد مع فله الناس
 ويقع فيه السباح لو يكون سلاسا جوا اهل الارض السابعة ويصغر عن كفايته وسد اعين في اول
 النهر وهو الذي على موهبه ويحسر عليه الما للذبح الى الشراك وللشركال العدم وللشرك الى السات
 ثم يرسل الى الذي ملكه مصنع كذا الى ان يسمى الاراضى التي عليه فان لم يصل عن الاول شى او عن
 الثاني او عن بلهم ملائش للناظر **الا** ان لم يملك الارض الاصل والاصح ارساله قبل ذلك وان اذى الى المير
 الاخر والاصل في ذلك مصبه الذبح مع الانصارى في شرايح الحجره ولو كان ارض صاحب الاصل
 بمختلفه بالعلو واليفل يلقى كذا واحد على حدة ولو استوى اسان في العرب من القوه افسها اما
 بها ان اسكن والا افرح فعدم من ميع له ولو كان الما الفصل عن احد مما سقى من ينفع له القرب
 عند رقة من المام تركه للاخر وليس له السقى جميع الما لمادة الاخر له في الاستحقاق والعوض للعدم
 في استحقاق الحق لان اصل محلات العمل والاصح ان لا يملك الاصل الا ان فاصل العمل ولو راد
 ارض احد مما سقى الما على قدر الارض لما واه الدائد من الارض في القرب فاستحقى هو من الما ولو
 كان الجماعة رسم شوب بين نهر غير مملوك او سئل بها افرى ليعي موانا افرى الى راس العمل النهر
 من ارضهم لم يكن له ان سقى مسلم الا انهم سبق ومن ملك ارضا ملك حقها وما راعها ملكها عن
 ابطال حقها **والا** اتوب ان لم يملك سقى من احياء ذلك الموات ان حفر في النهر الى الموات
 فلو سبق اسان الى سبيل ما او نهر غير مملوك فاحيا في اسنله موانا احياء افرى فقه احياء
 ثالث من ممان كان للاول وهو الاصل السقى او لائم الثاني ثم الثالث **وا** ان النهر المملوك
 فان كان مسج الما مملوكا كان ستر كحاج في اسنما عين واجر اياه فان ملكها لان ذلك احياء
 لها فان الخفى احياء ان يسمى العماره الى مصدها بحيث يسكن الاسباع بها على صورها وسكون
 فيها وفي ساقها على قدر بقعهم عليها وعلكون الما وليس احد النظر في الاما وجميع
 او حفرها كالوضو منه والشرب والغسل وعمل النور بخلاف سرب الماس الكسبي بل
 لما فانه حذر على المالك وان كان النهر باحد الما المباح بان يخذ من هركس فلم يصل الحفر
 لا ملكه وانما هو محذور وشروع في احياء ما اقبل الحفر كمل الاحياء وملكه وان لم يحى الما منه
 لان الاحياء يحصل بالهت للاسباع وتصير مالكا لقرار النهر من كل جانب والحجره ايضا

معلقا على
 سراج صرح
 والعدة ارض
 من بيت
 بجارية

والما الحاصل في هذا النهر لما كبر الأولوية على غيره ولا يملكونه بحرا به بل يكونون أول من غزى به إلى البحر
هو لو كان النهر المملوك للجماعة كان ماؤه بينهم على قدر النصف على غنله وكذا الأصل فإن كل من جمع
ملاحت ولا مانع من أن يجمعوا على سبيلها ماؤه أو غزى ماؤه وإن ساءوا انتهى الحاكم على قدر غنله من
موضع حشبه صلب أو حتى مستوى الطريق والوسط موضع على موضع مستو من الأرض في مصدم المائتين
بقوب مساوية في السعة على قدر غنلهم بحج من كل ربع إلى ساقطة معدودة لكل واحد منهم من أجل
المان ساقطة معدودة فإن أحصل المصروف بأن يكون لأحد من نصف ولا فرق له ولثالث سبعة
جعل في ستة بقوب لصاحب النصف بقوب في ساقطة ولصاحب الثلث أسان ولصاحب الدس
واحد ولو كان لواحد الخمان والناق لاسم مساوية جعل في عشرة بقوب لصاحب الخمين أرض
تصيب في ساقطة ولكل واحد من الأربعة بقوب في ساقطة له ولو كان لعشرة لخم منهم أرض
دس ولخم بعين جعل لأصحاب العرب حتى يصب في ساقطة ولكل واحد بقوب في ساقطة في النهر
الأن يصل إلى الأرض لم يسم منهم من أفق ولو لم يدا واحد منهم أن يجرى ماؤه في ساقطة أفق لاسم في
موضع أفق لم يجرى الأرض ولو لم يدا لعمال السجدة في أن هذا الما غزى مملوك لأرباب النهر بل يكونون
أول من غزى بهم يحمل أن يكون الما في هذا النهر حكمة من غزى مملوك وإن الأسبق أحق بالبقية منه
ثم الذي يليه لأن غزى مملوك فكان إلى ساقطة أول من إذا حصل صيب إلى أن في ساقطة كان له أن يبق
به ما شاء سواء كان لها رسم شرب من هذا النهر أو لم يكن وله أن يعطي من سقي له وكذا لو كان داران
أحد من الأرباب غزى ماؤه وطهره ما إلى طهر الأخرى حازل فيجب باب بينهما وكذا لو كان سقي من
هذا النهر بدو الأرباب حازله أن سقي بذلك الما أرضا لأربابها منه وكذا لو كان للأرباب نخوت
من نهر غزى مملوك حازل أن سقي نصيبه من الما أرضا لأربابها منه وكذا واحد من الممر في النهر
المملوك أن يصب في ساقطة المصطف به بما أحسن من أجره غزى هذا الما منها أو يعمل رعي عليها أو
دواب أو عبادة وعند ذلك من المصروفات أن النهر المشترك فلا يصب أحد منهم فيه شيء
من ذلك إلا برضا أربابهم جميع ولو أراد أحد الشركاء أن يأخذ من ماله النهر قبل حق ساقطة أرضا
في أول النهر أو غزى أو أراد غير الشركاء ذلك لم يجرى ولو فاض ما النهر المملوك إلى ملكه أن يصب
إذا كان مسبق الما صاحبها كالطائر يمشي في ملكه أن ماؤه لا يملكه بذلك إذا قسم الشركاء
ما بينهما المشترك بالمهاجرة إذا جعل حق كل واحد منهم معلوما كان يحملوا كل واحد من دوابهم
أو أكثر وكذا الدسمو الهاد بالامات إذا ضبطت ولو أراد أحد من سقي أرضا لحق لها في النهر

لنوب

سقيته أو يوشه غيره أو يقرضه إياه حازل إذا لم يصب بحافه النهر ولو أراد أن يجرى ماؤه في هذا
النهر ما أحل في موت ح عدم الضرر فالوجه الحواز وإذا احتياج النهر المملوك إلى كبرى أو سقي
منه أو إصلاح حاسه أو شيء منه فغير أربابه يجب ملكهم منه مشترك الجميع في الساقطة أن أن
صلوا إلى الأول ثم إلى الثاني على الأول مشترك العاقبة أن أن يصلوا إلى الثاني ثم يسر من بعد ذلك
الأن كلما انتهى العمل من أوله إلى موضع واحد منهم لم يكن عليه فيها حق شيء لأن الأول إنما يبيع في
موضع سربه ثم يبيع بالأسباع من دونه لما بعد ويحمل الشرا في الجميع في الأخرى والأعاقبة الأول
يسبق السقي بالمجد الواصل إليه ويصب ماؤه ما بعد ولو فصل عن جميع ما يصب إلى مصرف
صفت على الجميع أن أحسن الأرباب ما يحفر في ملكه وما يحفر في الحواز للملكة وفي هذا النهر
ملك الحافر البئر وماؤها وبحوزة سعة إذا حفره في أنس وعينه بالعدو ولو ما بالبئر لم يجرى
النهر وما يحفر في الحواز لا يملكه مال السجدة الحافر لا يملكه إلا لم يقض به الملك وأما ملكه بالحياء
ما يقض ملكه به مع يكون أول من غزى منه معاف فادخل كان إلى أن أول فان عاد الما كذا الوجه
عدم أولوية مال السجدة وكذا موضع ملكه البئر فانه حق من ماؤها بقدر حاجته لشربه وشرب
ما سقى سقي زرع ما فضل بعد ذلك شيء وجب عليه بدل لما عوف للحياء إلى شرب يثر ب
ما سقى من الماء وغزى من الماء سقي زرع على سقي والوجه عند عدم الوجه في الجميع ح
أحياء البئر حفروها إلى أن يظهر الما فان لم يصل إلى فو كالحي والبر التي لها ما يبيع به المسلمون
فيه ليست ملكا لأحد ولا يحوز لأحد الاحتصاص بها وكذا العيون المباحة في المباح وما
العيون وكذا ما لم يظهر يحمل ولا حفر به بل لكل واحد ساقطة منه فحوى المال
أرضه ط الماء المشترك كالنهر المملوك ملكها الحافرون لها يجب الاسترا في العمل ولم الغنمة
يصب حشبه فيها بقية مساوية ويصح المهاداة والوجه عدم لزومها الفصل الرابع في المباح
وقد بحثنا أسف الطرق الاستطراق فيها والناس فيها شرا سواء الحوز الأسباع فيها
غير الاستطراق ما يضر المارة ويحوز بالانفوت به صفة الاستطراق كالخولس الذي لا يصيب
منه ثم الساقطة الخولس في المباح أول فلا يحوز أربابها فان قام بطل حق فان عاد بعد أن سقي
الساكنة لم يكن له الدخول ولو قام على أسباع غيره يحوز العود فالوجه عدم الاحتصاص ولو
جلب السبع والشرا أحصل المنع إلا في المواضع المتع كالحجاب وفي موضع الحواز لو قام رجل
بأن يجرى ماؤه من غزى ولو دفع منه العود فالوجه عدم الأولوية وإن استغنى بغيره عما يليه

ولو سافر او قد في موضع اخر او ترك الحرف او طال مرضه زال الاحتصاصه بطعام الحوز اطعم مثل
 من المواضع اذ الملك ليس بطول احسنه وكذا الحوز بحجر ولا احباده **مسئله** انما احد الكون
 للعباده وبحوز الحوز فيها لغزها فمن سبق اليها كان من المجد فهو احق به منه جلوسه فان قام
 بطل احتصاصه ولو عاد كان كغيره ولو قام منه العود فان كان حوله باقيا منه فهو اول والا فلا
 سواء قام لتحديد طهاره او ازاله بحايه او غيرهما ولو استيق اليها ال موضع فان امكن الاجتماع و
 الاجتماع ولو حدث في موضع منه لمقر عليه القرآن او العلم والى اصحابه فهو كغايه الايقاف
مسئله المدارس والربط الاستيطان فيها كما شرطه الواقف فمن سكن منها من ثلثي
 فهو احق به وان طالت الملك ولو شرط الواقف سكنى من لم يحاذرها ولو شرط الاستعمال
 بالعلم لم يمان اعمل الفرح واللمح من اعجاب ولو شرط الواقف في سكنى البيت عدد المبحر الزيادة
 عليه والا كان له المنع من المشاركة في السكنى ما دام مصفيا ما سحت به السكنى ولو اوق
 لعذر من الاولويه مع عوده اسكال ولو طال الاستيطان على هذه الاسعاعات المشتركة وحار
 كالملك الذي ابطال اثر الاستراكم من الاعمال اشكال **مسئله** الطرق النافذه هواها كايوات
 منها الاضرب بالمارة فملك احدان يتصرف في هواه بما الاضرب منه على المارة كاجزاع الرواشن و
 الاحصه والى بابا اذ كانت عاليه ولو عارض منه مسلم فالوجه عدم الضرب يحصل
 منع المحل من الكنته ولو كانت مضرة وجب ازالها لاجل اعمالها ولو اطم بها الطريق الوجه
 ذلك وبحوز من الابواب والرواشن والشها سكن فيها ولو على الذرب بعد الوضوح وجبت ازاله
 ولو اخرج بعض روضا لم يكن لمعايله معارضته وان استوعب عرض الذرب فان سقط ذلك
 الرواشن حاز لمعايله اجزاع روضه وان سبق لم يكن للاول منه ولو سبق الاول الاعادة
 روضه لم يكن لمعايله منه والحوز غرس شجر والابا ذلك في الطرق النافذه وان لم يصب الطريق
 نعم لو سافر في الرائد عن القدر الذي حددناه لم يستبعد جوازه والاحوز ان يحفر في البلد يرا
 لغيره سواء جعلها لآل المطر او لغيره منها ما يمنع به ولو اراد حفرها لغيره او لغيره
 يفع الطريق مثل ان يحفرها ليقى الناس من ماها وشرب منه المارة او لغيرها لغيرها ما لمطر
 عن الطريق وان كان مما اضرب المارة لم يحجز وان حفرها في رايه من طريق واسع يجعل عليها
 مانع السقوط فيها والصيق الممر على المسكن حاز وبحوز نصب المناصب الى الطريق الا ان
 لعضا العامة به وقد نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم مناب العباس وبلغ عمر ثمانين عاما

5

انه نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان **مسئله** الطرق المرفوعة الاحوز احد احدث باب فيها محدود
 الا اذن اربابه وكذا الاحوز اجزاع روضه والاسكاط ولا اجزاع حنق والابا كان والاحقر النوع
 والاصب ميزاب منها الا اذن جميع اربابها سواء كان ماعل ذلك من ارباب الذرب او من غيرهم
 وبحوز جميع ذلك باذن اربابه ولو حالهم من ذلك على موضع معلوم حاز بغيره كون ما حفره معلوم
 المقدار في المخرج والعلو وكذا البحث منها يخرج الى ملكه ان معين ولا يرت في الذرب
 المرفوع من احدث ما نص وما النص ولو اراد فتح باب الاستطرق منه منع دفعا للشهد
 وبحوز من الرواشن والشها سكن من غير اذنهم ولو اذنوا في المنهج حاز ولم يكن لغزهم المنع
 ولو اراد حفر الباموعة في الذرب المرفوع كان الارباب المنع سواء كان لغيره او لغيره ولو
 احدث في الطريق المرفوع حدثا بغير اذن اربابه حاز لكل احد له منه حق ازاله ولو اذنوا
 في فتح الباب او حفر الباموعة او افرج روضه او حياح او ميراب فالقرب حاز الرواشن المجد
 الوضع ما لم يكن يعقد صلح الا ان اقبل الفعل فانه يحوز قطعاً وعلى تقدير الرجوع بعد الفعل
 من لزوم الارشليم نظرا لانه عاربه **مسئله** اذا كان لاسن يان في ذرب مرفوع احد بابا
 الى راسه مما ستر كان فيه الى باب الا ذل وسفرد الثاني عاشر الناس ولو كان في الرواق داخل
 الى صدره وتدابيره فيها سواء في حوز لك منها لانه تقدم باب الى راس الذرب ولو اراد
 بعد الفعل الرجوع الى موضع الا ذل حاز ولو اراد كل منهما نقل باب الى داخل الذرب لم يكن له
 ذلك وبحمل ذلك لان له جعل باب في اذن البيا في اي موضع شاء والا ذل اول ولو قتل الثاني الا ذل
 الى صدر الذرب كان قويا ان جعل احترامه او لا الاحصاء له منه وعلى الاحمال لكل منهما ذلك
 ولو اراد كل منهما ان يصح في داره بابا اخر او يجعل داره دارين يصح لكل واحد ما حاز اذ وضع
 الناس في موضع استطرقة ولو كان طهر دارا احدهما الى الشارع فاذ منتهى في حايط بابا اليه
 حاز اما لو كان باب في الشارع وطهر داره في الزقاق المرفوع فابا ان يصح بابا في المرفوع لم
 يكن له ذلك ولو كان له داران طهر كل واحد منهما الى طهر الفوك ولكل منهما باب في رواق مرفوع
 حازل من باب في الحايط العاقل بينهما **مسئله** الحائط المشترك الاحوز فتح باب فيه ولا طاق الا اذن
 شريكه وكذا الاحوز فتحه وتدا والى على حائط الاستن والاصح روضه والاشباك
 والاصح منه شئ الا اذن شريكه ولو قفل شئ من ذلك بغير اذنه كان لشريكه ازاله عما احدثه
 والزامه بالارش وكذا الاحوز فغل شئ من ذلك في حايط الجار الا اذنه واما الاسناد اليه

او اسنادا لا يضره هذا من عدم المحرر عنه فصار كما لا يستطال والحق وضع حشبه
على الحايطة المشتركة والاعلى حايطة الجار الا اذا كان الشريك والمالك ولو كان حشبه واحد ولو ان
ذلك من الجار لم يجب عليه اجابته كمن سخط سوا كان مضرا للحايطة او لم يكن وسواء علم
الضرورة الاحتياج الى الوضع وعدمه ولو لم يكن المستفيد الاب مع الحاجب اليه ولو ان الجار
في الوضع حاز له الارض منه قبل الوضع اجماعا وبعد الوضع الحسوان اول مع الارش ولو ان المالك
لم يعد الطريق الا اذا كان مستانف ومخول ان يصالح استدا على الوضع مشروط بذكر عدل
المشتب ووزنه وطوله والحق وضعه على حد ارض المجاورة سوا كان مضرا له او لا فغاله
ولو ان الجار في الوضع موضع او صالح على وضعه ثم سقط او قلعه او سقط الحائط لم يعيد
لم يكن له اعادته حشبه الا ان يكون الصالح ملحقا بآية هذه الوضع الى انهما بها وليس حتى وضع
حشبه على جاره فادار اعارته او احارته لذلك حاز اذا لم يكن الضرر اكر ولو اراد صاحب
الحايطة اعاره حايطة اذ احارته على وجه يمنع هذا المستحق عن وضع حشبه لم يكن له ذلك
ولو اراد هدم الحايطة لعزها لم يمكنه ذلك ولو اراد هدم الحائط من سقوط كان له ذلك
وعلى اعادته ولو اراد يحول الحايطة لم يمكنه ذلك الا اذا كان صاحب الحائط ولو اعار الحايطة
لوضع الحشبه فوضعه ثم اراد صاحب الحايطة هدمه لعزها فالوجه انه ليس له ذلك الا مع
الارش اما لو ان المالك او مستخدم بعض لم يجب عليه الاعادة فان اعاده لم يمكنه المستقرة
حشبه الا اذا كان مستانف وكذا الواسعة حشبه المستقرة لم يكن له اعادتها الا اذا كان
جديدا وكذا الوارث الا ان يرضى عدوا او فواجبه للحايطة من الرضا ليس عليه حارسه ان يكون
البناء معلوم التعرض والطول والسمك والالات من الطين والابن او الحجر واذا اراد المالك
الملك له اعادته سوا ذلك لسقوط او سقوط الحائط ولو سقط الحائط سقوطا لا يعود
الصحت الا حاره في الباقي وروى من الارض منه ما خلف من الملك ولو صلح المالك على
بيع بناءه عنه او حشبه حاز كما يصح الصالح على الوضع وكذا لو كان له مبيع ما في ارضه
او مراب يصالح صاحب الارض مبيحا ذلك على ازاله بعوض جاز ولو سقط الحائط او
الحائط فصالح على ازاله بعد شي عاز ولو وجد بناء او حشبه على حائط مشترك او
على حائط جاره او وجد مرابه بعد فني ملكه عن ارمحازه فنه لم يعلم سعة من سحفات
الاستمرار نظر وكذا الاسكال في اعادته بعد زواله ولو احلها في اسمها في ذلك
اعمل

احتمل عدم صاحب الحائط والسوا والمراب والسيل ان الطاهر انه حتى وعدمه لان اصل
عدم الاستحقاق حتى لو تدا عيا اذ كان مستانفا بيا احدهما من اودل مع التمس وعدم البنية
ولو كان مستانفا ارضه متعلق باحدهما ولا ينفصل عن الحائط منها فان حلقا او قطعا من لهما ولو
لو كان احدهما عليه بنا او بعد فني عليه او قبله او ستر او كان في اصل الحائط حشبه طرعا
الارض تحت حايطة منفرد به او اولى وكذا لو كان لاهدهما عليه حشبه موضوع مانه ابرج من الارض ولو
كان حشبه واحدة ولا اعيان بالحوارج ووجه الامر والكون الابن الصحيح ما بل احدهما
والترتبت والحقن ولا الدوازن ولو احلها في حق قضى لمن اليه معاودة قطع على رواه
ولو سارع صاحب العلو والفعل في حذر ان السيب من لصاحب الفعل ولو سارعا في
جد ران العرفه من لصاحب العلو ولو سارعا في سقف الخوف فهو لصاحبها وكذا لو سارعا
في سطحها ولو سارعا في الدرع من لصاحب العلو ولو تنازعاني الحزانة التي تحت الذرع
من لهما العرصه التي عليها الدرع من لصاحب العلو ولو سارعا صاحب الفعل في المكان صاحب
العلو في الصحن منى ما ملك من الالعلو بينهما واحقق صاحب الفعل بالماقي ولو سارعا بيناه
من نوا احدهما وصحرا الاخر منى لما بعد التحالف ولو سارعا ركب الذاب وما يرضي لهما
مصلحة لهما والاقوى الحكم بها للراكب مع التمس مسا وان لو سارعا في ثوب في نوا احدهما اكرم
اول عهده واحدهما عليه ساب اما لو سارعا دانه واحدهما عليها حمل فانه يحكم بها لصاحب الحمل
مع عينيه ولو تدا عيا عرفه على بنت احدهما وما بها الى عرفة الا ان حكم بها لصاحب السيب
فان لو هدم الحائط المشترك لم يجبر الممتنع من الاعادة عليها ولو طلب شريك البناء لم يكن له منع
ول بناءه باعاضه او بالات من عند فان ساء باعاضه الحائط على الشريك وان ساء بالات
من عند الحائط للبان ولو اراد الشريك منع من بناءه بالات من عند فانه فاذ
سواء باعاضه لم يكن للشريك بعضه ولا اللان وان ساء بالات من عند فلهما في بعضه وليس
لشريك ذلك والا وضع حشبه ورسومه عليه ولو اراد اللان البعض فقال الشريك ما اذفع
بصفته البنا والاسقف لم يجبر ولو مال اما ان اخذ نصف ميمه لا ينع بوضع حشبه او
تعلقه لعبيد البنا يسا في الاعابه ولو لم يرد الشريك الاسراع مطالبة اللان بالاعراب او
التي لم ينفذ ذلك ولو كان مدا ذن له في السابق وضمنه كان له المطالبة ولو لم يكن من ملكها
حايطة يطلب احدهما من الاخر بنا حاه لم يجبر الممتنع ولو اراد البنا وحده لم يكن له البنا الا في ملكه

حلو كانه العلول رجل والفعل الآخر فامندم للمنفذ يطلب احدهما الجبانة من الآخر غير المحتج
 ولو اتهم تحت حيطان السفلى لم يكن لصاحب العلوم مطالبة ما عا د بها ولو طلب صاحب العلون بناء
 لم يكن لصاحب السفلى منه وان بناء صاحب العلوم لا يعارض قولنا كان وان بناء ماله من عند
 لم يكن لصاحب السفلى الاسماع به من طرح الحب و رسم الودولة الكنى في الفعل ولو طلب صاحب
 السفلى البناء فامتنع صاحب العلوم لم يحرم على البناء ^{كي} لو اتهم الحايطة المستزك بفعل احدهما ان كان
 قد حيف سقوطه ووجب هدمه فلا شيء على الهادم وان كان لغرضه كد ووجب عليه اعادته سواء
 هدم لحاجة او غيرها والشرك في الحايطة المحوزة للصرف فيه مساو عن الا باذن شركة موافق
 الضرر او كثر ولو هدمه باذن شركة وشروط اعادته ووجب عليه الاعادة ولو اذن في الهدم ولم يشره ^{اعادة}
 لم يلزم الهادم ولو قتل بل دم الارش ح الدم بغير الاذن الا الاعادة كان وجها ولو كان الحايطة بعين
 فامتنع على ما به على الثلث جاز ولو اصطلم على ان عمله كذا وادمنها ما شغل الصلح ليجال ^{ان}
 لو كان بينهما بنوا او بناء او دواب او ناعورة او عرض فاحصاح ال عمار لم يحرم المحتج ولو افترقا احدهما
 عليه لم يكن له منع شركة من الاسماع الما ولو كان بينهما عرض حداف فامتنع على فتمتها جاز ولو لا
 وعرضا ولو احدهما يطلب احدهما القى طولا والآخر عرضا اجبر المحتج على الاخر فرف ولو كان بينهما
 من ر لم يحق القى ولو طلبا القى عرضا والى العرض يحاط لم يحرم المحتج ولو كان بينهما احدهما الجدار
 الاسما الضرر وعدم الاسما للعرض اذ معهما كما يحصل لكل منهما ما لم يملك حاره فلا يمنع به فلو اجبراه
 لاجبراه على اخذ ما عليه من عرض فرف ولا مثل لذلك في الشرع ولو اسما عرضا مني كلاهما حاطا و
 مقتب منهما فرف لم يحرم احدهما على سداها والفتح منه لو اراده ولو كان بينهما حاطة فامتنع على فتمتها
 هو الا حاز وبعلم من يصيبها فعليه ولو اسما على القى عرضا احدهما حازه العصار الحق فمما يهدم
 لعدم من يصيب احدهما من الفتح بحيث يملك الاسماع نصيبه دون صاحب فانه لو وضع حشة
 على احد حاشيه كان فعلة على الحايطة اجمع ولو طلبا مني الحايطة لم يحرم المحتج ^{ان} للرجل ان ينفذ
 في ملكه وان استص حاره فله ان يبنى حاما من الذر وبيع خبازا من العطارب ويحوله وكان
 تصاره ويحفر من الحاشية يرحاره ولو كان سطح احدهما العمل من سطح الآخر لم يحرم على صاحب العمل
 بنا ستر يحمى عليه الشرف ولو حصلت اعصاب تحربه في هوى ملكه عن ادهوى جدار
 له فيه شركة او عمل من الجدار وجب على كذا الشخ ازالة تلك الاعصاب اما بدها الى حايه اخرى
 او بالبيع ولو امتنع من ازاله اجبر ولو تلف بها شيء بعد الامر بالارالة عنه ولصاحب الهدا

ازالته اما بالبيع او بالعطف وليس له البيع مع امكان العطف فان المصالح امكان عدو لها عن بغير
 فمن والاعتراف ذلك ال اذن للمالك ولو حاله على افعاله على الحداد لدن الواجح سواء كان الغصن
 رطبا يابسا ويشترط بقدر الزيادة واسماها والعرب ولو حاله على ذلك تحريم غيرها او تحميمه
 لم يحرم ذلك الحكم لو امتد من عروق شجر اذ ان الى ارض جاره سواء اذرت حذرا او لا او بالعاطة ال
 ملك جاره او ركن من احشاه اليه ^{ما} لو حاله على موضع مياه من ارضه بجوى فيها ماء وبيتنا
 موضعها وعرضها ولو لها حاز والعاجه الى ما ان العمت لان ملكه الموضع مسلم ملكه الى بحومه فله ان
 يزيلها وان حاله على ابر الما في مساقته من ارض مالكه للارض مع بعا ملكه عليها حاز مع بعد الما
 والعلم بالموضع الذي يحرق الما من وكذا لو كانت الارض التي فيها ال افة متناجس مع المصالح اذ المبرد
 على مدته وكذا لو كانت الارض وقفا على المصالح سواء كانت ال افة محبورة او لا ولو ما لموقوف
 عليه كان لمن اسفل الوقف اليه فتح الصلح ما ذ اضى رجع المصالح على ورثة الميب بقسط ما من من المدة
 ولو حاله على ابر الما سطح من المطر على سطحه او في ارضه عن سطحه او في ارضه حاز اذ اعلم
 سدا جيران الما اما بالملك هذه او المساحة الاحتمال الما بصو الصلح وكبر شرط ذكر الملك والملك
 صاحب الما المجرك ولو كان سطح مع مستاجر او عارة لم يكن له المصلحة على ابر الما انه يستف
 بذلك علامات ال افة في الارض المساج ولو اراد ان يحرق ما في ارضه عن غرضه لم يحرم وان اسقى
 الضرر سواء كان هناك حذره او لا ولو حاله على ان سقى ارضه من بئر او عينه من معلوم جار
 والخور سح حق الهدا الاشراع جناح من عراصل بعقده البناء وكذا اسحق حق سيل الماء بمجره
 وقت المرد وكذا الحقون المعصودة على البابيد وان حاز الصلح عليها لان الجهاد لا يمنع من الصلح
 علامات السح ولو حاله على حق الساع للارض وجب ذكر بدر الساع وكيفية الحداد الاحتمال الاعراض
 في شاملة **كتاب العصب** ومنه مقصدان **الاول** في اسباب الضمان **والثاني** في عتبات
 اسباب الضمان ثلث مباشرة الامان وهو اتحاد على التلف كالقتل والاكل والافاق والسبب
 وهو اتحاد ملازم العلة بان يوجد يحصل الهلاك عند فعله افرق اذ كان السبب بعصا لتوقع
 ملك العلة كالحافر في حمل العدد ان سردي فيه امان واسات اليد امان العود وان كالعصب او
 به وانه كالنقطة **باب العصب** هو الاستدلال على مال الغير بعرضه وهو محرم بالنف والجماع مال
 الله ^و والماكلو الاموالكم منكم بالباطل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سرق منكم شيئا فليس له ان يبيعه
 اياها الناس اسحقوا ما اتوا لكم واعملوه ما في الاذن لعل العالم في هذا الموقف بعد عاصنا هذا

ثم قال اي يوم اعظم حرمته فالواحدة البلد مال فان دمالك واموالك عليك وام كحرم يومك هذا في شهر كذا
ال يوم تلعبه نيبا لك من اعالم ال اهل بلغت مالوا نفع مال اللهم اشهد ال او من كانت عند امانه يلقوا
ال من اسمه عليها فانه العلى دم او سلم وال مال الاطية نفع ولا يطولوا انفسكم وال ارتجوا بعدك
كعار مال علم من غضب شر من ارض لخرة من سحر ارضه وقد اجمع العوا كانه على نفع الغضب
حذ الكفى في الغضب دفع يد المالك بل ال بد من اسات يد الغاصب تلوم منع المالك عن امار دابه
الموسله مطلق او من العود على ساط مطلق او من مع مباح مطلق او نعتت منه البوقه
او عيب لم يضر وكذا الوعد لم يقد دابه عليها ما لكها مطلق نفع المذ ولو جيب من عن كل كذا
لا يضر ارضه والى الى لوعضه وان كان صغرا ولو لم يفسد سبب كالحرق ولوع الحبه والعقرب
و وقوع الحائط مال الشح لو لعنه العاصب اذا كان صغرا وان لم يكن سببه ولو استاجر الحمر
منعه عن العمل لم يفسد الاق ولو سكب الصوف عن معاديه المالك معه لم يضر ولو كان المالك
خارجا عن الذا رضى الصوف ولو فقد على ساط عن اورك دابة عن وان لم يفسد بها فكذا لو
قد لم يقدوها معادها اذا لم يكن المالك عليها او كان عليها مطلق يد كذا القعل وكذا على غضب
العوا كذا لذاره المزارع وغرد كذا من الاراضى سمها العاصب ولو افسد سمها اجماعا لدم
حيطانها وفسد اهرابها وكشط درابها والعا الحجاره فيها ومصل محط لغوسه او سابه
ولو دخل ارض امان او داره والمالك غاب سمها سوا فقد كذا لوطن انها دار او دار
من اذن له في الدخول الهامل اسكال اقربه عدم اللعان ال اجمع قصد الاستلحاق
معنى الغصب منه الذى هو الاستلزام ساسات اليد عليه من دون اذن المالك وقد يحرق
الغصب بان سكن عنقه منه ولو سكن مع المالك قترا فالوجه انه يضر النصف ولو غضب
الامه الحامل كان عاصبا للجن ولو لم يزل الحمل الزم سمها بان يقوم الامه حاملا وعرجا مل
ولزم المعافاة ولو لم يزل بعد الوضع الزم ما اكثر من ممتة وقت الولادة ال يوم الملقه وكذا
البحث في الذابيه الحامل ولو استوى بالسبع العاسد الامه الحامل او الدابه الحامل على الاصل
والحمل معا ولو استخدم الحى لزمه الاجرة وكذا لو استاجر دابه فحسبها من الاسفاح
او حسبها من غرارها ولو الحمر والحزبان غضبا من سلم لم يفسد سوا كان العاصب مسلما
او كافرا ولو غضبا من ذمى ستر بها سمها العاصب مسلما كان او كافرا ولو لم يكن
الذمى مسترا بها لم يفسد يفسدان في موضعه بالحق الامثل وان كان الملقه ذميا ولو

الموسم

كانت الحنيفة رذائل المثل الذي ولو اسكنها حتى ضارته خلا رذائلها على ما كان لها من لغف
ضبابها ولو ارادتها محمدا عن محملت عنده لم يكن رذائلها لانه اخذها بعد زوال اليد عنها
ولو غضب كلنا نحو اصابه وعجب رذائلها ولو الف حمة بالقد والشمع ولو حب كان عليه
اجرة ولو غضب جلد مست لم يحب رذائلها ولو الف حمة بالقد والشمع ولو حب كان عليه
كبر صما او صلبا او مزمارا او طنورا لم يصح ربحه ان كان اذا مضى لم يباح واذا
كبر لم يباح لزب ما من قيمة معصاة او مكر او لو كبر انما ذهب او فضة لم يصح ولو كبر انما
الحق صحتها **ح** السبب الغضب فيما ليس بالحق والنفرة بالغضب واعاظ بالانذار ولو اخط
حوا حبة مات عنده لم يصح ولو استقل مكرها لرب اذرة مثل ولو حبس الحنيفة عليه سبب
لم يصح ما صغر ان كان او كبرا ودم الولد موقوفه بالغضب وكذا امانه فتم من الكلاب دون كلب
البراءة يفر من غف الكلب ولو اخطاد العاصب ملكه الصيد وعليه الاثم ولو اخطاد
العبد فالصيد للمالك وحسنه ما وجب دخول اذرة تحت ولو حرر العبد المعصوب بعد امان
من سقوط اذرة بعد امان لمكان **ط** كل فعل يحصل به السلف فهو موجب للامان و
ان لم يكن غصبا كمن ماثر الاثام لغف فعل حيوانا مملوكا او حقوق الثوب او منفعه كمن
يكن الذار او ركب الدابة وكما سبب ان يحفر براف عن ملكه عدوا او يطرح المعائر
في الطرقت واشياء ذلك ولو اصاب المباش والسبب فالامان على المماثر كمن اوقع عن
نير حفرة ما لم يصبه فالحال على الدافع ولو كان سلف الحال مكرها فالامان على
المكره لصفا المباشرة بالاكراه عن السبب **ي** لو صبغ مفصا عن طائر او حل دابة
مذها صنها سوا اهاجها حتى ذها او **و** سوا ذها بعقت الفج والحل او مكس
مذها ذها ذكرا لو مك قد اعن عبد مخنون ما بق اما لو كان العبد عاملا او صبغ ما با على
مال غيره ملا امان ولو نبج العقب وحل الذابة فو فعا في اخر منقزها فالامان على
المسفر لان سببه اخف فاحقق به امان كالانحرج الحافر ولو دمع طائر اسان
على حد ارضه اخر مطار لم يضمن لان منفعه لم يكن سبب فوايه لانه كان مسفعا قتل
ذلك ولو رماه بمقله ومان كان ن دارة الامكان منفعه بحر قتل ما لو حل زقائنه
ما نفع فانه من ضمنه سوا خرج في الحال او على المدرج او خرج بعض قبل اسفل فقط
او على احد جانبيه فمال على المدرج حتى سقط اما لو ملسه المدرج او زلله الارض

— 6 —

فان كان الذهب جوازا للبدل كجهد خضاه وزيت اعلاه من النقص من بعض العبدية و
هو دية ما ابلغه ونقص الزيت مثله مع رد العبد والزيت وان كان الخنايه سقوط قيمه العبد
ولو سقط ذلك العضوانه فلا شيء لانه يزيد به قيمه وان لم يكن مقدرا كالمسمن المفراط اذهب
ولم ينقص قيمته والواجب رده ولا شيء عليه ولو كان النقص في مقدار البدل لكن الذهب من اوج
عن مقصوده كعصير اعلاه حتى ذهب للماء فصحت قيمته دون قيمه والاسح به لا يفسد شاور
الباقي لان الاجرا الذهب الاقيه لها ونقصه اذها بما والوجه عندى وجوب الصمان ولو نقص العين
والفني معا وجب جان النقصين كطل زيت قيمه درهم اعلاه منقص ثلثه وصارت قيمه الباقي نصف
درهم وجب عليه ثلث رطل ودرهم ولو كانت قيمه الباقي ثلث درهم فليس عليه اكثر من ثلث رطل ولو
حصل الجهد فصحت قيمه لم يكن عليه اكثر من جان حصصه ولو ضمن العبد في بدل العاصب سمناسقف به
القيمة او كان سبابا مضار شيا او كان الحاربه نافعا فقط ثلثها وجب ارش النقص اجمعا ولو كان العبد
ارح فسدت قيمته فصحت قيمه عن النقصان ويحتمل عدم الصمان لان البات النقص فسدت قيمته
كالصناعة المحيطة والحقن الملبس والمكاتب المطلق الذي لم يوذ شيا والمشرط دام الولد بالبحث
في القتل ولو حذر بعض العبد كان حكم ذلك النقص حكم الاحرار ح كبحر ردة العبد اريد اياه
شردت وجب على العاصب قيمه وكلها المحسوبه منه ولا يملك العاصب العين بل يرضى قدرها وجب
ردها ويزداد قيمته وله حبسها الى ان اخذ القيمة ومحب عليه ردة فما المحسوب المصل المتصل
واجرمه الى ان دفع البدل ان كان ذاق الحق وهل يحب عليه ايه ما من دفع بدله الى رده قبل
بعم والا قرب عدم الوجوب ومحب على المالك ردة ما احدث بدلا الى العاصب ان كان ما قضا يست
رده زيادة المتصل كالمسمن دون المتصل ولو عصب عصب اضر عصب وجب عليه قيمه العصب
ان يحذر للبل فان صار خالوا وجب رده وما نقص من قيمه العصب وسرجه ما اداه من بدل ولو
عصب شئ فلف اهدما فصحت قيمه الباقي بالمعزوق كالحقن ردة الباقي وقيمته المالف
محتجا وارش النقص فلو ما سد درهم وصار الباقي راول درهم ردة ورة اربع
درهم وكذا الوش ثوبا مصفر فصحت قيمه كذا منها الشق فلف اهدما ولو كان ما اضر منها
مع ارش الشق ولو لم ينقص الشق ردة منها عرش ولو للف اهدما ردة الباقي وقيمته المالف ولو
اخذ احد الحفر بالمف وفسدت قيمه الاخر في يد المالك بسبب الاخر او ضمن المالف جميعا وفي جان
نقص قيمه الاخر نظر طهرات العاصب يخرج العين عن ملك المالك سواء ان اام والصفه والالا

وسا

وسا حصل النقص من العاصب او من غيره فلو عصب حنطه فطحنها او كذا فاعزله او سحقه لم
يملكه العاصب وللمالك ارضه وارش نقصه ان ينقص ولا شيء للعاصب في زيادته ولو استأجر العاصب
على عمل شئ من ذلك فالا اجر عليه فان حصل نقص كذبح الشاة فخر المالك في ارش النقص من الدرع
على العاصبه او على الذابح فان كان الذابح عالما بالعصب استقر الصمان عليه والاشترى الصمان
على العاصب لحزوره ولو عصب ثوبا فلبه فابلاه فذهب نصف قيمته ثم علبت السباب معاودة
قيمته وجب رده ورة الارش فلو كان راول عشرة ما ونقص الاسواق حيه ثم بعز حره ما و
عشره ردة الثوب ونقص وكذا الورعوت السباب فصارت قيمته ثلثه ردة الثوب وفي الامر ولو
عصب الثوب ونقص بعض لوانه فعليه ارش النقص فان اقام عنده مدة لم يلد له لزمه الا ان
ايضا ولم يتداخلا سوا السجل اذ ترك وسوا كان ذهب بعض الاوراما اسوال اربعين ولو نصبت
العين عند العاصب ثم باعه فلف عند المشتري فخر في ضمن شئ فان عصب العاصب وجب اكثر ما كان
قيمته من جان العصب للرجل السلف وان عصب المشتري عن اكثر ما كان قيمته من جان العاصب
السلف وان كان له ارضه فله الرجوع على العاصب بالخروج وان صار على المشتري ما من معاقبه في ذلك
وبالباقي على العاصب ورجع المشتري على العاصب بما عصب مع الحمل ارجع العلم ولو عصب طوعا
فاطع غير المالك فخر المالك في ضمن شئ فان رجع على المالك لم يرجع على العاصب مع علمه ورجع
مع الجهل وان رجع على العاصب رجع العاصب على المالك مع علمه والاربع مع الجهل ولو اطلق المالك
فاكل عالما بانه طوعا بصرى العاصب وان لم يعلم فالصمان على العاصب ولو رهب المحسوب المالك
او اهداه اليه فالوجه مائة ذمته وكذا ان باع اياه او اقرضه اما لو اقرضه اياه او رهب
او اعاره لم يرا من الصمان الا ان يكون المالك عالما لانه لم يجد له سلطانا واما نصف امانه ولو زوجه
الحارة من المالك فاستوله ما مع الجهل بعد الاستيلاء وصرى العاصب ولو قال العاصب المحبر
لمالك العبد هو عبيدي فاعفاه بالوجه عدم نفوذ الوعد لحدوده ولو قتل سفوذا والا قرب
الزوجه بالغرم ولو عصب حيا فزوجه او سفا فاحضنه فالزوجه والغرم للمالك لو ادب السلف
والا شيء للعاصب عن العلف والسق ولو عصب شاه فامر علمه فاحلها فالولد لصاحب الشاه و
لو عصب فاحلها فانه على ساقه فالولد له وعليه ارضه الضراب لعاصب الفحل وارش ما عصب
من الفحل ان ينقص وحال السج به لا يرضى ارضه الغراب وليس يعتد به اذ اذ ادت قيمته المحسوب
سفل العاصب وان كان اثر اكجلم الصنفه وخطاؤه الثوب ونسخ العزل ردة من اجرة

لم يرفع به على العاصب رجع به العاصب وكلما لو رجع به على المشتري رجع به على العاصب ارجع
به العاصب وقد نعتهم بان ذلك كله ولوردها حاملة فانت من الرجع عن العاصب ولا عليك الميرك
ما يفيض بالبحر العاصب سواء كان الناحي المالك او العاصب او عزما ونعمته وما يجد من بانه و
ما يزداد به قوته لزيادة صفته فان تلف عند من العاصب اعملا النعم من حين يفيض الى حين تلفه
ان لم يكن مملوكا والوجه عندك انه نعمته نعمته يوم التلف **الحكم** لو وطها العاصب جاهل بالتخوم
لزم منه المثل ومثل العشر مع الكارة ونصف مع عدمها ولا لعب الا مهر واحد وان تعدد الوطى
والاخذ عليه ولو اوصفها ما يصح له ان يرث المكاره وان وطها بعد ذلك لزمه الامران ولو ذهبت
الكارة بالوطى لم يجب عليه اكثر من المهر والعتر وان حملت فالولد هو الحق به للشبهة فان ضقت
مسالم نصف لان المقوم انما يجب للمحمول ولم يحصل مناد ولو وصفت حيا فعليه قيمته يوم الولادة
وارشها بنصف منها بالولادة وان تهاون بها بان من دونها العاصب بالتلف ميتا فليس له ان يبيع
حين امه ولو وطها احنى فالنصف ميبا عن الصاب للعاصب فيه حين جز وعنه العاصب للمالك في حين
امه ولو كانا مملوكين بالتخوم فان طاعتها وقت حد امه او المهر وسيل تحت عوض الوطى للمالك لانه حق
فلا يسقط برضا الامه ولو كانت بكر او ارث الكارة على الفول ولو اكرهها على الوطى لم يصح له
ووجب المهر للمالك ومثل تعدد المهر سجد الوطى بها الاكره فان حملت فالولد رت طواها او تحت
بالوطى وان وضعت حيا وجب رد مهرها وان اسقطته ميتا لم يصح لعدم العلم بمكانة ولو وضعت
حياتها العاصب لو ماتت نعمته وعليه ارش ما يقف الولادة والاصح بالولد ولو وطها بالامه
فالنصف ميبا عن عشر قيمته وان رض بها احنى وكذلك ولما كان نصير من شائنها ويرجع
على الفارس ان رجع عليه ولو كان العاصب عالما وهو جاهل بعلقه المهر والمهر والحق الولد
ولو كان بالعكس لم يثبت له الولد وسقط عنه الحد والمهر وحدت هي **الحكم** لو عصب ارضا بزرعها
او عزرها فالزروع والغرس للعارس وعليه اية الارض للمالك وانزال العرس الزرع
وطم الحفر وارث الارض ان نقصت ولو بذل صاحب الارض قيمته الغرس او الزرع لم يجب
على العاصب القبول وكذا لو بذل العاصب قيمته الارض للمالك ولو وهب العاصب الزرع و
الغرس لم يجب على المالك قبوله سواء كان في ملكه عزم صحيح او لم يكن ولو عصب الارض العرس
من واحد بغيره في الارض احرى على تلف ان طلبه المالك وعليه ثبوت الارض وارث بغيرها
ومعها غرس ولم يلقه وان لم يكن في ملكه غرس صحيح فالزوج انه كذلك اذا ولو اراد العاصب
ملكو

ملكو ومنه المالك لم يكن له العلق وكذا البحث لو من في الارض ولو حصص الارض ورواها كان
للمالك مطالبة بان ذلك سواء كان له فيه عزم صحيح او لم يكن وعلى العاصب ارش العاصب ولو
طلب العاصب فله ذلك سواء كان له قيمته بعد التخط او لم يكن ولو كسطن ارباب الارض لزمه
ردّه وفرضه على المالك ولو منعه المالك وكان في ردّه عزم من اراد ان يرضى او كان فله فرضه
ورده ولو ضرب الزاب لم يكن له اجر ولو جعل فيه تبا كان له حله واحد بینه ولو جعل
اجرا او فحارا لزمه ردّه بخرافة ولما كان له اصرار على كسره ويحتل عدل لانه سف ولو عجز في
الارض المعصوبه برالزب عليها ولو منعه المالك لم يكن له العلم وعما سقطوا لغيرها نزول برضا المالك
وعلى العاصب اية الارض منه عصبها الى وقت تسليمها وكذا الكلام احرى سواء استوفى المنفعة
او تزكها ولو تناها من الالة عزمه الارض خاصة ولو تناها من الالة المعصوب منه بخرافة دار
منه ولو عصب دار معصوبا فغلبه احرى دارا لحن بعضها وانه مهدومة الى حين ردّها
ارث النقص ولو لم يزرع العاصب الارض منعت لترك الزرع كافر المهر عن العاصب ولو
احد المالك الارض من زروعه كان له اقرار العاصب على تلفه كالتعديس ولو اراد المالك
ابقا الزرع للزاد من حصاه باقية ورضي العاصب صح ولو اراد لغيره الزرع وحق الفقه لم يجز
العاصب على القبول ولو اقره الميرك الشئ كانت الشئ للمالك للعاصب ولما كان فلهما قتل ادراكها
وليس للمالك شئ من الثمن وان كانت موهودة في الحمل للاله والارض وملع الغرس وطم الحفر
وارش النقص ولو عصب شرا مائتا للمالك وعلى العاصب ارش ما سقط من الثمن بالنقص
وليس عليه اية الشرا اذ الارض له **الحكم** لو ابر العاصب العرس بالعاره بالملك ولما كان الزام ارش
ما هو المثل فان من المتناهي لم يرجع المتناهي بل لانه دخل في العقد على انه من المنفعة
وسقط عنه المسمى فان كان دفع ال العاصب رجع به ان كان حاملة بالعصب ولو تلف العرس
في ذلك وان غرمه المالك رجع على العاصب وان كان عالما لم يرجع على احد ولو غرم العاصب احرى
الغنى رجع بالاجر على المساجر مطلقا بالقيمة مع العلم ولو اراد دفع المعصوب او وكله كملان
سوى تلفه عن المالك من شائها من العاصب رجع على المستودع ولو كذا ان كانا مملوكين
والرجع لهما لو ضمن المالك وان كانا جاهلين ورجع على العاصب لم يرجع عليها بغيره
والا احرى وان رجع عليها رجعا على العاصب ولو اصراره تلفه عند المسعر عزم
المالك فان عزم المستقر مع علمه لم يرجع وان عزم العاصب رجع وان كان جاهلا ارجع

سمي العن على العاصب ان عزمه ولا يرفع العاصب عليه بها ان يرفع المالك عليه وهل يرفع
 على العاصب بالاقع لو عزمها المالك فيه افعال من حيث انه دخل على ان الشاغل له غير موقوف
 ومن حيث انه استغنى ما عزمه وكذا البحث فيما سلف من الابواب الاسواق ولورد ما المستور والمتوج
 على العاصب على ما ذكره في حق العاصب واستقر العان على العاصب ولو وقع عليه لعلم العاصب استقر
 العان على المشتبه ولو كان حائلا غير المالك فان من المشتبه رجع على العاصب بالقي والاقع انه
 عزمه وان عزم العاصب لم يرجع على المشتبه وفي افعال ولو اجبر المعصوم بالرجوع للمالك ان
 استقر العن والاقع وعلمه للعان ولو حارب به فكذا ذلك وعليه اداء العامل ان كان حائلا
 ولو عصبه في بلد فطالب في اخر لزم دفعه اليه سواء كان امانا او عروضا وسواء كان في البلد
 واداه او اخلطه بان كان ازيد في بلد العن او انقص وسواء كان في حمله مونة او لم يكن و
 المروج من العاصب لا يرجع للمهر ولو عصب انة حائلا ماله لم يرد له ماله ولو عصبها
 حائلا اخلطت عند العاصب وولدت من ولد ما مان استقطبه من ماله بغيره لعدم العلم بحاله
 على اركان مع عصبه من الام بالولادة سواء ولدته حيا او ميتا ولو عصب فضيلا لم يكن
 في داره ولم يخرج من الباب وجب نصف ورثة العصيل والامان على صاحبه وكذا لو دخل
 دابة دارا او سبب من صاحب الدابة ولم يكن اخراهما الا بالنقص وان كان سبب من
 صاحب الدابة او لم يكن منها بفريق عن صاحب الدابة النقص وكذا لو عصب حشيه
 ولم يكن اخراهما الا بالنقص سواء كان النقص اقل من كبر الحشيه او اكثر ولو عصب
 دارا داخلها فصلا او حشيه ولم يكن اخراهما الا بالنقص او اكثر من العصيل ويخرج
 الحشيه وكوت الحشيه ولو ادخله دابة راسها ولم يكن اخراهما الا بالنقص ما كبرت وحشيه
 صاحب الدابة ان كانت معه عليها او فرط في حفظها ولو لم يكن معها عليها وفرط صاحب الدابة
 ان جعلها في الطريق فلا امان ولو لم يفرط احد منها ولم يكن المالك معها من صاحب الدابة ان
 ذلك لمصلحة ولو باع دار او فيها حيوان او ادوات الحياج الا بالنقص الباب نقض وعنه
 النابح ولو عصب حمارا سلبها دابة فحقت ودفع للحمار الا بالكل ولو عصب حمارا
 الدابة ولو كان الحيوان ادبيا من العاصب فحق الحمار ولو اسلف حمارا وجب حماره
 عن حصونه فحقت وحشيه صاحب الحمار النقص الا ان يكون النقص من صاحب الدابة
 ولو مال من علمه للعان انا المالك والاقع مالي والا عزمه شيئا فله ذلك في لو اخلط المالك

في الدار

والعاصب في القتي بعد التلف والاقع فاقول قول العاصب انه الغائم مع عليه وما
 اكثر علمنا القول قول المالك مع الحار ولو ادعى العاصب ما يعلم كذبه بان يدين ان من العبد
 حبه لم يلف اليه وبطال بالمحمل ولو ادعى المالك بعد تلفه صف يزيد بها القتي كعلمه
 والمالك العاصب والقول قول العاصب مع عليه اذ لم يكن للمدعي منه ولو ادعى العاصب عيبا
 فأكبر المالك دالته فاقول قول المالك مع العاصب ولو اخلطه بعد رادته فحق المعصوم في دفع
 زيادة مال المالك زادت مثل تلفه ومال العاصب بعد التلف والقول قول العاصب ولو وجد عيبا
 معال العاصب كان عيبا مثل عصبه وقال المالك عيب عندك فاقول قول المالك ان الاصل الصحيح بعمل
 مقدم قول العاصب علما بالبراة وما ان الطاهر عدم العيب ولو عصب حمارا المالك لم يخلطه عند ذكره المالك
 العاصب فاقول قول المالك ان الاصل بقاءه على حاله ولو اخلطه في رد المعصوم او رد ماله او رد فحقه
 بالقول قول المالك مع عصبه ولو اخلطه في التلف فاقول قول العاصب فاذا اخلطه طالب المالك بالبدل العبد
 العن لو مات العبد معال المالك ردته بعد موته ومال العاصب قبل موته فاقول قول المالك مع عصبه قال
 في الحارات لو علم ان هذا النوع كان حارزا ولو اخلطه معال العبد من ثوب او خام فاقول قول
 العاصب مع عصبه ان كان على المحجج ولو باع شاة او من ان كان عاصبا له وقت بيعه وانه استقر
 اليه بعد ذلك فبطل صحيح اميراته او عزمها واقام به فبطل البيع للملكه اياها بما شتره
 البيع وفل يسمع سبب ان لم يسمع اللفظ البيع ما دل على الملكة والاروت وكذا لو مال بعد البيع
 ما دل على ذلك كان يقول بطلت من ملكي او ارضته ملكي او حوذه كذا هو حسن بطا لو باع
 عبدا ما ذى بالث ان النابح عصب واقام به بطل البيع ورجح المشتري على النابح بالث ولو لم يكن معه
 فاقول النابح والمشتري فكذا ذلك وان اقر النابح وصد لم يعمل في حق المشتري وعزم القتي والنابح اخلطه
 مان لم يكن مع المشتري فليس له المطالبة به لانه ادعيه والوجه المطالبة ما قبل الاثر من الثروة
 العبد وان كان مضمنا لم يكن المشتري استرجاعه مان عاد العبد الى النابح فصح او عزمه وجب رده
 محل المالك واسترجع ما اعطاه ولو كان اقرار النابح في من حناره الفسخ البيع ولو اقر المشتري وصد
 لم يعمل في حق النابح ورثة العبد فان كان قد دفع الثمن لم يكن له استرجاعه وان لم يكن دفع وجب
 رده عليه ولو عزم النابح وقت البيع اللفظ ما دل على الملكة لم يسمع منه مان اقامها المذني قبل
 والاصل بهاد النابح ولو اكره جميعا كان له اخلطها وان كان المشتري قد اعتق العبد لم يخل
 اقرارها ولو اجمع العبد اتمم العبد لان محمول الفسخ اقراره لمن دفعه وعدمه لان

على صاحب
 على المالك
 على العاصب
 على العبد

لم يسل سيفت ترك القدر ولم يقدّر على الشهادتين من العدد اذ الوكيل لم يفعل بطلب سيفه
ولو كان المرفق السيف من الطلب كالصداق اليسر فهو كالصحيح ولو سلف من الطلب كالحرم فهو كالغاي
في الاسناد والموكيل والمخوس ان كان طلي او من عنده عنده فهو كالغاي وان كان محبو ساجن
تد عليه فهو كالملقود ولو كان للغاي وكيل عام الوكيل فله الاخذ بالسيف مع المصلحة للغاي
وكذا لو كان وكلا في الاخذ وان لم يكن مصلحة ولو ترك هذا الوكيل الاخذ كان للغاي المطالب بها مع
سوا ترك الوكيل لمصلحة اذ لا يثبت السيف للصبي وتولي الاخذ الاول فان ترك الاول الاخذ فان كان
الخط في الترك طلب السيف ولم يكن للصبي بعد بلوغ المطالب بها وان كان الخط في الاخذ لم يسل
السيف ترك الاول وكان للصبي بعد بلوغ المطالب بها والاعتراف على الولد ولو اخذ الولد الخط
بالاخذ لم يكن للصبي بعد بلوغ السيف وان كان الخط في الترك لم يصح الاخذ ويكون الملك باقيا
على المستردي دون الصبي والاول ولو كان وصيا لانس فباع احداهما بصيبا في تركه الا ان كان له الاخذ
للاخذ بالسيف ولو كان الوصي شركا فباع حصص الصغير كان له الاخذ بالسيف على الاقوى ولو باع
الوصي بصيبه كان له الاخذ للصغير بالسيف مع الخط وكذا الاب لو باع سقن الصبي المترك مع كون
في الاخذ بالسيف ولو بيع سقن في تركه حل لم يكن لولي ان يخذله بالسيف ان العكس عليه
بغير الوصي والميراث فاذا اولد لطلعت كبر اهل ان يخذله بالسيف كالصبي اذ اكر ولو عزول الصبي
عن السيف وكانت الخط في الاخذ لم يصح العود كان للول الاخذ بها بالوكيل كان الخط في الترك
وعفي ثم صار الخط في الاخذ لم يكن له الاخذ والالطف اذ الخ ^{هـ} حكم المخون حكم الصبي سوا ذلك
السيف واما المغي عليه فلا راي عليه حكم الحكم بسط اقامته واما الملبس فله الاخذ
بالسيف في الترك وليس اخذ ما به الاخذ بها والاعتراف على الاخذ والاعتراف ان اسقاط حق سوا
كان الخط في الاخذ والترك ان يخذله في دمه وليس محذور عليه في دمه ولم يمنع من دفع ماله في
عنها واذا ملكا السيف بالسيف بعلق صفق الغوا به سوا الحق برضاهم او بدون والملك الاخذ
والترك وليس لسيده الاعتراض ولما دون له الاخذ بالسيف فان اسقطها السيد سقطت وان كرم
العبد وان عني العبد لم ينفذ عنه واذا اشترى شخص في تركه مال المصاربه فله التعامل الاخذ بها مع الخط
فان عني ملكا الاخذ ولو اشترى المصاربه مال الفراض فحقا في تركه ربه المال وليس لرب المال
في سيف على الاقوى لان الملك له ولو كان فيه مخرج ملكه سوا اهل ان العامل ملكه بالظهور اياها الاصاف
الان شرا ما دون منه وان لم يكن ظهور مخرج لم يكن للعامل اعتراض وكان له الاخذ عن عمل ولو كان المصاربه

هذا هو الصحيح
في ما ذكره من
الاعتراف على
الاولى

س

سيف والريح في المال فله الاخذ بالمال لان الملك له وان كان فيه ربح وملكه بالظهور ملكه كذلك وان
ملكه بالظهور احتمل السيف وبعدها كره المال وان باع المصاربه سقنا في تركه لم يكن له الاخذ
بالسيف لان مقتضى الحال ^{هـ} ثبت السيف من تركه باع احداهما فباع الاخر اجماعا ولو زاد
على انس مال اكثر على ما سئل السيف وباع بعضه بعت مطلقا على عدد الدوس وقال اقرن بعت
في الاراضي والانسب في العبد الالوهة والاقرن عندى الاول وعلى القول ببيعها مع الكرم فاما بعت
على عدد الدوس ان كان له واحد او ازيد السحق المجمع فاشت المجمع في السواء وحسن ان الحسد
من اذها على عدد الدوس اذ على قدر السهام واذا كان الشعاع اربع فباع احداهم وعمل الاخر
بالعامة اذ البيع اجمع وليس لها الاقتصار على حقها وقال ان الحسد لها ذلك ولو كانوا عاين
محض واحد اذ المجمع او ترك فان حصد لفاخذ المصف او ترك فان حصد ثالث احداهما الثلث
او ترك فان حصد الرابع اذ المجمع او ترك ولو لم يبق السيف في يده الا ان غاصفها ثم حصد الثاني لم
شاركه في الثمنا وكذا لو باع الثاني في يده ثم حصد الثالث لم يشاركه في المفضل ولو حصد
حصة من السيف لبعض لم يصح ان ذلك عمود لا يصح لغز من هو عليه كالعصاة ولو امتنع الخلف
من الاخذ حتى يحضر الغاي لم يسل سيفه على اسكال ولو علم سطل السيف وكذا لو حصد
وعفوا وكان للراعي اخذ المجمع او الترك ولو مال الخاف لا اخذ الاخذ حتى احتمل سلطان السيف
لعدته على اخذ المجمع وتركه مكانا لمفرد وثوبها ان الترك اخذ وهو قدوم الغاي فحل
هذا لو كانوا الثلث فخذ الاخذ السقف كله بالسيف فقدم الثاني واخذ بصيب وهو الثلث
فاذا قدم الثالث اخذ من الثاني ثلث ما في يده بصيفه الا في يده الاول وبغض السقف فقسم
السقف على ثلثه عشر ان الثالث اخذ من الثاني ثلث الثلث ومجود سقن في الالوهة
ست حارس بعت بمقتضى السقف بصيف والسقف لها نصيب اسن سقن يكون ثلثه عشر للثاني اربع
اسم ولكن الشوك سقن ان الثاني ترك سدا ياكل له اخذ وحقق منه ثلثه وهو التسع دون
على تركه في السقف والاول والثالث سوان الا كحاف ولم يترك بعد ما شتا من حقه مخرج ما معهما فتم
مكون كما ملكا بلو حصد واحد واخذ المجمع ثم حصد الثاني فاشته ما حصد الثالث وطالب بجزء السقف
ولو رد الا ليعيب كان الثاني الاخذ ولو ورث اخوان دارا او امراها بغير السقف او فز ذلك كانت
احد ما عني ان باع احداهما بصيب فالسقف من اخذ به الحصد بها الا ان ولو اخذ الخاف
المجمع دفع الثلث وليس له الباقي حصص العاين والباقي ما دفع ثم حصد الثاني وطلب اخذ النصف

م

ودفع ال اذول نصف الثمان في الشقة صحفا كان ذلك على المسمى دون السفع الاول الا اذا
 لم يرد في الاخذ من جعان معا على المسمى والاربع احد ما على الف و اذا اقيم الحاضر ان يصف
 بعض الغائب واحد الشريك غائب احد من المسمى فان كان له ما قبله الحاكم من جهة الغائب المثلث
 ولو لم يكن حاكم اسطر حتى يقدم الغائب لانه موضع عذر وكونه احد المثلث من شركه اسحق السفع
 الثالث خاصه ان المسمى لا يحق على نفسه شيئا ويحمل اسحقا لانه شركه والعول ما صدر به
 بل ينفذ الشريك من اخذ حقه وحسبه سبب لشركه المسمى قدر نصيبه لا غير او العفو دون
 مال المسمى قد اسقط سق حتى اخذ المخرج او اترك لم يصف الاستقرار ملك على قدر حقه فحرف
 السفع اذا اخذ بالسفع مع عاقد ما من حقه وكذا اذا اخذ الحاضر المخرج مع حقه الف
 معال له الاول حذ الكلا اودع فقد اسقط سفق لم يكن له ذلك وليس للمسمى حله عند
 بعض الصفة لو اخذ الشريك بعض ولو باع الشريك من ثلث صفق بثلثه اخذ المخرج
 الاخذ من اثنين من واحد انما ينزله عقود فاذا اخذ نصيب واحد لم يكن للاخرين عاركة
 في الشقة ولو باع من ثلث في عقود منفردة مع علم السفع فله اخذ المخرج وان ما ضا ما كان اخذ
 نصيب الاول لم يكن للاخرين مشاركة في السفع وان اخذ نصيب الثاني وعفا عن الاول شاركه
 الاول في السفع وان اخذ من الثالث وعفا عن الاولين شاركه وان اخذ من الثاني لم شاركه احد
 منهم لان املاكهم قد اسحقها بالسفع واسحق عليه بها سفع ويحمل شركه الثاني في سفع الثالث
 لان السفع يحق بالملك لا بالعقد وشاركه الاول في سفع الثاني والثالث ولو باع اسان من ثلثه فله
 عقود اربع بثلث السفع احد المخرج والبرج والصف وثلثه الارباع وليس لبعضهم سفع الاسعالم المبيع
 السهم دفع مساوي الاخذ المأخوذ من ولو وكذا احد المثلث شركه في بيع نصيب مع نصيبه ما عا
 لو اخذ مكثر كمال السفع مما دون احد ما وعنه الفروع لما ساق حل القول بسوت السفع ح الكن
 وكذا باع الشريك الواحد نصف حصته لو اخذ مع الباقي عليه او على غيره مع علم السفع كان له اخذ
 المخرج والاول خاصه والثاني خاصه وكذا الوباي من اكثر من اثنين ح قال السيد المصنف ان الامام الحسين
 وحلفاءه المطالبه بسفعه الوصوف التي سطون منها على الماسك او على الماخذ وصالح المثل وكذا اذا
 ناطق لم يحن في وقف من وصي وولي له ان يطالب بسفعه مع انه قال ان السفع ان يبيع اكثر من اثنين
 او ليس ان كان الوقف على جماعة المثل او على جماعة من باع صاحب المطلق ليس لاصحاب الوقف السفع
 والواليه ذلك ان ياده الشراكه ان كان على واحد من ذلك الفصل الثالث من كفته الاخذ

خبر

سفر السمع
 من السمع
 من السمع

دفع حيا آ ملكه السفع الشقة احد وكل لفظ دل على احد من مثل اخذته بالمراد ملكه او نحو
 ذلك وكل تلك المطالبه الاقرب انه الملك والام سقط السفع بالعفو بعد المطالبه ولا يقدر الملك
 الحكم حاكم نعم يعتبر ان يكون المثلث والصف معلوم ولو كان احد ما عا ولا على اخذ الشقة منها
 كان او اخذت السفع بالثلاثة مما كان لم يصف وله المطالبه بالسفع مع معرف قدر الخ والمبيع
 ما كان ثمة است اسحق السفع الاخذ بالسفع بعد العقد لا قبله اجماعا وهل يوقف على بعض
 الخمار الذي للمبايع مال السفع لا نعم ومنه قوله من حيث ان في الاخذ اسقاط حق البايع من البيع والزام
 السفع في حقه بغير رضاه وقال القرون لا توقف لانه المكدا سفل بالعقد ونحن في ذلك كره المصنف
 لو كان الخمار للمسمى خاصه فان السفع ثبتت فان باع السفع حصته في من خمار البايع عالم المبيع
 الاول سقطت سقته وثبت السفع بما في المسمى الاول ويخرج على قول الشيخ سوبه بالبيع
 لعدم الاسعالم عند ولو باع فله عليه المبيع الاول سقطت السفع لانه ان لم يصفها فان حق
 من ملكه حمله على ما كان والا كان له السفع على المسمى الاول والمستهز الاول السفع مما باعه
 الشريك نحو اخذ من علم ما كان استراط الفود في السفع للعالم الممكنا مع العلم بان شرطه لوافر
 المطالبه مع علمه ومكته من المطالبه بطلب سقته ولا يصدر المسمى لعدم استقرار ملكه وسفع
 من الموقوف بالعاره وقال السيد المصنف وان لم يصفه وان ادرى اسقط السفع الا بالاسعالم
 وان بطاولة الرمان لانه من مال ولا سقط بترك طلبه كغيره من الموقوف ثم اجاب السيد بان المسمى
 سفل للسفع سلم المبيع فاما ان يتم لثمة شقته فسد الفرض المسمى ونحن في ذلك بالمتوقف
 فقل قول الشيخ لو لم يطلب مع امكان بطلت سقته وان كان في المجلس ولو فرها العذر لم يل ان
 يعلم للموقوف ان السفع اوله حوج او عطش حتى ياكل او يشرب او يطهر او اعلان باب اد
 للخروج من الحمام او لودون دغيم ويصل متائيا او لمشهد عان جماعة يحاف فوه بالمسطل سقته وكذا
 كذا عذر لمنع عن مباشرة الطلب وعن التوكيد والحب ان تجاوز عاداته في المشي والفتح والعبادة
 الوهبة او المذدبه وحاز الصبر حتى يثربا ولو دخل الوقت صبر حتى يتطهر ويصل الصلوة بينهما
 ولو علم بالسفع ما فدا وذر على السعي او التوكيد فاسفل بطلت سقته ولو عجز عنهما لم يطل وان لم
 شهد المطالبه ولو كان المسمى حاضر عندك في هذه العواله امكنه مطالبتك من غير استعجال
 عن اسعالم بطلت سقته ان لم يطلب واذا كان المسمى عايبا ومري من حوائج مشي على عاداته
 فاذا لفته بما بالام ودعاه عقتب بخير العادة ولو اسفل بطلام او اسكت لغزاه بطلت

سعة ولو اجبر بحجر بالبيع وهذا لقولنا ان قلت على حدة ولم يطالب بطلب سعة ولو
قال المصدق وكان من حكم سعادته كحل عليه بطلت سعة وان كان من العمل بقوله كالمص
والعاقب والواحد العدل لم يطل ولو وجد من غير ذلك ولم يطالب وقال انما ترك الطالب في اللد
الذي فيه المبيع او لاخذ الشقص في موضع السعة بطلت سعة اذ ليس ذلك عذرا
ولو قال سبت فلما ذكر الطالب او سبت البيع بطلت لانه خيار على الفور اذ لا امر سبنا بطل
ويحتمل عدم الطل ان لا عذرا وكذا التردد لو ما حلت استحقاق السعة مع امكانه في حقه
لو اظهر المشتري له ان التردد اكثر مما وقع عليه العقد فترك لم يطل سعة ولا استحقاق التمس
بان لم يترك الا لكثير التردد وكذا لو اظهر ان المبيع سبها فقليل ما تترك او العكس اذ ان التردد
مبان دما نرا او العكس سواء ورعها او لا وان التردد بعد ما نرا عرضا او العكس او نورا
من العرض مبان عن او ان المشتري استراه لنفسه مبان لغرض او العكس او ان التردد واحد مبان
لا من لو العكس او ان استراه لنفسه مبان الا او انه استراه للزوج ثم مبان انه استراه نصف
سعة او ان استراه نصف ثم مبان انه استراه اجمع نصف او ان استراه الشقص من ظهر
انه استراه هو وغرض او العكس ولو اظهر انه استراه ثم ترك مبان اكثر او انه استراه للزوج ثم
ترك مبان شرا لنفسه به بطلت سعة **هـ** السعة باخذ الشقص بالثمن الذي وقع عليه العقد
وسله او لا مان امتنع لم يحجب على المشتري السلم حتى يصفى فان كان التردد مسلما كالذهب والفضة
وغزما اعطاه السعة مثله وان لم يكن مسلما اختلف علماء ما لاكثر على ثوب السعة وما لا يحتمل
سقطا وعليه دلل رواه على باب الصحيح والصادق ملو ولا ينافي عمل التردد وهذا الاصل
وعمل القول الاول احد سبب التردد العقد وليس للسعة سعة بل باخذ الجميع بكل
الشر او يبيع والالزام ما نزع المشتري من دلاله او كاله او اذلة حافظ او غرض ذلك من الحوز وماخذ
الشر الذي وقع عليه العقد سواء كانت فيه السعة اكثر او اقل ولو كان البائع مضيا ببيع التردد المثل
محسوسا او لا ولو اقر ولو باع ما لا يماه محسوسا بابل التردد وكان التردد من المثل فان وقع محسوسا
البيع في الجميع وللبيع احد بالسعة بذلك التردد ولا يمنعها كونه مسترخيا وكذا ان لم يحجب
واجاز الورثة وان لم يحجب بقدر المثل وبطل التردد مستحق المشتري ما نرا او ان كان السعة اقل
ما حصل له بالبيع والمحاباة بالسعة على التردد وان محسوسا الصفة كان للسعة الاخذ كما لو رز
المشتري بالبيع ولو زاد المشتري في التردد او غرضه البائع بعد العقد وايضا الخيار فهو
او

او ايجلا لا سبت في حق السعة بل يدفع كما لا يثبت من غرض زاده والاعتناء وكذا لو كانت الزيادة في
من الخيار او الشقص وقال السعة بلحق العقد بناء على ان الاسعار ما مضى الخيار ولو لم يثبت
وسحب على قول السعة لو كان التردد غرض مثل وجوب السعة يوم افضا الخيار ولو كان التردد بطل السعة
موان احد ما جبر السعة من دفع التردد عاجلا واخذ الشقص وبطل الصبر الى الاجل واخذ التردد
في محله ودفع التردد بعد الاجل والتالي اخذ السعة عاجلا وامامه كمثل مال اليد دفعه عند الاجل
ان لم يكن مسلما وهو الاقوى عندى واذا اخذ السعة بالاجل مانت السعة او المشتري على التردد
المست من مبادون صاحب والمحب على المشتري دفع الشقص مالم يذل السعة التردد الذي وقع
عليه العقد ولو باع مقصا مسغوا مسغوا الى السعة فيه صفقة سعة السعة في السعة
من التردد والى سبت في الاخر والاحراز للمشتري هنا لان سعة السعة محدثا ماسحقات
السعة ولو باع سعين من موضع محسوس فيها السعة لو اخذ حقيق وشركا ادهما غرض ترك الا
ملما ان اذلا ونعم التردد على قدر العتق ولو اذلا ادهما دون الا وحي وليس له اخذ الحقب
ولو كان الشريك ادهما فله ادهما وتر كما اذا اذلا ادهما دون الا ولو استراه مبان ودفع عرضا
ساوى عشرة لم السعة ما به او ترك **و** تصرف المشتري في البيع قبل اذله محسوسا وان باع بالبيع
غير السعة من دفع البيع واخذ بالبيع الاول سببه ومن افضاه والاخذ من الثاني والبيع الاول
وكذا لو باع الثاني على الثالث ان افضاه الاول الفتح الاول ان اذله من الثاني والبيع الثالث
خاص وان افضاه الثالث لم يفتح شي ما اذا اذله من الثالث دفع اليه التردد الذي استراه به ولم
يرجع على احد وان اذله من الثاني دفع اليه التردد الذي استراه به ورجع الثالث عليه ما اعطاه الا
ببيع عقده ولو وقف المشتري ما لا يحب فيه السعة كالوقوف والى والرهن وجعله مجبرا
ملف السعة محسوسا ذلك واخذ التردد الذي دفع عليه العقد وماخذ السعة الشقص فمن هو في ذلك
ويصح عقده ودفع التردد الى المشتري لا الموقوف ولو باع المساعان لم يقطع السعة ولتسعة
في الامالة والذكر باق على المشتري وكذا لو رز المشتري ببيع ولو رز السعة بالسعة فما لا
لم يكن له الا مال سعة الا بالبيع الا بيع ولو باع السعة الا مال فما لا لم يبيع الا بالبيع
سبب من المعادون في لواء اياه **ز** السعة اما ماخذ من المشتري ودركه عليه ولو اظهر
الشقص مسحوقا دفع التردد على المشتري ورجع المشتري على البائع وان وجد معسرا لم يرد على
المشتري او اذا ارشده منه والمشتري رد على البائع او ماخذ منه الارش سواء كان السعة

الشيء في الذمة وإن كان بالعين رجع بغير الثمن ولو أمد السبع للمسري دون البائع بطلت
السفحة ووجب على المسري رد مثل الشيء الذي دفعه إلى البائع أو قيمته وسيل السقف
مع نزاع أنه للبائع فمسري العقد منه وسيل رمان ولو أقر السبع والبائع واليك
المسري رد البائع إلى على صاحب بطلت السفحة وليس للبائع مطالبه المسري متى وإن أقر
السبع خاصة بطلب السفحة ولا ينفق في هو المعادس ولو كان الشيء غير مثل فوجد البائع عيبا
فردّه قبل أخذ السفحة احتمل تقديم حقه إن في أخذ السفحة إبطال حق البائع من العقد
السفحة بطلت الزالة الضرر فلا يراد بالضرر وتقدم هو السبع لسبق حقه والأقرب الأول
لأن حق البائع سبق لإساده إلى وجود العيب وهو محقق حال البيع والسفحة بطلت بالسبع
فإن لم يرد البائع المعيب حتى أخذ السفحة كان له رد الشيء وليس له استرجاع البيع إن السبع
ملك بالأخذ فلم يملك البائع إبطال ملكه ولكن رجع بغير الثمن بغيره وهل يرد البائع
بمثل ذلك إن السبع إنما أخذ بالثمن الذي استقر عليه العقد وذلك متى العقد ما كان
دفع أكثر رجع الفضل على صاحبه ولو لم يرد البائع الثمن ولكن أخذ رثته فإن كان السبع دفعه
الشيء بمسار مع المسري عليه بما أذن من أرثته وإن كان دفعه بغيره صحح المراجعة المسري على
السبع متى أنه دفع ما وقع العقد عليه صحح ولو عفا البائع عن الأرش لم يرجع السبع
على المسري لأنه بمنزلة إعطاء بعض الثمن ولو عاد الفضل إلى المسري ملكه مسانف كبيع
أو عيب أو غيرهما لم يكن للبائع أحد وليس للمسري ردّه على البائع بدون اختياره ولو عفا
الشيء الموقوف على الوصف أصح من ثبوت السفحة مطلقا ورجوع البائع بغير الثمن سقوطها إن لم
يكن السبع بغير الثمن لطلان البيع حيث يحد بالسلم سطل السفحة المفقودة عليه
أو لو أذعن مع نصيب بغيره على أحسن ما لم يرد حلف المحلى مع عدم البند وهل يثبت
المسري في السفحة بالشيء مع إن البائع أقر بحقق ما سقط أحد ما يكرار الإذحق
ويحتمل سقوطها لأنها خارج البيع ولم يثبت على الأول بأخذ السفحة من البائع وبما المراد إليه
ودركه على البائع ويحتمل مع إكرار الجني أسفا كسحقان تحاكم السفحة والبائع للمسري بسبب
السبع في حقه والعهد عليه أن مقصود البائع الشيء وقد حصل من السبع ومقصود السبع
أخذ السفحة وجان العهد وقد حصل من البائع فلا مانع من التحاكم لكن الأقوى عند الأول
فإن أثر البائع بغير الشيء من المسري متى الشيء الذي على السفحة الذي عيب بعد ما فعل الحاكم

فإن

فإن ادعاء البائع أو المسري دفع إليه وإن ما عيبه فاقوا المسري بالبيع واليك البائع القصد
نحو للمسري الامور البائع له به وإن البائع الذي في هذا الشيء إنما سعى على المسري وأعرف
بالعقد منه في لو أذعن باحتراز شركه عنه طلب منه بحريته الذي عوى مع المالك
الذي في السفحة وقد رجع العقد والشيء ودعى السفحة منه فإذا فعل سبل المذني عليه فإن
اعتذر في زعمه وإن أنكر وقال إنما أهدته أو ورثته فلا سفحة على القول بوله مع المراجعة عدم
البند ولو نظر في حقه البائع من المذني أو بدو بها ولو مال استحق على سفحة القول بوله
في الشيء وكفنه للمنفذ على موله واليك السقف البين على أنه لم يستر بعد ولو نظر في غير السفحة
وغيره عليه الشيء ما إن أحد دفع إليه واليك العمل به في رد السفحة إلى أن يدعيه مدفع إليه
وأحد الحاكم له متى ادعاء المسري دفع إليه ولو اعترف بالشراء واليك البائع القول بوله
مع المراجعة ولو مال استرثته لعلان وكان حاضرا مان حذره بغير السفحة عليه ولو مال هذا لكل
لم استرجع أسفحت الحكومة إليه وإن كذبه حكم بالشراء للمقدور أخذ منه بالسفحة وإن كان عابيا
أحد الحاكم ودفع إلى السفحة وكان الغائب على حجة ويحتمل عدم الأخذ إلى أن يحضر الغائب
ولو مال استرثته لو لدى الصغير أو لمن له عليه ولأنه لا يملك عدم السفحة لسبوت الملك للطفل
واليك السفحة ما أقر الولي وبثوبها لأنه ملك الشراء له صحيح إقراره منه والأقرب الأول
أما لو أقر بعد اعتراؤه لما شراؤه لغيره لم يثبت فيه السفحة إلا بالبدن أو إقرار الحاكم
بعد حضوره والبعض بعد ثبوته ولو كان الشريك عابيا فاذن الحاكم على من حلف الغائب
في ذلك أنه استراه من الغائب فذمه أصح من أخذ بالسفحة لأن من العرف من يصدق في
بصرفه وعدمه لأنه أقرار على غيره والأقرب أقوى وكذا لو باع الغائب واذن أحد الغائب
فإن أوجبنا السفحة وتقدم الغائب فأكبر البيع أو الأذن فذم قوله مع المراجعة وأحد السقف
ومطالب ما لا بد من ثبوتها فإن طالب الوكيل رجع على السفحة للمنفذ لما في ذلك وإن طالب
السفحة لم يرجع على أحد أما لو أذعن الوكيل للأذن وباع فاحذر الشريك بالسفحة استقر
الحاكم على الوكيل لأنه غار فإن رجع الغائب على السفحة رجع السفحة على الوكيل وإن رجع
على الوكيل لم يرجع على السفحة ولو أذعن على الوكيل أنه استرجع الشيء الذي في ذلك فقال
أما ما وكيد أو مستودع قدم قوله مع المراجعة ولو كان المذني منه حكم به ولو لم يكن أصل العضا

السفحة

حقه من الذي احدثه لان الملك ضعيف ضعف الشرك وعدم القفوط لاقرار الشرك وانتم
استحقاقه للصف فلا يبطل برجمه عن اقراره ولو اكره الشركه كون الشراة وعن من سفته
واحد المشتري على الاقرار بالشركه فليس صحيح احد المحج لعدم المعارع والامتناع على الصف
لاقرار المشتري ولو قال احد الشركه للمشتري شراؤك باطل وقال الاقراره صحيح والصفه كلها العرف
وكذا لو مال لم يستره بل اسيبه وهذه الاقراره على الشرا ولو عفا احد الصف عن البيع و
عنه عفا الشرا ولو كان في البيع او الشرا وقال الصف في ذلك ثم فزت على الفرق ولو اعتقد انه
صف فز انما الحاكم بحكم يقوط الصف فوفزت على الفرق لا باسقطت حكم الحاكم ولو باع احد
الثلاث بصيبه على الثاني ثم باع الثاني على اخني ثم علم الثالث انه اخذ بالصف الثاني اخذ جميع ما في
يد مشتريه لانه لا شركه له في بيعته وان اخذ بالاول اخذ نصف البيع وهو السدس لا بالمشرك
شركه بما اخذ نصف السدس من المشرك الاول ونصف من الثاني لانه لا للثالث ان يشتري الثلث وكما بهما
صف لما باع الثلث وفيه ثلثان بعد باع نصفه فان يدك والصفه صحيحين فان يدك وهو
السدس صار مضمنا في يد ما نصف بما خذ من كل منهما نصف السدس ويدفع ثلثه الى الاول
ويرجع المشرك الثاني على الاول يدع الثم يبيع من ابي عشر ويرجع الى اربعة للصفه النصيب
ولكل منهما الدرع ولو اخذ بالصف من اخذ جميع ما في يد الثاني ويرجع ما في يد الاول فله ثلثه
ارباع الذي ارسله شركه الدرع ويدفع الى الاول نصف الثم الاول ويدفع الى الثاني ثلثه اربع
الثم الثاني ويرجع الثاني على الاول بربع الثم الاول لانه ما خذ نصف سري الاول وهو
السدس فندفع اليه نصف الثم وقد صار نصف هذا الصف في يد البايع وهو ربع ما في يد
ما خذ منه ويرجع الثاني على الاول ثلثه وثق لما خذ من الثاني ثلثه اربع ما استراه
فاخذها منه ودفع اليه ثلثه اربع الثم ولو كان المشرك الثاني هو البايع الاول لم يختلف
الحكم ولو كان الدارس الثلثه لاعدتم الصف وللآخرين الصف فاستري صاحب الصف
من احدى ما جمعهم باع ربعا مما في يد اخني ثم علم الشركه فان اخذ بالبيع الثاني اخذ
جميعه ودفع الى المشتري ثلثه وان اخذ بالاول فله ثلث البيع وهو نصف سدس لان
المسح كل ربع فله نصف سدس ما خذ ثلثه من المشرك الاول وثلثه من الثاني وعجز كل
من سبه وثلث الصف ثمانية عشر ولكل واحد منهما سبعة على ان يشتري صاحب الصف سبعة
سنت الصفه منه ومن شركه لهما الشريكة لهما ثلثه مليا باع صاحب الصف ثلث ما في يد

ح

[illegible]

وماخذ سفحه السبع الاول وسقى من سحبه اساع لن بدلت سعته فمقيم بينهما الاما
ويحج المله من مانه واسر ستر الثلث المبيع اربعة وخمسون ولمهاها سفحه ستة
ولمبون ماخذ لمها من مكره اربع وعشرون ولمها في يد اربعة عشر ميمها والسبع
الذي استراه سبعة وعشرون ماخذ منها اثني عشر بالسفح بقي منها خمسة عشر لمها ما
بجثرة وماخذ منها زده محمل لزيد امان ولمبون سها ولمكر لمبون ولمر وما ي
وكذا نصف الذار وسها ونصف سها وندفع عن ال بكر لثي الشريخ المبيع الاول
وعليه وعلى زده اساع الشري الثاني ميمها امانا وان عن عن سحبه الثلث ميمها
السبع الذي استراه ميمه ومن زيد امانا ومحصل لعم اربعة اساع الدار ولزده سهاها
ولمكر لمها ويحج من سحبه وان باع بكر السبع الحني فلو كسب اياه لعم اربعة اساع لعم العفو
عن سعته في السبع مملات ما اذا كان هو المبيع فان لا يبيع عفوه عن سحبه ميمها وان
باع بكر الثلث الحني ولمر دلتا سفح المبيع الاول وهو السبعان فاخذ لمها من بكر لمها
من المير الثاني وذلك سحبه وثلث سحبه في يد الثاني سبع وسبع سحبه من اربعة وميمه
من زده عن امانا ويحج من مانه واسر ستر وندفع عن ال بكر لثي شريخ ميمه
وزيد ال المير عن عن اساع ميمها ميمها امانا وسر سحبه الثاني على بكر سحبه اربع
اساع ميمه وان لم يعلم عن حقي باع مما في يده سداس سطل سعته في احد الوجوه
وهذه الفروع عليها من المحالف والباي على ما احتجنا به نحن من بطلان الفقه مع الترخ
بطاوع المكاتب المشروط سقيا على موالا بنجومه ميمها فالقرب سوا السفح مع احوال
بطلانها لموجه عن كونه مسعا والافذ بالسفح لشرها ما ثبت فيه حيا والمجلس
كتاب الصيد والذبايح ومنه فصول الاول في الاله وقت ومباحث
الاصطفاة ايمانه الصيد باله وهو كل جرح مقصود حصله الموت واقام الاله لثله حواجر الحيوان
وحواجر الاسلحة والمثقلات واما مكمالات الصيد فمقتول الطيب الميم من حواجر السباع و با
لنفل وان احاب عزها او المعراهم اذا فرقت اللحم وكذا السم الحال من النحل اذا كان طراد
فوق اللحم والعمل اكلامات بعز ذلك كالمهله والشر وغيرهما من حواجر السباع والطيور فلو اصطاد
بالنفل والشر او غيرهما من السباع او بالمداد والعباب والبش وغير ذلك من حواجر الطير لم يعمل الا
ما ذكره كانه وبذلك سوا كان شي من ذلك معلما او غير معلم كالمهله السف والسم والشر

انان

كل ما كان من السباع
او الطيور او
الحيوان

وكلامه نفل حلال مع الشرايط الاله ولا يقتل الذكيه سوا مل يحل او معرها اما المعرا من
الحال من الحديد فانه موكلا ما تحت اللحم منه وكذا السم الحاد الحال من الحديد ولو مل في من ذلك معترضا
لم عمل كلامات المثقلات حرام كما لو رمى الطير سحبه او حجارة او حطب غير محده والحرث
ومحور الاصطفاة ويحج الات الصيد من الشوك والحماله والساكر وغير ذلك لا عمل منه الا ما ذكره كانه
ولو كان في سلاح وكذا الكلب غير المعلم وعمل يحرم ان رمى الصيد لما هو اكرمه فالسبع هو قتل
مكره كاسترط في اياه ما يقتله الكلب ان يكون الكلب معلما بان سترسل اذا ارسل وسر جاز اربع
وسبع من اكلامه اسكه الا اذا را وجوه للصيد واسلام المرسل وارسله للاصطفاة والسميه عند
الارسل وعدم عيبه به الصيد في الحياه المسقوه العلم بمحقق الاسترسال عند الارسل
والارسل عند الزجر وعدم الاكل عند الاساك وسكر منه ذكره في حواجر والاولى عند ك
الحوال في ذلك على العرف بان مكره الصيد به مصفا هذه الشرايط للمحقق جعلها به من غير تقدير
المرات والارسل من الزجر انا جبر قبل ارسله على الصيد اوردته امانا وذكره كانه لا يجرى حال
واذا كان الكلب معادا الاكل ما يصيد لم يعمل بمحوله وان اميك عليه امانا لو كان مسعا من الاكل ما لبا
ما كادرا لم يقتل من اياه ما سئل وكذا الشرب دم الصيد وان في ذلك الاحتياط ما قدم من صيوده
والاحتياط من ان يكون معلما بالدره بلو حاد بعد الصيد الذي اكل منه يحرم ولم يحتج عن ان يكون معلما
ولو اكل الكلب المعلم واعاده حرمته الغريبه التي بها ظهرت عادته والاقرب انه الحرام ما اكل من
تلقها واسترط في المرسل ان يكون من اهل الذككه بان يكون مسلما او في حكمه كالصبي رجلا كان او
امرأة ولو ارسله المجوس او الوثني او الذمي لم يعمل وكذا اللزده والمحنون وفي الاعمال اسكال اذا لم يكن
من تصدين الصيد وان رمى المرسل عند ارسله فلو ترك السميه عمدا لم يعمل ما يقتله ولو تركها مسامحا
حل وان ترسل الكلب للاصطفاة فلو استرسل من ينف مصلح عمل سوا عن عند استرساله او لم يسم
ولو زجره فعنت الاسترسال فزدهم اغزاه حلت فزيت الاصطفاة الاسترسال بالوفوت
عند الزجر او الاعرال ارسل ميمه ولو استرسل فاعزاه فازداد عدد وانما لو ان العمل وكذا لو
ارسله غير تيمه ثم اعزاه ثم رمى وزاد في عدوه ولو ارسله للاصطفاة ما اصطاد لم يعمل الفصل
الثاني في اكلهم الصيد ومنه حاشا لو ارسل واحد رمى اخر لم يعمل الصيد اذا قتله وكذا
لو رمى وارسل كلبه وارسل اخر كلبه ولم يسم واستركا في قتل الصيد فان كان الاخر مكر السميه عمدا لم يعمل
وان كان ميمها حل لانه لم يعمل مع انزاده ميمه الميم اولى ولو ارسل كلبه وارسل مجوس كلبه فعلا صيدا

على ما
يكون سكر السباع

لم يحل وكذا لو اختلف الالة بان يرسل احد ما كلبا والاخر هما اورياه سميها مات سوا وقت سها ما
مفعلة او عمل العاقبة الا ان يكون السم اذا لا مذكى اوجعه في حكم المذبوح ولو انكس الحلال لم وكذا لو
استنبه ولو ارسل السم والكافر كلبا واحدا مفعلة صيد المذبوح وكذا لو ارسله مسلمان سمي اياه ما دون
الاخر او ارسل السم كلبا احدهما مع والآخر عن مع او ارسل المع واستر بيل مع او ولو ارسل مع كلبه
وكافر كلبه فمذكوب الكافر الصيد الى كلبه المذبح فمفعلة حل ولو ارسل السم كلبه فمذكوب الكافر الصيد
ارسل الكافر كلبه فمفعلة حرم وفرا الكافر سمه الصيد ولو ارسله حراما ومما فمفعلة والصيد سلا
لا بدرون من قتل حل اكله فان اختلفوا وكان الكلاب معا فمفعلة به فهو صحيح وان كان العقب حلالا
به فهو حرام وفي الصورة التي لا بد من الخنك ولو كانت الكلاب ناجية فالوجه الوقف **في التسمية**
المعتق في الصيد والذبح ذكر الله ٢ ملا يحب الزائد ملو قال الله وسكت كفاه والحب بسم الله والله اكبر
وشبهه وعمل وجوب ما نفع منه العظم مثل بسم الله او الله اكبر او سبحان الله او لا اله الا الله او الحمد لله
لانه المعلوم من الذكر ولو قال اللهم اغفر لي كفاه وان كان في طلب حاجة والشرط العوسه بل لو في
سخرها اجزاء وان قدر عليها وشرط التسمية عند ارسال الكلب او السهم ولو تركها ونحو عند عصف
الكلب فالوجه الحواز **في الوعاب** الصيد وحماه مستق وم وجد معقولا او مباحا بوج العيب لم يحل
استعداد العمل لغير الكلب سوا وجد الكلب واقفا عليه او بعد اعنه وكذا الوعاب الصيد وم
معتقوا وسمه منه سوا كان مارا او لثما وسوا شغل عنه وترك طلب او لم ينزل طلبه وسوا وجد
فما اثر اعنه سم او لا ولو رمى الصيد فتردى من جبل او وقع في الماء مات لم يحل العمل استناد
الموت الى غزاله نعم لو صير حيا به عرسق حل لانه يحرم المذبوح وكذا لو كان الوقف
في الماء عز مائل بان يكون الحيوان من طير الماء او كان التردى عز مائل ولو رمى سها مارسله الذبح
الى الصيد فمفعلة حل وان كان لولا الذبح لم يقبل وكذا لو احاب السم الارض ثم وثقت فمفعلة ولو احاب
الطير في الهواء او عمل شح او جعل فومع الارض مات فالوجه انه ان كان لولا القطع لم تمت لم يحل
وان كان بحيث يموت وان لم يستطع على الارض حل **في الاعسار** في حل الصيد بالمرسل الى العمل
ملو على الكافر او ارسله المسلم حل معقوله ولو علم المسلم وارسله الكافر لم يحل لان الكلب الذي كان
والسمية شرطا والصح من الكافر وشرط التسمية عند ارسال الكلب ورمي السهم وطعن الدود
مطبخ المذبوح ويحرم ولو بعدد بمن يبيح حاز ولو سمي على سم ثم الغاء وهو يخنق حل واذ
من قصد الصيد ولو رمى هدفا ونحو ما حاب صيد المذبح وكذا لو قصد رمي انسان او صيد عز محم
او

او عشا ولو قصد صيد افا حابه وعنه حلالا وكذا لو ارسل كلبه على صيد فاخذ اقر في طرقت حل
وكذا لو عدل من طريق اليه او ارسله على صيد كبا ر مغرقت عن فخار عشتقه بعد ما حلت ولا
ترق في ذلك من السم والكلب ولو لم ير صيدا ولا علة فمزمي سها او ارسل كلبه فمذكوب الكافر وان قصد الصيد
ان العقب اما معتق مع العلم ولو راي سوا او سمح صوما مطه ادميا او سمه ادميا فمذكوب الكافر وان قصد الصيد
صيد المذبح حل سوا ارسل سها او كلبا وكذا لو طنه كلبا او حزر براد لوطن انه صيد حل ولو سكر او غلب على
طنه انه ليس بصيد لم يحل ولو رمى حوا طنه صيدا مقتل صيدا او مقتل الحلال لان سمه العقب يثنى على الطر
وعدمه انه لم يقصد صيدا على الحقيقة **في ستر** في الكلب ان يخرج الصيد فينبه ولو خنقه او مات
بصدفه او اتعابه او مات تحت الكلب غمبا بل اغا على لومات بعقر الكلب واذا علف الكلب صيدا لم يحل
كان موضع العلف محاسن غيلة ومول السج في اللان ضعف ومحل الكلب صيد الكلب **في**
الصيد الذي ساج بعقر الكلب او السهم في عز موضع الذكيه هو كذا ممتنع سوا كان وحشيا او انسيا و
كذا اما اصول من السهام او سقطت في بر وشها والمكن ذكيه فانه ينفى عقره سوا كان العقر في موضع
الذكيه او غرها ومحل ذلك ولو كان راس المردى في الماء فالوجه التحريم لما فيه من لعانه اما على
القتل فاحتج المذبح والمخيم ولو رمى فخا لم يصب سم لم يحل وكذا لو رمى طائرا او فزا لم يصب سمها
حل الطائر دون الفرج ولو علق الكلاب الصيد قبل ادراكه لم يحرم ولو اجد الصيد جماعا فسا به
و لو رمعه قطعه فمفعلة حاز اكله ان كان اجمعا قد صير وفي حكم المذبوح او ارسله فان كانه الاذ لم
يصير في حكم المذبوح بل اسب وهار عز ممتنع ومنه حياه مسق وجب ان يكون في موضع الذكيه
فان مورعه قتل ذلك حرم ولو قطعت الاله منه شاة كان المقطوع منه وبذلك المات ان كانت حيوة
مسق ولو قطعه نصف فلم يسم كاحلا ولو تحرك احدهما حل حاض والاذب عندى ايها هو كلاب
ان لم يكن في المجرى حيا مسق وان كان فيه حيوة مستق وهو الذي يمكن ان يعيش مثل السموم والسموم
وجب ذلك ما فيه الحياه وحرم المات وفي رواية يوكلا منه الداس وفي رواية يوكلا الكبر وكلما شاد ولو
صب نحا للصيد معقوت صيدا لم يحل كما لو صب سكيما فذبحت شاة وكذا يحرم ما مله السباك
والجباله **في تحريم الاصطياد** بالاله المحصوه والسموم السموم سموم معتقوله لانه السم على سمل ولو علم ان السم
لحطبها سوا كان الاله كلبا او سلاحا اما السم السموم سموم معتقوله لانه السم على سمل ولو علم ان السم
لم ينفى على قتل لكون السم لو حرم من حل ولو ارسل كلبه على صيد فمذكوب الكافر وان قصد رمي انسان او صيد عز محم
او وزاله على سمل عليه او لا ولم يعلم العادل مباحا حرم وكذا لو غاب الصيد عن العزم وجد معقولا الا ان

يكون الكلب قد عطف وجز حياته عن مسقه اما بان اخرج حشوته او فلق بلب او قطع الحلقوم والركب
والودجين ثم غلب بعد ذلك وكذا السمح **الح** اذا ارسل الكلب او الاله فيجده وادركه المرسلا حيا فان
لم يكن حيا نه مسقوه فهو يحكم المذبح وفي الرواية اذني مله ركة كانه ان يحل بطر عصبه او تركف
رصله او يحرك ذنبه او يلع وان كان مسقوه والربان مسح لذه لم يحل اكله حتى يذبح وان لم يمسح لذه
فالوجه عندى انه لا يحل ومثل عمل وكذا لا يحل لو وجد محتويا فجعل يذبح غلف فوقف وقدر في
من حيا نه زمان لا مسح لذه وقال الشيخ هو اذا اهد الكلب الحيا صيدا اذ ركه صاحب حيا نه ان يذبح
فان لم يكن حيا ما يذبح به فليس كحيا نه فقل ما كل ان شا وقال ابن ادرس يجب الذبكه والكل يقتل
الكلب لانه بعد العدره عليه عن مجمع وموحيين وكذا البحث لوزي كافر ثم ذبحه مسلم فان كان الاول
حي حيا نه عن مسقوه حرم ولا يحل والعكس لو انعكس الفرض وعمل مثل الشيخ لو كان حيا نه فليكن
بما و الى ان ياتي به منزله لم يمسح الا بالذكا لانه قد عدل بذكبه ط اذا اراد فابيب ومار عن مجمع
نكه وان لم يعضه فان احدث عنه وجب عليه ذكاه الاول ولو رماه فخرج ولم يصبه ورماه اذ فابت
ثم رماه الثالث فقتله فليس على الاول شي والى وما كذا الثاني فان كان ساه صرح في حكم المذبح حل ولا شي
على الثالث اذ لم يصب من احوال شي سب وان لم يصبه الاول في حكم المذبح فان كان الثالث قد احاب
بذبحه مذبح حل وعليه ارش ذبحه وان احاب عن المذبح لم يحل وحين يجرد صاحب من ولو رماه
الاول ما يصبه ثم رماه الثاني فان كان الاول موقيا بان يذبح او مسح في بلبه فالثاني لا احاب عليه الا ان يعض
برميه شيئا فمضى بقبضه وحل وان كان الاول عن مروح ما الثاني ان وصاه حرم الا ان يكون مذبحه وان لم
يوجبه فان ذكركي بعد ذلك حل وان لم يذبح كانه فان كان الاول لم يذبح عليها فعمل الثاني كان تمت
حيا بالعب الاول لان حرم هو الذي قرب وكان الهان عليه وان عدل ذكاه وان عمل حتى مات
الموحيين فعلى الثاني نصف تمت حيا الاول ولو كانت الحمايه على حيوان مملوك لغرمها فذلك وفي
مسقط الهان ستة اوج احدها ان على كل واحد ارس حيا نه ونصف قبي الصيد بعد الحمايه
ماذ كانت تمته عشره ونصف حيايه الاول وربما وكذا الحمايه الثاني فقل كل واحد نصف ولو نقص
بالاول درهم والثاني درهما فقل الاول خمه ونصف وعلى الثاني اربعه ونصف والعكس لو انعكس
الفرض وشكل بان الثاني حيا عليه وتمته دون ثمنه ما حيا عليه الاول وان لم يدخل ارس الحمايه
في بدل النفس وجوابه ان كل واحد منهما قد افرز بالثلاث ما قيمه درهم وسوايا في الثلاث الثاني بالبره
مسوايا في الهان والدخول اما لو كان في بدل نفس السقف بدلها بالثلاث بعضها كالادى اما الهان

لما مانه لو حيا عليها ما ارشته درهم نصف ذلك من قيمتها ما ذ اسرى الى النفس او حيا ما من ثمنه
النفس ولم يدخل الارش **ه** الثاني ان يدخل نصف حيايه كذا منها بما حيا نه من نصف ارس الحمايه اذ
حارته نصف اسقط حكمها وكذا ما مد البلف حيا نه نصف نفس ندخل نصف حيايه منها فقل الاول
نصف درهم ونصف تمت يوم حيا نه عليه خمه ونصف وعلى الثاني خمه درهم ثم رجع الاول
على الثاني نصف ارش حيا نه لانه جنى على النصف الذي حيا الاول ويومناه عليه تمته
ببل حيا نه الثاني وهو نصف درهم يحصل على الاول خمه وعلى الثاني خمه الثالث على الاول
خمه ونصف وعلى الثاني خمه ولا رجوع بل ينقسم عشره ونصف على عشره فما حصر خمه ونصف
على الاول وما حصر خمه على الثاني نصف خمه ونصف في عشره يكون خمه وخميس يقيمها على
عشره ونصف حيايه وسبع وثلثا سبع الا ان خمه في عشره ونصف امان ويحون ونصف
وسق امان ونصف وثلثا سبع من عشره ونصف الا ان سجد واحد ونصف ثم نصف
ما على الثاني ويوحى في عشره يكون خميس يقيمها على عشره ونصف يكون اربعه وخميس
اسباع وثلثا سبع **و** الرابع لا يدخل ارش حيايه الاول في بدل النفس ويدخل الثاني الى الاول
افرد الحمايه والثاني وجوب حيايه حيايه الاول فقل الاول ارش حيايه درهم ونصف
تمته بعدها وموارده ونصف وعلى الثاني نصف تمته اربعه ونصف حاضه الخامس يدخل
ارش حيايه كذا منها في بدل النفس فقل الاول نصف تمته اربعه ونصف حاضه الخامس يدخل
تمته يوم حيا عليه وموارده ونصف الا ان الحمايه حارته نصف اسقط اعتبارها السادس
يدخل حيايه كذا منها في بدل النفس ويضع تمته صحاحا ومعيها الاول وسط القيمة عليها ما الاول
حنا عليه وتمته عشره نصف كانه افرد فعليه والثاني حيا عليه وقيمة سبعة موعر
افراد يقتله ويضع المجموع يكون سبعة عشر فيقيم على قيمة الصيد وهو عشره فقل الاول
عشره لغير ان تسق عشر من عشره وعلى الثاني سبعة عشر من عشره ومن
الوجه العلوي من ضعف فان الاول سوي فتمته الحمايه حيا ان الثاني حيا وقيمة اعل
لم يدخل ارش الحمايه في بدل النفس والثاني لغيره ايضا والثالث الثاني لانه اوجب نصف
ارش حيايه والاربع ما سدا لاسقاط حكم حيايه الثاني لانه حارته نصف واوجب ارش حيايه
الاول وقد حارته نصف والاربع ما سدا لاسقاط حكم حيايه الثاني لانه لم يوجب لهما الصيد كما لقيمة ما
السادس ورد عليه ان اوجب على كل منهما اكثر من قيمه نصف الصيد واما البلف نصف

فلو حثي ثلثه بقض حمانه كذا واحد دريمان ومات فخل الوجه الاول بحبل كل واحد ارش
حمانه وثلث حمانه بعد الحمانه وممته اربعة فخل كل واحد ثلثه وثلثه وكذا اعل الوطه الثاني
الا ان يدخل فيه ثلث حمانه كذا واحد منهم في النفس فخل الاول دريم وثلث ارش حمانه
وثلث دريم وثلث ثمنه الثلث وعل الثاني دريم وثلث ارش حمانه ودريمان ولمان
ثمنه ثلثه وعل الثالث دريم وثلث ارش حمانه ودريمان ثمنه ثلثه فخل الاول اربعة لمان
وعل الثاني اربعة وعل الثالث ثلثه وثلث دريم وعل الثاني ثلثي دريم وعل الثالث
ثلثي دريم ثمنه ثلثه وثلث دريم وعل الثاني ثلثي دريم وثلثه وثلثه وثلثه
مهما لمان مما كان على الاول وعل الثالث ثلثه وثلثه لمان مما كان على الاول وعل الثالث
ثلثه وثلثه لمان مما كان على الاول ولمان مما كان على الثاني وعل الوجه الثالث على الاول
اربعه ولمان وعل الثاني اربعة وعل الثالث ثلثه وثلثه يكون اربعه عشر فخل على عشره
من نصب كل واحد الدرس وعل الوجه الرابع على الاول ارش حمانه دريمان ويكون الثاني
من الثلث فخل الاول اربعة دريم ولمان وعل كل منهما دريمان ولمان وعل الوجه الخامس
يدخل ارش الحمانه في النفس فخل الاول ثلثه وثلث وعل الثاني دريمان ولمان وعل الثالث
دريمان فذلك ثمانه وسقط دريمان وعل الثاني اربعة عشره وعل الثاني ثمانه
وعل الثالث ستة يكون اربعة وعشرين فخل على عشره فخل على عشره من اربعة عشره
ربع وسدس فخل ثمنه الصيد وسدسها اربعة وسدس وثلثه ثمانه فخلها فخلها
ثلث ثمنه الصيد ثلثه وثلث وعل الثالث ستة فخل ثمنها فخل ثمنها دريمان ونصف
ولو كان الصيد مباحا فزماه الاول فاسمه مرامه الثاني وادرك الاول ذكاته
ولم يذكره ملاصحات على الاول وعل الثاني للاول او حسانه او كانا صانعه وقد عزم
وكذا لو كان الحمانان على حيوان مملوك الا حمانه سقطا ما بل حمانه الاول المالك وكان
له مطالبه الاخر نصف حمانته اي ما ثبت من الصيد وفي الثالث الصيد كالحمانه السك
والشرك ملكه تا صيدها وكذا لو كانا صانعا الا صطاديه فان احدهما رده عليه وان لم
يسكه السكه بل اعلت منها لم ملكه الا انه لم يسه وكذا ان اخذ السكه واطلقت بها ما صاده
غيره ملكه ورده السكه على الاول ولو شئ بالسكه على وجه اللغو فخل الاول اربعة عشره
فهو لصاحبها الا ان ازلت اصابعه ولو اعلت بعد اسانته لم يخرج عن ملكه وكذا لو
اسكه

اسكه الحايه سله لم اعلت منه لانه امتنع منه بعد ثبوت مدع عليه فلم يزل ملكه عنه
ولو اطلقه من يدك لم يخرج ملكه عنه ولو نوى اطلاقه وقطع يده عن ملكه ما اقر به انه لا
ملكه عنه واخرج عن ملكه وقيل يخرج كانه وقع منه شيء حقيق فاسم له فانه يكون كالمسح له ولو
رماه فاحابه ولم يخرج عن الامتناع فدخل دار قوم فاحل صاحبها ملكه باخل لا بدخوله
الدار وكذا لو رماه محامل طائر او عاد ما بحث الا قدر عليه الا سرعه العذر ولم يملكه
وكان لمن اسكه ولو رماه الاول ولم يبعثه فزماه الثاني فاسمه فهو الثاني فان رماه بعد ذلك
الاول فعليه فان احاب محل الذكاه حل وعليه ما سفع به كذا وان احاب غير محل الذكاه
حرم وعليه كمال ممتعه بجره حايه حتى ان الخوج الاول كان مباحا والثاني من المالك ولو رماه
صاحبه حل وملكاه سواء ادى الخوجان او لا ولو سبق خرج احد منهما فاسمه فهو له ولو
كان ما امتنع ما من كوجه وجناحه فكله الاول رجله وكذا الثاني حناحه او رجله اليسرى
فكلها لانه اسانته بها واحصاها الثاني لانه المنيب وهو الحرد عندني ما لو كان
الصيد اسان معتقرا على المعافاة ووجه مناسا ولم يعلم السابق فان عاد فاصدحه وبها
فهو حلال وكذا لو ادرك ذكاته وذكي ولو لم يدرك ذكاته لم يحل الا بهما ان يكون الاول
اسمه ولم يصير في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فلو مال كل منهما انا اسمه او لا وانت قتلته
فملكك حمانه حلت كذا منها للاخر ولم يثبت الا حمانه على الفري وان حلف احدهما بذلك الا
حلف ح كونه على اذعاه واستخفه ولو مال الاول انا ربيته او لا فاسمه وانت قتلته
فمال الاخر انك اصبته ولم يسه ونقل على اصابعه واما اسفه فان كان يعلم انه لا شئ معها
امتناع كماها كبرت حمانه ما امتنع بالطران فالقول قول الاول وان كان ما يجوز ان امتنع
معهما فالقول قول الثاني مع لسيه لانه الاصل الا امتناع فلان اول بجره الاول ولو احساها
صيدا دفعه فان اسماه معا فهو لها ولو كان المنيب احدهما حافه فهو له وللان على الخارج
الان حمانته صانعه مباحا او مملوكا ولو جعل المنيب منها ما لصيد بينهما ويحمل الوجه الثاني
لو توكل الصيد في ارض اربان لم ملكه ولو اتحد مواعيد للصيد فتوكل تحت الملك المملوك
لم ملكه ايضا انما الت اليه معناه للصيد على اسكال وكذا لا ملكه الصيد بتعريضه لداره
ولو ومنت حكمه الى حننه لم ملكها صاحب الغنم لم يعضها ولو وسكه سقطت في حجر
اسان من له دون صاحب الغنم ولو قصد صاحب الغنم الصيد بها مان حبل في الغنم

ضو بالليل ودق نقي كالجرس لئلا يسمك منها فربما في الغيب فالوجه انه ملكها ولو وقع
 في حجر ابيان فكذا كذا دون من وقع في حجره على اسكان ولو اعلق عليه ما باو الخنج لئلا يملكه
 بذلك نظر وكذا لو الجاه المصنف الملك الخنج منه والوجه عندي ان الملك عالم بعضه
 باليد او بالالة الخ لو صاد طيرا وعلمه اثر ملكه ان وجد معصوما ملكه الصائد وكذا
 لو صاد غنم وعلمه اثر ملكه ان وجد في غنم الصيد ملاذة اذ في اذنه قرطاسا كان نجسا
 او لا ولو تعلق الطيور من مخرج ان افلم ملكها الثاني كذا كرم صيد الوحش والطيور لئلا
 صيد السمك يوم الحنف مثل الصلوة واذا انزعاج من اعشاشهم وتلصق كذا كذا
 صيد السمك لئلا يله من الما حيا سوا كان المخرج له سيما اذا كان فراضا كذا كذا كذا
 لكن سترط في الكا فمسا على اخر لجه حيا سوا مات في ذلك بعد لولا قتل لقتل السمك
 منه او لم تمت الا بعد اخذ السمك وليس هو قول في الاستصحاب بعض استراط اخذ منه
 وليس يحيد والاستراط في السمكة كذا كذا لو وجد في ذلك مساحل كذا سوا كان عدا او فاسقا ولو
 وثق فاحل قبل موته حل وكذا لو جرت الما عنه فاحل حيا من الجدد او يملك البحر الى البحر
 فاحل حيا والكن مساهمة له دون احل ملكه او ماله وقيل بكن ادراكه نظره وليس
 يحيد والاستراط فيه التسمية ولو وجد مسان يد كذا فاحل ولو ان اخذ فاحل حيا مالم جا
 انه مات بعد اذ اخذ حيا ولو اخذ السمك حيا ثم اعيد في الما فانه لم يحل وان كان ناسيا
 في الاله الا انه مات فيما فيه حيا فالسمك لو نصب سمكه في الما فاصبح بها سمك كثير
 ومات بعضه في الما واستقره حل كذا كذا وكذا اما صاد في الخطا ويحتج بها جازا كذا
 المخرج مع فقد الطريق الى غير الميت من الحي والحق عندي في المخرج اذا اخذ السمك
 وجعل في شيء واعيد في الما فانه حرم وان اعيد الى غير الما حتى مات حل وهل يحل
 اكل السمك حيا قبل اذ اثاره لئلا يذبح وما قطع من السمك بعد اذ اخذ من الما ذكي
 سوا كان او وقع في الما مسقورا لئلا يذبح بعد الذكاة ولا يحل السمك لو صيد
 من غنم مأكلة السمك بصادبه سوا كان مما يهرق كالدم او لا كالمسته الفصل الثالث
 في الذبايح ورواه حاشا سترط في الذبايح الاسلام او على كذا لصبي ملود في الوثني كان
 مسته سوا سمعت منه التسمية او لا وفي كذا يسمى اليهود والنصارى ورواه ان اصحاب الميت
 سوا سمعت تسميته او لا وفي رواه بالثي بولك ما سمعت تسميته عليه وحكم اكل ما ذبحه

الناصب

الناصب وهو المعلن بالعدو له اهل الميت ملو كالحواجر نهي او لا وان اطهر الاسلام وذمته
 اطفال الما سركن وان احبوا دسما واسترط ان ادرس به ان لا يكون محال الحق وحوذ
 اكل ذبيحة المستضعف الذي العرف الحق والاحق قضاة وبولك ذبيحة الصبي ولد المسلم
 الميمر اذا احسن والمبراه المسلم والمضي والحنقي والحنف والمخاض والاعلى والافرس اذا
 اسار بالتممة والعدل والعاسق والاقلف وولد الزاد ما يملك المسلم ككنايس اهل الكنايس
 واعبادهم مع التسمية والمجنون الذي يحكم المسلم ولو استرك في الذبح مسلم وعين لم يحل وكذا لا
 يحل اكل ما ذبحه الصبي غير الميمر وعبد في المحمون بطا اقره المنع وكذا الكوران الذي لا يحل
 شاة لا يصح الذكاة الا بالحد يد مان ذبح بغيره مع التمكن منه لم يحل ويحوز في حال الفيرة
 الذبح بكتك ما نفى الا اوداج وما في الاعضاء من زجاج ولحم وصب وحش ورمه سادة
 وعز ذلك وهل يجوز في الفزرة الذبح بالنس والطرفا لئلا يله الا يحرم لو فعل ورواه ابن
 ادرس وهو الاقوى سوا كذا ما فصلت ادم صلت وكذا اما عدا من العظام وغيرها اذا
 حصل به قطع الاعضاء كذا كذا كذا اهل حاضه وذبح ما في الحيوانات والنحو هو العلق بحرية
 وشبهها في وعن اللب التي من اصل عنق البعير وصدرة والذبح في اللغو تحت التمسك ان يقطع
 اعضا الذبح ملو بخز المذبح او ذبح المذبح بجمار لم يحل اذ مات بذلك ولو ادرك ذكاة
 مذكاة مسل حل وفيه نظر من حيث عدم استقرار الحياة **ويجب** في الذكاة قطع الاعضاء
 الاربعة المرى وهو مخي الطعام والشراب والمخقوم وهو مخي النفس والودجان وسما
 العرمان المحيطان بالمخقوم ولو قطع البعض لم يحل ويجب قطع كل واحد بكاه **ويجب** في
 الذكاة استعمال القبله بالذبح والنحو مع الامكان ملو اخل بذلك عامدا كان مسته ولو كان
 ماسيا حل ولو لم يمكن من استعمال القبله لئلا يحل بها او لسقوط المذبح والمذبح في نير مسلما
 حل الذبح والنحو الى غير القبله **ويجب** فيها التسمية وهو الذكر لله عند الذكاة فلو اعمل عامدا
 كان مسته وان كان ماسيا حل ولو قال بسم الله وحده لم يحل ولو قال بسم الله وحده رسول
 الله حازه **وهو** استرط السج الممعد له في اياه المذكي امر من الحكمة لقوله (ما سلك اور حله
 اوش من اعضائه وخرج الدم المسفوح المساحل والاقرب الاكفا ما صمما اهما كان
 ولو خرج الدم عسائلا ولم يحن كركه مذل على الحياة لم يحل لجماعا **ويجب** ان لا يراى
 من الجيد في الذكاة قبل الموت عامدا وما في السج في نصف كته يحرم ما فعل حرمت الذبيحة

على ما سجد
 روى عن ابي عباس النخعي عن ابي
 دعي الاطلس

على ما سجد
 اللط هو العسر الاصل
 بالعصب الحاد

والانفصال وكالغرض والعظم والطف واللين والنفث ان الكلى القتر العلى والنجاسة
ما يحل له الحيوان من المسه وسقح السجى وسقح السجى لسقح السجى لسقح السجى لسقح السجى
الذى كانت احسن الجميع حتى يعلم الذكى منه ولو سح على سح المسنة حاذى مع مقتضى الملك
والدواء المسنة داله على الطلاق ولو وجد لها لادى اذكى هوام مسه فالسجى سقح في النار
فان بعض منوذكى وان ابط منوذكى للدواء الثالث سح من الذمى سح اشيا
الذم والغرض والعصب والفرج طاهر وباطنه والجمال والاسنان والمهانة والمرارة
والشمى واخاف اكثر علما سح السحاح وهو الحط الاسف الذى سح المحرر عتد من لوقته
الى الذم والعلماء وهى عصبان عرضان صفرا وان مدودان من الرقة على الطلاق
الذم والغرض وذات الاشاح وهو اصول الاضاح الى سصل عصب طاهر الكف ولحدت
الذى هو السواد والمحرزه التى فى وسط الذمى الذى هو السحاح ولو بها محلاف لونه وهو بعد
الحصة الى الغرم ما يكون وكلم الكلا واذا بالعلب والعودق واذا شوى الطلى السقح
حرم ما تحت من اللحم وغرم ولو كان اللحم فوقه حل حاقه ولو لم يكن مسقوما لم يحى ما تحت
الذمى الطن ذلك حرام طاهر كان او نجسا وبحوز الارضى المسقى وكذا يحوز ساطع
الحصة من تره الحصى علم للاسفا الحامى السموم العابل طلالا حرام اما ما لا يسلطه
ويصل كشم كالافون والسقونا وشحم الحنظل فانه يحوز ساول العلل الذمى من سح
السلف اما ما يحاف السلف كالمعال من السقونا فانه يحزم استعماله وكذا الوجوه تغيير
المزاج النظر الثانى في المناعات وحزم منها فى اسيا الاذلى المكورات السح كالحق
السند والسح وهو المتحد من العيل والسبع وهو المتحد من الذبب والحزم المجرى
الذرة والعصم المتحد من التز والبير وكلاهما اسكر كشم فالعلل منه حرام وحكم السباع
حكم المكورات السحاح وحزم العصم اذا اعلا بان يصير اسفله اعلاه سوا اعلا من سق
بالار فان على النار وذمب طلاء حل والعلل لو ذمب اقل ولو اعلى حل السح طلاء
وكذا الحزم على لو اعلى سوا الاعلى بعلاج او بعز علاج وان كان العلاج مكرها وان
من اسهلها ما يعالج به او لا ولو عولج بها سق او شى بحزم او ما شىء كاف لم يطهر بالاعلا
ولو اتقى في الحزم حتى اسهلته الحل او بالعكس لم يحل ولم يطهر ومول السجى هو اذا وقع بيل
حزم في حل لم يحزم استعماله حتى يصير ذكك الحزم حل السجى وحزم السجى على بول سق
شرب العصر مع العلان في ذهاب طسه من السجى الوجه الكراهة وعمل قول من السجى

شربه لا يبعد ذهابها منه وصاق حارب المكور عن من النجاسات طاهر ما لم يكن مسقرا
بها وكذا ذمب الحنظل المحرم طاهر ما لم يسلط به واذا الى الحزم طاهر بعد الاستطارة بالحل
حتى يزول العن سوا كاشحبا او قرا او غرما غر محض او كان قد هون منه والمسخ الولد
في ذكك على الكراهية والذمى اذا ناع خرا او حزم برام اسلم حل ليعتصم السجى والحمى سق من
الذموات والاشربة وان شحم مهب راحة المكور كدب الدمان والارجح والسكنجى وغيرها
الله اسكر كشم ولكن الاسلاف في العصر والاسفعا عابا للصل الحارة والا كما بابا شربه
الحنظل والحامض المهبان وما يعالج به عن السق من النجاسات وسق للذمى المكور الثانى
الذم المسقوع حرام بحزم سوا كان المذموم ما كولا او لم يكن وغرم المسقوع كدم الصفاح و
البراعن كذك اما سحلف في لحم الماكول المذكى ما لا يدفعه الحيوان فانه طاهر سباح ولو وقع
شىء من الذم المسقوع في غرم سق ومول لو وقع سق الذم في قدر على النار حل المرق اذا
ذهب الذم بالعلان وليس بعهد والحزم بحزم وغرم اللحم والنوابل ولو وقع غرم الذم على
الريق المباح وغرم الحامد اجماعا الثالث البول فهو حرام من كل حيوان يحرم اكله كالكلب
والحزير والاسد او حلت اكله كبول الاء وسق بول الاء خاصة للاسفا وقتل محل بول كل
ما كول اللحم وليس بعهد وكذا يحزم المنى وغرم من الاعمان النخه وحزم استعمال شول الحزير فان
اضطر استعماله ادم منه وغرم من ويحوز الاستفا بجلد المسنة لغرض الطوق الرابع لم يحزم
الاكل حرام كشم الهرة والذمى وحل ليس كل ما كول اللحم ولكن ليس مكره اللحم كالاسن وليس
الحامس كل ما يحزم عرض له السمس علما فاه النجاسة حرام اكله والبقيل المطهر ويجوز
الاستصباح بالذم من النجس تحت السما وحزم تحت الطلال النجاسة الذمى فان دخان
النجس طاهر وكذا اما احاله النار من الاعمان النجى الى الراد والذمى سح الذمى
وحزم الاعلام بالنجاسة ولو وقعت النجاسة في الحامد كشمى الذمى حاله محمود ما القى
النجاسة وما يحط بها وحل الباقي ولو عولج الحزم بما يحزم لم يطهر الا ان يصير رمادا المطلوب
الناس في حال الاضطراب وفيه راحة المصطر هو الذى يحاف السلف او المرف
او الصعف المودى الى السحلف عن الدقة مع خوف العطش بدونها او صعف الذكوب
المودى الى طن السلف وهذا اعتدله ساول ما حله تحت السجى ولا يشرط ان يصير حتى يشرط على
الدقة لعدم اسفاعة ما الاك حزم سق اذا حاز الاك وحزم ولا يشرط الباقي وهو الخارج

على الامام العادل وقل طالب المسته والاعادى وهو طالع الطبق وميل الى بعد وسيع
 بـ الماذون فيه المضطر ساول ما يذبه الزمق من المحرمات ولو حرم الا ان يكون له اذية و
 يخاف ان لم يتبع ان الاستوى على المشى وبذلك مشيع وبجهد الحفظ بالساول فتوقد
 السرم حرم والا قرب بتوحيح الزود من المسته فان وجد مضطرا لم يحل له سعة عليه فان
 استوفى الضرورة فتواضعت والا وجب عليه دفع العاضل عنه الى المضطر حتى لا يمكن
 العطش والشيء معان والاعوز البادى به والاشي من المكورات سواء زحما عنها او الاكل
 ساول الزمان للعداوى وبحوز عند الضرورة ان سداوى المكور مطلقا للتحريم كساح المضطر
 اكل كل حرام الا ما فيه سفك دم معصوم وليس له ملذذ ولا معاهد ولا ملذذ له وذلك و
 على له المسته من الاذى وعن مطلقا وله ملذذ من الدم كالمزبد والزان المحصن اذا كانت
 ذكرا متوطنا امام وميل الحية وولد الحزن ولو لم يجد الا الف رجل يقطع من حنك وشبه
 والوجه المنيع **قوله** لو وجد حرا او ساول البول ولو وجد طعام من اس لمضطر والاشي له
 وجب على كذا نذله والعرف له ولو وجد الثمر فان طلب المالكه من قبله وجب دفعه اليه
 ولم يحل له المبييه والا وجب على صاحب الطعام نذله بدونه وان طلب اكثر فالوجوب وجب الدفع
 مع حصوله وقال الشيخ المحب الزيادة ولو امتنع المالك من نذله ما الاكثر من ثمن المثل حتى للمضطر
 بماله وكان دم المالك هدر او دم المضطر مضروبا ولو كان قادرا على سلب ما ستراه من المالك
 ماكثر من ثمن المثل وجب عليه المسمى على قولنا وهو ظاهر وعلى اجماره الشيخ ايضا ان صار
 مباحا **قوله** لو وجد طعام الغنم فله اخذ كذا الوجه انه سادون المالك او الا ان منه هدره
 عليه ولو اوجر المالك المضطر الطعام من اسحقاق المسمى عليه اسكال ولو اظلم ما ستراه
 ما زيد من ثمن المثل كراهه لاراق الذما قال الشيخ **قوله** لا يلزم الزيادة انه مكر في نذله **قوله**
 وجد المسته وطعام الغنم ان نذل الغنم طعامه فغير عوف او عوف معد وعليه لم يحل لمبييه
 ولو كان صاحب الطعام غائبا او حاضرا وامتنع من نذله دعوى على دفع المضطر الا لمبييه
 وان صعد المالك عن المنع اكله المضطر ومنه والعلى له المسته والصيد من ثمن المحرم
 كطعام الغنم ولو كان الصيد مذبوحا فهو اول من المسته لعدم تحريم المسته **قوله**
 اعوز ساول مال الغنم الا اذنه وبحوز مع عدم الاذن الاكل من بيت من يمنه الاية الا اذا
 عرف منه الكراهية يحرم عليه الاكل حينئذ وليس له ان يحل منه شاة وان لم يعلم الكراهية
 فمقد

وميل على اكل ما حرم به الا ان من عوز الخيل والزرع والشجر منه روايان وسحق الاكل غيل به
 قتل الاكل وبعده وميح البية المندبل والسمحة عند الشروع فان تعددت الالوان سمي عند ساول
 كذا واحد منها وان قال سم الله على اوله واخره اجماله والحمد عند الفزاع والاكل والشرب باليمن
 اجمارا ذلك بالسار الا للضرورة ويسعى ان سدا صاحب الطعام بالاكل وان كفله اهر وسدا
 بفعل من على منتهى ثم بدور حتى يمتلئ للبيد ويجمع غياله الا ان يكون في انا واحد فاذا فرغ استلقى
 على معاه ووضع رجله اليمنى على السرة والخلل فلو طامت الحنك والبداه بالصلو **قوله** الا ان
 غنم له ذلك الا ان كان عند الاكل والتملى واما حرم والاكل على الشبع والاكل ماشا والشرب
 واحد بل يسقى ان يكون سلبه انفاص والاكل من طعام لم يدع اليه وقطع الحنك والكنة والشرب
 من عبادة الكوز ومن ثلثته والخلل يعود ربحان او قصب ثم الجا الى من كتاب البحر وسلوله
 الدايح بعون الله **قوله** ومنه كتاب المراث وكذا حسن يوسف وطير مصنف الكتاب في صفه
 بالخر سنة سبع وسبع وثمانه والحمد لله وحده وصل الله على سيدنا ومولانا محمد النبي وآله الطاهرين
 الى ما كلام المصنف لله مصنفه **قوله** دفع العبد الصالح حشر الحشر من يحن **قوله** الاصل بخط
 المصنف رحمه الله عن الامام كتاب الطلاق الى كتاب الامان صمى المار عزى الى الحى سمان
 وعون وسعيا حامدا مفصلا وعلى

في العالم والامر
 به في غير ذلك

وعلى التمسث او السات اخماسا ولو اجمع الاولاد الذكور والامهات مع احد الابوين او معهما ملك
من الابوين السدس والباقي للاب والذكر مثل حظ الانثى **د** لو اجمع احد الابوين مع الزوج
اولا وجهه ملك زوج او ان وجهه نصيبهما الاعلى والباقي لاحد الابوين فان كان اما طهها التمسث
والباقي بالزاد ولو اجمع الابوان واحد الزوجين فلا احد الزوجين نصيبه الاعلى وللامه الاصل
مع عدم للاخوة والدرهم والباقي على العدة من الاب ولو كان سهمه والذكر ملكه واحد
من الابوين السدس ولا احد الزوجين نصيبه الا ان والباقي للولد الذكر ان كان واحدا
وان كان ذكرا فاعلم بالسوية ولو كان عوض الذكر اني ملك من الابوين السدس والباقي نصف
ولا احد الزوجين نصيبه الا ان والباقي رد على التمسث والابوين اخماسا ومع الاخوة رد على
التمسث والاب ارباعا ولو اجمع الابوان واحد الزوجين مع التمسث فصاعدا فلهما السدسان
ولا احد الزوجين نصيبه الا ان والباقي للسدس فصاعدا ودخل النصف على السات خاتمة وكذا دخل
النصف على التمسث مع الزوج والابوين ولو اجمع احد الزوجين والابوان والاولاد الذكور
والامهات فلا احد الزوجين نصيبه الا ان ولكل من الابوين السدس والباقي للاولاد الذكور
الانثى **هـ** اولاد الاولاد يتوون معام انهم عند عدمهم في معامه الابوين وفي محهم عن اعلى
السهم الى اذ ناما وشرطان ابويه في نور سهم عدم الابوين واحد على الفضل ان اذ ان في بوله
على املها والارث احدهن الاولاد ذكورا كانوا او انا مع وجود الولد للصلب ذكرا كان او انثى
وليعون كل من منحه الاولاد من الاجداد والاخوة وعزيم وراثتهم الزوج وان وجه نصيبها
الا ان وتترتبون الاقرب فالاقرب فالارث البعيد من الميراث مع القرب منه **و** اختلف على انا
في كنفه العتيق منهم فالمرهور ان كل واحد منهم نصيب من سقرب به فلهما التمسث مع
تمسث الابوين وليس الباقي ولو خلف ابن بنت لا غير فله النصف نصيب امه والباقي رد
عليه ولو شاركة الابوان ثلث معهما من له امه في النصيب والرفه ولو خلفت ابن لا غير فلهما
المال ولو شاركة الابوان فلها السدسان والتمسث الباقي ولو اجمع اولاد الاب والاولاد التمسث فلهما الاولاد
الابن التمسث معهم للذكر مثل حظ الانثى والاولاد التمسث التمسث كذا وكذا ومن ابى وهو
صعيف ولو خلف اولاد بنت مع الابوين فلهما النصف للذكر مثل حظ الانثى وللأبوين السدسان
والباقي رد على الابوين والاولاد التمسث اخماسا ولو خلف اولاد بنت فلهما السدسان وللأبوين السدسان
ماخذ كل اولاد بنت نصيب امهم للذكر ضعف الانثى على الاثر وذهب السيد الخليل الى ان اولاد

الاولاد

الاولاد كما بائتم في القمى ملكت الابن ثلث المال والان بنت التمسث الاطلاق الابن على
ابن التمسث والتمسث على بنت الابن **و** الاولاد الاولاد عند وهو احتار الفضل به لكنه انقي في
تمسث ابن وان ابن ان للذكر مثل حظ الانثى فان مضى مع اتحاد ابوين محدد او اضافته منه
كما انتم به ولا توجهت على المضافة **ز** يخف اكبر الاولاد الذكور من ركة امه بناب
جسد وخامه وسيفه ومحفه مثل ماله ان لا يكون الولد سفيها وان لا يكون ماسدا لا عقاد
وان خلف التمسث شيئا سوى هذه فلولم يخلف غيرها لم يخف شي وعلى هذا الولد نصيبا على
من صلاه وصيام ولو كان الاكبر انثى لم يخف شي وجب الاكبر من الذكور ولو وجدت هذه الاشياء
فالابن ادرس خض ما كان بعد ابيه ويديه دون ماسواه وفيه نظر **ح** من الاشياء
الاحتجب على الولد المحصوم بان نصيبه ويخصيه بها واجب الاحتجب وطالب السيد
به في الاول فمال يخف بها ويحتجب على نعمته من سهمه وحالف ابو الصلاح في الثاني وقال
المحصوم **د** لا يرث الجد ولا الجدة مع الاولاد والا وادهم والابوين مع الجد
للأبوين طعام الجدة من سدس الاصل بشرط زاده نصيب المصطفى عن السدس ولو خلف ابويه الغير
وجله وطقه من قبل امه وجدة من قبل امه اطعم الاب الجدة من قبله سدس الاصل
وكذا الام اسحبابا لادوها ولو كان احد الجدة لا غير حصصا سدس كل من يطعمه ولو خلف
نصيب احد الابوين عن الاولاد عن السدس لم يستحق الطعم من قبل بل من قبل الاولاد فلو كان
مع الابوين والاجداد اخوة يحبون للام عن التمسث الى السدس اسحب للاب ان يطعم الجدة
او الجدة او من قبله سدس الاصل ولم يحجب للام ذلك ولو كان مع الابوين والاجداد
زوج استحق للام طعام الجدة او الجدة او من قبلها سدس الاصل وبقيت الاجداد والاب
في هذه الطعم بالسوية من الجد والجدة سواء كان من الاب او من الام **هـ** لا يطعم الجد
للأب ولا الجدة له الا مع وجود الاب والجد للام ولا الجدة لها الا مع وجود الام
المطلب الثالث في ميراث الاخوة والاجداد **و** منه ميراث الاولاد هو الاولاد
اذا عدت لمرته الاول فالاول ولا يرث احد من الاخوة والابن الاجداد مع احد الابوين او مع احد
الاولاد او اولاد الاولاد فان لم يوجد احد من الابوين والابن الاولاد ولا من اولاد الاولاد
ورث الاخوة والاجداد وسادكون على ما في **ز** الا ان الاب والام اذا انفردا فلهما المال
ولو كان مع اخ او اخوة تشادوا منه ولا خلف لهما النصف والباقي ردة عليها ولا يرث لهما

ان من النصف على اذن التمسث
ان من النصف على اذن التمسث
ان من النصف على اذن التمسث
ان من النصف على اذن التمسث

لغيره

١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين

مما اوسيت

مصنفات السنين بالسوية والناق رد عليها اعلين والارث احد من الاخوة والاضوات
 من قبل الاب مع احد من الاخوة ولا اخوة من قبل الابن بل المقرب بالسدس اولى واحدا كان
 لو اكثر ذكر كان اوانثى وللأخ من الام المفرد السدس والناق له بالربعة وكذا للاخت
 ولو اجمع اخوان مما زاد او حسان مما زاد او اجمع الاخوة والاضوات من قبلها حاضه ياد
 في الثلث والناق لهم بالربعة ذكورا كانوا او انا الذكور وانا ما ولو اجمع الاخوة المفزقون لمقرب
 بالام السدس ان كان واحدا ذكر كان اوانثى والناق للمقرب بالابن واحدا كان او اكثر
 ذكر كان اوانثى او السوفيق للذكر ضعف الانثى كلف لو كان المقرب بالابن انثى كان
 لها المصف وما زاد على مهام المقرب بالام لها بالربعة ولو كان انسان فارد عليها الثلثان والاربع
 بالربعة ولو كان المقرب بالام انت مما زاد علم الثلث بالسوية ذكورا كانوا او انا ما ولو
 لمفرت والناق للمقرب بالابن على اصلها وسقط للمقرب بالاب ذكر كان اوانثى
 واحدا كان او اكثر لو فقدت الكلالة من الابن واهتمت الكلالة من الام مع الكلالة
 من الاب فان لم يكن فاضل ملاحظ وان فضل اخت من ام مع اخت من اب او مع اخت من
 او اخت من ام مع اخت من الاب على الرقة قولان احدهما انه يحق للمقرب بالاب للزوج
 عليه لو دخل الزوج اول الزوجه ولقول الباقر علم في ان اخت لاب مع ابن اخت ام لان اخت
 للام السدس والناق لان اخت للاب والناق ان رد على الجمع بالنسب وهو الاقرب والرواية
 في طبعها ان فضال كما لو اجمع الاخوة المفزقون واحد الزوجين اخدا الزوجين نصيب
 الامل والمقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر والناق للمقرب بالاب
 للذكر مثل حظ الانثى وسقط للمقرب بالاب ولو فقد المقرب بالابن مام المقرب بالاب
 على مئة في القصة له للجد المفرد المال سواء كان لاب او لام وكذا للجد ولو احتجا
 من طرف واحد للذكر ضعف الانثى ان كانا من قبل الاب وان كانا من قبل الام تاداما ولو
 اجمع الاجداد الاربعه للجد والجد من قبل الاب الثلثان للذكر ضعف الانثى وللجد والجد
 من قبل الام الثلث بالسوية ولو كان المقرب بالاب واحدا وكذا المقرب بالام للمقرب
 بالام للثلث ذكر كان اوانثى والمقرب بالاب الثلثان ذكر كان اوانثى وعلى ابن ادرس
 عن بعض علمائنا ان للواحد من الام جد كان او جد السدس والناق للمقرب بالاب والمهور
 الاول وكذا لو اتخذ الجد من قبل الاب واتخذ من قبل الام والعكس فان للمقرب

الام

بالام الثلث اتخذ او اتخذ ولو اجمع الاجداد واحد او من اخدا الزوجين نصيب الام
 للجد او للجد او مام من قبل الام الثلث والناق للمقرب بالاب من الاجداد والاخوة معون
 من مقرب بهم من الاعمام والاخوان والاولاد مع ومنع الاجداد ابا ام واحدا مع والاعوان
 اولاد الاخوة كما يمنع الاخوة والاولاد مع ابا الاجداد واحدا مع ولو حلف الجد الاذن والجد
 كان للميراث للادنى ولو حلف الجد الواحد والاخوة شاركو وكذا لو حلف الجد الاذن والاولاد
 الاخوة شاركو اعل ما في ح ح لو حلف جد ابيه وحلته من قبله وحده من قبل
 انه وجد ان وجد هان مثل اسما وحده هان من قبل امها ملاجد بالام الثلث بنم اربعا
 والاجداد والاب الثلثان للجد والجد من قبل اب الاب لها الثلث للذكر ضعف الانثى وللجد
 والجد من قبل ام الاب الثلث الاما وسقيم من مائه ومائه ولو كان مع ام احد الزوجين احد
 نصيبه اعل والاجداد للام الاربعه الثلث كمل اربعا والناق الاجداد الاب على ايتناه
 ط قد اتخذ جد ابى الميت وجد امه فكون له نصيب للجد ولو جامع الجد من احدتها و
 شارك الجد الذي في درجته بالسوية اي اذا اجمع الاخوة والاجداد كان للجد كالخ
 والجد كالخت ما اذا حلف اخا وحده من قبل الاب والام ومسلما من قبل الام وجد من قبل
 الاب وجدته من قبله ومسلما من قبل الام كان للجد من قبل الاب كالخ من قبل الام والجد
 من قبله كالخت من قبله والجد من الام كالخ من قبل الام وللجد من قبلها كالخت منها
 طلمقرب بالام من الاخوة والاجداد الثلث بنم اربعا والثلثان للاخوة والاجداد من قبل
 الاب للذكر ضعف الانثى ولو عدم الاخوة من قبل الامن مام الاخوة من قبل الاب معامهم في
 تقاسم الاجداد كما في المقرب بالاب ولو كان هناك زوج او زوجة كان له نصيب اعل
 والمقرب بالام من الاخوة والاجداد الثلث بالسوية والناق للمقرب بالاب من الاخوة والاجداد
 للذكر ضعف الانثى او للمقرب بالاب وحده مع الاجداد كذلك عند عدم المقرب بالابن
 ما الاجداد اثنان لون منزلة الاخوة اذا جامعهم وكانوا في نسبه واحدة ولو حلف النسبه
 بان حلف جد ابيه واخا لاسه او ابويه للجد الثلث والناق للخ وكذا لو حلف جد امه مع اخ
 من الامن او الاب ولو حلف اخا او اختا ام وجد اب كان للخ او للاخت من الام
 السدس والناق لاحد الحد ولو حلف احد الحد للام واحد الحد او مام الاب مع اخوة
 من الامن او الاب حاضه ملاحد الحد للام الثلث والثلثان لاحد الحد من الاب والام

مع الاخوة لما اولاد عند عدم المقرب بالابوين ويكون الحجة هنا كالخ والحجة كالخت
 ولو حلف لحد من من الام مع اخوة واخوات من قبلها واحد لحد من من الاب على مقرب بالام من
 الاجداد والاضحى المثلث عليهم بالسوية ولا احد لحد من الاب والحق ولو حلف لحد من من قبل الام والجد
 والحد من الابوين للحد من اولادها من الام المثلث ولا احد للابوين السابق ولو كان الاخت من قبل الاب
 خاضع من احصاهما بالماضي اسكال ان لم يعدم لحد الادنى عام معام الابوين معامه الاخير يكون
 حكم حكم الادنى مجزى الاب لانه او الاله كالخ من قبل الاب والام او من قبل الاب وجدة الاب لانه
 او الاله كالخت من قبل الابوين او من قبل الاب عند عدم الالف من الابوين وكذا البحث في جد الام
 وجدة بها من قبل ابها ومن قبل ابها فاعلم منزلة الاخوة والاخوات من قبل الام في اسكال وهو ان يخرج
 جد الاب او جدته من قبل ابه وحن او حلقه من قبل امه مع الاخوة من قبل الاب او من قبل الابوين
 نحو اولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام الامم عند عدمهم وياخذ كل منهم نصيب من سقرب
 به فان حلف ابن اخ لاب وام او لاب او بنت اخ كذلك فله المال ولو اختلفوا لحد فاما لما للذكر
 صنف لاني ولو كان لا سقرب في نفسه واحدة فاما لهما صنف ولو كان احدهما ولد اخ من الابوين
 والافضل له من الاب سقرب للمقرب بالاب بالمقرب بالابوين ولو كان ابن اخصما للاب
 فله الصنف نصيباته والماضي رذ عليه وكذا لو كانوا اولاد جماعة للاخت فلم الصنف بالشمع والماضي
 بالرد للذكر صنف لاني والماضي رذ عليهم كذلك ولو كانوا اولاد اخوة واخوات ملكوا اولاد اخ والخت
 نصيب من سقرب به بنهم للذكر صنف لاني ولو حلف اولاد اخ او اولاد اخة للام فلم الدس
 نصيب من سقرب به والماضي رذ عليهم للذكر والاني فله سواء ولو كانوا اولاد اخ و
 اولاد اخت للام فلم المثلث والماضي بالرد اولاد الاخ الصنف بالسوية واحدا كان او اكثر
 واولاد الاخ الصنف لاني كذلك ان كان واحدا ولو اختلفوا والالاخي المتفقين سقط
 اولاد الاخ من الاب وكان اولاد الاخوة من الام المثلث لكل ولد اخ نصيب ابه واحد كان او
 اكثر بالسوية واولاد الاخ من الابوين السابق ولو حلف اولاد اخ من اب وام واد اخ من ام
 ملا واولاد الاخ من الام الدس بالسوية والماضي اولاد الاخ من الابوين للذكر صنف لاني ولو حلف
 اولاد اخت لاب واولاد اخت ام خاضع ملا واد اخت من الام الدس بالسوية واولاد اخت
 من الاب الصنف للذكر صنف لاني وفي رذ السابق هو ان كما سبق في الاخوة يتلوه وقل واحد
 الزوج من اولاد الكلا ات اخذ نصيبه الاعلى وسقط اولاد كلاله الاب وكان اولاد

ولو كان من اولاد اخت لهما المثلث والماضي رذ عليهم للذكر والاني فله سواء ولو كانوا اولاد اخ و

كلاله الام المثلث ان كانوا اكثر من واحد لكل نصيب من سقرب به بالسوية والدس ان كانوا
 لواحد كذلك والماضي اولاد كلاله الابوين لكل واحد نصيب من سقرب به للذكر صنف لاني من دخل
 الصنف عليهم كما يدخل على الامم دون المقرب بالام ولو فقد اولاد كلاله الابوين عام معامهم واولاد
 كلاله الاب في جميع ما تقدم الا ان لو كانوا لاني لا يرث احد من اولاد للاخوة مع الاخوة
 وان كثرت الوصلة وقال فضل من شاذ ان في اخ لام وان اخ اب وام ان للاخ الدس السابق
 لان الاخ للابوين لانه يحج السمت وهو علمه فان كثرت الاسباب اما اعتبار مع الساد في الدرجة
 مع انه قال في ابن اخ اب وام مع اخ اب المال كله للاخ من الاب ولو الاقرب من اولاد الاخ من
 الابعد فلو حلف اولاد اخ واولاد اولاد اخ فاما ل اولاد الاخ خاصة سواء كانوا اب اولاد اولادها
 وسوا كان اولاد اولاد الاخ لاب اولاد اولادها وهكذا من مرات السازل ونحو اولاد الاخوة والاخوة
 كمن مني الاخوة والاخوات في الاعام والاقوال واولادهم ورث عنهم الا ان ولده والصداد ولو كانوا
 كارتون مع الاخوة اولاد الاخوة والاخوات وان نزلوا سواء كانوا من قبل اب او من قبل ام
 يعاينون الاجداد مع عدم الاخوة والاخوات وياخذون نصيب من سقرب به ولو حلف اولاد
 اخ اب وام واولاد اخت لهما ومثلهم من قبل الام وجدة او جد من قبل الاب وسلمان من قبل الام
 للمحرمين وكلاله الام المثلث للحد ربعة وكذا للحد واولاد الاخ من الام ربح اخ واولاد
 الاخت من قبلها الربح السابق ولها المثلث للحد من الاب واولاد الاخ من الابوين للحد من ذلك
 صنف والصنف الاخر اولاد الاخ للذكر صنف لاني والمثلث السابق من الحد واولاد الاخ للحد
 من ذلك صنف والصنف الاخر اولاد الاخت من الابوين ولو كان هناك زوج او زوجة اخذ نصيب
 للسمل للحد من من قبل الام واولاد الاخوة من قبلها المثلث كلما قسم بينهم على ابناءه والماضي الاجداد
 من قبل الاب واولاد الاخوة من قبل الابوين على افضلهما ولو حلف اولاد اخت للابوين بعد
 ملا واد اخت المثلث والماضي للحد المطلب الرابع في مرات الاعام والاقوال دفعه بحسب الاول
 مولانا يرثون عند عدم الابوين ولو كانوا اولاد الاخوة واولادهم وان نزلوا ملهم
 المفرد للمال وكذا ما زاد بالسوية وللحق المال ايضا وكذا العمات والعمات ولو اجمع الذكور والامهات
 للمذكر صنف لاني هذا اذا كانوا من قبل الاب وام او من قبل الاب ولو كانوا من قبل الام فالذكر و
 لاني منه سواء ولو انفردت العمة او العمة من قبل الام فاما لاجمعه للامهات ولو اجمع العمات
 للمفردون فالمقرب بالام الدس ان كان حاضرا ذكر كان او انثى والمثلث ان كان اكثر الذكر والاني

١٠١

مهر المهرات ولو طلق المهر في نكاحه ولو طلق المهر في نكاحه ولو طلق المهر في نكاحه
حين الطلاق شرط ان لا يترتب من نكاحه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
مع الذخول ولو طلق بالمرثه لم يترتب من نكاحه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
ولو طلق في نكاح واحد من الزوجين لم يترتب من نكاحه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
يصيب الزوجهات الزوج مع عدم الولد والتمتع من النكاح من النكاح مطلقا او المهر
التي يقع الاستثناء منها ما يليه ان كان وجهه ان كان لها من المهر ولد ذكر كان او انثى ورث
التمتع من جميع ما ترك الرجل ولو لم يكن لها ولد من نكاحه لم يترتب من نكاحه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
ولا القسمة والامان ويوم الامان كالاشياء والعقب والابن من الامه ويوم حصة
من نكاحه ذلك وقيل ما يمنع من الذخول والمساكن الاخر والتمتع من نكاحه الارض ايضا
ويوم حصة من نكاحه كالاشياء والمهور هو الاول وفي رواية ان الارث من الامه والامان
شما والاقرب الاول ولا فرق من ان يكون لها ولد من نكاحه قد مات او لم يلد منه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
ابو امها او جد امها او غيرها ولو لم يولد من نكاحه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
رضيا لم العقد ووارثا وان مات احد ما قبل النكاح بطل العقد سواء كان الزوج قبل موته واحدا
او بعد موته او لم يولد ولو بلغ احد ما رشيدا واحدا لم يترتب من نكاحه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
له وبطل العقد وان اصاب حلف انه لم يرض للزوجه في المهرات فان حلف اخذ نصيبه وان نكح
ملا مراث له وهل سقط عن المهرات من موانع الزوجية كالعنف والمهر منظر المهرات
في المهرات الا بالاعتق وفيه كراهة في الاول العن ممان واجب اما اصل الشرع كمن يكره
عليه من الامار والزواج والما فعل المكلف كما في المهر والمهر والعهد والكفارات وكمن شل
معه ونذب وهو ما ينزع المكلف حقه من غير سب موجب للعن ما اذل البنت به مراث
والثاني ممان احدهما ما يترتب من نكاحه في المهرات في اوله في ان لا يثبت به مراث والثاني
ما لم يكره به يثبت المهرات المنع شرط ان لا يحلف العتق وانما سبها كان او بعيدا
في ارض او غيره لو تبت المهرات المنع من نكاحه في المهرات سواء شهد بالبراءة او لم يشهد
والوجه ان التبرع المأثور حال العتق ولو تبرع بعقده بعد ذلك استقطب العتق والوجه ان
الاول لا يسقط بالشرط سقوط العتق ومات العتق فان الوالد سقط اجماعا عن المكاتب
ولا يمولاه عليه ان اشترى بفسه من مولاه اما المدبر والموص بعقده فالوجه ان لا يمولاه

للمدبر والموصي وام الولد عند ما عتق من نصيب ولها ما ملأ الوالد عليها الا ان لم يشرع عتقا وال
للولد ان يبيع الحراج الوالد عند ما لا يترتب من نكاحه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
العتق لا يترتب عنه ولو اوجع ما عتق عنه عتق ما لا يترتب من نكاحه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
يعوم عتق ما لوجه انه كذا وكذا الوالد عتق عنه كعتق من عتق عنه ولو اوجع ما عتق عنه عتق ما لا يترتب من نكاحه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
ماله العتق عليه لا يترتب من نكاحه شيء سوا تزويجها في النكاح مطلقا او المهر
حلف وادام من الامان وان بعد وحلف روجا او روجه كان لها نصيبها من الامان والما قبل
لنعم بالعتق ولا يصح بيع الوالد ولا هبته ولا استراطه في بيع وبورث على ما في تفصيله كشرط
الميراث الوالد يترتب من نكاحه عدم التمتع من نكاحه الجورس وعدم المناسيب للعتق وان بعد فاد
احتمقت الشروط ومات العتق فمراثه للمنع ان كان واحدا ذكر كان او انثى ولو كان للمنع اكثر من واحد
شاركوا في الوالد ما يخصه سواء كان نورا حيا او نيا او رجا او نيا فان عدم المنع احلف على ما
معال ان ما يموله يكون الوالد الاولاد الذكور والامان لان الوالد الكاين به ان في الشرح في الحيات
ان كان العتق رجلا ومالك المقتد الوالد الاولاد الذكور دون الامان سواء كان الرجل للمنع رجلا
ام امرا ومالك في النهاية ان كان العتق رجلا مالوا الارادة المذكور خاصة وان كان ارقا مالوا
لعتبتها وهو المشهور في نكاح الوالد الابن والاولاد ولا يشركها احد من الامار فان عدم الاولاد
فام الاولاد الاولاد معاهم وماخذ كل منهم نصيب من سقرب به كالميراث في غير الوالد ولو عدم الابوان
والاولاد وان نزلوا ورثة الاخوان والاخوات من الابن او من الام والاحداد والحداث مرقه
وقيل يمنع الامان فان عدم الاخوان والاحداد ورثة الامام والعتات واولادهم الاقرب ما الاقرب
والارث الوالد من سقرب بالام من الاخوان والاخوات والاحداد والحداث والاولاد والحالات
ولو فقد للمقرب بالاب ورث الوالد المول المول وان عدم مقربا مولا المول من قبل الامان دون
الام فان فقد المول المول المول فان عدم مقربا مولا المول من قبل الامان دون الامان
وان فقد المول المول المول فان عدم مقربا مولا المول من قبل الامان دون الامان
للانام دون العتق حتى احلف على ما في نكاحه هل يرث من الوالد اما اذا اقرب بالام
فلا وان اقرب بالاب فعلى الام والاحراج على ان يرث من العتق او اعققت من العتق او حو
الولا الهن من اعققت فلو مات رجل وخلف ابنه مقيته ومات مقيته والمهرات من العتق
خاض على احد التولن وعلى الاخر للذكر ضعف الانثى ولو لم يحلف البنت حقت مال الانام

هو المأخوذ بالمالح وان يكون للاب والابن وهو محصور ملازم بالاسم لا بالملك كذا لما يجوز
 الولا للمول الاب شرط طه عبودية الاب حين الولادة ولو كان حرا في الاصل ملازم للمول ولحق
 وان كان مولى ثبت الولا على ولد لمواليه ابتداء والجره وكون الفهم مولاة ملوكات حرة في الاصل ما والى
 وان كانت امه مولاة فحق لسيدها ان اعقبه مولاة له والى جرحه وان اعقبها الموليات بولد
 لدونته اشهر مقدس به الرق وعقب بالمباشرة ان ملها ان الحمل باح والابق على الرقة وان اتت
 به الاكثر من اشهر يحق بقا الرق وجنبه لم يحكم بقتل الرق وابتدأ الولا الاصل حدوثه بعد العتق
 لم يمت الرق ولم يحكم برقه بالشك وان كان ماسا وانت به الاكثر من هذه الحمل من قبل العتق
 لم يحق بالاب وولاده لمول امه وان اتت به الاقل من ذلك لحق الولد وابتدأ وولاده الثالث ان
 يعقب الاب ملوماته رعا لم ينح الولا اجماعا فان اختلفت متييد العبد ومول الامه في حرته الاب بعد
 موته ما تقول قول قول الام لان الاصل بقا الرق وعدم الانحرار كذلك اذا كان احد الزوجين
 الحين من حوز الاصل ملازم للمول ولما سوا كان الاب الحين اعقبا او عربيا سوا كان مسلما او ذميا او
 بمول النسب او معلوم وتزوج عبد لمحقق ما ولدها ولما تزوج ولد لعقبة رجل فاولدها
 ولما مولا الولد الثاني لمول امه لان له الولا على ابية مكان له عليه كما لو كان مولد من ولد
 الولا على الاب سنع من شوته لمول الام ويحتمل ان يكون الولا للمول انه لان الولا العاقب على اس من جهة
 ات وميل ذلك ما يت في حقه كذا لو حلف بنت مولاة ومول امه فان ملها ان النسا من الولا غيرة
 ليست مولاة وان صحنا من ميراثه للام لان اذ اتت على ولا من جهة ماله العتق لم يمت عليه
 ما عاق امه ولو كان له محقق اب ومحقق جد ولم يكن هو حقا ميراثه لمحق امه ان كان ابن محقق
 لم يحصيه محقق امه لم محقق محقق امه فان لم يكن له من ممت ملازم والارح الحين حرة وان كان
 ابن حرة في الاصل ملازم له عليه وليس محقق امه شي كذا لو اسلم رجل على رجل لم يرثه ذلك واللقطة
 حرة ولا احد عليه والمطلب الرابع في باق اقسام الولا وفيه مباحث الاول اذا
 مات ولم يحلف سيبا وان بعد والامول بغيره كان ميراثه لصان جريرة وهو الذي يعاقده من اعين كذا
 او يذره وعزم من الواجبات او من سرا المتزوج بعقبة من حمان جريرة او من كان حرا في الاصل ولا
 قريب له فان اعقب من جريرة وحده لا ميراث لصان الجريرة مع القرب وان بعد والارح مول
 النقي وسار كذا في وان وجب فاختار ان يصيبها الاصل والباقي للظان مع عدم النسب والتمتع
 لو لم يحلف مناسبا ولا منعا ولا خا من جريرة كان ميراثه للامام وهو القسم الثالث من اقسام الولا

والارث الرابع عند الاساس كلهم وان كان كان الحبيب مول وضامن الجريرة كذا ان كان الامام
 طاهر ميراث من الوارث له الامام يصح به ما شا وكان امر المؤمنين علم بضعه في مقرر اهل بلد وضعوا
 جيرانه بن مامنه بذلك علودون ان يكون ذلك واجبا وان كان غايبا حفظ له على اهل اهل طهر بان
 لم يمكن من اتصاله اليه قسم من الفقراء والمساكين ولا يعطى سلطان الجريرة على حال الا على العتق والتمتع
 كذا يحلف بالامام ما يحلف الربيع بغير اذنه وما تركه المشركون فزعا وعار فزعة من غز حرب انما
 يوزع على اهل بيته فهو للمجاهدين ومع عدمهم لفقراء المسلمين وما يوزع سرقه من اهل الحرب في زمن
 المدينة بعد علمهم وان لم يكن هذه ملاحك وعليه الحسنة ومن مات من اهل الحرب والوارث له
 ميراثه للامام المقصد الرابع في موانع الارث وفيه فصول الاول في الكفر وفيه ما
 الاول موانع الارث بلمه الكفر والعقل والنفق والكافر الارث المسلم سوا كان ذميا او عربيا او مريضا
 وسوا كان المسلم كافرا في الاصل او لا وسوا ادب الكافر او بعد وسوا حلف المسلم وارباعه او لا
 ملومات مسلم وحلف ولذا كافرا وموسما مسلما وان بعدت فواته كان ميراثه للعبد المسلم وان كان
 تقربه بالكفر ولو لم يحلف فمسا وحلف مول بغيره ميراثه لمول النقي فان لم يكن فلعاصم الجريرة
 فان فقد للامام والارث الولا الكافر وسوا المسلم الكافر اصليا كان او مريضا اجماعا عنات
 لومات الكافر الاصل وله ورثه كفار لا مسلم منهم ميراثه لم ولو كان له وارث مسلم وان بعد كمول
 النقي او خا من الجريرة ميراثه للظان المسلم دون ورثه الكفار ولو كان الكافر مريضا وله وارث
 مسلم وان بعد كفامن الجريرة ميراثه للظان والارث القريب للكافر ولو لم يكن له وارث مسلم وورثه
 الامام والاشي للكافر ومن رواد شاذ بوجه وارثه الكافر كالاصل كذا الكفار يتوارثون مع عدم
 الوارث المسلم سوا احمد ومنهم او اختلفت ميراث اليهودي مثله ومن عداه كالنصارى والمجوس وعباد
 الوش والشمس وعزيم والعكس الا من من اهل الذمة وعزيم في ذلك بل يرث الحري الذي في العكس
 سوا احمد الدار او اختلف كذا المرتد الارث المسلم ويرث الكافر ولو اراد صواربان مات احدهما
 لم يرث الا للفرط سعل تركه الى وارثه المسلم فان لم يكن له وارث مسلم ميراثه للامام والزيد في وهو الذي
 يظهر للامام وسوا الكفر وهو للمنافق كالمتردة المرتد ان كان عن فظ لم يعل بوجهه ويستتم
 تركته من حين للارتداد وسر من رجته ويعد هذه الوفاة سوا مل او نفي وهل يحدود ملكه شي كما لو
 استوجبه فظ ولو مرض فدخله اسفل الى ورثته في ما في الحال وان كان عن فظ استتمت بان باب
 والا مل والموال باقية عليه ان لم يعل او مات وبعد رجته من حين الارتداد مع الذخول

لعصمة
 الولا

اوله ولد او مدبرا او مكاشا مشروطا او مطلقا لم يورثه سوا كان له وارث حر او مكات كمنه او مدبر
تدبر او لا ولو اتفق بعضه ورث مولا نصيب الرقة وكان نصيب الحرة لورثته ونومات الخوالة
وارثته واذا لم يترك لورثته وان جده كافرا لم يورثه ولا لورثته وان قارب كالولد ولو كان الحر
سقرب بالعبد لم ير الميراث اليه ورثت كالميراث ولو ولد له حر وان كان الحر ورثت لورثته
المملوك ط لو عتق المملوك على ميراث قبل فتمه شارك ان كان مالا بالورث ولو عتق الميراث
كان اول وان عتق بعد الفقه لم يكن له شيء وكذا لو كان الوارث الحر وله ميراث لم يكن له شركة
لم يخلط الحر وارثا من المملوك فان كان المملوك احد الوارثين او ولد له لصلبه استر من الميراث
من مولا بالنفقة الحرة واعقب واعقب في الشركة ولو امتنع مولا من البيع اجر على ذلك وهل ينفذ
غير الورث وولد الصلب من الابناء كالخ والعم والجدة ولد الولد وعزيم منع الميراث ذكر
وهو احسن السيد وان ادرس وقال الشيخ بعك كذا سبب ح فقد لا يورث والولد به رواه
صحيح مال الشيخ في الهامه حكم ان وجه وان وجه حكم للامام في وجوب العكس به رواه صحيح
مدل على حكم ان وجه وانما بعكس ما لو لم ينفذ من الشركة شيء عتق وجب العكس وانما
لوقفت ما لا يورث عدم الوصية بل ينفذ المال الالامام وقال بعض علماء سبب بقدر الشركة وسبب الميراث
في الباقي وليس بحيد ولو كان الوارث انفس وقوت الشركة عنهما حال لم يحسب شرهما وان وقوت
به او فضل نصيبه عن ميراثه على المال وكان الميراث للامام ولو كان العبد قد اتفق بعضه ورث من
نصيبه بقدر حصة ومنع بقدر الرقة واعقب بان نصيبه عن ميراثه وان لم يورثه سوا احد ميراث
الباقي اليه باخذ بميراثه وسرا الباقي من نصيب الرقة ودفع الالامام **باب** ام ولد الوارث
وكذا المدبر من مدبره لو كان وارثا لذكر المكاتب المشروط والمطلق الذي يورث شيئا **باب** الامان
سبب في بطح الميراث من الرقة وان سقطت الولد من الاب ولو مات الاب لم يرث الاب والابن
سقرب به خاصة والعكس وميراث الامه ومن سقرب بها من الاحوة والاخوان والاصداد ورثت ولده
وزوجه وروحه فان خلفت اب او اولاد الامام السدس والباقي للامداد لذلك ضعف الا في ولو لم يكن
ولد الامام الثلث والباقي ثلثا عليها وفي رواية ان الراية عن الثلث للامام وعشرون دة ولو فدت الام
والاولاد بالخوة واخوانه واولادهم واحداه من قبلها بالسوية وتزوجون الاقرب بالاقرب ما بعدوا
ما الاقرب والحالات كذلك ولو ادعى من بعد الامام ان لم يكن مولدا واخاف حرمة وارثه الاب والابن
من سقرب به وللزوج والزوج نصيبها مع كل درجة ورثت هو قربة امه وسبب الاربعم الا ان يعرف

باب وليس بعبد ولو اعترف به ابوه قتل كمال اللعان موارثا ولو اعترف به بعد ان طلق اللعان لم يرثه
باب والابن سقرب به ورثته الولد وهل يرث الولد من سقرب بالاب قال ابو الصلاح نعم والاقرب بالبيع لا
بطاع النسب باللعان واحصاها الاوار والميراث **باب** لو خلف ابن الميراث اخو من احد ما اب و
ام واخو الام سوا في الميراث وكذا لو كان الميراث لوالد الميراث او اب الميراث او اب الميراث او اب الميراث
احادها الا بوجه الحيز من الامام سوا والسقوط احصاها سبب الاب ولو مات امه والادب سوا غيرها
له ولو كان لها ابوان او ابنة واحدة ما عليها السدس والسدس الواحد والباقي له ان كان ذكر وان كان اس واما
الصف والباقي رد عليها وعلى الارث او احد ما ولو اكل الخ والاعين فولدت قوامن موارثا الامومة **باب**
ولذا في الارث احاد من ابوه والابن سقرب بها لا بطاع من غيرها ولا في اشادها موارثا سقرب بها
وميراثه لولد ووجه وزوجه فان لم يكن له ولد ولا ولد له ولد وان نزل للمام ودرو ان ثلث ماله **باب**
والباقي للامام وليس بعبد تق من ترعا من الميراث من حرمة ولد وميراثه مال الشيخ في ميراث العصبه
ابيه دون ابه وليس بحيد والوجه ان امه ورثت دون العصبه **باب** لو مات وعلم من مستوعب لركنة
لم ينفذ الالوارث وكان على حكم مال الميت على المال اقرب بالاموال وصيرورة الميراث منزله
الزمن في طهر العاكس في الميراث بعد الموت ولو لم يكن الدين مستوعبا اسفل الالورثة ما فضل
وكان معادل الدين ما على حكم مال الميت **باب** في اسماء ما يرث الموت في غير العرق والدم على احد
القولن لو خلفت اسمها ما يرث من الارث وكذا العاقرن مطلقا ونومات اب وان خلفت اسمها واستتبه
عدم موت احد ما او علم عاقرن من الموت لم يرث الابن والابن والعكس بل يرث كلاهما ووجه
غير حاجبه **باب** المعقود والاسير الذي اسقط عنه الميراث الا ان يعلم موته او بعضه لا يمكن
ان يعيش ماله بها عاليا بعتر ملك من وقت والده المعقود لامن وقت عتقه واذا قضى لوجه
ورثه اما به الميراث من وقت الحكم او وقت الغيبة ولما ميراثه من الحاضر من سبب الوصية نصيب
اذا مات له قارب ونعم باق الشركة فان كان حيا اذن وان علم انه مات بعد ميراثه من الحاضر موت
موروثه ومع نصيبه مع ماله ال ورثته وان علم انه كان ميبا حين موروثه رد الموقوف
الاورثه الا في الميراث لم ينفذ الميراث ولم يعلم حين رد المال ورثه الا في ذلك للميراث حين موت
موروثه **باب** الميراث في الشرك وكذا الرعية موت ولم يعلم هل مات قبل الموت او بعد وقال الشيخ في
ميراث الميراث اربع سنين في الميراث فان لم يعرف له حرام تركه واعدت روجه وهو مذموم
علما في فتح السكاج والاميراث فالاقرب ما بعد وان كان احصاها في البضع اشد من المال

كان عارضه بص المراه طول الخب ومراث المعقود للاحياء من درسه يوم ماله الاضمارات قبل ذلك ولوسوم
 ك لو كان احد وراث الميت معقودا اعطى كل واحد من الخبز العن ووقف الباقي حتى يظهر الميعقود
 او يفسد من الاضمار معقودا على انه حتى تم على ان يصب احد بها في الاخر ان ساسا او في بعضها
 ان اصبها وعثر ما عثر ان مالها والاكثر ان ساسا ويعطى كل واحد اهل المضيفين بلو حلف اما
 وبها حاضرت واما ما فرض موته يكون الاثم بالفرض والرد الربح والبيت الباقي بما حصل
 الغرض اربعة وموضع حياه يكون للبيت المراث والرد ثلثه الاجناس وللأم خمس وللأب
 اربعة حتى في اربعة بصير عشرين وماخذ البس باخر الاحوال اثني عشر سها والام كذا اربعة ستم
 ووقف للأب اربعة وام ان يطلو اهل ما اراد من نصيب المعقود فللام ان يخذ نصف مراث
 عشرين ونصف الميت والبيت ان يخذ نصفه عشرين من الستة عشر ان رصيت الام ولو كان الخاض
 مراث حال موت العايب كما لو حلف روجه واخا وولد اعان لم يعط شيا ما هذا الوجه الذي روي
 الباقي فان استمر الاسماء بعد المنة او عرف موته قبل موت الموروث سلم الباقي الى الام والام والار
 لو حلف روجه واجتأب لاب ولخاله غاسا اعطى الروح الصنف والام ان الربح ولو كان العايب
 حاضرا عثر وراث كما لو حلف ابوه واخوه غاسا مع جعل المحب نظرا في التحمل واخذ الام
 الدرس والاب الثلث وبوغ الدرس للام لكن هذا وان حكمنا بالمحب لكن حكمنا في حق الاب
 فلا يجعل الدرس المحبوب عن الام وحسب حكمنا في الاخرين الحياء بالنظر الى طرف الام والموت
 بالنظر الى طرف الاب كما ان المحل مراث شرطن انفصاله حيا وان سقط حياه فان ووجوه الموت
 ملو طام احد ما كان كالمعقود من اصله ولو جاز الاكثر من اقصى من المحل من حين الموت لم يراث وان جاز
 لدون ستة اشهر من حين الموت وراث ولو جاز لما من المذمت وراث ايضا لان النسب بسبب المراث
 تابع اذا كان حيا لية من مول بطاها وروح فان كان لها مول بطاها او روح لم يراث الا ان
 مع الورثة انه كان موجودا حال الموت والاستراط انصافه الحياه وفي الموت ملومات الموروث
 وهو علق او طف وراث وعلم حيوته وقت سقوطه ما من الاستدلال بالتركيب النسب وكما همت
 المحكم لم يراث لحو از اسماءها الى الحلال او حلف عصب وعطه اما لو حلف اصابي وطلها
 هو دليل الحق ولو فرض نصف صحيح م مات واقتل ما لا قرب انه لا يراث ولو ادعت بواستهل
 احد منها واستدعت ما كان كذا من اداس ملاحت وان كانا ذكر وانثى فالوجه القوي كعزل
 للمحل نصيب ذكرين لان العايب عدم الزايد وكذا من الذكرين والافواه بحمل مودة راضية الموروث

ملو

ملو حلف مع ابوين وزوجه ملكا من الابوين الدرس وللزوجه النش فان سقط حيا الملك للمكتم
 نصيبه ولو حلف ببا اعطى الميت ولو كانت مضافا لحسن وسقط الخاضرة على باس المم ولو
 اذعت المراه المحل حكم بقولها ووقف النصيبان طهر كذا بها سلم الى باقي الورثة كذا المحل هو الذي
 جلب من بلاد الشرك وسرى فاذا عارف منهم ايمان او جماعة ينف بوجوب المورثة في شريح
 الاسلام قبل قولهم في ذلك من غرضه كذا المقطع ان توالي الى انسان بغير حرته ووجهه
 كان ميراثه له مع عدم النسب ومان حرته عليه وان لم يتوال احد اميراته للامام وليس
 للمقطعي شي كذا المسكوك به هو ان يطا الرجل امرأة او حارته ثم يطاها غرض في ملك الحال
 ونضع مال السج لا لا ينفق له ان لم يحق به لحوفا صححا بل ينفق ان ينفق عليه فاذا حلف الوفاة
 عزل له شاة من ماله وملومات الولد لم يكن له شي من تركته وكانت لبيب المال ان لم يحلف واما
 ومال ابن ادرس ان الولد اذنت بالاب وتوارى به وهو الحق وكو وطى ايمان حارته تركه سبها
 مات بولد اذرع بينهما من فروع اسمي الحق بولد وتوارى به وهو الحق وكو وطى ايمان حارته تركه سبها
 ولها ما كان في طهر وابد بعد اسفائها من واحد منهما الى الاخر كان الولد الاصفاء من غلة الحارته
 كذا الاسير الذي مع الكفار مراث اعان المفضل الحاضر في اللواحق وقوة وصول الاول
 في مراث الخنزير المسكول من وقته رماحت آتحتي من به فروع الرجال النيا وقد وقع الاجماع
 على انه عثر حاله بالمال مورث من حيث يمول فان مال من فروع اربا فهو رجل ان مال من فروع المراه فهو امة
 فان اثنهما اعتبر السابق فمنهما سبق منه البول وراث عليه فان اتفقا اعتبر بالمأخر في الاعطاف من
 انما اعطى منه البول ايزاد وراث عليه فان اتفقا فهو المشكوك وقد اختلف في امانة والده
 احبارة المعقود المريض انه بعد اضلاعه فان اتفق حنبا فهو انثى وان اختلفا فهو ذكر وارجاه
 ان ادرس ومال الشيخ في اكثر تركه يعطى نصف سهم ذكر ونصف سهم امة وهو الاتوى عند
 الشيخ قول افر وهو الصريح الى القرعة كذا الحنثي ان اعز ذلك الماله وان ساركة من نوعه غن
 يعلم احترامه يكون الترك بينهم ما يوجب وان كثر داو على التوال الاخرين من بعد الاضلاع والورثة
 كذا كذا ان سا ودان الذكور واولا انوشه والاملاذ كضعف الاثني كذا حلف الامها العا
 ما اختار ما في كيف تترسم اذا اختلفوا مع المذكور والاث اومح احد ما مال بعضهم جعل للمالي سهم
 والحشيش ثلث وللذكر اربعة الا ان جعل اهل عدل نصف وهو ايمان ولذا كضعف كذا ارجح
 والحشيش نصفها وهو حين ومال افر ون جعل مع ذكرا واثني وقيم الترك على هذا امر وعمل هذا

لعسيرة
 ابن الله

وهو ما ورثه من ماله على الاصح وقال المفسرون ورث ما ورث منه ايضا وليس له في الميراث
والنكاح من فرض حيا بعد موته ولا في روى انه لو كان له مال انتقل الى من اهل له بخلاف
علماء ما في تقدم الامل بصيبي في الميراث ما ذهب المفسرون وهو جدي على اصله وليس هو ان اهدى
الوصوب بعد اذ العالم انما يظهر على قول المفسر ٩ والاذا استجاب وهو الاصل عندى ملوغون
اب وان فرض موت الابن لولا ما زاد الاب بصيبي من تركه وسئل عنه الى ورثته الاحياء فرض
موت الاب فمورث الابن بصيبي منه وسئل عنه الى ورثته الاحياء والارث كل واحد ما ورث من الاخر
وكذا البحث في الزوج والزوج ١٠ ولو عرق انسان سوارمان وكل واحد منهما اول من ورثته الاخر الاحياء
اسئل بالكل واحد منهما الى الاخر من الاخر الى ورثته ملوغون اب وان وللابن اخوه من الام
اسئل مال الاب الى الابن ثم من الابن الى اخوه الابن واسئل مال الابن الى الاب ثم من الاب الى اخوه
الاب ولو كان لكل واحد منهما او لهما شريك في الميراث ورث هو والشريك كما لو كان للاب
او لاداحا وللاب او لاداحا ايضا ولاب من تركه الابن السدس والباقي او لاداحا من الاحياء
ودورث الولد من تركه الاب بصيبي وكان الباقي او لاداحا والولد وسئل ما ورثته كل واحد منهما
من صاحبه الى ورثته الاحياء دون الميت ١١ ولو عرق اخوان من دره واحد لم تقدم احد منهما على
الاخر لساويهما في السهمين واسئل بالكل واحد منهما الى الاخر ورثته ولو لم يكن لهما وارث
اسئل بالكل واحد منهما الى صاحبه ومنه الى الامام ولو كان لهما وارث اسئل مال الاخر اليه
ثم منه الى ورثته وماله الى الاخر من منتهى الامام ولو كان لهما مال ليس للفريش اسئل بالذي
المال الى الاخر ورثته والاشق لورثته ذي المال ١٢ ولو عرق ازيد من اثنين كانوا يتوارثون
كان الحكم كما تقدم في الانثى بان يفرض موت اهدى او لورثته الاموات السامون والاحياء
ما زاد الاحياء بصيبيهم ولما نصيب الاموات فيقسم على ورثتهم الاحياء دون الاموات ملوغون
اخوه لثمة الاب ولكل واحد منهم لغير الام فرض موت اهدى او لورثته من تركه على اثني عشر لاداح
من الام سمان ولكل ميت حصة ينقل منه الى اخيه ابه وكذا تقدم في الاخرين الماتين
مكون لكل اخ من الام سمان من اثني عشر من تركه اهدى ورثته من تركه لاهل من الاخرين السمان
فمكمل لكل اخ اما عشرهما ملوغون في الميراث والزوج والامام ما زاد من الرجل ازا
والمرء ابا والابن زوجة واحد من النسب زوجا وفرض موت الرجل واسئل تركه امان ملوغون
اربعة للزوج وسئل الى امها واربع عشر للانثى لغيره على ورثته ففرض ومن الاربع مع

صبييه وهو امان في الفرض سلع اربع وست للزوج مائة من ثمنها والابن مائة وعشرون
منها سبعة لزوجها والباقي الى جده وللبنات ذوات الزوج اربع عشر للزوج منها سبعة والباقي
للجد وللأولاد اربع عشر لجد هاهم يفرض موت الزوج واسئل تركها مائة واربعون مائة امها
واما عشر لزوجها واربع عشر لجد هاهم يفرض موت الزوج واسئل تركها مائة واربعون مائة امها
ست عشر لجد هاهم يفرض موت الزوج واسئل الى اخيه ومائة وعشرون امها ما زاد زوجة
منها سبعة والجد الباقي واربع عشر للبنات ذوات الزوج وسئل بها سبعة الى زوجها والباقي
الهدى ما واربع عشر للبنات الاخرى وسئل الى صدها هاهم يفرض موت الابن فاصل تركها ما عشر
لثمة لزوجها واربع الى وسئل الى امها وحصة لامه وسئل الى اخيه ثم يفرض مورث البنات
ذات الزوج مل وجها لثمة من ستة والامام انسان ينقل الى امها نصف درهم لاسمها وسئل الى اخيه
ثم يفرض موت الست الاخرى ملها لثمة الثلث وسئل الى امها وللاب البنات وسئل الى اخيه
الفصل الثالث في ميراث المحسن احلف علماء ما في ميراث المحسن على اقوال ملوغون المشهور
توهم ما سبب الصحيح والعايد واللب كذا وكذا المفسرون يورثون بالاسباب
الصحي دون العاقل والاسباب الصحي والعاقل وهو احصاء الفضل من ساذان من
المفسرين وان ادرس من المتأخرين وكل من يورث من عبد الرحمن انهم يورثون بالانساب
الصحي دون العاقل والاسباب الصحي دون العاقل وعنى بالسبب العاقل ما حصل
عن كاج مختم في شرعا ساخ في اعطاهم كما لو نكح امه او اخته ما ولد لها مالمسب و
السبب ماسدات وقول المفسر الماسب به وعلى قول الصحيح لو اقطع الزوجان لواحد ورثت بها
كام على زوجة او بنت على زوجة لها نصيب الزوجية والثلث او الامومة فان لم يكن سواها رز
علمها الباقي بالنسب دون السبب والاصد الماسك بصيبي ولو كانت اخف زوجة والولد
ملها الدخ بالزوجية والنصف بالاخوة والباقي رز علمها بالافوة ولو كان احد الزوجين لم ينج
الاخر ورثت من جهة المباح كاخت على بنت ورثت من جهة النسب دون الاخوة وكذا بنت على
بنت بنت ورثت من جهة البنت وكذا اخ على بنت من اب لها المال بالافوة وكذا اخ على بنت على
لها نصيب السبي وكذا اخ على ام ورثت من جهة الامومة ولو حلف صله الام على اخت اب ورثت
صدها بها وكذا اخ على اخ على اخ على اخ على بنت ما ولد لها بنتا ملها الثلث وللزوجة ثلث
والباقي رز علمها اسما الميراث ما سبب العاقل ملوغون من يحى عليه كما هاهم يتوارثون

سواء كان النجوم محاسن علي كأم الذراع او محاسن فانه كام المزن بها او مع الذي وسوا كان
 الزوج محققا للمحليل او للتحقق ورث بالنسبة الصحيح والبايد مع الشبه فان الشبه كا
 لعقد الصحيح في الحاق النسب ولو وطى لم يعف محاربه سبه او اسراها ولما علم موطنها
 فولدت له وانفق لها من اسباب المحوس فالحكم فمثل ما عزم وغير المحوس من الكفار اذا كانوا
 النبا ورسايم مل كتاب الله ٢ وسنه من علم بالاسباب والاسباب الصحيحين دون العاديين
 الفصل الرابع في حجاب الفرائض وفيه ما حاشا العدة اما متاويان او مختلفان المجلعا
 اما متاويان وما للذان يكون احدهما جازا من الافراد والآخر يرد على نصف كالحى والعشر والحى
 والعشرين وسما ان ايضا المتساين والما متواضعا وفيما للذان العدة احدهما الاخر يرد بها
 معا عدد مالت اكثر من واحد وما للمساكين وذلك العدة للمالت هو يخرج الكسوة المشتركة
 كالثلة والعشر فان الامر بينهما متواضعا بالنصف وكالسبح في عشرة من الله
 عسما معا متواضعا بالثلث وطريق موفى ذلك ان سقط الاقل من الاكثر فسقط اكثر من
 الواحد ولو اسقطت السبع من ثلث عشرة من ثلث فان اسقطت الست من الثلث من ثلث
 فاذا اسقطت الثلث من الست من ثلث ولو فصل بعد السقاط اما ان فالموافقة بالنصف
 كالعشر والاثني عشر ولو بقي اربع فالموافقة بالربع وهكذا الى العشرة ولو بقي احد عشر فالموافقة
 بالجزء منها واسما متاويان وما للذان اذا اسقطت اهل من الاكثر من او لها بقى واحد للثلة
 عشر من عشرة اذا اسقطت منها بقى سبع فاذا اسقطت سبع من ثلث عشرة من ثلث ستة
 فاذا اسقطت ستة من سبع بقى واحد وكلثة عشر من ثلث اذا اسقطت منها ثلث من اربعة
 اذا اسقطت من ثلث عشر ثلث واثني عشر واحد فاذا اسقطت من اربعة اربع واثني عشر
 الفريضة قد يكون وفق السهام وقد تزداد وقد نقص وفي الزيادة رد على ذوى السهام سوى الزوج
 والزوج والام مع الاقرب وذو السبب الواحد مع ذى السبب ولو خلف ابون وبنو فلهما ابون والبنان
 والبنان بالنصف والباقي رد لهما ومع السبب ارباما فخرج الزاد في اصل الفريضة مع السبب
 من المحتج ولو وجد واحد من كذا الام مع اخت من الاب مال لا اربا على اقوى القول ولو قوت
 الفريضة ما اعول والما نقص بدخول الزوج والزوج كما لو خلفت ابون ورجل واحد فلهما
 الزوج والابون والبنان ويدخل النقص على البنت فماخذ الباقي وكذا لو كان بدل البنت اب
 فطاعدا كان النقص اولا علمين حاضه وكذا لو خلف زوجا وابون وبنو فلهما ابون والبنان

البنات والزوج البنت والنقص دخل على البنت ولو خلف ابون والام واحد فلهما ابون والبنان
 ووجه ملل وجه الزوج والابون الثلث والباقي للبنت من قبل الاب او من قبل الاب والام
 بدخل النقص علمين دون من سقر بالام خاف ولو خلفت زوجا وابنا اب او الاب وام
 فطاعدا وابون فطاعدا من الام ملل وجه النصف والابون فطاعدا من الام الثلث والابون
 البنت والباقي للمقرب بالاب او بالابون بدخل النقص علمين دون المقرب بالام خاف
 ان انصبت الفريضة من غير كبر مالم يثبت كاخت مع زوج الفريضة من اب وكا ومن
 وست الفريضة من ست وان انكوت فاما على فريضة واحد او اكثر فالاول ان لم يكن من
 ضمهم من الزكاة عدد دم وفق من بيت عدد دروسهم في اصل المل فمالخ تحت منه المل
 كابون وثلث سات اصل الفريضة ستة للابون سمان واربع للسات ولا وفق من اربعة
 الثلثة مقرب عدد من وهو ثلث في اصل الفريضة سلع مائة عشر للابون ستة وللثلة
 اربعة وان كان من النصيب والعدد وفق فاقرب الوفق من العدد الامم النصيب كابون
 وست سات للابون سمان من ستة وللسات اربعة وفق يوافق عدد من في النصف مقرب
 نصف عدد من وهو ثلث في اصل الفريضة سلع مائة عشر الثاني ان سكر على اكثر من فريضة
 واحد واسما ملل الا ذلك ان يوافق سهام كل فريضة عدد دروسهم بحرف عدد كل فريضة
 الى الوفق الثاني ان لا يوافق احدهم الثالث ان يوافق بعضهم دون الاخر فاما وفق فرد عدد
 ذلك الفريضة الى الوفق والم يوافق فانه بحاله لم يسطر بعد ذلك في الاعداد فان عاينت
 انصرفت على ضرب واحد فان الفريضة كارب اخوه من الابون وبنو ملل من الام اصل الفريضة
 ثلثه السهم بغير اربعة في الفريضة وهو احد العددين وان بدخلت انصرفت على ضرب
 الاكثر كملته اخوه من ام وستة اب وصميم ثلثه بغير ستة في اصل الفريضة وان وافقت
 من بيت وفق اهلها في عدد الاخر ثم بغير المربع في اصل الفريضة كارب زوجات وسه
 اخوه الفريضة من اربعة وحض الزوجات سكر علمين وكذا احضه الاقرب من اربعة
 والست وفق بالنصف مقرب نصف اهلها في الاخر سلع اثنى عشر ثم بغير اثنى عشر في
 الفريضة وان ساين الاعداد ضرب واحد فان الاخر ثم ضربت الجميع في اصل الفريضة
 كابون من ام وفق من اب سكر الثلثة علمين والوفق من اعدادهم والباقي ملل مقرب
 اسن وفق من المحتج سمانا اصل الفريضة الفصل الخامس في المساجات الماخية

ان لموت بعض الورثة قبل القسمة وطلب قسمة الغرضتين في اصل واحد فان كان ورثته الثاني
والثالث ومن بعدهم هم ورثته الاول على طريق ميراثهم من الميت الاول فتمت القسمة على الميت
والاول من الباقي كاربعة اخوة لميت واحتجب مات اخ ثم مات اخ افرم مات اخ فتمت القسمة
الاول والثاني والثالث والرابع على اخون واخواتهم ان كان كل واحد منهم لم يخلف من الورث
واخف من كان ورثته الثاني وتكون منه خلاف ميراثهم من الاول او ورثوا من الثاني ولم يرثوا من
الاول صححت مسله كل واحد من المولد واسمى بصبية الميت الثاني ميراث الميت الاول
عزلة فان صح بصيبيته على مسله صححت المسألة من قبل الاول كما لا يخفى ودعا اخون
لام واخا اب عم مات الزوج وخلف لها وسلسله الاول من ستة للزوج ولها وعلى سهم على
ركة سهم ركة الزوج ستة سهم سهران الاخوان سهران امها وسهم الاخوان سهران امها وسهران لان
زوجها وسهم لست زوجها وان يصح من مسلة الاول نظرت فان كان من نصيب الميت الثاني
من فرض الاول والفرض الثاني وفق ما ضرب وفق الفرض الثاني في الفرض الاول
وفق نصيب كاخون من ام ومثلها من اب وزوج مات الزوج وخلف لها ولت فرض
الاول اما عشر نصيب الزوج سهم السهم على اربعة وفيها موافقة بالنصف مقرب جز
الوقف من الفرض الثاني وهو ان كان الوقف من نصيب في اثنى عشر وان لم يكن منهما وقت
فاضرب الفرض الثاني في الاول كن زوج واخون من ام والاب مات الزوج ولتوا من نصيب
نصيب الزوج ثلثه من ستة لا تقسم على خمسة ولا وفق بينهما فاضرب الفرض في الفرض الاول
وهكذا العمل بهما على انهما ان اصبحت تركه الثالث من الاول على خمسة والاعلى في فرضه
مع الاول الفرضت كما علمت في فرضه الثاني مع الاول وهكذا اما الفصل السادس من قسم
التركة موزعة اذا طلعت اهل عدد سقيم على مختلف ما عرفت القسمة بينهما فان كانا مطلوقين
هو الاكثر منهما والحاجب الامل والاركان في كيد ما لم يطلب بهما اهل من خبز ذلك الكيد
من احد سهران الاخوان كما اذا طلبة اهل عدد سقيم على اربعة وعشر وعاد تركه في الثلث ثلث
اسما خربت في الاخرى حصلت خمسة واربعون وهو اهل عدد سقيم عليها وان كانا مسالمين فاطلوق
هو الحاصل من ضرب احد سهران الاخوان كما اذا طلبة اهل عدد سقيم على سبعة وعشرة فهو سبعون
لانها الحاصل من ضرب احد سهران الاخوان هكذا العمل في الورثة اهل عدد سقيم على اربعة وخمسة
ما لم اذا عرفت الحدود المعقمة على اثنتي عشر منها عرفت الحدود المعقمة عليهما وعلى اثنتي عشر

منها المعقمة عليهما وعلى الواجب وهكذا اقل واحد - العدد المقيم عليها كما اذا ارثت موف
اهل عدد سقيم على ثلثة واربع وخمسة وستة وسبعة والثمانية والاربع عشرة والاثنا
سبعمائة والمقيم عليها وعلى خمسة ستون الينا انما احتجنا بان والمقيم عليها وعلى البيت
انما ستون الينا احتجنا لان والمقيم عليها وعلى الثمانية مائة وعشرون الينا مائة وكان في الزوج
مائة وعشرون من اهل عدد سقيم على الاعداد المذكورة او الكبر خزان موزون مركب بالموزن
كالدرهم والمكب مضاعف كصف الدرهم اربع من خمسة عشر من ثلثة والعطوف كالصف
والدرهم مخبز الكبر المعقود هو العدد المنسوب اليه والمسمى له كالدرهم مخبز ستة وعشرون
خمسة عشر ومخز المصانف هو الحاصل من ضرب مخز المصانف في مخز المصانف اليه مخز نصف
الدرهم الحاصل من ضرب اثني عشر في نصف ستة مخز الدرهم هو اساعشر ومخز المعطوف
هو العدد المقيم على الخارج كالنصف والدرهم والعشرون فان مخز الخبز لم يكون اذ عرفت
هذا فاذا ارثت موفه سهام كل وارث من التركة فاب سهام كل وارث من الفرض وظله
من التركة المذكورة فان كان فهو نصيب كن زوج واخون اهل الفرض ستة للزوج ثلث
وهو نصف الفرض فاخذ من التركة نصفها وللام سهران وعلى ثلث الفرض فاخذ لاهل التركة
وللاب سهم فاخذ له سدس التركة او ان شئت قيمت التركة على الفرض فاخذ من القسمة
خمس من سهام كل واحد فالج فهو نصيبه مثلا التركة اربعة وعشرون والفرض ستة كما تقدم
نعم التركة على ستة سهم مخز اربعة لثلاث سهم نصف الخارج وهو اربعة في سهام كل وارث فالمرتفع
نصيب فاذا عرفت اربعة ثلثة سهام ال زوج حصل اساعشر فيكون زوج اساعشر وسار او نصف اربعة
في اثني عشر سهام الام يكون ثمانية يحصل لها ثمانية دنانير ونصف اربعة في واحد سهم الاب يكون اربعة يكون
للاب اربعة دنانير وهذا طريق اخر وهو ان التركة ان كانت صالحة نحو اربعة الذي يحجب الفرض
ثم قد حصل لكل وارث واخيه في التركة فالحاصل ان سهمه على العدد الذي تحت منه الفرض فاخذ من
نصيب الوارث كن زوج واخون وستة والركة عشرون دنانير اهل الفرض اساعشر للزوج ثلثة نصيبها
في عشرون سبعة سقيم بها على اثني عشر مخز مخز يكون للزوج مخز دنانير وللام سهران نصيبها
في عشرون سبعة اربعة نصيبها على اثني عشر مخز ثلثة يكون للاب ثلثة دنانير وثلث دنانير
للأم وللنصف خمسة نصيب في عشرون يكون مائة نصيب على اثني عشر مخز ثلثة يكون للاب ثلثة دنانير
دنانير وثلث دنانير وان كان فيها كبر فاب التركة من خمس ذلك الكبر وان نصيب مخز ذلك الكبر

مخز خمسة عشر

في التركة ثم يصيب الكسوال المديون ويجعل ما علمت في الصحاح مما اشتهر للوارث سميت على ذلك المخرج
 مثلا كانت التركة مائة فلهذا او العشر ثلثا واربعا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا
 فاعلم انه كما علمت في الصحاح فخرج لكل واحد من الورثة من العدة المبسوطة فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا
 للواحد فهو نصيب الواحد من الخمس الذي ركب ولو كان الكسول ثلثي التركة علمت وثلث العشر
 يصم على عشرة ولو كانت المدة عددا والاصح فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا
 واصم وان بقي ما لا يبلغ مائة فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا
 رقبته فان بقي ما لا يبلغ مائة فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا
 للوارث فان ما بقي من التركة فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا
 ووصول اما المذمة فعلمها ما حثت في الصحاح من النسخ والافعال والالهام وان اصبحت منهم
 ما انزل الله اليك وقال لا بد لك ان يكون منكم من يدينكم فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا فاصطفا
 حرا بما نصبت وسلموا اسلموا ودم من اعرض عن الحكم وقد دعي
 دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا اتوا من بينهم معرضون ودم من اعرض عن احكام الله بعد ذلك فاعلم
 ٢ اما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعوا واطعوا واولئك
 هم المفلحون وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضيا الى البحر وبعث على علم عبد الله بن عباس
 فاضيا الى البحر واجمع المفلحون كافة على مشروعية نصب العصاة من الناس والحكم بينهم
 العظام من زعم الكفار اذ اقام به العف سقط عن الناس وان اخلوا به استحقوا
 ما سبهم العقاب لما فيه من العمام سلطان العالم والاور المعروفة والنهي عن المنكر والاصناف
 المطلوبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله في القدر من الله ليس منهم من ياحد للضعف حق للفوائد
 الحاصلة منه تولاها النبي صلى الله عليه وسلم والانبيا ثم قبله وكانوا يحكون انهم خرجوا من الفضايل عظم وام كبير
 لمن لم يجمع فيه الشرائط ودرجه العظام اليه وشروطه صعبة جدا واستحقاقه احد حتى سبق
 من نفسه العمام به واما شق ذلك اذا كان عارفا بالكتاب والسنة ومسوفا وعامة وضاة
 ونديه واحابه ومك ومسا به عارفا بالسنة واسمها مسوفا عالما بالحق مفضل على الناس
 كلام العرب نصيرا يوجهوا الاعراب ورعا عن محارم الله زاهدا في الدنيا متوفرا على العمل الصالح
 محسنا للذنوب والسمات سددا للحد من الهوى حريصا على التقوى هذه عليه السلام

لم يزل
 الله

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان مال من جعل لخصيا فقد ذبح بغيره كمن وعى امر المؤمنين على العصاة اريد به من في
 النار وواحد في الجنة فاض من الباطل وهو علم انه باطل فهو في النار فاض من الحق الباطل و
 هو لا يعلم انه باطل فهو في النار فاض من الحق وهو لا يعلم انه حق فهو في النار فاض من الحق وهو
 يعلم انه حق فهو في الجنة ومالك الصادق علم الحكم حكمان حكم الله عز وجل وحكم اهل بيته عليه السلام
 اخطاكم الله عز وجل حكمكم علم اهل بيته عليه السلام ومن حكمكم بدعي من غير ما انزل الله عز وجل فعدوا الله
 وعنه علم ابي ماض تقي من اشد فاحطاسا بعد من السماء وعن الباقر علم من حكمكم في الدنيا
 فاحطاكم في الدنيا علم ان مال يومنا العاصي العدل يوم القامة فمن شدة ما لعاه من الحيات يود ان
 لم يكن من اين في تلك القضاة فاحطكم علم ان يكون من اهل جامع الشرائط ودرجه الحكم
 غيره مستغن عن الامام نصيبه وحجب عليه القبول وان لم يعلم الامام به اياه وجب عليه ان ياتي الامام
 ويعتذره بغيره لولي العضا اما لو كان هناك عن من حج الشرائط فانه يجب على كل واحد منهم ان ياتي
 على اعداء ولوعيت الامام احدهم بعين وجوب عليه وقال الشيخ في المبسوطة لا يجب ان لم يكن له كفاية
 استحق له ان ياتيه لما فيه من طلب رزق مباح على مطلقا وهو اول مطلبه على مباح وان
 كان ذلك كفاية فان كان مشهورا بالعلم بحود ما به نقصه الناس وسفتوته وسعولون منه
 ما لم يجب له الترك ان التذرس والعلم طاعة وعبادة مع اللامه وآمن من الرضا وان كان
 خاضع للذكر لا يعرف علمه والعلم فضل ولا ينفق الناس على استحقاقه التولية لعدله
 ودرجه فضل وسبق به الناس وليس له مال على ذلك وما ذكرناه من ان لا اقرب داما الحال
 بالاحكام الشرعية وما قدها ما يحرم عليه التولية وان كان ثقة مأمورا وكذا العالم بالاحكام
 وطهرتها العاد على استنباط المسائل من مطاها اذ كان دايما والاسعاد احكام احكام العقل
 الاول في التولية والعزل وقتها كما استجاب قول الفضائل من ثقة من نفسه النيام
 شرايط ويجب على الكفاية واذا علم الامام خلقا له عن ماض وجب عليه نصب ماض به
 مان من اهل البلد اكثر او جل قباله طلبا للاجابه الاحتياج اهل كل بلد الى الحاكم بصلوا ايام
 والملكتم المصل الى بلد الامام ومن عكسه فذلك في تاشق عليه فوجب اغناهم عنه وعمل الامام
 البحث واليول اهل المعرفة باهل الناس ان لم يعرف من يصلح للعضا فان ذكر له رجل يعرف
 احضه وماله فاذا عرف اصحاب شرائط الحكم منه ولله والاهلية عنه ولو اشتهر للحاكم للشرائط
 لم يجز مع وجوده ان انزل من الامام نصب عليه ان استرط في العاصي للوعود والعقل والاعمال

ورواه اذا علمت الامام
 حين وجب عليه التولية
 وان كان لم يسمع او
 فقد الله ورسوله اهل ان يكون
 من نفسه من استقام

والعدالة وطهارة المولد والعلم والذكورة والحرية على اسكان والبر والنجاة والبركة
تزداد ولا يستحقها الا الصبي وان كان من اهلها او المحدث من اسكان جنونه مطبقا او اذلا او
لغير المؤمن لانه ليس له الا امانة واللعاسق لذلك ايضا والولد الذي لعقته وعوده الاحنية
لا امانة وعدم قبول شهادة في الاشياء الحليلة والافعال المستقلة باعليه الفتوى المألوف
الاجتهاد وسرطان موقفه الاحكام العلمانية اشياء الكتابية والاشياء والاحكام
والعقاس ولان العرب اسما الكتاب في موضع ال عشرة اشياء الخاضعة العام
المقتدر والمطلق والحكم والمقتضاة والمجمل والمبني والماضي واللتوي ان الكتاب الصالح
في الامور المتعلقة بالافعال وهو نحو من جنسها ان اسما الله سبحانه في موضع ال موفيا سلق
منها بالافعال دون سائر الافعال ويعتقد ان يعرف منها ما يعرف من الكتاب وزاد
موقفه النوار والاعمال والمرسل والمتصل والمنفصل والمقطع والصحيح والصدق ومجال ال
موقف الصحيح عليه والمختلف فيه وشروط الافعال واسما العباس بعد الجمع علماء اعلم ان
يكن في الافعال والامانة على علته فان في هذا النوع من العباس علماء اعلم ان
فعل هذا يجب ان يكون عارفا كلفه شرائطه والاستقامة منه ويجب ان يعرف من النجاة والافعال
المقترنة ما يتعلق بالافعال من الامانة والافعال الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان يعرف شرائط الاستدلال وكيفية تركب البراهين والجمع وشرائط الاستدلال في ذلك النوع
ال العامة فان حصوله لا يتخذ في ذلك الكلام بل المختار اصول الافعال بحيث يمكن الاستدلال
واسحاخ ما روي عليه من الفروع وان المسائل النوعية فروعها الممهدة وان كتمت فلا يكون شرطا
في الاجتهاد وعلى نحو الاجتهاد الا ان يبين لما روي عن الصادق عليه السلام انما كان يحاكم
بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن ليطروا الى اهل العدل يعلم شيئا من ضامنا ما جعلوه عليكم فان قد
جعلوه فاضيا مما كوا اليه في شرط ان يكون عارفا بجميع ما عليه والكتب فيقول العالم لا يستحق
الافعال في الحدود وغيرها واللعبد ان العباد من المصائب الحليلة والمالوق به وكل المدبر
والكاتب المطلق وان ادى شيئا من مال الكتاب به ويحوز بعض حكم العن وفيه نظر واسما
الاجي ما بين ذكره الشيخ به انه لا يستحق مصادره لعدم معرفته من المهور والمقولة وما كتبه كاتبه بين
نديه وهو حسن وعلى مقتضى مضا الامن فيه نظر من شأن الحاج الى الضبط الذي انتشر
بغير الكتاب ومن كون النبي صلى الله عليه وسلم في اول امره حاكما عن الكتاب وهو سبب الحكم والارباب الاسرار

وقوله التخيير النبي صلى الله عليه وسلم يحصل الصدق والارباب انعقاد العضا للافس والامم كدسني ان يكون
الحاكم حواس غير عتف لينا من غير عتف للمالطع الهوى في اطله ولا يباين الصعيف من عدله حلقا
يصير انما الامور دامت وقاده العون من غفلة ضابطا بجميع السمع حوى الصدور الصريح عارفا
لمعات اعل والتمه شدة العتف كثر الوهم زها بعد اعن الطبع حادق السجدة اذ اى شدة
لنس حمار والاعسوف مقدر وكي عن علم ان مال الامني ان يكون العاقي فاضيا حتى يكون فيه
حسن خصال عتف حلم عالم بما كان قبله يستشير ذوي الباب الاحاف في اقل لوم الامم
بحوز ان يحض الولاام لما فيها من الرغبت فان كثرت ولم يمكن من الجمع والجمع والجمع
احد ما يحضه الا ان يكون في احد ما ينع كالمسك او يكون محمدا وله عمادة المهرج بهاد
الحناز واسان العادم ودماره الاخوان والطالح اة الكوز الولاه الامن الامام المعصوم
او من فوض اليه الامام ثم ان كان الامام طاهرا كان امر التولية اليه والاحوز لغير توليه احد العضا
الا اذنه ولوا سقضى اهل البلد فاضيا وحاكوا اليه لم ينفذ حكم ولم يبت دالاه ولوراجعها
بواحد من الرعية وراسعا اليه فحكم لم يكن بها الحكم وان كان عارفا بعد قضاء الفقه المامون
من نفعها اهل الت علم الحاج لشرائط الفتوى لقول الصادق علم ما جعلوه فاضيا فان قد
جعلوه فاضيا مما كوا اليه والاحوز العدو لغيره الى اهل الجور فمن عدل التهم كان فاضيا ما ثوما
لما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق علم قال ايمان من قدم يومنا في حصومه الى
ال فاض او سلطان جائر بعض عليه عن حكم الله بعد شركة في الامم ومن الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
علم انه مال لما روي كان منه ومن اية فمارة في حرمه عاه ال رجل من اخوانكم ليحكم منه وبينه
ما بين الا ان رايحه الى جوار كان منزله الذي قال الله عز وجل الميزان الذي يزن يومئذ انتم انتم
ما انزل اليك وما انزل من مسكريدون ان يحاكموا الى الطاغوت وقد امر ان كفوا به و
اذ اول من سجن عليه العضا فان كان ذاكاه حرم عليه اخذ الدرر على العضا انه يوزن في صاف
لما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح قال سئل ابو عبد الله علم عن ما في من قريب ما من الطاه
على العضا الدرر فقال ذكر تحت وان لم يكن ذاكاه حازله اخذ الدرر عليه ان بنت المال للحاكم
وهذا من اعطاه وان لم يحض عليه العضا وكان من محوز له العضا فان كان ذاكاه استخذه ترك
اخذ الدرر وان احد حاز وان لم يكن ذاكاه حازله اخذ الدرر عليه اجماعا اما اخذ الدرر عليه
فانه حرام الاجماع سواء عين عليه لم يثبت وسوا كان ذاكاه او ليس له اخذ المحل من المحاكم

سواء كان العضو معصيا عليه او لا وسواء كان محمدا او اوكدا **والاحوز** للشاهد اذا اذن على الشهادة
تحتها او اذ سوانعت او لا وسواء كان محمدا او اوكدا لو اذن مع محوز للشاهد والمؤذن اذا كان محاميا
اخذ للبرق من يده **وكذا** احوز للعاصم وكانت العاصم والمنزج وصاحب الدون ووالي المال
ومن يكيل الناس ويزن وتنفذ وتعلم القرآن والاداب اخذ للبرق من يده **اسا** الرسو ما بها
حرام على اخذها واما الدافع لما ان توصل بها الى الحكم بالمامل ولو توصل الى الحق **اما** واما المرتضى على
السدرين ويحسب عليه دفع الرشوة الى صاحبها سواء حكم له او عليه ولو تلفت عندها اما الله فان
كانت ممن له عاده فقبول الهدية منه ملائس **الان** سئل ذلك اهل الحكم محرم وان كانت ممن
الاعادة له بالاهداء ما لو جازي لها لانه كالتسوية **و** اذا لوجه انسان مساوات في التزامه بخير الاما **الخصم**
انما شان ان ساوا في الفضيل ولو ساوا منها ما كان كون احد من اصل من صاحب او ازهد منه فالوجه
وصوب تقدم العاصل على المفضول بمقتضى حوار تقدم المفضول لان مقتضى مجرى نظام الامام بخلاف الدباسة
العامة **ح** اذا اذن له الامام في الاستحالة جاز وان منعه لم يحل له الاستعانة وان اطلق فان كان
هناك اماره بدل على شيوخ الاستعانة بجازة والاملا كما لو اسعت الولاية بالعادة فاحيه كثر الباب
منها وعجز البد الواحد عنها **ط** ولاية العصاة تجوز لولا سببه في الحكم من الرجال حاشا لم يكن له الحكم
من النساء والامهين من الرجال والعكس وكذا الاستعانة في القضاء في الاموال وفي النفوس ولو عكس
لم يتم الوالاه ولو استغنى شخص والاه سقطت عنه **كي** محوز نصب قاضيه في بلد واحد
ما يحق كل واحد منها بطرف ولو ابيت لكل واحد منهما الاستعلاء في جميع البلد ما لا في الحوازي
وتخصها على ان الاستقلال احدهما دون الاخر لم يحل لكثرة الصلوات في الاجتهاد موقفي الى **الاحكام**
ما المحوز توليه من الصلوات للقضاء وان اوصفت المحلى بوليت من انعقاد ولات نظر افره المنع
وبوليه على علم لمن الرضيه لسبب لانه كان شاركة معها سفله مكو هو على الحاكم في تلك الواقعة
بالحقيقة **س** اذا اختلف العاصم بامام شرط فيه ما شرط في العاصم من لوج رتبة الاجتهاد
الان يحض النظر في التركة وعصر الشهود وسماح البنية بالوجه اشتراط على صاحب اليه في
ذلك دون اشتراط منصب الاجتهاد وليس له ان يشرط على المال الحكم بخلاف اجتهاده
او بخلاف اعتماده **ن** لا يستفاد من القبول شهادة على المحكوم عليه كاوله على الوالد والجد
على الولد والجد على حدة **و** ان كان بالهبة **الان** لا استعفاء من فاسد الشهادة والادبالي
وله السامح ولو بول وفي العلم العضو هل بعض له منه نظر من كونه حيا في حقه كان من غيره

ومن ان قلنا من هو ولي الاسم **ن** كذا اذا واه الامام قضاء له فان كان تائبا بجيدا الانشيع من
توليه العلم سيرا الامام محله شاهد من واشهد ما على ف بالولية وكذا لو كان البلد قريبا
ولم يفسد حقه اما لو كان البلد قريبا يمكن استعاضة الخواليه فانه ثبت والاه الاستعانة
والاستعاضة وكذا ثبت بالاستعاضة النب والمك المطلق والموت والكلح والوقف
والعقود ولا يثبت للولاه بدون هذين الشئ **والحجب** على اهل البلد موقوف له المحز
عن استعاضة وان شهدت له الامارات المفعول للطن **ن** اذا حدث بالقاضي ما يخرج الاعتقاد
العزل وان لم يثبت الامام عزله كالحنون والفيق والسيان ولو جفت افاق لم يعد
والاه **والعزل** بالسوايل **و** رواله **ح** يمكنه من الضبط ولو حكم من قرض له المانع لم يفسد
حكمه وان لم يعزل الامام ولو لم يحدث به ما يحل يكن راي الامام توليه عنه اول اذ كان عوله مصلحي
كان له عزله **ح** لا يملك المصلحة الزايله ولو لم يكن هناك مصلحه زائلة والحض من هو اول من
من حوازي عزله **ا** من حوازي اقره الجواز لا يواو له سطر الامام فينبغي احصاء للنوب ولو
حصلت يديه عند الامام من العاصي حازله عزله وكما عليه الطن في ذلك وكل موضع محوز
مع حوازي اعانه هل يعزل العزل او توقف على ما به الاقرب الثاني لما فيه من الضرر ولو كتبت
اليه اذ اقرات كتابي هذا فان سوزل **العزل** مع قرأته او القراء عليه **ن** كذا اما الاسم
يعزل العصاة جميع وهو احد قول الشيخ ولومات العاصي الاجل من العزل اليه نظر واذا عوله
الامام بعد سماح اليه ثم ول وحسب الاستعانة ولو فرغ من واثقه ثم عاد لم يحج الى
الاستعانة **ن** اذا اذنفق في البلد فعيان في حال غيبه الامام عليه السلام وكل منهما اهليه
الاعتوى **و** الحكم كان الحمار المذموم في رفعه اليه **س** اشبهها وكذا لو وجد او لو راضيا بالعلم
ولم يلف العلمان بعد حكم **الاعلم** الازهد لما رواه ارد الحزين عن الصادق علم في رجلين
ايضا على عدلت معلما بها في حكم ومع بينهما فعلامه بوضيا بالعدلين **و** استلوا
معها من مول **الاعلم** في الحكم فالسطل افعها واعلمها حارسا واورعها سفله حكمه ولا
سفله الى الله **و** عزله او من الحزين عن محمد بن حنظلة عن الصادق علم مال ملت في رجلين
احدا وكذا لو ردها صلا من ضيا ان يكون الساطر في وجهها راجعا صلا كافه وكذا لو
احلها في حده ما مال الحكم ما حكم اعد لها وافتقها راجعا في الحديث واورعها الواليف
الاعلم **ن** لا مال ملت ما بها عدلان مرضيا **ن** عندنا بها ليس بفاضل واحد منها

مال معال سطر ما كان رواه في ذلك الذي حكى المحج عليه انما كان موضوعه من ترك الاشياء
التي ليس بشيئ عند المحج فان المحج عليه الرب فيه وانما الامور عليه امر بين رشك فشيئ وان
تين عليه فحسب وارشد في ذلك ان الله عز وجل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حلال بين وحرام بين وشبهات بين
فذكر في ترك الشبهات بين المحج من ترك الشبهات بين ترك الشبهات بين ترك الشبهات بين ترك الشبهات بين
وان كان المحج ان علم شيئا من قدر رواها للعبات عنك مال نظر فاما وان كان الكلب والسنه وحالف العباد
اخذته ملكه فذلك قد اكد وصدا احد الخبرين موافقا للعبات والافرحا لما في الخبرين بوصف مال المحج
العبات فان فيه ان شاء ملكه جعلت فذلك ما رواه الخبران جميعا مال نظر الى ما في الخبرين
حكاهم ومضاهم فتركه موضوع الاثر ملكه فان وافق حكمهم ومضاهم الخبرين جميعا مال لا كان كذا
فارجعه حتى لا يملكه فان الوقوف عند الشبهات بين خبر من الاقحام في الملكات الفصل الثاني
من الاداب وقصه ما حكى آتيت للفاضل اذا ورد الى بلد رآته ولا يعرف منه انه ان سمعته عن شئ
في ذلك البلد ليمال عن احوال ذلك البلد ويعرف منه ما يحل الى موافقه وسال عن العلم انه واهل
الفضل والعدالة والصلاح وسال عما يحل الى موافقه ثم يقصد الحاج فصل فيه ركعتين وسال الله
الموفق والعصم والامانة له وسعت ما داساوي ان ملا ادم عليكم فاضيا ما حرموا الفراه
عنده في وقت كذا ونصرف الى منزله الذي اعذله سبحانه ان يكون وسط البلد لساوي ورواه
الي ما ذا اجمعوا من العبد عليهم ثم يواضعهم ليعلم من محضه للعبات بين تحت ان علم
للعبات في موضع بارز كوجه او فضا ليهل الوصول اليه وان علم ان السجدة صل في ركعتين
عند دخوله حية وعلم بتدبر العبد لكون وجه المحج اليها وسئل سعيلا العبد ليعلم
على حذر الحاج ما استقبل به العبد والركن للحكم ما دار في السجدة وهل كره وما قبل العضا
على علم محالج الكونه ولكن احاد صاحب وقت الحكم اذا جلس للحكم حتى ان يكون على الكد
حال واعد لها والجلس على التراب والاهل بآية الحمد ويكون عليه يمينه وما وسئل اهل البيت
المانع من المطق ما يحل والالتين المحج حة جرة المحج وله ان يترك الخضم اذا التوى
ويصيح عليه ويعززه ان اسحق المعزور وان حصلت منه اصابة ادب كقوله صلى الله عليه وسلم
او ارشيت وله العاديب والعفو كسبي ان علم وهو خال من الغضب والبوح الشديد
اعطش والفرح الشديد والحزن الكثير والتم العظم والوجع الحول ومدامعة احد الاشياء
والنعاس والعم لكون اجمع للعب والاضطرار منه والمخ في تقطعه واكر لتقطعه ولو قضى
ونظر

حكم

م

لعبه
لعبه الله

والحال عند عند حكمه ان كان حيا كسبت اذا ورد البلد ان بدا او لا ما في ذلك الحكم المعول من
الحج والعباءة المودعة عنده وما في الودائع التي اودعت الاجل الحكم ثم سأل عن اهل المحج وسعت
نقته كسبت اسم كذا محجوس بسبب حبه وامم عوفه ثم سادى ملته امام ما العاقل بطر في امور
المحجوسين يوم كذا ما اذا كان مع المودعة ترك التوقيف من يده ثم اخذ رفعه ونظر ان اسم المحجوس
وطلب حقه فاذا اخذ اخذ المحجوس من المحج ونظر عنه ومن عوفه والاسال الغرم عن سبب
الحسن ان الطاهر ان الحاكم اعاضبه تحت كسبت بال المحجوس من يده فان قال حسني محج جالت
انامل به مال له الحاكم افرح اليه منه واذا ورد وكذا ان المحج وان مال ما يعير به يبال حقه فان
صدق اطلقه وان كذب به وكان الحق ما اطلب من المحجوس اليه ما اعاد وكذا الوعوف له
مال واذا عي ملته وان لم يعرف له اصل مال والا كان الذي عوي ما اطلب من اليه من الغرم فان فعل
احلف المحجوس على الاعاد وطلقت وان امام الغرم منه ما له ما لا امقر اليه فانه قد
طوبى الحق وان حال ان هذا المال في يدي لعزى سبيل عن العتق فان كذب المقر له طوبى الحق
ولن صدقه اصيل القبول لان اليه شهدت بالملك لمن ادعاه وعدم القبول بعض الدس
من المال لان اليه شهدت لصاحب اليد بالملك مضمتها دها وعرب العظامه والذل
من سقوط الشهادة في حق نفسه الا كاره سقوطها فمنا صحتة والله متم في اموره العز وكون
له طوبى المحجوس غرم ومال حسني الحاكم طما اشاع امره فان لم يطهر له خضم اطلقه مال الحج بعد
اطرافه ومن بلغ الاشياء المحس والاطلاق بل برأته والاقرب ان الطالب كغفل يده ولو
طهره واذى ان الحاكم حبيب الاجل وصدقه فالحكم كما عذم وان اكر المحجوس فان امام
المدعي منه انه حصه وانه حبيب حكم عليه وان لم يكن معه منه اطلقه بعد ان اطلق اليه الا حصه
له ثم سأل عن الاوصياء على الامام والمحاسن والمساكين معتد بهم ما يجب من بعض الاعاذا في مقام
الاية للملوح السليم ورشد المحجون او طهره حسانه او حرم شاركا او عجز الوصي مال الصغر المحجون
الاول لها والمساكين لاسحق الا حصه فاذا اخذ الوصي عنده ما كان له قبله ان قد وصيته لم يغزله
ان الحاكم ما ان قد وصيته بعد موافقه بالصلح حبيب في الطاهر ولكن راعه ما ان يغزله حاله حتى
عزله وان كان له اخذ اليه افر وان كان الاول لم يقد وصيته نظفه فان كان احيانا فوا افرة
وان كان صغيفا ثم اليه غرم وان كان فاستأعزله واستفدل به غرم فان كان الوصي قد صرف وغرم
الملك حاله فيقه فان كان اهل الملك ما لغيره فاعلم معين وقت المعرفة موافقه الغرم مضوا

حقتهم وان كانوا غنيين كالغني والمساكين مال السج بعلية الصالح ان الله ليس له القدر وعمل
 الصالح لانه اوله اهل وكذا ان فري الوصية من الموصي اليه من غيرها والاقرب ما قاله السج به اسما
 لو قفرت في ما الوقف على الماخذ والمشاهد والمصالح من ليس له اهل عليه الحكم فانه يكون خاسرا وان كان
 قد صرفه في وجهه اذ لم يكن الراتب والحاكم جعله النظمه ودره من انما الحكم ومن من رة
 الحاكم اليه النظمه من اهل الصالح وحفظ الاموال واموال الخائن ونفقة الوفا الى غير هذا
 والمساكين الاموال العاشر من درجه او مال المحور عليه فان كانوا اصحاب لغير اقرهم والا استند
 بهم ان مستواهم المم عزيم ان يجوز لهم نظرون القدر والصواب التي تحت نظر الحاكم مسبقا
 لغيره وما يفضيه الصواب كالحجج الى نفق يستوجب ممتة ويحفظ منها اربابها ويحفظ مثل
 الامان والحواهر على اربابها ليدفع اليهم ان طردوا في معنى الحاكم ان يحاظر اهل العلم وان شهد حكم
 من شئت فطنته منهم بحيث ان اخطاين له الصواب ويحاذيهم في السور المستند لغيره
 الصواب بالمناجاة والحوزله المعليه بل العائد في محاذير العلم استخرج الادله والعرف الحق
 ما الاحتماد والحوزله ان حكم يقول عن سوا طهر الحق في بيان او الوسا طاق الوقت او اذ ذلك
 ليس الحق ان معنى السعيه ولو افظا الحاكم ما لم يضر وكان على من المال ح و معنى ان يحضر
 عليه شهود يستوفى هم المحقق و ثبتت هم الحق بحيث ان اقرهم شهود عليه وكذا ان
 حكم انهم هم حكم ولو تعدى احد الغرض الصواب عرفه الحق من غير ان حاد وجه وان احصاه الى
 النادر ارباب ما ذ الصبح له الحكم حكم و ثبت ان رعيها في الصبح وان استند صبر حتى يظهر الحق ولا
 حكم بدون ولو طالحها ورضيا حار وان لم يظهر الحق اذا احتمد فظهر الصواب وحيث ان حكم
 ما اذاه احتماده فان غير احتماده مثل الحكم حكم ما غير احتماده اليه والحوزله ان حكم بالاحتماد
 الاول انه حقيق بطلان حكم الحاكم لا يزيل الش من صفته فان حكم بعقد او فسخ او طلاق
 بعد حكمه طاهر الا انما ملو بعد حله ان وسعدا على ارفط اقر وجهته معزق الحاكم بها لم
 يحول احد ان هذين مكاهما ولو اذ في رجل مكاح اراه وانما شاهد في زور حكم الحاكم لم يحل له
 ولم يصور وجهته ولو اسأرت اراه شاهد في زور مسعدا لها طلاق زوجها وبما يعملان كدلهما
 ونزورهما حكم الحاكم بالطلاق لم يحل لهما ان تزوج ولم يحل الا حد من مكاهما واذ افام
 شاهد في زور مكاح اراه وهو علم كدسما لم يحل له ولزمها في الطاهر وعليها ان طلع ما مكاهما فان
 اكرها ما اكرم عليه دونها فان وطها ما وطها الدجل معله الحق ان لم يحققه

٢
 ٤

وهل على ان يزوج نفع الوجه وكذا غير ان لا يجوز الجمع بينهما في الوطء بل على الحق ما دام الاثر
 حاضرا عندها ما ذ اعاب الزوج انما حاز للاف الوطء حتى كثر للحاكم ان سترى او منع لغيره الحكم
 بل معنى ان يزوج غيره وكذا ولا معنى ان يكون الوكيل موزنا لانه سحى به او يحاف بمكان يكون رثيا
 فقد والمساكنة ولو اصاب الالماسه ولم يجد من كسبه حاز من غير كسبه وكذا ان يرتب مونا
 ما دام الشهاده دون عزيم وسل على ما كان ذلك من المشقة والاستواء الحد في القبول بل لا يصح
 تأسي الحكم ان يحد كاسا ويحب ان يكون عالما بالاعمال عدلا يصير في كفى لفظ الشهادة
 ولو كان العاقل اتم وجب ان عدم مسحا وان استراط العدد من مسحا او له للترجم فانه على
 القدر كما ان التمسك بغير معناه ومن وقوع الفرق بينهما فان المسح لو غير اللفظ لعرض الحصان والناظر
 علامات التزويج ولو كان الحصان ابيض وجب العدد لحوال غفلة الحاضرين فان شرطوا العدد فالاق
 عدم استراط لفظ الشهادة وان لم يشرطه الا لفظ الشهادة لان يملك بها مسكدا او ان يوادا طبا
 احد في المسح ملاذ من رعيه وان كانت الخصومة في مال وكذا ان الشهادة على الوكال المال ان
 الشهود عليه ليس على في نفسه والاقرب ان اقر المسح على من المال اهل الخصم الفصل
 الثالث في وظائف الحكم وانه اذا دخل الحصان على من في الكلام والامام والعلوي والسيدي
 والامامات والعدل في الحكم والامامات في الامامات والعلوي والسيدي والامامات في الامامات والعلوي والسيدي
 الذي قايما واسلم ما عدا او اهل من الاول اصيب احد الخصم الادب والاخر والحوزله ان يقر احد الخصم
 فانه ضرر على من سئل ان يرد الا ان يقره ليقته الا ان يقره ليقته الا ان يقره ليقته الا ان يقره ليقته
 او يحس من الشاهد الوصف يحرف على اسهاده او يكون قد ما على الشهادة من هذه فانه لو اقر
 احد الخصم بالكلام لانه سب ليد باب المنازعة ولو سكت الحصان استحق ان يقر له اسما او
 سلك المذبح ولو اقره سب ابر من يقول ذلك والواجهة بالخطاب احد ما وكن للحاكم ان يسمع في انقلا
 او ابطال من اذ اورد لخصوم متر من ما الاول ما الاول ما اورد واجتماع مع منهم ما ذ ح
 الوقت لخصم حكم بها مان حكم من خصم خصي عال في دعوى زوجه مع هذا الحكم اذ عزم على سماع
 منه وعال له اهل حتى اذا لم يبق احد من الحاضرين نظرت في دعواك الا ان يسمعها اذ في الكلام
 الاخر بعد فصل خصوصته في دعوى اخرى لم يسمع حتى يسمع دعوى الاول الفاشية لم يسمع دعواه
 وان ادعى انه على عليه على الحكم بها الا انما يحضر الاول ما الاول ما للذهن لان المذبح عليه واذ اقام
 امان فاذ على على الاول والامام على الاول حكم بينهما ولو كثر الوارد دفعه كسب اسما في رابع

الوارد وان سجد من سجد والامامات في الامامات والعلوي والسيدي والامامات في الامامات والعلوي والسيدي

الحكم بالاصحاب واخذ لو كان القاضي الاول الاعلى للعضاضة احكامه اجمع سواء اصحاب فيها
او اخطا - بل لو كان المعزول بعد العزل كمت نصبت لعدان لم يعزل قوله ولو مال قبل العزل قبل
وان لم يكن منه الله اهل للاشاق الحال اما لو شهد عدلان بعد العزل على فضاه ميت ولو كان هو
اصدا العدلين لم يقتل ان قال اسهد اني قضيت ولو مال اسهد ان ما بين مضي بغيره نظر انه
لو اذ عي رجل على المعزول انه اخذ منه رشوة دفعه القاضي المستعدي وحكم بها ولو اذ عي انه
اخذ منه المال شهداه فاسقن وكذا ان حضر واعتزف عزم المال وان حال احكم الاسهادة
عدلين ما الشح ما يطلب منه التثنية لا عترة انه سفل المال واذا عاه للعدل لعدان ومنه نظر ان
الظاهر من الحكم من الحمد ولا استظهار من العتمة فيكون القول بوجه الحق اذا عاه بالامر
ولو اذ عي محن الحكم دون اخذ المال بالوجه انه كالأول ولو اذ عي الامن انه اخذ شيئا لم
لم يقتل بعد تق العزل له كمن طالب بالزاد من الله الفصل والاثني ان العترة على يد
المسل ولو اذ عي على شاهدت انما شهدا عليه بزر احضرها لتمام ما ان اعترفا بالذنبها
وان اكادوا امام المذني منه على اقرارها بذلك فكذا وان لم يقع منه من احدا منها نظر مشاركونها
منكث وعمل الملك الممنوع من بطرق الدعوى في الشهادة فذما منع ذلك من اد الشهادة والاو
اقوى هو اذا استعدي رجل على اخر الى الحاكم لزم له تعدييه واستدعي حقه بحضوره وان
لم يحضر الدعوى سواء علم بمهما معاملة او لا وسواء كان المستعدي ممن تعامل المستعدي عليه
او لا ولو كان المستعدي عليه اراه بوزة وكالزجل وان كان بخذره امرت بالتوكيد ما ان
الامر عليها بعث الحاكم امينا معه شاهدان ما استخلفها وان امرت شهادتها وحجرات بعث
الحاكم الى منزلها من بعض بمهما ما اعترفت للمذني انها حقه حكم بينهما وان اكرت طلب
شاهد من اناسها يشهد ان انها المذني عليها حكم بمهما من در الستر مان لم يكن منه
التحفظ بجلبات واخرت من وراء السر وان كان المذني عليه غاسا في غر والله لم يكن له
ان يحذر عليه وله الحكم عليه وان كان في ولاية وله في ملكه صيغة ثبت الحق عنده وكتب
به الى عند حليفه لم يحضر وان لم يكن هناك بينه افضل الحليفه للمحكم منه ومن حقه
وان لم يكن له حليفه وكان منه من صالح للعضا اذن له في الحكم بمهما وان لم يكن له منه من صالح
للعضا لطلب تحري الدعوى لاهمال اذ ما مالمس بحق كالسعة لتمامه من شفه
بالاخصار اعترفت بخلاف الحاش في البلد ما احذر الذي هو طلب حقه بغيرت الجانية لقر

ولو كان

ولو كان حاضرا ولحقق ما في رسول الحاكم لمال ان لم يحضر ختم على يابه وجمع اهل محله واشهدهم على
اعداره فان لم يحضر مال المذني حتم ايه حتمها فان لم يحضر حقه كما حكم على العايب ولو اذ عي احد
الدعوى على القاضي مان كان هناك امام رافعه اليه وان لم يكن وكان في غر والله رافعه ان ابي ملك
المنفعة وان كان في ولاية رافعه الى حليفه وتضمن الحكم ان يفرق بالشهود وبحت في
الامور له او في موضع الدية اما اذا كان الشهود من اهل الفضل والمصير فانه كره لهما ذكره والعوز
له ان يتخير الحاكم ما يدان داخل في اللفظ في الشهادة او تعقبه بل يصبر عليه حتى يفي
الشهادة وان احتم او رد لم يحل له تزعيه في الشهادة والترديد عنها وكذا يحرم عليه من اثم
عن الاقرار على ادم ويحوز من حق الله كما مال رسول الله لما سئل عن رجلها احكم لحيتهما و
مويودن كفه عن الارار ومنعه عنه وله وعظ الا احد من ح الدية كج لوسي العاين الحكم
فيه عند عدلان فانه مضي القبول من اهل من امكن رجوع الى العلم انه رجوع الى فعله
ولا يقتل في الطن كالشهادة لو شهدا فشهد عند عدلان فانه قد شهد ومن مولاهن الشهادة لو شهدا
عند عدلين وكذا عندك ولو شهد الحكم عند عدلين فانه ان اسكر ولم يكد بها امان الردايه يجوز رجعيان
المذني عنه كما فعل من عظم انه كان يقول حدثني فلان عني ولو اذ عي ان فلان فاف اكرضيت فاككر
لم كنت له دفعه الى رافعه ولا توجه عليه اليه كالاهد اذا اكل الشهادة سدا اذا اعترضا اخرم فقال
اسقر له الحاكم اشهد لي على اقراره شاهدين لزم ذلك لاحمال سياه ولو ثبت عند حق كوال المذني
ومن المذني في ايه المذني ان شهد على نفسه لزم وتثبت عند بينه في الشهادة اصل الزم تبار
الحكم على قدر البينة وعدمه اذا الحق بينه ولو حلف المذكر وسال الحكم الاسهاد على روضه من العتمة
لزم وفي حقه لو سئل الكفا به اصل الزم لانه وثقت به كاشهاد اذ هو مذكور للشاهد من
وعدت اذ الاعتناء باخط وانا المرح الى الذكر واذا كتب صورة الواقعة ذكر الواقع واسما الخصم
وجلا سائر ما لم يجد ما مال صاحب الحق الحاكم ان يحكم ما ثبت في المحض الذي نسخ فيه صورة الواقعة
لزم الحكم به وانعاده يقول حكمت له به او الزمت الحق واعذت الحكم به فان طالبه ان يشهد على
حكم لزمه وجمع محاض كلا اسبوع وواقعة وحج في اضاياه ومكتت عليه اسبوع كذا او جعلت
الشهود كس وتكتت عليه محاض شهر كذا م جمع مالمس مكنيت عليه فضا سانه كذا المكر
افراج ما يحاج اليه اهل عند طلبة ومكتت بسخه ان في المذني حقه بوجه اهد بها لوطا عترة
ومضى للحكم اطلاق من الكاغد من سته المال وان لم يكن هناك فضل احض الممس والعجب على المال

٢

ومع القترطاس من خافه ويح حضور الناعده على الحاكم الكفايه ان يحضر المحضر للمجلس من
الحاكم ولو كانا من يد به حاز واسم له ان يحضر احد ما دون الا فرج ما وبعان الاسلام والكفر
والعمل الدواعي كنفه الحكم وقته كسماحت الذعوى ان كانت بوجوه او ارا سمعت وان كانت
مجهوله وان كانت في غير ما مال السج به لا سمح الا بجزءه ولو اذى شيا محمول لم يسمع ان الحاكم مال الذي
عليه فان اعترف به لزمه ولا يمكن ان يلمن المحرم وفيه نظر وعمل مولد ان كان الذعوى اما المقر
الى ذكره ليس والنوع والقدر مقتول بشيء دنا من مصرية محالها مسا او ان كانت من العوض عليه
ضبطها بالاصناف والاحكام الى ذكر القصة وان لم يكن مسلما وجب ذكر الحق ولو كان المذني بالغا
فان كان مسلما اذى مثل وضبط بالوصف وان لم يكن مثلها اذى القصة بالباحس سلفه وان
اذا في جرحه ارش معلوم صح ذكر الجرح وان لم يذكر الارش وان لم يكن مقدرا وجب في الارش و
لو اذى على ابيه دين لم يسمع حتى يدعى موت ابيه وانه ترك شيا في يد ولد مقدرا للدين لو كان
فيه دفعا لبعض ذكر ذلك القدر ولو جعل المذني محمولا للذعوى جعل العاض لمقتضى التخيير
فيه نظرا لوجه التواء ان ذلك كحقيق للذعوى وهل يشرط ايراد التواء بصورة الحرام او كفي
قول الظن او اتوم فيه نظر فان ملأ سماعها لم يكن له الحلف بالرد ولا امام شاهد واحد بل
حب السنة عليه او بحلف المنكول وليس المنكول مستند الى مال امان حلف او يحج عن الحرف فيه
اشكال في لذا حذر المذني صورة الحاكم ان سال خصه عن الحجاب ويحتمل بوقف ذلك
على التماس المذني لانه حقه متوقف على المطالب والا فان اقرب ان شاهد الحال عليه
فان احصاه والذعوى اما اذ ليس الحاكم الغرم مقتول لحصه ما تقول مما يدعيه او
ما عندك فيه فان اقر ان الحق وان لم يقل الحاكم حقيقة بخلاف الله ما جعل احتمال
الحاكم وليس للحاكم ان يحكم عليه العمل المذني لانه حقه متوقف استبعاد عمل مخالفته
ويحتمل ان يحكم عليه من غير سلة اما لو كان المذني جاهلا عطالبة الحاكم فان الحاكم يحكم عليه او
منه على ذلك لما اضبح حقه محتمل فيترك المطالبة وكنفه الحكم ان يقول الحاكم ان سكر ذلك
او وضعت عليه او اخرج الله من ماله او ادفع الله وان طلب المذني ان يكتب الاقرار
كتبه لان كان يعرفه نفسه او شهد عنك شاهدان عدلان بالثب والاشهاد عليه
لحلية جاد وان لم يعرفه النسب وان استوفى الحق من المحكوم عليه فما للحاكم ان يكتب
محض بعض الحق في للمطالبين الخصم في اخرى في موضع اخر والوجه وهو احاطة ولو

والا رد القالب الذي يثبت به الحرف لم يلمن المذني دفعه اليه لانه ملك ولا احتمال في دفع العود
مستحقا معهود اليه وكذا ان من له كتاب دين ما ستوماه لوعده راعه لم يلمن في دفع الكتاب
ولو اذى المذني لغيره اعيار فان صدقة خرجت او بعت البينة او عرف حاله انظر حتى يوسود في رواه
سلم الى غيايه ليس بعموله او بولوده وان حمل حاله تحت الحاكم عنه لم ان عرف له اصل مال او كانت
الذعوى ما احسن حتى يثبت اعياره وان لم يعرف له اصل مال ولا كان الذعوى ما مالف قول قوله مع
المن ان انكر الخصم ومال الحق المذني على ان كان المذني جاهلا فانه ماله المطالب بالبينة
بالحاكم من الكون ومن قوله الكنفه وان كان جاهلا مال له الحاكم كذا وان كان لا يثبت مال
له الحاكم كذا عليه فان سال احلاف الحاكم وليس الحاكم ان يحلفه على سلة المذني لانه سلفه
فليس له مطالبة من غير مطالبة مستحقة فان حلف الحاكم فقل طلب المذني او ادر الحكم حلف
وقب عليه الغنة واعادها الحاكم مع مطالبه المذني بما وان اسكن المذني على احلاف المنكول اراد
احلافه الذعوى المستند حاز لانه لم سقط حقه منها وانما هو ما وان مال ارا ان من هذه الغنة
سقط حقه منها في هذه الذعوى وله ان يسايف الذعوى ان حقه السقط الا ان ارا ان من هذه الغنة
الذعوى وانكر الخصم ماله احلافه ان هذه دعوى معارضة التي اراها من المن فيها فان حلف سقطت
الذعوى ولم يكن للمذني لعلافه عن مان هذا المجلس والان غرم وكذا ان ارا وكذا الواسطه للحق الذي
اذا جاء اذا احلف المنكول عند الحاكم سوال المذني سقطت للذعوى عنه فان عاده المطالبة ثم ولم
سمع دعواه ولم يظفر الغرم مال لم يحل له اخذ شيء منه ولو امام يمينه لم يسمع ومن عمل بما لم يشرط
المنكول سقوط الحق اليه ومن ان يمينه سمحت والمردى الاول ولو امام بعد الاحلاف ساهدا
واحد او بذل المن من لم يكن له ذلك فخر لو الكذب الخالف منه حاز مطالبه وحلت معاينة ما
يجب له حاصلا من السلم ولو اذى صاحب الحق ان الخالف الكذب نفسه ما كرك كانت دعوى
مسموعة بطالب فيها القصة والنكر باليمين لانه لا امتنع المنكول من ان يطلب المذني ووجهها
عليه فلم يحلف ورده اليه على المذني لان المذني الحلف فان حلف بنب حقة وان نكل سقط
دعواه وان نكل المنكول فلم يحلف ولم رد مال له الحاكم ان حلف ولا جعله كالكامل راض
استطهارا لادعوا فان حلف روى وان رد فكذا كذلك وان في على الكول فقل مضى عليه الكول
ومن رد اليه على المذني فان حلف بنب حقة وان امتنع سقط حقه وهو الدعوى ولو بدل
المنكول بعد الكول لم ينف الله ولو مال المذني عند سوال الحاكم له الكنفه نعم في سنة

حاز الحكم ان يقول له احضر ما اذ حضرت لم سأل الحاكم عن شيء ما لم يمتس المذعي ومع الامانة
 الحكم لا يبرأ من المذعي ليعرف العدا له وبعده ان سأل المذكي عن الجرح فان قال نعم وسأل
 الاقرار انظر لثمة امام فان اقام بيمينه بالجرح سقطت البيعة وعادته الممازعة وان لم يجد الجرح
 حكم بحدس والى المذعي ولا يحلف المذعي مع المنة الا ان يكون الشهادة على يمينه بحلفه على
 بقاء الحق في ذمته استلزاما والاقر ان اصابني والخنون والعابيه كذلك ويدفع الحاكم من مال
 العابيه قدر الحق بعد المكفل للعابيه لو قال المذعي لي منه وعلى عابيه جرح لا كسر الصبر
 حتى يحضر بيمينه الخوف ولو سأل حبه او كفله حتى يحضر بيمينه لم يلزم اجابته ولو اقام المذعي
 البيعة ولم يثبت عدا لهما وسأل حبه غريمه او مطالبة بكفيل حتى يثبت عدا لهما لم يكن له
 ذلك الا لو اقام ساهدا واحدا ومنع عدله وكان الحق اليثبت الا ساهدا لم يحلف الخوف
 ولو كان يثبت ساهدا فليس ثم سأل ذلك مال السج عابيه انية انه يمكنه ان يات حقه بالمع والى المذكي
 انه ان اقام حتى يثبت موجه ولو اقام المذعي ساهدا واحدا ورفض عن المذكي اسحلف فان عاد
 فحلف احلاف المذكي فبذل المذكي احتمل احاشته الى ذلك بعد ما ترك لو لم يتولف لم يمسك وان
 كان اذ من طرش او خرس توصل الحاكم الى حوفه جوابه بالاشارة المفصلة للغير فان اقبل المذكي
 وجب اتيان عدلان وان كان غنا حابس حتى يجيب وقيل بغيره على الجواب وقيل بل يقول الحاكم
 اما ان يجيب واما ان يجعله ما كلفا وادرك المذكي المذعي فان اصررت الحاكم الر على المذكي والاول
 مبرور الفصل الخامس في الفضا على العابيه ومنه في مساحت بعض على العابيه عن عيسى
 الحكم مطلقا لو كان يبار او يضا وقيل بغيره الحاضر بحدس حضوره عن مجلس الحكم سواء كان
 للعابيه ذلك او شفيح او لم يكن است لانه وان يكون المذعي على العابيه معلوم بان عين
 حسن اشارة وقدره وان يكون صريحه بان يقول ان مطالب به والى جوفه الى عله كذا او البد
 من ان يكون معه منه ويدعي حجة العابيه فلو اقر انه مجرب لم يسمع بيمينه الا اذا لمال ولو لم
 سوغ حجة له اصل السماع وعدمه ولو استرى شيا فخرج محقا والناج عابيه بيمينه
 وان لم يذعي الحجة فبذل المذكي قد بينا ان الاقوى وعوبه احلاف المذعي على العابيه مع المنة على بقاء
 الحق وعدم الاقرار والاستنفاد والعجب الموقوف في ان يصدق الشهود وادعى ذلك على العابيه
 فلا من وسم الحق ولو ادعى ذلك العابيه على الحاضر فقال ان ان موكله العابيه او سلمت الله بغيره
 وسلم المال لم يثبت الا برأ او صبر الى ان يحلف العابيه وان اذ في ان يحلف العابيه الحقوق
 بالوكلا

بالوكلا مع ان يصدق حجة الوقف لا مكان الادا كما ان بعض على العابيه في حقوق الناس كالذوات
 والعقود والارث والوصايا اما حقوق الله كالحق في الذوات والمواثيق وسهها ما ولو استل
 الحكم على المذكي عن المذكي الناس كغرم المال والسرقة دون القطع منها والحكم ان يحلف في المال الحاضر
 للبيعة العابيه عن والبيعة وله يمين في ذلك المال كذا اذا سمح البيعة محض العاديه على الحكم عوفه
 الحاكم الذي يحلف والبيعة والعدالة فان احرف حكم عليه ما عرفه وان اذ في العاديه او الاراء او
 الجرح اجل لبيعة امام لمان بالبيعة على ذلك فان اقام السب والاحكام عليه وان حضر بعد الحكم ما اعرف
 الزعم وان اقام بيمينه العاديه او البراءة وان جرح الشهود لم يسمع منه حتى يسمع مقبدا وهو ان
 السبق كان موجودا طال الحكم او قبله لحوار محذره بعد ولا الاقرار المحكوم عليه انه هو المشهور
 عليه انم وان اكره كانت الشهادة بوصف عمل المارة فيه غالبا فالتقوى لعل في المنة الا ان يتم
 المذكي المنة انه الخوف وان كان الوصف مما ندر المارة فنه لم يسمع ال اكره ولو ادعى في البلد
 من ساركة في الوصف اذ الاسم واليب كلف سانه فان كان حيا كلف احضاره وسأل فان اعرف انه
 الخوف الزم والمطلق الاول وان اكره وقف الحكم حتى يظهر اما ان يحلف الشهود وشهد من على العين
 او ان يذكر ان من الاحصاء يميز ما من حاجبه وان كان المساوي ميبا فان دلت الحال على رآته بان يعادم
 عهد موته عن الواقعة او عن الخوف الزم الاول وان اشبه اقر الحكم حتى يظهر من المحكوم به اذا كان عابيا
 بان كان دينا يميزه القدر والجنس وان كان عمارا يميزه الحد اما ما عدا سانه الاقشة والرقيق لمان
 اصل الحكم على عينه بعد من الصفات النادرة الا ان يشاركه في صفاته اذا عجزا عنها كما كلف الحكم عليه
 واعمل على الحكم بالقيمة ملاعب ذكر الصفات واحتمل عدم الحكم بل يسمع القيمة وكنت الى العابيه الامر
 لسم العبد الموصوف اليه ليجله الى هذه الشهود المعنوه بالاشارة والحب على سيد العبد ذلك بل
 كلف المذعي احضار الشهود لمسه والعيه فان تعذر احضارهم لم يجب حمل العبد الى بلدهم
 ولا يسمع على من يحمله ولو كان الحاكم ذلك صلاحا فان تلف العبد قبل الوصول او بعد ولم يثبت عواه
 عن المذعي قيمة العبد واورثه اذا حمله الحاكم للمصلحة الزم الغرم بكفيل لما اذا العبد من طلبة اليد
 او بالقيمة ثم ستردها ان يملكه منه ولو كان المحكوم عليه والعبد حاضر الا ان المذعي عليه
 لم يجزعه مجلس الحكم طوبى باحضاره بعد ما المحج بالصف واظهر العاديه العبد حكم على من
 دون الاحضار وان اكره وجود مثل هذا العبد في له طوبى المذعي البيعة على ان في ذلك فان اقام او
 حلف بعد القول حسن ال ان يحلف او يدعي السلف ما اذ احضر اعدا الشهود والشهادة

٢

٢

على العين ولو حلف المكره ان لا يسكن في هذا العبد الموصوف والسنه بطلت الذموى ولو شهد السنه
 ان العبد الذي في يد المذنب ثبت الحكم والواجب ان الوصف يحجب علمه او ما عمل انه لا اعتبار له بما
 ماض الزمان والعجز العمل به اما اذا حكم الحكم وسهد حكمه عدلان وحفظ الخصوم وكف الحكم و
 اشهد ما عمل على ان اقاما البينة عند حاكم اقر بنت ذلك الحكم عند المشهود عنده وانما الثاني ثابت
 عنده انما علم حكمه في بعض الامور اما في ما حكم به الاول لم يسمع الخصوم وانما الحكم بالاهدان
 المحكوم به على كل العاقل لها واسهدها على حكمه في قبول نظر وكذا اذا كان لو اخذ الحاكم حاكم
 اخر فانه ثبت عنده كذا وان حكم به اما لو اخرج ان ثبت عنده ولم يسمع الحكم فانه لا ينفذ قطعا ولا
 اعتبارا لكنا به سواء كان الكتاب محتوما او لو تغيرت حال الاول فلو تدارع لم ينفذ ذلك في العمل
 حكمه اما لو تغيرت بغير ما في الكتاب حكمه وما سبق اعادة حكمه على مقتضى علمه والاعتماد على
 المكتوب اليه بل هو حكم وسهد حكمه عدلان وكنت صورة الحكم الافر صخرت حال الثاني لم يطل حكم
 الاول وحاز لكنا ثبت عنده حكمه سهاد الاهدان اعادة ما حكم به ولو شهد الاهدان
 بمقتضى الحكم عدلان فان الكتاب حاز انما الاخر بالكتاب نعم لو حدث للعاقل الثاني الرضا بوقف
 في الحكم ولو قال العاقل اشهد ان ما في هذا الكتاب خطي لم ينفذ وكذا لو مال ما في الكتاب حكمه في يومه
 عليها ونقض لها مانه وحصر الخصوم والى حاز لها الشهادة فيكون المحرر حسدا علمه لا
 ما في الكتاب ولو قال المقر اشهد على ما في القمالة فاما علمه في الكفاية نظر ما في كتابه فلا بد
 وان حفظ الاهدان الصالة او ما فيها واذا كنت الاول ملكه كذا الكتاب باسم المحكوم عليه واسم ابه
 وجهه وحليبه بحيث يفر عن غيره فان انكر المأخوذ كونه مسمى بذلك الاسم حلف ان يفرضا
 عنه وان ينكر حلف المذنب وتوجه الحكم عليه ولو لم يحلف على اسم المذنب انما هو انما هو انما هو انما هو
 ولو وقف العاقل مكت ان حكمت على جعفر بن محمد فالحكم اطل حتى لو اقر جعفر بانه جعفر بن محمد وانه
 المقصود بالكتاب ولكن انكر الحق لم ينفذ في العاقل المسمى ولو لم يحكم الاول وكذا ما في كتابه
 السنه لم ينفذ سواء اقر الثاني الى سماع البينة ايضا الفصل السادس في الدعوى والتمات
 مدار هذا الفصل على مطالب الدعوى والحوار والتمس والمكول والبيبة المطلب
 الاول في الدعوى وفيه في مباحث آت من كان له عين في دعوى كان له انتزاعها ولو هو انما حصل
 فيه والاصغر ان اذ الحكم اما الحق به بمقتضى اسما فاعل اذ الحكم واسا الذين فان كان
 العزم حقا به فاذ لم يكن صاحبه الاخذ من ذن الغرم او الحاكم ان الغرم يحجز عنه حمة العضا

لو علم
 ان له

ملائيق الحق الا سعيه او حشر الحاكم مع عسبه ولو كان الغرم معز ما ماله او جاحدا او هار كنه
 سب عند الحاكم والوصول اليه فكل من جواز الاخذ من ذن الحاكم رد د من جواز الاضمار
 ومن كون البينة منوطا بنظر الغرم او الحاكم ونقض السجدة على الحواز ولو كان صاحدا او هار كنه
 جواز الوصول الى الحاكم وجوب الغرم من حسن ماله حاز له الاخذ بمقتضى حق سوا كان المال
 دونه عنده او لا ومنع السج من الاخذ من الرذعه والوجه الكراهية ولو كان المال من غير المحس
 حاز ان ينفذ مقتضى حق بعد المقوم بالقيمة العدل والاعتماد عند رضا المالك وان بيع ما يملك
 دونه ومنع الدين من الثمن وكان كالمالك من المالك فان لم ينفذ قبل البيع فالسج او الملق عند هبنا
 عدم الصانع وهو وجه ويحتمل الصانع لانه متفق لم اذن فيه المالك فينقل ما من حسد وليس له انتفاء
 قبل البيع وعليه اعادة الى البيع ولو وقف بمقتضى القيمة من المصان والضرر ما ينفذ من التغير
 ولو اقر ما من ينفذ مقتضى حق فلو كان له الدعوى بالبيع ان يكون حقه ماله ولم يحد سوى سيف ساوي
 ما من اقراره كذا ما لا يثبت هنا عدم الصانع وكذا الواضح ان القرب جداره ما اقرب انه انظر القرب
 احتياجه اليه ولو كان حقه صحيحا فوجد المكور حاز ان يملك ويرضى به ولو كان بالعكس وليس له التملك
 ولا البيع للمكور مع التعاضل للربول سعة للذات فيستري ما من الذم لم يدر حقه ولو حق كذا
 واحد منها على صاحب المال حصل التعاضل في المراضى محذرا من ملاذ ان يحدت المذنب هو الذي غلب
 وسكوتة وقتل الذي يذنب حالات الطاهر وطهر المالك في الزرع اذ السالم قبل الذم اذ في الزرع
 المعين في الاسلام ليدوم النكاح واذا عت الى المراه العاقبة فان عزم المذنب بالذل فالحكم في هذا الزرع ان
 ان وجب العمل وسكوتة وله يعرفه بالثاني المذنب الزرع ان الذي يذنب حالات الطاهر ان اصرح
 ماله والحكم في العاقبة في الاسلام اذ اعرف هذا فاملكه معاملة كحسب طر المذنب البعوض
 وكال العقل وان يذنب سببه او لمن له دانه الذموى عند ان يكون دكلا او حيا او ذميا او حاكما
 او امينة وان يذنب ما يحق ملكه له او لمن يذنب عن ملوذه في الصغر او المحنون او لا والله عليه
 او اذ في جزا او جز ما كان مسلما لم يسمع دعواه وان يذنب في الذموى ملوذه في ان عليه شيئا
 يسمع ولو حال رعب من لم يسمع حتى يذنب القنف وكذا لو مال وقف من اور من عند ان
 ملما استراط القنف في الزرع ولو اذ في السج اصرح ان يقول دله السلام الى الجوار الحمار
 بمقتضى المكره انما المذنب التسليم اذ لو مات عليه البينة ملكه او حق فليس ان يحلف المذنب مع
 السنه ماله يذنب دعوى صححت كسح او ابراء ولو اذ في ميثاق الشهود وعلم الغرم به او فسق الحاكم الذي

واذا اذن

حكم عليه من الساع تردد نفسا من انفس حقا الزما ولا يثبت بالكل والامر المردود والله شتر
فادوا من انه يمنع به في حق لازم كما لو دعي مسأ فطلب الوارث كلف فاذي على زناه وكو
اذي الاقرار من حلف مسأ اسكال نفسا من الاقرار لا يثبت حقا في نفس الامس بل بعض به طاهر
ولس الاقرار بين الحق وكذا لو مال بعد صام السب قد افل في هذا وكذا لو توجه الرمي على المدعي عليه فقال
مد حلفي عليه مع واذا دان حلف عليه من سماع هذه الدعوات اسكال ولا تسبح الدعوى على العاقي
والا بعد الكذب لما في ذلك من الفساد العظيم كمال المسك بعد صام السب اهلون على ما دافع
حتى احضرها اجل ثلثة ايام ولو مال اقراره من حلفه لم يحلفه مسأ وحلف المدعي على عدم الاقرار قبل
الاختفاء ولو مال اقراره عن الدعوى لم يسبح ولو مل اقراره سو كلك استوفى في الحاشية او انفق حصة
الدعوى الى التعصيل من كذا وجه في سماع والغير الذي دعوى المدعي على عدم استدرافا يثبته
ملومات هذا من كفي في اذعان السكاح وان لم يسبح اليه دعوى شي من حقوق الزوج ولو اذعي السب
لم يستقر اليه قيد الحق ولو انكر الزوج بعد اذعانها لم يكن ذلك طهرا ملو رجع سلمت الزوج اليه
ولو مل اسكاه لم يثبت الدعوى الا بالنسب فان نكح بعض عليه بالكل على احد قولها او على احد
النسب على الزوج فاذا حلف سبب ان ذميه وفي كفي ان زوج منها اسكال نفسا من اقراره على نفسه
تحت يدها من حكم الحاكم ان ذميه وكذا البحث لان المدعي الزوجية هو الزوجية في رادعي اذعي
سبب امته لم يسبح اذعي ان ملدها في ملكه خرج اوجع مسأ اليه وكذا لو مال ولدتا في ملكه
على عمال ان يكون زوج او ملكا الغرم ولو اذعي به ذلك لم يسبح ما لم يشهد بان السبب ملكه وكذا
البحث لو مال حلفه ثم حلفي لوهذه حصة وجا حتى ولو اذعي من في ملك الحاشية او اذعي ان هذه
بنيت حاشية او اذعي حلفه لم يحكم عليه لو ينسب ما كان الملك اما لو مال هذا الحول من قبل ملكه
او هذا الخبر من حنطته او هذه الدعوى من سببته فانه يحكم عليه بالملك نظرا له في لو اذعي
من سماع في الاسواق الحرة لم يسبح منه الا بالنسب وكذا لو اذعي العتق اما لو اذعي محمول الحال الحاشية
في الاصل ما لم يتوال قول به مينة ولو اذعي العتاق كلف ائيبه ويحوز شرا من بعد في ابد الناس
من العبد طاهر اليه حوصا مع سكون العتق والاعتقال الاقرار كذا لو اذعي ديا موجه اسبعت
دعواه وان لم يكن به شي في الحال ويسمح دعوى الاستيلاء والتدبير ولو لم يتوال في الائمة حتى
واذعي ان سببه عتق ما كره له ان يقول لي عليه ثوب ان حلف عليه في وان باع عشرة

وان كان ارضا عليه يذم سمعت هذه الدعوى مع التردد للحاج ان من اذعي ما لا احد عليه قض
له في لعدم المداين ولما رواه الشيخ في الصحيح من مسعود بن جازم عن ابي عبد الله عليه السلام قلت عشرة وكان
جلدها وسطع كرس فيه الف درهم في ان بعضهم بعضا الكرم هذا الكس ما لو اذعي فقال احضروا مول
ملن هو مال الذي اذعاه ودعي الحرس عبيت عرا مية بن عمر بن السعوي قال سئل ابو عبد الله
عليه السلام عن سبب انكرت في البحر فخرج بعض الغنم وخرج البحر بعض ما غرق فيها مال اياها
البحر فوالله الله اذعي واما ما اذعي بالغنم فقولهم ومن اذعي به مال نارا ومن ان ما اذعي به
فقال اصحابه وما تركه اصحابه اربعين منه فلو لم يدهد ففاس عليه الله لفرقه البعاج كالبعير مركب
في غير كذا واما من جهده ما يكون الواجب واذي الاجماع على ذلك المطلب الثاني في الجواب وهو
انما اقرار او اسكال بالسكوت وفيه مباحث آلو مال المدعي عليه في حق دعوى يخرج اولها ان
ملن اكثر من مال استهزا او مال استهزا عدل لم يكن اقرارا ولو مال لي ملكك عشرة فعلى السبب سبني
العشرة ففي في الاسكار وكلف في الحق انه ليس عليه عشرة وانه منها ما اذعي على الغرم كان كذا
عن الرمي دون العشرة ان المذنب للعشرة مذبح جازها بالمدعي ان حلف على عشرة الاشياء لم
اخاف المقدار ان يعتقد ان قوله استهزا عتقه بقوله استهزا عتقه او يقول كفي بحسب حلف
انه لم يملك ما لم يكن للمدعي هذا البت على الاصل للمناقضات لو مال من فتوى في ملكه الاسكار
كاه ان يقول لا اذن مني الارش وان لم يخوف للعتق لحوال ان من قته والملك الارش ملو اذعي
بالسب وسعذر عليه وكذا لو اذعي عليه دينا فقال لا حق عندك شي لم يكلف الخلق على عدم الاقرار
لحوال الاستيلاء والبر او لو اذعي عينا فقال لا اذن مني السلم كفي في الجواب لحوال ان يكون رهنا او
ملو لعالم المالك السبب بالملك وجب التسليم وكذا لو مال انه في يدي مائة ما تقول على ما لم يثبته الغرم
اذي اليه ولو فصل الجواب وقال ان ادعيت ملكا مطلقا فلا اذن مني السلم وان ادعيت وهو اقل حتى
اهيب لم يسبح ولو احتال فانه الملك عتقا انكار المدعي الذي مال وجهه لكونه طفره من حقه
كذا لو اذعي شي ما قال من موني من ليس لي مل هو لكان انذ في حاشية عنه سوا اسند الملكا الجازم
او غائب مان مان المدعي به اصله على عدم العلم مان العتق ان قال السبب الحاشية والغرم لو ملك
والوجه وهو سبب حاشية ان ملكه الرمي طرقت وهو الغرم لو اذعي الا انما العتق لو ملكا اذعي الله
حال من المالك وانه ما اذعي لغرم ثم المقر له انكره مال اذعي حاشية ما وان لم يعل ذلك ولكن
مال لست لي حاشية الحاكم لحوالها عن المقر ولم يدخل في ملكه المقره ويحتمل ان يسلم ان الذي اذعي

المتابع له وان ترك في يد ذن اليد المصاحبه للثالث وطلوا به برده فصار كانه لم يقر
والاول اقول فان رجع المقر له وقال ملطت بل هو من قبول من قبول ذلك منه اكمال ولورجع المقر له
ملطت بل هو من قبول فان كان في يد الاقرب القبول وان كان في يد الاقرب العدم انما ملطت
اليده وهكذا كل من من ينفذ شيئا من رجع منه قبل ان ينفذ او بعد لكن المقر له لا يقر
فان ملطت بل هو من رجع وطلب المذني اطلاقه فان كان مدخله او العائد الغرم مع الاعراض
لم يكن له ذلك ولو لم يكن حلفه او ان كان له اطلاق رجاء ان يقر له به ولو مال المقر له ايا المذني
سلط اليه ولو مال ايا الثالث اسلمت الحكومة الى الثالث ولو مال المقر له غايبا كان المذني
الاخلاف اسلمت الغرم الى الغضا بالعين لو كان اذ ذل من ولو اقر بها المذني لم يسلم اليه الا يعرف
بما اقر به ولم ينفذها ولو كان مع المذني منه سمعها الحاكم ومضى على الغايب وكان الغايب حقيقته
اذ اخص مله ان يطلع في شهوده او يتم منه تشهد له باقرار المذني له ولو اقام الغايب اليه
فان العين ملكه في الغضا له قوله مسلمان على تقديم بيعة الداخل والخارج ولو اقام ذو اليد منه
شهد للغايب بما سمعها الحاكم ولم ينفذها لان القيمة للغايب والغايب لم ينفذ هو واكمله وانما
العائد سقوط الخمن عن المقر اذا ادعى عليه العلم ولو ادعى وكاله الغايب كان له امامة القيمة للغايب
ولو ادعى ومن الغايب اراحته ما اقر به سماح القيمة عن الغايب الملك لعلق المقر بحق ولو
امام المقر القيمة للغايب لغيره محدود الامر عنه ثم حلف الغايب بمقر الى اماره القيمة وحكم
له بما مان امام المذني منه مضي له دون منه الغايب لان الغايب اذا اخص صار طابع اليدنا
عنه مكان اليد للغايب فمضى المذني ولو اقام المقر منه بالزعم او الاقرار قد ثبت منه المذني
ايضا لانه خارج ولو صدق ذو اليد المذني على دعواه فامام الغايب - القيمة الملك زعم المذني
ولم يكن على ذي اليد غرم ان الحملوا انا حصلت بالقيمة انا الاوار مان اقر للغايب بعد صدق
المذني لم يقر المذني ان رجوعه الى الغايب بالقيمة الا اقرار ولو اقر لم يقر ولم ينفذ
المحصول عنه بل يطلب بالسان او يحلف مان وكل حلف المذني واحد ولو اقر لصبي ومخون
فاحكم وانما ولا يحلف الولي بل يطلب المذني بالقيمة او موافق او ياروخ والشرع يحلف
الصبي والمخون وكذا لو مال هو وقف على المقر انفذت الحكومة عنه ولم يسمع الا القيمة
اذ لا يمكن حلف المصوب اليه ثم المذني اطلاقه الغرم كذا لو فرح المسح مستحقا الله للملك
الوجه على السامع بالشرع فان صحح في رابع المذني انه كان ملك السامع فالوجه عدم الرجوع
لاحراره

الاعراف كذب المذني وانه طالم ويحمل الرجوع ان مال املت ذلك على رسم المحصورة اما لو مال
انه ملكي ثم قال اسندت ذلك الى الشرع من السامع فالاقرب مما الدعوى ولو لم يذع المالك
للسامع فكما اذ لو طالع منه حماره واحملها ثم كذب نفسه فالولد حر وعلمه منه لمولاه وعليه
مهر الحاربه واما الحاربه محتلة دفعها الى الاول ودفع القتي لسوت حكم الاستلاد لها اذ
ادعى على العبد فالغرم مولاه سواء ادعى بالاه او حمايه ولو ادعى حنايه العبد اعترف المولى بحقه
على العبد العاص والضرر للمول وطهر من المخلص مطالبه العبد الجواب وان اعترف بمولاه
امض منه وان كان للمخني عليه في رقبته بقدر الحمايه وله مملكه ان استوعبته المطلب الثالث
في الثمن والنظر في امور الاول في الكفنه ومنه رخصات آلا يحلف احد الله ٢
سواء كان الحالف مسلما او كافرا ومنه سمع من المحمدي اللفظه الحلاله ما يزل الاحمال الله
يسمى النور لها ولا يجوز الحلف بغر اسما الله ٢ الخاصه به او العائنه عليه كالرجع ولو حلف
بالله المنزله او الاما او الله او اما كن الشريفه او شي من الكواكب او غير ذلك من
معلومات الله ٢ كانت لاغنه ولا يجوز الاطلاق شي من ذلك انه مدحه وكذا لا يجوز الحلف
بالصوان والبراة من الله لا والله لا والله رسول والامن احد من الامم علم والامن الكس المنزله ولا يجوز
الحلف بالقر والاعتق والاطلاق ٢ كمنع الحاكم اذا توجهت اليه على احد ان يحثه الله
ونقطه ونذكر العصاب الذي يحق به على الثمن الكاذبه بالوعيد عليها فان رجع حكم عليه غنى
الشروع وان احسن اسخلفه الله ٢ او شي من اسماء ولوراي الحاكم اطلاق الذي يانضه
دنه ارجع حاز كذا الواجب في المذني مقر بل الله ماله تسليحت لكن سعي الحاكم ان حلف
بالقول والبرهان والمكان والسر اجاب وان القيمة المذني والاعتق الساكن عن الغلظ ما كذا
ولا يقدر عليه ولو حلف على عدم الحمل لم يقر محررا نعمت بالغلظ بالقول على ان يقول
بل والله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغايب الضار النافع المدرك للملك الذي
علم من الزمان علم من العلانية ما هذا المذني على ما اذعاه والله وبلى حق منه او يخبر
ذلك من الغلظ المستعمل على الله ٢ هو اما المكان بان يحلفه في المسجد او المسجد او امام
او الحرم او للواحد الذي يجب من الجواه على الله ٢ واما بالزمان فان يحلفه يوم الخميس او العبد
بعد العصر وغير ذلك من الاوقات الشريفه وغلظ على الكافر بالموافق مع احد بشرها
والاربعه التي يعظمها ويعقد همتها كمنع السليط في الحقن كلها وان ملت

الا اموال ملا عليه فيها ما دون نصاب القطع ولو انكوالسد عنق عبد همة دون نصاب القطع
لم يعلط عنه فان نكل عليه على العبد انه مذني العتق ولا يعلط على العتق كحصول الخراج
وتعذر بالتخدير لو اقر الافر من حلفه الاسارة والامانة الى ايام الله ووضح
على اسم الله من المصحف او غيره وسمع منه على ما ذكرنا يعرف اقراره واسكاه وسمع ان يفتي
منه من له عاده نعم الغرضه والشارع وروى محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ابي كريب كيف علف
اذا اذني عليه من ولم يكن للمذني منه فقال ان يبر من علم اني ما فرس فاذا في عليه بيت فانك
ولم يكن للمذني عليه بيته فقال من المؤمن علم الحمد لله الذي لم يخجن من الذي سالت عنه جميع
ما يحيا اليه ثم ما استقر في مصحف فان به فقال لا يسر هذا فزع ربه الى السماوات ان كتاب
انه ثم قال اسوي بولي ما تراه فانه ما تقدم اليه من ثم قال اقبير على يد ربه وحلفه فان بها
ثم ما لا يخفى الاخرى قل لا يخفى هذا انه على معدم اليه كذا فكيف يكون على المؤمن علمه والله الدار الله
الا هو عام الخلف والشفارة الوجهين الرعم الطالب طالب الصار الى الله لم يملك المدرك الذي يحيا
البيت والعلامة ان ملا من ملا من المذني ليس له قبل ملا من ملا من الاخرى حق والطالب بوجه من
الوجه ولا يثبت من الاسباب من يثله وار الاخرى ان يثرب فاستخ مالز به الدين وهذه الراه
مضيه في عين ملا الذي اما العمل على الاسارة ولا يثبت الحيا ان علف هذا الذي لا يثبت
نصف المذنب كامن عن العاير والمراه المذنبه مستخلف الحاكم من ثوب عنه في الاحكام و
الحاكم حسن الراه اذا اوجب عليها الحق وامسحت من ادائه كماله حسن الزجاء وسرطان ان
مفاتيح الاسارة ونسبته بعد من العاض وان يكون العاض المنول للاطراف غير انما هي الطوائف
في الخلف ومنه رجاها استرطافه البلوغ وكما العقل والاعتبار والعقد والتوجب عليه
وعلى صحته في حقه ملا من في الحدود اذا اذني لها وما لا يحل لو قد نه ان في العاد
عليه حاز ان علف لم يثبت الحد على العاذا في دفعه نظر اذ بيت في حذو مسك السوف علف
سقاط النزم ولو نكل اذ علف المذني وبنت النور وبنت القيد وكذا امام شاهد وحلف والا
حلف العاض وانما بعد اذ يثبتهم الى الكذب دعوى فاسد نعم لو اذني العاض المحذور بوجه من
الذين وحلف في اسارة النبي والمكاح والعقود والزجاء وغرفة كذا ما توجه الجواب من الذين
منه وبنت اليمن في حق كذا في عليه لو كان ملا او كافرا علفا او فاسقا علفا او اوقا كذا
اذ في النبي البلوغ صدق خبر من مع الاحكام ولو مال انما صحت لم يعلط بل يعلط بوجه ولو اذني

النبي المشرك انه استخلف الشرايع مع الاحكام صدق كذا الحلف الوهم من الذين عن
اليه لانه اذ لم يعلط لقراره وكذا الواكرو الوكاله لم يعلطه الوكيل على في العلم بالوكالة لان الوكيل يعلم
اليه مع الاعتراف بالوكالة وللختم ان علف الوكيل على في العلم بالوكالة ما عذله وهل لو كذا المحصونه اعانة
اليه على ذلك من غير حضور الخصم الا قرب ذكره وذن كان في حال الخصم انه يستحق عنه اذا علف
اما تزويه على المكرو على المذني مع ردة المكرو او الحاكم عند الكول على راي ومع اساهه الواحد ومع اللوث
في دعوى الزم اما المذني ولا شاعده ولا من عليه وان ردة المكرو او نكل حلف المذني فان نكل قطعت
دعواه وان حلف المكرو فالمرور سقوط الدعوى منه سواء امام المذني من بعد ذلك او لا والعقل له
مطالبه من ذلك في ولا يسمع بيمينه وما لا يقيد به اذ القس المذني من المكرو حلفه له بها
المذني عليه سجد له بحقه اذ في حلف عليه في حقه الحاكم الخ وروى عنه اليه العلم الا ان
يكون للمذني استخلف المذني عليه ان لمحو كذا به حنه لاسيما يمينه في اسقاط دعواه فان استقر
له ذلك لم يسمع بيمينه من بعد ذلك من شرط له ذلك سمعت والوجه الا ان لا حلف الله لو اعرف
الشرع بعد علفه بالذم والى على انكاره فانه مطالب ومن كان قد حلف في الاسان على الوارث اذ
اذ في عليه بحق على مورثه ان ان يثني عليه العلم بمورثه والى الحق دانه ترك في ذلك ما لا يواعد
المذني على عدم احد علم توجه على الوارث من ولو كان به يمينه فامر من عنها وطلب اطلاقه لم يكن كان
له ذلك وكذا لو مال سقطت اليمين وفتت باليمن فان رجع جد الاطراف لم يكن له ذلك وان رجع قبله
فيل السر له ولو قبل ان علف الى ذلك كان وحيا وكذا البحث لو اقام ساهدا واحدا ووجهه عليه
اليمين فطلب اطراف المكرو واخبر عن ساهده ولو نكل المكرو حلف المذني ان ملا بعد
القضا بالكون فان حلف من حقه والا سقط ولو ردة اليمين فكل ذلك ولو ردة في حقه من وغوير
حاز ان علف انه الحق له وروى واحدا ان علفها النظر الثالث في المحلوف عليه ومنه رجاها
ارجح ان علف على القطع والبنت كذا فعل بسببه الى حلفه بيمينه بها كان او اياها وكذا اعل الاسا
المسوب الى غيره ولو حلف على في فعل العرف حلف على في العلم بمسوق العلم على جوارحها والاعلم
منه جناها وبسبب هذا القسم في الحقيقة راجع الى روية في الحوزة ان علف على اليمين في حقه
اللاح العلم ولا يثني عليه الطن والخط وان علم عدم التزوي عليه ولو قيل في حقه وكذا حلف
على في العلم لا على في الفعل ولو من عن علف ما وجب ارض الحنايه حلف على في العلم بالاسا وفي من الاسا
بيمينه النبي في سرحها بحب البنت حذو لانه من الحالف ان كان محضا وان كان عطلا فالت

نه المحلف به ولو قضي حينئذ لم ينفع التوبة وحرف اليمين انما حلف الحاكم عليه ولو استس
المشقة وسمح الحاكم اسعاد اليمين فنه وذلك لم يسمع لم يوثق الا سيما ولو كان الحاكم يرى النفع مع
الكثرة والمخالف الذي ذكره لم يكن له ان يحلف عند الحاكم على من لا يرد ما يويل اعفاد فنه بل اذا اياه
اعفاد صار الاضطرار عليه حلفه وهل يترك اياه فنه نظر والا قرب انه ان كان محمدا لم يترك
وان كان معاد ان حلفه كما قاله اليمين قطع الممازغ الا ان اليمين في نفس الامر لا يسمع الحلف
ما حلف عليه اذا كان مطلقا لو قال المذبح كذب فهو ذي بطلت السنة وهل بطل الذموى
فنه نظرا من عدم اسلام الاحبار كذب الشهادة الاحبار كذب في سببه لا افعال ارادة اعم بالوا
من غير علم وهو الوصية ما اذا علمنا السبل الذموى لو اذعن عليه الحكم اقراره كذب الشهادة ما اذا
لم يكن له ان يحلف فنه اذ ليس هو فنه ما مال بل حلف في الشهادة وان علمنا الاضعف فهو
استقاط الذموى كان له ان يحلف لان المقصود ابطال الذموى ولو امتنع المكون للحلف وما ل
حلفي فنه من هذه الواقعة يحلف على انه ما سلفي من لوم ذلك اسكان نعم لو امام به سمحت
ما ن فلما بالقبول لو اذعن المذبح انه حلفي فنه على ان ما حلفه فنه يحلف على انه ما حلفي فنه
عدم الامانة اذ ليعال السبل ولو اذعن صاحب المصائب اذاله في الما قول او اخرج الزكوة
المعصان المحمل في الذم قبل من غير فنه كذا لو اذعن الذمى الاسلام قبل الما قول او اخرج الزكوة
محلف بالتركة لم يفعل الال وارث وكان في حكم مال الميت على ما تواتر السج والافق عند السج
ال الورثة وسعلق حق العراة الممن ولو حصل ما بعد الموت ما لا قرب انه الوارث ولو لم
محلف للذم اسفل ما فضل من الميت وعلى التقديرين للورثة الحكم على ما ذهب اليه اذ انه ما لم
ما اذا ثبت له حق بعلق به حق الذمان كذا الحوزة ان حلف لسان لم يثبت ما الاقرب ولو اذعن
الميت ما لا على اقرع شاهدان حلف الوارث ثبت وان امتنع لم يحلف الا في الما قول ولو اذعن
شاهدان للذم لم يكن له ان يحلف بل ان حلف الذم لم يثبت حق الزمان به والاملا والاد
جماعة الورثة ما لا الميت واما ما ساعدوا حلف كل واحد منهم مع الا عدم صلب الذموى
عدا حلفهم الجمع وهم المذبح معهم على الفرض وان كان وصية فهو على حجب ما حلف
الوصية ولو امتنعوا الجرم لم يحكم لهم شي ولو حلف بعضهم وامتنع الآخرون اخذ الحاكم بغير
نصيبة من العروة لانه لم يمتنع شي والادراك الحالف مما اخذ ولو كان بعضهم صغيرا
اخر نصيبه الى الوفا ورثته فان حلف عد ذلك اخذ للاملا ولومات قبل فانه كان لو ارثه

الحلف

الحلف واستيقا حفته ولو اذعن مناعة على واحد حقا واحدا او حقوا مسقة او محلفه فانه
والاشقة كان الفكر واحد منهم من انفراد ولو اذعن الجميع فنه حلف واحد على الجميع والوجه الحوزة
ان اذعن عن قوم كما علمه وعرف ان ان الحوزة الحاكم ان نعتة رجل من واحد (التي في السراج
في ضمن مع ان احد فنه حلفا لا ينعى بالادعاء ان في الاموال كالدن والعرض والعصب
ان عقود المعاصات كاسج والوصف والحلف والمأواه والمرارعة والترك والارابة والورث والميت
والوصية له والحماة الموحية للذم كالحط وسبب العهد وقيل لا بل وله والحد والعبد وكبر العظام
والخائف والمأموه والجلد كماله هو مال زوا المقصود منه مال وهل يقتل في الكا ح اسكان اقرب
العقول في طرف المرأة دون الرجل ولا يقتل في حلية والطلاق والرجعة والعنف والعصا والوالا
الودعة عنده والارض والارادة والعين والقدير والكفاية والسنة والركالة والوصية اليه
وعقد النكاح والاملا الوفا ما ن فلما ما سعال الالمونون عليه ثبت مال احد واليمين فنه موافق
والاملا الحوزة ان يحلف مع الاهد اليه العلم والخلة الامل الاهد وان كان نفعه كذا موضح
قبل فنه الاهد واليمين فنه الفرق فنه من المذبح السلم والكافر والقاسق والعبد والرجل والفرقة كذا
اذن السرية وامام شاهد احاز ان يحلف مع لوم المال لا الحد ولو اذعن ان من شهدا عد اسفل ما
م عدل الاهد فنه فعل خطا وامام ما عد حلف لم يثبت الذم في الخطا والاشقة العهد باليمين مع الاهد
ة شرط في اليمين مع الاهد ما شرط في اليمان من كمال الحالف وتقول اليمين الحاكم غير المتناهي
طاعها التي عوى وشرط زاده على ما عزم شهاده الاهد او الوصية عدله م الما قول ذلك
لو اذعن الاهد قبل شهاده الاهد او قبل المعدل لم يعتد بها وامتنع الاهد ان يعاد بها بعد الشهاده
والتركة والا قرب ان القضاة بالاهد واليمين الا ما ساعدوا حلف الوارث ثبت وان امتنع لم يحلف الا في الما قول
عرب من هذا البحث في التركة لو رجع المالك ما حلفه من العدم له حاشه اسكان ما من ان العضا
بالشهاده او بما مع التركة كذا لو اذعن عبد في مدغم انه كان ملكه ثم اعفاه فانه لم يثبت
فامام المذبح شاهد مال السج فنه حلف مع شاهد كذا تنقذ فنه نظر لانه يثبت الحزبه دون
الان ولو مال هذه المقايه مملوكتي وولد فاسق وادت في ملكي وامام شاهد حلف معه وسبب ملك
المستولد وسبب الحارة حكم ام الولد ما عرفه فنه حلف عند موته من نصيب الولد ان عاده
والاشقة من الولد ولا حوزة ح لو حلف الوارث مع شاهد فنه حلف من لومهم اسحقوا فان
نكاح بعضهم اسحق الحالف نصيبه ولا ارادة المالك وليس لولد المالك احد موه الحلف اما

لومات قبل المكون بان تولد ان يحلف وحل بعبادة الشهادة فيه ولو كان منهم عايد
اذا حضر من غير ساء الشهادة ركن اذا لم يصيب منهم او عقل الحنونة ولو جاز اولئك لما كان راعدا
اخر فالوجه وجوب اعاده الشهادة انما دعوى حدين ولو اذعن بحال الوضعية لما حلف احد من المهاد
والاخر عاب محض امقرار اعادة الشهادة لان ملكه منفصل عما استحقق الورثة انما عاب او
لحق واحد وهو الميت ، لو حلف بعضهم مع الاهد اصل اذ يصيب العايد من المذني
عليه وعدمه ولا اثر له للفايد مما اصله الحالف لان كان الذم على اهلها لو كان عياوا احد
يصيب منها بالاهد والتم فان العايد اذ حلف وامتنع من التمس اذ يصيب ما خذ كما لو اذعن
الوارثان عيايا فاقرب المشتبك ركن ما فاضله كان الاثر الشكوك ولو اقام احد من المهاد
المختون والاصبي وصيب العايد ان كان عينا وفي الدن في التراج يصيب العايد (احراز)
في لو اذعن بعض الورثة ان الميت وقت علمهم ملكا وعلى علم واما موا ساء او احد اهلها معه
على احراز من قبول الاهد والتم في الوقف بعض لم فان ساء حكم يصيب عزم مرابا الغير
وصيب المذعن للوقف الموقف كمن لا يسمح دعواهم في الوقت لو كان هناك من يتوعب وقد
فضل بعد ان شئ كان يصيب المذعن للوقف من العايد وقعا وصيب الما من غير ما ذكرنا عاب
اخر اجه من الوطاي ولو حلف بعض من صيب الخالف وقعا وكان الما في طلع بعض من الذم ون
الوطاي والعاضل كون سرا والفاصل من الفاضل للمذعن من الما من كون وقعا ولو اذعن من
المستحق كان للمظن الذي اذعه بعد الحلف مع ان اهد ولا سطل امتناع الاول حقهم ولو اذعن احد
التمه ان اباهم وقف عليهم وعلى اباهم على الترتيب وحلفوا مع ساء واحد ثبت الوقت
والامتنع المظن الما من اهدهم الى السمات لم وكذا لو اقرضت السطون وحازا الما او
العتق ولومات واحد من الخالف في صيبه الما في انه وقف ترعب والاقرب انه الحماح ان
عبد يد الاصلان لانهم حلفوا اولا على الحمله وسكل سقوط العن من المظن الما لانهم باخذوا
من التواقف بل اذعن من اهدهم لا سمحون من غيرهم اما لو علمنا ان المظن الما باخذت
من المظن الاول فانه لا ينع عليهم بعد اذ حلف السمات الاول ولو سطل المظن الاول فاعلمنا ان
لا سمحون ان لم حلفوا ما حلفوا لا سمحون ان ما لانهم باخذوا من الوقت وان فلما باخذوا
من المظن الاول لم حلفوا الما من حق الاول المكون ولو حلف واحد مات شرط الوقت ان يكون
لذا حث لهما اطلاقا بالكون محمل من انه ان والفاصل الما في الاقرض الموق المكون و

صحة

الشرائط وسان في كتاب الشهادة ان ساء الما في صادم الذم والتم في اقام الاول في
الاطلاق وقته ترعبا اذ اذعنا عينا فان كان ساء ماعلمها ولا سمحون من الما عايد
عدان بما اذعنا اذعنا واحد من الما في المصنف مذني عليه في المصنف الاخر وساء العايد في الحلف من براد
عن عتق الفرقة ما نحلها او كذا السقف من ساء ساء ساء كل واحد منها على الما حلف واحد
ويكفي الما ردة التمس على الاول لم حلف على السمات في المصنف الاخر لان من لم يذعن في المردودة
اما لو حلف الاول الذي ساء العايد على اذعنا الفرقة فمضى على الثاني بين الما الما ددة والاقرب انه
كفي من اذعنا حاصره من الما والسمات لم حلف ان جميع الدار له لم يصب فيها حق ولو مال والاقرب انه
المصنف الذي يدعي له منه حق والمصنف الاول كاه ولو كان ساء العن في ياحد ساء الما
ح يبين ان التمسها الحكم ولو حلف الاخر وقضى له بالوكا في الما حكم بالمرادة الما
نور الاصلان من المذني عليه وعلى الثالث الما لو اذعنا الحكم على الما لعارق الغرم ح الاصلان العضا
المعنى ولو مال الما هي لهما معنى بها ساء مصنف عدان حلف كل صاحب ولو كذا بها اقرت في يده حلف
لها ان اذعنا عليه العلم والعيب عليه منه الما ان ينف او اذعنا ولو مال المشتبك الما الما الما
فايدها اذعنا الما والاعرف عينا مالوج الما في حلف من فوج الوقت له فان ساء حلف الاخر
ما ن ساء الما ساء ولو اذعنا احد من المصنف مصدق واذا في الاخر المصنف الاخر مكره حكم للاول المصنف
واصل الما الثالث الما وليس للما ان اذعنا الاول ساء لو اذعنا في كذا واحد منها جميع العن ولما يثبت الما
نوع من الما جميع وان عارضتا بان شهدا احد بان هذه العن ان يذعنا شهد الاخر انما عايد الما
ما كان العن في ساء بعض بها ساء مصنف لا يذعنا كل واحد على المصنف وقد اقام بينه بعض له عايد
عرب اذ السبب من الخارج على اقرض الما فلا سمحون ساء كل واحد منها على في بان لم حلف في يده حلفه
رمل حلف كل واحد على المصنف المحكوم له او يكون له من عزم من الاقرض على الاول ح اجمال
الما وان كان في ساء ساء لم حلفا ما قولان اهد من العضا الخارج ان شهدا بالملك المطلق او شهدا
بالبسب او شهدا بالخارج بالبسب ولو شهدت المطلق بالخارج والبسب الذي يذعنا له في اليد ساء
كان البسب ما كذا كالبسب والحياتة او لا سكر كالبسب وبالسبب ان اذعنا بعض بالخارج وليس
ببسب وان لم يذعنا له ان بعض المشتبك دون الخاير الله يته واما لان عليا ممل ومضى لذي
اليه دون الخاير والى البسب في ساء على اسمها فاجبنا نظرت من وقت البسب عند المعارض
مضى كما لو لم يذعنا من ساء الساقط مع رجحان اهد ساء الما في الخارج كما لو عارض خزان واحد

ايضا

ارجح فان جعل الراجح وسقط الاثر كذا ذكره الله الراجح بعمله لا بغيره وان كان في يد
مضيق السبب عدله فان رادوا مضيقا اكثر مما عدوا فان سادوا اقرح منها في جميع احوال
ومضيقه فان امتنع من وجوب القرضه له من ان يمين احلف الله ومضيقه وان يكلف مضيقا باليومية
ومالية البسوط ان سجدوا للملك المطلق مضيق القرضه وان شهدوا بالملك المقدر فيهم ولو شهدت
احدهما بالمقتدر والآخرى بالاطلاق قضى بالسداد المعهده دون الاخرى والاذل اقرح من القول
وان كان الثاني ليس به من الصواب وعلى القول الاول على بعض من قضى به كشر العدل او الزهراء
التي اقرح به ذكره ولو لم يكن الاضمار عليه وما لم يسم في يده لست في الاعرف لمن في اهل القسمة
والقرعة والبدن الاصل على المقدورين كحق العارض من الاهداء والاهل والارباب
والحق من ساعدت وساعد ومن والى الاهداء والارباب ساعد ومن لم يعلم ان اهدى
والاهداء من الاهداء والارباب دون الاهداء والى كحكم القرعة ان كان في يد الثالث واستوت
السمان عدله وعددا من من وجب له القرعة اقرح في ذلك من ساعدت المحج ومضيق الكاذب
حيثما كان لو شهدت احدهما بالموت في وقت والاخرى بالحياة في ذلك الوقت بعينه ومن ساعدت المحج
بل سوهما اذ كان لو شهدا على الملك فانه يحمل ان يكون كواحد مع وجب له او شر او غيره وكذا يوصف
مضيافه بالقسمة ما يات في موضع يمكن فرضه منه كالسوال وان كان لا يحكم منها بالقسمة كالمدة والجدد
اذ المراد القسمة على حصص كل واحد منها نصف العين وان كان النصف ساعا اما ما لا يمكن فيها
القسمة فان الحكم فيها القرعة كما لو تدعى ايمان روجيه اربعة اوتب ولده لوارث الملك بها
اخذها مع عارفين البينين المساوتين عدله وعددا على منزل اقراره بمنزلة البدن حتى يرجع
اليقينة ان فلانا يرجع منه ذي اليد او يرجع اللفران فلانا يرجع منه الخارج منه نظرمان فلانا ان
اقراره ليس كالبديهي بل يرجع به صاحب التصديق القرب لعدم ان هذه قد تحققت اذ لا بالسبب
واذا تساوت السمان في الخارج عارفتا وكذا ان اطلقا الخارج او اطلقت احدهما وعينت
الاخرى اما لو شهدت احدهما على الملك لم يندس وشهدت الاخرى لغيره من شئ ما اقدم
اول على السكان وان كان المماخ قد شهدت بالسبب انصار لو كان السبق في جانب والدفق
ما من في ترجيح السبق او اليد او السادى نظروا اذ شهدت التينة ملكه بالاسم ولم يحذف
بالحال لم يسمع وامر ان يقول وهو ملك في الحال او لا اعلم له مثلا ولو لم يدرى زال لم يسمع
ولو مال يعتقد انه ملكه محذور الاكسحاب فالوجه القبول ولو شهدا انه اقرح بالاسم ثبت الاقرار

واستحب موجب الاقرار وان لم يسمع من الاهداء للملك في الحال ولو قال المذعي عليه كان ملكا لا يسمع
بالاقرار استراعه من يد وكذا لو مال الاهداء هو ملكه بالاسم استراه من المذعي عليه بالاسم او اقرح له
المذعي عليه بالاسم سمع ولو شهدا انه كان في يد المذعي بالاسم قتل وجعل المذعي صاحب يد ولو
مال كان ملكه بالاسم استراه من فلان غير صاحب اليد لم يسمع مالم يسم اليه انه ملك في الحال فان شهدا
من فلان ليس به على صاحب اليد بخلاف لو مال استراه من صاحب اليد ولو قتل ان الله لو
شهدت على الملك بالاسم قتل وان لم يسمع منه انه ملك في الحال كان قتلها كما لو شهدت على
اقراره بالاسم ان الله الراجح الملك كلف بكشف عنه ومضيقه العدم ولو لم يسمع
على الامانة ولو كان المذعي دابة فساخرها الذي نفع مثل الامانة للمذعي عليه وما سجد الامانة
وميل السجد للمذعي والى الطاهر على الشرح كذلك وكذا حينئذ ان لا يستمر اتصال
السبب والشرع والحكم بل متى تحقق وجوده قبل الشهادة ولو كان في يد الدابة او الارباب فهو
المذعي عليه الا كانت اتصاله في الملك بالوصية وهذا كله في القسمة المطلقة التي لا سحر في الملك
الرايق ومع هذا المقدور اذا اذ من المسترى كحكم مطلق ارجح على البايع ولو اهدى من المسترى
من المسترى ربح الاول انما يحمل مطلق اذ لم يذبح على المسترى ازاله ملكه منه على ان الملك
سابق لمطالب البايع بالثبوت ويحب بعض الفقهاء في تركه سابق في يد حصل من اليه ولو اهدى
ثم يرجع عدو على البايع والاقرار ان يقال ارجح الا اذا اذ في ملكه سابق على شرائه لا ما قد ساء
اذا الله البعض الزوال لا من الوقت ولو اذ في المسترى انك ازلت ملكه ما كرهت فامات
الله على ازالته فلا رجوع له ولو اذ في ملكه مطلقا منه ان اهدى وذكر السبب لم يضر
كأن لو اذ المذعي الترحيح بالسبب وجب اعاده الشهاده بعد دعوى السبب لان ذكر السبب
مطلوب دعاه لغو ولو ذكر الاهداء سببا عن السبب الذي اذ دعاه المذعي ساقطت الدعوى و
اذا شهد ولا يسمع في السبب والاقرار ساعا في اصل الشك ح اعلم يا في مقدم منه ذي اليد
على سبب الخارج او العكس فلو ان سيقا مان فلانا مقدم منه ذي اليد فهل يسمع دعواه وتبينه
لا سجدت اذ دعا الخصم الاعرف بالحقا فان ذكره ومنع اكثر الجمهور منه اذ الله
الا على خصم فطرق ان يصب لصف خصما والاقرار عند سماع بيئته لعاد التجميل
ولو كان له خصم الله له ما راد امامته الله له في حق الله عنه في افعالها لا يسمع اذ الاصل في
حاشه اليمن ولا يسمع اذ الله حيث الكفة المرو والوجه عند السماع كما يسمع منه

لجعله
الله

استقام
الاول والاسم
في الامور التي لا بد من العلم بها

المودع وان قدر على التمسك بالظاهر امامه البينة بعد اقامه المذني المسند قبل المحدث
ولو ازيلت يد من مسند المذني ثم اقام بينة فان اذني ملكا مطلقا فهو منه من خارج وان اذني
ملك مستند الى ما قبل ازاله يد وزعم عيبه به سنده فملك من منه من خارج او داخل فيه
نظر من سبق له وان الدخول والبيت سنده بالملك المستند الى ذلك الراتب ومن كون
بكر اليد مدخل العضا يزوالها الى الامام بعد العضا كسحقات الازالة قبل الازالة والملك
ان منته بينة داخل ط لو امام الخارج سنده على الملك المطلق ولما لم يداخله على ان ملكه
استراه من الخارج فذمت منه الدخول على القول في الفرض انه لو كان ملكه ولو كان ملكه خارج
سمحت قبل ازاله اليد ولو اقر لعرض ملكه في يد لم يسمع بعده دعواه حتى يدعي ملكه من
المقتدر ولو احدث منه سنده فما يدعي مطلقا لا يعمل ان السمع حتى يترك في الدعوى على الملك
من المقتدر ولو منه لان البينة في حق كالاقرار والجماع لان القدر انما يقرر في الاستقبال
والا لم يكن للامار ما يقع اما حكم المسند والزام بذكر حاله في اذني الملك مطلقا سمح منه
اذ المسند اقامه على غرض استحقاقه عليه في الشهادة بالملك او في الشهادة باليد لان اليد
يحمل العارية والعاره والملك والشهادة سبب الملك اذ في الشهادة بالنفوذ ولو اذني دارا في يد من فاعلم
المشتبه فاما المذني منه انما كانت في يد بالاسم او من سنده فان الشيخ السمع على الدعوى ولا
البينة سواء شهدت ما يدعي من اداس او الملك من اداس اما لو شهدت البينة بسبب البينة واستندت
اليه الى الاول كان شهد انه كان يدين في ذلك في ان المشتبه عصبه اما ما اذني من عليه او اسبابها
منه او استعارها فمضى للمذني الشهادة بالملك وسبب ذلك ان خلاف ما اذني لم تشهد بالسبب لان
اليه اذ لم يعرف سندها دلت على الملك ملازم بالاحتتمل ما لو اذني عينا في يد غيره وان الغرض عصب
اما ما اقامت به بذلك ما اذني اخر بان المشتبه اقر له بها واما ملكه واما من يدعي ملكه حكم الملك المحسوب
منه انما شهدت بالملك وسبب يد الثاني والتي شهدت بالقرار العارض هذه البينة انه طهر ان
القرار كان بمن محضه ملاسفا فزاره والغرض المذني عليه للمقر له انه لم يعمل منه وسر ملكه واما
الحال البينة في لؤن اعيان شاة مذنبه وفي ذلك واحد منها بعضها منفصلا واليه من
لكل واحد ما في يد بعد الخلاف ولو اقامت سنده حكم لكل واحد ما في يد الا ان ملما تقدم بينة
الخارج والاول ولو كان في يد واحد منها شاه فاذني كل واحد منها الشاة التي في يد صاحبه
والا بينة مخالفا وكانت الشاة التي في يد كل واحد لصاحبه ولو اقامت سنده ملكا واحد ان شاه
الم

التي في يد صاحبه والعارض ولو اذني كل واحد ان لا تنزل دون صاحبه واما ما سنده تعارضت
بعض لكل واحد ما في يد غيره ان ملما بينة الخارج كذا اذ في عساف يذنب واما ما سنده فملك
له بها حكم ما اذ عاها الاول على زيد واما ما بينة ما في يد صاحبه الخارج لم يسمع منه الاول البند
شبه زيد وان في يد صاحبه الداخل بغيره الحكم كلف وقع فان كان قد علم بها ان يدان الاول البينة
له ردت الى الاول لتمام البينة له واليد وان حكم بها لان الحاكم يرك مقدم منه الخارج لم يسمع
حكمه ان سوغ منه الاجتهاد وكذا لا يفسد له جهل الحال فان جالت فاذ عاها واما ما بينة
فصحت وندى به معارضات والعيان من يدان اقامه بينة لها شهدت به فملك على الي
اعادتها حاله التباين بذكر لو اذني حيوانا واما ما بينة بها ملكه من سنده قد نزل على من ذكر ملكها
سمحت البينة لمحقق كذا بها وكذا لو شهدت ان سنده في يد من سنده قد نزل على من ذكر ملكها
وطعا ولو اذني رقت صغير بين محمول السبب وهو في يد من سنده قد نزل على من ذكر ملكها وان اذني
الحرة لم يفتاد دعواه للملك بدمه او لو اذني احسن بينة ما القرب يقول والبرال يدعي الرقية
عنه وكذا لو اذني اسان وهو في يد من كان كبيرا او اذني القول قوله ان الاصل الحق ولو اذني
اسان بيقينه فاعترف لها بتمضي به لها وان اعترف لاحد ما كان ملكا له دون الاقرار ولو اذني
دارا في يد زيد واذني عزم بصفا واما ما سنده ملذني الجميع النصف بغير من ازم وسعار عان
في النصف الاخر محكم لمن يخضع القربة بعد اختلافه فان امتنع من لمن اختلف الاقرار ان اسعا
فم النصف بالسوية فمير لمذني الجميع بثلثة الارباع ولمذني النصف البند ولو اذني من العن
في يد وكان الاحد ما سنده حكم له وان اقاما ما سنده اذنت من يد حكم للمارح في العود والعدو
فان ساد ما اقرح ولو اقرح الاحد ما سنده مل يكون المقول كصاحب اليد من حيث ان المشتبه
مقران يد ما سنده عنه الوجه فذكر ولو كانت في يد ما واليه من غيرها بالسوية
وعلى يد النصف المستوعب العمل المستوعب ولو اقام كل منهما منه فمير للمستوعب
النصف الذي اضرار عنه وبخارضة النسان في النصف الاخر فان كلما الخارج قضى به
للمستوعب اضرار ان فذما منه الداخل بملذني النصف فاسقوت بينهما ولو كانت
في يد لثه ما اذني احد من النصف والاول الثلث والثالث السدس فذلك واحد على الثلث كنتم
تصادقوا في كنفه الملك والعارض ومصل في يد صاحب السدس سدس فملذني النصف وكذا
لعمامة ثم البينة بذلك لو كانت الذار في يد لثه ما اذني احد من الجميع والثاني النصف

الثلاث منهم ارباعا صحيح من ستة وثلاثين لذي الكثر عشرون ولذعي الثلث ثمانية ولذعي النصف
حجمه ولذعي الثلث ثلثه وكذا البحث لو لم يكن لاحد من ستة القسم الثاني في الاختلاف في العقود
وقته بدخما لو تداخيا عينا في يد زيد وقال كل واحد منهما هذه العينة استرهما من زيد ما به
وفدته الشئ ما لم يكن احدهما منه فان اكد بما حلف لكل واحد منهما وكانت العينة وان اكد بها
سكت اليه وحلف للآخر وان اقر لكل واحد منهما سكت اليهما وحلف لكل واحد منهما على نفسها
ولو مال العلم لمن في سكتيها معا وقضى بها لمن خرج القرض بعد التمسك ولو حلف المشتري اياه
ثم اقر بها للعد من سكت اليه فان اقر بالآخر اعزم له ولو اقام كل واحد بينة فان كانتا موفيتين
فان احلها في الخارج كان شهد لعد كما اشرنا في ضمان وللأخر في ضمان حكم بالاول وكان
السبع الثاني باطلا لانه باع ما ملكه وبطلت بررة البيع في المعارض ولذا انعمنا في الخارج او
كانا مطلقين لادعتهما سكت وللأخر في حقه عارضا العذر المحم لم ينظر فان كانت الغرض في يد ادها
حكم لذي اليد على باقي والمخارج على راي وان كان في يد البايع لم يثبت الا انكاره والاعراف
على حكم القرض مع ما دون السكت عداله وعدا في حقه حلف واحد والآخر ولو كان
تمت بينهما ورجع كل منهما نصف الشئ والقوب ان لكل منهما النصف لصفه النصف قبل التمسك ولو
منح احدهما كان للآخر احد الجميع لعدم المراج ولو امتنع اجر على الاخذ وكل من لم يسلم له من العين
شئ انما نقره او قومه فانه يرجع في الشئ اد البضاعة في العمامة التمسك لو اذ في لهما الشئ
العين من زيد بماه واذ في القوب ان استرهما من عده ما به وامام بينهما بينه بدعواه فان كانت
العين في يد احدهما قدمت عليه الخارج او الداخل على اختلاف الراي ورجع الآخر على باقي
وزن كان في يد ما تم بينهما ان كان له رقبته وبما حكم بالداخل والخارج وعلى كل
واحد من المقدسين سكتيها ورجع كل منهما على باقي نصف الشئ ولو كان في يد احد
البايع وما دون السكت عداله وعدا اقرع بينهما وحلف الخارج بالقرعة وحكم له فان سكت
احلف للآخر ولو سكتا قسم المسح بينهما ورجع كل منهما على باقي نصف الشئ ولما اقرع والرجوع
التمسك ولو سكتا معا طاز ولم تنز للآخر احد الجميع ان النصف الآخر لم يرجع الى البايع ولو اذ في
واحد سكتها ان استر في العين من بايعها ما ملكه وامام السكت بذلك وما عداه وعدا اقرع
بينهما وحكم من خرج القرض بعد بينة وان سكتا حلف للآخر ولو سكتا قسم العين بينهما وليس لادعتهما الخروج
على بايع الشئ ان كانا قد اعبرا نصف السكت البايع الا عدا سقوط الضمان عن البايع ولو اذ في

كل

كل واحد من الاثنى على المشتري ان عصب العزمه وامام ما به فان انعمنا في الخارج او كانا سكتا
او احدهما عارضا وان سكتا ما بايع احدهما ما اقرب التمسك بالسكت ولو شهدته البينة ما اقر
عصب من كل واحد منهما لزم دفعه الى الذي اقر له او الودع ومعه للآخر حث لو اذ في اسان
ان زيد استر من كل منهما العين في يد وامام ما به فان احترف لادعتهما فضر عليه الشئ وكذا
ان اعترف لهما فضر عليه بالتمسك ولو اكد فان كان البايع محلفا او مطلقا او كان احدهما مطلقا
والآخر محسبا بقت العقد وتزعم الضمان المكان ان ستر من لهما ما لم ملكها الا فمسر ما به
ومهما امكن الجمع بين السكتين حسب خلاف ما لو كان البايع واحد والمشتري اسان وامام احدهما الشئ
في ضمان والاخر الشئ في ضمان لانه اذا سكت الملك للاول لم يسطر له الثاني فمسر ما به
اما ما هنا فان ستر من كل واحد منهما سطل ملكه لانه لا يجوز ان سترى ملكه فمسر ما به وان ستر البايع
بالسكت ولذا كان البايع واحدا بحقق المعارض الامساح كون الملك الواحد في الوقت الواحد كس
للاعتساح ابعاع عقدت في زمان واحد معكم بالقوة من خرجت له القرض احلف وقضيه الشئ وحلف
للآخر وسر ولو امسعا من الشئ قسم الشئ بينهما ولو اذ في ستر عده في يد زيد منه واذ في العبد اعترف
من زيد ولا يمين له امان ذكر ما حلف لهما العبد له ولن اقر لاحدهما بقت اقربه وحلف للآخر
فان اقام احدهما بينة بما اذعاه بقت ولو اقاما فمسر ما به سكتا بالآخر وان انعمنا في الخارج
او كانا مطلقين او احدهما عارضا فان كان في يد المشتري قدمت بينة ما به سكتا بقت
الذي اضل والاسم العبد ان فلما ستر من منه الخارج ولو كان في يد المولى اقرع وحلف للخارج بالقرعة
وحكم له وان امتنع احلف للآخر وحكم له فان سكتا قسم نصف فضا نصفه حاد نصفه رقالمسرى
درج نصف الشئ ما من سكتا نصف السكت عمق كله وان اصاب الاما كقوم على البايع وسرى
العق الى جميع اعيان السكة عليه معا شرة العقق محار وقد يب العقق نصفه شهادتهما
اذا اذ في عمامة في يد زيد وانه استرهما من عده شئ ثقل اياه او ان عده حاد نصفه ملك الدار لم يسل
منه حتى شهد ان عمر بايعه اياها او وهبها له وهي ملكها وشهد اياها ملكها من سترها من عده
او شهد انه باعها او وهبها له وسلمها اليه فان سترها في الوضعية والشرا المعارض البينة معلومة لان
الان قد ستر او وهب ما ملكه اما اذا شهدت بالملك للبايع او للمسرى او للمسلم فانه حكم له بالملك
لانهم شهدوا بتقديم ابيد او الملك ولو كان في يد صفر فاذ في كاحها لم يسل السكة والحال به
ومهما ولو اذ في رقبته قبل ان لو اذ في ملك عين وامام ما به واذ في اخر انه باعها من او وهبها

البينة

ايه اود قعها عليه لو اذعت ارام انه اصدقها اياها ما دام بذلك فيه مضي له بها لان العدة المعاصرة
شهدت باس حفي عن الاول ولو اذعت في مكر عن في يد اذعت في الشبب الهان في سكتت واما
فيه فني لمذني المكمل المكن ان يكون مكر في يد عن و لو اذعت انه اصدقها الدابة التي في يد واذني
اخر انه اودعها اياها واليه حكم لمن يصدق للشبب ولو اقام كرسنها فيه بدعواه بحقق العارض وعلى البوعدة
مع ساوي النسب عدد او عداله ط لو شهد امان على اقرباء بالف لزيد وشهد احداهما ان قضاء
بنت الاول فان حلفت مع شاهد الفضايب والاحلف المفضله ان لم يعضه وبنت له الف وهل
يكون ذلك كذباً لا اهل منه نظر الا في ان كذب ما كان ذكر بعد الحكم سهادته بالادوار لم يوثق
في سوت الاقرار وان كان قبل الحكم فالوجه انه ان حلف مع الشاهد على دعواه بالافزار بنت والافلا
ولو شهد احدهما ان له عليه الف وشهد الاخر ان فضله العالم ببنت عليه الف لان شاهد الفضا
لم يشهد عليه بالف الاضنا ان سهادته نصحت اياها كانت عليه والشاهد ما قبل الاصرحه
في لو اذعت عليه العاقر ضا مال المذني عليه لا يحق على ثبنا واما ما منه بالفوض فاما المذني عليه فيه
الفضا الف ولم يعرف النارج يرى بالفضا انه لم يثبت عليه الا الف واطرح وانما يكون الفضا عليه
مصرف الفضا الالف النابه اما لو مال بالقرض حتى لم يعلم منه بالفضا لم يعجل منه ان ما كاره
القرض مع صرحها الى فضا عنه ولو شهدت منه الفضا بفضا الف التي اذعها المذني فالقرض
ايها السمع انه كذب ليس به باركاره القرض ولو لم يكن القرض الا ان يثبت الفضا كان موزعه سابع
سابق على القرض لم يصره الفضا الى القرض ان الفضا يوجد الوجود ولو شهد عليه امان بالادوار
في يد من وشهد اخوان ما يرا زيد للمقرض كقرض ما ان احد النارج حكم بالابر وان عدم نارج حلهما
حكم المماخر ولو اطلعها النارج ما الاقرب الوقت ما لو اختلفت النارج في قدر الاجر ما منفقاً
على استئجار الدار سحان كذا نقول المالك عاتق درهم ونقول المتجار عاتق درهم او في حشرها ان
نقول المالك عاتق درهم ونقول المتجار عاتق درهم او في المدة ما نذني المالك الاجاره سحان عاتق درهم
نقول المتجار سحان درهم او في قدر العر معول المالك احرى كذا هذا البيت من الدار
سحان عاتق فبقول المساجد بل الدار اجمعها عاتق فان لم يكن فيه وكان الحدان بعد مضي
المدى مال الشيخ به سقط المسمى ووجب على المساجد احق المثل للمنفق في يد معذر رد ما وان
عالمنا عقبتا عقد البيع العقد ودرجت الدار اياها كلها والاجر الى المساجد وان كان في الاشياء
البيع في المحلف وعلى المساجد احرى المثل عما مضى وماخذ المحلف من احرى المدة الناقصة ويرد

بعضه
المدى

العين الى المالك هذا مع عدم البينة ولو اقام احدهما فيه حكم بما لو اقام كل واحد بيمينه فان اتحد النارج
ما ن شهد احدهما ان اجره عند غروب الشمس يوم كذا وشهد الاخرى بالاجارة عند ذلك الوقت
او اطلعها ما ن شهد احدهما ان اجره شهر رمضان كذا في الدار ان اجره شهر رمضان كذا ايضا وشهد
احدهما مطلقه والآخر مقيد فالحكم في البينة واحد بمسند حكم العارض بمقوع وحكم من خفي الوقت
مع عينة ولو اختلف النارج ما ن شهدت احدهما ان اجره الدار مع غروب الشمس يوم كذا والآخر
شهدت الاخرى ان اجره البيت عند طلوع الشمس في ذلك اليوم حينه يدسار ولا عارض ما ن سبق
منه المتناجر انه استاجر الدار اجمع شهر رمضان بدسار بنت مدعاها ومطلت بيمينه الموجد لان البيت
داخل في عقد المتناجر فيكون العقد البان باطلا وان سبقت بيمينه الموجد ان اجره البيت بدسار
ماذ الاستاجر الدار كلها بعد ذلك كان العقد على البنت باطلا وفيما من بين الدار يكون صحيحا عند ماخذ
خلاص لما ذكره الشيخ به ويحتمل ان يقال اذا حلفا في قدر الاجر واما ما بينه واتحد النارج بعض
سما الموجد بين القول قول المساجد مع عدم البينة لانه اختلفا على في ذمه المساجد فيكون
القول قوله مع ميمينه فيكون البينة من طرف المذني وهو الموجد ما لو كان الاخلال في قدر
المتناجر ما ن يقول المالك اجره البيت عشرة فنقول المتناجر بل الدار عشرة واما ما بين
ما الاقرب القرعة ونقول قول الموجد والرجح ماله التخي من سوا الوقت ان كلا
سما مدح فان اتفق نارج المشت او اطلعها او احدهما بعارضا وان اختلف النارج حكم بالاسم
لكن ان كان التا من سمة البيت حكم بالاجارة البيت باجرته وهو الذنار واما جارة بيمينه الدار
النسبة من الذنار ست لو اختلف المتناجران في سمي الدار ما ن كان مما قبل وبحول كالأب
وسهنا من المتناجر لحيان العادة يحلوا الدار المتناجر من الوقت وان كان ما سيع الدار في
البيع كالأبواب المنصوبة والخوابي المدفونة والدفوف المسموعة فلو اكد ولو اشكل الحال
كالمدفون والمصراع للباب المملوح فالوجه ان المتناجر مع المي ان كان عليه ولو اختلف
التجار وصاحب الدار في القدوم والمشار والة المتناجر حكم لذي اليد وهو التجار مع المخر
ولو كان في الذنار كان غار وعطار فخلعها ما فيه اتمل الحكم لكذا له ماله ضلعت احرى
لحلف الزوجان في سماع البيت مضي من قامت له البينة ولو لم يكن بيمينه فذلك وله منها على
للصنف بمختلف لصاحبه ويكون سمي السوية سوا كان ما احتجف الذنار او الف او صلح لهما
وسوا كانت الدار لهما او لاهما وسوا كانت الزوجية ما فيه بينهما او ذالة وسوا سابع الزوجان

او الوارث اصداره السجدة في المسوط وقال في الاستنباط حكم جميع المباح للمراة الا ما في المباح
من اهلها وما في الخلاف ما يصلح للرجال للزجل وما يصلح للسالمرة وما يصلح كما يقتضيه اصداره
ان ادرس في حوالا قوي عند في الوارث انه اصداره بعض ما في يدها من متاع وعنه كان
كغيره ان امامه حكم له بدعواه والا فلا في رواية نوق بين الاب وغيره فصدق الاب دون وليته
وجها لا يكونا عيانا وجبة امانة فصدق احد ما حكم له القسيم الثالث في الاحكام في
ادعوى الموارث والوصايا والنفقة وقد بحثنا الاول اوقات السلم عن ولد من احد ما اصاب
قتل موت ابيه وصدة الاخرم اذ في الفرد لك وكذلك القول في القول الاول مع مبيته على
في العلم مختلف ان العلم ان اخاه اسلم قبل موت ابيه وماخذ التركة وكذا لو كان مملوكا فاعتقا
واسم على سبق مقتله لحد ما على الموت واحلها في سبق مقتله لو لم ينفق عليه وماله ما
واحلها في وقت موت ابيه ان يكون احد ما اسلم في شجبات والافواه في غنى شجوات اذ في
المسافر موت الاب في شوال واذا في المعتمد موت في رمضان مضم قول المسافر مع مبيته الى اصل
بقا الحيوه وكانت التركة بينهما ولو اذ في احد الورثة بعد اسلامه على العمى وانكر الورثة ذلك
فانقول قول الورثة ولو اسبقوا على اسلامه في وقت اذ في غنى من الورثة سبق القتي وانكر ما نقول
قوله مع مبيته ان لو مات امانة ولدها وحلفه روعها واذا با ما اذ في الزوج سبق موت
الزوج على موت الولد واذا في الاخ سبق موت الولد فان امام احد ما يتيه حكم بما دار لم يكن هناك
تيه ما نقول قول الاخ مع مبيته في نصيب من مال اخيه ان المراث لا يحق الا مع سبق حيوه
الوارث والقول قول الزوج مع مبيته في مال ابيه لذلك ايضا فلا يرث الا من الولد والوالد
من الاثم وعلم تركه الابن للزوج باجمعها وتركه الزوج من الاخ والزوج نصيب كل
اذا في الابن ان هذا العيب مراث من ابيه واذا في الزوج ان الاب احد ما اباه او ااما
تيه حكم بها للامه والعارض لان تيه الزوج شهدته فان لم يكن جعاده عن يده الولد وكذا الو
اذا في احبني ان هذه العيب ما عبا الموروث منه واذا في الوارث اباه او ااما كذا لو اذ في الابن
التي في يده يديه ولا حيه ارضا عن اسمها وامام تيه فان كانت كماله وهي دار الخرج الناطقة والتوف
المعادمة وشهدت ما لا العلم وارتا غير ما سلم الى المذمى الصف وكان الباقي في المتيقن
او تمت مع الحاكم وسلم الى الصف والاطالب المذمى يبرر في الوارث غير ما والاضاف لما
وان لم يكن البنية كاملة وسهدت اباه العلم ان له وارثا غير ما او كانت من اهل الحرم ولم يعل
اما

غيره

اما العلم له وارثا غير ما اذ التسلم حتى تحت الحاكم عن الوارث ويسمى في تحت حتى يحل طنه
انه لو كان وارثا لظهر اوص وسلم الى الخاص نصيبه ونصبه استظهارا ولو كان ذافض اعطى العين
اسف الوارث نصيب كمالا ومع عدم العين يعطيه اهل المصيبين ومعنى على الزوج الربح و
الزوج ربح التيمم مع الاثر من تحت فاذا تحت الحاكم ولم يظهر وارث اذ سلم اليه اني الخصم مع
ولو كان الوارث ممن تحت عن كالاخ فان امام البنية الكاملة اعطى المال اذ امام تيه عن كاملة
اعطى بعد البحث ولا استظهار بالغير وكذا قالت البنية النوف له وارثا في غير هذا البلد لم يدع اليه
كما لو مالوا الغوث له وارثا في هذه الحلة لو اوص يعق عبدك ان قبل ما اذ في العبد العبد وامام
تيه واذا في الوارث مونه حلف ابيه وامام البنية على وجه الاثبات لجمع بينهما ان يذ عن
تيه الموت انهم ساهدا واذا في روجه حلف ابيه فالوجه العارف وحكم بالقرعة ولو اوص
يعق تمام ان مات في رمضان ويعق سلم ان مات في شوال فامام عالم البنية يكون في رمضان امام
سالم البنية بموته في شوال فالوجه العارف يحتل يقدم منه رمضان ان معهما زاده ولو اوص يعق
عالم ان مات في مرض ويعق سلم ان يري منه وامام كل منهما منه ما اذ عاه عارضت السمان وحكم
بالقرعة واذا اذ في كل من العبد من تحت مولا الميراث وميمته الثلث ولما انفس اقترع مع
عدم المعروف بالانق اوج العلم بالافران ولو كان تيه احد ما اباه وقرعت القرعة له
وعق من الاخر نصفه لثمة الثلث ولو شهد عدلان ان الميت اعق عانا وميمته الثلث
شهد داربان انه اعق عانا وما هو يث فان اخرضا الشجرات من الاحل عتقا والا فاقع ان لم يث
الباقي او علم الاقران ولو وقع القرعة على من هو اول من الثلث اعق واعق من الاخر
نكته الثلث وان وقع على الاخر من الثلث صح عتق الماوى للثلث وظل الزايد ولو
عرف السابق صح عتقه وظل عتق الاخر ولو شهد العدل ان اوص يعق عالم وشهد داربان
ان رجع عن عتقه واعق سلم ما بعد موته وميمته كذا وله الثلث اقبل القبول ان الوارث
اسقت التيمم بالرجوع الى البذل ولو كان سالم سدس المال حرقتهما معتق عالم بالسهادة
وعق سلم بالافران ولو شهد العدل ان الوصية لن يذ وعدلان من الورثة بالرجوع وانه اذ في
مال الشئ يقبل شهادته الرجوع لانهما البجوان نفعا وفي نظر من حيث ان المال يوجد من يدهما معا غير ما
الذمى وعندي في ذلك كله اسكال مما من التيمم الحاطة بسبب شهادته الورثة ربح لو شهد
شاهدان بالوصية لن يذ وشهد شاهد بالرجوع وانه اذ في الرجوع ولو كان لغيره ان خلفه مع شاهد

يعق
الذمى

الفصل من مال الطفل والمقتوم اما مساوي الاجزا كالحبوب والادهان والخلو والابا
 او مسافات الاجزا كالحقار والاشجار فالاول ان طلب احد الشركين القسمة منه احب اليها
 فان امتنع شركه اجبر بوجوبه او كثرت وقسم لهما ووزن مساويا ومساخا لهما كان او غيره
 ولو مساويا قسمين ولم يحل قدر كل واحد من القسمين لكن راضيا على ان يأخذ احدهما احد القسمين
 والا فاما اذا كان حاز ان القسمة لميز حق السبع عندا والماناني فان اسنى الخرج القسمة لغير
 المتنتج عليها وان يضرب الشوكات بالقسمة كما في الحمامات والعظايد الضيقة والمواضع الجارية
 المتنتج على القسمة وان يضرب احد الشركين دون الاخر فان طلب المسفر القسمة اجبر المتنتج عليها
 وان طلبها الاخر غير المسفر لم يجبر المسفر عليها كالحقار المانع من الاجبار على القسمة للمنع به
 منه فلو ان احدهما عدم الانعاج بالصيب بعد القسمة والمانان يعطيان القسمة وهو الاصل عندك
 راجع القسمة ان لم يستعمل على ضرر والارادة اجبر المتنتج عليها بغير قسمة اجبار وان استعمل على احدهما
 لم يجبر احد الشركين عليها وسمى قسمة تراض ولو وضعت القسمة ايمان القين وانشعاعا عليها
 الحاكم لما فيه من اخذها المال ط لو كانا شركين في انواع كل واحد منها مساوي الاجزا الحظ
 وشيخو وتوزيع مطلب احدهما قسمة كل عمل حدث اجبر المتنتج وان طلب قسمتها اعيانا بالقسمة
 لم يجبر المتنتج على قسمتها وان لم تقسم قسم وبسم الباب والعبد بعد التعديل بالقسمة قسمة اجبار
 ولو كان منها سباب او حيوان او اواني فاعطى على قسمتها حاز سوا اتفاقا على قسمة كل حقيقي
 او عمل قسمتها اعيانا بالقسمة ولو طلب احدهما قسمة كل نوع على حدة وطلب الاخر قسمة اعيانا
 القسمة قد تم قول من طلب قسمة كل نوع على حدة مع امكانه وان طلب احدهما القسمة واجتمع الاخر
 وكان ما لا يكتفى قسمة الا باخذ عوض عنه من غيره او بطرح ثوب في طعة فقسم لم يجبر المتنتج
 المطلب الثاني في كسفه القسمة وقته كي جيلت انواع القسمة ثلث احوال وتعدله ورد
 القسمة الاولى قسمة الاقراض وهي مع في مساوي الاجزا كالحبوب الواحد والحب والواحد المسافة
 والمكدرات والموزونات وهذه القسمة يجبر المتنتج عليها مع طلب الاخر شرط ان سقى الحصب
 بعد القسمة منتفعا بها بالمنفعة التي كانت ولو كان الحزام كسرا سقى بالمنفعة به عند احداث
 شيئا قد افرق ويرافى ما الاقرب الاحبار ولو ملك عشرة دار وهو احد الشركين لم يجبر على طلب
 شركه القسمة لم يجبر المالك ولو طلب المالك لغرض صحيح احب بلواح حاجب الامل كالصاحب
 الاكثر السعة دون العكس ان اسف القسمة مسلم اسف السعة ان اسف السعة لغير ضرر

القسمة ان يصيب في مال الاجرة المتنتج

لمعنى القسمة

٢

٣

٤

وانه القسمة الثانية متى التقليل مثل ان يكون من حصص عدنان مساوي القسمة بعد اجبر المتنتج
 على القسمة ولو كان لهما ثلثه اعبد قسمة عبيد مساوية لقسمة العبدت سميت ستمار لو كان عبيد
 ووعده مساوي القسمة ما الاقرب عدم الاجبار على القسمة بعد التعديل للاختلاف الاخرى احداث
 الاعيان ولو كان بينهما بطرح من الارض متباعدة واحادها تقبل قسمة الاخر لم يجبر على قسمة التعديل
 بالقسمة الثالثة متى كان كون لهما عيذان قسمة احدهما ستة والاخر عشرة فاذا ارض احدهما
 للاخر سائر اسعوا لم يجبر احدهما عليه ولو طلب احدهما ان يأخذ الادون وحسن العمل المتخلص
 في احد العيذان عن الشوكه فالاقرب انه اجبر احدهما اعطاه الشوكه لو كان اهل دار احدهم
 نصفها والكل من الاقرب سعيها واذا سميت ارباعا استوفى الاقرب وان سميت نصفين لم يستوف
 احد وطلب صاحب النصف القسمة اجبر كل من الاقرب واحد نصفه واخذ الاقرب النصف
 يكون مشترك بينهما ويحمل ان الحب الاحاب احدهما فائدة القسمة في حقها وهي تخرج كل واحد
 منها لو كان بينهما دار ذات علو وسفل فطلب احدهما سميتها بحيث يحصل لكل منهما حصة
 من العلو والسفل بالتعديل وانما اجبر المتنتج ولو حصل غير ذلك لم يجبر ولو طلب قسمة السفل
 افراده والعلو ما افراده لم يجبر الاخر وكذا لو طلب احد السفل ما افراده او العلو ما افراده و
 الاخر شوكه لو كان لهما دار كبيرة او خان وطلب احدهما قسمة ذلك والاخر اجبر المتنتج
 على القسمة وبغير دفع المالك عن نصفه وان كثرت المالك ولو كان سعيها دار او خان
 فطلب احدهما حصة نصيب في احدى الدارين او احد الخانات ويجعل الباقي نصيبا لشركه
 لم يجبر المتنتج سوا كما ما سجدت او مساو عديت وسوا كانت احدى الدارين حصة الاخرى او ا
 لو كان بينهما ارض وزرع فطلب احدهما قسمة الارض حصة اجبر المتنتج وان طلب قسمة
 الزرع حصة فكذلك ان طهر وان كان يدرا لم يطهر لم يجبر ولو طلب قسمة كل واحد منهما على
 حدة اجبر الاخر ولو طلب قسمة الارض والزرع بعضا في بعض لم يجبر الاخر ان الزرع كما
 لم يراع لمن ارض او الارض ولو كان بينهما ارض واحدة الاخر في قسمتها اجبر المتنتج سوا
 كانت مزرعة او مشغولة شجرا وبنا فان كان فيها علو وكرم وشجر مختلف الجنس قسمة
 بالدر النواحي بعضا في بعض ولو طلب قسمة كل من علوها فالاقرب انه اجبر الاخر اسف
 على افرق ولو كان بينهما فحان متخذة وطلب احدهما سميتها بعضا في بعض لم يجبر المتنتج ولو
 طلب قسمة كل فراج ما افراده اجبر الاخر وكذا المحبوب لمختلف وسمي القسمة الواحد والاختلاف

٥

اشارة لقطاع والقيمة المذكورة المتبادرة بغير ايجاب انما المالك مستفاد
 كذا واحد منها الكفى سفردا في كذا الاخر المستفدة ولو كانت الارض لخرج بياضه عشر منها
 كسمة عشر من اجرة المتبع من القيمة عليها ولو كان منها ارض بمهما ما به في ارضها
 معتمدا ما به في ارضها من اجرة بمهما ما به بذات القيمة وحصلت القيمة مع احد المصنفين
 والشخص مع الارض ولو كانت من ثلثه لم يحسب القيمة لان البركة على احد المصنفين والشخص المالك
 والارض للمالك وذكرها الا مع من ولو كانت في الارض اكثر من ثلثه بحسب احد المصنفين
 من منها وبقية منها في مع البركة والشخص مع من به وحسب القيمة ان يكون في ارضها
 وحسب من سلع الخرج ارض ما به وحسب من سلع الخرج ارض ما به ولما ارضت البركة في الارض
 والارض للشخص محسب وسعاره ان ولو كانت في الارض ولما ارضت البركة في الارض
 لم يكن في ارضها وكذا الارض ذات الشجر اذا اقتسم الشجر دون الارض او العكس لم يكن
 ممة ارضها ولو ارضها بالشجرها كانت في ارضها لان الشجر يدخل في الارض فيصير ارضها
 كالمشي الواحد والمذاخر حيث في السعة اذا مع مع الارض او القيمة عند الشجر
 ولست معانم لو استعمل على الارض معانم في العذر الذي يعاقبه العوض ان لم يكن معانم
 على الحقيقة معانم في اصل الوقف عن الطلق اما فضل الوقف عن الوقف فلا يجوز لانه كالقيمة
 بشرط الواقف ولو ارضت على الملاك واغضت المصلحة تمت مالوجه الجواز كما اجزا السع
 ولو قيل بتمتع الوقف معانم عن بعض مطلقا لم يكن اذ القيمة ليست سجا والوقت عدم جوازها
 اذ المظن الثاني اخذ الوقف عن الواقف والملك ما فعل المظن الاول في شرط في قيمة
 الرضا الرضا في عقد الوقف والبد منه من الشجر رخصت وما اذى معناه ولا كفى السكوت
 بما فيه الا ارضها فلا يشرط فيها الرضا بعد الوقف ان ترضه فاسم المالك من له حكمه ولا
 معترف في قيمة الرضا في قوله رخصت القيمة او كما سمك لم كفى رخصت بذلك في القيمة
 ان وقف في ذوات الاموال حازت السوء بالوزن والكسرة وان كانت في عروة مباديه
 الا ان السوء المساحة وبسط على اهل المصلحة ان قسم ارضا اذا كان احد المصنفين
 ولما في الثلث والارض السدس ولو اقرضوا التعديل بالقيمة عند كذا كذا كذا اما الملاك
 على ثلث رواج ودرجها في مادي من طين ارض مع مساوئها ان لم يكن في ذلك يخرج
 واحد وبقية اقسام على الطرف فان خرج اسم صاحب النصف اعطاء للارض الاول والثاني والثالث

في ارضها ولو ارضها بالشجرها كانت في ارضها لان الشجر يدخل في الارض فيصير ارضها كالمشي الواحد والمذاخر حيث في السعة اذا مع مع الارض او القيمة عند الشجر

ثم يخرج ما يخرج اسم صاحب الثلث اعطاء الرابع والخامس ويعلق المادس لصاحب السدس
 ان يخرج اسم صاحب السدس اعطاء الرابع ويعين الارض لصاحب الثلث ويعين ما به اسدا
 السدس الى احصاء اقسام موقوف على ان طرف ثلثها والخرج في هذه على السهام بل على الاسماء
 كما هو راء للملوك في الارض السهام وهو في مالها كان الملك لا يصفى فان العام يخرج
 ان ثلثا على السهام كما ملها وان ثلثا على الاسماء ان ملكت كل نصف في رقبته ويمر كل نصف
 بالارض كما في الارض رستر الارضت ثم ما من لم يطلع على الصورة بافراج احد المصنفين
 اسم احد المصنفين فما خرج في ذلك والباقي للآخر في الارض ان كان مساوئ في ولا انصبا
 مساوئ ما يكون في الارض است وارجوا لها مساوئ فانها تقسم ستة اجزا ثم ملكت ستة اجزا
 في كل واحد اسم واحد ثم قال للخروج اخرج واحد على هذا السهم عن خرج اسم كان السهم له
 ثم يخرج ارض على عم ارض حتى يبقى للآخر وان كنت في الارض اسما السهام كنت في رقبته
 الاول في الثاني وهكذا ثم يخرج الارض على واحد بعينه فما خرج في الزنقة من السهم كان له ولذا
 وان تساوت الانصبا واحصفت القيمة عدلت الارض بالقيمة ويجعل ستة اجزا والاعتبار
 المساحة يجوز ان يكون احد المصنفين جريبا والآخر ان اذا تساوت قيمهما ثم يخرج الارض
 بالمساحة وان تساوت الاجزاء احصفت الانصبا جعل بها ما تقدر املها وكذا السدس ما كان
 يخرج فان خرج صاحب النصف كان له الاول والثاني والثالث ثم يخرج ارض فان خرج صاحب
 الثلث في الارض والخامس يبقى الى ادس لصاحب السدس ولو فوج رقبه صاحب الثلث
 او اقله الاول والثاني ثم ان خرج رقبه صاحب النصف في الثلث والرابع والخامس رقبه
 رقبته رقبه صاحب السدس في الثلث ويبقى الباقي لصاحب النصف ولو احصفت الانصبا
 والقيمة عدلت العام السهام وجعلها ستة اجزا ثم جعل في الارض كما عزم ولو اقرضت القيمة
 الى الرضا ان يكون في رقبته احد ما بنا او شجر لم يجز احد عليها الا بان يرضى معاوضة والمعاوضة
 المجز عليها فان ارضها على الرد وعدلت السهام لم يكن سيقين الرضا بغير الرضا من الرضا
 ان لا يرضى منها الا على حصول العوض المطلب الثالث في الاحكام وفيه ستة اشياء
 الاول ان يرضى ببول سهاوه العام ان لم يكن باصة ولو كان باصة حصل السهم ولا يعمل ثلثا
 حسنة لانه يوجب الاصل لغيره ثم ارضي احد المصنفين العلق في القيمة وان ارضي اعلى دون
 حقه والآخر ما يقول قول الملك مع لغيره والاعقل دعوى المذني البالين فان

اخر

معرفة له وهو عالما بنظر الحاكم في المقتضى عن حاله حتى يوجب على طرف الحاكم صدق وتبينه
المطلب الثالث ايمان وصفه ومباحث الاول لا يقبل شهادة الكفار مطلقا الا في الوصية
على ما في ولا يقبل في غيره ذلك على احدى وجهين اجماعا وعلى بطلان شهادة من على ما لم لا يخرج المنيح وقيل
يقبل شهادة الذي على الذي اذا ما في العقد يقبل شهادة اليهود على مسلمة الا في النضران
على مسلمة الا في النضران وكذا على مسلمة يقبل على ملتم في الردية ضعيف في طرفها سماعة وافق بها الشيخ
في النهاية وردك ان ما يورث عن عبد الله من على الخبي عن الصادق عليه السلام يجوز شهادة اهل الذمة
على غير اهل ملتم اذا عرفت هذا فعند ما لا يقبل شهادة من على ما لم لا يخرج المنيح والشيخ
افق يقبل شهادة من على ما لم لا يخرج المنيح على ما لم لا يخرج المنيح على ما لم لا يخرج المنيح
في الوصية ما لم لا يخرج المنيح على ما لم لا يخرج المنيح على ما لم لا يخرج المنيح
ولا شرط البقرة والغزاة وما لا شرط رواية مطرحة وقال الشيخ في مبسوط الاطلاق ان شهادة
اهل الذمة لا يقبل على اهل المل لا ما يفرد به اصحابا في الوصية خاضع في حال البقرة وعدم العلم
وقول الشيخ هنا عدم استراط البقرة لا شرط عدم العاق من المسلمين بل هو بدعي في المسلمين
وشهدوا لم يقبل ولو شهد اهل الذمة ببلت وشرط في اهل الذمة الصلاح في مذهبه انما است
المسلمين عن مقبول ما لا اول منع فاسق عنهم كالأقرب اطلاق اهل الذمة من اهل الذمة
بعد العصف انما ما خانا ولا كما ولا استرابة بما ولو كان ذا قرين ولا كما شهادة الله الا اذا ثبت
الاثبات على انضمة الاية ولم اقف على انما على قول في است ايمان لم يورث الحاكم اوصاف النبي
او الاقرار ولا يقبل شهادة المخالف الحق من ان فرق الاسلام كانوا اوصاف الى اعتقد شبهة او لا
والمنا يقبل شهادة ملتم خاضع المطلب الرابع العدالة وصفه كحكما الاول في العدالة شرط
في قبول الشهادة ولا يقبل شهادة العاقل اجماعا على الله ان طام فاسق به افسوا العدالة
كعنه راسخ في النفس بحيث علم بالانزلة القوي والمرة ويحصل بالاصحاح عن الكبار والاصحاح
عن الصغار او الاكابر منها والمراد بالكبار كل ما يورث الله تعالى عليه البار كالزنا والقول واللواط
وعصب الاموال المعصومة وشرب الخمر ومعقود الدارين والبر وقد في المحصنات المؤمنات
واما الصغار فان دام عليها او وثق منه في اكثر الاحوال ردت شهادته اجماعا ولو وثقت
منه فدره قال الشيخ في العدالة عدم الاعمال منها الا فيما قل فلو شرطنا عدمها اجمع اوصى
ان لا يقبل شهادة احد الا في ذلك في عظم ومنع ان ادرى ذلك في الجاني المخلص عن

الاصحاح

عن الامام في التوبة التي يمكن فعلها لكل احد في كل وقت في العدالة ترك المذنب والاع
وان كان مصرا على تركها الا ان يورث ذلك بالهوان بالسبب في المخالف من المذنب في الفروع
لا ردة شهادة اذا لم يخالف الاجماع ولا يثبت وان كان محيطا في اصداده واما المخالف في في من
اصول الحق فان شهادة ردة وان كان مسلم او استند في ذلك الى السليبي اول الاحكام او
سوا خالف اجماع المسلمين وما علم بثبوت من اذنت من دوة اولها والى اهل الاصول التي ردت الشهادة
بما فيها من ما علمت بالحق حيد وما يجوز على من الصفات وما يحيل عليه والعدالة البقرة
والامانة اما الصفات التي لا يدخلها في العقد مثل المعاني والاصول والامانة والشيخ في ما يراه
ذلك من فروع علم الاطام فلا ردة شهادة المخفي فيها كالأول في احواله في حقه وانما
اما الدين فان لا يركب كبره ولا يصر على ضعفه ولا يخل بشئ من الواضحات ولا يترك جمع المذنبات
بحسب علم منه الهوان اليقين واما الافعال فمحبب الامور اذنه كالكر في البيوت للفقيرة
والماح عدم المبالاة وكشف ما جرت العادة مغطيه من بدنه والاسم به حيث ينبغي
الناس او يحدث الناس بما صعه اهله ويحذر ذلك ما يدل على رده ودماء واما الصانع فلا ردة
احد من اربابها وان كان مكرمه او دونه كالحماكة والحجامة ولو اختلف في الذمة كالزنا والربا
مع الوثوق بقوله ولو كانت الصفة محتملة ردت شهادة كصاحب الزنا والطنبور كالعاد
ان كان رديا وبقي مدونه بالشهود او اللعان او الاقرار او كان احسبا فيقنه النبي او الاقرار
لم يعلق بعد فيقن ولا ردة شهادة وان لم يمس وجب للعد وكما يقفه وردة شهادة
ولو اياه العاد لم يسطر الحد وراى العاق اجماعا ومثلت شهادة من اجلد او لم يجلد وحده
ان مكذب بغيره ان كان كاذبا بالمحضض الناس ويخطئ من ان كان صادقا وقيل مكذب بغيره
مطلعا من ان كان صادقا وري ما طما والا في اقرب والما في مروي وان كان اسجد الاوصاف
لان من سعى العاد كاذبا اذ المات ما رجع شهدا على الاطلاق لانه كذب في حكم الله وان كان
صادقا والا في اقرب الاكفا بالتوبة وعدم استراط اصلاح العمل لقوله علم التوبة يجب ما قبلها والما
من الذمة كمن لا ذنب له ولا ان المعف عنه يحصل بالتوبة والاصلاح المعطوف على التوبة يعمل ان يكون
المراوبة التوبة وعطف لعاير اللطف والعاد في الشتم ردة شهادته وروايته حتى يتوب و
ان هذا الزنا اذ لم يكل النبي حد ولا يقبل روايته وشهادته ويعيق حتى يتوب ان يقول ردة
ملا كان مني والا يعود الى التوبة والسوية ان كان من محصية الاوجب عليه حقا كترتب

خي وكذب وروا ما اتوبه منه الذم والعزم على ان العود وتقل الاستطاعة وان اوجب حقا
 لله بواو ادمي كمنع الزكوة وغصب المال بالعبودية منه ما عديم وآد الحق او شغل او ممتنع العجز مان
 مجوع ذلك فتوى وده متى قدر عليه وان كان عليه حق فطاع او قد استرطن النوبة غلب
 فليصل الحق الحق وان كان عليه حذ لله كذا ما او شرب مبيك فالذم والوعظ على ترك
 العود كما فان النوبة بالاستطاعة والارابة ولا يمكن معه الامام بل يعني سره وركه الاقرار به سوا
 استمرذ كدعنه او اذ ان كان مبتدعا فبوجه الاعراف بالمدعى والذم والوعظ عنها واعتماد ضد
 ما كان يعمد منها واللعب بالالتفات ككلها حرام كالزود والطرح والاربع عشر وغير
 ذلك ينفق فاعله ورد شهادة الا ان سوب سواقف الحذرة او اللهاو او الهار وهو المتمد
 على العوض وسوا عقد عوده او لا العود والزم والصريح والطهور والموثوق والارباب
 والعصب وعمر ذلك من جميع الالات الموحدة بغير فاعله ومتمعه اما الله فيمكن في الاطراف
 والحمان خاصة وحرم من غيرها **ح** سار المكسرة شهادة وعيق سوا كان في او ينفذ
 او يتعا او فضيحا وكذا الصاع والعصير اذا علم ان فيه او بالمار وان لم يكره الا ان يذهب كياه
 وسبق له وسوا شرب بل لا من ذلك كله او كثر امعقد التعميم او لا الحيم غير العيص من التزاد البير
 ما لم يكره يجوز اخذ الخمر للمحليل ط العنا حرام وهو من الصوت المستعمل في جميع المطرب
 ينفق فاعله ورد شهادة به سوا كان في شعرا اقران وكذا استمع سوا عقد باقته او كثر
 والانس بالجداد هو الانشاد الذي يساق به الابل يجوز فعله واستماعه وكذا شيد العرب
 وسائر انواع الانشاد ما لم يخبر الى هذا العنا حتى الشجر الكذب حرام وكذا اجماع المؤمنين و
 المسبب اواع مودف عند محله ينفق فاعله ورد شهادة والانس ما عدا ذلك كمن يكره
 الاكثار منه **ح** ما اخبر حرام وكذا بعض المؤمنين والظاهر قاذ في العدا ليه ليس للمخلف
 للزوال حرام في غير الحرام بركة الشهادة والانس بالافتراض له على كمال ذلك البس كل مخم
 كالتميم بالذهب والحمل به للرجال يجوز اخذ الحمام للانس ما والا اسعراج وحمل
 الكلب ومنه للطيير والفرجة والدهان عليها ينفق فاعله واما المابقة المشروعة
 الخيل وغرضها من الحيوات المشروعة فيها معدال هان ما بها جاز وكذا المناخل بالنشاب
 والحداب والسيوف **المطلب الخامس** اسفا الهمه وفنه ومباحث الاول كل من جرح شهادة

لعبد لله
 ان لله

شهادة ان بدل الجرح وهو المال يحصل به الارث والحج سب الموت المعنى الالارث اما لو شهد
 من مرض موت مورثه له مال او شهد لمورثه الجرح مال قبلت شهادته ولو شهد انسان من العامة
 يخرج شهود قتل الخطار ذوات شهادتها وان كانا فقيرين او معدمين الاحمال يساوي موت من
 موافق بينهما احتمال العيول فيها ولو خلف ائيب فشهد احد ساعل الا بالف درهم دست
 على الموروث قبلت هذه الشهادة ان لا لعب عند افراد الاقرار بالحقه الموقلة استدفع
 هذه الشهادة خيرا ولو شهد ان خلفه بوصيه لما من ركه فشهد له شاهدان ايضا وصية
 بها قبلت الشهادات ولو شهد بعض الرفا بعض على ما طبع الطريق لم يقتل التهم ولو قالوا
 عرضا لما واخذوا ذلك سمعت ولو شهد غريبا المعلن او الملب لما بد من اوعيت لم سمع ما دم
 ويقتل لو شهد والوعظ حتى عز مجبور عليه وان كان معيرا ولا قبل شهادة الشفع مع سقق
 له في الشفعة والشهادة السيد لعبد الماذون له في البحارة والمكاسه والشهادة احد السعير
 على الاخر باسقاط سفعه ان غزوا السقف مع الكثر والشهادة بعض غريبا المعلن على بعضهم
 استا ط دينة واسما يه ولا قبل شهادة الشريك لشريكه فيها وشركه فيه ولا شهادة الرمي
 فيما هو دمي فيه والشهادة الوكيل لموكله والشهادة الوكيل والرمي جرح شهود المذني على الوكيل
 او العوض ويقتل شهادة الشريك لشريكه فيها ليس شركا فيه وكذا الوكيل لموكله مما ليس وكذا
 فيه والوارث بالجرح بعد الالام وشهادة احد الشفيعين على الاخر باسقاط سفعه بعد ان
 اسقط الشاهد سفعته ويجوز ذلك ما سفي فيه التهمة **ح** العداة الدية الممنوع قبول الشهادة
 على عدة ما ان السلم شهد على الكافي انا الدنونة فاما ما منع العيول سوا بقتل النفي اذ لا
 وسوا كانت العداة طاهر او مودف او مكنته ومحقق العداة بان يعلم ان كل واحد منهما
 فخرج ببيعة صاحب ويعتقم ببيته ويسعى الشرية وهذا القدر لا يوجب فيها وردة الشهادة
 اذ يقع بينهما عداة ولو عرفت ذلك من احد ما ردت شهادته خافا ولو شهد على رجل بحق
 مقدف المسهد وعليه لم ردة شهادته بذلك ويقتل شهادة العدو لعدوه لا سفا التهمة **ح**
 الب وان قرب لا يمنع قبول الشهادة بمقتل شهادة الاب لولد له وعليه والولد لوالده و
 اللع الهة وعليه والقتل شهادة الولد على والد له على الاستحرام سوا شهد قال او بحق سعلق
 سديه كالعصا والخذ والافق من الاب لا دني والاب بعد على اسكال ويقتل شهادة الاب
 الزفاعة الله وبالعكس وسها دة عليه وبالعكس ويقتل شهادة كل من لا يوفى لصاحبه

كفى شرط ايجابا في قبول شهادة الزوجه ان يضاف اليها اهل العدالة وشرط افزون ذلك
في الزوج ايضا وليس يجزئ وطهر العائد مما يقبل منه شهادة الواحد مع التبرع بشهادة المرأة في الوصية
ويقبل شهادة الصديق لصديقه وان ما كذب للصب والماطف ويقبل شهادة الاخ الا انه وان كان مسقطا
اليه في صلته وبز . ذكر في شهادة الزوجه ان يكتفى لانه مسقط اذا امتنع اذا كان معادا او لو وقع منه
ذلك نذره بالحاجه لم يمنع قبول الشهاد ولا يقبل شهادة الطيب وهو الذي ياتي طعام الناس من فردوة
ولو لم يكن رد كمنه صلت شهادة ومن سال عن ان يحل له المسئلة ردت شهادة ويقبل شهادته من
ماض الصدق اذا كان من اهلها ولو لم يكن من اهلها ردت شهادته . لا يقبل شهادة البدر على من هو من
اهل القرية سواء في ذلك الجراح وغيره ويقبل شهادة اهل القرى على اهل الدايه مع اجماع الشرايط
ويقبل شهادته الا حيرد الضيف وان حصل له الميل الى المستاجر والمضيف لان العدالة تمنع ائتمانها
على الباطل . والتبرع بالشهادة مبطل للحاكم تقضي التهمة فلا يقبل شهادة سوا شاهد قبل الذم
او بعد ما قبل الاستشهاد نعم هذا الرد لا يعمى المسوق هذا في حقوق الناس اما في حق الله او الشهادة
للمصالح العامة كالوقوف على العاقل وشبهه فالاقرب ان التبرع بالمنع الشهادة اذا اعزى لها ولو
اختفى ان اهدى في زاوية او من وراء حجاب حتى يملك المشهود عليه سمعت
شهادته ولا يحل ذلك على حصره على الشهادة لان الحاجة قد تدعو الى ذلك . **المطلب السادس**
طهارة المولد وصيرته الى احد طهارة المولد عند اكثر علماءنا لا يقبل شهادة ولد الزنا وما لا يسمع
يقبل شهادته في الشئ السير مع مسكه بالصلح وليس يجزئ ولو حمل حال قبل شهادته وان ردف
بعض الناس بذلك الفصل الثاني فيما طعن انه شرط وليس كذلك ومنه ما عتق الا اهل الحرية
ليست شرطاً مطلقاً يقبل شهادة المملوك لسيده ولغير سيده وعلى غير سيده ولا يقبل شهادة
على سيده وقيل بالمنع مطلقا اجماره ابن الحنفية وقيل يقبل مطلقا ولا اظهر ما ملأه ولو اعصى صلت
شهادته مطلقا . **حكم المدبر والمكاتب المطلق** الذي لم يوذ شيا والمشرط مطلقا وام الولد
حكم القن اما المطلق اذا اذى من مال الكفايه شيا فقد مال السج يعقب على مولاه بقدر ما حتر
منه والا جرد المنع . **كفر** في قبول شهادة العبد بين المذود الفصاح وغيره مما يبول
مقبول في الصحيح اذا جمع شرايط القبول والامة كالحق يقبل شهادتها مما يقبل منه شهادة النبي
الا على سيدها . **كفر** لو شهد السيد عدت له على ان حمل الامة منه ثم مات شهيداً لم يرد
شهادتها وجاز الميراث عنه ثم اعلم ما عاود الشهادة صلت ورحا في الوقت فان شهدا

بعضه
الله

اولا ان مواليها كان قد اعقبها كره للولد ملكها الا بها احيا حق . لا يقبل شهادة الاعمي بما ايجاب
منه الى الماشك كالازرار والبيع وعنه من العقود اذا عرف صوت الملقط موفى الاعتز به
شك او عرفه عند عدلان ولو حمل الشهادة وهو صير ثم عجز ان يشهد وصلت شهادته اذا عجز
المشهود عليه باسمه وبنيته او موفى عند عدلان ولو شهد عند الحاكم ثم عجز قبل الحاكم بشهادة
ولا يقبل شهادته مما يعقونه الى الزوجه كالزنا الا ان شهد قبل العي ثم سمع الشهادة بعد العي ما هنا
يعمل ولو شهد على من لا يعرف قتل عمامة فيك يبين ثم عجز ان يشهد على المقبوض بعينه قطعا
ويقبل شهادته . **الاعمي** اذا ارحم للحاكم عبارة من يقر عند الحاكم . لا يقبل شهادة الاخرس بخلاف اداء
اذا عرف الحاكم من اشارته ما شهد به فان حملها الحاكم اعتد على من حمن عن خوف اشارة
والكنى الواحد ولا يكون للمرتجحات شاهد في حق على شهادة الاخرس بل يثبت الحكم بشهادة الاخرس
احلا الشهادة للمرتجحت فرعا ولو شهد الماطق بالامانة والا اشارة من عجز لم يقبل . **كفر**
شهادة للاصم وقد روي انه يرضى اقل قوله ولا يوجد سانه وكذا يقبل شهادته ذوي العاهات
والنكاحات في الخلق اذا كانوا من اهل العدالة . **سج** لا شرط في الشهادة او المشهود عليه بها
ولو سجد الى احد المؤثرين عليه وان لم يارب بالشهادة عليه والفرق في ذلك بين الاقوال والافعال ولو
حضر الا احدى جانبا وشرط المحاسبان علمهما ان لا يحفظا علمهما كان للمشهد من ان شهدا با
سمعا يقبل شهادته . **المسحوق** اذا كان عدلا وهو الذي يعنى عنه عن المشهود عليه للسمع امواره . **كفر**
علم به سواء كان المشهود عليه صحيحا . **يخبر** اذا كان من فعل شيا من الفروع محله فانه محققا
الاحتة لم يرد شهادته سرا وافف الحاكم في ذلك الاعتقاد او لا ولو فعلا ما اجبت للامامية على تحريمه او
ترك ما وجبت الامامة معه لم يقبل شهادته وان وافق عزم من المسلمين ولو فعل الفروع المختلف
منه للامامية محققا حتى ردت شهادته وان اعفد الحاكم اباحت . **سج** لا شرط في اهاد
اسماع شرط الشهادة وقت التحمل ولو شهد الصفر او الكافر او العاسق المتظاهر بمقه على
شئ عم زال المنازع واما موامك الشهادة صلت ولو امام الصبي او الكافر الشهادة فزوت عم
اعادها بعد الكمال قبل وكذا العاسق اذا امام بالشهادة حال فعه المعلن به ثم تاب واعاد
الشهادة سمعت اما العاسق المقترب بيقفه اذا امام بالشهادة فزوت عم تاب واعادها
مالا قرب ايضا الببول وان حصل العدم بسبب التيمم الحاصل من شاهد حاله وهو اراده اصلاح
ظاهر ولو تاب المشهور المسق لم يقبل شهادته فالاقرب عدم الببول حتى يسر حاله على

الصالح ومال الشيخ رحمه الله ان يقول تب قبلتها ذلك وارضاه اراد رس ولو امام العبد الهاد
على مولاه فزدت ثم اعنت فاعادها مملت ذلك لو شهد الولد على والدك فزدت ثم اعادها بعد موت الاب
متكسبة وكذا لو شهد الولد على والدك فزدت ثم اعادها بعد موت الاب قبلت والابن العبد من اعادة
الشهادة ولا يكتفى بالامانة او لا الا بما مر دونه ولو شهد السيد لمكاتبته او الوارث لمورثه بالخرج قبل
الانذار فزدت شهادته ثم عنت المكاتب وان دخل الجرح واعاد انكسر الشهادة قبلت وكذلك كل شهادته
مر دونه للتميم او لعدم الاهلية اذا اعيدت بعد زوال التيمم او حصول الاهلية تأجيل شهادة
الوصي على من هو وصي عليه وكذا اسهادته له مما لا ولاية له عليه منه ولا تصحف والحي شهادة
بغضه مصل ان يتبع المال للثالث الموصى به له سبب شهادة الوصي وبعبارة مع الهمي مما يقبل
من شهادة الواحد والتمس ومال الشيخ يقبل شهادة الوصي على من هو وصي له وله غير ان ما شهد به
عليه بمباح ان يكون مع غيره من اهل العدالة ثم يحلف الخصم على ما يدعيه وما شهد به مع غير اهل
العدالة لا يوجب ذلك من فان قصد اسراط هذا الفرع بما هو ممنوع وان شرط قصد
استراطه لا يفسد بل بانقضاء الترميعات فهو حيد واما الاطلاق اذا شهد على الموصى فلا يفسد
على الميت **الفصل الثالث في مستند الشهادة** ومنه يا محبا آله يجوز للشاهد ان شهد
بالسمع العلم قال الله ولا تقف ما ليس لك به علم وسيل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة ما لم هل ترى
التمس على مثلها فاشهد او دع عم الشهادة اما على فعل او قول فالاذل يعترفه الى جانه الاطار
والثاني اليها والجاته السمع ولو جمعوا الاثني اسناد القول الى شخص ومن علم ذلك بقبول
كف حاته السمع وقيل شهادة وبعبارة شهادة الاصح على الافعال كالغضب والرق والتمس
والذخايع والولادة والذمار واللواط ومن لا يعرف منه فلا يذعن من الشهادة على عيب فان مات
احض على الحكم فان دفن لم ينش وقد عذرت الشهادة عليه لو شهد على من لا يعرفه
لم يحل له العمل على النبيل بل شهد على كذا يعبر ولو شهد عنه عدلان بالنبيل شهد عليه مستندا
الى شهادة الموقوف بالتوقف فيقول شهد على فلان يتوقف فلان وعلان ولا يكون في الزوار
شاهد في حق الكايج والبيع والاشراء الصالح والاطارة وغيرها من العقود يصدق الجاهات
السمع لغتم اللفظ والى البص لمعرفه الالفاظ الا ان علم اسناد الصوت الى شخص حتى يعرفه
مطعا ككفى في النبيل والموت والمكدر المطلق والوقف والكايج والولادة والولاد المعقوت
الاستعاضة من الناس فاذا استشهد من الناس ان هذا هو فلان فلا يذعن من الشهادة ان يثبت
النبيل

النبيل انما هو من جهة الطاهر وكذا كذا الموت لعذر مشاهد الميب في اكثر الاموات للسهود
كذلك المكدر المطلق اذا سمع من الناس ان هذا الذي اذعن ان شهد بذلك فان المكدر المطلق لا
يكن الشهادة عليه بالقطع والوقف لو لم سمع منه الاستعاضة الا في ال بطلان الوتوف مع بطايل
المدة لعذر بقاء الشهود والسهادة الثالثة عندنا لا سمع وهي راد للساد والكايج سبت
ما الاستعاضة ما لم يعلم ان خدي علم روجه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بعض ما دام ما لم يعلم والنوازل هنا
يعيد ان شرط استواء الطرفين والواسط والطبقات الوسطى والمنظلة بنا وان بلغ التواتر
لكن الاول غير متواتر لان شرط التواتر الاستعداد الى الجس والطاهر ان المخزن او المخرج را
عن المشاهدة بل عن السماع واذا اشتهر من الناس ان الامام ولي ما صيلا لا يعب ولا يسميه
ة الا ان يستراط احضار جماع ثم قولهم العلم فمات كفى منه الاستعاضة ولا يكتفى شاهدان عدلان
ومال الشيخ لو كفى منه ذلك ولو شهد عدلان بالنبيل ادعاهم صاروا مع محلا وساهدا صلا
شاهدان على شهادتهما لان ثمة الاستعاضة الطن وهو محمل على ما لم يعد ولو سمعت يقول اكثر
هذا اني وهو سكت مع سماع الولاد وسمعه يقول هذا ان سكت الاب مع سماع شهادته النبيل لان
سكوته يدل على الرضا ومنه نيل **والله بالاستعاضة** الاستعداد بالنبيل الا ان يكون ما يثبت
بالاستعاضة فلو سمع مسعفا ان هذا مكدر زيد ورثعن ابيه الميت شهد بالملك وسببته
ولو سمع مسعفا ان هذا المكدر بذات استراط من عمر شهد بالملك لا بالبيع وكذا لا تشهد بالهبة
والاستخدام والاسجار بالاستعاضة ولو شهد بالملك والبيع مستندا الى الاستعاضة سمع منه
في المكدر فاقه دون النبيل ككفى في الشهادة بالملك الاستعاضة محي دونه من مشاهد النقر
وبالعكس ولو شاهدان ما تصرف في الملك بالبناء والهدم من غير معارف حاذله ان شهد بالملك
مستندا الى النقر ومطلقا وكذا لو شاهدان في ملك حازله ان شهد باليد قطعاً والآخر
هو ان الشهادة له بالملك ايضا لان اليد قاضية بذلك وقيل ليس له ذلك والام سمع دعوى الذمار
التي في يد هذا ان كما لا سمع مكدر هذا ان ليس يحيد ان داله اليد طاقعة وكجزا العرض
الطاهر ولا يسمع قوله الذمار التي في تصرف هذا الى مع الحكم الملكية يح لو كان لو اعيد والاخر
سماع مستفيض تحت اليد لان السماع يحمل اضافة الاصطحاب انطلق المحتمل
للكد وعنه ملازال الدار المعلومة بالمحتمل ط تعني بالنقر العا في الملكية تصرف الملاك
كالبناء والهدم والبيع والوقف اما حجة الاجارة وانكرت ومنه احوال اذ قد يصدر

من المساجد من طولها مع ان اللزب السهاد بالملكه والاعيان بحور السهاد به مع الحن
الماط وشهاد العرائن كالصبر على الضيق والخوف من الخلو وسبل شهاد الاعلى مسدا الى
الاستغاضه مما سببت منه الاستغاضه حتى لو شهد عدلان ان فلانا مات وخلف من الورثه فلانا
وملأنا لا يعلم له وارثا غيرنا ملبت شهادتهما ولو لم يسميانه اذ ارث له سواهما لعدم الاطلاع عليه
مكتوب الطاهر مع اعتقاده بالاصل هذا ان كان من اهل الخبر الماطنه وان لم يكن من اهل الخبر
الماطنه تحت الحكم عن وارث اخر فان لم يظهر سلم الزكه اليها بعد الاستظهار الضم ولو االا
يعلم له وارثا بهذه الملك او ارض كذا لم يقبل مع اجمال القول بالاحوز ان شهد الاصح الذك
وان وجد خطه مكتوبا وعلم عدم التزوير عليه وان كان خطه محفوظا عنده وسوالا من
من العودول السهاد لو لم يتم حلما لبعض علما ما حيث حوز امام السهاد بما يحسن خط
مكتوبا اذ العام غرض السهاد الفصل الرابع في تعيين الحقوق ومنه في ساحت الاول
الحقوق ثمان احد منها حق الله والاخر حق الادمي اسحق الله في الزنا والبيت الاربع
رجال او ثلثه رجال وامرأت او رجلين واربعة نساء لكن الاخير يجب به الجلد لا الرجم ويجب بالاولين
الحذان معا وان شهد رجل ربي نيا او اكثر لم يقبل ويجب جلد العاقد عليهم وكذا لو شهد
مادون الاربعه مع فرد من غنى النفا او شهد النفا فانه لا يثبت ويجب حد القذف على الشهود
ومنه اللواط والسحر والامانة كل منهما اربعة رجال بخلاف ملسه مادون الاربع حد القذف
والا يقبل منه شهاده النفا وان كثرن وانصهرن ان الرجال مطلعا بحلف الزنا واما امان الهام فالأكثر
شبوته شاهد من رجلين ولا يثبت شهاده النفا مع فرد ولا يصح واما ان حقوق الله
خاصه كالسرقه وشرب الخمر والزنا فلا يثبت الا شاهدان ولا يثبت شاهد وامرأت ولا شاهد
ومن ولا شهاده النفا وان كثرن وفي الحان الاقرار بالزنا غير من الاوارات الحقوق في قبول الشاهد
منه او الاصل في استراط الاربعه في حلف والاقر بالاذل وعلى القول بالاقتبال في شهاده رجل وامرأت
ت حقوق الادمي ثلثه مسنها ما لا يثبت الا شاهدان وهو الطلاق واللعن والوكاله والوصية
اليه والنب ورؤية الاهل والروح والجنابة الموجهة للنفود والعتق والكاح والعصام والبيع
والزنا والحد والجرح والتدخل والعفو عن العصام والمجمل كذا لا يكون مالا والمقصود منه
المال ويطلع عليه الرجال ويمكن القول بثبوت الكاح والعتق والعصام شاهدان وشاهد
وامرأت ومسرها ما يثبت شاهدان وشاهد وامرأت وشاهد ويم وهو الذنون والاعوال

لعمري
الله

كالتميز والقرائن والعصب وحقوق الاعوال كالاجل والخيار والشعير والاحارة وقيل الحط
وكذا خرج الاوجب المال كالمأموه والخائف وكل عذر لاوجب العصام كقتل السيد الجدد والمسلم
الكافر والاب دابة وكل عقود المعاديات كالبيع والسم والصالح والجاره والمساواة والرهن
الوصية له وكذا مخرج العقود ومقتضى حزم الكتاب الا انهم اخرجوا لثبوت العتق عليه فان ارجوا الحق
شاهدا وامرأت قتل والاعلان لو شهد على السرق رجل وامرأت بعت المال دون العتق ولو شهد
رجل وامرأتان بالكاح فان بطل منه شهاده الواحد والمرأت بلا بحث ولا يثبت المهر دون الكاح
ون الوقف اكمال والاقر بثبوته شاهدان وشاهد وامرأت وشاهد ويم مسنها
ما يثبت بالرجال والنساء مفردات ومصححات وهو الولاده والارستمال والعتق والنفا الماطنه
والاقر بقبول شهاده النفا مفردات في الزنا وان كان الاكثر قد منع من قبولها لم يقبل
شهاده امرأت مع رجل في الذنون والاعوال وشهاده امرأت مع المهر لا يقبل منه شهاده النفا
وان كثرن الا مع رجل وامرأت ويقبل شهاده المرأة الواحدة في ربح ميراث المستهل وفي ربح الوصية
وشهاده امرأت في المصنف وثلث في ثلثه ارباع واربع في الجمع ولا يصح في الواحد الى الميراث ثبوت
الربح والا في الميراث لم يثبت المصنف ولو طلب الميراث في الجمع ولعام امرأت حازله ان يحلف بما خذ
الجمع وان لم يحلف منه المصنف وكل موضع يقبل منه شهاده النفا لا يثبت بالامرأت والجمع وقال
المفتدي يقبل شهاده امرأت مسلمة مسطورة بين فيما اراه الرجال كالعذر وعيوب النساء
والعاصي للمصنف والولادة والاستمال والزنا وان لم يوجد على ذلك الا شهاده امرأت
واحد ما مونه فكل شهادته وسرط منهن ما سترط من الرجال من العداة وغيرها ما يثبت
ولو شهد اربعة بالزنا قبل شهاده اربع نيا بالكراهة يرى عنها الحد في اليهود فوا ان
اقربها القوط كانت الشهاده شرطا في شي نكحوا عقدا بعدا والشاهد منه محسوسا
كان نكاحا او غير الا ان الطلاق ملائق الا مع شهاده عدلين وحيث السهاد في الكاح والحق
والبيع الا الاقر وصوب التحمل للسهاد علمت له اهلية الشهاده وقيل لا يجب والاول
مروي والحب عمل العمان قطعا بل على الكفاية وان قام به غيره سقط عنه شرط ان يكون ذكر
الغرض يقوم به الحجة وان لم يتم به غيره يثبت عليه واما اذا كان كالتحمل في وجوبه على الكفاية
اجامعا فان قام به غيره سقط عنه والا غير عليه اذا الا ان يكون الشهاده مقصودا بقرينة
خدا غير مستحق ولا يجب عليه اذا وان لم يكن غرضه ومن علم شامث الاشياء ولم يكن قد شهد عليه

ثم دعي الى ان شهد ما لو اوجب عليه الادا على كفايته ولو عدم الشهود الا ان كان يعرف علمها وجوب
التحمل ووجوب الادا الا ان يكون الشهاده مضطربا عن غير محقق ولا يجب علمها التحمل ولو لمحال
اسفل الضرر مما خاف من الادا سقط الادا عنها وقد روي انه يمكن للمنفذ ان يشهد لمخالفه في
الاعتقاد للمال من الامام في عارضة شهادته يكون قد اذل فيه الفصل الخامس من الواجب
وفيه كونهما اذا حكم الحاكم لم يهر في الشهود ما يمنع العبول فان كان محمدا بعد الحكم لم يدرج
وان كان سابقا على امام الشهاده وحفي على الحاكم نقض الحكم لو شهد او لم يعلم بما قبل
الحكم حكم شهادتهما وكذا لو شهدا ولم يذكرا بما قبل التزكية وكما بعد المرت وصلى ولو شهدا
بم تقابل الحكم حكم شهادتهما ان المحتر العدا له عند الامام وكذا لو كفرا ولو كان جماعه
كحد الزنا لم يحكم لبنانه على الخفيف والا فب زحف القذف والعصا الحكم لعزل حكم الادني به
اما البرقة يحكم بالمال ون القطع ولو حدث ذلك بعد الحكم لم يسقط لو كان حد الله وحكم
ويجوز الفسق فتل الاستعالم ستوف وان كان مالا استوف ولو شهدا ثم خافا عما سترتا
فيه البص حكم شهادتهما كما لو لم يمسوا كان المشهود به حد الدغنى ولو شهدا لمن رانه مات
قبل الحكم فاسفل الشهود به المما لم يحكم شهادتهما ولو حكم الحاكم بشهاده الاهدن فقامت
بنيه بالجرح مطلقا لم يسقط الحكم الا ان كان بجحد الفسق بعد الحكم ولو شهدا به موقتا وكان سافرا
فكذلك وان كان معذما على الشهاده بعض ولو كان بعد الشهاده وقبل الحكم لم يسقط بل يحكم بالشهاده
الا ان حد الله لا واذ انقض الحكم فان كان مالا او حراما او قودا والذين ثبت المال ولو كان المباشر
العصا هو الولي والوجه انه لا يضر ان كان قد مضى حكم الحاكم واذنه ولو اضر بعد الحكم قبل
الا ان ضمن الدين ولو كان المشهود به مالا فانه يستعاد ان كانا العينة وان كانت ماله
فعل المشهود له انه في القبض كحلاف العصا ولو كان معيرا مال السحب بغير الامام وصرح
به على المحكوم عليه مع ساره وفيه نظر الاستقرار العمان على المحكوم سلف المال من كونه لو ثبت
انتم شهدوا بالزور بعض الحكم واستعيد المال فان عذر عزم الشهود ولو كان مالا لم يست
العصا على الشهود وكان حكمهم حكم الشهود اذ ارجعوا عن الشهاده واعترفوا بالهجر في الذنب
ولو اضر الولي العصا واعترف بالزور سقط العمان عن الشهود وكان العصا على الولي
الحق ان كان الادنى معين كالمال والكاي والعقود والعقوبات كالعصا وحذ القذف لم يسمع
الشهاده منه الا بعد الدغوى لان الشهاده حق لادنى ملاستوى الا بعد المطالبه واذنه

وان كان حلالا لا يسمي غرض من كالتوقف على العقار والمال والمال الميسر او الوصية شيء من
ذلك وكان حلالا لا يسمي غرض من كالتوقف على العقار والمال والمال الميسر او الوصية شيء من
ذلك ولو شهد ايمان بعقوبه امان ابتداء ثبت ذلك سواء صدمها المشهود بعقوبه او لم يصدفها
ولو كان عند ذلك احد شهاده الادنى فان كان صاحبها عالما بما لم يجب على الشاهد ادائها الا
بعد ان سألها صاحبها وان لم يكن عالما بها فان علم ان حقه ثبت بدون شهادته لم يجب عليه اعلمه و
ان لم يسمع حق الاسهادته وجب على الشاهد ان يعرف صاحب الشهاده ليسشهد عند
الحاكم يحجب لفظ الشهاده في الادا يسقط الشهد بكذا ولو قال اعرف او اعلم او اسقن او اخرجني
علم او اعق لم يسمع ط لو شهدت امانة بالوصية بالمال بدو البيع على ما عزم ولو شهدت بالوصية
لم يقبل ولو شهد ايمان بالوصية بالمال بدو البيع على ما عزم ولو شهدت بالوصية بالمال بدو
المراء او الراتب نظر وكذا البحث في ميراث المستهل ويقبل شهاده النسا في ولاء الردهات المطلقات
في بنية الاعيان سهاده عدل ولا يعقروا مال ما سترتا في قبول الشهاده ثم ائتمرها
لدغوى المدعى فاذا ادعى المدعى مع الحاكم دعواه ثم استشهدا لاهدن فان ابعان الشهاده
ودافعه شهادتهما دعواه سمعها وحكم بها وان خالف الشهاده الدغوى او اختلف الشهادتان
طرحها ولو شهد ايمان من الاربعة في الزنا انه ذني في هذا البيت او في وقت العذراء
او على همة محضه وشهدا اقران بالزنا على غير تلك الهمة او في غير ذلك الوقت او غير ذلك
المكان سقطت الشهاده وصدوا الجمع للفره وكذا كل شهاده على محل سئل ان شهد ايمان انه
ذني ماله او اقران انه ذني ما فوى ولو شهد ايمان انه ذني ما في رايه بيت واقران انه ذني ما
فراويه منه افرى حد والجمع للفره وسقطت الشهاده سواء عارضت الراوي او تباعدت
لح سترتا في قبول الشهاده تواردا لاهدن على المعنى الواحد فان ابعان معاصم شهادتهما وان
احلفا على ما سئل ان يقول لهما انه عصب وشهدا للفره استرع قرا طم الما لاجلها معني فانه
لا يثبت بها دعوى سئل ان شهدا لهما بان يسمع وشهدا للفره او بالسمع فاعلموا ان محلفان فان
حلف مع احدهما ثبت ما حلف عليه والا فلا بد اذا كانت الشهاده على محل احلف الاهدان في
زمنه او مكانه او صفه بل على عاير العمل لم يكل شهادتهما سئل ان شهدا لهما انه عصب دسارا
يوم السبت وشهدا لهما انه عصب دسارا يوم الجمع او شهدا لهما انه عصب دسارا في الدار
وشهدا لهما انه عصب في السوق او شهدا لهما انه عصب دسارا في دارهم او شهدا لهما انه دسارا

بعد ذلك ما اذا اعلن معارفه ولم يشهد بحد واحد منها سوى وثيق واحد ولو شهد بكل فعل
 شاهدان واحدا في المكان او الزمان او الصفه معا جميعا سهادا المنة العادلة بكل واحد منهما
 بحيث لو افترقت بت الحلف وشهادا الاخرى العارضا لا مكان الجمع بينهما الا تحصل المعارف اما ان يكون
 الفعل مما لا يمكن تكرره كعمل رجل بعينه معارض النسيان لعلمنا ان كل واحد منهما اذا حصل اليقين
 في الفعل مثل ان شهدا بان اذ سرق وقت الزوال كذا السيف في موضع كذا او شهدا بان اذ سرق
 في ذلك الوقت بعينه كذا اسود في موضع اخر لا يمكن حصوله فيها دفعة واحدة فان ادعى الامر
 لم يعمل دفعة واحدة ولا سمع بنفسه ولو ادعى احد ما ثبت له ما ادعى ولو شهدا بان اذ سرق مع الزوال
 كذا اسود وشهدا بان اذ سرق مع الزوال كذا ابيض او شهدا بان اذ سرق هذا الكلب
 عدوة وشهدا بان اذ سرق عشا لم سعادا المكان ان سرق عند الزوال كذا ابيض
 واسود يشهد كل منهما باحد ما ويمكن ان سرق كذا عدوة ثم يعود الى صاحبه او عن غير طريق
 عشا فان اذ عشا المهور له معاله في الصورة الاولى وفي الثانية الكلب المهور به يجب
 وان لم يدع المهور له سوى احد الكلبين ثبت له ولم يثبت الاخر **فانه لو شهدا احدهما ان سرق**
دمارا وشهدا الاخر ان سرق دميما لم يثبت كونه ان يحلف مع احدهما ومع كل واحد منهما فان حلف
مع احدهما يثبت له الغرم فيما حلف عليه وان حلف مع كل واحد منهما يثبت له سائر الغرم واليمين واليمين
القطع ان الحد ابيض باليمين ولو شهدا بان اذ سرق ثوبا ابيض فذوه وشهدا بان اذ
سرق بعينه على وجه لا يمكن الجمع بينهما يثبت المعارف بنقطة القطع للشهد واللفظ العزم
لو شهد احدهما ان باع هذا الثوب منه بدينار وشهدا الاخر ان باع منه في ذلك الوقت بدينار
لم يثبتا وكان له المطالبة بما باعها شاع اليمين والمعارف ان المعارف اما يكون من نفس الكائنات
ولو شهد له كل واحد شاهدان ثبتت الدنار وان ولو شهد احدهما ان باع الثوب وشهدا الاخر ان
باع امر او شهدا احدهما ان طلعا امر لمحض من شاهدان وشهدا الاخر ان طلعا الثوب محض
من شاهدان لم يثبت السهاد لان كل واحد من السبع والطلاقات لم يشهد به الا واحد وكان كما لو
شهدا ان الغنم في وقت محتمل العبول ان المشهود به شيء واحد يجوز ان يعاد مع بعد اخرى
فكون واحد احدا محتملا في الوقت ليس جديان منه والا فلان اوجب لو شهدا احدهما ان اقر
بفعل او دبت او عصب سعدا يوم الخميس وشهدا الاخر ان اقر بذلك بعينه يوم السبت بالكون
فان لم سعادا كملت السهاد وبنت المخرجه وان عارضتها بان يكون الزمان واحدا مع ساعد

الا ان

الا ان يكون محلفا واليمين الزمان المحلف بها للسفر من احد البلدان الى الاخر لم يحلف
 مع احدهما عينا لاسات حقة وكذا لو شهدا احدهما ان اقر عند ماله يوم الخميس وشهد
 الاخر ان اقر عند ماله ان عصب ديارا وكذا لو شهدا احدهما ان عذرة والاخر عصب او بالعقل
 كذا لم يحلف معهما لاسات حقة على حلف مع لو شهدا احدهما بالاراء بالف والاخر بالغير
 ببت الف عينا والاخر بالغير باليمين ولو شهد كل واحد شاهدان ببت الف سهاد الجمع والاف
 الاخرى سهادا اسر وكذا لو شهدا احدهما ان سرق ثوبا مائة دينار وشهد الاخر ان سرق مائة
 دينار ببت الدنار سهادا هما والاخر بالاشهاد واليمين ولو شهد كل واحد شاهدان ببت الدنار
 سهادا الجمع والاخر بالاشهاد ببت لو شهدا احدهما ان اقر بالعينية والاخر ان اقر بالجمعة مثل ان
 احضار عن شيء واحد وكذا لو شهدا احدهما ان اقر بدينار يوم الخميس بدمشق واقرا الاخر ان اقر
 به يوم الجمعة بقتل وكذا لو شهدا احدهما ان اقر ان قتل او عصبه كذا يوم الخميس بدمشق
 وشهد الاخر ان اقر ان قتل او عصبه كذا يوم الجمعة بدمشق بقتل او عصبه كذا يوم الجمعة بدمشق
 شهدا بان الاقرار به مكمل شهادتهما كما لو كان الاقرار بهما واحدا فان جمع الشهود لسهاد
 معذر بخلاف ما لو كان الاقرار بعلم محلف مثل ان يقول احدهما اشهد ان اقر ان قتل
 يوم الخميس وقال الاخر اشهد ان اقر ان قذفه بالحجارة فان الشهاد غير كاملة وكذا لو شهدا
 ان تزوجها امس وشهد الاخر ان تزوجها اليوم لم يثبت الشهاد لو شهدا احدهما ان عصب هذا
 العبد وشهد الاخر ان اقر عصبه لم يكمل الشهاد ولو شهدا احدهما ان عصب هذا العبد من
 زيد او انه او عصب منه وشهد الاخر ان ملك زيد لم يكمل شهادتهما كما لو شهدا احدهما بالاراء
 بالف والاخر بالاراء بالف ببت الف سهادا على معزم هذا ان اطلقا السهاد لم يحلف
 الاسباب والصفات فان احلف بان شهد احدهما بالف من مرف وشهد الاخر عصبه
 من ثوب مبيع او شهد احدهما بالف سيف والاخر عصبه سود او شهد احدهما بالف دينار
 والاخر عصبه درهم لم يكمل البيه وكان له ان يحلف مع كل واحد منهما وسهما ولو شهد له
 شاهدان بالف وشاهدان اخران بحسبه ولم يحلف الاسباب والصفات دخلت
 الحسبه في الف ووجب له الاربعة ولو احلف الاسباب والصفات وجب له الحسبه
 ولم يدخل احدهما في الف كك لو انكر العدل ان يكون شاهدا ثم شهد بعد ذلك قال كك
 سهادا ببت سهادته لان يجوز ان يكون قد يمينها وحسب لاسهادا عنده فلا يكدب مع

قوله يوم الخميس او قال احدهما اشهد ان اقر ان قذفه بالحجارة وقال الاخر اشهد ان اقر ان قذفه بالحجارة

صدق الحق لو ادعى مطلقا كونه النقية معال السبل في حق تعدد كدسبه فالقول العبري الحواز
 ان ينفي لو يكون الاهدان قد سمحوا الزوم وحاصل الحق العلم وحمل العصل وهو عدم
 ان كان الشهاد قد تواله منه لان الكذبه بالبول ان تواله وكيل او شهد من غير علم وكذا البحث
 لو قال كل من لي زور بالموال اعلم ان لي بينه ثم امام البينة سمعت منه مطعا كذا لو اختلف في
 الشجة هل هي موضحة ام لا او مقترا ليعارف كالطبيب بعينها لم يكن الواحد وكذا لو اختلفا
 في مرض الوفاة الاطبا او في داء الدابة الذي لا يعرف الا السطار كذا لو اختلفت بالفت
 وطلب صاحب الحق ان يشهد له بما به مالا الا في جواز ذلك لان الاعراب ما لا يفهم
 الاعتراف بما به كذا يجوز ان يشهد الانسان على مسح وان لم يعرف ولا عرف صدوده ولا
 موضع اذ يعرف المسامحة كذا يكون شاهد على امرها بوصف المسح الفصل
 الا اوس في الشهادة على الشهادة وفيه في مباحث آتبع الشهادة على الشهادة في حقوق
 الناس سواء كانت عقوبة كالنقص او غير عقوبة كالطلاق والغصب والعنف والسرقة او ما لا يعرف
 والذين والواضع وعقود المعاوضات كالمسح والجاره والصلح او ما لا يبلغ عليه الرجال عابا كعقوب
 النساء والولادة والاستمالة والنفقة في الحدود مطلقا سواء كانت له محض كذا الزنا والوطء والسحت
 او مشترك كالقذف وحد البرقة على خلاف منهما كذا يجوز تحمل الشهادة الا اذا قال الاهدان شاهد على
 شهادتي او سمع وقد شهد من يدعي حكم فله ان يشهد على شهادته وان لم يشهد ولو قال في غير مجلس
 القضاء فلا يمكن ان يكون كذا اذا ما شهد به سبب كذا اصل من مسح او ارش حياه او عزه كذا من حوا
 شهادته الفرع به ان كان لما لم يذكر شاهد الاصل السبب فانه ليس للفرع ان يشهد مطلقا لان الانسان
 لا يهل في غير مجلس الحكم ولو سمع يقول اشهد ان فلان كذا اشهاده شهوده عندى لا اماره فاما
 ما لا يرب حول الشهاده على شهادته وكذا لو سمع يتوعد شاهد اخر اما لو قال اما اشهد كذا اجلس
 للساهد من يحمل حوز اراده الوعد كذا اذا قال شاهد الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد كذا كان
 اعمل برب او استرعا والفرع ان يقول اشهد في حق شهادته ولو سمع شاهد عند الحاكم يقول
 وادون سمع ان سمع شاهد جزا لا عند الحاكم ومما ليس للفرع ان يقول اشهد ان فلان كذا
 ان فلانا شهد عند الحاكم كذا او اشهد ان فلانا شهد كذا سبب كذا كذا يجب ان يشهد على كذا شاهد
 شاهدان اذا اراد اثبات شهادته الاصل وانما يحقق ما من يشهد بان على كذا شاهد من شاهد الاصل
 حازر كذا لو شهد بان على شاهد اصل واحد الا ان يشهد على شهادته الاصل ان يشهد شاهد اصل

لصحة
 اربع

والله

وهو من ارفع شهادته على ارفع او شهد بان على جماعة بان شهد الانسان على الجماعة بان شهد الانسان على جماعة
 كذا واحد منهم او شهد بان على شهادته رجل واحد او شهد بان على شهادته رجل واحد او شهد بان على شهادته رجل واحد
 سؤالات ولو شهد واحد في حق شاهد اصل وشهد اخر في حق الاصل على شهادته اصل اخر لم يخل ولا يسترط
 ان يشهد على شاهد الاصل اربعة بحيث يكون الانسان على احد ما معارض للاصل على الاصل بل يجوز ان
 شهد بان على الاصل حيث يكون كذا واحد من النوعين شهد بان على كذا واحد من النوعين ولو شهد الحقت
 شاهد اصل وشاهد فرع شهد بان على اصل اخر جارية اما على شهادته الفرع شروطة ثلثة الا ان
 عذر شهادته الاصل اما موت او مرض او جبن او خوف من سلطان او غيره او غيب فهو ممكن شاهد
 الاصل من المحصور سمح شهادته الفرع ولا يقدر عليه بل خافها اعتبار الشعة على شاهد الاصل من حضوره
 واسترطاسان الفقه بان لا يحق شروطة الشهادة من العدالة ومنه ان يكون واحد من شهود الاصل
 والفرع ولو عدل لشهود الفرع فهو الاصل جاز وان لم يشهد بعد الاما حازر ان كان ثلث الحكم ذكركم بان
 عرف عدلها حكم والا بحث منها ولان من استرط هذا الشرط وجود العدالة في الفرع ان اعطى الحكم
 وحتر هنا عدل شاهد الاصل عند الاسترط وان لم يكن وقت الحكم واسترط حال وقت الحكم
 ملوطا اعينت او برده او عدله وة على شاهد الاصل اوسع شهادته الفرع وكذا لو طرقت شهادته
 بشهود ملوط ولا يمنع طرفان العي مما استرط منه الردية ولو مات شهود الاصل والفرع لم يمسح الحكم وكذا
 لو مات شهود الاصل قتل اهل الفرع شهادتهم وكذا لو جئوا بالاثبات ان جئنا شاهد الاصل والفرع سببهما
 بل هو سببهما لم يخل شهادتهما وان عدل لهما ولو شهد شاهد فرع فاك الاصل ما لا يرجع على قتل شهادته
 اعد لهما فان تا واطرقت شهادته الفرع وقال ان ما يونه في رسالته فقل شهادته الثاني وطرح انك الاصل
 مع السادة في العدالة وكذا ما أسرجيد بل الاصل في طرح سببته الفرع لان الاصل ان صدق كذا في الفرع
 واركدب الاصل وعلى كل التقديرات سطل شهادته الفرع وبحال الردية اني اتقي بها الشرح على طرقات
 الاصل اعلم ان لو شهد الفرع ان شاهد الاصل بان كان عند الحكم لم يقدح في الحكم وانما هو انما
 وان كان مل سقط اعسار الفرع وكان الاعسار شاهد الاصل مع الاقرب عدم قبول شهادته انما
 على الشهادة مطلقا سواء كان اشهود به مما جعلت شهادته السامسؤرات كالعقوب انما هي
 والوصية او القتل وسواء كان شاهد الاصل من البيا او من الزنا كذا لو اقر بالزنا بالزنا او بالمال
 او بوطي المسمى او بالوطء بعت شاهدت ومثل في ذلك الشهاد على الشهادة والبيت الحذر ولا
 يجوز ان يرد كذا بل سار حوت الشكاح ونحوه انما الدابة روصوب سومان بلد الفرع في حين من اورد

ان شهدوا على صدق شهود الاصل الفصل السابع في الرصود وقت كرمها الاول اذا رجع
الشهود دار بعضهم قتل الحكم لم يحكم سوا شهدوا بعد او مال او حق ولو رجعوا بعد الحكم ولا يستفاد
المحكوم به لم يصف الحكم وفي الشهود ولو رجعوا بعد الحكم وقتل الاستفاد ان كان قد رجعوا
سوا كان له اولاد من لان رصودهم شهيد فيدر الخطة لها وان كان مالا عينا او دينيا لم يصف سوا
العين لان الشهود له اولاد سوا كانت العين باقية او لا وعزم الشهود ما شهدوا به وقال الشيخ في النهاية
اذا كان الشيء ما عاينه ردة على صاحب ولم يزم الشاهدان وليس جازم في الشهود ارجح ان رجعوا
خذوا ان ما عايناهما بالاقرب وجوب الخطة لغيره ايضا ولو لم يصفوا بالرجوع بزمان الحكم توقف عماده
وما لو انقضت فالاقرب حوز الرضا وهل يجب عادة الشهادة الا قرب الرصود كذا كوشد انما يقتل او جرح
فان شق الحكم بعد التخليل ثم رجعا ما بالاقرب فالاصح منهما وان مالا اخطا كان عليها الدية وان مالا
احد ما جحد وقال الا في اخطات اصف من العامد واحد نصف الذية من المخطي واذا اعترف بالاعتد
على قتلها ورده العاقل عن دية حاجبه وله قتل النصف ورده الا في مدرجاته ولو رجع في المصادرة كان
مواثباته واعتزته التردد وعليه النصاب فان رجع الشاهدان ايضا مهمل الشاهدان كما في كذا وكذا
الا قرب الاول لان ابا شراول من الرصود المراك فالاقرب انه كاشركم لكن لا يجب فيه القتل
بل الذية على اكمال ولو قال الشاهد جحدت ولكن ما علمت انه عمل بقول فالاقرب النصاب وكذا لو رجع
عقل المصنف دون الصحيح فانه يجب القصاص اذ لو مال احد شهود الزنا بعد ان تم تعدت فان صدق الباقيون
كان لقول الباقيين ورده ما يصل عن دية المجرم وان شاق قتل واحد ورده الباقيون رجعوا عنهم على المقتول وان
شاق قتل اكثر من واحد رجعوا ردة ما يصل عن دية المجرم وان شاق قتل واحد وسورة المقتول رجعوا عنهم على
المقتول وما صاحبه وكل الباقيون من الشهود ما يجوز جحد رجع صبي المقتولين ولو رجع الباقيون
نقدوا من رجع في حق نفسه خاف فان اصابوا القتل قبله واذ في الولي اليه دية اربع الذية وان اخطا
اخذ الذية منه كان عليه الدية وكذا لو اخطا في النهاية وان قال جحدت قبل ردة في الدية اليه دية
ارباع الذية فان رجع الشاهدان وقالوا ادرهنا الزنا نصف الذية وان قالوا جحدنا كان للقول اهلها وبودي الى
رشتها دية كاملة بالسيوية بينهما وردي الى اهدانا الا افرات على ورستها نصف الذية وان اصابوا
قتل واحد قبل واذ في الرزخ الباقيون من الشهود على ورثتهم المقتول العاقل منه اربع دية واخذت
ما عليها من اولاد كذا كوشد اطلاق اربعة ثم رجعا ادرهنا قتل الحكم طالت شهادتهما وقتل الرقيب
وان رجعا بعد الحكم فان كان ذلك قبل التخليل فمناصف المهر المسمى بالرجوع وان كان بعد التخليل فمناصف

يا

سبا مال ابن ادرس لان الاصل ردة الذمة وليس رجع المصنف عن ملكه ان رجع له فتم كمالها عليه ما
لا فقه له لم يكن مما ضار اما قبل التخليل فله نصف المهر يجب ان يجره له الا بها عروا اياه والاعا
شهادتهما وان السج عن انهما لو شهدا بالطلاق على رجل ما جحدت وترجع ثم دخل بها ثم رجعا جحد
عليهما الخطة ومنها المهر للرجوع الثاني ورجع المهر الى الاول جحد الاستبراء جحد من الثاني ومعهود السج
ع بوجوب الخطة انما هو التور لشهادتهما بالزنا واما الرجوع الى الاول فليس بجحد واما الزنا امرها
المهر للمعانى ونوبنا على بعض الحكم وليس بجحد وتوقف في البسوط عدم النصف مع الدخول لان الاصل ردة
الذية وعرضت المسمى ان كان قبله ثم مال ومنهم من مال ان كان انهم مقتبضان بها كمال المهر وان لم يكن
مقتبضان منها نصف لانه اذا كان مقتبضا لاسترد منه شيئا لا عتراه لها به ليعاين وجهه عليها ما
جحدت بها رجع المجمع عليها وليس كذلك اذا كان قبل نصف لانه لا يلزم الا اصابته فلهذا **نصفه ٢**
رجع بالنصف عليها مال وهذا قوي وعندي في هذه المسألة اكمال ما من كون الرجوع اما بسبب
الاعتد بها مطلقا وشهادته ووجوب نصف المهر قتل الدخول ادر المهر جحد لم يسلط من الرجوع لان
واجب عليه سوا مطلق او لم يسلط للحاصل ان سبها دية بالطلاق قبل الدخول لم يعلق نصف المهر لانه
واجب عليه الاعتد وبعد الدخول لم يعلق المهر لاستقراره في دية بالدخول ولما اصابها دية
عليه فمناصفها حان وانما في غير اهل محب مهر المهر مع الدخول لا بما اصابه عليه وبصفه
قبل الدخول لانه اذا ملك نصف البضع ولهذا لما يجب عليه نصف المهر ويكمل ما ذكرناه او المصنف
نصف المسمى ان كان قبل الدخول لا بما ان رجوع شيئا دية وترواه عليه وكان يعرف البضوء
بالرزة والصنف من مملها وعدم الاضطر ان كان جحد الدخول لان المهر مقتور عليه الدخول فلم يورث عليه شيئا
والنصف عن مقتوم ما بها لو اردت اولا سلمت وسلمت نفسها او منحت كاحها قتل الدخول بوضع
من مخرج به كاحها لم يزم شيئا وهذا هو الاقوى عندي وكذا كوشد اهل اربع سكاك يحكم به الحاكم
ع رجعا فان طلقها الرجوع قبل دخوله بالمخراما شيئا لانها لم تقو عليها شيئا وان دخل بها وكان المسمى بعد مهر
المهر ادرهنا منه ورصل اليها ملاش عليها لانها ادرت عرف ما تزاه عليها وان كان دون تعليمها ما
بمهما وان لم يصل اليها تعليمها فان مهر سبها لانه عرف ما تزاه عليها ان لو شهدا عن عبد ادرت
يحكم به الحاكم ثم رجعا فمناصف سوا بعد الاضطر لانها الملاءم بها دية وكوشد انما يجب جحد
ما من جحد ردة في الذمة ملاش عليها وحمل ان مال عليها حان اربع مئة الجبلولة ان سدت ذلها اذ في
معت مال رجعة الرجوع صحيح الفقه لان ما ذكره من كسب الذي ملكه السيد ولو طلب خواتمها قبل انكسب

لعمري
ان الله

والعدل اقرب ولو حكم الحاكم بشهادة شاعدا لم يرجع شاعدا الاصل لكن كذا
شاعدا في الزرع في الشهادة او ما لا يشهد بذلك لم يصف الحكم ولم يعلق الحكم باحد علات
ما لو رجح شاعدا للاصل بان لا تشهدنا علطا او بعدنا التزوير كذا لو حكم الحاكم بشهادة رجلين
من رجح الا شاهد ايمان الصف عليه لانه اصدق بحقي المذبح والحاب للمح لان الممن قول الخصم وليس
حجه على حصة وانما هي شرط في محرمي مطالب الحاكم بالحكم ولان كونهما حجه انما حصل بشهادة
ولهذا لم يجرى بقدرها على الشهادة كذا لو شهد استخفاف ائمة حكم الحاكم مرجح المعرفان عروما شهد
به الشاهد ان لان الحكم بينهما وهل يجرى شاعدا الاصل لو رجحوا في بعض المحرمات احدى الواحد
فصنعتان للصف فنه نظر اما لو ائمة المعرفان التخریف عند الشاهد من ملاحضات ان لو شهد ائمة في كذا
اسان حكم الحاكم مرجح ائمة كان فمنا ما حكم به الحاكم وهل يجب الجمع او الصف افعال سبق في المعرف
ولو رجح احدى معارض بقدر يصيب ويحتمل عدم الرجوع اذ امكن التفضل بعد الرجوع بغرض ما كذا ان
التخریف يحج اذا رجحوا عن الشهادة بعد الحكم وفالوا بعد ما وجب عليهم النصاب في القتل والمخرج وال
يعززه ولو كانت الشهادة بالعزيز او غيرهما وتحتل عدم العزير ان رجحوا عن توبه ولو مالوا الخطا
لم يعزروا وغيرهما سطر لو ائمة الشاهد ان الشهادة عند الحاكم المعزول لم يؤم شاهد ولو ائمة الشاهد عند
المعزوب عنها لانه كان رجوع ولو رجحوا ائمة في الحائض والزوج الحاكم المعزول ان الاصل صح حكم ولو رجح
الحاكم عن حكم بعد الاستيفاء انما هو الاعتراف بالباطل او الخطا وسواك يعود
او لم يكتف اما لو ثبت خطأ من الحكم بالنص او القتل فان العنان على بيت المال كذا حكم الحاكم مع الشهادة
فان كانت محقة عند الحكم بالخطا وخطا واللا عند ظاهر الاستحالة لم يشهد له ما حكم به الحاكم مع علمه
بالغلط وساح له مع العلم بصحة الشهادة او الحكم علىها كما اذا حكم بشهادة ائمة في قطع او قتل او ائمة
ذلك لم يطرر كغيرهما او سقما لم يحجب على الشاهد من همان علات الرجوع عن الشهادة فان الرجوع
معترف بكذبه وبغير الحكم بحكمه شهادة من لا يجوز شهادته والنصاح لانه يخطئ ويجب الدية ومحلها
بيت المال لانه ما على المسلمين وكلمهم وخطا الوكيل في حق موكله عليه والتجرب على عاقل الامام سوا قول
الحاكم ذلك كسيف او امر من تراه وان كان انولى لانه سلطة والولى يدعي انه حق كذا لو شهد اربع
ماز ما من كائما ان من المشهدود عليه ممان ان الشهود فيقت او كره فلا ضمان على الشهود لعدم
المقبول كذا ميم ومن بعض المزمكان او الحاكم انه تردد من كون شهادته المزمك شرطا لاسباب
ومن كونهما شهدا بالزور وشهادة اخذت الامل ولو ثبتت بين المزمكين فالعنان على بيت المال
ان

شبه

ان الموزن من الحاكم المانور ط الحاكم في البحث من عدالة الشاهد من ائمة او غير عدالة ائمة كذا ما
ولو جسد الحاكم ائمة ما شهد به فهو ممان مقتوم او كذا ميم فعلى الامام العنان من بيت المال للمحصل من
اثر الخطب ولو طرقت الشاهد من سماع على الشهادة بالمال عد الحكم مقتضى الحاكم ولم يؤم الشاهد ان
الحاكم لو اذى المهود عليه مقتضى الشاهد من سمعت دعواه قتل الحكم عليه وبعده ولو اقام سدة بالقبول
سمعت سدة سوز كان الحاكم عليه هو المذبح في عينه بالقبول او غيره فان الحاكم اذا شهد عليه اسان
يسبق شاعدا في البحث عند غيره بقف حكم ذلك الغير ولو قامت البينة ان الحاكم لا يفرح حكم شهادة
عبد من فان كان الذي شهدا هما بحق الحكم بشهادة العبد لم يصف حكم لانه حكم باحتمال ان سلة
احتمال به وان كان من لا يصدق ذلك بعض لان الحاكم به بحق بطلانه كذا شهادة الزور والكبار
الغظام روى عن النبي صلى الله عليه واله ان عدل شهادته الزور الشوك بالله ثلث مرات ثم مرما احتسبوا
الدحيين من الزور وان احتسبوا قول الزور وعنه سلم انه قال الا اسلم ما كبر الكبار لملا بل بارسل
الله مال الا شراك بالله وعقوق الوالدين وكان متكليا فجلس فقال الا اقول الزور وشهادة الزور
فازال كذا رما حتى ملأ لثته سكت ومال على السقف كلام شاعدا الزور بين يدى الحاكم حتى يبتوه
مقتوله من القارة وكذا كذا كذا الشهادة وعن النافق علم ما من رجل شهد شهادة زور على رجل لم يقطع
ماله الا كتبه الله له كانه كذا حال المار وبحب نقر بر شاعدا الزور عاراه الامام رادعاه ولغيره
في مستقبل الوقت واسفاره من مسلمة لعرف حاله كان على علم اذا ائمة شاعدا زور فان كان
غير ما بع به الى حبيه وان كان سوتا بحث به الى سوتة ثم تطيقت بمحبي اياها ثم تجل بسببه ومن
النفاق علمه فالشهود الزور محذون جدا لانه وقت ذلك الى الامام وبطاف عيم حتى يوفوا او يعودوا
مال ثلثت فان باطل واصححو القتل شهادتهم بعد فقال اذا باوا باب الله عليهم وثبتت شهادتهم بعد
اما لو معارضت السمان او طرقت الشاهد او غلط في شهادته فلا توبه به ان العاصي قد عرفت
والعارض العلم به كذب احدى السمس حبيبتها والغلط قد عرفت للصادق العدل كذا اذا علم الياقة
شهادته بالزور طرقت لان الحكم ووجب بعضه وان كان ما نازد الى صاحبه وان كان الامام فاعل كذا هذه
فانه ولو ثبت ذلك ما تراجعا على انفسهما من غير موافقة الحاكم كان ذلك رجوعا عنهما عن الشهادة وقد
تقدم حكم كذا اذا ائمة شاعدا الزور ومضت من طهرتها التوبة والندم وطهر صدقة منها عدالة
سكتت شهادته بعد ذلك كذا اذا غيظ العدل شهادته بحضرة الحاكم فزاد فيها او بقف قتل الحكم شهادته
الا اول لصلة لم يبول انها شهادة فعدله عن ميم لم يرجع عنها مع الحكم بها والتوبه ان كذا وقدم

م

والجنان حكم النسيان الشهادة **ب** شرط في الشهود وانما في الشهادة بالعلم لا بالزاد والفرج في
الفرج كالميل في المثل ولو شهد بعض الحائنه بعض الاية والجمع للزاد وكذا لو شهد الزاد لم يحسنوا
الاملاح حدة والفرج ولا احد على الشهود عليه نعم لو لم يشهدوا الزاد لم يشهدوا بالمضاجع او المعانف او
الاصابه دون الفرج سمحت شهادتهم ووجب على الشهود عليه العزير **ك** شرط في شهادتهم ان يقولوا
وطهاس من عن عقد ولا شبهه عقد ولا ملك وكفى ان يقولوا **ا**علم سبب الحمل ولا شرط في شهادتهم
العلم بالنسب **ك** شرط في اقرار الشهود في الفعل الواحد والريان الواحد والمكان الواحد ولو شهد بعض
لوطن مثلا او في صحوة النهار او في زاده معينه وشهد الباقيون بحالات ذلك لم يثبت وقته والجمع للفرج
ولو شهد اثنان بانه اكرهها والفران بالمطاردعه سقط الحد عنها وهل يثبت على الران وجهان احدهما
اليقوط لعدم كمال البينة على فعل واحد فان فعل المطاوعة غير فعل المكروه فمما يعلان ولم يحل على كل واحد
اربعة والثاني وجوب الحد لان اربعة على زناه والاحلاف اساهو في فعلها لا فعله ولو شهد اثنان بالزنا
في راونه يثبت وشهد اثنان بالزنا في راونه لم يثبت الزنا على ما علمه سراسا عدت الزاوسان او عازتا
وكذا الواحدا في الران للمعارب او المساعدة ولو شهد اثنان انه ذن بهان فبعض نصف واقران في الزنا
او اثنان انه ذن في نوب كمان واقران في ثوب خرقه من كمال الشهادة اشكال **هـ** شرط في اقامتهم للشهادة بغيره
او اقامتهم لا ادا بالملو شهد بعض قتل محبي النافق حدة والنفق ولم يسطر عام الشهادة لانه الاحير
في حدة نعم سبب الحكم بغير الشهود في اقامته بعد الجهاج وليس داهيا ولا شرط في اقامتهم حال مجيهم
ملوحا وامسفرن واحدا بعد واحد وجميعا في مجلس واحد ثم اقاموا الشهادة ببت الزنا ولا قدح
عادم الذي في الشهادة فلو شهدوا زانقدم وحب الحد وكذا الاقرار بالقدم بوجوب الحد ولا تقطع الحد
اذا شهدوا الزنا فصدفهم المشهود عليه ولو اقر من اودون الارح لم يمنع ذلك من اقامة البينة والعمل بها
ولو تمت البينة عليه واقر على نية اقرارا امام رجع عن اقراره لم سقط عنه الحد برجوعه وكذا الاقرار
الشهادة سلك به ولو شهد اثنان واعترف هو من تيب لم يكمل البينة ولم يوجب الحد **و** لو تابت
قتل بام البينة سقط عنه الحد ولو تاب بعد قيامها لم سقط جلد كان او جحا ولو تاب بعد الاقرار
بغير الامام في اقامه الحد عليه وعدها رجحا كان او جلد ولو اقر ما وجب الدم لم يكر سقط الدم ولو
بكر حد العزير به غير الدم لم سقط بالانكار **ح** لو شهد اربعة مع عابوا او ماتوا حكم الحاكم وامام الحد و
بحوز الشهادة بالحد من غير منع **د** يجب لمن شهد ان لا يعدم الاقامة واذ لم يكمل شهود الزنا وجب عليه الحد
وكذا لو كملوا اربعة عن رضيت كالعنان والفساق ولو رجع واحد منهم عن الشهادة حذافه و **هـ**

سام

عبد على البينة ولو رجعوا اجمع حذافه **ط** لو شهد اربعة الزنا مبالا فاذعت الكاره وشهد لها اربعة بغيره
بها سقط عنها الحد وفي حدة الشهود قولان الا قرب السقوط لكل البينات مع افعال اصدق الامكان بغير الكاره
بعد الوطى مكان ذلك شبهه ولو شهدت اثنان ارتقا او ثبت ان الرجل محسوب فالاقرب ثبوت الحد عليهم
للعلم كنعيم ولو شهد اربعة بل رجلان باماره وشهد اربعة اخرى على الشهود انهم للذين زنا بها فالاقرب
سوت الحد على الاذن للذين والنفق **ك** لو شهدوا الزنا بغير اقرار لم يقبل اقل من اربعة ولا كفى منه اثنان
امام السوطي في العزير كما لو شهدوا النجس بشبهه ما وجب العزير فانه كفى منه شاهدان **ل** ما
يجب على الحاكم امام حذافه **م** تعلى اما حقوق الناس منقبة اما سبها على المطالبه صلا كان او عزر
ويحكم حمله معها ايضا والسيد امامه الحد على عيبه وحاشية ولا بامام الحد على ولد ولزوجه امامه
الحد على زوجته يعلم **ن** لو جلب امرأة للزواج لها الاموال لم يقع عليها الحد والاصل من ذلك فان
سبيلت راذعت **ا** كره او الوطى الشبهة او لم يحضر بالزنا ملاقة ولو اسباها او لم يعمل شي فزنا
بها او استاجرها لزين بها وتعلل او ربا بامر ثم تزوجها وجب عليها الحد ولو وطئ امرأه لعلمها الصا
وجب عليه الحد **القسيم الثاني الاول** وقمة **س** عما الاذك اما سببت الزنا بالامر اربع مرات **س**
بلوا اقرارا منها لم يجب الحد ووجب العزير وسترط في الاقرار بلوح المقدر رشده واحتساره وحرته
ولو كان يعتوره الحنون فاقرب حال افاقته انه ذن وهو منقذ او اقامت عليه منه مذك حذافه اقرارا
افاقته ولم يصفه اقرارا افاقته او قامت عليه البينة الزنا ولم يصفه اقرارا افاقته ملاحة الاحتمال
وجوده حال جنونه **ت** التام كالمجنون ملو زنا بانه او استدخلت امرأه ذكرام ولا حد عليه ولو
اقرارا بغيره لم ينفذ اليه ولو اقرارا بغيره لم ينفذ اليه ولو اقرارا بغيره لم ينفذ اليه ولو اقرارا بغيره لم ينفذ اليه
مان اقرارا بغيره لم ينفذ اليه ولو اقرارا بغيره لم ينفذ اليه ولو اقرارا بغيره لم ينفذ اليه ولو اقرارا بغيره لم ينفذ اليه
الفعل عنه فلو اقرارا المحبوب بالزنا ملاحة وكذا الوفاة به البينة للعلم كذا بالانكسار او العنين
لو اقرارا فاقته اقرارا وكذا الشح الكس لا مكانه في طرفه وان بعد **د** لو اكر على الاقرار باللمس
والاحد اجماعا والحق به شرط بلوا اقرار العبد الزنا لم يقتل منه مع لو صدق مواله وحب الحد وحكم
المدر وام الولد ومن عقت اكثر حكم الف البت الزنا ما اقرارهم وبت عليهم اجمع بالبينة **هـ** قال
الشيخ **هـ** في الخلاف والمسوط سترط تعدد المحاسن فلو اقرار اربعان مجلس واحد لم يقتل وعندى منه
نقل والاقر البتة وسنوى الزجل والماله في كل ما عذر من الاقرار وعدده وكذا الخنثى وانكر
والبيب **و** حشيتا حجة الاقرار ذكر حقيقته الفعل لرد الشبهة فان النسي لم قال لما عذر لعلمك

قبلت او غيرت او قطعت مال الا قال افبكتها الاكفى قال نعم قال حتى عاب ذاك مسك في ذاك منها مال نعم
قال كما يغيب المردود في المحل والدرشان البير قال نعم قال هل تدري مال الزنا مال نعم انت منها حراما
ما ماني الزنا من اوله حلالا بعد ذلك ام برحمه والاخرس ان فمت اسارته ماتت معام المطق
وان لم يكن نعم اشارته لم تصور منه اقرار ولو ماتت عليه البتة بالزنا قد لو اقر انه زنا امرأة اربع
مرات وكذا به عليه الحدة وبها ولو اقر انه وطئ امرأة واحدة فبكت المرأة الزوجية فان لم يرد
المرأة بالوطئ فلا حد عليه لعدم اقراره بالزنا ولا مهرها الا بالله عه وان اعترف بوطئها او اقرت بانه
زنا مطاوعة فلا مهر عليه ايضا ولا حد على احد مما الا ان يقر اربع مرات وان اذنت الاكره او استب
عليها فعليه المهر لا غير لانه سببه ولا حد على احد مما ولو مال ريب فعلا لم يثبت الزنا في طرف حتى يقر
اربعة اهل يثبت القذف لانه فيه اشكال حتى لو اقر بحد ولم يثبت لم يطالب بالسبب وضريح حتى يقر
عن يمينه ميل ولا يحايل الما به ولا يفسد عن عاين وهو جدي في طرف الكثرة لا البقلة وفي الفصل الثاني
في ازار واحد والمعاينة العزير طاعت الحكم التعريف الزوجية الزنا اذا لم يوافق في وقتها
فان النبي صلى الله عليه وسلم اعرض عن ما عجز حين اقر عند من صاحبه الا اقر فاعرض عنه حتى يتم اقراره
اربعة اهل لعلك قبل لعلك لست وقال الذي اقر بالبرقة عندك ما اذ لك فعلت ذلك لمن علم حاله
ان يحثه على اقراره فعد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له زال وقد كان قال لما عز باذر ال رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
ان يزل منك قرات الا يستترته بشوكه كان حيرا كذا في نقل شهادته الاربعه على الزنا والزنا
ولا يصغر في ذلك الا زيادة وكذا قبل شهادته الاربعه على اكثر من اثنتي عشرة حضور اليهود
عند امامه الحدة فان ماتوا او عاوا الا يقر الا اقيم الحدة ويجب على الشهود الحضور موضع الزوج
بما يتم خلافا للشيخ ما لو شهد اربعة والزوج اعدم منه روايان اعدمهما موت الحدة على الزوج
والعانة سقوط عنها وسقوط حد القذف في طرف الشهود وللزوج خاف اسقاط حد العان
وجمع الشيخ بينهما على الاول على ان لم يسبق من الزوج مدف من حصول اتي الشرايط والعانة على
ما اذا سبق قذف الزوج او اختل بعض شرائط الشهادته وهو حينئذ اذا شهد اربعة
مردت شهادته بعضهم فان ردت اربعة طاهرين طاهرين او كفوا المعنى عن احد حد الاربع
للقوة وان ردت اربعة حتى كفي حتى لا يطلع عليه اكثر الناس حد المردود وشهادته خافه
الفصل الثالث في الحدة وفيه كتب بحثا الاول كان الحد في اسلام الله للدين الحسن حتى يوت
وللبكر ان تؤتى عليه ويؤذى بالكلام حتى يتوب ثم يشيخ برحم النبي وجلد البكر واسام الحد

منه قتل ورم وجلد ورم وجلد معا وجره وغرب فالعمل بحسب علم من زني بذات مجرم
كالام والفتنة وراقت ومنت الراج ومنت الراج والخت والخال والزاني بالزنا منه والذم اذا زني
لمصلحة والراي ما من مكرها لها سوا كان احد هو لا محصنا او غير محصن وسوا كان مسلما او كافرا وسوا كان
شابا او شيخا وحرا او كان او عبدا ولو اسلم الذي الزاني اسلمه بل ايضا واما اسلم ما بها حد بالزنا وجلد
على ما سبق وقال ابن ادرس ان هو لا كان محصنين جلد ورم رجوا وان كانوا غير محصنين جلدوا
ثم ملوا بغر الزنا محصنين الادله وفي الزنا به يضرب بالسيف وكذا المرأة الا انك من الذم خافه
عقب على الثاب والابا اذا كانا محصنين ولو كان احدهما محصنا دون الاخر رجم المحصن دون صاحبه
وقال ابن ادرس يجب عليه الجلد او الالم الذم وهو المشهور واحصاه السيد المرتضى والمفتي واهلداره
الشيخ في التبيين والذوق قوله في انها به حد الجلد والرم معا يحسان على السج والسيح اذا كانا محصنين
اوجبا على الجلد او الالم الذم والجلد ما به جلد ولو كان احدهما محصنا احصى الحد من جلد الاخر
خاف وروي ان من يجب عليه الحد ان يجلد ما به ثم ترك حتى يبرأ جلد ثم رجم كذا ما يجب الذم
على المحصن شرط ان يرضى بالثبوت عامله فلو زني البائع المحصن بالصبيته غير النافذة او المحنونة
لم يجب الذم سوا كان سابا او سخا بل يجلد ما به اما المرأة المحصنة فاذا زني بها الصبي فان يجب عليها الجلد
خاف دون الذم ولو زني المحنون بها وجب عليها الحد اما في سوتة في طرفه المحنون فوالان اقر بها السقوط
ة الجلد خاف يجب على الزاني غير المحصن اذ لم يكن قد امك سوا كان شابا او شيخا وكذا المرأة وقيل
يجب على الزنا الجلد والعزير وجر الشجر والمشهور الا ذلك والجلد والنوب والجر على البكر
المحر الذك غير المحصن والمراد بالبكر هو الذي امك ولم يدخل فانه يجب عليه جلد ما به وعزير راسه
ويؤتى من ماله عشرة سنه والاجر على المرأة والنوب بل يجلد ما به العزير والمملوك العزير والنوب
ايضا بل يجلد حتى كذا اذا استمع الجلد والذم يدي الجلد والذم وفي تركه حتى راحله نوالا نشا
من نقد الالاف واكمه الزجر وكذا حد من احتجوا بفوت احد مما الاخر فانه يبدل اذا اعاد الفوت حتى
الافد حتى يجلد الزاني حتى دام ما به وقال الشيخ به يجلد على الحال التي وجد عليها فانما اشد الضرب
وروي متوسطا والاذن اقوى لقوله ولا اناخذكم بما رافه وتوف الجلد على حد وسق وجهه
وراسه وفوجه اما المرأة فانها يضرب حاليه قد رطبت عليها ثيابا ط يدف المهرم الحقونه والرا
الصدرها ورم بالحجار الصغار لئلا يلف سريعا من ورانه وسق وجهه الى ان يموت ثم يدف بعد
الصلون عليه ويوصى بمرجه بالاعتقال في لوف الرجل والمرأة من الحفر فان سب الربا الله

المعصية
المرء لله

عليه الحدود العامة واحدة ما واحد له ملت بالحاربة متى حب عليها الحدود العامة واحدة ما واحد
أخذت لها مال أن الحاربة لب مثل العلم أن الحاربة إذا توجت ودخل بها ما واحد ما واحد ما واحد
السم ودفع إليها ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد
البحر ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد
وفي طريقه عبد العزيز العبدى وفيه ضعف وكوه رواء نريد الكنان عن الكانوع علم **حاشية**
الزمن اعلم الكبار قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي بن ابي طالب عظم الله قدره وعزله من رجل قتل سبوا أو هدم
الكلب التي جعلها الله قتل عباده أو أفترغ ماله في الزنا أو بوش الفقر ودفع
الذي لا يتبع **وما علم ما تحت الأرض** إل رها كجنتها من ملت من دم حرام فسك عليها أو عيان
من زنا أو الغم عليها قبل طلوع الشمس **فمن الصادق علم** عن أبيه علم ما بال عقوب الله يوسف علم
ما في الأرض ما في البحر لو في السما تروى **ومن الصادق علم** قال كان مما أدى الله نوال موسى بن عمران علم ما موسى
من زنا في به ولو في العقبت من بعد ما موسى بن عمران عفت **عفت** أهلك ما موسى بن عمران أن أدت أن
كبر حذر أهل مكة ما ياك وإن ما من عيان كما ندين بدان وصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم معال الله الكلام
الله يوم القيامة والاسطر العظم والركنهم دلم عذاب الله سحر زان ومكده جبار ومقل مختال وسأل عبد الله من حدود
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذنب اعلم قال إن جعلت نذرا وهو حلقك قال قلت أمي قال إن فعلت ذلك محاذة إن
طعم معك قال قلت أمي قال إن تني بحليل جاركة **المعدة** الثاني من حد الوطء والحق والفسادة
وفيه أصول الأول في الوطء **وفيه طمباح** الأول الوطء من اعلم الكبار وهو عند المفسر
من الزنا ذمه الله في هذه مواضع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من عمل قوم لوط لعن الله من عمل قوم لوط
لعن الله من عمل قوم لوط وروى ابن ماجة قال يصب الايطر من العفة على شفر حرم حتى يفرج أن
من حساب الخلق في الجنة في النار معذبه بطقه طقة حتى رده إلى أصلها والخرج منها وحرمة الذبح
اعلم من حرمة الفرج لأن الله عز وجل أهلك الذبح ولم يهلك أحدكم الفرج **فمن الوطء** وهو
وطء الذكور أن سوا كان ما عاب **افترغ** وهو سمان الأول **الاعاب** ويجب فيه العمل على العامل المفعول
مع لموعها ورشد ما سوا ما فترغ أو عبدت **وسلم** أو كافرت ومحصين أو غير محصين
أو بالفرق والمان بالسنة **الاعاب** كالسجد أو من اللعن **وفيه قول** أن أحد ما صلواته مطلقا والمان
أحد ما السج وهو الذي لم يكن **والأول** أن قول **وردك** في **الاعاب** العزم مع
الاحصان والجلد مع عدم **والمهور** ما دماء **كافرت** في معنى الوطء من الحرام والعبد واسم **والنار**
والنار

والمحصن وغن حلالا للشيخ من المحصن مع عدم الاعاب ولو لا الاعاب بالحي فادقته قبل الناح وادق
الحي وكذا الوطء المحصن ولو لا الاعاب فدل على الاعاب وجلد مع عدمه سوا كان العبد ملك أو غير ملك
ولو لا في العبد الكراهة يرى عنه الحد دون مولا **كأن** الوطء المحصن عامل حد العامل ملاح **الاعاب** حد
مع عدم وهل يثبت في طرف المحصن الأقرب من القول في سقوط ولو لا الذي بالمسلم قتل مطلقا سوا
أو قبل أو لم يوقت ولو لا طعله بحر العام من إمام الحد عليهم لموجب شرع **الاسلم** ومن دفعهم إلى أهل
علمهم ليعموا الحد عليهم ببعض شرعهم **الاعاب** القتل وتحرر الإمام في قتله ينضبه بالسيف
وتخفيف درجه والعافية من شاقق والعاجل عليه ولو قتل غير الناجر إقراره بحد ذلك بالشارع
أو لو كثر الفعل من الوطء غير الاعاب محذ من قتل في الثالث **وميل** في الرابع وهو أقرب ولم
يحد لم يجب سوك الجلد ما به **ولذا** يكون منه كثيرا **والاحتمال** أن إقراره بحد محذ من ليس بهما رجم
يعززان من ملت سوطا إلى تحه **وسوطا** ما نكر منها ذلك ملت ملت **وميل** السوط حد
في الثالث **سبب** الوطء سوا كان ما عاب أو بدون اعاب بالامور أربع مرات أو شهاده أربع
رجال بالمعانية **وسطر** في المقر الموع والعقل والحي **والاحتمال** سوا كان ما عاب أو مفعولا بأن أقر
دون أربع عزز ولم يحد ولو شهد دون أربع رجال صدق واللزوم ولم يثبت على المهور عليه حد ولا
يعزير **والاقول** فيه ثمانية النساء سفوات والاصحات وحكم الحاكم على إماما كان أو غير على الوطء
ط إذا مات الايطر قتل مام البيت سقط الحد وإن باب بعل لم يقط ولو مات بعد إقراره أو عاخر
الإمام في العفو **والسنة** ولو مات ثم أقر فلا حد عليه **والعنف** في القتل العلم مشهور حرام
معد روى أن من قبل علما مشهور لعنه ملائكة السماء وملائكة الأرض وملائكة القبر وملائكة
العقب ولعنه لجهنم وسات مصير **وفي** حد من قبل علما مشهور لعنه ملائكة السماء وملائكة الأرض وملائكة القبر وملائكة
البحر من مار إذا ثبت هذا فإذا قتل علما مشهور لم يحرم شهوة عزز رجب بإياه الإمام **الفصل**
الثاني في السج **وفيه طمباح** الأول السج هو ذلك فخرج أو فخرج آخر وهو محرم
بالإجماع كروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا كنت المرءة بها زانسان وروى هشام **وجع** من
البحر أن دخل منوة على أن عبد الله صلوات الله عليه أربع منهن عن الحق فقال فذهبا حد
الزنان معات **أول** ما ذكر الله ذلك في القرآن فقال **لي** مالت أن هو قال **من** اعاب **الوقت**
أن حد الحق جلد ما خرج كان أو اب مسلم كان أو كافر محصنه كان أو غير محصنه عامل
كان أو مفعول **وقال** السج أن كان محصنه رجت وإن كان غير محصنه حذرت ما به سوطا

والاقراب الاذل، كما اذا كورت المساحقة مع اقامه الحدة لما ملئت في الرابعة ولو تكررت ولم يمت
الحدة فحدة واحدة اذا ما ثبت المساحقة قبل تمام المية سقط الحدة وان مات بعد تمام المية
لم يسقط ولو مات قبل الاقرار سقط ولو مات بعد غير الامام من اقامه الحدة واستقامه كغيره
اذا اوصد ما في الارز واحد تحت ما دون الحدة فان كثر الفعل او العزير سقطت اقيم الحدة على ما في الماشية
فان عاد ما مال السجود سلكوا الاقراب العزير لو دخل رجب فباحقت كراحتي والشرع واجب
على المرأة التجميع على الحاربه اذا اوصف جلد ما به والنحن الولد بالرجل والزمى امر المهر الحاربه والكرات
ادرس الرجم والحاق الولد لانه غير مولود على فراشه والحجاب للمهر لان المرأة مطاوعة اما انكار الرجم
محمية لان الاقراب في حد السحق جلد ما به مطلقا سواء كان بمحصنه او غير محصنه واما انكاره للحاق الولد
فليس بمحمية لانه ما عزر لان وقد علق منه الولد فليمن به واما انكاره المهر فليس بمحمية ايضا لانه سبب
في اذهاب العذرة ودونها مهرها وان كانت كراثة المطاوعة لان الواثقه آذنت في الانفصال بخلاف
هذه كراثة الكفالة في حد ولا تخوفه مع الامكان واستغفار الضرر باقامته والاستغفار في اسقاطه
انما ثبت السحق شهادة اربعة رجال عدول ولا يثبت شهادة النساء مفودات والامهات وان كثرن
او الاقرار في المألف الرتبة الحقة المختارة اربع زرات طلو يباحق المرأة جارتها وجعل كراثة واحدة
منها ما به سوطا والصدق في حق الام لان الحقة والام سواء في حد السحق ولو اذنت الحاربه الاكرام قبل
نكاحها والمحمونة اذا ساققت لم يجب عليها الحدة سواء كانت فاعله او منعوله وقال الشيخ ٣ حدة الفاعله
المحمونة دون المنعوله المحمونة وليس بمحمية ولو ساققت المملكة الكافر حدت كراثة واحدة منها
ولو تبايعت في الذممان بخير الامام في اقامه الحدة علمهما معقضي شرع الاسلام في دفعهما الى
محل ملتهما ولو ساققت المملكة البالغة الصبية حدت المألفه كمالا واذبت الصبية ولو ساققت
الصبيات اذ بنا الفصل الثالث في العياده القواد هو الحاج بين الرجال والنساء الزنا او بين الرجال
والزنا او بين الرجال والرجال وحده ثلثه اربع حد الزنا خمسة وسبعون سوطا بالشرع وعقوبت راسه
وتشهر في البلد وتسمى في غير من الامصار من غير حد ملته فنه سواء كان حرا او عبدا
مسلما كان كافرا وقال المفيد في ذلك لا ينبغي فان لم يوجبه المذنب الاول بل الثانية اما المرأة
ما اذعت ذلك فاما يوجب العدد المذكور والاعقاب راسها ولا تشهر ولا ينبغي وبسبب شهادة
عدلين او الاقرار في حق تطيق في المقر البلوغ والعقل والحرة والاعهار ولو اقرت في حد عزر
ومن رمى غير المعاهرة كان عليه العزير ما دون حد الفرية المصعد الثالث في دمل الاموات

والله اعلم

والله اعلم وما يح ذكرك، وفتح مباحث الاول من دمل راسه ميتة فان حكم دمل الحية في دمل الام
والحدة واعتبار الحصان وعدمه فان كان احسن ولا شبه هناك وكان الرجل يحضر رجم وان كان
شما جلد او الم رجم وان كان مملكا جلد ما به وصلى راسه وفي وان لم يكن مملكا جلد حاضا حكمه
حكم الزنا الحية من غير فرق الا ان هنا علق عليه العقوبة لانه كما حرمت الاموات طوارا الامام
ولو كانت الميتة زوجته او امته عزر وسقط الحد للشبهة ثبت الزنا بالميتة باحد من اد
الاقرار من ثبوت من العاقل انما انكار الحز مال السجود لا يثبت اده على واحد محلات الزنا الحية واحصار
ان ادريس ان يثبت الاستشهاد اربعة رجال او الاقرار اربعة رات لانه زنا ما وان شهد الواحد قد ثبت
طلا مدح الحدة الاستدلال اربعة وهو اقرب حكم الملقوط الاموات حكم الملقوط بالحيات لان العقوبة
هنا علق فلو حد غير الفعل عزر زناه على الحدة طاراه اربع كراثة اذا اقر بهما وكان العاشر شيئا
عزر ما يراه الامام وروى انه يقتل في رواية محد وفي اخرى يغرب حب وعشرين سوطا ثم سطر في الدابة
فان كانت مأكولة اللحم كالثاء والقنق حرم لحمها ولشها لحم سلبها ووجب دمجها وادها بالدار فخرج منها
مأكولها ان لم يكن لوان كانت عزر مأكولة اللحم العادة كالحيل والبغال والحمير ما بها وان كانت مأكولة
منها الطير او كانت محزمة بالشرع لم يدخ بل يرمي الواط منها لصاحبها ان لم يكن له عم يحج من البلد
الذي وقع منه فله الحماة وسباع في غرض مال المندوب ثم يصدق بمها الذي سعت به ويقتل
بحد على العارم ولو كانت الذابله سعت في غرض المندوب دفع الخيمة عند بعض علماء ما يصدق به
عند اخرين كراثة وجوب ذبح المأكولة بعين او احراز من شباع سلبها وادها قاتلا سنة لحمها بالحملة
واما سحر المأكولة فاما بعين او ليللا بغض الواط بها وثبت هذا الفعل شهادة رجلين واليبت
شهادة النساء اموذن او انهمن الى الزنا واليبت ايضا الاقرار ولو لم تكن الذابله
وان كانت اغرضت التور خاض دون ذبح دابة العزير او اعها من بلدها وادها نصف علم الساب الاقرار
من ثبوت لاف واحد وليس بمحمية ولو تكررت العزير لم يكررها الفعل بثلث الرابعة وقال ابن ادرس انما
ان لو استبنت الموطوءة غير هاسم ما وقع منه الاستثناء يمين في اربع ميمها فادفع القرعة عليه فتم
من داس يمين وادفع ميمها وهكذا الى ان لا يبقى الا واحد ثم يوجه ويضخ بها ما يجب من اوقاف اوسع
وليس ذلك على حد العقوبة لها بل لما تقدم من العاقل او لمصلحة الطعن ح من ستمن من حتى انزل
عزير ما يراه الامام وروى ان عليها علم ضرب لبع حتى اجرت وزوجه من بيت المال وليس كذلك انما
بل هو خاص بمكة الفضية لمصلحة راعها علم وشبه الاستثناء شهادة عدلين او الاقرار ولو لم يكن دليل على اليبت

في بيت المال وليس بحيد وكومات المحدود بالحد فان شئت ان تاجد كانه الله على بيت المال انه
 من خط الحكم ولا تعد الحكم الى اهل حامل الامانة حد فاحضت زعمانه مخرج الجبين مما فعل الحاكم
 الضارب ومحل الضارب قال الشيخ في بيت المال لانه من خط الحكم وماله انما يكون على علمه الامام
 والقواعد في ماله واستند لعل في نفسه من خطاب حيث حث الى اهل فاحضت واكمل عليه الحال
 فاما ما اورد من على علم موصو - الله على العاقلة والاقل الاقول ان من ليس حاكما عليه في بيت المال
 ولو ان الحاكم يضر بالمحدد زاده على الحد فان كان الحد زاد جاعلا فاعلم ان الله يصف الله به
 في ماله لانه شبه العبد وان كان سهوا فالصف على بيت المال ولو كان الحد اذعالا فعليه العاصي لانه
 مباشر للامان ولو ان الحاكم بالامانة على الحد مراد الحد اذعرا اصف منه وان زاد ساهيا فالصف
 على علمه سواء علق في حيا - الاسواط اولا به يدنيا ان من ساول المسكونه سوا شربه او شرب
 في الخمر او اصبغ او طبخ به لما فاعلم من حقه اولت به سوتا فاكه ولو عت به في مقام خمره احتمل
 سقوط الحد ان العار كانت اجزا الخمر نعم حرر ولو قلنا حد كان تواما ولو احقق الخمر عد الله ثم شرب
 ولم يهر ولو لم يهر به حد لانه وصل الى طه من حلقه ولو شرب ما يكرهه لم يحد وكذا الواضحة ان لم يحد
 رافعا الغصه ما جاسواها وكذا الوضائف المات من الغصه وليس له الحد بل هو لا يحد في الحد وهو
 الواضحة في منه الاحمال المصنعة والاكراه وشرب ما حصل به مثل كذا راحة كرت القناع وكذا حد كرت
 اقتنيا فاقرب سقوط الحد الاحمال الاكراه او الجمل ولا سب ذلك علم اذا شرب ادر شرها واحذر
 عقبا واذا شرب الحد لانه شرب في كذا حد والاحمال ان الى ما نزل - والاذا كره الامام او
 ذكر على ماله سكر ان الطاهر الاختيار والعلم ان اذا زاد على الحد فعليه نصف العمان والاقية
 الذي على الاسواط في ضرب الارب فاما لما فخذ كل ضوضه حصته من الضرب وسق وجهه ووجهه
 وارب الارباقاقل وكثر من الضرب في مواضع الدم كالالبقي والحدوث والامانة والحدوث والضرب بالوسط
 والاقية معاقب الارباق والنعال وضرب المرأة حال قدر بيط عليها ساهيا بالمال مكلف والامام
 الحد في الساجد ليط اذا ضرب الجرحا حلت سوا العلب بعلاج ارض بل يجرها وسوا عولجت بالمال
 شي فيها او سفلها من الشمس الى الظل والعكس كل العور يكون بالضرب او الحيس او التوبخ او با
 رواه الامام وليس منه قطع شي منه ولا جرحه ولا اذع ماله والعور بها شريع منه العور واجب والضرب
 طعن له حانه لولف الخمر السابح الموضد خامس في حد السرقة وفيه فصول الارباق والارباق في حد السرقة
 ان الله

ما لا يحد
 من الامان
 في حد السرقة

سرا واسفا الاثوة والعبودية فلو سرق الطفل لم يحد وبود في ان كبرت سرقة وفان العماية
 يعني عنه اذ لم يحد فان عاد اذ ب فان عاد حكت انامله حتى يدمى فان عاد بقطعت انا له فان عاد
 وطبع كما تقطع النخل للرواية ولو سرق الخنوخ لم يحد صد ليعود المكلف عنه فعل وبود **ك**
 ستر في الحد اربع الشبه فلو قوتهم الملك في الميراث فان عثر ما كسر سقط الحد وكذا لو كان المال
 مستر كما فاحضت ما طعن انه قدر نصيبه فان اذعرا زاده عليه فقد راعى **ك** ستر
 اربع الشربة فلو سرق الشربة كرت المال المستر قد نصيبه جمل بل تمه باسدة ولم تقطع وان زاد
 بعد راعى تقطع ولو سرق من مال الغنم ما نزل عن نصيبه فقد راعى تقطع والامانة في رواية
 لا يطع طلعا **ك** ستر في الحد عندك الحد من سرق او شربا فلو خنك فيه واخرج مو لا يطع على حد سوا
 لو لم يكن المالك من الميراث لم يحد الضرب والحد من سرق السارق من خمسة وانما ردم منه الى العوف وكما في قوله
 حرز انه حرز كالحد في العوف او في مال الشربة لانه كل موضع ليس اخر ما كذا النخل اليه الا اذع
 وهو مختلف احالات الاموال فالذهب والفضة والخواهر محرو في صندوق فعمل او بنت معالي
 والا لى الناحية والحدبة شرط ان يكون عليها حايطة وغلق والساب في الدار والداران والضابط
 في ذلك ما فاحضت من العقل والعقل والذهب **ك** ستر في حد السرقة ان خرج المباح منه او شربا حو
 ما شرب الاخراج او اخرج السبب بان شربا لم يحد من خارج الخمر او وضعه على ارضه او على حمار طائر
 من ثلثة العود اليه او امر صبي اخر يجره **ك** لانه لاله اما لو كان ميرا فانه سرك لاله فلا يطع
 على الامان والاعمال الصبي اعدم المكلف ولو ترك الرضلان في الغيب ودخل احد ما فخرج المباح وجن
 او احد راد له الا فر خارجا من الخمر او رمى به الى خارج الخمر فاحذر الا فر ماله على الدخول وهو ستر
 اسفا لانه لا قطع للرب لو سرق من مال راد وان نزل وقطع الولد او سرق من مال والد **ك** ستر الام
 وان عت اذ اسرة من مال الراد والعكس وكذا في حد الامان بسبب الحد نعم وان كانا ذوقى دم عثم
 سبب الساب **ك** ستر اسفا لانه يحد على العبد لو سرق من مال مولاه والميراث دام الولد
 والمكاتب المشروط كما قف وكذا المطلق وان عثر عت وقطع هو الحكم اذا سرق من غير مال ك
 ولا تقطع لاول لو سرق من مال مكاتبه **ك** ستر ان اخذ سرق فلو هلك الخمر طاهرا قتل واخذ المالك
 لم يقطع واما سبب اذا اخذ المالك على وجه الحنف ولا سبب راد قطع المالك من ارضه ولا المحطف
 ولا المستلب ولا الخلس ولا اخذ العارية ولا اخذ الامانة من ارضه من ان يكون
 السارق مسلما او كافرا حرا او عبدا ذكر ان ان شئ مطلق فلو سرق من ارضه سرق من ارضه

ولا يقطع سرقه فيه ان لا يطع على العبد اذا سرق من مال مواله والحرى اذا دخل مستائلا لينا فيرق
تفجع وتقطع اليد اذا سرق وكذا يطع المسلم اذا سرق من الذمي والعكس ولا يقطع اذا سرق من مال
الحرى ولا يقطع عبد العنق اذا سرق منها بل يوقب على لا يطع الداهن اذا سرق من رهن من الرهن
وان اسحق للرهن امساكه ولا يجوز اذا سرق العنق المساجير من المساجير ولا يقطع المسلم اذا سرق
من بيت المال الا ان يكون له فيه حق منقطع ان سرق اكثر من حقه بقدر النصاب وكذا لو سرق
من الغنم من سحر من سحر من افراس الحرس وسرق اب العام او سيد ^{الا} الجوز ان سرق مال الموهر
وقدر حرد عنه قطع وفي روايه لا يقطع من سرقه على حاله الا سميان وفي ابي حنيفة لو ان احد ما
القطع عليه بطلان وهو الذي لا يقطع ان اقر من دونه وهو قولي وسواء منعه المضيف قرا فيرق
بعده او لم ينعه ولو اطاف الضيف جميعا فيرق الثاني قطع ^{ان} اذا سرق احد من من صاحب
وكان قد اقره في ثقل او قطع او من قطع وان لم يقر من دونه فلا يطع ^{ان} اذا اقره المصاحب بالقطا
او اقره حرز او دوح مال الودجه والستغرا عاربه او الوكيل المال الموكفه فيرقه احسن في قطع الا انه
سوى نصاب المالك في الادوار ولو عصب عنها او سرقها واحرزها جبرتها سارق لم يقطع عليه القطع
وتعمل بالقطع ولو سرق صاحب الوصيه او ربه ^{ان} المالك العبد واحد ما لا يقطع فيه اجماعا او فرق
غيره ما ان استنه عليه ماله او استنه عليه من ان هكذا الحرز الشبه اليه سوي له عمواله لم يقطع
له ^{ان} وان لم يستنه قطع على سائر من حجب مكر الشبه باعتباره ان الحرز واحد مال الارق سوي عدم عب
وكذا الاحت لو اقره ماله واحد من خرق قدر النصاب يقره له وان لم يكن ممترا عن ماله فلا يقطع عليه
ولو سرق منه مالا اقر من غير الحرز الذي فيه ماله او كان له من مال سرق من ماله فله دينه من
حرزه فان كانت الغاصب او الغرم او الماعليه او قد المالك على اذ ماله متركه وسرق مال الغاصب
او الغرم وقطع النفا الشبه وان يحرقه لا يقطع ^{ان} لو اقره المصاحب المثل سرقته وقال القدر
وهي تنبيه او ادب في اجزائه ملاحظه والقول قول صاحب المنزل في نفا المال عليه مع منيه وكذا
لو مال الاخذ المال والى المالك صاحب المنزل في القول قوله مع منيه وبغرم الخراج والقطع للشبه الفضل
ولما في المسروق وفيه كذا بحثا الاول لا يقطع للماليه ربح دينار ذهبها ماله ماله عليه سكه
المعامله او ماليه ممتد كذا قطعها بالاحتياط المقوم ولا يطع بها دون ذلك وان لفت قيمه ممتد درهم
ولا يقطع لمويع دينار او عشرة دراهم لو كان فيه غش او سرقه صاحب الضيف لم يقطع حتى يلحقه
من الذهب ربح دينار ولو سرق ربح دينار فراضه او نزلها الصالح عليه مقرر من دينار خالصا

ولا يقطع ولو ربح ربح دينار خالصا ومقرر من دينار مذهب ولا يقطع ومويع السج به عدم استراط
الغيب ويطع في خام وزنه سدي دينار وقيمة ربح والدينار هو الميعال من ساقط الناس لان لم يغير
ان شرط في المسروق الما يبيع لسرق ^{ان} كالحق فلا يقطع فيه صغر كان او كبر بل يقطع اذا سرق
حرا صغيرا او ماله لم يردع ونرجع هو وفن في المستقبل ولو كان على الحساب او على نقد النصاب ولو
سرق عبد امير عليه الميعال ولو كان كبر امالا او محبوا او امحيا لا يردع من ماله في الطاعه
يطع سارقا لانه لا يصغر ولو كان كبرا لم يردع ولا يقطع ولو كان له ماله او الولد يقطع سارقا
كالقن وكذا الملبس والمكاتب المشروط ولو سرق من مال المكاتب قطع ان لم يكن سيده ولو سرق من
المكاتب فلا يقطع عليه ان ملك سيده ليس ماله عليه فانه لا يملك منافعه ولا يستحب ولا يقدار
الغنا عليه كذا ما لا يقطع سارقا لو كان طعاما او مالا او حيوانا او احمارا او صيدا او
او زحاما لو كان الطعام يطبا يبيع الفياذ اليه كالعائكه والطبايح او لا وكذا يقطع لو سرق ما كان له
فادار الاسلام كالتصيد والخبث وان لم يكن ساجا ولا ابوسا ولا صندلا ولا قنبا ولا معوا او الخشب
وكذا يقطع لو سرق الثوبه والخشب والدرع والتمج والخماره والانس والخمار والمطاح والحقوق
ولو سرق ما حوزا سلع قيمته النصاب قطع وكذا الكلا والثراب والطين الارمني وغيره ويطع سارقا
المحصف ولو سرق مينا موقوفه فان ملكا انقال الوقف الى الموقوف عليه قطع ^{ان} ولا يقطع في البطون حجاز
او خيام روايه سقوط الحد ضعفه كذا شرط في الحد اخذ المسروق من حرز ولا يقطع على من رتب الاجير
والخامات والمواضع المادون في غشياها كالمساجد وهل يصير حرزا لمواضع المالك لها قال الشيخ في الخلا
البسوط نعم ومنع ان ادس ذلك ولو ج من كلامه في النمايه منع اضافاته قال فاما المواضع التي
يطرقها الناس فلم دس من دس من حرز ملبس حرزا كالحامات والحامات والمساجد والارصب
وما شئت ذكر من المواضع فان كان الشيء في احد هذه المواضع بدفوا او مفعلا عليه سرقه اهل كان
عليه الميعال انه ما عقل والدين قد اقره ^{ان} شرط في الميعال السرقه من حرز ماله من شرطه السرقه
والحرز ماله سرق من حرز او انتهب من حرز فلا يقطع ^{ان} لا تقول عندنا اصابه ان ادس من ادس
الحرز واحد في جميع الاموال وقال الشيخ ^{ان} ان يملك ما كان حرزا لم يقطع منه القطع وما لم يكن حرزا
لم يقطع في العرف فلا يقطع محرز البعل والمخزوات في دكان من ورثه يبيع يعلق او مفعلا عليها حرز
الذهب والفضه والخمر والنصاب في الاماكن الجوزيه في الدور الجوزيه تحت الاعلاق الوشقه وكذا
ان كان الحامات الجوزيه من محل الجوهر في دكان العقل على سوي قد صبح مال لم يقطع

معه

لغيره
ان الله

بعد هذا ما اخبرناه من اولى الخوض بالتمسك بالجميع ، وقال الشيخ في الايراد ان كان راعيه محرز هانظر
الواعي اليها من غير ان يكون مل نشر مثلا او على موضع مستوف من الارض ولو كان خلف حبل سطر
الان بعض خاصه لم يكن محرز في ان كان باركه محرز هانظر اما ان كان الذي في ان الهاد ان لم يكن
ناظر اليها فاما يكون محرز بشرط ان يكون معقوله وان يكون معها وان كان ما ملو لم يكن معقوله
او كان وليس عند هالم يكن محرز وان كان معطوف فان كان ساعا سطر اليها ففي محرز . وان كان فاما
فاما يكون محرز بشرط كونه بحيث ان العنق اليها شاهد ها اجمع وكثر العنقات اليها والارامات
بالا وهو موضع من حرز التمسك اليه فالسابع المحول عليها في حرز ايضا فان سرق الحبل وحده قطع وان
كان صاحب ثامنا عليه فلا قطع لعدم خروج يد المالك منه ، ولو كان معه ثوب معقوف وام عليه
او كانا اليه او توسك فهو في حرز في اي موضع كان في بلد او امانة مال الشيخ في ان لا يخرج عن التمسك
زال الخرز وان كان بين يديه محتاج كالسبب من يدي البزار محرز هانظر اليها فان سرق من بين يديه
وهو سطر اليه فبغير القطع وان سها او امان عنه زال الخرز وعند في ذلك كذا نظر ، في اذ افرق قطا
او ضمته وشد الطناب وصعل صاع فيها فان لم يكن معها مليت في حرز وان كان معها فاما او عن نام
مال الشيخ هو وما فيها في حرز فان سرق قطعتها سطر بها مال سرق من حوزها فبغير القطع ان
الخير حرز لما فيها وكذا ما كان حرزا لما فيه فهو حرز في نفسه وعند في ذلك نظر ، ط قال الشيخ في البيوت
ان كانت في سره او في البساتين او الزايات في الطرق مليت حرز هالم يكن صاحبها فيها او اعلق
ابوابها او لم يعلق ان الناس العدة ون مثل هذه حرز مع العيبه وان كان صاحبها فيها واعلى الباب
من حوزها او لم يتم وان كان في بلد او في منى حرز مع العدة وان لم يكن صاحبها فيها او اعلق الباب
فان كان باب الدار معلما فكل ما فيها وفي حوزها في حرز وان كان باب الدار مفتوحا وابواب الخزانة
ملا حرز وان كان باب الدار مفتوحا وباب الخزانة معلما فاني الخزانة في حرز وما في الدار في حرز وان
كان المالك فيها وباب الدار مفتوحا فان كان المالك راعيا لما فيها ففي حرز والا فلا واجه الحائط
في حرز وكذا باب الدار المنسوب سوا كان معلما او مفتوحا وباب الخزانة فان كانت الدار
معلقة ففي حرز وان كانت معقوفة فان كان باب الخزانة معلما ففي حرز والا فلا وعلق باب
الدار المسمرة في حرز فان لم يعلق نصابا عليها العنق هذا خلاصه ما ذكره وسعي ان يسترط عدم
النظام انما على الخسر من حفظ الساع والمخوض حين التعريف في العجز ليس محرز اذ كان الماني به
والمحفوظ في ملحه محكم اذ لم يكن الخوض من حرز ولو اذ في الارض ان المالك نام وضيع سطر العنق

محرز دعواه والاعم محرز ما شرف الدار في عند الشيخ وفيه نظر ، في مال الشيخ في قطع سائر ستارة
الكعب وفيه نظر لسادى الناس في الانتياب اليها ولو اخرج من البيت ان ضمن الحان شيا قطع الله اجره
من حرز ان يخرج حرز وان كان باب الحان معلما لا يستر ان الناس في الحرز ولو اخرج من الدار فان كان في بيته ممانات
باب البيت والدار مفتوحا او معلقا او كان باب البيت مفتوحا وباب الدار معلما فلا قطع ولو
اعكس الاخر قطع ولو علم من راعيه من الخرز ان راعيه افرق فلا قطع اما لو اخرج من بيت معلق ال
من افرق معلق وكان باب الدار التي استقر بها به معقوفة فالا قطع ولو اخرج من الصندق
المعلق الى البيت المعلق او الدار المعلقة فلا قطع ، ما لا قطع على من سرق من الحبيب او الم الظاهر
ويقطع لو كان باطنه ولو سرق من على ثوبه لم يقطع ولو اخرجت يدها بعد الاور قطع ودون الطائر
علم انه مال لا قطع على من سرق ما كور في عام محام ولو اسحفظ رجل فرساعه في المسجد فسرقة
كان قد فرط في رماة ونظر اليه عليه العم ان كان قد التزم حفظه وان لم يتم ولم يحسب الا بالية
لكن سكت عنه لم يضمن والقطع على الارض في الموضع وان حفظ الساع سطر اليه يترك سطر اليه
وعلى الارض القطع على احصاء الشيخ ولو هدم الحائط فلا قطع على من سرق الا جرمه وكذا لو هدم المارة
الحائط ولم ياكله فلا قطع كما لو الف الساع في الخرز ولو كانت الدار في الحائط فبغير الحائط لم يكن صاحبها محرز
ولو سرق اب مسجد منقوبا او باب الكعب المنسوب ففي كل قول الشيخ في قطع وفيه نظر اذ لا يعدم
لواجر متانم بقتة وسرق مال المتاجر قطع وكذا لو اقام مسلم بقتة وخذ مال المستقر ولو عيب يا
فاحرز من ماله بقرقة منه اجنبى او الغصب منه فلا قطع ، في التباش اذ سرق الكعب قطع سوا
كان القبر في برقة خاچه او في بيت محروس او من معار البلاد والمطاب القطع الوارث وان كان الكعب
من متبرج لان ملكه ولهذا لو اكله اكلت سبع اذ اكله سيل كان الكعب للوارث ولا بد من اخرج الكعب ولو
اخرج من المحمد ووضعه في القبر فلا قطع والكعب الذي يقطع سرقته ما كان شرعا وهو حقه الوارث
للزجل وسحب المارة الواجب والذهب ناعا له للوجد والساع للمال من الكعب وكذا اما المصلح
او الملة زادة على ذلك فلا يقطع ماله وان بلغ نصابا ولو ترك في بيوت يورق العائوت او تركه معه
ذهب او ذهب او جواهر لم يقطع شي منها والعنف الحاكم في قطع التباش ان يطالب الوارث ان يقطع
زجرا وعلى سطر الموضع قيمة الكعب المصاب قتل نعم وقتل سطر في الموضع الاول دون المانية والمال
وسل الاستطراد في قول اقرب ولو شئ لم يخذل من ان يكون منه العقل وفات المطان جاره على الموضع
غيره عن مثل ، في لو سرق ما سرقه انه لا يقطع المصاب وكان الفاق قطع ولو سرق ما سرقه لم يقطع

طريقا واحدا ما اقرب ترك قطع الارض اذ لم يكن لها الزاوية الا بالزوايا التي يمكن قطعها
تقطع ولو كانت له ما قطع اصبع او اصبعين او ثلثا او نصف او اقل من ذلك او اكثر من ذلك
والا زال ذلك في عت الارض ولو لم يكن له الا الكف على قول الشيخ به منقول الى السار **و** ترك مسو الخداد يقطع
المسرى عدا ما يصار عليه والقطع ناق ولو علق ما اقرب وجوب الذي عليه وفيما الخد وفي رواية
محمد بن حسن عن ابي جعفر علم ان علماء مال لا يقطع بينه وقد طعت ثمانية ولو كان على حتم واحد كان
وطع الاطاح الارضيه **الفصل الخامس في اللو لوقت وقته** كما الاول سطر في الطبع افراخ
من الحوز سوا حمله الى منزله او تركه خارجا من الحوز وسوا الفرجه ماشيه او ربي به الا خارج الحوز او شد
فنه حبله لم يخرج منه به او شد على ستم ساها به او تركه في بئر خارج الخرج به معنى هذا كله يجب القطع
وسوا دخل الحوز فافرجه او يقبضه او دخل اليه له او عصا فاجتذبه سوا كان البيت مغرا او مكنا
دخوله او كسر او كسر في المباح ما طار به الدرع فاحرجه فغلبه المباح ان امتد الفعل منه كما ان المال
ولو ترك المباح على دابة خرجت منها من غير سوق او ترك المباح في دار او ما فتح في المباح او مل
حائط في الحوز فاطارته الدرع فاقرب سقوط القطع ولو دخل حوزا فاحتجب لثمان ماشيه
وافرجه قطع ولو شرب في الحوز او شرب منه ما سقط النصاب ولا قطع **و** لو قبض طفلا النصاب
واحدث منه حدثا سقط به بمنته عن النصاب ثم افرجه فلا قطع كما لو منق العوب او فرج الساة فصعد
القمه عن ربح دينار **و** لو نقص القمه في الثوب بالش وفي الثاء بالذبح ولم يسقط عن النصاب
ثم افرجها وبتبها بعد الشق والذبح نصاب قطع ولو اسلم حوض من المباح النصاب وعذر اخراجها بعد
خروج سقط القطع لانه كالمالك ولو خرج حسنه والارسطه الصان على التقديرين ولو كان فرجها
ما لا يحذر النظر الى ما دونه قطع لانه كالايدي في الوعاء تطيب في الحوز يطيب وخرج ولم يبق عليه من
الطيب ما اذا جمع كان نصابا لا قطع وان لم يجمع ربح القطع ولو سجد او عمامة او خنجر وخرج
معه الاطاح الحوز وبقى الباقي في الحوز فلا قطع سوا كان الخارج بقدر النصاب او اقل من الاستراط
افراخ النصاب دفعه على الدرع فلو افرجه في دفعات فالاقرب وجوب الحد ان لم يحمل الطلوع المالك
ولم يطل الزمان بحيث اسي سرق دابة كما لو افرجه في الليل واخرج البئر شيئا مشا على الموال
في حكم النفعه وكذا اخرج المندمل شيئا مشا وكذا اخرج من البئر المشوش في الارض الحوزة ما لم يجمع غابا
قطع ولو افرج بها ابن حزم من ملا قطع الا ان يكون في دار واحدة او لو استرك مسان فزاد في
سوق ما لم يصب كل واحد منهم نصابا او جب المصح عليهم جمع ولو قصر المصح وهو ثوب ثوب

الشيء وفي النهاية اذا سرق نصابا فاعدا ما به ربح دينار وجب عليها القطع ولو سرق الامان المصح
منته نصفه يار قطع ولو كان احدهما نصابا عليه كان السروق منه قطع الا في ولو اقرت ان سارق
فما كان الا في قطع المقر خاضة **و** لو حرك الحوز جماعة ودخلوا فافرج بعضهم المباح او نصفه ولا قطع
على الاقرت سوا كان نصيب كل واحد نصابا او اقل ولو افرج احدهما دون النصاب والاكثر من النصاب
فتما يباين ما عليه على الاقرت خاضة دون من افرج الاقل ولو افرج احدهما دون النصاب والاخرها المباح
على من افرج المصاب وذلك ولو دخل دار احدهما في سفلها وجمع المباح وشد ببلد الاقرت علوها من
الحبل فزى به والذ الذي اراد المصح على الخرج خاضة ان كان قد حرك الحوز والا فلا قطع عليها وكذا لو قبض
قبضا وقرب احدهما من النصف وادخل الخارج له فافرج المصح على الخرج وكذا لو وضعها الداخل في وسط
النصف واخرجها الخارج فاقطع على الخرج وقال في الميسرة لا يقطع على احدهما لان كل واحد منهما لم يخرجه من
كل الحوز ولو قبض احدهما وحده ودخل الاخر وحده فافرج المباح فلا يقطع على احدهما لان الاول لم يخرجه
والثاني لم يمتك وكذا لو قبض رجل وامرغين فافرج المباح وان كان الما مورصيا غير ذلك لم يمتك قطع
الاخر ولو استر كان النصف ودخل احدهما فافرج المباح وحده او اخرج ذناب الاخر خارجا من الحوز او
رعي به الى خارج الحوز فافرج الاخر فاقطع على الذ اخرج احده **و** قطع الارض موقوف على سائمة مسو
على يدهم ولو سرق مال سرق ملكي سقط القطع الذي عوى لانه سار حصان في المال فلا يقطع على
غيره ولو مال السروق منه هو كفاكره فلا قطع ولو مال الى ارق هو ملكه فخر كل في البوق ولا يقطع وان
اكره شركه ويقطع اكره ولو مال العبد السارق هو ملكه سبي ولا قطع وان كذبه السيد ولو افرج
المال واعاده الى الحوز قبل الايقطه المصح لو غدر السب وفيه نظر من حيث ان القطع موقوف
على المرافعة فاذا دفعه الى صاحبه لم يسق له مطالبه ولو سرق مالا فملكه قبل المرافعة سقط الحد
ولو ملكه بعدها لم سقط اما لو اقر السروق منه ان العين كانت تلكا للسارق او مات له به بنيه او ان
له به شبهه او ان اكره ان له في اذها لم يقطع ولو اقره العين سقط القطع ان اراد على حد
ملكه ولو اقر جهاد من المباح نصاب فلم يقطع حتى عتت جميعها قطع **و** يجب على الما ربح في الارض
لغت وجب على الما ربح القم ان لم يكن لها مثل او كان وعذر وان نصبت فغلبه ارض المعصان
ولو مات صاحبها دفع الى ورثته وان لم يكن وارث مال الامام ولا سقط الغرم بالقطع وكذا الا
سقط السليم الغرم سوا كان الى ارق مسو او معيرا او سرق مرات كثر ووطع غرم الجمع والارض
ايضا ولو صبه الى ارق فماتت قتمه وجب رده والقطع معا **و** لو سرق ولم يقدر عليه

المعصية
الله

سرقة منه مطع بالاولى الابا ائتم واعوم المالكين معا ولو ماتت الخبة بالسرقة ثم استكت حتى تقطع
 ثم شئت عليه في مال في الهبة قطعت وجعل بالهبة ومنع من القطع المالكين بعض علمنا وهو
 حين طاست طان الملا السرقة للرب ملا طلع على من سرقة في او خروا من سلم اذ في والسيل سارت
 الطينور والملاعي واوان الذهب والفضة الذي يحور كسرهما اذا قصدا لاذت اخراج الكيسر
 وان قصد السرقة ورضا صاحبها مطع وصدت في قصده ومن الشهد الموشع لمن الارق ملك
 السرقة او ملك الحر او كونه السرقة ملكه ذلك وليس من الشهد كونه الشرباح الاصل كالحطب
 والا كونه رطبا كالغواكه والا كونه معزضا للفساد كالمرقة والشمع المشتمل وان كان حنفيا احمد
 اي اذا نقت او نقيع الباب المعلق بعد تحقق السرقة وكذا لو صعد على الحائط المسبح ونزل
 منه الى الارض فان نقت وعاد للاخراج ليله اذ في مطع الا ان طلع المالكه وميل ولو اخرج ما معها
 يحملها او غير ملاطع في النابع ولو حمل خزاومها به ملاطع في النابع وفيه نظر الا ان كونه معضا
 مصمها ولا مطع لانه ليس سارقا ما استوفى في القطع الحز والجهد والاله والخم والم الذي والجوى
 والمعاهد يستوفى في المطع من الذي قهر اذا سرقت مال سلم وان سرقت مال ذمي فاذا راعوا انينا
 است سعي للمالك العريف بالاثارة على الارق مال انك رمقوا بالاطك سرقة تحو كسر قطينا
 ذهب او قصه مطع ربح ديار مطع وكذا السرقة انما تعد الجمل الخي الى الانا الى من منه والماي عليه
 سبه وقصده فكان كما لو سرقت سكبيا معز لقطع الطريق ولو سرقت انا من خي مطع فتمت القصاب قطع
 ونقطع من سرقة من بيت المال بعد لو اختلف الاعداد في الزمان فقال احد ما سرقة يوم الخميس والاخر
 سرقة يوم الجمعة او المكان فقال احد ما سرقة من هذا البيت وقال الاخر من بيت اخر او العين فقال احد ما
 سرقة ثوبا والاخر ابيه ملاطع ولو مال احد ما سرقة بوا سيف وقال الاخر بوايود او مال احد ما سرقة
 هرويا والاخر مديا لم تقطع وكذا لو مال احد ما سرقة ثوبا وقال الاخر بقره لانه لو كان السحاب مشتركا
 بين اثنين فارقا قطع سارقا ولو اقرانه سرقة منها فارقا نصفة احد مما دون الاخر لم يقطع وان اقرانه
 مطع ولو حضر احد ما مطالب ولم يطالب الاخر لم يقطع المعصدا الى دس في المحارب وفيه كما
 بحثا الاول المحارب كل من جرد السلاح الاخافه الناس في بزاوي الملا كان اذ نارا في مصر وغيره سواء كان
 في العراق او في البراري والبحاري وعمل كالحال وهل سترط كونه من اهل الذمة الطاهر من ثلاث في الهبة
 الاستراخ والوجه المنع اذا عرفت انه قصد الاخافه سواء كان المحارب ذكرا او انثى حلالا لان ادرس ثم
 رجع الى اطلابه وهل ثبت لمن جرد السلاح مع ضعفه عن الاخافه فيه نظر اقر به السبوت ولكن في

لو سرق
 اعد له

مقتصد والاعتبت هذا الحكم للظلم والافتراء او ما ثبت لمن باشر الفعل ما من كثر او هيب او كان رد
 اوساوا حوزا وحبس ولا يكون محاربا است اللق محارب فاذا دخل دارا متفليا كان اصحابها محاربة
 فان اذ في الذم الى القتل جاع دمه والاصم الذم ولو حنى اللق عليه ضمت وكوز الكف عنه ولو اراد ان ينس
 صاحب المنزل وجب الذم وحرم الاسلام فان عجز عن المعادة وامتن الحرب او الصياح وجب جرح
 ميت المحاربة شهاده رجلين عدلين والا فزاد ولو وقع واحد والقبل شهاده الواحد من بعضهم نصيب
 ومقتل للرفعة ان يقولوا امر قوا لنا واخذوا هولا ولو اضافوا اليهم لم يعقل مثل ان يقولوا اخذوا مال
 مولا ومالنا قد اختلف على ان هذا المحارب عما قبله فالمعند به وان اذ في خير الامام من العدل والصله
 والقطع مخالفنا والمعنى بطلان الا ان يعقل معجم العمل ومال الشيخ به الفصل وان كان قد قتل قتل
 ولو عفا دل الذم قتله الامام ولو قتل واخذ المال اسجيد منه وقطعت يد اليمنى ورجل اليسرى ثم قتل
 وطلب وان اخذ المال ولم يقتل مطع مخالفنا ذمي ولو جرح ولم يخذل مال امس منه ذمي ولو اقتصر على
 شرب السلاح والاخافه في الغزى علاما بروايات والاصح الا ذلك علاما في القرآن في التحريم ورواية جميل
 دراج الحسنه من الصادق علمه في المحارب ان يقتل مسلما سوا كان المعتول مكانا او غير مكان كان
 لمسلم الكاف والحر العبد والاب بالولد فان عفا دل الذم مل جرحا وطلب المحارب اذا ابحار الامام عليه
 حيا سلا فاذا هب الله من الجحيم على قول الشيخ به صلبه مقتولا ولا ترك على حشيتهم كثر من الله امام ثم
 نزل وعقل وكفن وصل عليه ودفن ومن اطلب الا بعد القتل يوم القتل قتل القتل لم يعط فيه
 انما اذا قتل المحارب عنه طلبا للمال بحكم قتله تروا ان كان مكانا او بعد ان لم يكن مكانا او عفا دل
 الذم ولو قتل الا طلب المال فترك كمال العهد الى الولى وبقية قتله يحقوه ولو جرح طلبا للمال بالاصح
 الى الولي فان عفا الولي فالارب السقوط في سبي المحارب عن بلد وعن كل بلد يعصده وكذا الى كل
 بلد يدخله المنع من مهاجته ومعاينة الى ان يتوب فان قصد بلاد الشرك لم يكن من الذم قول السها
 فان يكونه مولوا حتى يجرى ارج اذا اب المحارب قبل العودة عليه سقط الحد دون العاصي في النفس
 والحواج ودون اخذ المال ولو اب بعد الطفرة لم سقط الحد ولا العاصي والاصح ان لا يعتبر
 في مطع المحارب اخذ العاصي حلالا للشيخ في بعض كتبه والا احك من جرد وهذا لما ظهر فائدة على
 ما ذهب اليه الشيخ اما عندنا فلا فانه يجوز قطع وان لم يخذل المال في سدا في مطع المحارب من المعنى ثم
 يقطع رجل اليسرى حدان جسمه وحسم اليسرى اذا ولوم جسمه في الوضع جاز ويوال من العيون
 بعد الحسم ولو فقد احد العيون قطعنا الاخر ولم يمس الى الخرج مال الشيخ اذا كان الطرفان حدان

ان يفر من داره والسطح ولو شهد بعض الصور بما فيه القتل والاصح ان يمس

الذبح ولا فحار ولو لم يندفع الا بالقتل حاز مسلها ولا فحار ولو قتل المحرم صيدا احياله لم يضمن ولو قتل
للجحفة ضمة ولو قتل الانسان اذ احياله لم يضمن ولو قتل له ماله في المحضة وكان محققون الدم
فعله القصاص ولو عصف يد غيره فحذب المعصوف يده فوقف انسان العاص فلا فحار سوا
كان المعصوف طالبا او مطلقا لان العصف محرم الا ان يكون مباحا له مثل ان يمسكه في موضع مضور با
مساكه او عصف يده ويحذره كما لا يمكن التحلف من ضمة الا بالعصف فيكون الجاذب عاصلا لانه
ولو عصف احدهما يد الآخر وامتنع المعصوف في التحلف ان عصف العاص فله عصف ويضطر الظالم بينهما
ما لم يمتد من المظلوم وما لم يمتد من الظالم كان حده يجب على المعصوف بحلفه بالاسهل بان اصاب الى
الاصعب اسهل اليه بان امتنع من التحلف او الحرج حاز ولو حذره كما حاز ان يحلف او يحلف ان اسهل
الى الاشتراح امكان التحلف بالاسهل كان ضامنا والا قرب يجوز حذب يده وان سقطت الاسنان
مطلعا لان حذب يده يجوز بحلفه ليدل على ما حصل من سقوط الاسنان حصل من ضرره التحلف الحار
معه ^{لعله} المصعد الساج في حد الردة ومنه كذا كما لا بد من الرد عن الاسلام هو الرجوع عنه الى الكفر وهو
سما من ولد على فطر الاسلام وهو المرتد عن فطرة وهذا الاستتاب والاعتبار بوقت لو ابى بل يجب قتله
في الحال وتب منه زوجته حال ارتداده ويعتد على الزوجة ونعم امواله بين راثته وان لم يدر
الحرب او هرب من العام حيث اعتد عليه او اعتقم ما يحول عنه ومنه الثاني من اسلم عن كفر
ثم ارتد فهذا اسباب فان امتنع من العودة الى الاسلام مل بحلف اسبابه وفي عدد اسبابه
مولان احد ما لم يمتد امام الرواية والمان العذر الذي يمكن له الرجوع والازول عنه املا كما ارتداده
والامام ساعه من التوبة والالتحاق بدار الكفر بل العمل جافه نعم مفتح الكاح عنه دين زوجته
من حين الارتداد واعتد على الطلاق فان انقضت العدة ولم يرجع مات منه وان رجع في اثنا العدة
فموا دل بها وعرضت بونه من امواله ونودي الحقوق الواجبة عليه كفقه الزوجات والامان
مادام حيا فاذا قتل سقطت النفقة وصيت الدون الباقية عليه ^ب سترطان المرد البلوغ
والعقل والاختيار فلا اعتبار بردة الصبي بل بوزن ولا المخنون والمغني عليه والكفران كالمخنون
والاعتبار بالذكور فلو نطق بالكفر كان لغوا ولو اذبح الاكراه وطهرت الامارة قتل منه ولو
شهد شاهدان على ردة فعال كذا لم يسمع ولو ما كنت سكرها مذكورة الامارات ولو شهد
لفظه فعال صدق ذلك كمت مكرها قتل لا يكذب منه علات ما اذا شهد بالردة فان الاكراه
سعى الردة دون الفطر ^ب كذا المرد عن الاسلام ^ب القتل سوا ارتدت عن فطرة او لا يجرى دمار

تقرب اومات الطلوات ولو ماتت بالوجه فتول ثوبها وسقط ذك عنها وان كان عن مطر ^ب د
المرتد عن فطرة اذا قتل اومات كانت تركته لورثته المسلمين فان لم يكن وارث لم يمتد فطرته لادامه واواده ^ب لا
حكم المسلمين بان لم يوافقوا على ما عرفت وان احسروا الكفر استتيبوا فان ابوا ولم ياصلوا سوا ولد لم يمتد
الاسلام اذ جاء اموال ولد لم يمتد حال ارتداده فان كانت الام حرة كانوا يحكمها كما ملان للاب وان كانت ثمة
او كافرة والحمل بعد ارتدادها ما لا ولد يحكمها وهل يجوز استرقاقهم بزيادة الشيخة بارة حوزة الام
كفر ولد وان كان من واره منع لان الاب لا يترق لغيره الاسلام كذلك الولد ^ب اذا اولد
المرتد عن فطرة ولد وكان الحمل به حال ارتداد ابوه فقد ملان كما فرادان قتل ما لم يمتد فطرته اما
لو ولد الولد حال اسلام الاب او قبل او كانت الام حرة فان الولد كالمسلم فان قتل مسلم قتل رصفه المقتل
قتل به سوا قتل قبل لم يمتد او جعل ^ب ويجوز الحكم على اموال المرتد من فطرته للمسلمين فيها
الامان فان رجع فموا حقها وان اخط دار الحرب ففدت محفوظه او رجع ما عثر عليه فان رجع الى
الاسلام فهو احق بما داران مات اسفلت الى ورثته المسلمين ولا يمتد منهم مادام الاب مائنا ولا يحصل
الحجج في الردة او يرضى الحاكم ففطرة ^ب اذا كثر الردة عن فطرته قال الشيخ ^ب يقتل في الردة
مال وردى اعيانها انه يقتل في الثالثة ^ب الردة وهو الذي يظهر للانسان وسقط الكفر بفعله الاجماع
ط الكافر ^ب اكر على الاسلام حكم يرضى اسلامه ان كان من التور على دينة وان كان من فطرته دينة
لم يرضى اسلامه مكرها ^ب قال الشيخ ^ب في المبسوط الكفران حكم بالاسلام ولدتاده دينة نظر والارتد
المنع اذا لم يكن بميل وهو اختاره من الخلاف ولو جرت جدرة لم يقتل ان حوزة القتل مشروط
امساح قبوله من التوبة والحكم الامتناع المحذور اموال كان لا ارتداد عن فطرة والوجه انه يقتل ^ب ما
المرتد اذا لم يفعل مسلم ^ب في دار الحرب اودار الاسلام حال الحرب او بعد اعطى ما خذ والوجه ان
الحرب كذا كذا ولو قتل المرتد مسلما عدما ملول قتل مصاصا وسقط مثل الردة وان عفا عن مال اير
منا سطلما على الردة ولو قتل خطا كان الدية في ماله مخفف موجه لانه لا عالم له فان قتل اوما
حلت كالذين الموجل ^ب لو تزوج المرتد مسلم سوا تزوج مسلمة او كافرة وسقط دلالة في
النكاح فلو تزوج لينة المسلم لم يمتد في سقوط دلالة عن تزوج امته نظرا في عدم سقوط
دله ان تزوجها وان كانت مسلمة على اسكال واذا دخل بزوجته المسلمة عدان بزوجها مرتدا فان كان
حاله النكاح ملامر لها ولا يمتد بها المهر وقتي ^ب كذا لو تزوج المرتد مسلمة من حقه فموا
الرد ^ب قال الشيخ ^ب بت التور لوجود المعصية وهو قتل المسلم طالما وفدا اسكال من حيث عدم العقد الى قتل

اسلم بغيره بعض الذي انعم ولحق بدار الحرب فامواله اقته على الامان وان وصل امواله ورثه
الكافر الذي والحق وان كان الوارث ذميا فماله باق على الامان وان كان حيا بزاز الامان عنه
واولاده الصغار ما فون على الذمة فاذا المغوا خيروا من عقد الحرب لم يردوا الفوات الى ما منهم
م يصرون حيا بكة كلك الاسلام اشهد الا اله الا الله وان محمد رسول الله والحب زاده ابر
من كذا ومن غير الاسلام انه ما كند ولو كان مقر الله بحانه والسنه لكان اعتقد عدم عموم نبوته
بغيره اذ انه لم يوجد جديش له وارشد الى ان يظهر له الحق ان لو اردت المحزون لم يكن الزيادة
بل هو ان على الحامه فلو قتله لم يضمنه ان يقتل الزيد بالسيف والحب احراقه النار والقتل
الى الامان والاقترب ان لم يول قتل عبد بالذمة ولو قتله مسلم اخطا ولا يؤد ولا ذية بخ عزات
المرتد من فطه في ماله بايحه والهمه والعنق والمدير باطله اما المرتد عن غير فطه فالاقترب
انه موقوف فان رجع الى الاسلام تبيننا الحق ولو قتل امواله بطلت ذمته اما لو تعذر جديش
الحاكم عليه فانه باطل ولو وجد المرتد عن غير فطه بسبب بعض الملك كما عديد في الاما واش
الامان بايحه واخاره خاصه او مشتركه ست الملك له واما المرتد عن فطه فماله ان لا يدخل
في ملكه وعمل النحول لم يعمل الى الوارث سطر الرده قطع الاسلام من المكلف اما انما كالجود والضم
وعبادته الخمس والعامل المحض في العادوات وكل فعل صحيح في الاستمرار اذ اما القول عماد او استمرار
او استناد او كذا من اعتقد حل شي اجمع على تحريمه من غير شبهة فهو مستدام اما انما علم ان تداوه
حتى موت ذكك ويزول عنه الشبهة ويحمله حد ذكك فان باب والاقترب بعينه اما لو اخرج خبر
او شبهة او شرب الخ لم يحكم ان تداوه بخو ذكك لا مكان ان يخله مخزنا ان لو اكل جدار تداوه لم يحكم
خوده الى الاسلام بخو ذكك سواء خال ذكك في دار الحرب او الاسلام وسوا حل خال ذكك او زاده ادا
سبب ردة بالاسم او غيرها شهدا شاهدتين كفي في الاسلام ولو كان كفرة حرم البهت لم يثبت
اسلامه حتى شهد ان محمد احمل رسول الله الى جميع الخلق او من كذا ذكك غير الاسلام والى مقتد
ان محمد احمل محوشت لكن زعم انه غير النبي لم يحكم كلك الشهادة الاقرار بان هذا المبعوث
هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كافر بخو ذكك لم يحكم باسلامه حتى يقر بما جحد ولا يقترب عدم حرم
اعادة الشهادة وكذا ان جحد بيمان انما الله الذي احب الله فمهم او كما من كتب
او ملكا من ملكا كنه او اسما من محكم فلا بد في رجوعه من الاقرار بما جحد واما الكافر بخو
الدين من اصله بان اسلامه حصل بالشهادتين ولو لم يحق التوحيد او مقر الى الشهادتين وان

اعتقد

اعتقد كما ان الشهادتين بالماله ولو مال الكافر انما اسلم او مؤمن والاقترب الاكفا بذلك ولو شهد
الكافر بالشهادتين ثم قال لم ارد الاسلام فعد ما ردت بخبر على الاسلام ولا يخل عدم الاحبار
كما لو اكره المسلم على الكفر فان ملكه الكفر لم يحكم بكفره ولا سب منه امراته وعمل لومات ^{لعمري}
دخل عليه فاذا زال الاكره عنه فالوجه عدم تكليفه باظهار اسلامه ولو اظهر الكفر بعد زوال
الاكره عنه فالوجه انه يحكم بكفره حين زال الاكره كنه لو وجب على المسلم حذم ان ذم اسلامه
عنه لكان ذلك اجمع الحقوق والحنانيات سبب عليه سوا كذا دار الكفر او لا سوا السلم اذ
الحكم سبب الله كفره وكذا من استنهر بافاده او باياته او برسوله او كنه سوا فعل ذكك على
سبيل الجدة او الهزل وكذا من سب النبي صلى الله عليه وسلم وحازل ما قتل مالم يحفل بالقتل
نفسه او ماله او بعض المؤمنين كذا من اذوا النبوه وجب قتل ذكك من ادعاه وكذا
من مال الاذون محمد بن عبد الله عليه السلام اولاد كان ملطافا على السلام ان لا يحرقه ورتي وكلامه حرام
به او كنه او جعل سائر في بدن المحرم او قلبه او عقله من غير باشرة وقد يحصل به القتل والموت
والفرق بين الرجل والمرءه ونفس احداهما ونفسه احداهما ونفسه احداهما ونفسه احداهما
فانه من غير على المحرم ان كان مسلما اذ ذكك ان كان كافرا من غير ان يقتل والاقترب ان لا يكره
سجل وحمله محرم ولو استخله فالوجه الكفر والتحر الذي يجب به القتل هو ما يؤد في الوقت سحرا
كما في الآيات في تحريمه ان الجاشي دعا السواحر من غير احليل عماره من الوليد فقام حياوش
فلم يزل بها الى اماره غير الحجاب فاسكه انسان فعال خلقه واللاء فلم يخله مات من ساعته قتل
ان ساقه اخذها عض الامم فجاز وجها لها فام بها على ثوبه فماتت فماتت من ساعته قتل
فانها ذكك محليته على الباب وجعلت بعقد فطار بها الباب فلم تقدر واعلمها واعمال ذكك
فاما الله عز وجل على المحرم من رجمه ان يحج الحن واسرها فتخيف فلا يعلق به حكم الساحر والادى
على المحرم من التزوي او الذك والادام ملاس به وان كان لا يحرم على اسكان او سبب الردة
سهادته شاهدتين عدلت ذكك من او الاقرار به ولا يثبت سهادته انما انما يؤد في بعض
الحكم ان سطر في جامع الشهادة فلا يقتل فيها الاطلاق بل لا بد من اصيل الاصل انما انما
الكفر انما من غير على مخزنا او ترك واجبا للامام عزيره مالا يلج الحد وكنه سطر الامام
وعملت احكامه احوال الحناء ولا يلج حد الحن في الحن ولا حد العبد في العبد من الحن سوا
الاشعة وسفن وفي العبد الاشعة دارين وكلما فيه العور من حقوق الله يثبت شهادته

[illegible]

وإذا

واذ اورد في هذا المقام بعضا من الحجة على ما تقدم لم سقط من الحجة شي وكان للمناقش المطالبة في الحجة على التكاليف ان
 كان الثاني واحدا ولو سقط الجمع او كان المسحق واحدا فعفا سقط الحجة ولو قال انك زان او انا
 او سكر زانه او اب الزانه او اب الزاني فالعذر للولد والنت الاباب فان سبق الابن او
 البنت العفو سقط وان سبق الاب المطالبة بالاب المسحق كان له استغفار الحجة وله العفو وان
 عتقد و يجوز العفو من الحجة من محققه بالبرهان الشرعي بعد واس لحكم المدخل فيه ولا
 عام الحجة الامح مطالبة بحقه به ولو عاذف امان سقط الحجة ومن راجع ولو سار الكفار
 الاباب والعسر الا ان في وحشي حدوث فيه حسمها الامام ما يراه ولو قدف العالم لم يعلم
 الحجة حتى يقدم مطالب ولو قدف عا ولا بحث حدث فيه وبطلان طلبه والاقرب ان لو لم المطالب
 والعفو وكذا لو قدف الصبي بالوجه ان للاب المطالبة بح اذ قال ابو الويثي بح سبل فان مال اردت
 انك من قوم لوط فلا شيء عليه وان مال اردت انك عمل على قوم لوط فهو كعذر الرابح به الحجة وكذا
 لو قدف اربع بالوطي في دبرها او قدف رجلا بوطي اربع في دبرها عليه الحجة ولو مال اردت انك
 عمل من لوط او انك تحت الصبيان او تعلم ان منظر العجم شهوة اذ انك محقق احوال قوم لوط
 او انك مهي عن العاشة كمنى لوط قتل مسيره وعزير مما يوجب الاذى ولو قدف ما مال المسهر
 فالاقرب التعذر بخلاف ما لو قدف بالزنا بالصبيبة او المحنونة او الامه ولو قدف بالمباشرة دون
 التعزير او بالوطي الشبه او قدف اربع المساحة او بالوطي مسكره او قدف بالشر او بالظفر
 ملاحظة والضابط ان كل ما لا يحب الحذف فله لا يحب الحذف على العاذف ومحب في ذلك كله التعزير و
 لو مال لرجل ما يحب وقد ان فيه طماع الناس والسبب بالنساء احوال لا اولى بالمحبة وقد اها
 سبب لذلك ملاحظة عليه ولو قدف شي من ذلك الزنا حذ ولو قال انا اجمعت الدار به امكن عزله
بح لو قدف رجلا فلم يتم عليه الحجة حتى زنا المحدث لم سقط الحجة عن العاذف على اثنى العزم
 وعمل سقوطه واعصار استثناء الشروط الى حال اقامة الحجة ولو وجب الحذف على ذي او ترغى
 رار العزير ثم عاظم سقط عنه الحذف ولو مال العاذف كنت صفرا حين العذر وقال المودون است
 كسر والقول قول العاذف ولو اقامت له بما بينه يدعواه فان اطلعت السماء او اهلها في الخارج
 مما قد فان وجب احد من الحجة والاخر العذر وان افعاف في الخارج وعارضتها وسقطها وكذا
 لو قدف اربع بين المحدث بح لو قدف رجلا محصنا وقال اردت انه زاني وهو في المحدث
 الى قوله وهذه العاذف وكذا الحذف لو كان عبدا ولو قال لعزيرتي في كفرك وعبودتك

سنة وصيب ايها والاصل في العمدان كون الفاعل عامدا في فعله وقصد وسبب العمدان كون
عامدا في فعله محظيا في قصد والخطا المحض ان يكون محظيا فيهما المقصد الاول في العمد وسببها
اربعه الاول في فعله بحقه وقصد فصول الاول في غير المباشر والسبب والشروط ونحوه مباحث
الاول العمد يقع اما بالمباشرة او بالسبب فالمباشرة كالذبح والحرق والضرب بالسيف والسكن
والسفل والحرق ولو جرح ابرة في المقتل كمن والنفوذ والحاص والصدع واصل اذن سوا الخ في
ادخالها في اذن او انا لو عجز الاربع في غير القتل فان الخ في ادخالها في البدن فهو كالحرق الكسر
الانه قد يستداه ويقضي الى الموت ولذا كان سببا او جرحه بالكسر جرحا لطيفا كشرط الجرح
بما دون فان من ذلك فضا حتى مات ببت القود وان مات في الحال فالوجه انه سببه العمد على املها
وروي انه وجب للعصام واسا السبب فانه اثر في التوليد كشهادة الزور وتقديم الطعام السموم
الى الضيفات الفعل الذي يحصل الموت عقيب مقتضى الشرط وعمل سبب فالشرط هو الذي يحصل
عنده لانه كحرق البيرج التردية فان الموت بالردة كمن الحرق شرط وكذا الامساك مع القتل
والسحق العصام بالشرط والعلة ما تولد الموت اما ابتداء فخر واسطة كجز الرقبه واما بوسايط
كالزمن فانه تولد الحرق والحرق تولد الوايه والبرايه تولد الموت واما السبب فانه اثر في التوليد
لكن شرطه في فعله كما دللنا في جهاد الزور وشبهها كزور ما يسمي قتل ادرماه كحرقه
مثله او خنق كحبل ولم يسرح عنه حتى مات او ارسله سقطة النفس او ضاقت مات فهو عمد
اما وجوبه في غير القتل مثله غالبا بما رسله مات وجب العصام ان قصد العمل والذية
ان لم يقصد واستتبع القصد كدخوله في عصا كسر ما لا يحتل مثله غالبا بالسبب الى البدن وزمانه
مات فهو عمد كما لو ضرب المريف ضرا يقتل المريف دون الصحيح ولو ضرب ضرا لا يقتل مثله يحصل به
مرض واستمر به حتى مات فهو عمد ولو حبيب عن الطعام وجوب حتى مات جوعا وجب العصام
وكذا الوجيبه من عن الشراب لا يحتل مثله البيرج عنه مات ولو كان به بعض الجرح وجب حتى مات
جوعا فان علم جوعه فالعصام كما لو ضرب مريضا يقتل به المريف دون لم يعلم احتمال العصام وكذا
الذية او السقف على ضعفه كدخوله في السبب وقدر العقود عمل دفعه فان كان السبب مهلكا و
الذبح غير موقوف به فالعصام على ما عمل السبب كما لو جرحه وترك حاله الجرح مات ان السرايه
من الجرح الموقوف لان ترك المداواة ولو فقد المعنيان فالعصام كما لو قصد فمنا عصب حتى يرف
الدم او الغاء في ما يليل حتى سلقنا حتى عرق ولو كان سبب مهلكا كمن انه دفع سبل وجب العصام

سنة

لما لو التي الحاصف بالسباحة في ما عرق فلم يسبح لانه ما ذهل من سباحه وكذا الوالغاه في ما رفق
حتى احترق ان لا اعصا ^{الاول} قد تشيخ غلامه النار محير الحركة ولو عرف انه ترك الخ جرحه
لا يتولد ان اعان على فعله ولا يقرب عدم المذموم لاسفاله بالمال فيه وسواء الجراح عدا
معونه فلو جرح الكافي ميوت الجراحه الى النفس مات الجرح وجب القود في النفس سوا كان
الجرح ما يقتل غالبا او لا يقتل صلا اذ اعرف ان الموت حصل بمراته ولو استه ملاقود في النفس
ولا يبيد بل في الجرح والاعتبار بقصد الجراح في البرايه فلو لم يقصد الاملاف لم يحصل الجرح المقصود
وجب القود وكذا لو سرت الجراحه الى غير النفس فانها معفونه وجب العصام في العضو الاخر
او الذية سوا كان مالا يمكن مباشرته بالاملاف كما لو هشمته في راسه فذهب فوعينه وجب العصام
فه اجماعا او يمكن مباشرته بالاملاف كما لو قطع اصبعها ما كملت افره وسقطت من مصل رابع
اصبعها فسلط الاخر وجب العصام في العطوبة والارش في الشلا وسراية القود غير معفونه
وهو ان يقطع طرفا بحب القود فاستوفى منه الحنفى عليه عم مات الكافي بمراته الاستفالم لم يزم
المستوفى شي اذ لو اتي فيه من شاهق الى انسان وكان القود وجب القتل غالبا اذ نادرا جرح تعد
الملق بقتل الالاف للاسفل فلهذا للاسفل وجب على الملق بقتل نفسه القود وان لم يعمل غالبا ولم يقصد
الاملاف فهو سببه عمد ودم الملق بقتل حذر ^ح الذي اعاد السجوه انه لا يعقبه للجرح في
الاطاش ما يدل على ان له حقيقه فعل او رد في الاضار لو سحره فاس سحره من القود اسكال
ولا يقرب الذية لعدم النفس بذلك ولو اقرانه قتل سحره فعليه القود على اقراره وفي الاطاش
قتل الجرح مال السجوه في الاملاف جرحه كذا ذكره على حد ما عمل قول السجوه السبب على الراه وقصام
ولا يبيد وان اقر انه قتله سحره ولو مال اليه ان سحره فعل يادرا ملاصام الا ان اعترف بالقصد
الى القتل ^{الفصل الثاني} في الجراح المباشر والسبب وهو بيان الاول ان يكون السبب اعم
رسا حث الاول الاكره وجب اجماعا دامي في المكرم ان لا يقتل غالبا فعند العصام على المكرم
المباشرة دون الاكره ولا يحق الاكره في القتل بسبب على المكرم قتل اخر ولا يعمل الموراجع عوم
الدم ولو اخرج الضور الى القتل مقتل هو ولا يعمل فخر عم بحد الاكره المحن وقد روي ان قتل الاكره
وجب بحبس العاقل دائما والمعتد الاول ولو طلب الول الذي كان على المباشر ايضا وقد اقر بحقيق
الاكره فمرا عدا الفصل هذا اذا كان المقصود اجماعا ولا ولو كان من غير كمال الطول والمحن فاعصام على الاكره
دون المباشر لانه كالا له سوا في ذلك المباشر المحن والعبد ولو كان صبييا عن بالغ الا انه يمتنع عازف وهو

عن ملا فود والذنه على ما علمه وان كان مملوكا علق الحنايه برقبته والافود وبال في الحالف ان
كان المملوك صغيرا ومحموا فاذ به والافود وليس يعتد به لو قال له اسلمني او المملك لم يسح قتل
فان التوهم لا يقع بالان فان ماله سقط العصا لانه اسقط حق با الاذن ملاسله الوارث الارث
وعند ذنه نظر لو قال اقبل بيك فان كان ميرا ملاش على المكرم وان كان غير ميرا فعمل الامر الفود ومن
محقق اكره العالم هنا في السكال كتحقق الاكره مبادون النفس اعماما ولو قال اقطع يد هذا فاما
لعاص على الاذن والمباشر ولو قال اقطع يد هذا او هذا او اقبلك واصار العاص بداهما اعتد
العصا على المباشر لان الاكره لم يقع على العبيد فهو محير منه والافود ان على الامر بمحقق الاكره وعدم
الامامه ما كذا شاهد الزور ولد في العاصي داعيه القتل في سبب في اللامات على ما تقدم قوله السبب
معلق بالعصا بالثا هدت بح الحكم والاسماع والامان على العاصي والحداد ولو علم الول البروير
وما شر القصاص كان الفود عليه لوجود المقتل بعد العدو ان قصد اراح انتقا ما بينه الزور
فان لو قدم اليه لما اسعوا فاكله جاملا به لملول الفود لا سفا حكم المباشرة بالزور ولو كان المسافر
عالم به فهو غير ملا فود وزاد به ولو لم يكن ميرا فاما على ولو جعل اليهم في طعام صاحب المنزل فوجده عليه
فمات قال الشيخ عليه الفود ومنه نظر ولو ترك سمان طعام نفسه وتركه في منزله فدخل ان فاكله
من غير اذنه ملا فود عليه عصا واديه سوا فقه بد كذا قتل الاكره مثل ان علم ان طالما بردهم حرمه
مترك اليهم في طعامه لقتل مكانا كما لو فقه بران زاده لفتح بها اللص ولو دخل اذنه واكلا الطعام
المسوم من غير اذنه ملا فود ايضا ولو كان اليهم ما لا يقتل عاليا فان قصد الملاف بالطعام اياه فهو عدو
ولو اطلق اياه ولم يقصد القتل فهو شبه عدو فان احلقت به هل يعمل ماله عاليا ام لا وهما كتيبة
عمل بها وان لم يكن يتيه فالقول قول الباقي الا قال عدم وجوب العصا ملاسبت بالثا وان ثبت
انه مائل معال لم اعلم انه مائل اقبل الفود لان اليهم من جنس ما يقتل عاليا فاشبهه بالوجوه وقال
لم اعلم انه يموت منه وعله فحوار خفايه فكان شبهة في سقوط الفود فيجب الذية ولو حوشر بران طرقت
او في داره وغطاها ودعا عن فاحاز به عليها فوقع ماته عليه الفود لانه ما يقتل عاليا وقد قصد
لو حوشر بمحرزا فداون نفسه بدوا سمي ماته فالحارج ماله عليه الفود ولو لم يكن في حجره بمحرزا
فان كان اليهم بمحرزا فاما على لو اقبلت على الحارج الفاص من في الحرج خانه او الارش منه ان لم يكن منه
قصاص ولو كان اليهم بمحرزا والعاص به اللات وحصل الموت فقد حصل الموت فعمل الحارج والجرح
مستقطا ما بل فعمل نفسه وعصر من الحارج في النفس بعدة نصف الذية وكذا لو كان اليهم غير بمحرز

وكان

كان ان اعصاب حده السيف وكذا لو خاض الجرح برصه في لحم حتى فسر منها فعمل الحارج العصا في النفس
عدو ذنه في القسم الثاني ان يكون السبب اعصاب ذنه وبحث الاذل السبب قد حصلوا
كما لو العاص من ساقه مثقالا وان سلف ويطع بعض الجواله في العصا على المباشر ولاش على الملقى
سوا عرفه كذا اهل يعرف املو العاص في ما فوق فالتقى الموت فالعصا على الملقى لان فعل الموت اعتبر
منه كعمل منصوب في عمق البرد محتمل عدم العصا لانه لم يقصد الملاف بهذا النوع واحسان الجواله
معجب الذنه املو العاص الى الموت فالتقى فعمله الفود لانه ما يقتل ماله بالطح مصاركا لاله كذا قد
حتدل سبب المباشر كذا الاكره على القتل فالعصا على المباشر دون الاكره وعليه الكفارة اخا وحرمان
الميراث معلق به ايضا دون الاكره ولو اكره انما اعلم ان يرمى اسا ما طنه الذي جوثوته ملاصا على
الراس لهما لته وعمل ثبت على الاكره منه نظر مان او حسنه عليه ملاش على المباشر وان افوضاه من الفعل
الحكيه مثل عامله المباشر الذي لانه بالتمه اليه خطا ولو اكره غير غير ميرا على القتل بالحواله في العاص
هنا على الامر لان الصغير كانه ولو اسكه واحد وقيل اخر مثقالا على وجوب المسك داما ولو نظر
لها ثالث سمحت عيناه والارواح اعدم على الول ش كذا لو اكرهه على جوده نخله من لوق رجل ماته
بالعصا على المكرم على السك والاقرب وجوب الذي عليه اما لو اكرهه على قتل ملاصا على المكرم
اذ احسن لاله الاكره ولو امر بالزول الى يرمات فهو كما لو امر بالصعود على الشجر لانه الذنه ولو كان
ذ كذا على عانه كانه الذي في متالان ولو امر من يرمى اكره ملاديه والافود بالسر المختل العلوم
من عاداته البطوه عند مخالفه كذا الاكره ولو امر سلطان واحب الطاعة يقتل من علم المأمور
انه سيطر املو الحوضه بنيت للهادت او نحو ذلك لم يحد ربح لو قال ان الحرج عن طاع الامام
فباد وظننت ذك كتيبا ما لوجه ان شبهه سقطها القصاص وبسبب الله عليه وساج با
الاكره كذا في الزنا وشرب الخن والامطار والملاف مال الغير وكل الرده وغزو كذا الاقتل والافود
وجوب هذه الاشياء مع ذك لو انشبه حيه يقتل ماله عاليا وجوب عليه القصاص ولو كان يعمل اذرا
مان فقد القتل فهو عدو والا فهو شبهه كذا البرة ولو اتى عليه حيه فالا ماله به كذا الفود عليه
العاده بالملف مع ولو جمع بينهما في ذك واحد فالا شيه ذك كذا لو اغوى به كلبا فقتل فقتله
فالفود عليه لانه كاله وكذا لو العاص الى اسد فافترسه سوا كان في حقيق او بره اذ المملك القصاص
منه ولو كف والعاص في ارض سبعة فافترسه الايد اعماما بالعصا وعليه الذية والمخون الضاري
كالسبع ولو حوشر بران الطريق المسلوك فذبحه ان عندها فالحواله في العصا على الدافع

دون ذلك ولو لم يده احدنا لذي من الحافى الفصل الثالث في بيان المباشرة على المباشرة
 كما بحث الاول لوجوه خمسة **الاول** سر او حب على الخارج القود بعد ان رد عليه المنفق
 نصف الذية **ثاني** اذا كان احد المباشرتين اقوى فقدم ملوجه الاول وحياته مستقر بعد الجرح **ثالث**
 انما رايه فالقود على الثاني سواء كان جرح الاول مما مضى معه الموت عالميا كشق الحنجرة بالماء او
 لا بعضه كقطع اللسان **رابع** من الاول في الجرح ولو حصره الاول في حكم الذية في الجرح حيث لا حيرة
 سقوطه **خامس** الثاني بصيفي فالعصا على الاول **سادس** يعزى الثاني ولا يصح منه ولا اول الحافى فخله
 الحافى على السرور **سابع** لو قطع واحد من الكوع ثم قطعها الثاني من المرفق ثم مات وان كان جرحه الاول
 برات من قطع الثاني فالعصا على الثاني خاصة في الاول **ثامن** في كل واحد من المباشرتين ولو لم يدها فماتت وجب
 العصا على الاول **تاسع** الثاني بعد رد الذية عليه باليوية وناسق طع سرية **عاشر** لان اسم المباشرة يعقل
 بل لا يحسم اليه الا المباشرة فصعفت النفس عن اسمها لما فرقت بينهما فان ماتوا فماتوا **الحادي عشر** ثم
 قبله **الثاني** في السرية بالعجل وفي الاول نط ولا نرت من ان قطعه الثاني عقب قطع الاول
 او قبله بحيث ما كثر شرب ثم يقطع الثاني وكذا لو عاش بعد ما جرحه الاول **الثاني عشر** اذا كثر شرب **الثالث عشر** اذا
 يد وافر رجله فانما يحد منها وسرى الاول من ان يقطع من جرحه **الرابع عشر** والا فماتت نصفه بعد رد ذية
 الجرح **الخامس عشر** لو قطع احد اللثة يد والثاني رجله واوجه الثالث ثم سرى الجرح للثاني فماتت عليه بعد
 رد ذية عليهم وله قتل واحد ورد الاخران على ورشه لثي ذية وله قتل اسب ورد الاخران على ورشه لثي
 الذية ورد ذى المحنى عليه لثي الذية ولو برات حراسه اعدم ومات من الاخران نصف الولي الذي
 برا جرح في الجرح ومن الاخرين بعد ان رد ذية عليها دية كاملة فقتلها او قتل احدهما ورد الاخر عليه
 نصف الذية ولو اذعن الموجه ان جرحه برات وكذا به الاخران فان صدقوا لعل سقط عنه العصا وثلث
 الذية وطالبه بالعصا في الموضع او دنها ولا يستل قول الولي في حق السركن لكن ان طلب القود كان
 له قتلها بعد ان رد ذية عليها الذية ولو طلب الذية لم يكن له الواجب اكثر من اللثي وان كذا به الولي
 وله العصا او المطالبه بثلث الذية وان شهد الشريكان بالانكاح لهما الذية كاملة والولي اخذها
 منهما ان مدتهما وان لم يصدقهما وعنى الى الذية لم يكن له اث من لثيها لانه لا يدرى اكثر من ذلك وقيل
 سهاقتهما ان كانا نكاحا بعد الاصل فقتل عنه العصا وما زاد عن ارش الوصي **سادس عشر** لو اخطأ المخرج فقتل
 يد رجل ثم قطع رجله ثم سرت الحراسات فقتل وهل يدخل عصا الطرف في عصا النفس فان لم يصبها
 والحالات ثم قطعها وهي رواية ابن عبيد عن الناقض علم وفي النهاية ان نزقة كدم يدخل وبعضه في
 الطرف

الطرف والنفس وان ضربه واحد فجنب جنبات لم يكن عليه اكثر من القتل وهو المختار ولو قطع يده
 بغيرت اليه فالعصا من النفس لان الطرف لان اليرايه بجمه الخنايه وقد افق علما وانما ان
 ذية الطرف يدخل في ذية النفس وان اختلفوا ان العصا على المتقدم **ثاني** لو قتل برعاشا او جرحه القود
 وكذا لو قتل من مزج احشاه وهو موت جديد من اولته بطعا لان ازهر جيو مستقر على ان حركة
 المذبح **ثالث** ان كان الاوجه مشبه في سقوط القود فلو قتل رجلا في دار الحرب بطر كفه فان اسلمت وجبت
 الكفارة والذية ولو قتل من غلبه من قتل فظهر روعة في القود اسكال شيا من عدم القتل ان قتل المسلم
 ومن روجع ولايه قتل المرتد الى الامام ومكون عاديا بقتله ولا اقرب الله ولو قتل من لحن انه مائل الى جرح
 يرى العمد من القود اسكال ولو ضرب برعاشا طنه مجحاضا بالهك المرفق وجب القود فان طنه الصحيح
 لا ينجح الضرب **الفصل الرابع** في الاستراك وفيه كى مباحث **الاول** اذا استر جماعة في قتل واحد فلو
 اجمع به ان اخبار الولي ذك بعد ان رد عليهم ما فضل عن ذية المقتول فذا خذ كل منهم ما فضل من ذية
 من جنابيه وان احصا قتل واحد منهم قتل واذى الباقيون الديرشه قدر جنابيتهم ولو قتل اكثر من واحد
 ونودي بهم الباقيون قدر جنابيتهم وما فضل يوزى ذية الولي ولو قتل لثي واحد واحدا والولي علم اذى البهم
 ديتت بمقتولها منهم باليوية ولو قتل اسب اذى الثالث لثي الذية اليها ونودي الولي لثي الذية ولو
 قتل واحد اذى الثمانية الديرشه لثي ذية والا على الولي ولو طلب الذية كان عليهم بالسيرة الى استوا
 على اديها **ثاني** يحق للشركة ان تفعل كل منهم ما فضل لو انفرد او ما يكون له شركة في اليرايه من القصد
 الى الخنايه وليس للساوي في السبب شرا فلو جرح احدهما ما به جرح والاخر جرحا واحدا وسرى الجرح
 الى النفس ما دام ان العصا فلو قتلها الولي رد الديرشها دية كاملة بينهما السوية ولو قتل احدهما
 رد الاخر على ورشه نصف الذية ولو تراخوا بالذية كانت عليهما السوية وكذا لو كان الحرفان خطا كان
 الذية عليهما بصيفي وكذا لو جرحه احدهما موضحة والاخر اتمه ارجافه فمات من الجرح **ثالث** لو استرك
 الحافى في الخنايه على الطرف اقصى منهم مرد المحنى عليه ما فضل لكل واحد منهم من جنابيته فلو قطع لثي
 يد واحد كان المحنى عليه وطع يد اللثي ورد عليهم دية يد بين عصمونها منهم باليوية وله قطع يد اسب
 ورد الثالث عليها لثي ذية اليد ورد المحنى عليه عليه لثي ذية يد ولو قطع يد واحدة ورد الاخران
 على المنقص منه لثي ذية يد ولو طلب المحنى عليه الله كانت عليهم الاما وكذا البحث لو كان الحافى اكثر من
 لثي ويحق للشركة صدور الفعل عنهم اجمع اما ان شهدوا عليه ما وجب قطع يد ثم رجعوا او كثروا
 من قطع او يلقوا صيحة على طرفه فمقطف او صعدوا عليه على المنقل وحيدوا منها مجحاضا او من ذها

للعصا
 الله

ميتين ولو قطع كل واحد منهم جزء من يده لم يقطع يد احدهم وكذا لو قطع كل واحد منهم من يده او جعل
احدهم البته موق في يده والآخر تحت يده واستند حتى سقط فلا يقطع على احد منهما بل يقطع على كل واحد منهما
في حنائه الا اذا كان كل واحد منهما حنائه وكذا لو وضعوا بشرا على مفصل ثم مده كل واحد من يده حتى بات
اليدين ان يرد احد لم يقطع اليدين ولم تترك في قطع المخرج وكل موضع يمكن الاصصاص منه مفردة وجب
لو استرك الاب والابن في قتل الولد وجب العصا على الابن دون الاب ولا تقطع الفتوة عن الابن
مشاركه الاب ثم يرد الاب على الابن نصف الدية وكذا لو استرك الصبي والملاح او المحنون والعامل
او الحر والعبد في قتل العبد فان العاص لا تقطع عن الملاح والامن والعامل والامن احد مشترك في
او المحنون او الحر ويقتل هو المثلثة نصف الدية مودة وبما لا للمعتول مصاحبا ولو عفا الولي عن احد
العاملين لمال الذي لم يقطع القصاص عن الآخر وكذا لو قتل اسنانا من عذراء او غلاما
فان العاص يحبس على العائد ويؤذى عامله المخطي اليه نصف الدية ويقتل شركه وشركه
السبع بعد ان رد عليه نصف الدية **ك** لو استرك في قتل العبد او ابان مسلما به والارث اذا اناضل اليها
عن دية ولو قتل اكثر من اثنين بغير جمع وردت الولي الهن فاحل دياتهن عزدي المعتول ثلثو
كان العامل ثلث شوية فاحل الولي قتل المخرج مملين واذي الهن دية اربعة مائة مائة مائة مائة
مودة الباقية اليها ثلث دية العبد ولو قتل واحد وردت على ورثتها العاشران لشدتها ورجع الولي
عليها نصف دية العبد ولو عادت اليه في الدية وتطلب الولي اكل لكل واحد دية جدي ورجع
ارث حنائه **ك** لو استرك رجل وامرأة في قتل رجل مملول مسلما معا ويؤذى ال ورثة الرجل نصف دية ولو
قتل العبد خاصة فتوى المرء ال ورثة دية ولو قتل الملاح وما قد من العبد نصف دية ولو قتل الملاح
على الدية كانت على العبد والمرء نصف وقال المحدث لو قتل الولي رد نصف دية العبد على اوليا
العبد واوليا المرء الا بالاموال السبعة اذ لم يملوا الرجل خاصة ردت المرء عليه نصف دية الفدية
ما به درهم وكل ما غرر موته **ك** لو استرك حر وعبد في قتل رجل كان للول مملها معام ان كانت قيمته العبد
اكثر من نصف الدية رد اوليا المعتول ال مولا العاقل مالم يحاوزه مائة دية الحر يرد لها ويؤدون
ال اوليا الحر نصف دية ولو قتل الحر خاصة اذى مول العبد ال ورثة نصف دية او سلم من
العبد المم بقدر حنائه واسترك ورثة الحر ومولاه منه وليس لورثة الحر قتله ولو قتل العبد خاصة
كان على الحر نصف الدية ما عدا مولا العاقل مالم يحاوزه مائة دية من قيمته عدا من ارث حنائه والباقي ان فصل
للول وان كانت قيمة العبد اقل من ارث حنائه وهي نصف الدية او عدا ممل احمار والي المعتول
مملها

قتلها قتلها واذي ال ورثة الحر نصف دية وليس له الرجوع على مول العبد العاوت من قيمته وارش
حنائه لو كان قيمته اقل ولو قتل الولي الحر الحر المولى من نكاح العبد بارش حنائه سئل ال ورثة
الحر ومن دفع العبد ال ورثة الحر ليستقر قوه وان قتل الولي العبد خاصة رجح على ورثة الحر نصف الدية
ان رضى الخاني بالدية هذا الجود ما قبل في هذا الباب وقال في النهاية لو قتل العبد مملها واذي ال سيد العبد
منه وان قتل العبد لم يكن لمولاه على الحر سبيل **ح** لو استرك عبيد وامرأة في قتل رجل مملول مملها ثم ان
زادت قيمة العبد على نصف الدية رد الولي الزايد ال مولا مالم يحاوزه دية الحر مرد لها وان لم يرد مائة
العبد على نصف الدية لم يكن لمولاه شيء والورثة المرأة ولو قتل المرأة الولي استرق العبد ان يات قيمته
ارث الحمايه او استرق ما سواي القيمة ولو قتل العبد فان كانت قيمته نصف الدية او اقل لم يكن لمولاه
شي ورجع الولي على المرأة نصف الدية ان رضيت ما دابها وان كانت قيمة العبد اكثر من نصف الدية
ردت المرأة على مولاها العاقل مالم يحاوزه دية الحر مرد لها ولو قتل من ارث حنائه من قيمته شيء كان
العاقل مول **ط** كل موضع يجب الرد على الولي فان عذم على **ال** شيفاء **ح** لو قتل جماعة من العبد
رجلا واحدا عدا بحر الولي في القتل والاسرافات فان قتل المخرج ومثل مائة مائة عن دية رد العاقل ما سوا
في العدم سادوا في الرد **و** لو قتلوا رد على كل واحد منهم ما فضل من مائة عن ارث حنائه ولو قتل العبد
احصا بالرد دون العاقل ولو استرق المخرج ولم يكن هناك فضل ملاشي لمولائهم والامكان لصاحب الفضل
من عده بقدر ما فضل من مائة عن ارث حنائه وكذا التقصيل لو قتلوا امرأه او عذراء او لول العبد فان
ساوت مائة مائة دية الحر او دية المرء قيمة العبد كان لمولائهم الرجوع على موال المعتول مائة مائة مائة مائة
من الارش او سلموا العبد المم وان مملوا من قيمته اكثر من الدية رد الولي العاقل على موالهم وكان
لموالهم الرجوع على موال الاخر بعد رخصات عبيدهم وسلموا مائة او ما يقوم مقام ارث حنائهم لكان
وان مملوا من مائة اقل كان لهم الرجوع بالمان من الدية على موال العاقل او ما سواي الباق
من الدية المم **الطلب الثاني** في الولي بالحرر **ح** لو قتل العبد العاص عينا لا حنائه **ح**
الفتوة او الدية **و** اما حب العاص شرطا **ح** لو قتل العبد العاص العاقل السادي في الحرب شرطا في
العاص او مائة كذا **ح** لو قتل الحر بالحرر مولا كان العالم مجدي الا ان كان مودودا لحواس و
المعتول صحيح او اعاكس لعموم ال **و** كذا ان عاوا في السلم والشر والعتي والعمور والحي والمرفوزان
اشرف به على الملك والفتوة والضعف والكبر والصغر وان ولد في الحاني والسلطان والسود والحر
في رطب العاص كون القتل دار الاسلام بل متى قتل في دار الحر مسلما عايدا عالما ناسلا وجب

العبد
الدية

المعاني

[illegible]

سوها وبنت في جميع ذلك وفي النفس الكامل لم يلزم لان الحنايه وقت معونه وكان الاعتبار بارشها
حين الاستقرار لما لو قطع يد حربي او مرتد فاسلم لم يرت فلا تؤد ولا ديه لان الحنايه وقت معونه
فلم يغير سراتها ولورم ذميا بسهم فاسلم لم احابه مات فلا تؤد وعليه ديه السليم وكذا الورم بعد فاعتق
لم احابه وكذا الورم حربي او مرتدا فاسلم قبل الاصابه لم احابه مات فغلبه ديه السليم لان الاصابه حصلت
في محقون الدم لم يلزم لو قطع يده لم يمتل فارتد مات باليرايه فلا تقاص في النفس والديه لها
والانصاره وكذا الوطع يرد في نصار حرمات الحنايه ويظهر اليه فان كان يديهم وصاروا
وستوفيه وارثه السليم فان لم يكن مسلم استوفاه الامام وقال في المبسوط الذي يقتضيه مذهبا استغنا
العصام والديه لان الطرف يدخل في النفس قاصا وديه النفس هنا غير معونه وفيه نظر من حيث
لان الحنايه وقت معونه فلا سقط باعراف الارتداد والاصل من قوله في همان النفس سقوطه عند
سقوط حيا من النفس باعتبار سائر عرض جده لا محقق فيه وان عاد الى الاسلام لم مات باليرايه وان
اسلم قتل ان يحصل سريه من النفس والعصام في النفس وان حصلت سريه وهو مرتد لم يمتل اليرايه وهو
مسلم قبل القصاص في النفس ان وجوبه مستند للحنايه وكذا اليرايه واليرايه هنا سقط حكم بعضها
والاوتوب وجوب العصام في النفس لان الاعتبار في الحنايه المعونه حال الاستقرار وان كان الحنايه خطا
يقتضي الدية لان الحنايه حادثة محقون الدم مكانه معونه في الاصل اذا عرفت هذا فان نظر للعطوف باقل
الارث من ديه اوديه النفس ولو قطع يديه ورصليه لم ارتد ومات فعنه ديه النفس حادثة ان لو لم يرتد
لم يجب اكثر من الدية في الرده اولى ويحمل ضامه بهيه المقطوع يجب وثبات لان الرده قطعت حكم اليرايه
ما شئت (مطالع حكم) بانها لو قتل الرده والرد لا يوجب ان لو قطع يديه يهودي فقتل فانه لا يرد
عليه ديه ونحوه الرد على من قتل فارتد وان لم يمتل فوجب ديه يديها ولو قطع يديه لم يمتل فارتد لم يمتل
رجله ثم اسلم ويسرى القصاص لان النفس على الاصل القصاص ان طما ان اصابه من سوايه غير موت
في وجوب القصاص واذا اقتب منه في النفس وجب رد نصف الدية اليه ولا فعله ديه يديها ولو قتل
العصام في اليد او اسطابه يديها واما الثاني فلا تقاص عليه في النفي لان الرجل والديه منها الخ لا
يعمل الذي بالحق في قتل المرتد لانه محقون الدم بالنسبه اليه ولو قتل مرتدا ذميا في القود اسكاه تشا
من تحريم المرتد الاسلام من التاوي في الكفر والاقرب القتل نعم لو رجع الى الاسلام لم يمتل باليرايه وعليه
دته ولو رجع مسلم فارتد الحايح ردت الحواشي فلا تؤد لعدم التاوي حال الحنايه وعليه
الذي طرأ على مسلم من ارتدادها والاقرب انه لا ديه عليه ايضا وان اصابته فان امره

الامام ولو وجب على من قاصم فعله غير الول وجب عليه القود ولو وجب قتله بزا ولو اوط
فعله غير الامام فلا تؤد ولا ديه لان عليا عليه السلام بالرجل قتل رجلا اذ في ان وجب حرامه عليك القود
الان ان يمينه من خصيص الحكم المذكور في القود مطلقا لا مباح الدم ومنه وجب
نصار كالحق ولا يجب في ذلك كونه كارهه ديه في قتل المرتد السليم وبالمرتد وعدم العصام على من قتل
ولو حضا اولى الى الدية ورضي الحان مقتل الرده اخذت الدية من تركه لا لو قتل بعد لم يعد سلبا
لكن من فعل القود ان كان شامسا من لساوه الوجوب للمكافؤ في الدما ومن كون السحق كافرا او مشركا
عدم العصام وله المعابه بالنفس او بالمال ولو ارتد قبل سواه كان كافرا كان المعابه بالمعصام
لان الكافر لا يرث المسلم يستقبل دار الردة بولد الزنيه حيا وميتا ان يدينه وعند من يرت ان يدينه
كافرا لا يقتل به المسلم والمعتد ما عليه الفصل الثالث في القود وقتها حيث الاقل الاعمال
بجوابه لم يجب على الاب الزنيه لورثه الوارثين وعجز يجب عليه كفاره الجمع وكذا القود في الرده
وان علمه ان يرتد وان قتل الولد الاب ولحقه وان علم والام ومثل الام وابوها واجدادهم
الذكور والاثاث بالرد وكذا الامام سوا كان معتوبا بالاب كالاخوة والاعمام او الامام او غير
الاجداد من قتل الاب وقتل المحدث من قتل الاب بالولد كما قتل الام به ولا يرد في الولد من المحدث
وكذا لا يقتل المحدث للاب ما بين منه ولا نسب ائمه ولا نسب منه وسوا من جدها بالسيف اذ
دعيه في الاثاث من كون الاب مبادا الوثن في الدين والحرب او في العا فلا يقتل الاب الكافر في
المسلم ولا الاب احيد بولد الحق لان الماخ من العصام شرف الابوة ولا يقتل الولد المسلم بالاب الكافر
عدم الكافر ولا الولد الحر بالاب العبد اذ لو ادعى امان فمرد محمولا لم يمتل له الا بالابوة
في طرقت من داهمه منها فلا يمتل على الدم مع الشهده والعلم بالقرعة اما لو لحق باحد من قتل الابوة
ثم قتلاه ولم يفر ذلك الوقت الا فر ولو قبله من الحق لم يمتل به الا همان ان يكون هو الاب او يراه
عن اقرارهما لم يقتل رجوعهما لان الشك في الرد وقدر من يراه ولا يقتل رجوعهما كما لو ادعاه
واحد ولحق به ثم رجع عنه احدهما خاف رجوعه وبنت يمينه من الاقرار اذا ادعاه من الرجوع
خافه ورده عليه نصف الدية من الاقرار ومثل ذلك واحد كفارة العمل العمد ولو قتل الداهج خافه
قتل به ولو قبله الا فر لم يعمل به واعظم الدية لورثه الوارثين ولو استرك انسان في وطن اطلق بالشبهه
في طرقت واحد وارتد ولد وتدينه عام ثم قتلاه على القرعة لم يمتل له ولا الصداق الاحمال الابوة ومن قتل
واحد منها ولو رجع احدهما لم يمتل له او قتل الداهج لو ادعاه فلا تؤد ارضا في حق الرجوع والارث

لمحمله
الله

لان البنوة من باب الفرائض لا بالزعمى المحذور ورجوعه لاسيما من طرفه لان السبب هنا
انما سبب باللعان وكما استلزم للولد ان تصاحبه على والدته بالاحوال فكذلك بالابنته فلو قيل لا الام لم تكن
للولد ان تصاحبه من الاب وله مطابقتها التي اخذها منه اجمع سواء كان الولد ذكرا او انثى وسواء كان
الولد واحدا او اكثر ولو كان للزوجه ولد اخر من غير الاب كان له ان يقتل ويرد على الولد منها نصف
الذية وكذا لو تزوجت الوارثة من الاب ولو تزوجت من غير الاب كان له ان يقتل ويرد على الولد منها نصف
من الذية وكذا لو تزوجت الاب زوجه لم تكن لولائها المطالبة بالدم عند موتها ولو كان لها ولد من غير
كان له المطالبة بالدم على الكائنات ولو قيل جل جلاله فورثته ان لم يحجب ان تصاحبه فلو كان
خال ابنه فورثته (ام الابن الناصب) مات عمل الزوجه او غيره فورثته لان سقط الناصب لان ما خرج
سواء استقطط طاريا وعقب الذية ولو لم يلج النكاح مكا او عبد الله لم يحجب الناصب لان الوالد
لا يقتل بالولد ولا يرد عليه فان استحققت احد ابيه ثم قتله فلا ناصب لان السبب لا يقتل بالولد ولا يرد عليه
لان الولد من الام ثم زوجه ان لم يكن منها ولد فلو قيل اذال لزوجها المات ثم المات الرابع
بدر احد ما مضى كان لورثته الا اذا كان ناصب منه ولو قيل اذال لزوجها المات ثم المات الرابع
وكذلك منهم غير محجوب من ميراثه فلو كانت النكاح من الاب والجد فلو قيل اذال لزوجها المات ثم المات الرابع
سمحت بغيره فلو قيل له المات ثم رثته وكان ميراثه للاول فزوج نصف صاحبه ابيه وورثته الاول
ان كان قد قيل في المات المات بالوراث لان ميراثه لاولاده خاضع ولا يمكن قتله كان له وادامه الاول
ورثته لانه استحقاق الميراث ما يرثه من ابيه المات وان مضى الى الذية وحجبته لانها لا تقاومه
مضغها ولو قيل وجه المات وكان الابن هو الاب فلا ناصب وعقب الذية وهو المات ولو قيل
للغاري ما ذن الام ولا يمنع من ميراثه لانه ما منع النكاح كما في العالم ومنه ما بحث الاول
لا يعمل المحنونة العامل سواء مل على ملازمتها او سبب الذية على ملازمة سواء كان المحنون ذكرا او انا
اذا لم حاله خونه ولو قيل حال رثته لم سقط التوبة واعتراض المحنونة وكذا العامل لو قيل عجب قتل ولا
سقط المحنونة لا يمارى (التوديع) الصبي كالمحنونة في سقوط التوبة عنه وان عجز المولى عنه وفطارد
واحد يوقد الذية منها من ملازمة سواء مل صبييا او ابعا رشدا وروى انه يقتل ويحرق اذ بلغ
عشر سنين ورواية اذ بلغ فيه اشبار عام عليه الحدود والاقرب ان يحد خطاه من علم بعاقبته
ارث جناته حتى يبلغ خمس عشرة سنة ان كان ذكرا وقسمان كان ان شوط الرثه فيها احد الوارثين
الوارثين الحان واذن العامل مفعول حال القتل ما تقول الحان مع مية فقام الاحمال فلا تمنع

م
س

على نفوت النفس وبسبب الذية في ما لا يصح الا ان يقوم اليه بان العمل وقع في النقص الذي
على العالم ولو اذنى لولائها من جواره المحنونة على حال الامانة واذن الحان بالمعجزة المحنونة
فانقول في الحان مع مية وبسبب الذية وكما حجب العمل في طرفه العامل كذا العشر في طرفه
استعمل ملو قتل العامل نحو المقتل وبسبب الذية على العالم ان كان العمل عدا او شبه العدا وان كان
خطا فالذية على العامل ولو صدق ما ادفعه ولم يندفع الا بالقتل كان حردا وروى ان الذية في مية لمان
ة او مل المانع الصبي قتل به على الابن سواء كان الصبي ميرا او غير ميرا ان كان العمل عدا وان كان
سببه عدا فالذية كالماله في مال الحان وكذا كان خطا فالذية على العامل وكذا لو عمل العام لعدم قصص
وبسبب الذية عليه لانه شبه عدا وروى انه ان الذية سبب على العامل لانه عدا محض اما ان كان
من ثبوت القود في طرفه (اشكال) اقر به السقوط لعدم تحقق عدا منه وبسبب الذية عليه في ماله ان
لم يوجب القود عليه والمخافة بالنكاح في الاشكال يخرج فعلة من جهة ومن جهة او شرب مرتدا
لا عذر ان تصاحبه عليها لم يحجب الذية ان ذهب الشيخ عن ان عدا الا في خطا محض بحسب عمله فزم
عدا الذية على العامل ولو قيل عدا خلافه وان عدا كالمبصر في شرط النكاح كقول المستوفى
محققون الذم فلا يقتل المسلم المرتد وكذا ان رثته ارباح الشريح قبله او ملك يده النكاح او اخذوا
سقط البعاقب في ايدى العصه فقتل الذي بالعاهد لا الحري اطلاق الساق في المذكورة فقتل
الذكر الا ان يحد ذل العالم وبالعكس ولادة ولا اعتبار مساوات في العدد فقتل الحان با واحد جرد
العامل من داعم عن جنائهم ولا شرط عدم مشاركة من الاعتق منه كما رثا في الحان او الاب او الحان
في العبد او المسلم في الكافر او السبع لم يقتل من الشريك الذي متفق منه لانه يحد ويوجد في
الذية يرد عليه المطلب المات فما ثبت به وقتة فصول الاول في الذنوى وقتة ح مباشر
الاول استقر في المذنب الملعون وكما ان العدا حاله الذنوى ولا يخرج لوانه القتل الى زمان كونه جنسا
او يحد استداد الذنوى الى السامع است شرط في حق الذنوى حلقها شخصه او اعراضه
وان لم يكن ممن صح منه مباشرة الجنائيه ملو اذنى على ما عدا حذر ما علم على العمل كالماله اول سبب
لا صورة منه مباشرة الجنائيه لم يحد مع الذنوى وادرج ان المات ملة دعواه ونوعا على احد
هو الا عشرة ولا يعرف عنه وادرج من هذا احد احبب ان ذكر لعنه بائنه وعدم تحريمه بالميز
ولو انا فيه سمعت الامات القوتة بالرضعة الورثه ارم وكذا ان ذنوى راحه بالرسوقه و
الامات وان مقتضى نية في العالمات احل شرط في الذنوى (المفصيل) بين العامل

ويعود القتل من كونه عدا او خطا قتل نفع ملو اجل واذا في القتل معلما لم يسمع وقاتل بسفله العاض
في كونه عدا او خطا وسفود اقل او ساركا ولم يرد كذا لم يقبل بل كسيفقا للدعوى وهو الاقرب ولو
اذ في عليه انه قتل مع جماعة العوف عددهم سمعت دعواه والاعض بالقود والا بالديه لعدم الاجل
مخضه المذنب عليه منها ونقض بالعلم حقا للذم **د** لو اذ في القتل ولم يمتن العدا او خطا ما اقرب
السامع وسفله للعد ولو لم يمتن بل طرحت دعواه وسقطت اليقينة بذلك لو اقامها على الدعوى
اذ الحكم ما سجد لعدم حمل ما يحكم به ومنه نظر **هـ** ستره كونه الله حمله مكلفا لمكان سفيها
صح بما عمل اقرار السفيه فله وان لم يمتن اقراره صح لاجل انكاه حتى سمع اليقينة وجوز في عليه
اذ لم يمتن سفيها ميمية **و** ستره عدم ساقف الدعوى ولو اذ في على شخص انه ستره القتل لم اذ في
على عن الشكره لم يسمع الدعوى العانة لان الاول كذا **هـ** لو اقر الاول او شكره ولو اقر الثاني كان
له الزام عدا باقراره **ز** لو اذ في العدم بغيره بالخطا او بالعكس لم يمتن اصل الدعوى ولو اقر طرقت
بأخذ المال وفيه بانه كذب في الدعوى استرد منه المال ولو قيل بانه حتى لا يرى القيات لم ستره لان
الاعتبار في العاض الا في الخطا **ح** ثبت العمل او لم يمتن الاقره والسهاده والاسباب الفصل الثاني
الاقرار وقعه **د** مباحث **هـ** **و** اعتبار الاقرار صدوره من بالغ عاقل مجازا قاعه فلا يمتن اقرار الصبي
ولا المجنون ولا السكران ولا المكره ولا العبد ولا المذنب ولا المكاتب المشروط ولا الطلق الذي لم يود شيئا
والاقر الولد ولو اقرت نصف قتل في نصيب الحريه دون الرقعه لم لا يجب به القود نعم لو لم يود الدية
حتى يحضر وجه القود ولا سجد اقرار النام واليا **و** الخافيل **ز** قبل اقرار المحرم عليه لعلي
اوسفه لما يوجب العاصم كاللحد وستوفى منه الفصاح وان كان الاقرار بالمعنى ولو اقر بغيره
بوجه **ح** كالمخطا والمأمومة ثبت كمن لا شارك الغرض **د** الاقرب الاكتفاء في الاقرار بالمرء الواحد
والسمع بان ما لم يترق اقراره ان ادر من والمعتد الاول **هـ** لو اقر ولده انه قتل عددا واقر اخر
بانه الذي قتله خطأ غير الاول في تصديقهما شاكس له على اقرار سبيلا ولو اقر رجل القتل فاقربه
بم جازا فاقترانه هو جازا ورجع الاول عن اقراره **و** في منها القود والذية ورجعت الذية ولو اقر
المستوفى من بيت زنا **و** هي نصية الحسن **ز** حيا **ح** **ح** الفصل الثالث في اليقينة ومقتضاها
الاول لا يثبت القتل المحجب للقصاص بشهادة الياسمودات والاصحوات واعانت شاهدين
عدين والابن اقرار عدا واحد ومن المذنب وسيت بانك اهد والنم والاهد والماست ما يوجب الله
كعدا خطا والخطا الحنف والهاشم والمقتله والهاشمه وكبر العظام والحافه ولو سجد بالهفوا
الان

حرره

الان لم يثبت الا بالعدن ويقتل الاهد والمان والاهد والنم على قتل الاب ولده عدا ولو كان القتل
موجب القود عند الشهاده ثم رجح الالمان لم يقتل الا بالكان باطله ولو شهد رجل اقرارا على هاشم
مسيوقه باسحاب لم يقتل في الهاشمه في حق الارسل ولو شهد وانه رمى عمدا ان زيد عزو السهم والهاب
على خطا ثبت الخطا لان قتل عمر مصل من زيد مغيان اما الهشم ملاخص من الاخراج مكان السماء
واحد رتد ستمه بعضها مسقة المات على اسكان واما اسجدانه او فخره عدا بعد ذكره شتم اذ
اذ في قتل عمر خطا مشهده **و** ذكر ذلك كونه مبلتة لا يثبت الموجه والا لعدم السفيه **ز** ستره
في الشهاده خلوصها عن الاحمال سبل ان يقولوا ضربه بالسيف فمات من الضربة اوضه بعمل اوضه
فانه رده فمات في الحال من ذلك اوضه فمات من الضربة حتى مات وان طالت الله فان اكره المذنب
على الموت غير الحنايه فالقول قول مع ميمية ولو اكره ما شهدت به اليقينة لم يمتن اليه اما لو فالت
اليقينة سجدانه جرح وانهر الذم لم يمتن مالم يشهد واسل القتل ولو شهد بان جرحه وانه رده وما
الحجرج لم يقتل مالم يقبله الاحمال الموت سبب اقرعت الحنايه فان استناد الموت الى
المايوت بقران حقة فلا بد من ذكر القتل تحتها اليقينة كما في الشهاده على اليد والظفر في
المكك والوجه الاول ولو مالوا او صحوا لم يمتن حتى يوضوا الحواف والاضاح انعم ولو شهدوا با
الجرح والاضاح وعجزوا عن تعيين محل الموضع لوجود موهجات متخذه **د** في راب سقط القصاص
لعدو موفه محل الاستعفاء وسيت الارش **هـ** لو شهد وانه قتل بالحر لم يقتل لعدم الرد نعم لو
شهد واعليه باقراره بذلك قتل ولو مال اليها حرصت بالحر ككن مات سبب اقره على اقراره بالاراض
لوثا يثبت مع اللوارث العانة منه نظر وكذا لو اقر انه جرحه ومات سبب اقره الاقرب ان ليس لوثا **د**
لو مال الشاهد عن به فادفعه قتل في الموضع ولو مال احتجما لم اقر فاد هو موجه اوضه بوجه ما
لم يمتن الاحمال ان كوفه فذلك من غير وكذا لو مال مجرى دمه ولو مال مجرى دمه قتل ولو مال اسال دمه
ميت في الدامية دون الزايد ولو مال قطع يد ووجدها مقطوع اليد من وجع ان اهد من العير سقط
القصاص وسبب الذية **و** لا كمن نزل الشاهد جرحه فادفعه حتى يقول هذه الموضع الاحمال **ز** موجه
ستره ان لا يسمع الشهاده جازا ولا دفعا ولو شهد على جرح الموروث قبل الاندمال لم يقتل وبعبيل بعد
الاندمال ولو اقام نيل الاندمال من ذم عدا ما جده قبل ولو شهد به من او غير موره المرمي ميت
ولو شهد اسل الجرح وما مجحومان مات الحاصب فالاقرب القبول دون العكس ولو شهدت العاقله قتل
نبيه الخطا لم يقتل وان كانا من مقرر العاقله وان كانا من الابعد الذين لا يعلم القتل من رجح

الغريب مملكت ولو شهد اثنان على رجلين بالقتل المشهود عليهما على الاحدث بالقتل لمن شهد الا
لان عمله على من وجه التبرع لم يقتل قول الاقرن الامداد اعان فان صدق الولي الاولين حكم له وطقت الشهادة
المانه وان صدق الاقرن او المصحح سقط المصحح ولو شهد احدهما على الاحدث بالقتل على من وجه التبرع
كان للقول الاقرن الشهادة ارادوا سواه المصحح او شرط اعان الاحدث على العمل الاحدث ولو شهد احدهما
انه قتله غدوة او بالسكر او في الدار والاقرانه قتله عتبه او بالسيف او في البوت لم يثبت دعوى بقتل
اللوث قال الشيخ في المسوط ثم دفعه كمال سامر بكاهما ولو شهد احدهما على الاقرن بالقتل المطلق وشهد
الاخر على الاقرن بالقتل العمد يثبت اصل القتل والقول قول المدعي عليه في نفي العمدية ولو انكر العمل لم يثبت عليه
لانه اذا لم يبينه ولو اعترف بالعمد حكم عليه وان مال خطأ وصدقه الولي وجب الذية في ماله ولو كان كذب
ما للقول قول الثاني مع اليمين ولو شهد احدهما انه اقرب لعمل عمد وشهد الاخر عليه انه اقرب لقتل خطأ مملكت
الشهادة مطلق القتل والسبب العمد ولو شهد احدهما انه قتل عمد وشهد الاخر بالخطا في بؤت اصل
العمل اسكال نعم كون شهادة الواحد من الاقران او بؤت الولي دعواه بالمانه معها ان لو شهد اثنان على رجل
القتل وشهد الاخر باليمين سقط العمل وجب الذية سلمها صغر المصغر الشهادة عادم
الشرع وافق الشيخ الرواية ومقتضى قول في صدق ايمانها كما لو اقر اثنان كل واحد بعمل مفردا وطقت
ان ادرى ومنع من الشريك بينهما في الذية ولو كان القتل خطأ كانت الذية على ما عليها مع لو شهد اثنان
على زيدانه قتل عمد واقترانه الذي قتل به المشهود عليه تجزى الولي في الاخذ بقول النبي والمقر قال
الشيخ به مطلق قتل المشهود عليه ورق المقرصف ذية وله قتل المقر ولا لا اقراره بالانوار ذية لها
بعد ان روى على المشهود عليه نصف الذية دون المقر ولو طلب الذية كانت عليها نصف ذيل ذلك
رواه زارة عن الصادق ومنع ان ادرى من سلمها معا او اراهما بالذية الا ان شهد البيه بالشركة
ومقر المقر ما مع الشهادة المفرد وادار المقر به فلا شريك والقرن تجزى الولي في الزام ايمانها شائس
له على الاقرن سبيل ولا يخفى بعد ما قيل الاقرن الا ان الرواية مضمومة من الاحتجاب اطوارا من الاقران فادام
شاهدوا اثنان من عفا على الشيخ في المسوط لانه عفا عالم يثبت له وروجه الصبر والاعتدال
الثبوت عند عفاكم بل عفا قتل ان شهد له احد مع عفو العفص الناح في امانته والحق في ذلك
الاوّل في مطبوعه وفتنه ومباحث الاوّل امانته العفص في العمل والحق مع اللوث ولا ينافي في المال
والاج اسفا اللوث والارادة في قومه طال بدل على صدق المدعي طالما لا يطعوا كقتل رجل من عفا
او قتل دخل صفا وعرف عنه جماعة محصورون او قتل في صف الختم المعابل او قتل في الصحرا

وعلى راسه رجل مع سكين او قتل في قومه مطرقة او حبل من حبل الحارب او حبل مفردة مطرقة
شرط العداوة في ذلك كله فان اسفقت ملاوثة امواله وجد في محل مفردة عن البلد ادخلها غير اهله
او في دار قوم او وجد تشيخا يدهم وعنده ذو سلاح عليه الذم فانه لوث وان لم يكن هناك عداوة
ت لو وجد قسلايس قريبت فاللوث لاقرنهما اليه فان ساديا في القرب ساديا في القوت ولو وجد
في زحام على قطعة او جبر او مصنع او سوق او جامع عظيم او شارع ولم يعرف ماله بالذية على بيت
المال وكذا لو وجد في ملاءه والاخذ عنده احتسبت اللوث شهادة الواحد العداوة وباحض جماعة
منهم موطاء منهم موطاء من النساء او النساء ولو اضحى جماعة من صبيها ان الكبار فان وجد
اللوث يثبت الذموى والا فلا دلالة في ان افاض حرمهم الطن كان لو ثا من ولا يثبت اللوث بالكلية ولو
وان كان عينا في علة والفاحق المفرد والاصحى والامراة اذا ارفعتم اثمهم فلا مانع
المولى العداوة المنكر مينا واحدة كغيرها من الذم والعب العايد ولو كان في علب مخزن اول
عنده من و احاطت المدعي مناداة على راي اقرن في قول الذم المجرى مملكتي بلان ليس لوث
ولو ادعى القتل من غير وجود قتل والعداوة يحكمها حكم ساير الدعاوى وكذا ان وجد العمل واسفت
التمه فان حلف المنكر والارادة ثا اليمين الواحد على المدعي وبيت ما يدعيه من ثودان كان القتل
علا اذ يدعي ان خطا ولو وجد قسلايس في قومه على عظم عظمه ارادوا قومه ليلما فان وجد ملاوثة
وان وجد ملاوثة اللوث ولو وجد قسلايس في داره ومهاجده كان لو ثا للورثة العفص العفص
العمل من مكانه الحماة من الزحف او سقط اللوث بامور احدها حذر اطاره عند العفص
طهر عند العفص على جماعة مملكتي ان عيين ملو مال العال واحد منهم محلفوا وبكل واحد فله العفص
على ذلك الواحد لان كوا لوث ولو تكوا جميعا فعلى طرلى الان عيين وقد يثبت منه دعوى الجمل
احتمل مكانه من القفصه وعدمه امان او سالفان العفص اذا حلف سقط عييه اثر اللوث فاذا
اذى الولي ان وجد من اهل الدار التي وجد القتل بها قتله حازا بالمانه دعواه بالمانه فان امار
العظيم كونه نفاوت القتل والقول قوله مع عيب ولم يثبت اللوث لان طرق اللوث اما هو ان
من في الدار وذلك لا يثبت الا اليقنة او اقراره ولو اقام على العفص يثبت بعد الحكم بالمانه عفوكم
ولو كان وقت القتل مجوسا او مريضا واستجد كونه مالا ما الاقرن سقوط اللوث في طرفه الثاني
لو شهد الاقرن ملاا قتل احدهم او ممنون لم يثبت لو ثا ولو مال قتل هذا العمل احدهم فلوث
لغيره عمن العال ويحمل اسفا اللوث منهما الراجح عدم حلوص اللوث عن الشك بالعرب

فقد

من القتل ذر للاح ملط بالذم مع سبع من شانه القتل مل اللوث الخامس كذب - احد الورثه
فان عارض اللوث في حق المكذب خافه على الاقوى ولو قال احد ما يزيد معال الاقوى على العالم زيدا
فاللوث - اسفا اللوث في حق المكذب خافه ولو قال احد ما يزيد وارثا لورثه وقال اني انا
عمر وارثا لورثه فلا كاذب مل على اجله هذا عنه ذاك معني ريد معرفه بالسمي عليه حلف
الذيه وحصته منه الذبح ملاطاب الا الذبح وكذا سعيته عني كذا سعيته بلات اللوث الا كذا
على القتل اخرج وخيف والعدم لم يورث القتل ملوط اللوث في اصل القتل دون كونه قتل
ملوط القسامه على اعيه ولو قال احد في حق العالم زيدا وقال الاقوى على العالم زيدا
وكذا لو كان احد الورثين غايبا ناذي العاصي دون الغايب او اذ عيا حيا وكذا احد سائر العاصي او مال
احد مما مل هذا او مال اخر فله هذا ولا مل محلفان في هذه الحريه مل من السعاده وسماعه
الذيه او نصف النفس والعجب اقر نصف الذي عليه لا احد ما كذب الا في الصفه الا في حق
اللوث في حق في نصف الذنه الذي انقضا عليه ولم يثبت في الصفه الذي كذبه اخوه في العلف الا في
على الاقوى كذب احنه له في دعواه عليه ولو شورت البينه بخيبة المذني عليه يوم الشايعه الاحاح
الصلط اللوث فان شهدت البينه انه لم يقتل لم يقتل لاهما شهاده على الذي ولو قال امل هذا
بل هذا سمعت الناس يهدت بامات هم السخ وكذا لو مالوا ما قبله لانه كان في اليد حيد النظر لانه
في كفه العاصي وقتها آتيا الا في اذ اللوث حلف المذني حيا حود قومه ان يقر حيا
حلف كل واحد سنا واحده وان يقر كررت الايمان عليهم حتى يموتوا الحين ولو لم يحلف مع الول احد
من حوث اولم يكن له قوم كررت عليه حيون فينا وهل يحل الموالاة فيه نظر فان ملابيه تلوجت م امان
سي للعدو ولو عزل العاصي استناف وكذا الوما في اسايه اسناف الوارثات المتخرجون في العد
والخطا المحض والشمه بالعد وقتها اما في الخطا المحض والشمه بالعد حيا حود قومه ان يقر حيا
احوط لو كان المذنون حايه قمت عليهم الحيون مالم يورث ويحتمل القتمه المحض ومع موت الكبر
بم المكبر الحين كامله ولو بكل الحيف او كان عاييا حلف الحاف مل بدر حصه حين فينا ولم يحل
الارباب فان كانوا ملته حلف الاول حين واحد للث ما ذ احضر الثاني حلف نصف الحين واحد
الثلث ما ذ احضر الثالث حلف ثلث الايمان واخذ للث وكذا لو كان حيا ذاك كذب احد الورثين
ما حبه لم يقدح في اللوث وحلف البات حقه حين فينا ولو حلف اخا حني الاب واذا الام حلف
الحني حن اسداس الايمان اصمال الذكوريه وحلف الاب ربع الايمان اصمال الرد هذا مع

عيب

غيبه احد ما حنه اذ احضر ولومات الول فام ورثه معاف وحلف كل واحد منهم بدر نصيبه من الايمان
تلوح حلف الميت ذكر من مات احد ما حلف ذكر من حلف الثاني من الذكر من نصف العاصي وكذا واحد
من ولدي الولد الذبح ولومات الول في اثنا الايمان مال السبع استناف الورثه الايمان ان الورثه لو اعموا
لا يشترط حقيقتهم من غيرهم كذا لو ادم اللوث ساهدا وادرا اللوث حلف حين فينا وان شهد بالعمل وان
ان كان العمل عدوانا كان خطأ او شبه العدم يثبت مع البين الواحد كفر حان الدعوى في الاقرب عدم
استراط حضور المذني عليه وقت العاصي فان الحكم عند ما يثبت على العايب ولا اعاص الايمان في علم واحد
ملوط في حين او محاسن متعده جازاة الاستحلف الحاكم ولو حلف من غير ان يحلف الحاكم وقتها
لا عنه ولو كان المذني عليهم اكثر من واحد فالا في ان عمل رد حين فينا كما لو اورد ان كذا واحد منهم
يتوق عليه دعوى بانواذ ما اذ اثبت اللوث كايه العاصي على المذني او لا يحلف حين فينا مل المذني
عليه انه مله ولو كان له قوم يحلفون مع حلف كذا واحد فينا واحد ان يلعوا حين والاكدرت عليهم
الايمان مالم يورث ولو لم يحلفوا اصلا حلف هو الحين ولا سدا احلاف المنكر فان امتنع المذني وقومه من
العاصي لحلف المنكر وقومه حين فينا انه لم يقتل فان لم يبلغ قومه حين كدرت عليهم الايمان مالم يورث
فان نكر قومه اولم يكن له قوم حلف هو حين فينا براته فان نكر من الايمان او بعضه ان لم يذعوى وقتل
له رد البين مل المذني وليس حيد ان الرد هنا من المذني فلا يعود اليه ح اذا حلف المنكر العاصي
لم يحل عليه الذيه اسفا الذعوى عنه الا الايمان ولو لم يحلف المذنون ولم يرضوا عن المذني عليه مالا
سقوط دعوى وحتمل الغدا من بيت المال وقد رواه السخ في الصحيح عن ابن ابينه عن زراره قال سالت
ابا عبد الله علم عن العاصي فقال هي حق ان رحا من الانصار وجد قتيلا في ملب من قلب اليهود
ما نثر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله اما وجد ارحا قتيلا في ملب من قلب اليهود فقال اسوي
بشا حدثت من غيركم فقال رسول الله مالم يشاهد ان من غير افعال لم رسول الله صلى الله عليه وسلم حيون
رحا مل على جرد مدق الاكم مالم يورث واليه كدرت عني مالم يورث مالم يورث مالم يورث مالم يورث
الله وكلف زفر اليهود وما هم من الشراكه احسن موداه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى هذا القول كذا في
المعمود به ولو بعد فداؤه من سب المال لم يحل على المذني عليه شي ولو امتنع المذني عليهم من الحين
لم يثبت حين حتى يحلفوا بل يثبت الذعوى عليهم ويثبت العاصي ان كان العمل عدوانا والذيه ان كان
خطا يثبت العاصي في الاعضا كما يثبت في المذني اللوث وفي مدرها هنا خلاف مل يثبت
ست ايمان منها منه الذيه وان قص من الذيه سقط من البيت بالبينه في اليد الواضحة

قوله

لها ايات ولو كان العضو اقل من اليدين كالاصبع وجبت بين واحد ومثل ان كان فيه الذب
حسب كالمضغ وان قص من الذب فالثب من الحسب وهو احوط في شرط ان العامة ذكر العالم
المعتول والذبح في قبها ما يزيل الاضطرار لمحضيب الفعل انفراد او الشريك والنوع من كونه عمدا
او خطأ او شبه عمد وان كان من اهل الاعراب كلف البيان به والا كفاه ما يوف به فقهه والشرط في
العامة ان البيه نية المذبح حلا او تعوم ولو اذبح على اية ايماء بعد التسمي وبث التوديع بها وكذا
لو اقيم على اكثر من اثنين وشخص ما قبل الحامه ولكن العامة الواحدة علمها ولو اذبح على اية ايماء
لوث حلف حسن مينا وثب دعواه على ذي اللوث وكان على الآخر مني واحد كالتعوي في غير الذم
فان قل ذل اللوث رذ عليه نصف الذي استحق الاستظهار في ايمان العامة باللفظ مقول
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة (الرحمن الرحيم الطالب العادل العادل المانع ان هذا
ابن ولوا وحزبه من العاط المالكه طاز ولو اذبح على لفظ والله او الله ان الله هو في اجزاء او
وفى لمن واطر اعدم بغير المعنى في وسن الحاكم وعط الحامه وخوفه الطوفان الثالث في اللوث
وقته ومباحته (الاول حلف العامة على الذب في الاضطرار او في غير ايماء او تعوم
احد ما معه يحكمه وعلى ما علف عليه ملازمة الاضطرار في ايماء المذبح في اللوث
من فوات حتى رحلا حلف كل واحد مينا بسبب الفعل وسحب الول العاصم دون باقي العامة
وكذا ان طوف الملك حلف هو او هو ومن يقوم معه من يقوم مع ايات التيم عليه العامة
الحوز للمذبح والا تعوم الحلف لاح العلم ولا يفي اللوث في ذك وان كان في الباقيات اليسير
الانتم الصبي والاعايب اذ لم يحصل ايماء ولا المحزون وحلف المرأة ولو كان ايماء ايماء حيا
او غائبا حلف الحاضر البالغ على قدر نصيبه واستوفى الذب ان اسما عليها او كانت (الذبح
بالخطا وان لم يفت الحصان على الذب وكان الفعل عمدا كان له العاصم ايضا اذ دفع نصيب
الغايب او الصبي من الذب في العلم العاصم على الكاف (احكاما على الكاف على العلم العاصم
ما لا يخرج الا على ذك التعوم الاضطرار على ان لا يفت بذكره فحاص بل الذب فاذا دفع الكافر
على العلم قبل اية الكاف وبث اللوث كان للكاف ان يحلف للعامة واخذ الذي ولو كان
المعتول مسلما والوارث كاف لم يرثه عند ما وكان ميراثه للامام وليس للامام ان يحلف العامة ولو
مسلما المانع من عامة الكاف على العلم كان وصاية لول العاصم ان يقيم مع اللوث وان كان المذبح
عليه حرا وبث الذي لا يفت ان كان حرا او كان كافا ان يقيم على علمه كالحق وان يجوز حلف

والكول حلف المذبح وان كان بعد الكول لم يحلف ما حلف الوارث ثم كحل الموروث ولو لم يبر
لان ما وجب بيمينه الا في وراثته ومات المورث ان قسموا وان كان القسم للمورث ان لم يبر حيا ان يفت
كما لو اقام الوارث احدى من مورثه مع ثبوت ذنب عليه مستوجب فان اتم الوارث واخذ حلف المذبح
وكذا انما ان يكون ايماء الشئ عدم اطلاق ام الوارث كما حلف عليه الذب هناك او اذ اراد
الول منع العامة مال الشئ في الملا عدم على الميراث كما في كونه على الرذ فان حلفت وان من الرذ
مال منع موقعها عدم الاضطرار وقال ادم الحوز لا يقع موقعه الا في منع اهل العامة واذا حلف
غلط لانه نوع من الاكثاب والذبح لا يمنع من الاكثاب في هذه الاستقامة وهو سبيل ما ان الارتداد
منع الارتداد يخرج من الولاية فلا قتال ولو كان الارتداد قبل العمل لم يتم فان عاد واره الى الاسلام
ورث ان كان قبل القسم والا فلا ولو كان الارتداد عن فقه لم يفت له ان يقيم بخوجه عليه الملك
واذا كان عن غرض فقه حلف العامة حلال رذعه على اخذاره السج به اسحق الذي ووقف الحال بان
قتل رذته اسلمت الى ورثته المسلمين وان عاد ملكا رذاعا من الارتداد له ولا عامة اذ اراد
الامام عز فكت الطرقت الرابع في الاضطرار وقته ومباحته (الاول اذ ايت اللوث وحلف المذبح
العامة فان كان القتل عمدا ودفع القصاص سوا كان المذبح عليه واصل او اكره وقيل المحج حذبه
ما قبل يصح من الذات وان كان القتل خطأ يستلزمه على القاتل ائصال العاقلة فان العاقلة راها
نصف الذي يبع البيه ايماء العاصم في كمال الول بعد العاصم ملطت في حق هذا المذبح العادل
غير ملطت العامة ولزمه رذ ما اذ سمعته وان مال ما اخذته حرام سيل عن حناء فان يبر لذكبه
في الذبح ملطت قياته ورذ المال وان يبراه حنفي لا يرى ايماء في طرف المذبح لم يطل العامة
لانما سبب اجساد الحاكم معذم على اعتقاده وان يبر ان ايماء محسوب وحين ايماءه ان يبر
ايماء وليس له يجوز على التعوم وزعم الحنفي ان يبر ايماء استوفى بالعامة فعال ايماءه ذك
فان في الخلاف حنفي رذ ايماء والذبح على التعوم ومن ابقا على العاصم في المسوط السرا ذك
الا لا قسم الايماء اعلم وهو وجود ولو قل ان كره الول لم يطل العاصم ولم يبر المعترض لانه يفت
الذبح وان صدقه رذ ما اذ حلف ملطت دعواه على الاذبح لانه جري مجري الاقران سلطان الذبح
وليس له مطالبة المقتول بها ذك اذ لا قسم المذبح من العاصم مع اللوث حلف المذبح العامة فان
نكح المذبح المذبح بها كان اوديه ولو حلف مع اللوث واستوفى الذب مسجدا ان المذبح
عليه كان غايبا حال القتل عنه لم يحلف معها القتل ملطت العامة ولا سجدت (الذبح) لو اقيم

المقتل وقام المثلث من اذ اطلب الولد ذلك حتى يحضره لرواية الكون في العادة يعلم ان النمل كان
يحسب في يوم الدم ستة ايام فان جاء الاوليا سبه والاخر سبه **المطلب الرابع** في كنه الاستيعا
وقته كبر حشا اراة آل الراغب فقتل امرؤ القيس العاصم لاله ولا احد الا في لونهما الزا
ملا بال لم يقط الا نود من ان رضى الحان سبه الذي ولا ملا ولوحفا ولم يسمه الما سبه قط العاصم ولا
ديه له واذا اطلب الولد الذي ما ان اخبر الحان دفعا جارا ولا لم يحسب سبه سوى بدل سبه فان بدل
القتول لم يكن الولد سببا لثبته شي ولو بذل الحان الذي لم يحسب سبه للول العبول فان فادى سبه باصا
الذي لم يحسب ايضا وان رضى بالزايد على الذي واصفا عليها جارا **باب** ما يحسب العاصم في النفس
مع سقن التلف بالجناية فان استبه امس على العاصم في الجناية دون النفس والعاصم بالباي
وعتبر لما يكون مسموما حصوا في الطرف فان امس في الطرف بالمسموم رضى السم حتى المقتل والعاصم
بالاله الكالة للما سبه فان فعل اساء لا شيء عليه والحق للول التمسك الحان والاصله غير ضرب العنق
بالسيف وان كان هو قد فعل خذك من العروق والخرق والدمج والعمل السقن لا يقطع لودع الحان
مضرب سبه معقول ان اشبهها ان ان فت ذك ان ضربه يقطع عضوا من ضربه فقله فعليه ذك
وقيل مدخله صام الطرف في صام النفس وان فزقه فعلى ما احتراه لم اصم الولد في العنق فان
الحان مذك وقع ذك وقصا من النفس وان مات من ذك كان حكم الحان اذ مات في الاستيعا
منه ولو احضر الولد الاوصار على ضرب العنق فله ذك وان قطع اعضاءه التي يقطعها او سبها لم يقطع
قتله ال الذي ليس له ذك لان جميع ما فعله بولاه السحق به سوى ديه واحد لان ديه الطرف فخل
في ديه النفس اجماعا وان من الذي شي بعد قطع السحق كان له استيفاءه وان قطع ما عدا ذلك
من الذي لم يقطع السحق الزيادة لان السحق اكثر من الذي واحتمل عدده لان على
بعض ما فعل بوليه وعلى القول بدول مقام الطرف في النفس لو فعل الحان كما فعل بوليه اساء ولا
شي عليه **باب** لا ينفي المقتل سرية العاصم سواء بورت ال النفس او غيرها فان اقتصر اصب
ميرت ال الكلف الا ان سوتى فان اعترف به عدا امس منه في الزايد وان قال اخطأت اخذت
منه ديه الزايد والقول قوله لو عالما في العدم الما لانه اصيبته وتضمن جرم العاصم
في النفس بجري في الطرف ومن لا يقتل في النفس لا يقتل في الطرف **باب** لو تعدى المقتل في
جره موضع وكان سحق باضه فعليه ما ان الزايد فان اذى ان الزايد حصلت باضطراب الحان
او من حيث ما تقول قوله اجماعا ذك وهو انكر ولو اعترف بالحدى ثم سري الاستيعا الذي
حصل

مصلحته الزايد فعليه نصف الذي ان اقطار ان عدا امس منه بعد رؤيه عليه ان السراي
حصلت في سبب سباح ومحم ولوحظ الحان بالياف فزاد المقتل العاصم ان قطع اعضاءه او سبها
ما زينا جذا ذك اذ اقطار الحان في الطرف لان قطع عرق فوصف حانه كما لو عفا م يقطع وسبه
لان يقطع طرفا من جمل سحق الما فاما سبه كما لو قطع اعضاء من يد سحق قطعها او سبها العاصم
ان كان داهيا ان لا يبادر به الا لا يستعا وهل يحرم من دون اذن الام الاول الكراهية فله الاستيعا
بدون اذن وقيل يحرم ويحذر لو اذنه وساك الكراهية في الطرف وسقن الامام احضار شاهد على
الاستيعا بالابحار المحمي عليه الاستيعا ومعتن الا لا يكون كال ارسموت وللول الاستيعا سبه
ان احضر وان لم يحضر او لم يكتف فيه وان حذر ولا عوض كان لا عوض من بيت المال وان لم يكن
او ان هناك ما يحرم منه كانت الاجرة على الحان ان عليه في المقتل حصار كاجة الكمال وحمل جرمها
على المقتل لانه وكله وكان لا اجرة على موكله كغيره والذي على الحان يمكن دون الفعل ولهذا الواراد
ان نصف من سبه لم يكتف ولو قال الحان لا اوقف كد من نفسي لم يحسب ليكنه وهل يجوز بحمل المنع لعله
لا يعملوا فيكم والارضى العاصم ان فعله كما فعل **باب** سقن العاصم ان كان اكثر من واحد
لم يحسب الاستيعا **باب** الاجد الاصماع اما بالدكاه الحسنى او الا حرم او بالاذن ان يادروا مقتل اياهم
حصى السابقين الذي ولا يصام عليه ولم يحسب ان يولاه جمعهم لانه من القدر مال الشئ
عوز لك ستم المبادر ال الاستيعا ولا توقف على اذن الا ان كان من السابق حصص من الما
الحسنى العاصم ورثه كد من رث المال عدل الذوح والزوج ما بها الاستيعا في العاصم شي
نم لما يصيبها من الذي ان كان القتل خطا وكذا ان كان عدلا ورض الورثة بالذي ولا اعلاشي لما و
ملا ما رث العاصم العصبة دون من سقن بالام من الاقوة والاخوات والاخوال والاعداد
من سبها وليس للنفس عفو ولا ديه ولا اقرب ما يملأه ولا وكذا ارث الله من رث المال والحق فيه كالا
لان الزوج والزوج يصيبها منها المقتلات **باب** لو كان سبها الاوليا عابا او صبيا مال السري
لما من المانع استيعا العاصم جدهما حصص العاد والخوار من الذي لم مال لو كان الصبي
اب لوديه لم يكن لوليه استيعا العاصم حتى يلع سواء كان العاصم في النفس او الطرف ولو قال
له الاستيعا كان حينما لم مال وعيسى العالم حتى يلع الصبي او سقن المقتل شي لو احضر الحان
العاصم والناق الذي ما دفعا المال بملا اجار **باب** هل سقن القود المشهوره في سقن وفي رواه
ان يقطع والوجه الاول مكيول لطالب العاصم القود بعد ان رة واعل الحان يصيب من ماداه

ولم يرز الحان على طالب الذي شارة طالب القود على طالب الذي يصيب منها واقف ولو غفا العف
عن العصا والذي كان للماين القود بعد ان يرزوا يصيب العاني على العالم اما لو قيل احد
الاوليا من غراون العاقب اساوحن وعمل برص الناق على المعتف او على تركه العاني نصيبهم فاصح
من حيث ان المعتف المقتل محل حقه فله الرجوع بالرجوع كما لو ابلغ الودعه ومن حيث ان محل
القود لمقتل مخرج في تركه بالذية كما لو ابلغ احبني او كما لو غفا تركه عن القصاص بخلاف الوجه
فانما ملك لها والحان ليس ملكا وانما عليه حق فاشبه ما لو قيل عوف مع ان مخرج من ذرية
ورجح ذرته الحان على ماله بدته الا بعد حقه اذ ايت هذا لو كان الحان اقل ذية من ماله كما لو ملك
رجلا له اسان فسلها احد بها فخراس الاخر فملا فصف ذية ابيه من تركه المرأة ورجح ذرته
ديتها على ماله على الاول مخرج الولد على اخيه نصف ذية المرأة انما القدر الذي موته على اخيه
ملا مخرج على ذرته المرأة شي ان اخاه المقتل جمع الحق على الاول ابارا تركه في الارواح لم يكن ذرته
الحان الرجوع عليه شي وعمل الحان لو ابارا ذرته الحان مخرج ومكرو الرجوع على تركه يصيب العاني
ان عفوا الاوليا لا سقط العصا والناس القود بعد ذية يصيب من عفوا الحان والعصا عليه
وان حكم الحاكم عدم القصاص ثم لو كان العالم هو الحان وجب عليه العصا سواء عفوا او لم عفوا
ورجح به الحان واذا عفوا عن العالم سقط عنه العصا والقود والنجس منه ولا يصيب واذا القود
احد الوليين ان تركه عفوا لم يسقط اثران في حق شريكه ولا سقط حق احد من القود
ولمقتل ان يسل لكن بعد ذية يصيب شريكه من الذية فان صدقة الشريك ماله له واما كان الحان
وحق الشريك من العصا ماق على حاله ولو سلب الاب والاحبني الولد فحق الشريك القود ولو سلب
وردة الاب عليه نصف الذية وكذا العامد مع الحان في السلم مع الذي في الذم وسركا مع حصة
ذية نصف الذية على الحان المحجور عليه للفلس او الفسح سحبت اسففا العصا ولو غفا على مال
ورضى العالم مخرج وقسم المال على الغرما ولو اصابا العصا لم يكن للغرما منعه ولو ارث المقتل استيفاء
العصا فان اخذ الذية صحت الذنون والوصايا وحق اللوارث استيفاء العصا من ذن خات
ما عليه من الذنون الوجه ذلك للذية وحق اللوارث ولو اصاب المقتل او السففة فحق اللوارث
من الذية فالوجه الحواز ولو غفا المقتل على غراما او على مال من الذية صح سوا حرج من المثلث او ان
الوابب العصا عينا اما لو كان العمل فطنا الوجه اعتبار المثلث ولو قتل من الارث له كان وارثه
الا ان ملكه العفو على مال واستففا القصاص وعمل له العفو من غراما لا من ذن لو لم يملك المثلث
العفو

العفو على غراما وعمل يجوز له العفو على مال مع كفاية الصبي الوجه الحواز ويحتمل المنع لما فيه من عفو حقه
من غراما ولو لم يملك المقتل العفو على مال لا يملكه الولي استيفاء العصا وان ذل الحان
الذية ولو كان للمخرج اخذ الذية فند لها الحان من منع الولي من العصا اكمال بعد لو سجد على المال
ملوك كل واحد القود ولا يعلق حق بعضهم بعض فان سبق الاذن الى القنا استوفى حقه وسقط حق
العاقب الا ان بدل وان ابادر الماخر فعليه اسفا وسقط حق العاقب وبشكل مساوي الجميع في سبب العمل
ولو قيل ان اسبق الوليان على قتله مثل عمه او ابا له احد من القود والاخر الذية اصح لو سجد القود لطالبه
واخذ الذية من تركه سواء كان محسرا للقود الثاني او الاول وسواء سلمها دفعه او عمل العاقب ولو ابادر
القتل استوفى والاخر الذية في ماله كان وجها لمو طلب كد ولي قتله بولييه مستعلا من غراما تركه
مقدم الاول لسبق حقه فان عفوا على الاول ملو الثاني العمل بان طلب ول الثاني القتل اعلم الحاكم والاول
فان سبق الثاني مقتل ابا واستوفى حقه ولو الاول الذية وان عفوا الاوليا الى الذات ورفض العالم صح
ولو سلم دفعه اقبح في استدم في الاستففا وكان للماين الذي في حق التوكيد في اسففا العصا
فان وكل من عاقب وعفا عن العصا بعد اسففا التوكيد بطل العفو وان كان قتله وعلم التوكيد امس من
التوكيد ولو لم علم المالك ولا عصا اسففا الحد وان عمل التوكيد الذي انما يشترط من سحبه ورجح
بما عمل التوكيد ان عا راما لو كان العفو الى الذية ملا حان على التوكيد اما البتة الاصلح ولو بد لها الحان
ولم علم التوكيد وامتنع اخذ الذية من التوكيد لورثه الحان ورجح التوكيد على ذرته الحان بالذية ورجح
التوكيد على التوكيد ما اداه ويطهر ماله احد الورثة من التوكيد ثم دفعهم الى التوكيد ثم دفع التوكيد الى
التوكيد فما اذا كان احد المعتول رجلا والاخر امة فما خذ ورثه الحان ذية من التوكيد ومن غراما
ان التوكيد ذية وليه ثم رد التوكيد الى التوكيد قدر ما غرمة ولو دكته في اسففا العصا بغيره من قتله قتل العصا
ثم استوفى فان كان التوكيد قد علم بالعزل فعليه العصا لورثه الحان والتوكيد الرجوع على الورثة بدية
ولييه ولو لم علم ولا عصا ولا ذية ابطالان العزل ان علم ان التوكيد اما سحر ما بالعلم وان ولد له
العزل فان لم علم ولا عصا على التوكيد ورجح الذية ما شترته الا بالذية ورجح بها على التوكيد ورجح
التوكيد على الورثة ان لو قطع يدا عفوا المقتل ثم قتله العالم ملو العصا من اسففا بحدرة
ذية وليه وكذا لو قتل مقطوع اليد قتل بحدرة ذية وليه عليه ان كان الحان عليه اخذ ذيتها او طعت
في عصا وان كانت قطعت من غراما ولا اخذ لها ذية على العالم من غراما وكذا لو قطع كما غير اصابع
قطعت كفها بعد ذية الا اصابع ولو اقطع الولي من العالم وترك طاموته وكان به رفق معالج نفسه

اللازمة ان رض الحان ولو بالحقوت عند فالان - وهو ان العاصم وعمل الصبح الى شبه واليه
 المتسار الى بايع في استعفاء العاصم - وعقود في اصبح في اسقاط النية - كل كذا الذي في القطع والعمل بالاديه
 منه وان كان صحيح اذ لا مانع القتل بالاذن والسقط القادر ويصح العفو بعد القطع قبل الراس الماض
 ولو قطع يد معفى المحنى عليه قبل الاذمال فان اذملت فلا تقاص ولا دية ولو قال عفو عن الجنايه سقط
 العاصم الذي ولو سرت فللول القصاص في النفس بعد دية ما عفى عنه ولو عفا عن الجنايه والرايه فالوجه
 حجة العفو عن الجنايه خافه لان العفو عن السرايه ابراهم لم يحب ويحمل الصحة ماله الخلاف في العفو
 عن الجنايه وما يحدث عنها ولو سرت عفو من الثلث لانه وصيته لان العفو وان كان قبل الاذمة
 الا انه بعد سببه كما لو كان الحان عبدا فعلى المحنى عليه ابراهم لم يحب وان كان الجنايه معلوم رتبته
 لان ملك السيد ولو ابراهم السيد محب ومنه نظر من حيث ان ابراهم السقاء ما في الذمة ولو قال عفو عن
 معلن الجنايه صح ولو كان القتل خطا فابرا العالم لم يحب ولو ابراهم العالم لم يحب وكذا لو قال عفو عن
 ارش الجنايه ولو كان العمل شبه العبد فابرا العالم محب وكذا لو قال عفو عن هذا السبب او ابراهم
 ولو ابراهم العالم لم يبراهم العالم كذا عفو الارش صحح في حق الطرف والنفس معفوه عن درهما
 لا سقط اللغو ولو عفا عن سببه سبب الا سببا بطل كما اذا سفا عن الجنايه بعد الذي قبل الاعا به
 المقصد الثاني في قصاص الطرف - وفيه كذا - سبب الا سببا بطل كما اذا سفا عن الجنايه بعد الذي قبل الاعا به
 دون الخطا المحض وسببه الحر ومحقو العبد منه ما يحق في النفس الجنايه عليه ما سلف على
 او القصد الى الملافه بما سلف به نادرا وسقط منه العاوى في الارلام والحريه او كونه المعصيه احفظ
 واسفا الابوه فلا تقص من الاب وان عمل للابن سقط للابن من المراه والارذ وان تجاوزت الذميه
 والمراه من الذميه والارذ مما قصر عن السات وما لمعه شرط رة العاوت وعقود الذي من مثله
 ومن الكافر طلقا العتق لم يحتر العبد ولا يعص العبد من الجنايه ستر في قصاص الطرف امر وثقه
 المساوى في المحل والصفات - والعدد في قطع المحنى - اما الا ليسرى والا باعكس والا يساويه با
 لعدلى والا زاده اصبه والا باعكس والا زاده بزا اصبه معاير المحل وان سا وان الحكومة
 داما الصعفات والارذ في الصحة بالثلاثا وان رض الحان نعم يقطع اثلاثا منها والصحة الا
 ان حكم هذا يعرف بعدم الحميم سببه الذميه حد راس السرايه ولا نعم الى الثلثا ارش وكذا اذ كد
 الا شدة وهو الذي لا يتلف في رد والي ستر في حق ولا قطع الصحيح ذكر العتق في قطع في
 صحيح المانع انك الصبي والحض وذكرا الباب بالصح والاعفاء والمحقون سواء على العتق

والا ان كان قد رض به بالنسب له الاعتصام به لم يكن له العاصم في العتق بصفته
 في الحر اصبه والا كان له قتل كما لو رض به في عتقه وطن الابا به فظهر خلافها فله القصاص والعقود
 ان فعل جابر تزلو قطع يد رجل عم مثل اذ مطلقا به او لام مملوءه بالمان وكذا لو بدأ بالقتل المطلق
 تزلو صلا الى استعفاء المحقق ولو سرت العتق في المحنى عليه فله العاصم سدا وان اسحق العتق عا ر كما لو سدا
 وقد سبق حكمه اما لو سرت بعد قطع يد صاحبا كان الولي اذ نصف الذي من تركه الحان ان قطع اليد
 تدل عن نصف الذميه ومثل الحب شي لان دية العبد اما ثبت علم الا اقرب عندى انه رجع بالديه اجمع
 لان النفس دية على افرادها والدين استوناها وتنع مصاحبا ملا مدخل ولو سرت في اذمة من سرت
 حراجه المحنى عليه فله العاصم في النفس ولو قطع يد سدى ما سلف ما سلف لم يبراهم سرت حراجه لم
 بلوليه قبل الذي ولو طلب الذميه كان له دية المثل وهو سقت منها دية بدل الذي سلف في الوجه بالماله
 ولو قطعت اوزه يد رجل ما سقت سرت حراجه بلوليه العاصم - ولو طلب الرية فله دية الماله
 على اقرباه ومثل ذلك ارباع الذميه ولو قطعت يد رجل ما سقت سرت حراجه بلوليه العاصم
 في النفس وحاله الذميه قبل الا انه استوز ما سقت سمام الذي والوجه ان لا يترك ما سقت ولو قطع
 يد رجل ما سقت سرت محب على السرايه لم الحان بها ومع العاصم بالسرايه من الحان موقعه وكذا لو قطع
 يد رجل ما سقت الولي يد حان سرت الحان ولو سرت العتق الى الحان او لام سرت العتق المحنى لم ينع
 سرايه الحان مصاحبا لانه صحت - قال سرايه المحنى له عدا ولو سرت العتق سقت العاصم وهو سقت
 الذي قال في المسوط نعم وترد في الخلاف وفي رواية ان يصير اذ اهرق فلم يقد ر عليه حتى مات اهرق
 - والافى الاقرب - فالاقرب - صحح العقصه الحامل في اصبح ولو تعدد الجمل بعد الحماه فان
 اشقت الجمل مشهور لها العقول بل ثبت وان تجزئت دعواها قبل لا اشقت بها الا با يدع بعد الخطا
 الفصل والاحوط العمل بقولها فان ظهر الذم - امض منها ولا يصح حتى يصح وهو ان يصح من سلف ولو
 الا فترضا قيل في الوجه ذكرا ان لم يكن الولد ما مشر به عن لئى الام والاملا ولو سدت المراه فها صا
 سلف انا صا لم بالذم - بل العا او لو حيل الفاشر وعلم الحاكم من الحاكم ولو سلف الحاكم عن سلف الحاكم
 عملت المال والاخر العاصم - في غير المال من المال الى الحيم صيق عليه في المظلم والمشر - اخرج وصحة
 ولو اوقع الجنايه في المظلم امض منه منه سدا اذ اعما سحت العبد من العاصم والمسا سقت حقه عن عتق
 ولو عفا الذي لم يصح عفو ذم له القصاص - الا بالابا ثبت الاصلح ولو عفى من سببها اصبه من تحت
 وسقوط القود به نظر ولو عفا عنها سقط القود ولا دية ولو عفا عن الذميه لم سقت العاصم والرجوع
 ال

يذكر الصحيح ويطع اذن الاذن والسمع والعكس والاشياء عاملة والعكس وانما المخدم بالصحيح
 اذ لم يسقط منه شيء والاذن الصحيح بالاذن المستقيم اذ لم يكن شبيها والسمع الصحيح بالسمع المستقيم
 برؤية الخدم والامتنع الحد الخدم وما خذ به الباقي واسا الحد من طبعه انما كانا بالامتنع
 اصبح ولو قطع يد اكله وله ناقصه اصبحا للمعنى على قطع الماقتض وورد في الخدم الصحيح
 ما وجبه في الخلاف ومنع منه في المبدوء لان كون قد اقددها على المطالبه عند والاذن به عند
 ما ذكر في الصحيح في الخلاف ولو كانت يراد ان كانا على طبعه قطع الاعمال الرابع والمطالبة المستقيمة التي
 لو قطع من غير والميزان قطعت يراه ولو لم يكن له يار قطعت راحة اليد والاذن ولو قطع ايدي
 جماعة قطعت ياه ورحله الاول والاخر ومع قطع الاعضاء الاربعه نوضد ان لا يمانع من الاعمال
 التي ليس وساركا الاذن والمخبر الجيب واليد والسمع والاذن والسمع والاذن والسمع والاذن
 عملها بالرواية في البدن فلا يحلها ال عزمها وكذا ما اقيم الى العمل واسفل كالجيب والاذن
 لا يوضد العمل بالاذن ولا العكس وكذا لا يوضد ان عملها يقطع ولا العكس والاذن والسمع والاذن
 لان معان الموضع والاسم والوضد اصلية بزيادة ولا العكس والاذن والسمع والاذن
 سماع الاعيان في العمل لا يعتبر اسما في المسام في الخولج طولا وعرضا ولا يعتبر في الاربعة
 الاسم لسماوات الاعضاء بالسمن والذال ولو كان اسرا لا حاصرا استوعبها راسه ولم يكر بالافتقار
 والاحجبه بل انظر الى عمل العضو واخذ للذات من الحاصل الى اصل الخولج والاذن والسمع والاذن
 ما يحمله الراس من الشج وبنيب الباقي الى الخولج فان كان بقدر الثلث على يشار الى الموضع
 وعلى هذا الحيا ولو كان المحنى من غير العضو فاستوعبته الفناء لم يستوعب في العصب بل
 انقضا على قدر الفناء به مساحه ولو زاد للمقتض على استحقاقها على ارض كامل كذلك الزاده
 لانه ما في الحكم ما في حكم وحمل ان عليه في الاصل الصحيح هو واحد في العصب والعضو
 في الشج والاعضاء اسفالا للغير ولا يصاح فبما فيه خبر بالبدن كالمأمومه والحامه وسترط
 ايضا مكانا لا تتما من غير صفه الزاده ولا تصاح في الباشع والقتل والاذن والسمع والاذن
 العظام انما للغير في البدن او لعدم ضبط الشج كحت لا يزيد ولا ينقص وبسبب في الشج
 في الموضع الحيا وكذا في الخولج يهيى الى العمل فبما هي الراس والاذن والسمع والاذن
 والفخذ وبسبب ايضا في الحامه والناضه والسماق وفي كدريج الزورف وقيل في الماقتض
 من غير زاده ولا يصاح في العصب في الشج بالسيف والاباله الا بوجها استغفار ما راد على الخولج
 ولا

لا يحلها

والا لله المسمومة بل يوقف بالكفن الحاده او الموي واما وقف العارف العاصم والاذن والسمع
 به سواء كان سمته او لا ولو كان المسموم حيا بالامتنع منة واصل ستور الصحيح في البدن
 قبل الاندمال مجوزة في الخلاف مع استحباب الصبر ومنع منه في المبدوء لغير الرواية والمحنى عليه
 ضد من صام الطمان في السن الوجه ما انه في الخلاف اما لو قيل بانه لم يمانع من العمل الذي
 خطأ وطلب الدماء قبل الاندمال امتنع من دية النفس فان اذنت استوفى الباقي والاسقط الوايد
 ان دية الطراف مدخل في دية النفس اجماعا واذا امتنع من الخراج وكان على الموضع سرحا حلق
 وبعد موضع السعي من الراس معلوما محيطا وشبهه وضربا على اسن الخولج وما خذ منه
 عرضا كعرض السعي مصعبان اول العلامة ويخرج الى ارضها واخذ من الشج طولا وعرضا
 عمقا بالاسم على طوله ولو شق ذلك من الخان حار ان ستون ذلك منه في الكثر من دفع والامتنع
 في الطرف في شدة الحق والبريد بل في اعتدال النهار والامتنع الا بحدده ولو امتنع العين ارضها
 حده من موجه ح نوضد الاذن بالاذن اجماعا وسوى الكثرة والصفه والاذن والسمع والاذن
 ذهب السمع مقت في الراس لانه محله الاذن والصحة المشققة في عمل القيد في من عمله
 والا لمخروجه بل يوقف الى حد الخدم والسمع نوضد به ما حلف وما يثبت العاصم في الاذن
 اجمع فكذلك في الاذن اجمع فكذلك ان اعراض الشج من المساحة موضحه الاذن البصر نصف
 الصغر ولو اقص المحنى عليه من الصقها كان الخان ارضها المحنى الما له والوجه وهو بذكر انما
 بحجبه مالم يحف الغزير بانها ولو قطع عرضها وجب العاصم منه وكان الحكم في الصاقه كالاذن
 بدونهما مصلحت ما يثبت العاصم لا مكان الما له فان اصعب المحنى ما لم يكن الخان ارضها الا انما
 لم يثبت في الخي مصلحت محب ومعلوق من اوجب الا ان له هناك للما له مع احبابه فلو الصقها
 المحنى عليه قبل الاستيفاء لم يصفق وسبب من وجوب العاصم كمال مسامحه بالامانة وحصلت
 ومن عدم الامانة على الذوق فلا يحق انما اذن الخان على الدوام اما لو سقطت بعد ذلك فربما ارجعها
 على العاصم والاوتوب وجوب العاصم مطلقا وان ملها بعدة في الارش ولو وقع المحنى على اذن
 الخان ما اصعب الخان لم يكن للمحنى عليه ان ارضها الا ان ارضها الا ان ارضها الا ان ارضها
 لم يطلع جميع اذن والاذن والسمع العاصم فاعقبة الخان كان المحنى قطع جميعها لانه يحى انما الخولج ولم
 من امانه ما يثبت العاصم في العين اجماعا وسوى في الباب والشج والصغر والكثرة والسمع
 والصحة والعمى والسمى والوحد صحى عانده ولو كان الخان اعور حلقه ملقت عينه بالصحة

الواحد الصحيح مع سائر أهل وان على ما الحق اجماع ولا اشارة عليه ولولا ان الصحيح مبنية على
من اذ الذي في الشارح ومن ملغ عين في اطلع من الحان د على ما ذكر في ذلك نصف الذي في موالا اجماعا
بحر وهو احصاء في العباءة والمان لسر له ذلك وهو احصاء في الحان د على ما ذكر في ذلك نصف الذي في موالا اجماعا
كان العور حلقه اما لو كان عفاه حان سوا كان اذ اشرها او اسحق ولم اجد من ملغ عين في الصحيح من اجماع
ديار ولولا ان العور عين مثله ملغ عين ولا اشارة ولو اجماعا في الحان الذي في كامل الف دينار
واذا ان ملغ باطلا ولولا ان العور عين في الصحيح غير الحان عليه في اذ عيبه الصحيح بعينه لانه اذ عيب
لمحج البص كجنايته وان احصاء اذ الذي في كامله وليس له ملغ عيب الصحيح باحدى عيبه واصل الذي
من القوي وان اتمل ذلك احصاء الاقربا ولولا ان ملغ عيب دون العين وصل في الحان الذي في كامله اذ
الصودون العصور ما نواخذ مرة بحماه بالما بعد ان نوضح على اذ انه قطن متبول لم يستعمل على السب
يعينيه ويقر بالراه منها ويكلف البطر الهيا ما ان الصودوب وسق العريانة ويؤخذ الجف الحنف
مع السادي في الحان ويؤخذ جف البصر عيب مثله وبالصوير وحسن الصودوب جف البصر لسا د بها
في الدامة والنقش في العين **في** ثبت القصاص في العاجين وشعر الرأس والحيي فان ثبت القصاص
بما ثبت في الارش وكذا ان الشعر ثبت في الارش **في** ثبت القصاص في الذكر اجماعا
وستون ذكر العور والكبر والشاب والشح والعظم والصغر والصحيح والمريض والمجرب والانس والخصي
والسلم والاعاء الصحيح والعين بل عيب منه مثل الذي في مثل ويؤخذ بعض الذكر مثل ذلك في الارش والمساواة
فيؤخذ نصف بالنصف والربع بالربع والاعتبار سادسها في المساواة وثبت في الحبيب القصاص في
احد عبا مع السادي في الحان **ان** ان حكم اهل الموف مذهاب منفعه الا في يقطع القصاص وثبت الذي في
ثبت في الشفون القصاص كما ثبت في القتيق ولو كان الحان رجلا لها الذي ولو كان الحنف عليه حنف فان
طهرت الذكورية منه وهي عليه رجل احق منه في الذكر والاشيئ وكان له في الشفون الحكومة ولو حنف عليه
اراء كان عليها في الشفون الحكومة وفي المذاكر الذي ولو سئل انه اراء وهي له رجل وجه عليه في
الشفون الذي وفي المذاكر الحكومة لانها زالة وان حنف عليه اراء كان عليها في الشفون القصاص وفي
المذاكر الحكومة ولو طلب القصاص بعد طهور حاله لم يكن له ذلك وان طلب الذي اعطى ان الذي هو في
الشفون فان طهرت الذكورية بعد ذلك اكمل له منه الذكر والانس الحكومة في الشفون ولو طهرت انثى
اعطى الحكومة في المان ولو طلب في عصور بيا القصاص في السابق لم يكن له ذلك فان طلب الحكومة في الشفون
مع نساء القصاص في الفراهيب اليه واعطى اهل الحكومة فان طهرت انثى ذكر احق في المذاكر وان طهر

انثى اكمل له الحكومة المذاكر واقف في الشفون ولو لم اكفاه واييس منه لم يثبت له قصاص
على الرجل ولا على المرأة في ثمن من الاعضاء وعلى نصف في الذكر والاشيئ ونصف في الشفون وحكومة في
نصف ذلك كله وثبت القصاص في الانس وبما التامان بين الخمد والعابس بجاني الذكر **في** ثبت
القصاص في الانثى اجماعا وستون الكسر مع الصغر والافق مع الاطلس ولا شتم مع فاقده لان ذلك اهل في
الذماخ والانس صحيح وان كان باف جذام اخذ به الف الصحيح مالم سقط شتم لان ذلك مرفع ولو سقط
من ثمن لم يعصر الصحيح الا ان يكون من احد حاسبه مؤخذ من الصحيح مثل ما في والذي يجب فيه القصاص
هو المارت وهو ما ان منه والعصب ايضا ولو قطع للانس كل مع القصب وعيب القصاص في الحنف وما في
المسوط الذي يؤخذ قودا ويجب فيه كمال الذي هو المارت من الف وهو ما ان منه ونزل عن قصبه
الحياشيم التي في العلم مؤمن قصبه للاف كاليد من الساعد ولو قطع مع قصبه للاف مكا لو قطع اليد
مع نصف الساعد فتغير الحنف عليه من العقوال الذي في المارت والحكومة في العصب كما لو قطع يد من
نصف الساعد ومن اخذ القصاص في المارت والحكومة في القصب وغنى في نظر ولو قطع بعض الف
نسيب المقتطوع واخذ من الحان سلك السهم بالا امان كان المقتطوع نصف اخذ نصف الف الحان ولو
كان منها الثلث والاعتبار الحاحه لئلا يتعرب الف الحان لو كان جف الف وثبت القصاص في احد المخرن
شروط السادي في الحان فالان بالان والايدي بالايدي ويؤخذ الحاجر بالحاجر **في** ثبت القصاص في اليسر
شروط السادي في الحان ويؤخذ الصحيح عليها والكسور والصحة والاقرب ان له **في** الباقي ما ملغ من شفر
وهو العلم الذي قد سقطت سن اليسر وثبت مكابها معال لمن سقطت ووافقه وهي سن اليسر شعر متوجر
ما ذاببت قيل اشفر وانقر لمان بان مال اهل الحنف ان هذه العود ابد المني القصاص وان حكم ابا السمر من
عودها بعد ذلك فان اعصت المنة ولم يوجب القصاص اعادة وان عادت في تلك المنة لم يثبت القصاص وثبت
الارش ولو عادت بعد الياس من عودها والحكم من اهل الحنف انها لا تقود اتمل ان معال هذه العادة هي
ان **في** حجة دة محمد ان كان الحنف عليه قد اصف له اخذ الذي استون حقه والا كان له القصاص والذي
ويحتمل ان معال هذه العادة هي الارش فان كان الحان اخذ الذي استعبد منه الذي في الارش وان كان
قد احق اخذ منه الذي في الارش ايضا لا يند علما انه اخذ بالاستحقاق ولا يعترضه لعدم القصد في العود
وان لم يكن احق ولا اخذ الذي يثبت له الارش وقتل الارش له وليس يعترضه وان كان العبي من متو لا قاص
في الحال والاديه امكن العود وسقطت فان عادت معها الحكومة والا كان فيها القصاص ولو عادت مائة
او متغير عليه ارش السانط وارش يعان العادة ومن في سن العبي مائة يعبر ولوات العبي ثلث الدياس

من عودها المتوارث الارش ولو انصف الناحي بين عمادات من اللان فان ملها الماهب فلا شيء عليه
وان علمها بالاول مال السجل له الذي يقضيه بذهبا الذي لم يملكه بها ابد او عادت من المملوك بعد
الاصحاف للقصاص بعد الحماي ملها فان ملها من وجه وجب على المال الذي لغوات على العاصي وان
ملها هي الاوّل ظهر عدم اصحاف العاصي او لا فيجب الحماي الذي وجب للمخني عليه في العاصي
ولو اذ الحماي منه المملوك فصاحا ما يملكها من وجه ملها الا ان يملكها من وجه ملها الا ان يملكها
والاخذ من غير وجه ولا العكس ولا شيء عليها فيفضل ولا شيء يملكها من وجه المملوك في الحماي
ولا عليه برأيه ولا العكس وان اتحد المملوك والراعي برأيه مع تعار المملوك والراعي عادت من
من لم يخضع ضمن المناقص المصاحب من ملها ان الذي في وجهها الذبح وهو العاصي
نصف بين ملوكه من متغزير من منه بقدر ما ذهب ويؤخذ ذلك بالنفس الا اذا ابا
لما كان ان الذاهب نصف بين اخذ منه نصف منه وعلى هذا الحماي والعاصي الكيس للملا
سددح او يكسر من غير موضع العاصي والاصحاف الا ان حكم اهل الحماي بالامن من اهلها ان يثبت
العاصي في الدماء وان كان احد منهما اجماعا بشرط الساد في الحماي فلا يقطع بين يديار ولا العكس الا
مع اعدام على ملها او لا فان قطع الاصحاح من مفاصلها بيت العاصي منها الصبح وان يملكها العاصي
فله قطع الاصحاح وحكومت في نصف الكف انما ليس في مفاصلها من العاصي في نصف الكف
قطع من الكف من اليد من الكف انما يملكها من وجه وامن له قطع الاصحاح والمطالبة بالحكومة
في المايق وله قطع الاصحاح من غير شيء ولو قطع من نصف الذراع لم يملك العاصي من ذلك الموضع الا العود
والعصا بمختلفه الوضع منه وله القطع من الكف والمطالبة بالحكومة في نصف الذراع وهل ان يقطع
الاصحاح فانه يطالب بغيره في الكف الا ان يملكه في الكف لا يمكن ان يملكه من وجه الا ان يملكه
من الكف من وجه العاصي وليس له القطع من الكف والمطالبة بحكومة في الكف وله قطع العود والاصحاف
من وجه العاصي من الكف وله حكومة الذراع وان يملك من المكب فله العاصي وله قطع العود والاصحاف
ومال له مشط الكف فان حكم ثقتان من اهل الحماي ما كان الاصفاف من غير ان يصير حايضه استوفى
والا ما لذي به ولا الاصفاف من المكب والمطالبة الارش وحكم البرجل والاقبال في اليد والاصحاف
بالعصا والعود كعظم النصف والعدم كالكف ولو قطع الاصحاف من وجهه وان فله العاصي ولو قطع
منه من لمدان يقطع بدوا من الارض علات غير العود وكذا الاذان والذات والذات ولو قطع ذو
اليدين المايقه اصحابا على كالمه ملها من وجه العاصي واهذ ديه الاصحاف الناقص احصاه

في الحلات ومنعه في السبوط الا ان يكون احدهما ولو انعكس الحال قطع الحماي الاصحاح الاربع واخذ
كسبه الكف والعود الكامل بالمناقصه ولو قطع اصبع رجل يثبت الكف ثم انزلت ببيت العاصي
منها الا ان يملك العاصي في الاصحاح واخذ ديه الناقص ان يقطع ذو الاصحاح الرابك كفا
زايد اصحابا وديه لها بيت العاصي للثان ولو اخضع المراه بالحماي وكانت خارجة الكف
تكن العاصي في اليد مع نفاها انصف منه وان كانت من الاصحاح يقطع ببيت العاصي في النقص
واخذ الحكومة في الكف وان كانت يقطع نصف الاصحاح ببيت العاصي في اربع من المناقصه واخذ
ديه الحماي والحكومة في الكف ولو كانت الزايد للمخني عليه فله العاصي في اليد وديه الرابك ومن
لمت ديه الاصلية ولو كان في الاصحاح المخني عليه اصبح سلام بين اخذ الصحة بانصف في الاربع ووجد
لمت ديه الاصحاح عن السداد والحكومة في الكف ولو كانت احد الحماي من المخني عليه زائد وحس الحماي لاهلية
بيت العاصي في اربع وله ارض الزايد والحكومة في الكف ولو كانت العكس بيت العاصي الا ان يملك
مؤخذ ما كامل هذا ان كان الحماي رابعا ولو كان في اهل الحماي اربعة اذ يقطع لم يقطع الواحد بل اخذ
ديه الاصلية ولو انعكس الحال انصف منه واخذ منه ديه الرابك وهي لمت ديه الاصلية ولو ابا
بيت العاصي في بيت العاصي في الاصحاح في السداد في الحماي ما لا يملكها من وجه ملها والاصحاف
منها ملها وهكذا لو اقطع الاصلية بالزايد ولا العكس مع تعار المملوك وان اتحد المملوك وطوت وكذا الاقطع
الزايد بالزايد الا ان سادى الحماي من مؤخذ مؤذ اربع وجوده يؤخذ الدية مع فقهه ولو قطع
اصبعين وله واحدة او قطع لها ما ادا ليس الاصحاح قطع الموجود له واخذت ديه الناقص
ولو قطع من واحد الا انه العلياء من لفر الوسطي فان سبق صاحب العلياء اقطع له وكان لفر الوسطي
وان سبق صاحب الوسطي اقطع فان اقطع صاحب العلياء اقطع له وان غفا كان لعاصي الوسطي العاصي
يعدر ديه العلياء ولو سبق صاحب الوسطي اقطع استوفى حقه وزايد عليه ديه العلياء
والعاصي العلياء على الحماي ديه العلياء ولو كان المملوك لعاصي الوسطي او لا افرحى استوفى صاحب العلياء
كما لو سبق بالحماي على صاحب العلياء حلا الى اصحاب المناقصه ولو قطع اصبع رجل ودار اقطع
للاذن في الحماي ورجع بديه اصبع ولو قطع اليد الا ان يملكها من وجه الاصحاح الذي ولو قطع
دويه لها الحماي يدين لا الحماي لم يكن له العاصي ان الكامله لا يؤخذ المناقصه وبنت له الذي
ولو كانت المعطوعة ذات اطفال الا انها خضر اخذ بها السليمه الا من من والمرى لا يمنع العاصي ولو
مير بنت العاصي في الاوّل ايضا وفي اليد الكاملة للمناقصه اصحابا عود ديه العاوت كان وجهها

كما قلنا في الاصل الوسطي احاجها اخذها مع العليا بعدة في العليا ولو كان فيهما المحس عليه
زاوية وضاب الحان اصلي بعد قلنا ان الاعتصم من الحان بل يفتقر من الاربع وما ذكره من الكف
وديه الرابع وعلمت ديه الاصلي ولو لم يكن قطعا كانت الاصحاح الاربع من الكف على عاذا انا
امتنع منه وكان ثلث ديه الاصلي عن الرابع وصكوه مما احكام الكف خاصة ان توفد العاقبة
بالعاقبة اذ انا سوي محل العقب لايح الاحكام ولو كان المقطوع من احداهما للاهام ومن الافرى
السما به ملاصق من الخلف واخذ حاصبه الذي والقصاص والثلث لانه وورث العاقبة
بالكامل مع ردة ديه الفاي من العاقبة على الاقوى واذا قطع المثلثي بمحصن تقدم للاول في الاصل
فان ابد ر الثاني في ايا ولا شيء عليه وللأول في اعلته ولو قطع العلما له قطع الثاني
لم يقع قضاها وبسبب لظنهما الذي على الاول والحان العصاص من وسط الحن عليه ان لم يرد
مخرج وما اورد اخص قضاها على لور انما على فلو انما على على احدى اليدين صاحبها معلوما
المعصم على قوط التود في الاول ما قطع طوله في الناحية اذن صاحبها قطعها ود معا تاديه
وعمل حوب الوصل للاول لان حقله قد ما ذكره في الاصل عوفا مستحق في العصاص الثاني
الذي به والاساس ولو مال المعصم لمان اخرج عند القطع ما خرج بباره معلوم ان في
مال في الوسط بعض المذهب قوط التود وفي نظر ان الواجب قطع الحن يكون القصاص في الحن
ما قبل بعد الاند مال توقان اليه بتوارد العليين والمان الحان فان قد سمح الاصل يخرج الحن
ما خرج البيرى مع على عدم الاجر وقصد الاصل ما لا يرد له ولو قطعها المعصم ح العلم بالان
سقط التود في الذي لانه اذا قطع فمات شربه في قوط التود وحتم ثوبه لعدم الحان في الاول
وقد موضح لمن ديه البيرى بغير رتبا وما افلا ولو اصلها فقال في ايا ح العلم بالان ما كثر انما
ما القول قول الثاني لانه اعرف منه ولو كان المعصم نحو ان يذلل الحان في العصور مظهر في
الاسفاد اليه الاسفاد عن الحنوت ويكون قصاص المحنوت ايا وبسبب له الذي لانها الحن لان الما ذل اجل
حق منه ولو اجد المحنوت في العاص من غير بدل قيل مع الاصل ما فوق وتسل الاصل في العاص
من المحنوت يكون قصاص المحنوت ايا وقد مات على فله الذي وعمل عايات الذي بها استويا هو
ميد بطاوت على حاصبا اليه الكاه من الخرج ومقطت من المعصل بيت العصاص الكف فاني ادر
حاجها على حان الكوع لما يرون اليه بدنه ثم ان يذلل الحان العصاص في الاصل والحكوب حان
من الكف الذي ساي فاما قطع الحن عليه ولو لم يذلل ومات من ذلك الحان شركه في حن عليه العاص

والذي
الاصلي

في النفس بعد ردة نصف الذي عليه ولو قطع الحن عليه موضع الاكل خاصة بان قطع الحن الميت البيرى
عمرت الحنانية بالقصاص على الثاني لانه سوايه حوصه وان اخذ من الحن فمات الحان شركه كسبت
القصاص في الثاني احكاما شرط السادس في اية ملا قطع الصحيح بالافرى ووفد الافرى بالصحيح
ووفد بعض الصحيح بعقت وبعتبر التقدير الاجرا بالماصة ووفد النسب ووفد النعم بالشفه
مع السادس في الحن كما لو قطع من رجل رجله خطا مان سوت اليف فذه كامله الا ان يذلل
بعت دمان ولو مات واخذ نصف الول والحان ما ذبح الولي موته جمل الاندال واذا في الحان موته بالبر
فان كان الزمان مصيرا لا عمل الاندال منه ما اتوا بها بالان وان لم يكن الاندال ما اتوا بها بالان
الاصلين والاصل وحوب الذئب فان اصلها في المذم ما تقول قول الحان ولو قطع يداها فمات
المقطوع ما ذبح الول موته باليسا به واذا في الحان الاندال مان حقت منه يمكن الا ان ما تقول
قول الحان والاما القول قول الول ولو اصلها في المذم ما اتوا بها بالان والاول اسأل ولو اذ في الحان ان
سما مات واذا في الول موته باليسا به سادى الاصل ان يذبح حن الحان لان الاصل عدم الحان وكذا لو
قد الممنون في الكيا بنصف واذا في الول حيوته والحان موته فالاصل عدم القصاص من حان واستمر
الحيوه من حان الممنون مع حن الحان وفيه نظر ولولا في معان يد الحن عليه باصبع اصله تقدم
قوله ملا اجاله عدم القصاص وقول الحن عليه اذ الاصل الملة في الاصل اذ في في الملة اصلها
اذا في رولا طار ما الاق ان القول قول الحن عليه لانه لو كان على الثاني سراح في اية
لمس ما زاد على الحن عليه اخذ حن ايا ح ويطلب حن ديه اليه ويحظر في الاجتهاد لان في
استوفاه كان في صورة حن وان كان فيما ز ايه القطع والتيسر على اصل الصفة ملاصق للملا
برفد الزاد اصلي مان ادر واخذ حن يوما حن ولا ارش له حن وان اصله ان يكون الزاد
من المستوفاه ولو كان اصبح اربع اعل قطع صاحبها الله من حن الاخذت واحد وطولب يابى الع
والثالث وان قطع ايت قطعها بالساه مان الصف والاشترى وان قطع لثه بعلها لثه وطولب
ماين الكا ولث اراج المقصد الاث في الخطا وسه العمد وبسبب بها الاصل القصاص
والنظر في حنوت حصول الاول في الموجب اوفه ح حان الاول الحان حوب بالان
ساخرة اوسبيا وخايل المباشرة الاث من من قصد كمن من حن فاجاب ايا با اوفى ب
للسايب صفق الموت واما السبب فهو اصل الملة عند ايه كهر البيرى وبسبب الكين والعا
الحجوسان بعصير ذلك ان شاء الله في الطبيب بعض ما يطلع بخلافه ان كان فاصل او ما يطلع

بغير

والا اموال وان كان خطأ معلية حان الاموال والنفقة والعبد في ماله واما الاثر فاعلمت ان كان
عند الخطأ ان اراد اصلاح موضع مبيع لوجها او اراد اصلاح شيئا رصف موضعها وكانت النفقة سايرة
منها فانت في ماله ما سلف من مال وفضل ولو صف على النفقة الوقت فالتقوى لو كان معصاة لم يصف
وسلم من الوقت لم يصف احد ولو اوصى مبيع عن غير اذن منه وصدق وان مال الغريم لم يمسك فقبل
منه لم يصفه لان لم يلم حانه ولو مال الفقه واما ما خاف له او عمل معته لانه حانه له ولو مال الفقه وعمل
وعمل وكان النفقة حانه فاعلم ان قد ان على حال الجميع ذلك اصل الركنان من الجميع وان قد التزم
لانه ما سلف ولا يلزم غير من الركنان شي وان مال الفقه على ان يصفه كمن اثار ركنان النفقة فقد اذنا الى
في ذلك فاعلم ان المكون الاذن من الجميع ولو مال الفقه ساعى ووصف الى معال فم حانه وان مال الخلف على
ادعته التي مساعك وعمل حانه لزم وان كان ملحق بالسابع ايضا بما ساعى وعمل سقوط قدره كما لو كان
عشر سقط العشر منه ضعف ولو كان المحتاج هو المالك فقط فالتقوى بها من غير فعل الاذن جاز لا الاذن وان
ولو لم يكن حوزة معال التي مساعك وعمل حانه فالاقرب عدم البهانه وكذا ان تتركه وعمل حانه اذ يخرج
نفيك لانه حان ما لم يجب من غير حوزة ان اذ انت من الزيادة فاحابه سهم ماله في عمل حانه فلو لم يكن له
مال حذر فلا حان في السامح لما رد ان حبيبا يحطم رماحيه صاحب مزرعة ان امر بالموت فاعلم ان النفقة
انه مال حذر ودر عنه العاصم ومال قد احدث من حذر ولو تقدم ان مال الهدف بمره بالناس فاحابه
سهم عن غير حذر فالصان على من تقدمه العمل الداعي لان الداعي كالحافز والمقرب كالدافع ولو لم يكن الدافع
عليه وان لم تقدم احد فالصان على الداعي ان كان عمدا ولا يخل ما علمت ان كان اذ ادعته من غير حذر
معله فهو حذر ان كان ما قبله عالبا وان كان ما لا يقتل عالبا فهو سببه العمل وان كان حذر الا ان يترفع
او قصد الترفع لغيره كمن خطا والذي يعمل العادل ولو وقع الهوان اذ لم يزل ولا امان وهو قد اذنت
بنت المال والوانع حذر على المقدرات ولو دفعه دافع فدية المدفوع على الدافع وكذا دية السفلى وفي النهاية
دية السفلى على الواجب ووصح بها على الدافع لاديه عبد الله من سنان الصحيح والصادق علم ان الركنان
العاويان يصف كمنهما باحب على الاثر ولو كلف احدهما نعال الاثر مقتضى الكاف الذي لم يكن عليه خيار
اذا ائتمن على محصل به الدفع بغير الاثر ولو خارج اسان واذا في كل منهما قصد الذي يصف حذر المسكر
وفي الخارج ولو اوصى نايب الامام بالصعود الى الخلد او النزل في مرفاته فان اكره فم الذي وان كان الحله
المسلم ماله في بيت المال ولو لم يكن ماله ملاذيه املا ولو اذنت روجته بالمشروع فانت مال الشئ هو صف
الذي انه مشروط بالنسبة وفه نظر الاذن من حمل العبريات الى ما حان من سببه الواجب الصبي

ابوه او جده الاب مات فعليه الذي في ماله ولو اوصى ذو النسله الطيب بقطعات ملاذيه على العاطل
ولو كان مول عليه ماله في عمل العاطل ان كان ابا او جدا للاب وان كان اخنبايا الاقرب اليه في ماله القود لانه
نقصد القود ان كان دافعه ليلنا فخرجه من منزله فلو كان حان حتى يوصح اليه بذلك في المقتضى في وقت
المشور وفه عن رسول الله صلى فان فقد من الذي ولو وجد معناه فادعى قبله على غيره وادعاه ببقته
عن والزم العادل وان فقد البقية فالوجه سقوط القود وحجب الذي في ماله وان وجد حيثما في يوم الذي
نظر والاقرب عدمه قال ابن ادرس ان لم يكن منهم عداده ملاذيه وان كان منهم عداده كان ملاذيه العاينه
على ان اوصى اراد ما كان حافوا على العدم فان لم القود ان العداوه والافراج لو كانت اذ اوصى بالزاد
ال طير لم يمسك حانه ابي فاحابه هذا ما التزم من الطير ماله على الزاد انما سونه فان لم يكن ماله
الذي او اوصار الولد بعينه او من يمثله هو ولو اساجرت الطير اخرى ودفعته اليها من غير اذن حله
فحمل حريم حنفت الذي انكروا عبد الله من ملحقه عن الصادق علم مال سالت من رجل سارق دخل
على امره لسرق متاعها فلما خرج السارق اتبعته بغيره فثار على امره متاعها فواتعها حتى كانها تمام
مقتله ففعل كان معه فلما خرج حمل السارق فذهب ليخرج حملت عليه بالناس ففعل بها اهانت
مطلوب من العدم ما يبرر وان لم اقتض على هذا كما وصف لك بمال امره بواله الذي لم يبر
بدمه في العلم وخرج الى كوكب فماتت كوكب اوجه الف درهم فكار بها على امرها اذ ان دهن ماله
غرايه ولمس عليها ان اياه شي لان سارقا وعبد الله ان يلحقه ففعل بالناس ضعف كلفه
الروايه على ان المهور ارجى انك ديم وهو يدل على ان السقد رخصه في ثلثه ان سرقه ففعل
امساها بها لم يخر واجاب الذي لغوات حمل العاصم لا يعلق دفاعا للمال الاصله فخرج ابيه
ادرس هذه الروايه ولم يوجب الذي لغوات حمل العاصم ولا يوجب مهر المسلم في تركه فخرج روي
عبد الله من الذي بداهه العادق علم مال بنت رجل زوج امره فلما كان ليلة النكاح عداها المرأة
ال رجل ودفق لها فادخله الحبل فلما دخل الرجل يباضع اعله حان تار الصدق واصلا ان البيت
معمل الزوج الصدق ومانت المرأة ففعل ان زوج حريمه ففعل بالصدق مال بغير المراء في الصدق
ويعمل بالزوج وفي بعض دية الصدق نظروا ابن ادرس انك ديم وهو يدل على ان سرقه ففعل
من منزله ليللا فكانت فاسه لفته على مقدم العاقل الثاني في الاستبايع فوفقه ان عشا الاثني
السبب ما رواه للاصل الملف ان الملف بسند ال من الحرف البير وبسند كين والعاين
فان زادت لم يمسك من حزم من العناد الصادق من الحركه حصل حها وبنت مع الفقه

[illegible]

وانه لم يخرجه وان كان الداهل اعمى اذ كانت في موضع بطلان اذ كانت بغير علم الداهل باطنه ووقع ضمن
المالكه ولو اسلفا فاذى ولي الهالكه الاذن والمالكه عدمه فالقول قول المالكه ولو اذن المالكه اما ما كانت كونه
واذى الا اذا كانت بغير علم الداهل الا ان الظاهر من ان الظاهر ما كان الظاهر اما لو كانت مكتونه لم يسقط
واعتبر مقدم قول المالكه الحاله البراء وعدم العتصه كذا اذا نفي ملكه حاشا او موضع مباح لم يصح ما سلف
يوقعه وكذا لو وقع في الطريق مات ارباب حيايه ولو ناء ما لا الى غير ملكه او الى الطريق او ساء في غير
ملكه حتى ما سلفه ولو ناء في ملكه مستويا قال الى الطريق او الى ملكه غير رجب اذ التعميد به لا
فان لا يعمل في الملكه ضمن ولو وقع قبل الممكن من الاذن لم يفسد ما سلف به لعدم العدول ولو ساء في ملكه
مستويا او ما لا الى ملكه فيسقط من ان ملكه لا يعمل بل العمان وان قال كل رقبه الى ملكه لم يفسد
ملا حان عليه ولو كان الحائط اعمى فان العمان على العمان في ملكه اعمى الى الطريق والعدول عنه من الاذن
وعدمها واذا مال حائط الى ملكه من يفتي فابراه المالكه سقط العمان عنه وكذا لو ابراه ساكن للدار التي
مال اليها ولو مال الى ملكه مشترك او درب مشترك عزما لم يزل العمان عنه بارا واعد منهم واذا باح
المالكه والحائط مائل ما لفران على المستقر ان اهل في الملكه وان ذهب ولم يحصه لم يزل العمان عنه و
لو لم يزل الحائط لكن شقق ما لم يكن سقوطه يكون الشقوق بالطول لم يفسد بعضه وكان كل حكم
الصحة وان خيف سقوطه بان يكون الشقوق بالعرض وبالعمان كالمائله بحوض الحارث
الى الطريق وعلى غير لو وقع فاملف قال المند الى المند الامانة وقال السجيه نعم غير ان
عنها مشروط الدامه وفي رواية الصباح الثاني الصحيحه من حادى سلم من اخير ميراث او لينا
ادوتد وتما اذ او تقربا او حفريا في طريق الممن ماصاب شيئا فغلب فهو غائب وعتقل
العصيل فان سقط الى ارباب كله فله نصف العمان لان نصفه ما وضع على ملكه وملكه عنده وان
انقص سقطه ما خرج الحائط من الطريق وحوال فران الرواشن والاصح في الطول المستوكه
اذ لم يفسد الماره فلو سقطت حشم من الرواشن فاملف ان ابا اود ابا او اما الى السجيه نعم
نصف الدية لانه ملكه عن مباح ويخرج من فعل هذا لو وقع حشم ليت مركبه على حائط ورجب
فان ما لم يفسد وكذا لو انقصت الموضوع على حائط سقط الحارج على الحائط خاصة والبحث في
الباط كذا ولو اخرج الحائط الرواشن او الى الباط في درب عزاه حرا ذن اربابه كالمند
وعلى غير من سعدى الدخول في الدرب بغرا ذن ارباب فله نظا وكذا ان حفريا في ملكه عن مملعه فيها
سعد الدخول اليه من عزاه ذن ملكه ولو اذن ارباب الدرب لم يفسد ان لو ابا دابته في طريقه في

انما مال السج بغيره والاقرب عندى ذلك ان وقف بها والا فلا ولو وضع تحتها او عن يمينها
حائط او سائر من سائر الدرع ان كان مصلدا او لم يبق شي به لم يصح اذ لم يوطأ الوضوء ان وقف في مكانه
غيره وان امكن لو طأ ما لوضع ان وضعها ما يله او مترلة من غيره للمقطوع وان يصح ان كان الحائط المائل
في موضع ذلك الصغر الى السج السابعة فوق غير العلم في ماله الذي سلم اليه ان كان الحائط ولو لم يوطأ
المعلم من العنان نظر وكذا لو كان الولد محنوا بالوكان العار شيدا فانه الصحنه اذ لم يوطأ ان القبر
في موضع ما اذا اضمم ما را في مكانه غير ما سلف من الاموال والانس مع قدر الثمن في ماله وان
تقد الاموال النفس ونوعا يدع عليه القود في النفس والعنان في المال وان تقد اخلاص الفاضل
اوقات المنزل والمال خاصة وعقد الاموال الى النفس من غير نقد عن المال في ماله وكان فيه النفس
مثل ما عليه لانه محظون اهلها وان لم يوطأ الاوقات بل اضمم في الحاجة صعدت النار باصل
الاصطحاب الى مكانه غير غير ما سلف من الاموال في ماله ومن الاموال على ما عليه ان محظون وان اضمم
النار في مكانه له التفت منه تحت كذا اذا جاره فان عدى في ذلك ان راح في قدر الحاجة مع غيره
طنه بالعدى كما في الاموال عزم وان لم يوطأ ان اضمم قدر الحاجة من غير اصل ملكه العجز او
محظون وكان على الوجه المعناد في ماله الدرع او سائر الى مكانه غير او اعصفت الاموال بغيره محظون
ما لم يوطأ فلا حاشه وكذا البحث في سيج الماء في سيج حفظ الدابة الصالحه كالبعير والغنم والكلب
العقور والدابة العقاصه فلو اقبل على ان كان من حيا قيا ولو جهل حالها او علم ولم يوطأ ما سلف ولو يوطأ
على الصالحه جان فان كان للدفع فلا حاشه وان كان لغرض غير ولو جنب الهزم المملوكه مال السج بغيره
الملك بالنوط في حفظها ح الصراوة وفي اسكان حيث ان العاده لم يحس بها ونحوه صحتها
والاقوى ما ذكره الشيخ ومن ربط الحيوانات المؤذيه بالاعمال اصابه كالمسح والشمع غير ما سلف
سجتها وان دخل داره من معق كلك فان كان الدخول ما ذن ملكه الدار في غير الكلب والا فلا
ولو حصل الكلب العقور او السور الضاري عند ان من من اقتناء ولا احتساره فان لم يوطأ لم يوطأ
الملك الكلب غير العقور سلف في ان انما ان اذ لم يوطأ لم يوطأ لا الحصى بالكلب العقور ولو
امتنى سنورا ما كان من الناس بغير ما سلفه وان لم يكن له عاده لم يوطأ في ذلك الليل والنهار ولو
اقتنى طاما او غيره من الطير فاربس ملقط حيا لم يوطأ لانه كالحيوان والعاده ارسله بالوحي
دابة على الفري تحت الداخل غير صاحبها ان نوط وحفظها ولو دخل عليها كان عدوا وهي
مضيه على علم في من رسول الله صلى الله عليه وآله ان ثور اقبل على عبد رسول الله صلى الله عليه وآله فرفع ذلك

وهو في الناس من صاحبها فممن انك في مال اياك انتق منهم فقال يا رسول الله يميني فقلت يميني ما عليها
فقال انك انتق منهم فقال بطل قولك فقال اقبل انتق منهم فقال يا رسول الله ان كان الثور دخل
على الحمار في حماره في الحمار انتق منهم فقال يا رسول الله ان كان الثور دخل على الحمار في حماره فقال يا رسول الله
رسول الله صلى الله عليه وآله ان السما فقال الحمد لله الذي جعل مني من بعضي البيت **باب** ركب الدابة بغير
ما يحسن سدها ورأسها والرجلان عليه فيما عني به رجلها وكذا العايد الملو وقف بها ارض بها غير ما يحسنه
سدها ورجلها ولو في ما عني به رجلها بخصاها ارجع وان ايق كالواقف ولو ركبها انسانا وان كان
فان كان الاذ انظر او سائر كان المول لا رجها هو البان فالصالح عليه ولو كان صاحب الدابة رجها
غير ما يحسنه سدها ورجلها دون الواكب ولو اقلت الواكب فان كان صغير المالكه من والا فلا ولو كان مع
الدابة قاييد وسائقا ديان في العنان والجل للقطوع على الجمل الذي عليه ركب بغير حيايته الله في حكم العايد
له علات اجل المالك ان لا يتمكن من حفظه من حيايته ولو كان مع الدابة رجها من غير حيايته الله
لا يمكن حفظه وحكم الدابة مما يملكها حكم سائر ما يركب من الدوال والحجر والحال وغيرها سواء كان لواركب
مملوك دابة من الموال جنباته وبعض الاصحاب شرط صغير المملوك وهو جريد ولو كان بالعايد علق الحيايه
برقبته ان كان على غير اذ في ولو كان على الجمل لم يوطأ المولى ولا يستحق العبد بل يتبع به بعد العتق
اذ احسن الماشي على الذرع ليل اضم صاحبها لان عليه حفظ الماشي بالليل وان حنت هار لم يوطأ لان على
صاحب الذرع حفظ بالهار وعلى ذلك رواية الكون وهو ضعف والوجه استراط القريظ في الضمان
فان تحقق من صاحب الماشي من سوا كان ليل او نهارا وكذا لو كان يد المالك او غرق عليها ما لم يوطأ
ذو اليد ولو ضما المالك فانه حيا غير من المخرج واد الماشي الهيمه غير الذرع لم يوطأ بالكله ما لم يوطأ
ان يكون مع عليها سوا كان ليل او نهارا **باب** ركب الدابة بغير حيايته الله في حكم العايد
خروج في يركب كسب ان يوطأ الشراك حقه لا حفظه وصنعوا كذا او املت دان من صاحبها
فرمحت انما مصلته او كبرت شيا من عاصه او املت شيا من ماله لم يكن على صاحبها حاشه وهي
قصية على علم في من رسول الله صلى الله عليه وآله قال يا ايها الذين آمنوا لا تمشوا في الارض على علم الله صلى الله عليه وآله وسلم
لوجر من اهل النار وهو جدي فمتر رجل مع رجله مصله بجاء او ليا المقتول الى الرجل فاخذوه
منه او ان يوطأ فاما صاحب النور ان يوطأ فقلت من داره ورجع الرجل باطل على علمه من
قال فما اولى المقتول من ان يوطأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوطأ فقلت من داره ورجع الرجل باطل على علمه من
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوطأ فقلت من داره ورجع الرجل باطل على علمه من

والله وقوله وحكمه الاكابر والارض واليه وقوله وحكم الامم ملأ سمع النعمان قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم والوا ان رسول الله رضى بحكم على وقوله وقال صلى الله عليه وسلم هو توبكم ما علمتم ثم اذا غشمه
دابة مخافة ان يبطا فزجرها عن نفسه تحت على الراكب او على غيره لم يكن عليه شيء الا ان يقدد الذئب
من نفسه واذا اسفل العر او الدابة يحملها كان صاحبه اصناما ثم لو خوف حمارا او حبة عليه دية
احسنه لو مات السراة فزعا وجبت الدية لها ولو استخذل على الحامل بالثمن او بالثمن حوتا
عن من المستحوى ان كان طالما احضارها عند الحاكم وكلما يطير كونه سببا وكذا لو حصل الهلاك
بغير منوكتية العر اذا قصد وما سكر كونه سببا احتمل ان يقال الاصل راء الذمة او الحول على السبب
الظاهر تعالى لو اخذ طعام انسان او شربه في ربه او مكان الا فقد من على طعام وشربه فله كذا
فهلكت دابته فله ولو اخذ طعام او شربه فله كذا ولو اخذ طعاما او شربا فله كذا
فان كان من المطلوب منه ان لا يظلمه اليه حارص من المالك وله ان يظلمه او يظلمه الا
منه ما صحقه ولو لم يطلب منه لم يضمنه وكذا ان كان في ملكه فلم يصبه مع قدرته على
دفعه لم يضمنه المصل الثالث في اضرار الموحشات وفيه في جوارح الاول اذا اضر المباشرة
والسبب تقدم المباشر في الهان والعيب على السبب الا ان ضعف المباشر ولو عجز في طريق ما وقع
ان ان غرض منها الهان على الدافع دون الحافز ولو اسكر واصدا فله ان يضر المباشرة في الدافع دون المالك
ولو وضع حجر في كفة المحينق فخر الحاد به وانه اما في ضعف المباشرة في الهان على السبب كمن غطي
برا حفرها في غرضه فندفع غرضه بالمانع من علم الهان على الحافز وكذا لو اضر خوف اذا اضر في الهان
ولو حفر في مكده فبرأ وسترها ودافع في سقوط المباشرة مع الغزو ولو وضع سببا في سببه
فانقره سبب وجب العار الثاني اذا اضر المباشرة في الهان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان
فحفره معثره ان ان فو في السير فالهان على دافع الحجر اذا اضر وباني العدو وان ولو كان العدو والمحميا
احدهما فخره ون صاحب كمن حفر في مكده فبرأ وسترها ودافع في الهان على الحافز وكذا لو اضر في الهان
ان ان على المكس الهان على الحافز ساد بها في العدو وان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان
منع فالهان على الاول ويحمل ساد بها في الهان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان
ولو حفر في الهان على القاعد ولو حفر في الهان على الهان على الهان على الهان على الهان على الهان على الهان
المش دون القعود ولو وقع في حفرة انسان فله كذا منها بوقوع الا في الهان على الحافز لان كالمش في
روي ابو حنيفة عن حد الاسكاف عن الاصح قال مضي امير المؤمنين علم في حاربه ركب ارضي مني بها

ماله فعميت المركبة وضعت الدابة فماتت ان دنتها على الحاجب والمخوب بالسوي وان جعل حفيفه
ومال للمعدية على الحاجب والفاصة لما الذي وسقط المثل لكونها عتيا وهو حديد ومال ان
ادرس ان كان الحاجب ملحقا للفاصة والفاصل عليها والافضل الفاصه وهو حديد والمهوير الاحباب
ما يضمنه الرواية ذكر روى محمد بن قيس عن امير المؤمنين علم في اربعة اشهر في المكر عرج انسان وقيل
انسان فغضى دية المعتول على المجذوبين بعد ان ربح جراحه المجذوبين من الذية وان مات احد المجذوبين وليس
على احد من اولياء المعتولين شيء في رواية الكوفي عن ابن عبد الله علم انه جعل دية المعتولين على مايل الارب
واحد دية جراحه العاقر من دية المعتولين وقال ابن ادرس يقتل العاقران بالمعتولين وان اضلح الجمع
على الذية احدثت كذا من عرصان ذكر روى الكوفي عن الصادق علم روى محمد بن قيس عن الصادق علم عن الصادق علم
ان ست عمان كانوا في الغزاة معقود واحد منهم مشهد لثمة منهم على اسلحهم عزاه وشهدا على
الثلثة انهم غرقوا بعض بالذية لثمة اغاس على الاثني وثمان على الثلثة وهذه قضية في واقعة عرفت
على علم الحكم بها كذا خصوصية الاسدي العزها ذكر روى الكوفي عن الصادق علم روى محمد بن قيس عن الصادق علم
ما يابل فعل من الذية وهو الثلث وحب الهان لثي الذية لورثته وسعلق للحامه من لث الحبال
دون مكس الخشب او الما بعد لثته ولو قصدوا احسنا بالذي هو غدر ولو لم يقصدوه كان خطأ وقال
الشيخ لو استر ك لثته في هدم حايط فو في غرضه على ادمه فله من الا فرقة ان كذا واحد فامر الحاجب
والوجه عندى ابي بصير لثي ذكر روى الحسن بن سعيد عن الصادق علم روى محمد بن قيس عن الصادق علم
علم قال يضي امير المؤمنين علم في اربعة نفر اطلعوا في زبية الاسد فجرو ادمه فاسمى كمانا واستمك
والثالث والسبب الثالث في اضرار الموحشات وفيه في جوارح الاول اذا اضر المباشرة في الهان على السبب كمن غطي
برا حفرها في غرضه فندفع غرضه بالمانع من علم الهان على الحافز وكذا لو اضر خوف اذا اضر في الهان
ولو حفر في مكده فبرأ وسترها ودافع في سقوط المباشرة مع الغزو ولو وضع سببا في سببه
فانقره سبب وجب العار الثاني اذا اضر المباشرة في الهان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان
فحفره معثره ان ان فو في السير فالهان على دافع الحجر اذا اضر وباني العدو وان ولو كان العدو والمحميا
احدهما فخره ون صاحب كمن حفر في مكده فبرأ وسترها ودافع في الهان على الحافز وكذا لو اضر في الهان
ان ان على المكس الهان على الحافز ساد بها في العدو وان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان
منع فالهان على الاول ويحمل ساد بها في الهان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان ولو حفر في الهان
ولو حفر في الهان على القاعد ولو حفر في الهان على الهان على الهان على الهان على الهان على الهان على الهان
المش دون القعود ولو وقع في حفرة انسان فله كذا منها بوقوع الا في الهان على الحافز لان كالمش في
روي ابو حنيفة عن حد الاسكاف عن الاصح قال مضي امير المؤمنين علم في حاربه ركب ارضي مني بها

بالله

[illegible]

3

[illegible]

الكلد حيث لا يعود دفعت اليه والا فلا ولو طلب الارش فابقا الباقي حتى سدان حاله وعلوه ولو لم يجد
 السن فا القرب ردا ما فضل من الذي عن الارش وكذا لو لم يجدكم اهل المونة لعدم دعوى وفي سوت
 للقصاص في الثوب كان من حيث ان المالك انما يكون الحماة على محل وهو غير معلوم المقدار فلا يمكن المساواة
 فيه ولو ذهب بعض شعير الرأس او بعض ثوب الخلية على وجه البيت ففقد من الذي به كان في حيز
 بنية المحل المملوك منه الى المخرج لما اوجبه لو لم ينفق فيه الارش ولا يعتبر بنية الال ارش المخرج الجز
 في العمق اذا كبره صار صور الذي كامله ورواه مسيح عن الصادق عليه السلام في قوله لا يملك من الارض الا ما
 اقله في الصغر الذي والصغر ان يمسى بمسح صغير في راحة ومنه قوله ولا يصح ذلك للناس الى لا
 يوفى منهم وكذا لو حفر على البيت ما منع الا ان يرد ولو لم يرد فلا يرد وسبب الارش ولو حفر في حيزه
 عليه شاما او اسطاع الما او حفر فالحكوب لانه لم يذهب المنفعة كلها ولا يمكن تقديره في الارض
 الذي كامله لو لم يذهب الحيز الذي حفر في الارض بغير طهره معال فيه الذي كامله وكذا السلب
 وكذا لو اصاب الطير ما جدد ب او صار بحيث لا تقدر على التقود فان حفر كان فبطل الذي وفي رواية
 طرف اذا كبر السلب مجبر على تعريب فمائة دينار وان عمم مائة دينار ولو كثر فبطلت الرحلات فذه
 السلب ولما ديه لا جليل في مال في الثلاث لو كبر السلب فذهب منه دعوى فذا في محل هذا الوجه
 عليه معادته احدى المسعفين وصبت ديه واجل في الوعادات اوقه فذيه وحكوبه عن غير الجارية مال في
 فبطل الجاع وشهد له الخبز بان هذه الحنانية مودة اليه فالتقول قول الحنفية عليه السلام ولو كبر السلب فبطل
 ذكره ذهب ديه السلب ولما ديه للذكر ولو ذهب ما و دون جاعه اعمل وصوب الذي ان ذهب
 مسبق بمصوده ربحا بالحكوب لانه لم يذهب المنفعة المخرج في الناح اذا قطع الذي كامله انا
 المصوب بحيث لا يمكن الحائط الذي ط وكبر الناح بحيث الملك الحائط ولا البول الذي كامله في
 لمصاف النك بالاصبع مع حرق المانة بحيث لا يمكن نولها دسها ففي رواية لم يملك من الارض الا ما
 ساها والمعتد للذل انما في امضا الدجل ان وجبة بالوطن قتل بغير سيف الذي حفره دسار وحرقت
 عليه ابا وعليه المهر والامان عليها حتى موت احدتها واحلف في الاضا فبطل ان يصير مخرج البول
 والحنف واحد وقيل ان يصيب مخرج الحنف
 بانها كان لذهب منفعه الجاع معها مان امضاها الى
 شرعا وفي رواية لا
 وجميعها معصا
 ناسا علمها لم
 عليها من دسها وج
 فالتا

خاصة وعلى شرط عدم البلوغ حنفية في نظر ان به العدم سواء كان ذكرا او انثى او ولد منه او ولد من
 ولو كانت بكر لم تتدخل ارش البكره ديه الاضا ولو حصل في ذلكا ستر مال البول بالحكوب الاضا في
 الاكراه ثبت انا الذي المهر ولو طادعتة ملاهر وعليه الذي ولو كانت بكر اوجب المهر والذي ارش
 المكاة حنفا ولم يذكروا له الا الحماة اما عدوا وشبه عدو من امس حاربه اصعب مذهب بعد رتا
 كان عليه مهرها سواء كان العامل رجلا او امرأة فان امسها باصبعه في ق مساهما في ملك بولها الذي وفي
 رواية لم يملك الذي والا في اول وحجب مهرها ما مال الذي في العينة مع الذي كامله اجماعا وفي
 كل واحد من النصف سواء كانت كس او صفر على او تحته او تحته ارض او رصا او رصا ارض او
 جاحطة او منها سلف الاصف النصف ولو لم يمس النصف من الذي بقدره في الصحيح من العود
 الذي كامله الف دينار في الرجل وحفره في المرأة ان كان العود حلقه او مائة من الفه ولو كان
 غنائه جان محسنا له دينار سواء كان وادسها او لم يمسح الذي ولم يمسحها ولو فقا الاور من صحيح
 فبطلت عنه الصحيحة والارذ عليه شي وان عي فان الحق اعاد فان معا الصحيح عنه الصحيح كان الاور
 الحماة من اخذ الذي كامله ومن لم يمسح احدى عيسى الصحيح المساواة لمان الحن في الفد نصف الذي ولو حفر
 عن الاور المحنة كان عليه لم يمسح ديه الصحيحة سواء كان العود من القوم او حيا جان وسواء اذ الارش
 او لا ولو فقا ان ادرس فبطلت ان يكون العود من الله وان يكون حنفا له يدسح ارشه واوجب في الاول
 نصف الذي يوادع عليه الجاع وفي الثاني الثلث وسبب خطايه سوفيه لكلام السج ٢ والعين العا اذا
 حيف بها كان فيها لم يمسح ديه الصحيح ولو لم يمسح العود الصحيح من الاور والعاة المذهب من الله
 كان عليه ديه النفس في الصحيح و لم يمسح ديه العين من العاة ولو كان العود حنفا جان كان عليه
 نصف الذي من الصحيح و لم يمسح ديه العين من العاة فان ادعى مال العا ابا كانت عينا في الاصل
 مذم قوله مع النفس وعدم الميتة وان ادعى يحد العي مذم قول الحنفية عليه السلام على ابا طال السلام
 وحمل مذم قول الحنفية على حاله البراءة ومواليا مع السج ٢ ولو حفر في الصحيح فاحرق معها حكوبه
 حنفي في الذي ديه وفي كل واحد من النصف الذي ديه الذي قطع اشراغها و دسها في
 الثاني عن جاني الرأس والجلد العاة العدار والسماح الى حها سواء كانت سمحة او عا لان العي عيب
 في غيرها وفي بعضها حبيب
 احة من اصل اللقن فوضد بالنسبة بعد القدر بالافرا وفي
 تحت كذا ان لم يمسح ديه الا اذا
 حنفيها لم يمسح ديه الا اذا
 السج ولو قطع نصف الاذن
 اعتبر بالحسب من حنفي
 سواء كان من اهل

او من اسفل عند الشخ او من اوسطا وفي اسفل الاذن وهو ثلثها لم يادى الاذن وفي طبعها ثلثها
 الثلث نذرت السفتين معا والذية كالملة اجماعا وحدها يفتل عرضا ما يحا في عن الانسان واللثة ما
 ارفع عن حلقه الذوق وهذا العليا عرضا ما يحا في عن الانسان واللثة الى افعاله المخبر والخارج
 وحدهما في الطول من الفم الى حاشية الشفتين وليست حاشية الشفتين منها وسواها ما على طين
 او دفتين او مختلفين وسواها كانا طينتين او صفتين واحصا على ارباع في عدد رده كل
 واحدة فقال ان ان عقله (بما سوا رايه عبد الله من سنان الحنفة عن الصادق عليه السلام ما كان
 في الحيد منه انسان فعنه نصف الذية وعن هشام بن سالم ما كان في انسان من ان فعنه الذية
 وفي احد ما نصف الذية وان لم يستدها الى الامام الا ان هشام ثقه والطاهر انه سمعها من الامام علم
 من سمعها قال سالت الى ان قال والسنان العليا والسفل سوان في الذية وقال المحدث في العليا
 ثلث الذية وفي السفل اربع اثمان لان السبعة ما اكثر وما سمن من الاربعة عشر وقال الشيخ في النهاية
 وطوبى من كذب في السفل ستمائة دينار وفي العليا اربع مائة لمارواه الحسن بن محبوب عن ابي حمزة عن ابي
 غلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال في ثلثه السفل ثلثه الاذن وفي العليا اربع اثمان الا ان السفل يركب الى ارجاء
 في المبسوط يقول المحدث في ان حمله ضعف وقال ابن ابي عمير في العلما من الذية وفي السفل اثمان وهو
 سقوا من طرف واحد ما لغنا من الاحاديث في هذا الباب ما اتفق به ان ان عقله في ثلثه نصف الذية
 مباحها ولو حصر عليها مفاصلها لم يسطع على الانسان ما قال الشيخ كان عليه الذية ثلث الاذن ولو
 استرخا ضلها الذية فان طبعها في ثلثها فان فاصلة بعض العقول بالحكومة فان
 شئت الخفت من ذب الا سنان وجب عليه ثلث الذية وان راو على محس الذية ولو كان احد ما كان
 فيه ثلث ذتها فان رأت محس ذتها في النجيب معا والذية كاملة وما اعطاه الاذن ما للسلطان
 الذوق ونسب منها الانسان السفل ويصل طرف كل واحد بالاذن هذا اذا لم يفسد من عن الانسان
 حكى الصبي اومر الانسان له بان طبعها الانسان قد كان في ثلثه المصحح الحماة علمها واصلها
 الارش وفي كل واحد منها نصف الذية في النجيب معا نصف الذية وفي كل واحد من الذية
 ما سنان وهو نذرت ان ادرى عليه الاجماع وما
 في المبسوط فانما النجيب وشعر الواس والمخايف فانه
 منها والاصل ما ذكر ان كان الحيد الى الامل
 في الذوق

ذلكم

الذي من الكف والذراع فلو تطلعت ح الاصابع فذية واحدة حسمه دينار وان طبع الاصابع موزنة
 معها حسمه دينار ولو طبع كما الاصابع له فالحكومة سوا ذهبت الاصابع بخنايه حان او قيل
 الله ٢ ولو طبع ح اليد نصف الزند في اليد حسمه دينار وفي الراية حكومة ولو قطع اليد في
 طبع نصف الزند فذية اليد حسمه دينار وفي الزند حكومة سوا كان العظم من واحد او من اثنان ولو طبع
 اليد من المرفق الى المصك فان ايدى الكوع منه حكومة قال الشيخ في اليد التي يجب نصف الذية منها
 هي الكف الى الكوع وهو ان يعطها من الفضل الذي منها من الذراع فان طبع اكثر من ذلك كان فيها
 ذية وحكومة بقدر ما تقطع فان كان من نصف الذراع او المرفق او العضد او المصك في الزند
 حكومة وكل ما كان الزيادة اكثر كانت الحكومة اكثر وعندما ان جميع ذلك فمقد زكراة في
 كتاب تنذيب الاحكام وهو يعطى ان الحكومة ليست من هذه بل هي من تلكها من الخالف وقال المحدث
 في اليد ان اذا استوصلت الذية كاملة وكذلك الذراع والذراع من العضد والعضد من المرفق
 يعطى ان في الذراع موزنة الذية وكذلك في العضد وقال ابو الطاهر في السنان الذية في احد ما
 نصف الذية وفي بعض ذلك حياية ناس ويوفد ذية ما تقطع بحساب ذية السنان والعضد وهو
 موافق للمحدث وبعض ما دلت الروايات عليه من ان كل ما في الانسان من الذية والذية عليه
 اعتد بالويلع اليد من المرفق الى المصك فذية اليد خاصة ولو كان له كنان في ذراع او ذراعين من العضد
 واحد ما باطش دون الاذن واحد ما اكثر بطش او في سميت الذراع والاذن محو عنه او احد ما
 والاذن اقصه اصعبا فالاول اصيله والاذن زائد ما الارزاق منها نصف الذية والعضد طبعها
 عدا في الاذن حكومة وقال في المبسوط في الزند ثلث ذية اليد الاصلية فان ساد ان النطق بالام
 والسمت فاحدهما زائد لا عينها مان كانا غير باطش فيها ثلث ذية اليد وحكومة والحب ذية
 اليد الكامل لانه لا يقع فيها كما ليد الا ان كانا باطش فيها جمع ذية يد وحكومة
 وما ان الشيخ في منها ذية يد وثلث فان طبع احدهما ملائمة الاحتمال ان يكون على المرفق ومنها ذية
 منها اذا طبعها وهي نصف ذية يد وحكومة ولو طبع اصبعها من احد ما وجب ارش نصف اصبع
 وحكومة وان طبع ذال اليد الى المرفق انما موزنة فالاقرب عدم العاصف ان احدهما الاصلية
 غير محكومة بحسب الذية في عليا احدهما مالموجه عند احابه ان المأخوذ ان
 كانت اصيله احاد الاها ان ذائد مذكور ان الناقصة يوجد بالكمال وفي يد الاسم
 وتقدم الاصبع ذية اليد الصحيح في الصحيح ان العيسم
 نسخ ولحق في النقص

واعلن الله يقولون ان الثغور حاشية الاسكن كما ان الثغور حاشية حفتين سطبان عليهما اشغرها
في الحاشية التي تحت منها اعداب العين فاما اسكنان كالاحضان والثغوران نعم الشئ كثر في العين
وفي كذا واحد منهما نصف الذي وسوى في الذي السلي والرتقاء والبكر والبيت والعض والافزق
ان يكونا عليهما او قنص او صيرت او طولين فان حفي عليهما فثلاثا ملها الذي وان طعنا بالذي
فان ابدل المكان محوت في موضع الا بدل محل الجارح حكومة وفي الركب وهو موضع الحاشية من الرجل
وهو الجلد الثاني فوق الجرح الحكومة كمال السج في المسوط والحلاف في الرقبة يبرز عنهما
ويكن ان شئ بذلك الى اسفل عن طريف وهو ان في الرقبة اذا كبرت مجرت على غريب ارجون
وسار كذا في الاحضان الاربعه الذي للاضلاف واحلف في بقدر كل حفت في المسوط في كل
حفت ربح الذي قال وروى اصحابا ان في الفل ثلث دنها وفي العلما ثلثها وبه في الحلاف وفي
موضع اخر في الاعلى ثلث الذي وفي الاسفل نصف احضان في الهاميه وهو قول المغيرة وهو رواية
طريف وسقط عنها سدس الذي وفي الحمايه على بعضها حجاب دنها ولو طوت مع العين فسدان
اكن في اعداب العين الاربع وهو الشعر المات على الاحضان اذا ذهب مفردا فاعدم انبائها الله
قال السج في المسوط والحلاف وفيهما ح الاضغان دسان وقال ابن ادرس في دنها الحكومت ان ملعت
مفردا وان ملعت مع الاحضان فلا شئ فيها احلا ووجبت الذي للاضغان وكان شعر اعداب كثر
اليد فان لم يقطعها لا شئ فيه ولا يسن هذا القول وساعد شعر الراس والجب والخاصة والاعضاء
ملا شئ مقدرة فيه بل في الحكومة ان يملح مفردا وان يملح مضيا الى العضو الباب عليه لا في كثر
الى اعداب واليات وعزما كذا في اصابع البدن العشرة الذي وكذا في العشرة من الرجلين
اجامعا واحلف في مقدرة كل اصبع فعمل في كل اصبع من اصابع البدن عشر الذي ماله دينار وكذا
في اصابع الرجلين وثلث في الايام ثلث دية اليد وكذا في الايام الرجل ثلث دية اليد والى الشئ نعم على
الاصابع الاربع والاول اقوى له من عبد الله رسنان الصحيح عن ابن عبد الله علم ورواه الجلي الحسن
عن سلم وعزما ان الاولات يوده كل اصبع مقومة على ثلثه الا ان بالسوء الايام ما اضم
على اسر السوء وفي الاصابع التي ان ثلث دية الاصبع وفي ثلث كل اصبع ثلثها وفي ثلثها ثلث
ثلث دنها سوا كانا لثلاث حلق ادعيا وان وفي الطور اذا
وان سب اسف كان فيه حفة دنانير والرواه وان كان
عبد الله سنان في دنانير والافزق من

والاصابع من الايام والمحفرة من الجاه والاصابع من الاصابع والشرح المبر كذا في الاصابع
الذي كمالها جاعا وسم على ثمانية وعشرين منها ابع عشر معادى وسته عشر ماخر فالمقادير
سنان وراعيان واما ان في الاعلى وكذا في الاسفل والماخز فاحك دنها اضراب من كل جانب في كذا
واحد من المعادى حوت دنانير فكدست ماله دينار وفي الماخز في الكل اربع مائة دنانير حفة كل طرف حفة
وعشرون دينار ماله كذا الف دينار والافزق من ان يملح المحج دفع او على العاقب والافزق من اليسن السضا
والسود احلقه والصفر او ان كان الصفر بجنايه حلاف السود دنها ادر على ثمانية وعشرين من الاسنان
ثلث دية الاصبع ان ملعت مفردة ولو ملعت مضية الى البواق لم يكن فيها شئ ومن ثلثها الحكومة لو ملعت مفردة
وعتبر الزايد المحل فان كان في المعادى ثلث دية اليسن من المعادى وان كان في الماخز ثلث دية اليسن
فان ابرقت الحمايه ولم سقط او صدع ولم سقط ملها دنها فان سقط جدد ذكره ثلث الباقي والذي
المقدرة في كذا سن تامة اصلية مفردة وبني المذحور الباب بعد سقوط سن اليسن من ابدل اسنانه
و يملح جدا اذا ملعت سنة لم يعبدها وقد لا سقط من اليسن اصلية اذا يملح الحدة الذي سقطت السن
وسبت عوضها ما سبب العين لم يخر ما يحب ملها في الحال شئ ايضا العاده بعد سنة لكن سبب سنة
لانه الغالب فان سبت عرف ان ال قطع سن اليسن مله الارش وان لم يصب فده سن المغر ونحوه
او حب فيها بعير ولم يوصل والوله ضعف ولو عادت فصير او مشوكة فالحكومت ان الطاهر ان ذكر سبب
الحمايه وكذا ان كان منها ثلثه لا يمكن عدوها وان لم يكن فقد رها معها بقدر ما ذهب منها كما لو كسر من
ذلك العدد وان سبت الطول من ارجوا فيها حكومت ايضا لان ذكر عيب وان سب ما يله عصف الاسنان
بحسب لا ينفع بها الا ان يملح الحكومت وكذا ان كان ينفع بها وان مات الصبي قبل العاش من عودها احمل الله انه
يملح سنن اليسن من عودها والحكومت لعدم الناس بالبيع لو بقى ولو يملح من مفرد وحبت دنها في الحال لان
الطاهر ان يملح العود فان عادت قال السج لو الاقوى عدم استرداد الذي لان العائد حب من التي
معددة ولو يملح سن من لم يفر غصت من يسن من عودها وحكم بموجب الذي ففادت بعد ذلك سقط
الذي وردت والاول انما استرد كما في سن الكبير ولو يملح سننا مضطرب لكبر او رطب وكما ينفعا
ماقة من المضع وحفظ ال
ان حمالها وبعض ما نفعا ما
وفنها اكل او دأ ولم يذهب
الذي بعدد ولو عني على

كما ان العاصف وعمل الناس ثلث دية العين فان اذني الاذن عودها وانكوا انما بالقول قول الباني
 ح التمس فان صدق المحنى عليه الاذن سقط عنه ولم يقتل بول على الباني ولو عاد وقد رجع عوده
 ان في مضبوطة استعملت الذية العاصف من الحكومة واذا اذني ذهاب بصع وعنه فانه احلف
 القاسم وقيل له وفي رواية يعاين المشي فان يعيا معنوح حتى صدق او اذني معان صدق عند
 اغترضا اعتراها بالسمع واخبر ما قيل فيه ما روي نوس في الحسن العاقد علماء محمد بن موسى في الصحيح
 من الباقية ما لم يصر في المومن مثلا اذ اصاب الرجل في احدى عينه ان يوضع فيه نجاسة وتزول
 عنه المصابة ثم يشي بها ونظر ما ينبغي عنه الصحيح ثم يعطى عن الصحيح ونظر ما ينبغي عنه المصابة
 الصحيح معطى وقت من حساب ذلك ما لم يعلم عنده وطرق ذكر ان يد من المصابة واخذ رجل المص
 وسود حتى يقول ما نعت ايها ما لم يعلم عنده فافدا المصا وبعتبر المصبات الاربع فان ساءت فزقم تيد
 المصابة ونظر الصحيح وبعتبر في المصبات الاربع فان ساءت فزقم تيد
 مدى عينه الصحيح وعينه المصابة ما عطي ذتها بحيا ب ذلك ولو اذني العصفان في العصفان
 المصبات الاربع مدى نظره فان ساءت المصبات صدق وان احلف كذب ثم سطر ح صدق فبما بين
 بين مدى نظره بالمياه ونظر من هو في انما يستمع معطى بحسب من الذي بعد الاستظهار بالانان ولا
 يناسب عين في يوم غيم ولا في ارض مختلفة المصبات ولو اذني بالغ العين ذهاب بصعها من المصبات وكذا
 المحنى والقول قول المحنى عليه ان يمينه لا لو اذني الحان عدم البص من الاصل والقول قول المحنى
 في التمس الذي كماله ولو اذني ذهاب بعينه الحنانه اعتبر بالشا الطينة والمنته واستعمل
 ما روي للحاذ ثم سطر عليه بالانان وبصفي له به وروي انه يحق له ضراقة فان دعوت عباه وبغي
 انف فهو كاذب والا فهو صادق ولو اذني النقص حلف بغير الامتحان ومضاه الحكم ما يراه ولو اذني
 ديه التمس ثم عاد لم يعد الذية ولو قطع الانف ذهب التمس فذمان في الذوق الذية انه منفع
 واحد في الانان فندخل تحت عموم قوله علم كل ما في الانان منه واحد بعينه الذية وبخرب
 بالاشا المدة المغزاة ورجع تحت ح الاستمارة عقب الحناية الى دعوى المحنى عليه الاستظهار
 بالانان ومع العصفان بعض الحكم ما يراه مقربا وفي الصورة ان يملح حرك الباني ذية و
 لما ديه الباني ان يملح حرك الباني ذية وفي الموضع الذية
 الموضع به كمال الارش في الجيب معوز عليه الا
 كمال الذية معها وفي كونه وانما الابداد
 فاعلم ان امكن كمال الذية وكذا لو

ارتقت سفوف الطعام الحنانه على العنق وبقيت مئة حصوص مستقره فحيز من رفته كمال الذية
 وفي الاوصاف الذية من الروح والوان على سناه ولو لم تكن الوط الا بالادضا فالوط عرس حوص طي صنف
 البطش والمشي كمال الذية فلو سب حلبة بطل مشي ما لذية ولو ذهب ح ذلك حاص فذمان في سلب
 البول الذية وقيل ان دام الى الليل بعينه الذية وان كان الى الطلوع بعينه الذية والاربع النهار ثلث الذية وروي
 هذا المصنف في حصار عن الصادق علم مال ان كان البول بعد الى الليل بعينه الذية لانه قد منع
 البعيت وان كان الى الف نهار بعينه الذية وان كان الى نصف النهار بعينه الذية وان كان الى اربعاع
 النهار بعينه لثلاثة ذية وفي الحق قول وفي الطرق اليها حيز من بعينه وقد ذكر في كتاب حلال العوال
 والكتاب الكبير في الرجال انه كذا ابغال لا بلغت الى روايته ان صدق الرجل اذ اصاب فم يطلع
 ان لمع ال ما يحرب نصف الذية حيز ما دسار وهي رواية ابن مهدي عن الصادق في اطلع
 النفس الذية كماله وفي بعض بحسب اراء الامام الطرقت الثالث في الشجاج والمواج كل
 جرح في الراس او الوجه يسمى سحاحا وفي الذية سحر جراحا والشجاج ما كان الحارص والذمان في المصبات
 والشجاج والموضحة والهاشمية والسعل والمماومة منها ماصات الاول الحارص في الذي يقطع
 الجبله ومنها جبر وهل من الذمان مال السحج والاكتر عمل ان الذمان معارض من الذمان في حرات
 وهي التي يقطع الجبله واخذ في اللحم سيرا والناصف في التي فاخذ في اللحم كثيرا ولا يملح الشجاج ومنها
 ثلثة ابعون وهي المصبات ايضا وعند السحج انما معاربان ثم الشجاج في التي يملح الشجاج في التي
 الحلقه الرفقة المغشيه للعظم ومنها اربع ابعون ثم الموضحة وهي التي كشف عن وضع العظم وهو
 ساض ومنها اربع ابعون ثم الهاشمية وهي التي يمشي العظم ومنها عشرة ابعون اربعا ان كان خطا الى
 ان كان شدة العود والعصا منها ثم المنقلة وهي التي يحرك ال نفل العظم ومنها ثمانية عشر حرا ثم المصبات
 وهي التي يملح الراس وهي الحلقه التي جمع الذمان كالحلطة ومنها ثلث الذية ثلثة وثلثون حرا والذمان
 التي بعثت الحزقة وسعد معها اللامه ولم يزل علما ما ديه البعد اللامه معها ما ان فرضت معها
 ما في المماومة وحكومتها حلقه الذمان لوامسا الحافه فم التي تضر الحرف في اي المصبات
 كان ولو من ثور الخ وفيها
 منها من العور وله ان ذية
 واحد ديه الزائد لا مكان الذية
 حيز من الابل ما ان رجل الحما

ديه الزايد وليس له ان يذية المصبات في الشجاج
 سعا على ذلك ح
 حيز من الابل ما ان رجل الحما
 حقة او سوتا
 موضع واحدة

